وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة:البليدة02– لونيسي علي-
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية و آدابها

تأثير الدرس اللساني الغربي الحديث في الدرس اللساني العربي: الدرس اللساني المغاربي " نماذج مختارة"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ل . م. د في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالب: امبارك نورالدين إشراف: أ.د: سالم شرابي

أعضاء لجنة المناقشة

اسم الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د علي منصوري	أستاذ تعليم عال (جامعةالبليدة02)	رئيسا
أ.د سالم شرابي	أستاذ تعليم عال (جامعةالبليدة02)	مشرفا و مقررا
د. حميدة علوش	أستاذ محاضر أ (جامعة البليدة02)	مشرفا مساعدا
أ.د. محمد هتهوت	أستاذ تعليم عال(جامعةالبليدة02)	عضوا مناقشا
د. أنيسة بن ثريدي	أستاذ محاضر أ(جامعةالبليدة02)	عضوا مناقشا
أ.د.حسين قاضي	أستاذ تعليم عال(خميس مليانة)	عضوا مناقشا
د.إبراهيم براهيمي	أستاذ محاضر أ(زيان عاشور بالجلفة)	عضوا مناقشا

السنة الدراسية: 2025م/2026م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى والديّ الكريمين وإلى إخوتي وأقاربي، من قريب او بعيد، وكما أشكر والديّ على تشجيعهما لي طول فترة دراستي وبحثي على المثابرة والجدّ في البحث، سائلا الله أن يحفظهما ويطيل عمرهما على طاعته وأن يوفقني ,وإياهما لما فيه خير وصلاح وأن يديم عليهما وعلينا ثوب الصحة والعافية إنّ ربّي قريب مجيب ولا أنسى أساتذتي الذين كان لهم فضل عليّ في توجيهي وحثّي وإرشادي إلى ما هو أصوب وأقوم، و يجزيهما عني خير الجزاء.

كما أهدي هذا العمل إلى ثلة من أصدقائي الطيّبين، و العائلة العلمية من الأساتذة و الباحثين الكرام الذين شرُفت بمعرفتهم في مسيرتي العلمية.

الشكر

أتوجه بالشكر إلى كل من كان له أثر في إصدار هذا البحث بهذه الدّعة، بشكل مباشر أو غير مباشر، و على رأسهم الوالدان الكريمان، يليهم رتبة و مقاما المشرف الفاضل والمشرفة المساعدة اللذان كان لهما فضل عليّ و على هذا البحث من خلال التوجيهات العلمية و غير العلمي والتحفيز الطيّب والمجدّ.

مع تقديم كامل الشّكر والتقدير لحرصهما على أن يخرج البحث في أكمل صورة.

وأثلث بشكر اللجنة العلمية على قبولهم تقييم و تقويم هذا البحث، و لاأنسى المؤسسة الجامعية بكل أفرادها و كذا الباحثين من الأصدقاء و الزملاء

الملخص:

يهدف هذا البحث في مجمله لتوضيح ملامح التأثير التي خلفتها اللسانيات الحديثة على اللسانيين والباحثين العرب المحدثين، وقراءة مواطن التأثر من حيث المناهج أو النظريات المتبناة من لدنهم أو من حيث طبيعة التصورات تجاه كلّ من التراث اللغوي العربي واللسانيات، أو من حيث النماذج التطبيقية على العربية، وأثرها الإيجابي والسلبي على اللسانيين العرب المحدثين، إذ حاولت عرض هذا التأثير بصفة عامة في الفصل الأول بالنسبة لنماذج من اللسانيين العرب الكبار، وأخرى بصفة خاصة عند المغاربة في الفصل الثاني، أمثال الحاج صالح والمسدي والفهري، فمنهم من كان التأثير جليا بارزا عنده ومنهم من كان مزيجا بين الفكرين العربي والغربي ومنهم من كان التأثير يكاد يكون ضئيلا وذلك نتيجة المنهج والتصور الفكري المعتمد من طرفه.

وكلّ هذا -سعيا ولو بجهد قليل- لأن نكشف تلكم المواطن وبسط الرؤى اللسانية العربية ودفع حركة البحث اللساني لحل الإشكالات والمعيقات التي يعاني منها البحث اللساني العربي.

الكلمات المفتاحية: ملامح التأثير؛ المناهج والنظريات اللسانية؛ البحث اللساني العربي؛ الحاج صالح؛ المسدي، الفهري؛ إيجابيات وسلبيات التأثير.

Aspect:

This research aims to reveal the features of modern linguistic influence on Arab linguists and researchers, in terms of the methodologies and theories adopted by them, as well as the nature of their perceptions and attitudes towards both Arab and Western thought, or in terms of the linguistics models applied to Arabic, It also seeks to uncover the positives and negatives of linguistics. I have attempted to present this influence in general in the first chapter by discussing examples from prominent Arab linguists, and more specifically in the Maghreb linguistic study through the works of Al-Hajj Saleh, Al-Masdi, and Al-Fahri.

All of this is an effort -albeit a modest one- to uncover those features and aspects that reflect the linguistic influence on contemporary Arab researchers.

key words: Features of influence; linguistic methods and theories; Arabic linguistic research; Al-Hajj Saleh; Al-Masdi; Al-Fahri ;positives and negatives of influence.

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس الموضوعات	
المقدمة	**(أ- ك)**
الفصل الأول: الدرس اللساني العربي الحديث	**(13- 95)**
أولا: النهضة الفكرية ودورها في بعث الدرس اللساني العربي	**13**
1.مفهوم النهضة الفكرية في نظر بعض المفكرين العرب المعاصرين	**25-14**
2: النهضة العربية والدرس اللساني العربي الحديث	**25**
2 .1.اللسانيات العربية إبان عصر النهضة	**33-25**
2 .2. قراءة في مواقف المفكرين واللسانيين العرب تجاه اللسانيات الغربية الحديثة (نماذج)	**48-33**
3.ملامح التأثر بالمنهجين التاريخي والمقارن	**49-48**
ثانيا: الاتجاهات اللسانية الغربية الحديثة	**50**
1.الاتجاه الوصفي البنوي في الدراسات اللسانية الغربية	**58-50**
2.الاتجاه التوليدي التحويلي عند تشومسكي	**62-58**
2 .1.الأسس والمفاهيم الأساسية في نظرية تشومسكي اللسانية	**69-62**
2.2.التطورات النظرية داخل المدرسة التوليدية التحويلية	**73-69**
3.الاتجاه الوظيفي والتداولي عند الغربيين	**73-72**
3 .1.النظريات الوظيفية والتداولية عند الغربيين	**79-73**
4 . النحو الوظيفي عند سيمون دك	**85-79**
4 .1.المبادئ المنهجية في النحو الوظيفي	**87-85**
4. 2.نماذج النحو الوظيفي وتطورها	**94-87**
خلاصة الفصل الأول	**95-94**
الفصل الثاني: تأثر اللسانيين العرب بالمناهج الغربية الحديثة	**237-97**
1.اللسانيات العربية في العصر الحديث	**104-97**
2.الكتابات اللسانية العربية الحديثة (الاتجاهات)	**107-104**
2. 1.الاتجاه الوصفي البنوي في اللسانيات العربية	**116-107**

2. 1. 1التراث اللغوي العربي من منظور اللسانيين العرب الوصفيين (نقد النحو العربي وأهم مفاهيمه)	**138-116**
2. 1. 2. التحليل البنوي لمستويات اللغة العربية	**150-138**
2. 1. 3.النظريات اللسانية ومحاولات تطبيقها على العربية	**153-150**
2. 2.**الاتجاه التوليدي في اللسانيات العربية**	**156-153**
2 .2. 1.دراسة نماذج من اللسانيين العرب التوليديين	**156**
2. 2. 1.1.ميشال زكرياء	**160-156**
2. 2. 1. 2.موقف عطا موسى النقدي من محاولات ميشال زكرياء (نماذج نقدية)	**163-160**
2. 2. 1. 2.أحمد خليل عمايرة	**167-163**
2. 2. 1. 2. 1.منهجه في التعامل مع التراث اللغوي العربي واللسانيات المعاصرة	**169-167**
2. 2. 1. 2.2.موقفه من قضايا النظرية التوليدية والنحاة العرب (نماذج)	**189-169**
2. 2. 1. 3.نماذج من مواقف اللسانيين العرب النقدية تجاه أحمد خليل عمايرة	**191-189**
2. 3.الاتجاه الوظيفي في اللسانيات العربية	**192-191**
2. 3. 1.الرؤية اللسانية والفكرية عند أحمد المتوكل	**195-192**
2. 3. 2.الممارسة اللسانية على التراث اللغوي العربي عند المتوكل (قراءة في العلاقة بين الفكر اللغوي العربي واللسانيات الحديثة)	**198-195**
2. 3. 3.علاقة التراث اللغوي العربي بالنحو الوظيفي عند المتوكل	**199-198**
3. وجوه التأثر باللسانيات الغربية الحديثة في البحث اللساني العربي عند كبار اللسانيين العرب المحدثين	**200-199**
3. 1. التأثر من حيث الاتجاه العام	**212-201**
3. 2.التأثر من حيث أدوات البحث اللساني	**222-212**
3. 3. التأثر من حيث المصطلحات اللسانية	**229-222**
4. إيجابيات وسلبيات اللسانيات الحديثة على اللسانيين العرب المحدثين والبحث اللساني العربي	**229**
4. 1.إيجابياتها	**234-229**
4. 2.سلبياتها	**235-234**

خلاصة الفصل الثاني	**237-235**
الفصل الثالث: اللسانيات الغربية الحديثة وأثرها على الدرس اللساني المغاربي	**(502-239)**
تمهيد: بدايات تلقي اللسانيات الغربية الحديثة في الدرس اللساني المغاربي (ملامح من النشاط اللساني والمعرفي)	**239**
1. تلقي اللسانيات الحديثة في بلدان المغرب العربي	**239**
1.1. التلقي اللساني في تونس	**243-239**
1 .2.التلقي اللساني في الجزائر	**247-243**
1 .3.التلقي اللساني في المغرب الأقصى	**251-247**
2.نماذج وملاحظات اللسانيين المغاربة تجاه اللسانيات وما شهدته من نشاط لساني في البلدان المغاربية	**252-251**
2 .1. أحمد العناتي	**253-252**
2 .2.أحمد المتوكل	**254-253**
2. 3.عبد القادر الفاسي الفهري	**256-254**
2. 4.مبارك حنون	**257-256**
2. 5.مصطفى غلفان	**258-257**
2. 6.الطيب البكوش	**260-259**
2. 7.حسين الود	**260**
2. 8.عبد الرحمن الحاج صالح	**263-260**
3. قراءة موجزة في منجز النشاط اللساني في بلدان المغرب العربي وملاحظات اللسانيين المغاربة (ملاحظات ونتائج)	**269-263**
أولا: الحاج صالح	**269**
1.رؤيته اللسانية والفكرية من خلال مؤلفاته وأبحاثه	**278-269**
1.1.دوافع البحث اللغوي واللساني في التراث اللغوي العربي واللسانيات عند الحاج صالح	**282-278**
1 .2.صفات الباحث الأصيل (النزيه) من منظور الحاج صالح	**284-282**
1 .3.الباحث وأصول البحث في التراث اللغوي العلمي في نظر الحاج صالح	**291-284**
2. منهجه في التعامل مع التراث اللغوي العلمي العربي والنظريات اللسانية	**292-291**

الغربية	
2 .1.مصطلح التراث اللغوي العلمي العربي	**295-292**
2 .2.طريقة فهم نصوص التراث اللغوي العلمي العربي وضبط مفاهيمه عند الحاج صالح	**301-296**
3.تصوره للنظرية العربية الخليلية بين رؤية النحاة المبدعين والمنطق الرياضي	**311-301**
4.موقفه من اللسانيين العرب المحدثين والبحث اللساني العربي	**314-311**
4 .1.الهنات والهفوات عند بعض اللسانيين العرب الوصفيين من منظور الحاج صالح	**315-314**
4 .2.صفات البحوث اللسانية العربية في نظره	**316**
4 .3.دعاة الوصفية والأخطاء المنهجية والعلمية في نظر الحاج صالح	**320-316**
4. 5.موقفه من الوصفيين العرب المحدثين	**324-320**
5. موقفه من اللسانيات الغربية الحديثة	**326-324**
5. 1.نقده للمذهب الإيجابي والنظريات اللسانية الحديثة	**335-326**
5. 2.إيجابيات اللسانيات الغربية الحديثة على التفكير العلمي العربي من منظور الحاج صالح	**337-335**
6. المصطلح اللساني عند الحاج صالح	**343-337**
6 .1. نماذج من المصطلحات اللسانيات عنده من خلال المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية	**348-343**
ثانيا: المسدي	**349**
1.الرؤية النقدية عند المسدي من خلال مؤلفاته	**354-349**
1 .1.الرؤية التقويمية للبحث اللساني العربي عند المسدي	**358-354**
2.موقفه من التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة	**361-358**
2 .1.منزلة اللسانيات ومكانتها عند المسدي	**364-361**
2. 1 .1.اللسانيات والإرث اللغوي الإنساني (استمرار لا قطيعة معرفية)	**365-364**
2. 1 .2.المنهجين الوصفي والتاريخي في نظر المسدي وموقفه منهما	**369-365**
2. 1 .3.مكانة البنوية عند المسدي	**376-369**
2. 2.منزلة التراث اللغوي العربي ومنهجه في قراءته المعاصرة	**382-376**
3.نماذج من المفاهيم اللسانية في مؤلفات المسدي (قراءة في منهج طرحها	**384-382**

وتحليلها)	
3. 1.مفهوم اللغة والنظام والبنية والوظيفة في طرح المسدي	**384**
3. 1. 1.مفهوم اللغة	**388-384**
3. 1. 2.البنية والنظام	**390-388**
3. 1. 3.وظيفة اللغة	**392-390**
3. 1. 4.العلامة والرمز	**395-392**
3. 2.مفاهيم مراتب الظاهرة اللغوية عند المسدي (اللغة، اللسان، الكلام)	**402-395**
4. فروقات مراتب الظاهرة اللغوية عند المسدي ونماذج من اللسانيين العرب	**402**
4. 1.الفروقات بين اللسان واللغة والكلام عند المسدي	**405-402**
4. 2. عند نماذج من اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين	**409-405**
5. جملة التأصيلات اللسانية عند المسدي في الفكر اللغوي العربي (نماذج من القضايا اللسانية)	**409**
5. 1.الجانب الصوتي	**409**
5. 1. 1.إنتاجية الصوت (الأصوات)	**411-410**
5. 1. 2. قضية الصوت والحرف	**412-411**
5. 1. 3.أنواع الحروف (الصامتة والصائتة أو مصوتات)	**413-412**
5. 2. المقطع	**414-413**
5. 3. النبرة والتنغيم	**415-414**
5. 4.الدلالة	**420-415**
6. مكانة المصطلح اللساني عند المسدي	**421-420**
6. 1. آليات توليد المصطلح عند المسدي	**421**
6. 1. 1.التعريب	**422-421**
6. 1. 2.النحت	**424-422**
6. 1. 3.الاشتقاق	**424**
6. 1. 4.المجاز	**425-424**
7.قراءة لنماذج من المصطلحات اللسانية عند المسدي	**425**
7. 1.نماذج مختارة من المصطلحات اللسانية في كتابه قاموس اللسانيات	**434-425**
ثالثا: عبد القادر الفاسي الفهري	**434**

1.موقفه من التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة	**441-434**
2. منظور الفهري وتصوره اللساني في إعادة وصف العربية ونحوها	**446-442**
2. 1.أهدافه في إعادة وصف العربية ونحوها	**448-446**
3.موقفه من اللسانيين الوصفيين العرب في وصفهم للعربية ونحوها (قراءة في الانتقادات الموجهة إليهم)	**452-448**
4.نماذج النظرية التوليدية المعتمدة في وصف العربية عند الفهري	**453-452**
4. 1.نموذج النظرية المعيار والنظرية المعيار الموسعة	**455-453**
4. 2.نموذج نظرية المعجم الوظيفي	**456-455**
4. 3. نظرية العامل والربط الإحالي ونظرية المبادئ والوسائط	**458-456**
4. 4. نظرية البرنامج الأدنوي	**460-458**
5. تمثل الفهري للمبادئ والأسس والثوابت الفكرية العامة للنظرية التوليدية	**460**
5. 1. افتراض نحو كلي أو الكلية	**463-460**
5. 2. الأسلوب الغاليلي	**465-463**
5. 3. الجانب العقلاني	**466-465**
5. 4. المرونة المعرفية (دمج النظرية والتجريب)	**467-466**
6المنهج الوصفي والتفسيري والتاريخي والمقارن في أعمال الفهري	**470-467**
7. تصور الفهري اللساني للمعجم العربي الحديث (المعجم الذهني)	**475-471**
7. 1. المعجم والنحو	**477-475**
8. قراءة لنماذج من المصطلحات اللسانية عند الفهري وآليات وضعها	**477**
8. 1. منهجيه تجاه المصطلح اللساني والتراثي	**485-477**
8. 2. الضوابط العلمية في وضع المصطلحات وآليات توليدها عند الفهري	**488-485**
8. 3. نماذج من المصطلحات عنده (ملاحظات)	**490-488**
8. 3. 1.نماذج من المفاهيم اللسانية الوصفية البنوية والوظيفية	**491-490**
8. 3. 2.نماذج من المفاهيم التوليدية التحويلية والنحوية	**495-491**
8. 3. 3. نماذج من المصطلحات التراثية	**498-495**
خلاصة الفصل الثالث	**502-499**
الخاتمة	**508-504**
النتائج	**511-508**
التوصيات	**513-512**

قائمة المصادر و المراجع	541-515

قد لعبت التحولات الفكريّة والثقافيّة التي شهدها العالم العربيّ والإسلاميّ إبّان عصر النّهضة وبدايات العصر الحديث تغيّرا جليّا على جميع الأصعدة والمجالات، ممّا أضفى عليها تلاقحا ثقافيّا مع باقي الشعوب والثقافات التي اتّصلت بها عن طريق الانفتاح وتبادل الخَبرات والمعارف والعلوم، وهذا الانفتاح الذي شهدته الثقافة العربيّة كان له أثر في تحويل مسار الأفكار والمعارف من نظرة سلفيّة تستند إلى الفكر العربي والموروث اللغوي العربي وعلوم الأجداد إلى مسار تجديدي حداثيّ، ينظر إلى الاستفادة من علوم الغير ورؤاهم بتصوّرات مغايرة وأدوات جديدة، ومن المعارف التي عكست صور التقارب الثقافيّ والفكريّ بين الغرب والشرق ظهور اللسانيات الحديثة التي ما فتئت تنير الطريق لأصحابها ولغيرهم من المطلعين عليها وعلى مفاهيمها ومدارسها ومناهجها ونظرياتها، إذ نقلت ثقافتنا العربيّة هذا العلم اللسانيّ الجديد بعد الاتصال الفعليّ بين رواد الجيل الأول من اللسانيين العرب باللسانيين الغربيين، وذلك عن طريق البعثات العلميّة والترجمات وفتح مدارس ومراكز لنشر وتعريف الطّلاب آنذاك باللسانيات الغربيّة الحديثة ومفاهيمها وتصوراتها، وما كان ليحدث ذلك ويعمّ إلا بعد جهد كبير وأخذ وردّ بين اتجاهات ثلاث:

أ.اتجاه غلب عليه مبدأ المحافظة على التراث اللغوي العربيّ باعتباره ذخر الأمة العربيّة وهويتها وفكرها وعلومها داعيّا لمجابهة هذا العلم اللسانيّ الغريب على الوسط الثقافيّ العربيّ، معتبرين ذلك سطوة فكريّة ونوعا من الاغتراب والاحتلال والاستبداد المعرفيّ ودعوة للانفصال عن القيم والمبادئ والعلوم العربية.

ب.واتجاه آخر عمل على ولوج باب الانفتاح والمواكبة، إذ رأى في اللسانيات ومعارفها منطلقا هامّا وتصورا جديدا يدفع بالرقيّ نحو الحداثة والتطور، جاعلا منها منطلقا في دعوته لإعادة طرح وقراءة التراث اللغوي العربي من منظور يتّسم بالعلميّة والموضوعيّة والصرامة والدقة.

ج. واتجاه توفيقيّ يدعو لتبنيّ مفاهيم اللسانيّات ومناهجها في إعادة قراءة الموروث اللغوي العربي دون ترك لجهود القدامى وتصوراتهم ونظرياتهم التي قدّموها.

ويرجع ذلك كلّه إلى أثر اللسانيات ومنهجها الجديد على تصوراتهم وثقافاتهم، إذ انقسم اللسانيون العرب من محدثين ومعاصرين إلى:

اتجاه وصفيّ بنوي تمثّل مبادئ الوصفيّة البنوية الغربيّة ودعا لأن يكون البحث في التراث اللغوي العربي والنحو يقوم على الوصف والملاحظة وبعيدا عن التعليلات والتأويلات التي طبعت النحو العربيّ بصفة عامة، وهذا الاتجاه رغم ما قدّمه من وصف وتجديد وطرح لقضايا منوعة إلا أنّه لم

يقدم بديلا ولا نظرية لسانيّة تكون مكان النحو العربي، بل كانت كلّ جهودهم لا تخرج عن التيسير والتبسيط والتبويب للنحو ومفاهيمه –وإن كانت هناك جهود لا تقلّ أهميّة في طرح بدائل عن النحو- فإنّها بقيت ملامسة مفاهيم النحاة وتقسيماتهم.

اتجاه توليدي تحويليّ، وهذا الاتجاه ليس بعيدا عن الاتجاه الأول لما يشتركان فيه من دعوة لإعادة وصف العربية ونحوها من منطلقات لسانيّة حديثة، إلا أنّهما يتباينان من حيث الأسس والثوابت النّظرية والمنهجية في وصف العربية.

واتجاه وظيفيّ تداوليّ، وهو اتجاه يبحث في جوانب اللغة من حيث وظيفتها التداولية، وما تحمله من أغراض تواصلية، كما تهتم بقضايا النحو الوظيفيّ.

وإذا كان كلّ ما أشرت إليه يدخل ضمن بحثي هذا، فإنّ السؤال المشكل الذي يطرحه هذا البحث هو: ما مدى تأثير اللسانيات الغربية الحديثة على تصورات ومنهج اللسانيين العرب بصفة عامة وعلى النماذج اللسانيّة المغاربية بصفة خاصة؟. وهذا السؤال المشكل يتجزأ إلى عدة أسئلة جزئية كالآتي:ما هي المواقف التي طبعت البحث اللسانيّ العربي واللسانيين العرب تجاه كلّ من اللسانيات والتراث اللغوي العربي؟ وما هي المناهج المعتمدة في محاولاتهم لوصف العربية ونحوها؟ وكيف سعى اللسانيون العرب لأن يعيدوا قراءة التراث اللغوي العربي من منظور غربيّ حديث مؤسس على نظريات لسانيّة متباينة؟ وهل كانت هذه الجهود اللسانيّة العربيّة ذات إيجابيات أم سلبيات على التراث اللغوي العربي وعلى البحوث اللسانيّة العربية؟ وكيف تعامل اللسانيون المغاربة أمثال الحاج صالح والمسدي والفهري مع التراث العربي واللسانيات؟ وهل كان هناك تصور مغاير عند كلّ واحد منهم أم مشترك من حيث الموقف والتصور؟ وهل كان تأثير اللسانيات عليهم تأثيرا كليّا أم جزئيا؟.

وقد جاء بحثي هذا للإجابة عن كلّ هذه التساؤلات موسوما كالآتي: **تأثير الدرس اللساني الغربي الحديث في الدرس اللساني العربي: الدرس اللساني المغاربي "نماذج مختارة"**، وقد قصدت به بيان ملامح تأثير اللسانيات الغربية الحديثة على الدرس اللسانيّ العربي، وذلك من خلال النّظر إلى أعمال نماذج من الباحثين واللسانيين العرب الكبار وما قدموه من جهود لسانيّة للثقافة العربية، كما سعيت لأن أكشف به عن مواطن ذلكم التأثر سواء من حيث الاتجاهات أو من حيث المفاهيم والمصطلحات التي اعتمدوها وطبقوها على العربيّة أو من حيث أدوات التحليل التي وظّفوها في أعمالهم باختلاف مشاربها وتنوع نظرياتها، وكلّ ذلك سعيا لأن أكشف محاسن اللسانيات وسلبياتها، سواء على اللسانيين ذاتهم أو على الثقافة اللسانيّة العربيّة، كما حاولت فيه

التّركيز بدقة على النماذج اللسانيّة في الدرس المغاربيّ، وذلك بغية معرفة تصور كلّ منهم وبثّ أصوله وتوجهه ومواقفه ومنطلقاته التي قدموها في بناء نظرية لسانيّة عربيّة، مع محاولة تبرير ذلك التأثير بأدلة من مؤلفاتهم وأقوالهم.

ولهذا تأتي أهمية هذا البحث لتحاول أن تكشف عن مواطن أثر اللسانيات على اللسانيين العرب وعلى البحث اللسانيّ العربيّ، وينطلق بحثي من أربع أهميّات: **أولها**، بحث وكشف أهميّة اللسانيات باعتبارها من أرقى العلوم في العصر الحالي، وذلك لما حملته وما تحمله من مناهج ونظريات متطوّرة وما لعبته كذلك في مجال تعليم اللغات والحوسبة وغيرها. **ثانيها**، وهو معرفة مدى تلقي اللسانيين والباحثين لهذا العلم الوافد وما شهده من ردود ومواقف وأعمال وجهود، سواء من حيث التأليف أو من حيث التعريف به وبنظرياته ومنهجه أو من حيث التطبيقات المختلفة على العربية.

ثالثها، العمل على تقريب وبحث آثارها الإيجابيّة والسلبيّة وانعكاساتها على اللسانيين العرب المعاصرين وعلى البحث اللسانيّ العربيّ، وذلك وفق ما يشهده البحث اللسانيّ العربي من إشكالات مثل فوضى المصطلح، وتعدد الترجمات، والتباين في المواقف تجاه كلّ من التراث اللغوي العربيّ واللسانيات الحديثة، ومدى تحقق النتائج المرضية في تطبيق تلكم النّظريات على العربية ومدى عدم توافقها وغيرها من القضايا التي ما زالت تشكّل عقبات كئود في ثقافتنا اللسانيّة العربية.

رابعها، توضيح مدى تأثير اللسانيات على بعض النماذج اللسانيّة في الدرس اللسانيّ المغاربيّ. حيث سعيت لأن أكشف أنّ تصور الحاج صالح وفكره ومنهجه اللسانيّ لا يظهر أيّ أثر من آثار اللسانيات عليه، بل هو نوع فريد يقوم على أصول وأسس تراثيّة ونظرة نقدية موضوعية، وهو بذلك لسانيّ مجتهد يتّبع الحق أينما وجده، خلافا لبعض اللسانيين المشارقة والمغاربة، أمثال المسدي والفهري، الذين يظهر عليهما أثر اللسانيات في مصطلحاتهم ومنطلقاتهم وكتاباتهم وحتى في وصفهم وتناولهم لقضايا العربية.

ويهدف البحث إلى بيان جملة من الجزئيات عن طريق التفتيش في مؤلفات نماذج من اللسانيين العرب ومن خلال تطبيقاتهم، وفق ما يلي:

1.عرض الاتجاهات اللسانيّة العربيّة وبحث مواقفها وتوجهاتها وأهمّ قضاياها المطروحة على العربية ووصفها.

2.بيان أهميّة المناهج اللسانيّة والنظريات الغربيّة التي تناولها اللسانيون العرب وإبراز جهودهم في إعادة قراءة التراث اللغوي العربيّ.

3. إيضاح دور البحث اللسانيّ المغاربيّ في نقل وتعريف اللسانيات وتبيين الدور الهام لرواده ولسانييه، وذلك قصد تقريب الرؤية للباحثين من الطلبة والمتخصصين، رغم ما شهدته البحث اللسانيّ في المغرب العربي من تأخّر في تناول اللسانيات، إلا أنّ أعمال اللسانيين كانت أكثر دقة ومردودية خلافا للمشارقة.

4. تقريب ملامح التأثر اللسانيّ على اللسانيين العرب، وكشف موطنه ومظاهره.

وقد دعاني لإنجاز هذا البحث عدة دوافع من بينها:

أولا: محاولة كشف بعض الآثار اللسانيّة على اللسانيين العرب، وإن كانت قد طُرقت في بعض المؤلفات والمقالات مبعثرة وتلميحا دون تصريح، وهذا –وإن كان هناك رسائل- فإنّها تناولت عينة أو نموذج فقط دون إشارة لأي أثر في عنوان أو غيره.

ثانيا: معرفة مدى تمثل اللسانيات الحديثة على أفكار ومؤلفات وتصورات اللسانيين العرب، وذلك ما حثني لأن يكون التركيز بصفة خاصة على اللسانيين المغاربة والذين اخترت منهم: الحاج صالح والمسدي والفهري.

وقد ضمنت خطته مقدمة ومدخل وفصلين ثم خاتمة، إذ تناولت في المقدمة أهداف الدراسة وأهميتها ودوافعها وخطتها والمنهج الذي اعتمدت عليه وأهم الدراسات التي سبقت موضوع البحث، والصعوبات التي واجهتنا، أما في المدخل فقد تناولت مفهوم النهضة العربية، وما تعلق بها من مواقف عند كبار المفكرين العرب، ثم عرجت إلى اللسانيات إبان عصر النهضة وما شهدته من تأثر بالمنهجين التاريخي والمقارن، ثم جاء الفصل الأول، ليتناول الاتجاهات اللسانيّة عند الغرب، وعند العرب، وهي الاتجاه الوصفي البنوي، والتوليدي التحويلي، والوظيفي التداولي، كما تطرقت بعد ذلك لوجوه التأثر باللسانيات الحديثة، حيث حصرتها في: التأثر من حيث الاتجاه العام، والذي أقصد به المواقف من الفكرين العربي واللسانيّ، وهي ثلاث مواقف، موقف قطيعة وموقف استمرار وآخر استمرارية مع قطيعة، ثم التأثر من حيث المصطلحات، والتي شكلت فوضى مصطلحية وتشتت على مستوى الخطابات والترجمات، والتأثر من أدوات البحث، وفيه أشرت إلى الأدوات التي اعتمدها كلّ اتجاه في قراءته للعربيّة ونحوها، كما تحدثت عن أثر اللسانيات الإيجابيّ والسلبيّ، ثم خلاصة الفصل الأول.

وقد جاء الفصل الثانيّ ليتناول الدرس اللسانيّ المغاربي، حيث تطرقت للنشاط اللسانيّ عند بلدان المغرب العربي عند كلّ من تونس والجزائر والمغرب الأقصى، كما نوهت بأهم الآراء التي قدمها لسانيّون مغاربة حول النشاط اللسانيّ على المستوى الإقليمي والعربي، ثم تكلمت عن النماذج اللسانيّة الثلاثة، وذلك بدءا بالحاج صالح وما عكسته رؤاه ومنهجه اللسانيّ مبيّنا أهم أصوله المعتمدة في قراءته للتراث اللغوي العربي واللسانيات، مع الكشف عن موقفه ونقده لجملة من اللسانيين العرب الوصفيين وحتى للنظريات اللسانيّة بصفة عامة، مع توضيح أهم منطلقاته التراثية التي اعتمدها في بلورة النظرية الخليلية، ثم عرجت للمسدي وبيّنت موقفه من اللسانيات والتراث اللغوي العربيّ وتحدثت عن أبرز العناصر التي كشفت تأثره باللسانيات الحديثة وخاصة مناهجها، كما قدمت عدة نماذج لمصطلحات لسانيّة تمثل نوعا من التأثر، كما لم يفتني تقديم جملة من النماذج التي قدمها كتأصيل لها في التراث اللغوي العربيّ، ثم ختاما تطرقت للفاسي الفهري، باعتباره رائد الاتجاه التوليدي في الدرس اللسانيّ المغاربي والعربي بصفة عامة، حيث تحدثت عن أهم مواقفه من الفكرين اللغوي العربي واللسانيات الحديثة وموقفه من النظرية التوليدية، كما أوضحت أهم الأسس والثوابت التي اعتمدها في مؤلفاته ومقالاته، وهي أسس توليدية تعكس مدى التأثر التام بنظرياتها ونماذجها المتطورة عنها، كما قدمت نماذج لمصطلحات لسانيّة منوعة، من وصفية بنوية ووظيفية وأخرى توليدية تحويلية، ثم خلاصة الفصل الثاني.

وكلّ ذلك من منطلق منهج سلكته، وهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث عملت على وصف ما قدمته في بحثي من عينات ونماذج وأقوال والعمل على تحليلها وتبرير موقفي منها، متحليّا بالموضوعية والأمانة العلميّة ومبتعدا عن الذاتيّة والأحكام المسبقة، مع بحث ذلك والاطلاع عليه من مصدره تفاديا لأيّ حكم قد يكون ظلما أو عثرة.

وقد سبق بحثي هذا عدة بحوث ودراسات، ومن هذه الدراسات التي وقفت عليها –وإن كانت مختلفة من حيث عنوانها- فهي قد تتقارب من حيث الهدف، ومن تلك البحوث ما يلي:

أ.البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، ياسين بوراس، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السنة:2014/05/29م.

وقد تعرض فيه صاحبه بوجه عام إلى دخول اللسانيات إلى المغرب العربي، مع تقديمه أهم الاتجاهات اللسانيّة التي وسمت الفكر المغاربي المعاصر، كما تناول فيه نماذج لسانيّة بحسب كلّ نظرية وصاحبها، حيث تطرق للنظرية الخليلية عند الحاج صالح، وما لها من مفاهيم ومصطلحات

ومبادئ، ثم نظرية النحو التوليدي عند الفهري، ثم نظرية النحو الوظيفي عند المتوكل، وقد كانت كلّ تركيزه يقوم على هذه النماذج وعلاقتها بالفكر المغاربي وأهم إسهاماتها التي قدمتها، دون إشارة لأيّ ملمح من ملامح التأثير للسانيات.

ب.البحث اللساني في المغرب العربي، فاطمة الزهراء بغداد، (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، السنة: 2017/2016م.

وقد كانت هذه الرسالة غير بعيدة عن الرسالة السابقة، حيث تناولت الفكر المغربي اللسانيّ، واهم اتجاهاته، كما تطرقت فيه صاحبته للحاج صالح والمسدي والفهري، حيث قدمت أهم النقاط المتعلقة برؤية كلّ منهم، وما ارتبط بمواقفهم من التراث اللغوي العربي واللسانيات، ولم تخرج عن التقديم النظري للنظرية الخليلية والتوليدية عند كلّ من الحاج صالح والفهري، وهي أطروحة –أرى في اعتقادي- أنّها تقارب وتماثل أطروحة ياسين بوراس من حيث الغاية والهدف، رغم اختلافها عنه بإدراج المسدي.

ج.أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي، التلقي العربي للسانيات، حسين السوداني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، نوفمبر2019م.

وفيه تحدث صاحبه عن أثر سوسير على التلقي العربيّ، وذلك عن طريق طرحه لجملة من اللسانيين العرب الرواد، وذلك وفق أهم المفاهيم والأسس والمبادئ التي قدمها سوسير، والتي أخذ بها الباحثون العرب، وقد كان الكتاب في مجمله مقتصرا فقد على سوسير وتأثيره دون ما إشارة إلى المدارس اللسانيّة وإلى اللسانيين الغربيين على التلقي العربي.

د.أثر الاتجاهات اللسانية المعاصرة في تجديد النحو العربي، أسماء عبداوي، (رسالة دكتوراه)، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة الحاج لخضر باتنة-1- السنة: 2019/2018م.

حيث جاءت هذه الرسالة مركزة على الاتجاهات اللسانيّة المعاصرة ومدى أثرها في إعادة طرح النحو العربي وتجديده، حيث تناولت الاتجاه الوصفي البنوي والشكلي، ثم الاتجاه الوظيفي والاتجاه التفسيري، وكلّ ذلك النّظر غلى نماذج من النحو وبحث مقارباتها التي طبقها أولئك اللسانيّون بحسب اتجاهاتهم، وقد كانت تمثل نوعا من القراءة لملامح التأثر باللسانيات إلا أنّها لم تشر غلى ذلك تحت أيّ عنوان ولا أي مبحث أو فصل.

ه. أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة: التفسيرية عينة، قبايلي عبد الغاني، (رسالة دكتوراه)،كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة1، السنة:2017/2016م.

وفيه تطرق صاحبه إلى اللسانيات الغربية الحديثة بصفة عامة، وما قدمته من تيارات واتجاهات ومناهج ونظريات، ثم تحدث بعد ذلك عن التلقي العربي لها وربط ذلك بالجانب المعرفي والابستيميّ، وخصص الفصل الرابع كله لمازن الوعر، باعتباره نموذجا من نماذج الاتجاه التوليدي في اللسانيات العربية، حيث أوضح أهم النقاط التي تأثر بها وطبقها على العربيّة، وكلّ ذلك عكس فيه صاحبه جانبا من جوانب أثر اللسانيات على مازن الوعر.

وأما فيما تعلّق بأطروحتي فهي –وإن كانت تتقارب مع بعض الدراسات السابقة من حيث الغاية- فهي تختلف عنهم من حيث طريقة الطرح والتناول، والكشف عن ملامح التأثير، وذلك عن طريق التركيز على جملة من النماذج اللسانيّة الرائدة في الثقافة العربيّة وإبراز أهمّ الاتجاهات التي عكست ذلكم التأثر، كما أنّها خصصت عناوين لجوانب التأثير اللسانيّ على الباحثين العرب، كما عملت على بحث هذا التأثر عند المشارقة وعند المغاربة، عن طريق عيّنات لسانيّة، وذلك من منطلق تقديم أثر اللسانيات على التنوع الثقافيّ وأيضا على البحوث اللسانيّة العربيّة، وقد شملت رسالتي كذلك قراءة نماذج لسانية مغاربيّة التي تعدّ أعمالهم ذات مكانة وريادة، وذات أثر على الطلبة والباحثين العرب، كما جاءت لتجمل أهمّ التوجهات اللسانيّة التي مازجت بين المواقف اللسانيّة وبين النظريات المختلفة.

ومن الكتب التي اعتمدتها في إنجاز هذا البحث والإطلاع على مظانها قصد جمع وبحث هذا الموضوع، مؤلفات مصطفى غلفان، وحافظ إسماعيلي علوي، ومؤلفات كلّ من الحاج صالح، وعبد السلام المسدي، وعبد القادر الفاسي الفهري، ومؤلفات جملة من اللسانيين أمثال: فهمي حجازي وإبراهيم أنيس، وتمام حسان، وأحمد المتوكل، وكلّ ما أحال إليه مرجع من المراجع إلا واعتمدت عليه شريطة اتصاله بموضوع بحثي، كما اعتمدت جملة من المقالات والرسائل الجامعية.

وعلما أنّ كلّ بحث مهما كان إلا وتعتريه صعوبات ومعيقات، إلا أنّ أهم الصعوبات التي واجهتني، سعة موضوع البحث وتشعّبه، وكذلك صعوبة تناول كلّ اللسانيين وبحث مدى تأثرهم باللسانيات، فذلك يحتاج إلى جهد وصبر وسنوات طوال حتى يُحاط به، كما أنّه يحتاج إلى جمع

هائل من المؤلفات التي تتناول تاريخ اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، وهذا ما لم أجده إلا قلة من المؤلفات التي تشير إلى حديث عامّ عن ذلك التاريخ اللسانيّ.

ومن الصعوبات كذلك احتواء كلّ مؤلفات النماذج التي تناولتها، فهي تحتاج لأن تدرس كلّ على حدى مع إعطاء الوقت الكافي لكلّ مصدر، نظرا أنّ هناك من اللسانيين من له مؤلفات كثيرة ومقالات متعددة لا يمكن الإحاطة بها في فترة زمنية محددة.

ومن الصعوبات التي وجدتها ما تمثل في تعدد مواقف وتوجهات اللسانيين الذين اعتمدتهم كنماذج وأيضا تعدد مصطلحاتهم، وذلك ما يجعل القارئ مرتبك في تحديد أيّ المواقف ينتمي، وذلك راجع حسب اعتقادي، إلى تغير رؤية الباحث نفسه تجاه نظرية ما أو منهج ما أو موقف ما.

وكذلك من الصعوبات التي أرها عقبة كئود هي قلة بعض المراجع وعدم توفرها على النت وحتى في المكتبات، وخاصة ما تعلق بالنماذج اللسانيّة التي تحدثت عنها في الفصل الثاني، حيث اعتمدت فقط على أهمّ ما توفر عندي من كتبهم ومقالاتهم.

وفي ختام مقدمة هذه الأطروحة أتقدم بخالص التحيّات والشكر الواجب إلى المشرف والمشرفة المساعدة على ما قدّموه من توجيهات وإرشادات، وما أتاحاه لي من تسهيلات في المراجع والمقالات حتى يخرج هذا البحث على ما هو عليه.

وقد ختمنا الأطروحة بخاتمة حوت النتائج المستقاة من البحث مع طرح جملة من التوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع، سائلا الله لي ولكم التوفيق والسداد والصحة والعافية، وأن يبارك في جهد الجميع وأن يتقبل منّا ما عملناه ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

الفصل الاول: الدرس اللساني العربي الحديث

ساني العربي.

الاتجاه الوصفي البنوي.

الاتجاه التوليدي التحويلي.

الاتجاه الوظيفي والتداولي.

الدرس اللساني العربي الحديث.

أولا: النهضة الفكرية ودورها في بعث الدرس اللساني العربي:

يعدّ الحديث عن اللسانيات الغربية ومناهجها من الضّروريات العلمية التي ينبغي لكلّ باحث الاطلاع عليها، والبحث في خلفياتها وأسسها وبوادرها الأولى التي تأسّست عليها ومنطلقاتها الفكريّة التي انبثقت منها، وهذا ما يتيح للسانيّين العرب معرفة آليّات التعامل مع هكذا مناهج وخاصة ما تعلق بمحاولة الاستفادة منها في معالجة قضايا اللغة العربية أو تطبيق النظريات اللسانية الغربية عليها، سواء في محاولة مواكبة ما يشهده العالم من تطورات في شتى العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى التكنولوجية، أو في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي من منظور المناهج والنظريات اللسانية الغربية الحديثة.

وهذا ما دفع بكثير من اللسانيّين العرب إبّان عصر النهضة- لمّا استفادوا من البعثات العلمية نحو فرنسا وأوروبا آنذاك أو في بلدان أخرى- من نقل معارف وعلوم في مختلف الميادين ومنها ما تعلق بالدراسات اللسانية ومناهجها ونظرياتها إلى الثقافة العربية، إلا أنّ ثلة من هؤلاء اللسانيين العرب الأوائل الذين أدخلوا هذه المناهج إلى الثقافة العربية قد تلقوا انتقادات بعض الدارسين معتبرين هذا العمل من باب "التغريب والحداثة" وأنّ اللغة العربية لها خصوصياتها ومميّزاتها الخاصة بها، وهذا ما أفرز إشكالية الأصالة والمعاصرة في الثقافة العربية إضافة لعدة إشكاليات تعاني منها الأبحاث اللسانيّة العربية اليوم.

وهذه الإشكاليات تتمثل في: موقف الدارسين العرب من النظريات اللسانية الغربية، وكيفية الاستفادة منها لمواكبة الجديد الذي قدّمته، وبحث طرق التعامل مع التراث العربي وخصائصه مقارنة بما استجدّ من النظريات اللسانية الغربية الحديثة.

1. مفهوم النهضة العربية من منظور بعض المفكّرين العرب المعاصرين:

حقيقة إنّ المتأمّل في مفهوم النهضة بصفة شاملة يجد هناك عدة دلالات ترتبط بها من شتى النواحي الفكرية والثقافية والعلمية، ثم إذا ما أضيفت لها كلمة "العربية" فإنّ المفهوم يصبح مقيّدا ومخصوصا بأمة دون أخرى، وهنا يتبادر إلى أذهاننا عدّة تساؤلات قد تكون محور مراجعة ودراسة وبحث، ومنها على سبيل التمثيل: إذا كانت هناك نهضة عربية شهدتها الثقافة العربية في شتى ميادين حياتها، هل يعني هذا حقيقة أنّ الأمّة العربية في تقدّم ورقيّ وحضارة في عصرنا اليوم

أم لا تزال تعاني ممّا عانته من قبلُ رغم أخذها بمفهوم النهضة في جوانبها العامة؟ وتبقى التساؤلات تُطرح والإجابات عنها تختلف من باحث إلى آخر.

فمفهوم النهضة العربية -وإن اختلفت المسمّيات- يبقى تساؤلا ملحّا وجانبا يحتاج إلى الدقة في معرفة جوهره في الثقافة العربية، وهذا ما دفع بكثير من المفكرين لأن يطرحوا التساؤلات ويبيّنوا حقيقة مفهوم النهضة، ومن هؤلاء ما قدّمته الباحثة مفيدة محمد إبراهيم، في طرحها لهذا المفهوم وما يتعلّق به من مسميات، إذ ترى أنّ المفاهيم التي تعبّر عنها متنوعة ومختلفة الدلالة، فتارة يُعبّر عنها بالنهضة العربية واليقظة العربية، وتارة عصر النهضة ومفكروا النهضة، وتارة يطلق على روادها بالنهضويين[1].

وكلّ هذه التساؤلات المطروحة من طرفها نجدها تذهب لتحدّد معنى التقدم أو التخلف من وجهة نظرها بأنهما مصطلحان يرتبطان بفكر العامة من الأناس دون النظر إلى مفهومها عند المفكرين وسفسطتهم وما يقدّمونه من مصطلحات أجنبيّة، حيث تراهما مصطلحين يختلف مفهومها باختلاف الأفراد والجماعات وفلسفة الإنسان، استنادا -في نظرها- إلى معيار للقياس يكون نظاما متكاملا من القيم، حيث شرحت هذه القيم ورؤية الإنسان وفلسفته إلى نفسه وإلى الله وإلى الحياة والعلاقة بينهم جميعا[2].

فرؤية مفيدة محمد ابراهيم هاته تسعى لأن تبحث وتُعَالج هذه المسألة وفق معايير خالصة تكون غير منفصلة عن بعضها البعض، فمسألة التّخلف عندها ربطتها بجوانب عدّة منها:" الإسلام باعتباره المعيار الأول للأمة العربية الإسلامية، لأنّه يحدّد الضّوابط للتّغيير والتّطوير وفق أصول كلّ أمّة وعقائدها الخاصة بها، والمعيار الثاني مرتبط برؤية بعض المفكّرين النهضويّين وروادها""[3].

وهذا في نظرها معيار خارجيّ على الأمة العربية التي لا تقبله، ولذلك يرى محمود حمدي زقزوق- أنّ الاستشراق الأوربيّ كان هدفه هو ضرب مقوّمات الإسلام والأمة العربية من خلال ما كتبوه عن الإسلام من زيف وانتقادات، إذ يدعو إلى ربط هذا العمل بالنقد الذاتي لكلّ ما أنتجه المستشرقون حول الإسلام واللغة العربية وغيرها ممّا له صلة بالعرب وتراثهم، حيث

---

[1]) ينظر، مفيدة محمد إبراهيم، عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1419ه-1999م، ص:09.
[2]) ينظر، مفيدة محمد إبراهيم، عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم، ص:9 وما بعدها.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:16.

يقول:‹‹...يجب أن نواجه أنفسنا مواجهة حقيقية بعيوننا وقصورنا وتقصيرنا، وأن نكون على وعي حقيقي بالمشكلات التي تواجهنا في هذا العالم المعاصر››[1].

وهذا ما جعله يؤكد على ضرورة أن نتمعّن في الجانب الاستفزازي الهجومي الذي أذكاه المستشرقون تجاه الإسلام والأمة العربية، معتبرا هذا الاستفزاز سبيلا ‹‹للخروج من حالة الركود الفكري... فنحن لسنا متخلفين لقلة ما لدينا من إمكانات مادية ولكن تخلفنا لقلة أفكارنا وتبدد جهودنا. ولن تتغير أحوالنا إلا بتغيير ما في نفوسنا طبقا للمبدأ القرآني...››[2].

فكلا الرؤيتين تجاه مفهوم النهضة الفكرية والتخلف يتلاقيان -في نظرنا- في نقطة هامّة تمثلت في وجوب الوعي التّامّ بثقافتنا وتاريخنا، وأن لا نغترّ بكل ما جاء به الغرب من علوم وثقافات، بل علينا كشف ذلك للوصول إلى نهضة فكرية شاملة في جميع مناحي حياتنا وعلوم تراثنا؛ لأنّ ‹‹قضية التقدّم- المادي والروحي- قضية لا خلاف عليها، واللحاق بركب التطور العلمي والتقني أمر لا جدال فيه››[3]، غير أنّه طرح سؤالا جوهريا تمثل في كيفية الحفاظ على هويتنا وثقافتنا وتراثنا واستقلالية شخصيتنا الإسلامية[4]، فإن كان هناك تجاوب وإيجاب فنعلم حينها أنّ هناك قضية يجب العمل من أجل تحقيقها ودرء الزيف عنها، باعتبارها قضية مصيرية متعلّقة بالذات وتمثل صراعا حضاريّا مريرا.

إنّ مفهوم النهضة العربية قد نتج عنه صراع "الأصالة والحداثة" أو كما يسميه محمد عابد الجابري " صراع الفكر العربي" في كتابه الموسوم بـــ(وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر)، وفي كتابه هذا نجده يشير إلى فكرة "التدوين" وهي فكرة تشبه التدوين في عصر الخلافة العباسية، غير أنّه سمّاه "نوع التدوين" الذي انطلق ‹‹مع بدايات القرن الماضي وعرفت أوسع مدى لها في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من هذا القرن...قوامه الاقتباس- حرفيا أو مع تأويل وتوفيق- من الحضارة الغربية المعاصرة بهدف النهوض للالتحاق بركب هذه الحضارة. يتعلق الأمر، إذن، بمرجعية نهضوية قوامها جملة ((أصول)) حديثة يراد لها أن تحل محل ((الأصول)) التراثية أو تكملها أو تعدّلها...››[5].

---

[1]) محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1409ه-1989م، ص:150.
[2]) محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري ، ص:151، 152.
[3]) المرجع نفسه، ص:155.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص:155.
[5]) محمد عابد الجابري، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، تموز/يوليو1992م، ص:11.

ومن خلال ما فهمناه من كلام محمد عابد الجابري، يتّضح لنا أنّ مفهوم النهضة في نظره متعلّق بهدف الالتحاق بركب الحضارة الغربية استنادا إلى أصول حديثة تحلّ بديلا عن أصول تراثيّة أو تعدّلها أو تكملها، غير أنّ رؤيته تخالف ما ذهب إليه كلٌّ من " مفيدة محمد ابراهيم ومحمود محمد زقزوق" فهو يرى أن هذا الصراع القائم بين الفكرين أو كما يطلق عليه اسم(الأزمة الشاملة) ينبغي تجاوزه بإيجاد ‹‹((عصر تدوين)) جديد يكون إطارا لمرجعية جديدة قوامها أصول أعيد تأصيلها وأخرى مستحدثة بكاملها...وإخضاعها لعملية تحليل ونقد تستهدف الكشف عن أصولها وفصولها ومواطن الضعف والغموض فيها، ومن ثمة الاتجاه بالتفكير نحو البديل أو البدائل التي تستجيب أكثر لمتطلبات الدخول في مرحلة جديدة يتم فيها تجاوز ما عبرنا عنه بـــ((الأزمة الشاملة)) التي تطبع المرحلة الراهنة من تاريخنا"[1].

فهنا نجد أنّ النهضة في نظر محمد عابد الجابري لا تعني القطيعة مع التراث ولا التشاؤم أو الانتقاص من الحداثة، بل يجب النظر في كلا الفكرين بتمحيص ونقد وتحليل لبحث مواطن النقص والاستفادة في الآن نفسه ممّا جاءت به الحداثة من مفاهيم ونظريات وتصوّرات تكون متلائمة مع المرحلة الراهنة للوصول إلى ركب الحضارة، ويشكّل فكر محمد عابد الجابري فكرا فلسفيا ونقديا لقراءة مشكلات تتعلق بالأمة العربية وغيرها من القضايا وهذا ما تعكسه عناوين مؤلفاته.

في حين نجد حسن حنفي يتقارب من حيث مبدأ القراءة مع محمد عابد الجابري، إذ يرى أنّ تحقيق النّهضة لا يتحقّق إلا إذا اعتمدنا " قراءة قائمة على نظرية المعرفة والتي تتمثل في التفسير والتأويل، عن طريق قراءة التراث القديم وفقا لحاجات العصر دون نظر لمسائل اللغة والمنطق أو علم تفسير النصوص، لتفادي مشكل الهوية والذي هو مقابل التغريب الذي تنوعت مصطلحاته عند المفكرين العرب المعاصرين مثل: (الأصالة والمعاصرة)، و(التراث والتجديد)، (الأصولية والعلمانية)، (السلفية والعصرية)، مرجعا أنّ الغرب قدّم في عصر نهضة نموذج الانقطاع عن القديم كلية، بينما قدّم الشرق نموذج التجاور، في حين نجده يبحث هو في تقديم نموذج التواصل وإن كان صعبا في نظره لما يحويه من جدلية بين القديم والجديد، أما العنصر الثاني من التحديات وهو التقدّم مقابل التخلف[2].

---

[1]) المرجع نفسه، ص:12

[2])ينظر، حسن حنفي، محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي، في معنى الحوار ومقاصده، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1990م، ص:12-14.

وهذين العنصرين اللّذين يراهما حسن حنفي من التحدّيات الصعبة لما يشكّلانه من جدال قائم بين أنصار التراث وأنصار الحداثة لا يزال إلى اليوم يشكّل عقبة بين المفكرين والباحثين واللسانيين العرب باختلاف مواقفهم ورؤاهم جعل الصّرح العلمي في شتى مجالاته وعلومه يعيش نوعا من التّباين المنهجيّ والفكريّ وحتى العلميّ، بينما تختلف رؤية بعضهم تجاه هذا الصّراع أو الموقفين اللذين نتجا أساسا من الانفتاح على الغرب وعلومهم وحضارتهم في بدايات الاتصال الفعلي إبّان عصر النهضة العربية، وذلك عند محمد عابد الجابري في مقال له عنونه بـــ(الحداثة والتقليد)، وفيه تكلم عن رؤيته تجاه ذلك موضّحا موقفه منهما، إذ يرى أنّ "الحداثة اليوم في حقيقتها ثورة على التراث القديم، أي الماضي والحاضر لخلق تراث مخالف لهما وهو تراث جديد، كما أصبحت كاسحة في كلّ بلد غير مقتصرة عن بلد دون آخر، لأنها إن لم يتكيّف الإنسان معها تجرفه أو تقتلعه من جذوره وتراثه وهويته، كما يرى أن نساهم في صنعها والتأقلم معها دون الإغفال عن تراثنا والانغماس كليّة في الحضارة المعاصرة، فمفهوم الحداثة من وجهة نظره هو أن يعاد الانتظام في تراثنا وبناء علاقتنا به بمفهوم حداثي وفق نظرة جديدة[1].

وهنا يتبّن لنا أنّ محمد عابد الجابري يتبنى موقفا فكريا وسطيا توفيقيا بين ما احتواه تراثنا من علوم ومناهج وتاريخ وحضارة، وبين ما جاءته به الحضارة الغربية من علوم ومناهج وثقافات وغيرها، وهذا ما أكّده بقوله:‹‹...إن الحداثة تبدأ باحتواء التراث وامتلاكه لأن ذلك وحده هو السبيل إلى تدشين سلسلة من ((القطائع معه)) إلى تحقيق تجاوز عميق له إلى تراث جديد نصنعه...متصل بتراث الماضي على صعيد الهوية والخصوصية منفصل عنه على صعيد الشمولية والعالمية...إلا أن ينهض ويسابق للحاق بالركب الرائد...في كل مجال: الحداثة الفكرية ضرورية لإنتاج المعرفة، ضرورة للتجديد والاجتهاد في كل ميدان، في ميدان الدين كما في ميادين العلم والفلسفة والسياسة والاجتماع والاقتصاد...››[2].

النهضة في نظر المفكر المغربي عبد الله العروي تعني ما كان ينظر له رجل النهضة إلى "الكون والمجتمع والفرد، كما أنّها ترتبط بفلسفة وأدب وفنّ وسياسة عصر النهضة، فهي الأفق الذهني المحدّد فكر الإنسان في عصر ما، وهي استعمالات مختلفة تختلف بحسب كلّ تأليف معاصر وفي كلّ ميدان خاص به[3].

---

[1]) ينظر، محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب، الحداثة والتقليد، ، ص:72-74.
[2]) المرجع نفسه، ص:74،75.
[3]) ينظر، عبد الله العروي، مفهوم الإيديولوجيا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2 ،2012م، ص:9-11.

ومن هذا التحديد يتضّح أنّ النّهضة فكر مرتبط بالمجتمع وثقافة الفرد ورؤيته لمتغيرات الحياة والكون، وأنّ مجال استعمالها ‹‹هو المجتمع في دور من أدواره التاريخية...››[1].

وبهذا يتبيّن أنّ أي نهضة ما هي إلا فترة من فترات التاريخ الذي يشهده مجتمع ما نتيجة عوامل وأسباب ومتغيرات تفرضها عليه الحياة والانفتاح على الغير وثقافتهم، فالأفكار التي كانت عند الغرب في دراساتهم اللغوية والفكرية والفلسفية كانت تختلف من شخص إلى آخر- وإن كان جلها مؤسس على نقد التي سبقتها- من حيث المفاهيم والمصطلحات والمناهج، فمثلا دراسة اللغة عند الغرب ارتبطت بتطور الجوانب العلمية والطبيعيّة وظهور النظريات التي أُسقطت على اللغة آنذاك كنظرية أصل اللغات، وما تعلّق بالهيمنة الاستعمارية والصراعات العقائدية وغيرها من الأفكار التي كانت، إلا أنّ ما يهمنا نحن هو ما له علاقة باللغة وعلومها، حيث تغيرت الرؤية في دراستها ومناهجها ونظرياتها، وصار العالم يبحث عن كشف تلكم اللغات وسبر أسرارها، وهذا ما هو واقع اليوم في البحث اللساني العربي الحديث، وإن كان هناك من وفّق بين الفكرين دون ترك للتراث اللغوي العربي، ولا انغماس للغرب ونظرياته بشكل كلي أو اعتباره عصر غير ملائم لعصرنا اليوم الذي يشهد تقدّما ورقيا في شتى جوانبه.

وهذه حقيقة معروفة لدى اللسانيين العرب والباحثين وحتى المفكرين، فالعلوم اللغوية في إطارها الغربي نشأت نتيجة وجود الفلسفات التي كانت عندهم في العصور القديمة؛ "لأن المفكرين اليونان الذين فكروا في اللغة وفي المشكلات التي تثيرها البحوث اللغوية، قد استهلوا في أوروبا الدراسات التي يمكن أن نطلق عليها العلم اللغوي بمعناه الأوسع، ولأن هذا العلم كان مركز اهتمام مستمر منذ اليونان القدماء وحتى العصر الحاضر في تتابع متصل للمعرفة، بحيث إن كل من عمل في المجال كان على دراية بأعمال سابقيه وكان متفاعلا معها بطريقة معينة"[2].

وهذا يعني أنّ الدراسات اللغوية الغربية في أوروبا كانت على علاقة بما قدمه العلماء اليونانيون من أعمال وفلسفات لغوية ومعرفية، وكانت الدراسات اليونانية القديمة في مجال اللغة المنطلق الأول في إنشاء علم اللغة النظري عندهم، و‹‹...قد مرّ التراث الأوروبي في علم اللغة بمراحل كثيرة مختلفة، وغيّر دافعه الرئيسي واتجاهه عدة مرات، متأثرا بكل من التطورات الداخلية والظروف الخارجية، وكان خلال تاريخه على اتصال بالمساهمات الرئيسية لطوائف

---

[1]) عبد الله العروي، مفهوم الإيديولوجيا، المركز الثقافي العربي، ص:11.
[2]) ر. ه. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، تر: أحمد عوض، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، د ط، نوفمبر1997،، ص:27.

العلماء اللغويين، الذين انطلقوا في أعمالهم من خارج التراث الأوروبي، وطوروا أفكارهم بشكل مستقل عنه...››[1].

وهذا يوحي بشيء من الموضوعية والتي توضّح للباحث واللساني العربي بوجود منابع فكرية ولغوية أخذت منها الدراسات اللغوية القديمة في اليونان، وهذا ما أشار إليه "ر. هـ. روبنز" في حديثه عن تاريخ الفكر اليوناني، حيث أنهم ليسوا هم أول من طرق هذه المواضيع والأفكار، بل استفادوا من الحضارات السابقة والتي اتصلوا بها من "الجهة الشرقية للبحر المتوسط وفيما حوله وفي الهلال الخصيب لآسيا الصغرى مهد الإنسان المتحضر في الغرب، وأيضا نتيجة الاحتكاك بين اليونانيين والحضارات الأخرى عن طريق التجارة والعلاقات الدبلوماسية، والمستعمرات اليونانية والمناطق الغير متحدثة باليونانية، وغيرها من العوامل المختلفة التي سمحت بالبحث في مجال علم اللغة واللهجات والمفردات وأصل اللغات..."[2].

ومع هذا الانفتاح على الغرب وحضارته وعلومه، نجد الرؤى تجاه اللسانيات الغربية لها أسباب ودوافع، كيف لا، وهناك لسانيّون غربيّون كانت لهم نظرة إيديولوجية وفي خباياها مضامين عدائيّة ليست من العلم ولا الموضوعية في شيء، وهذا ما عبّر عنه منذر عياشي في حديثه عن (اللسانيات العربية بين الأصالة والتغريب)، حيث تطرق لسببين مهمين:[3]

الأول خارجي متعلق بنظرة الغرب واستعماره للعالم العربي الإسلامي.

والثانية وجود مفكرين وحتى معاصرين غربيّين من ينظر للغة العربية على أنها غير متأقلمة وسيئة وليست لغة حضارة، ومن هؤلاء: المفكر والمستشرق(شارل بلاّ) و(أندريه مارتيني)، وقد أتى لهما بنصوص ممّا قالوه عن العربية والإسلام واللغة.

وقد اعتبر منذر عياشي تلكم الآراء والانتقادات التي قدمها اللسانيون الغربيون، أنّها ليست من أهداف البحث العلمي اللساني ولا من أغراضه، بل هي جانب إيديولوجي خفيّ وكامن تجاه العرب والإسلام، وقد قدّم ردّا على ذلك تمحور في أربع نقاط وهي:[4]

---

[1]) المرجع نفسه، ص:28.
[2]) ر هـ روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، تر: أحمد عوض ، ص:27، وما بعدها.
[3]) ينظر، منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1991،ص:23-28.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص:23-28.

أ.عدم اعتبار الغرب أنفسهم أنّ لهم الحق أن ينظروا إلى حضارتهم وفكرهم هو مركز الحركة الفكرية في العالم.

ثانيا: أنّ ما قدّموه من نظريات قد لا ينطبق على لغات العالم بشكل آلي، وخاصة في مجال العلوم الإنسانية.

ثالثا: أنّ عليهم معرفة وفهم أنّ زمن السيطرة الثقافية انقضى ولم يعد له سبيل، وأنّ لكل شعوب العالم حضارة قادرة من خلالها أن تبدع فيها بحسب مستواها من علوم وفكر.

رابعا: أن يعلموا أنّ هناك اتصال بين الحضارات، وأنّ الحضارات تأخذ من بعضها البعض.

وهذه الرؤية السلبية التي تميّز بها هؤلاء تجاه اللغة العربية والإسلام انعكست في أذهانهم استنادا لمبادئ وأفكار وخلفيات لها جذورها التاريخية وأخرى حضارية واستعمارية، فالغرب لحدّ الآن يعتبر العرب والمسلمين من صنف العالم المتخلف رغم ما يقدّمه من جهود وعلوم في مواكبة التطورات الحاصلة في جميع ميادين الحياة والعلوم، في حين لو عدنا إلى الجانب الفكري العربي نجده قد أثرت فيه عوامل جعلته ينظر للغرب بنظرتين: نظرة عداء وهيمنة استعمارية للحضارة العربية الإسلامية، وذلك ما يمثله أصحاب المحافظين على التراث، ونظرة الانبهار والإكبار للغرب وعلومهم ويمثله أصحاب الحداثة، ممّا جعلهم يشمئزّون من تراثهم اللغوي العربي، وهذا الأمر أرجعه منذر عياشي إلى السبب الداخلي عند البحاث واللسانين العرب فيما بينهم، مبيّنا موقفين فيه:[1]

1.موقف سلبي، والذي استند إلى عدة ظروف منها:

أ.تقديس البحاثة العرب للتراث اللغوي العربي حيث نظروا إليه أنّه يعتبر موروثا مكتملا ولا يُحتاج فيه لعلوم الغرب ومناهجهم ونظرياتهم.

ب. نظرتهم للاحتلال وظروفها، والتي ساهمت بشكل كبير في إبراز نظرة العداء والكراهية، حيث كانت ظروف الاحتلال في العصر الحديث سببا في حقن الموقف العدائي، نتيجة ما ألحقه الاحتلال من جرائم وطمس للحركة العلمية وإخماد النشاط الذهني وما خلفه من انقطاع للغتهم وإدخال لغة أجنبية عليهم وثقافة غير ثقافتهم الأصيلة.

[1]) ينظر، منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، ص: ص:31-39.

ج. الاستشراق والحركات التبشيرية التي عرفها العالم مطلع العصر الحديث، والذي عمل على تحريف وتشويه تاريخ الفكر العربي والتشكيك فيه، والطعن في القرآن واللغة العربية ودورهما الحضاري الإنساني.

2.**موقف إيجابي** ارتبط باتجاهين هما:

أ.اتجاه عمل على نقل ونشر وشرح وتأليف الكتب وتبسيط علومها للأجيال، وهذا عمل يحسب لهم.

ب.الاتجاه الثاني فقد ارتبط برؤيته نحو الغرب في خضم حركتين، الأولى عملت على نقل وترجمة المؤلفات الغربية وعلومها ومناهجها ونظرياتها إلى العربية وإدخالها في الثقافة العربية، والثانية سعت للاستلهام من الغرب كل ما جاء به والعمل على تطبيقها وزرعها في الذهنية العربية، ممّا نتج عنه تغريب في العقلية العربية وخاصة الباحثين واللسانيين العرب، ممّا أدى إلى ظهور مصطلحين مختلفين هما: المسخ والذي يرتبط بالشخص الثقافي الذي لا هوية ولا انتماء ولا شكل، والتبعية، والتي تعكس رؤية المثقف العربي ذات الإكبار والانبهار لما عند الغرب من علوم وثقافات معتبرا تلك شيئا جديدا.

ونستنتج ممّا قدّمه منذر عياشي حول هاته الأسباب والدوافع التي نتجت عنها صراعات ورؤى فكرية بين الثقافة العربية والغربية، أنّ كلّ هذه الجهود والمواقف وما لها من إيجابيات أو سلبيات تبقى بحاجة إلى إعادة تجديد الرؤية لمواكبة روح الحضارة عن طريق التوفيق والفهم الدقيق لكلا الفكرين ومنطلقاتهما وخلفياتهما التاريخية والحضارية، فموقف منذر عياشي من الدراسات اللسانية العربية موقف تراثي تجديدي توفيقي بينهما، وهذا ما عبّر عنه بقوله:‹‹...يجب أن نوفق بين الأصول الحضارية لتراثنا، والتقدم الحادث، ويكون ذلك بجعل العنصر الثاني، أي التقدم، من منتجات العنصر الأول ووسائله، أي الحضارة، وذلك وفق المفهوم الذي نادى به ابن خلدون...ثم ننظر في كل ما جد من تطور فنأخذ به من خلال ما استقر عندنا من مفهوم حضاري››[1].

وممّا سبق وقدّمناه من رؤية لمفهوم النهضة عند جملة من المفكرين، يتجلى لنا أنّ النهضة بمفهومها الشامل تعني الأخذ بما هو جديد في شتى ميادين الحياة عن طريق الاتصال بالآخر وهو الغرب وما أتى به، في حين تعني عدم ترك التراث ونبذه بصورة مطلقة أو اعتباره غير قادر على مواكبة الحضارة والتقدّم الذي يشهده العالم اليوم، وبذلك تصبح النهضة العربية -من وجهة نظري- عبارة عن وجهات نظر فكريّة وفلسفيّة تجاه عالمين مختلفين من حيث الجانب العقائدي والتاريخي

[1]) منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، ص:36.

والعلميّ والثقافيّ، كما أنّها مفهوم له خصوصية مقيّدة بجوانب مشتركة مرتبطة بالعلوم وفروعها والسياسة والاقتصاد والتمدّن والفكر في حدّ ذاته.

وهذا ما يستنتج من خلال قراءة رؤية المفكرين الذين سبق ذكرهم، وعليه نفهم أنّ النهضة العربيّة التي ارتبطت بالجانب اللساني العربي والتي استفادت من اللسانيّات الغربية الحديثة ومن مناهجها ونظريّاتها وعلومها من خلال الاتصال بالغرب والانفتاح عليه، كان يعني الفكرة نفسها التي تكلّم عنها هؤلاء المفكرون العرب.

2. النهضة العربية والدرس اللساني العربي الحديث:

2. 1.للسانيات العربية إبّان عصر النهضة العربية:

قد كان انتقال الفكر الغربي اللساني للثقافة العربية في العصر الحديث تأثيرا واضحا على اللسانيين والباحثين العرب وتغيير رؤيتهم تجاه قضايا العربية ودراستها وتناولها وفق مناهج لسانية حديثة غير التي عرفتها الثقافة العربية، كالمنهج التاريخي والمقارن والمنهج الوصفي، إلا أنّ تحديد البدايات الفعلية الأولى لدخول هذه الثقافة اللسانية ومناهجها ونظرياتها إلى أوساط الثقافة العربية أمر صعب، ولكن ‹‹الذي لا شك فيه أن هذه البدايات الأولى ترجع بصورة أو أخرى إلى بداية الاتصال بالحضارة الغربية في العصر الحديث والتي بدأها رفاعة الطهطاوي فقد أثار في بعض كتبه الاهتمام بدراسة اللغات واللغة الفرنسية أثناء بعثته هناك ودعا إلى إنشاء مجمع اللغة العربية على غرار المجمع العلمي الفرنسي، كما ظهرت بعض أفكار الدراسة اللغوية الحديثة في مقالات نشرها المقتطف وفي كتابات جورجي زيدان الذي نشر في فترة مبكرة كتابين في اللغة أحدهما كتاب((الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية)) (1886م) والثاني((اللغة العربية كائن حي))...كما كان لإنشاء الجامعة الأهلية(1908م) أثر في تداول وإشاعة جانب من الدراسة اللغوية الأوروبية...››[1].

ويذهب أغلب الباحثين والدارسين العرب نفس هذا التحديد[2]، ليكون هذا ملمحا من ملامح الأخذ بمناهج الغرب في جانبها اللغويّ وتجديدا فكريّا وسط الثقافة العربيّة، حيث تعدّ بمثابة ‹‹البداية الفعلية لانفتاح الثقافة العربية على الثقافة الغربية...››[3].

---

[1]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د ط، 1996م، ص:139.

[2]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ، ص:57، و فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ، ص:12،

[3]) حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار/ مارس/ الربيع2009، ص:22.

وكلّ ذلك دفع بأصحاب النهضة اللغويّة لأن يعملوا على بحث ودراسة وتبيين المواقف تجاه هذه المتغيّرات اللغوية التي عرفوها، وقد كان للجانب اللغوي فيها تحولات مهمة ربطها حافظ اسماعيلي علوي بمسألتين جوهريتين تمثلتا في:[1]

أ.الإحساس بأهمية الماضي الحضاري، والذي كان من دوافعه هو تفكيك رموز الحروف الهيروغليفية من طرف جان فرانسوا شامبليون(1790-1832م)، ممّا جعل المصريين يتفانون في معرف حضارتهم القديمة.

ب.والعنصر الثاني وهو تنامي الشعور بالقومية، حيث ارتبط بالحفاظ على الموروث اللغوي والإرث الحضاري الذي تزخر به الثقافة العربية لما يمثله من ذخيرة روحية وعلمية سواء كانت عرفية أم لغوية أم ثقافية، والتي شكلت عندهم أهم المرتكزات والأسس في نهضتهم العربية.

كما دفع هذا المسار الحركة اللغويّة لأن تُترجم ما عند الغرب من علوم وفنون، والتي مثلته في البدايات الأولى ما عرفته مصر من البعثات الإرسالية نحو فرنسا وأوروبا لتعلم علوم وفنون تلكم الثقافات، فكان الجانب المتعلق بالترجمة من أهم الملامح التي شكلت البحث اللساني العربي، وقد كان رفاعة الطهطاوي من أوائل الطلاب في البعثات إلى فرنسا، فكان من المهتمين بترجمة الكتب في عهد محمد علي الذي كان مهتما بترجمة العلوم والفنون وهذا ما دفع الطهطاوي إلى أن يلمّ بتلك العلوم والفنون ويحاول ترجمتها، باعتباره آنذاك إمام البعثة.

ويذكر جمال الدين الشبال عنه هذه المهمة الشاقة التي أُسندت إليه بقوله:‹‹أرسل رفاعة إلى فرنسا ليكون إماما للبعثة، لكن الأوامر صدرت في آخر لحظة أن يسمح له بالدراسة، فإن أقبل ووفّق فليوجه إلى إتقان الترجمة... إذا ألم باللغة الفرنسية وأتقنها...فحكومة محمد علي كانت مقبلة على الترجمة في كل علم وفن: في الهندسة، والطب، والفنون العسكرية، والتاريخ، والجغرافيا...الخ؛ فواجب رفاعة إذن أن يقرأ كتبا في كل هذه العلوم وأن يُمرّن على الترجمة فيها جميعا...››[2].

وقد ذكر مصطفى غلفان أنّ بدايات البحث اللغوي العربي في عصر النهضة -والذي شمل عدة جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها- كانت على يد محمد علي، حيث حملت في فترته هذه النهضة أبعادا مختلفة، إذ كان الجانب الفكري فيها أهم الجوانب بالنسبة لمصر والأقطار

---

[1]) ينظر، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:22، 23.

[2]) جمال الدين الشبال ، رفاعة الطهطاوي زعيم النهضة الفكرية في عهد محمد علي، مؤسسة هنداوي، د ط، 2020، ص:18.

العربية، بعد ما شهدته مصر من الانحطاط في العهد العثماني، فعمت الترجمات عن الغرب ونقل تلكم العلوم والمعارف عن الثقافة الأوروبية[1].

وقد أشار عمر الدسوقي في حديثه عن النهضة العربية في عهد محمد علي إلى أنّ أعماله تمثلت في كثير من الجهود التي كانت بمثابة الانفتاح على فرنسا وأوروبا والثقافة الغربية بصفة عامة، فكان ممّا أنشأه آنذاك مدرسة حربية إعدادية سنة1815م، كما أنشأ مدرسة الطب سنة 1826م ليكون هناك أطباء يعالجون الجيش والمرضى، وقد ساهمت هذه المدرسة الطبية بالنهوض باللغة العربية واتصالها بالعلم الحديث، كما أنشأ المدارس العالية والابتدائية، ومدارس أخرى في الهندسة والصيدلة وغيرها، والتي رأى أنها يجب أن تكون نهضة شاملة في كل الجوانب، كما أرسل كثيرا من البعثات والتي كان من أهمها بعثة الطهطاوي، وقد أنشأت في سنة 1831م مدرسة الألسن والإدارة، التي أشرف على إدارتها الطهطاوي، ونهضت أيضا الترجمة في عهد محمد علي[2].

وكل هذه العوامل التي تميزت بها مصر في عهد محمد علي من تغير في التمدن والعلوم والجوانب العلمية وغيرها، وما حملته هذه الإرساليات من الخارج، قد جعلت هؤلاء النهضويين واللغويين يأتون بمناهج كانت سائدة آنذاك في أوروبا كالمنهج التاريخي والمقارن، وما لازمهما من ظهور نظريات عرفت عند الغرب، وهذا ما تمثله كلٌّ من رفاعة الطهطاوي وجورجي زيدان التي انعكست في كتبهما التي ألفوها، وقد كان للبعثات العلمية هذه دور كبير في التعرف على الثقافة الغربية وخاصة في مجالها اللغوي والفكري، حيث كان لهاته البعثات العلمية أثر في ‹‹...تعرف المجتمع العربي على مستجدات البحث العلمي في اللغة من خلال احتكاك هؤلاء الطلبة بعلماء اللغة في أوروبا، وكذلك فعل من تلاهم من الطلبة الذين احتكوا برواد المدارس اللغوية في أوروبا خاصة، فعادوا ومعهم مناهج جديدة في البحث اللغوي، أو كما حدث مع رفاعة الطهطاوي الذي تأثر كثيرا بالمستشرق الفرنسي دو ساسي (DE SACY)(1758-1838م)››[3].

وقد وصفت فاطمة الهاشمي بكوش في حديثها عن عصر النهضة العربية أنها تميزت باعتمادها للطابع التقليدي والتي تقصد به المرحلة الفيلولوجية التي اتّسم بها الفكر اللغوي الغربي في أوروبا، مشيرة إلى أنّ هذا التأثر كان بارزا في كتابات رفاعة الطهطاوي وأيضا جورجي

[1]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، ، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 1427ه/2006م، ص:07،08.

[2]) ينظر، عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، دار الفكر، ط 8،مزيدة ومنقحة، 1983م، ج1، ص: 25-30.

[3]) عبد الحليم معزوز، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج،(رسالة دكتوراه)، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة1، السنة الجامعية:1437ه-1438ه/2016م-2017م، ص:72.

زيدان من خلال كتابه (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية سنة 1886) و (اللغة العربية كائن حي1904)، حيث يبدو فيهما – بحسبها- متأثرا بالنزعة الدراونية التي سادت آنذاك ونظرية النشوء والارتقاء والنمو التلقائي للكائنات الحية، ونظرية القطع الأحادي المفسرة لتولد الكلام، كما حاول البحث أيضا في أصول العربية ونشأتها ومقارنتها مع غيرها من اللغات السامية الأخرى معتمدا على المنهج التاريخي المقارن"[1].

والمتتبّع لأبحاث بعض اللسانيين العرب المعاصرين يجدهم يفرّقون بين فترتين زمنيتين في النهضة العربية وعلاقتها باللسانيات الغربية، حيث يرى بعضهم أنّ هناك خطابا لغويا نهضويا[2] اعتمد ما كان سائدا عند الغرب من مناهج ونظريات وأنّه ينتهي مبدئيا إلى ظهور أول مؤلف في اللسانيات الحديثة على يد علي عبد الواحد وافي، حيث نجده يوضح مقصده من هذا التصنيف بالنسبة للخطاب اللغوي النهضوي بقوله:‹‹ نقصد بالخطاب اللغوي النهضوي الكتابات التي ظهرت في الفترة الممتدة ما بين بداية النهضة العربية ومنتصف القرن العشرين. ويعد عمل رفاعة الطهطاوي(1873-1801م) ((**التحفة المكتبية لتقريب القواعد العربية**)) الصادر سنة1868 بداية هذه المرحلة التي تنتهي مبدئيا مع ظهور أول مؤلف عربي في علم اللغة الحديث حوالي1941 على يد علي عبد الواحد وافي››[3].

في حين نجد محمود السعران عبّر عن كتابات النهضويين "بأنها محاولات عملت على التعريف بعلم اللغة الحديث مطلع النهضة العربية الحديثة، واصفا إياها أنها كانت تخطو على وهن رغم ما كان لها من جهد في وصل دارسي العربية بالدراسة اللغوية الحديثة"[4].

ومن أمثلة الكتابات النهضوية التي أشار إليها السعران "جهود جورجي زيدان والأب انستاس الكرملي من خلال مؤلفاتهم وما فيها من تأثر بالنظريات الغربية التي كانت في زمنهم"[5].

وقد تميزت خطابات عصر النهضة كما ذكر ذلك مصطفى غلفان بعدة سمات وخصائص وملامح فكرية عامة، منها:[1]

---

[1]) ينظر، فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ،2004م، ص:12 ،13.

[2]) مصطلح وظفه مصطفى غلفان في تصنيفه للخطابات اللسانية في الثقافة العربية، وفق منهجية نقدية تحليلية موضوعية لهاته الكتابات اللسانية التي مرت بها اللسانيات العربية، حيث ميز بين تصنيفين من الكتابات هما: خطاب لغوي نهضوي، وآخر لساني معاصر، وقد أشار إلى بعض هاته الخطابات وما جاءت به من مناهج ونظريات وجهود في دراسة اللغة العربية، ينظر، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص:56 ،57.

[3])المرجع نفسه، ص:57.

[4]) ينظر، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت، ص:23.

[5]) ينظر، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، هوامش ص:24،23.

- انخراطه الكلي في الإشكالات الكبرى التي عرفها الفكر العربي الحديث، وهو ما جعله يهتم أساسا بقضايا لغوية تتعلق بدور اللغة في النهضة العربية سياسيا وفكريا واجتماعيا.

-استناده إلى بعض المصادر والتصورات التي جاء بها المنهجان المقارن والتاريخي في أوروبا.

-ترويجه لمجموعة من الأفكار حول طبيعة اللغة العربية واعتبارها لغة فوق اللغات البشرية.

- دمجه اعتبارات غير لغوية في تحليلاته وموافقته النظرية بتأكيده المستمر على الدور الحضاري والثقافي للغة العربية...

-تغيب المنحى الوصفي للظواهر اللغوية.

-الاقتصار على إعادة إنتاج قواعد النحو العربي القديم شرحا واختصارا وتبسيطا.

والحديث عن الخطابات اللغوية النهضوية قد يطول، بل اهتمامنا هو الحديث عن اللسانيات العربية في العصر الحديث التي انطلقت مع البنوية والوصفية، ومناهجها التي جاءت بها، وكشف بوادرها وملامحها في الثقافة العربية الحديثة عن طريق اللسانيين والباحثين العرب الذين درسوا في الغرب أو تأثروا بنظرياتها ومناهجها، وقد أشارت فاطمة الهاشمي بكوش أنّه ‹‹ ينبغي أن يقتصر على جملة من المؤلفات والدراسات اللسانية التي ألفها لسانيون عرب منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين؛ وفيها تبنوا مناهج النظر اللساني الغربي الحديث، والمقصود بالمناهج الحديثة هنا، تلك التي تأسست مع البنوية، ومع كتابها الأساسي دروس في اللسانيات العامة للساني السويسري فريدينان سوسير؛ إذ شكلت أفكاره فاصلا حاسما في تأريخ البحث الغربي الحديث››[2].

وقد ذهبت فاطمة الهاشمي بكوش من خلال هذا التحديد إلى التفريق بين الدراسات اللغوية التقليدية أي مرحلة الفيلولوجيا، وبين الدراسات اللسانية الحديثة، ورأت أنّ الدراسات اللسانية العربية التي تبنّت المناهج الغربية لم تعرف مصطلح اللسانيات إلا في أواسط الستينيات، وأن ينزع هذا المصطلح على تلك الدراسات التي وصفتها بالطابع التقليدي الفيلولوجي أو مرحلة المنهج التاريخي المقارن، ويثبّت على اللسانيات بمفهومها الحديث الذي اعتمد المنهج الوصفي"[3].

---

[1]) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ، ص:57،58.

[2]) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ، ص:12.

[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:12 ،13.

وعليه فهي ترى أنّ هناك فرق بين مرحلتين من المراحل التي عرفها الدرس اللساني العربي مثل ما عرفه الدرس اللساني الغربي، الذي كان في بداياته يعتمد المنهج التاريخي والمقارن قبل أن يحدث الفصل معهما بمجيء محاضرات دوسوسير، وهذا التفريق الذي اعتمدته فاطمة الهاشمي بكوش- من وجهة نظرنا- يستند إلى رؤية مصطفى غلفان وحافظ اسماعيلي علوي، حيث صنّف غلفان الخطابات اللسانية العربية إلى تصنيفين هما:" خطاب لغوي نهضوي وآخر لساني معاصر، وهو تصنيف اعتمد فيه البعد التاريخي وأيضا الاتجاهات التي سادت في تلك الخطابات والكتابات منطلقا من الإطارين النظري والمنهجي، رغم صعوبة تحديد هذه التصنيفات لكلّ ما تميزت به الخطابات اللسانية في الثقافة العربية"[1].

ومن هذا المنطلق تشكلّ وجهة نظر كلّ من مصطفى غلفان وفاطمة الهاشمي بكوش، تحديدا زمنيا مضبوطا لما أوضحه من كشف دقيق ومضبوط في تقييم مرحلة اللسانيات العربية وما تميزت به خلال عصر النهضة حتى مطلع القرن العشرين، والذي غيّرت فيه الدراسات الوصفية اللسانية ما كان معتمدا من قبل من مناهج تاريخية ومقارنة، وكذلك لما حوته من سمات منها: منح القارئ والباحث في مجال اللسانيات العربية أهم المحطات التي مرت بها والتغيرات التي حدث إبّان عصر النهضة، وأيضا تسهيلا له في معرفة التفريق بين المرحلة الفيلولوجية التي تأثر بها النهضويون العرب وبين اللسانيات الغربية الحديثة بمناهجها ونظرياتها اللسانية الحديثة والمعاصرة، ولذلك اعتمدت هذا التحديد[2] للحديث في الفصل الأول عن اللسانيات الغربية من منطلقها الحديث القائم على المنهج الوصفي البنوي وأهم من تأثروا بهذه النظريات والمناهج.

2. 2. قراءة في مواقف المفكرين واللسانيين العرب من اللسانيات الغربية:

قد كان لعصر النهضة العربية الحديثة التي شهدتها البلدان العربية مطلع القرن التاسع عشر عدّة مؤثّرات مختلفة في شتى الميادين الحياتية والعلمية وغيرها، إذ كان هذا نتيجة اتصال العرب بالغرب، وكذلك وجود عدة عوامل دفعت بالعالم العربي والإسلامي أن يأخذ بما جاء به الغرب بصورة جزئيّة أو كليّة مستفدين من كلّ ما له علاقة بالمواكبة لروح العصر والحضارة، حيث ‹‹...شكل القرن التاسع عشر، بالفعل، منعطفا حاسما في تكوين الفكر العربي الحديث، إذ وجد هذا الأخير نفسه أمام ضرورة القيام بمشاريع إصلاحية كبرى على المستويات جميعا، وضرورة إعادة

[1]) للتفصيل في هذا، ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ، ص:55 وما بعدها.
[2]) والتحديد الذي اعتمدته، هو ما أشار إليه كل من حافظ اسماعيلي علوي وفاطمة الهاشمي بكوش، حيث اعتبرا أنّ اللسانيات الحديثة كانت مطلع الأربعينيات من القرن العشرين، والذي مثله مؤلف علي واحد وافي، وأيضا لما اشتمل عليه من اعتماده للمنهج الوصفي البنوي الذي عرفته اللسانيات الحديثة.

النظر في أوضاع هذا الفكر لمواكبة التطور الحاصل في الغرب، الذي صدم العرب للمرة الأولى مع الحادث الاستعماري››[1].

وهنا تشير فاطمة الهاشمي بكوش إلى أنّ هذا الانفتاح والاتصال بالغرب غيّر الرؤية الفكرية العربيّة تجاه الفكر الغربي، ممّا أوجب عليه ضرورة إقامة إصلاحات على جميع الأصعدة والميادين، قصد المواكبة والالتحاق بركب الحضارة، ولم يكن ليحدث هذا إلا نتيجة الاستعمار الذي غزى العالم الإسلامي والعربي آنذاك، وهذا عامل قد يعدّ من أهمّ العوامل في التقاء فكرين مختلفين بعيدين جغرافيا ومختلفين ثقافيا ودينيا، إلا أنّ هذا التصادم عن طريق الاستعمار غيّر الرؤية تجاهه – وهذا لا يعني أنّه رحّب به، بل عكس ذلك كان العالم العربي يدافع عن وطنه وهويته ومقوّماته واسترجاع سيادته- نتيجة ما أقامه هذا الاستعمار من مدارس ومنشآت وغيرها في البلدان العربية والإسلامية المستعمرة لطمس الهوية العربية المسلمة آنذاك، وأيضا نتيجة ما شهدته الثقافة العربيّة من تنوّع في الفكر والمنتجات العلميّة المختلفة، إلا أنّ هذا الانفتاح الفكريّ على الفكر اللغوي الغربي الحديث في منطلقاته وتصوّراته وأهدافه كان له أثر واضح في أذهان وأفكار اللسانيّين العرب الذين كان لهم اتصال مباشر به عن طريق ‹‹...عدد من الدارسين الغربيين المهتمّين بالثقافة العربية ولغتها ممّن زاروا الشرق العربي ودرّسوا بجامعاتها وعرّفوا بمناهج البحث اللغوي الغربي الحديث، وبفضل العديد من أعضاء البعثات العلمية العربية الذين سافروا إلى بلدان أوروبا وأمريكا لدراسة اللسانيات في جامعاتها ومعاهدها››[2].

فهذا الاتصال الذي حدث بين ثقافتين مختلفتين من حيث الجانب الفكري واللغوي وحتى الإيديولوجي نتج عنه اختلاف في الرؤى ومواقف متباينة تجاه اللسانيات الغربية وما جاءت به، فقد شكّل صراعا فكريّا داخل الثقافة العربية ذاتها أو كما أشارت إليه فاطمة الهاشمي بكوش بمصطلح "قطبين متنافرين"، قطب‹‹...سلفي يحاول أن يعيد إنتاج الموروث الحضاري العربي الإسلامي، بصيغته القديمة نفسها، أو بصيغة معدّلة تعديلا جزئيا. وحداثي يحاول أن يتبنى المسار الحضاري الغربي بكل تفصيلاته، ويعلن القطيعة مع القطب الأول. ولما كانت الدراسة اللغوية جزءا من نشاط هذا الفكر، يتبع انقساماته وأحواله؛ فقد خضعت بالفعل إلى ما خضع له هذا الفكر من صراع بين أصول نظرية مختلفة استمدت منها وجوده››[3].

---

[1]) فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي، ، ص: 14.
[2]) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص:54.
[3]) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ، ص:15،14.

ومن خلال ما تقدّمت به فاطمة الهاشمي بكوش حول هذا الصراع الفكري بقطبيه الذي أصاب الثقافة العربية في حدّ ذاتها وجعل المفكرين والباحثين واللسانيّين العرب يواجهون إشكالية حتميّة لا مناص منها، والتي تمثلت في الأصالة والمعاصرة، قد أفرز عائقا ثقافيا وفكريّا بين أوساط المهتمّين بالعلوم العربية واللغوية والتراث اللغوي العربي بصفة شاملة وباللسانيات العربية بصفة خاصة، وهذه المواقف الفكرية المتبنّاة من كلا الطرفين تنمّ عن عدّة دلالات وتصوّرات تجاه الواقع والهوية في عالمنا العربي والإسلامي، الذي أحال القطبين إلى هذا الصراع.

حيث يرى الاتجاه السلفي أو التراثي أو الاتجاه المحافظ بأنّ ما تقدّمه اللسانيات الغربيّة الحديثة من مناهج ونظريّات ليس من ثقافتنا العربية ولا تعكس اتصالا تاريخيا بها ، بل هي نتاج غربيّ له خصوصياته وتصوّراته المرتبطة به، كما أنّها تمثل استمرارا للثقافة الغربية اللغوية عندهم، وهذا ما دفع بمصطفى غلفان إلى أن يبرّر من وجهة نظر موضوعيّة ونقدية في حدّ ذاتها هذه الرؤية تجاه اللسانيات أنّ ما عرفته الثقافة العربية من نشوء للعلوم الإنسانية وتدريسها والاهتمام بها في المدارس والمؤسّسات والجامعات ‹‹... ليست استمرارا للفكر اللغوي العربي القديم. فاللسانيات لم تنشأ في أحضان الثقافة العربية، وإنما وردت إليها من ثقافات أخرى غربية بالأساس...وتدريسها وتداولها في المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث لم يأت نتيجة تطور ذاتي طبيعي وتلقائي للفكر العربي في مواجهة واقعه اللغوي، بل كانت أحد مظاهر عملية المثاقفة التي عرفها الفكر العربي الحديث، وهذا ما طبعها منذ البداية بطابع الأزمة...››[1].

ومن هذه الرؤية التي تحدّث عنها غلفان من جانب إطارها المعرفي المتعلق بالثقافتين، يظهر للفهم أنّ من أسباب هذه الأزمة الفكرية ما كان له علاقة بعنصر معرفي إيديولوجي[2]، وهذه الرؤية العربية تجاه الغرب تقارب نفس رؤية غلفان، غير أنّ حافظ إسماعيلي علوي قد ربط هذا الصراع "بعوائق موضوعية متعلقة بالعامل النفسي الحضاري والمتمثّل في المتخيل العربي تجاه الغرب واللسانيات، باعتبار أنّ الغرب غاز ومحتل وأنّ اللسانيات مركزا للحداثة والمعاصرة، فلم تسلم هي من الصراع نفسه الذي تطرق له المفكرون العرب، فكان اللغويّون أيضا لهم حظّ في هذا الصراع تجاه اللسانيات ومناهجها ونظرياتها، مُرجعا ذلك إلى ما سماه بإشكالات التلقي للسانيات

---

[1]) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ، ص:54،53.

[2]) المقصود من هذين المفهومين – بحسب ما ذكره مصطفى غلفان في مؤلفة اللسانيات العربية أسئلة المنهج- هو أنّ المعارف اللغوية ونظرياتها ومناهجها ليس من الثقافة العربية ولا له صلة بها، بل في نظر الاتجاه التراثي أو السلفي -كما وصفته فاطمة الهاشمي بكوش- يعدّ شيئا دخيلا وأدوات للسيطرة لها علاقة بالاستعمار، أما ما تعلق بالإيديولوجية هو مفهوم مرتبط بالأفكار والفلسفات التي قامت عليها اللسانيات الغربية والتصورات التي أسست عليها منذ القرون السالفة من البحث الفلسفي والفكري عندهم، كمفهوم الرأسمالية والليبرالية وغيرها(فهم ذاتي مستنتج من قول غلفان وفهمنا لنصه)، ينظر، المرجع السابق، ص:55،54.

في الثقافة العربية- في بداياته الأولى إلى الصورة الاستبداديّة للغرب واعتباره صورة تعكس طبيعة الاستبداد والهيمنة والغزو، وأنّه يهدف لطمس الهويّة والانسلاخ العربي التاريخي وأنّ اللسانيات مسار من مسارات الهيمنة الثقافية على الفرد العربي، مثل شبيهتها في الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة وغيرها، وأنّ اللسانيات منبثقة عن الغرب وثقافتهم وأفكارهم الإيديولوجية وحضاراتهم، وهي في نظر بعض اللسانيين العرب؛ أي اللسانيات أنّه لا يتوصل إليه إلا باللغات الأجنبيّة، فهو إذا لا يمتّ بأيّ صلة إلى اللغة العربية والثقافة العربية في آن واحد، وهذا ما أفرز- بحسبه- فكرة الصراع بين الفكرين العربي والغربي"[1].

ويرجع هذا الصراع اللساني إلى نفس القضايا والأسئلة التي طرحت في قضايا الفكر العربي وعلاقته ورؤيته تجاه الفكر الغربي الحديث وما حملته النهضة من أهداف وأسئلة بحسب ما قدّمه حافظ اسماعيلي علوي، إذ نجده يصرّح بهذه الرؤية بقوله:‹‹ وترجع جذور هذا الصراع – كما هو معروف- إلى بداية عصر النهضة؛ وقد كانت الدراسات اللغوية معنية بشكل أكبر بهذا الصراع لاعتبارات كثيرة ترتبط بالدين، واللغة، والقومية، فكان من الطبيعي أن ينخرط اللغويون في هذه الدائرة كل من موقفه الخاص... وبذلك ظلت القضايا المرتبطة بأسئلة النهضة هي نفسها موضوع نقاش بين اللسانيين...››[2].

فإذا كان حافظ اسماعيلي علوي قد أشار للعامل النفسي الذي يؤثّر على الباحثين واللسانيين العرب وحتى المفكرين منهم من إعطاء هذه الخلفيات والدوافع تجاه ما تحمله الحضارة الغربية من علوم وثقافات والتي شكّلت صراعا لا يزال إلى اليوم قائما رغم الجهود والتطورات الحاصلة في شتى الميادين ولا سيما في اللسانيات وفروعها، فإنّ مازن الوعر يوضح بصورة جليّة ‹‹بأنّ هذا الصراع القائم بين الأصالة والحداثة ليس صراعا مرتبطا بالأعمال اللغوية أو المعاصرة اللسانية مع الغرب، بل يراه صراعا نفسيّا في أنفس الباحثين العرب ذاتهم، وبهذا كانت المعادلة الثقافية متعرضة للتفكك بسبب هذه الموازنة بين الأصالة والمعاصرة››[3].

ويرى أصحاب الاتجاه التراثي الرافض للسانيات ومناهجها ونظرياتها، أنّ اللسانيات لا ينبغي أن تدرس أو أن تطبق مفاهيمها على اللغة العربية وعلى مستوياتها لما تمتاز به كلّ أمة بخصائص تختلف عن الأخرى، إذ ‹‹...أنّ اختلاف اللغات واختلاف أذواق أصحابها ومناهجهم في

---

[1]) ينظر، حافظ اسماعيلي علوي وآخرون، اللسان العربي وإشكالية التلقي، ، نحن واللسانيات بحث في إشكالات التلقي، الفصل الرابع، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء، بيروت، لبنان، ط1، آب/ أغسطس2007، ص:90-99.

[2]) المرجع نفسه، ص:98.

[3]) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، ،ص:354، 355.

صياغتها وفي التعبير بها سُنَّة من سنن الله...وأن تمسك كل أمّة بخصائصها اللغوية مظهر بارز من مظاهر إدراكها لذاتها واعتزازها بنفسها، وأن ذلك من أهم الاعتبارات التي ينبني عليها احترام أبناء اللغة للغتهم...وأن الطابع العالمي الذي يطمح إليه علم اللغة العام عند الغربيين General Linguistic– والصوتيات(Phonetics) فرع منه- مخالف لسنن الله، وهو شبيه بالدعوة إلى اللغة العالمية التي سموها الإسبرانتو(Esperanto)، التي نشطت في أعقاب الحرب العالمية الأولى وماتت في مهدها››[1].

فهو من خلال قوله هذا يؤكد على ضرورة وجود خصائص تختلف عن مثيلاتها في كل اللغات، وأنّ اللسانيات الغربية الحديثة تهدف لكسر سنة من سنن الله وهي اختلاف الألسن عن طريق الوصول إلى لغة عالمية واحدة، ويذهب إلى اعتبار أنّ ما قدّمه علم اللغة العام (اللسانيات)، وما يخوض فيه من مباحث ‹‹...بصورته العربية أو الغربية التي تتعرض لمواطن اللغة الأولى وفصيلتها وعلاقتها باللغات المجاورة أو البعيدة وخصائص أصواتها وعناصر لهجاتها وتطورها...لا يغني عن دارس اللغة العربية شيئا إذا كان لا يقيم الكلام على حسب ما اصطلح عليه العرب ودونوا فيه تراثهم...فكل مباحث علم اللغة العام ليست إلا لونا من الترف العلمي، الذي يجيء بعد سد الاحتياجات الضرورية التي لا تقوم اللغة إلا به...››[2].

فهذه الرؤية نجدها متعلقة بالتراث اللغوي العربي وخصائصه التي تختلف عن اللسانيات الغربية وطبيعة كلّ فكر، كما تعكس نظرة تشاؤميّة تجاه اللسانيات، وهي نظرة من وجهة نظري عاطفيّة وذاتيّة تخلو من الموضوعيّة المعرفيّة، بينما عند أحمد محمد قدور فقد ربطها بالاستشراق وأهدافه الخفية، معتبرا مناهج اللسانيات ونظرياتها غزوا ثقافيا وهدفا من أهداف التغريب في الوسط اللساني والفكري العربي، حيث صرّح أنّ من ‹‹أخطر ما أسفر عنه الاستشراق من الوجهة الثقافية العامة- وهي مقصدنا في هذا البحث- هو التبشير بالمناهج الغربية على أساس أنها المنقذ من التأخر، وترسيخ أوهام تخلف العرب في كل عصر، والزعم أن العناصر البارزة في تراثهم ليست لهم بل لشعوب المتوسط غير العربية أو للشعوب القديمة- وهي أصل للعرب على كل حال- كالآشوريين والفينيقيين والمصريين القدماء وغيرهم››[3].

فهو من خلال هذه النظرة في تناوله لمشكلة (التغريب والتعريب) نجده يؤكد على ضرورة أن يكون تدريس هذه المناهج واللسانيات الغربية باللغة العربية لئلا تطمس الهوية واللغة العربية في

[1]) محمد محمد حسين، مقالات في الأدب واللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1409ه-1988م، ص:15.
[2]) محمد محمد حسين، مقالات في الأدب واللغة ، ص:59.
[3]) أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، صفر1422ه- أيار(مايو)2001م، ص:246.

أبنائها، ومع هذا فقد بيّن موقفه من التراث واللسانيات الغربية، إذ صرّح في مقدمة كتابه (اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي) بهذا الموقف مبيّنا هدفه من تناوله للبحوث التي تطرق إليها من وجهة نظر موضوعية ونقدية في الوقت نفسه، حيث يقول:‹‹ وتأتي بحوث هذا الكتاب ملبية لما انتهيت إليه من موقف يضبط أعمالي العلمية كلها، قوامه الانطلاق من التراث والاحتفاء به، وإعمال الفكر النقدي فيه، واستمداد الصالح والضروري من الدراسات اللسانية الأجنبية››[1].

وهذا يعني أنّه جعل التراث قاعدة لبحوثه من وجهة نظر نقدية؛ أي النظر في ما خلفه الأوائل بصورة موضوعية، فإن كان فيه ما يؤخذ عليه قُوّم بالاستفادة من مناهج اللسانيات ونظرياتها بشرط أن تكون ملائمة وصالحة لطبيعة اللغة العربية وما يخدمها ويطورها لمواكبة الركب الحضاري اللساني، وهو -من وجهة نظرنا- موقف نقدي توفيقي بين الدرسين اللسانيين.

بينما عند العبيدي فهي مستندة إلى خصائص العربيّة وطبيعتها، وذلك أنّ اللغة العربية وما لها من خصائص وميزات وضوابط وقواعد متينة واستعمال تداولي رزين، بعيدة كلّ البعد عن اللغات الأوروبية الأخرى التي طرأت عليها تغيرات سريعة وانتقال متحول من جهة أخرى، وكونها مظاهر لهجية إلى لغات ذات كيانات مستقلة وخصائص مميزة على كلّ مستوياتها، كما أنّ الباحث يجد فرقا شاسعا بينهما ولا يمكنه إيجاد ترابط يمكّن له من أن يقيم جسرا يعبر به من شيء تلتقي فيه مع هاته اللغات الأوروبية[2].

فهو من هذا المنطلق يرى أنّ المقارنة بين اللغة العربية واللغات الأوروبية مختلفة كلّ الاختلاف، مشيرا إلى نقطة هامّة في نظره مفادها أنّ " اللغات الأوروبية حصل لها تطور وتفسير كان سببه عدم فهم لغاتهم القديمة ونصوصها التي كتبت منذ القرون الماضية، ممّا فرض على الأوروبيين إيجاد مناهج بحثية جديدة تساعدهم في كشف وتفسير خصائص جديدة للغتهم المعاصرة، وإيجاد أحكام وضوابط تضبطها، بينما الباحث العربي لم يحتج لوضع مثل هكذا أبحاث ومناهج وقواعد كي يفهم لغته العربية التي كتبت في عهد قديم، بل لا زال العربي يكتب وينظم وينسج على شاكلة لغة الشعراء والأدباء والخطباء الذين سلفوا، بلغته العربية المعاصرة، بخلاف ما حصل للغات الأوروبية التي لم تفهم لغة شكسبير ولا غيره من أدبائهم وشعرائهم، لوجود عدم فهم القارئ الأوروبي لهذه اللغة وأصواتها ودلالتها وتعابيرها بسبب ما طرأ عليها من تغير وتحول[3].

---

[1]) أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص:9.

[2])ينظر، رشيد عبد الرحمن العبيدي، الألسنة المعاصرة والعربية، مجلة الذخائر العدد01، شتاء-1420ه/200م، ص:21.

[3]) ينظر، رشيد عبد الرحمن العبيدي، الألسنة المعاصرة والعربية، ص:19-21.

وهذا الرأي الذي قدّمه العبيدي كان مستندا في اعتماده على التراث اللغوي العربي والبحث العربي الأصيل الذي جاء به العلماء الأوائل من اللغويين والنحاة وغيرهم، وقد دفع هذا الارتكاز به لأن يوضح وجهة نظره تجاه اللسانيات الغربية والمغرمين بها من اللسانين العرب، حيث يقول:‹‹...ولعلني لا أبالغ إذا قلت: أن ثمة غلوا محموما ينهد به نفر من المغرمين بالبحث الألسني الأوروبي في هذا القرن، يهدف إلى الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة، ولا سيما المعنيين بالعربية، ممن تعلموا شيئا عند الغربيين، أو اطلعوا على ما جاءت به الترجمات من كتب البحث اللساني في فرنسا وغيرها من أقطار أوروبيا بعد سوسير(1913م) وهو بحث مقحم على العربية، بعيد عن أنفاسها وخصائصها...››[1].

وهذه الرؤية التي كشف عنها العبيدي وإن كانت تحمل بعض الموضوعيّة المعرفيّة وتكشف جانبا من جوانب الخصائص المميزة للغة العربيّة، فهي رؤية في نظري تزيح مبدأ التعامل والاستفادة من علوم الغير وخاصة ما تعلق بالجانب اللغوي المعرفيّ واللسانيّ، كما تحمل جهود اللسانيين وأعمالهم محملا يشير إلى نوع من التهكم لجهودهم وتوقيعا من طرفه ينمّ على موقف حادّ تجاه كلّ من يسعى لتطبيق أو دراسة العربيّة من وجهة لسانيّة معاصرة.

وغير بعيد عن هذه الرؤية ما مثله موقف عبد الغفار حامد هلال في حديثه عن نهضة الدراسات الأوروبية التي ‹‹...تأثرت بالحضارة العربية السابقة، فوجدت طرائق ومناهج للبحث اللغوي في الجهات المختلفة بلغت في عصرنا الحديث درجة كبيرة الدقة والعمق...››[2].

ومقابل الدراسات اللغوية الأوروبية التي " كانت في سبات عميق لمّا كان علم اللغة قد ازدهر ونضج وانتشر في الشرق، لأن العرب من الأمم التي سبقت الأمم الأخرى في مضمار علم اللغة، وعلى أيديهم تفتحت البحوث اللغوية"[3]، وفي تقديمه لعلم اللغة عند العرب والغرب منذ بدايته ونشأته وما تعلق بكلّ منهما، فقد خرج عبد الغفار حامد هلال بنتائج في نهاية مؤلفه متنوعة، وأيضا في رفضه لتيار الدعوة للعامية التي تريد محو هيبة اللغة العربية، ومبيّنا كذلك وجهة نظره وموقفه من اللسانيات الغربية ومناهجها وما توصلت إليه من دقة ونتائج علمية، ومن بين هاته النتائج ما صرّح به قائلا:‹‹وما أحوج لغتنا الآن للاهتمام والعناية لصد التيارات العامية التي تريد أن تجرفها لتفقد شخصيتها وهيبتها. ولذا فإنني أدعو إلى نظرة جديدة في الدراسات اللغوية العربية لتنصهر في بوتقة (علم اللغة) وتقوم على ما أرساه من قواعد وبذلك يمكن إعادة لغتنا إلى أوج مجدها

[1]) المرجع نفسه، ص: 21، 22.
[2]) عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، مطبعة الجبلاوي، شبرا، ط2، 1406ه-1986م،ص:11.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:03.

وعنفوانها. ونرجو لها أن تعود، ولا سيما في عصر يحتاج فيه إلى توطيد الأواصر، وتوثيق الراوبط بين تراثنا وحضارتنا العربية والإسلامية تالدها وطريفها››[1].

ومن خلال وجهة نظره هذه فإنّه يتجلى للفهم على أنّه يسعى إلى أن تكون الانطلاقات الأولى من أصل تراثنا وحضارتنا العربية الإسلامية، وأن يستفاد من علم اللغة(اللسانيات) خاصة في المجال التجريبي لتجديد ما حال لونه ويكون هناك توازن واعتدال، وهذا ما صرح به بقوله:‹‹ والحقيقة أن وصل القديم بالحديث مهم لتجديد ما عسى أن يكون قد حال لونه وليكبح التعقل من غلواء الانطلاق دون قيود، ليقوم التوازن والاعتدال، والائتلاف في العناية باللغة والتمكن من السيطرة على توجيهها حتى تستقيم على الجادة، وتحيا حياة القوة والاكتمال، وحتى لا يلفت زمامها من أيدينا فتهوى من عليائها وتتحدر إلى قرار سحيق››[2].

وبهذا ندرك أنّه تبنى موقفا وسطا يعتمد اللسانيات والتراث معا، إلا أنّ رفضه للعاميات يجعله لا يخرج عن موقف المحافظين على التّراث، فرفضه للعاميات هو منهج موضوعيّ باعتبار أنّ دراسة العاميات العربيّة يبعث إلى التشرذم وإلى بعث مواقف لسانيّة تجاه الفصحى ذاتها، في حين أنّ العاميات ما هي إلا تدرج من الفصحى ذاتها تعرضت لتنوع صوتيّ وتركيبي ودلاليّ.

وهذا ما عبّر عنه أحد الباحثين في مقال له حول العامية ولهجاتها، إلى تبيان أنّ هدف الغرب واللسانيات من العامية سببه المستشرقون الذين كانوا يسعون للسيطرة على العالم العربي وتفريق وحدتهم، حيث يقول:‹‹...ولما ظهرت ملامح أطماع الأوروبيين في استعمار العالم العربي، والبحث عن كل الوسائل والأساليب...تبينت لهم ضرورة الاهتمام باللهجات العربية العامية وتعليمها، فأدخلوا تدريس اللهجات العامية العربية في مدارسهم وجامعاتهم مستعينين بذلك ببعض العرب الذين كانوا يعملون في بلادهم أو يزورونها من حين إلى آخر، والمستشرقين الذين كانت لهم معرفة دقيقة باللهجات العربية، وكان هدفهم تعليم القناصل والمبشرين والجواسيس الأوروبيين المرسلين إلى البلاد العربية››[3].

فهو يشير إلى أنّ أهداف الأوروبيين خفية ولا يمكن معرفتها إلا بعد تمحص وقراءة، لأنّ هذا الصراع هو ‹‹دعوة استعمارية صليبية لغوية تمتد جذورها إلى أكثر من قرنين من الزمن، وقد عرفت في أواخر القرن الماضي وبدايات القرن العشرين أوج صراعها الضاري، بين دعاة العامية

---

[1]) المرجع نفسه، ص:380.
[2]) عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص:369.
[3]) عبد الله بوخلخال، الدعوة إلى العامية أصولها وأهدافها، مجلة الآداب، العدد01، السنة1415ه-1994م، ص:165،166.

ومن ورائهم الاستعمار الأوروبي وبخاصة فرنسا والإنجليز...وبين حماة العربية المتمسكين بها وبتراثها مهما كان الأمر، وبوسائلهم المحدودة››[1].

ومقابل هذا الرفض للسانيات الغربية ومناهجها ونظرياتها، وما حملته هاته الخلفيات من أفكار ودوافع ودواعي، ظهر اتجاه قابل للسانيات الغربية ومنغمس فيها وفيما جاءت به من مناهج وعلوم، وهذا الخلاف أمر طبيعي ليس ضرورة تفرض على الباحثين أو اللسانيين التقيد بموقف دون الآخر أو رفضه، بل لكلّ اتجاه حججه ودلائله وفكره تجاه موقف ما أو حضارة ما، حيث برز ثلة من الباحثين واللسانيين العرب الذين كانوا يرون بضرورة الاستفادة من اللسانيات الغربية ومناهجها ونظرياتها الحديثة، وخاصة ما تعلق بالجانب اللغوي المستند للعلوم التجريبية والطبيعية ومفاهيمها، ممّن سعوا إلى الاستفادة منها والعمل على تطبيقها في الدرس اللغوي العربي، ‹‹وإرساء تصورات لسانية جديدة تسعى إلى أن تقيم أركانها على أنقاض التراث النحوي العربي، وذلك بنقده ودحض أطروحاته والتشكيك في الكثير من منطلقاته وتوصيفاته وتعليلاته، بتعلّة أنها لا تتماشى وما وصل إليه علم اللغة الحديث، ولعل من أبرز هؤلاء، وممّا لا يخفى على أحد، لغويّون مشهورون لهم باع في هذا المجال أمثال إبراهيم أنيس وتمام حسان وكمال بشر وغيرهم...››[2].

ورغم هذا فقد واجهوا في بداياتهم الأولى من خلال مؤلفاتهم وتدريسهم لها في الجامعات انتقادا ومواقف مختلفة وردود فعل متباينة تجاه هؤلاء اللسانيين العرب، فها هو إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) والذي اعتمد فيه على أحدث النظريات آنذاك وما توصل إليه المستشرقون والأوروبيون في تناول اللغات ومقارنتها ومعرفة خصائصها، يصرّح على أنّ ‹‹ما كان يعدّ في نظره مسائل لغوية عند العلماء الأوائل وما استند عليه اللسانيون العرب في دراساتهم للغة العربية وتراثها، قد أصبح عنده مشاكل لغوية يجب معالجتها معالجة علمية، وفق أحدث ما توصل إليه الغربيّون من نظريات ومناهج››[3].

في حين يشير إلى أنّ كتابه هذا سيلقى الرفض والتنكر من الرافضين لهاته المناهج والنظريات، إذ يقول:‹‹وقد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب، ويتنكرون لا سيما للفصل الخاص ((بقصة الإعراب))، غير أني واثق كل الثقة أن تأكيدي لهم بأني لم أهدف إلا

[1]) عبد الله بوخلخال، الدعوة إلى العامية أصولها وأهدافها، ص:162.
[2]) عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، ، مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية، العدد الرابع، ديسمبر/كانون أول2014، ص:12.
[3]) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3،1966م، ص:05.

للدراسة العلمية البريئة من الأغراض والأهواء، سيشفع لي عندهم فيما كانوا يظنونه خروجا عن المألوف المعهود في الدراسة العربية››[1].

ورغم هذا الانفتاح على النظريات والمناهج كان هناك تخوف عند إبراهيم أنيس من الاتجاه الرافض للسانيات، إلا أنّ شجاعته العلمية والموضوعية جعلته يقدم هذه المناهج ويطبقها على العربية تسهيلا للطلاب وتعريفهم بأحدث ما أوجدته الحضارة الغربية وخاصة اللسانيات، ففي كتابه (دلالة الألفاظ) نجده يصرّح على اعتماده المناهج الحديثة في دراسة الدلالة بخلاف ما عُرف عند الأوائل من العلماء العرب، إذ يقول:‹‹ونحن في كتابنا هذا نسلك مسلك اللغويين في بحث الدلالات، ونعالجها كما يعالج اللغوي الحديث ذلك الفرع من الدراسات اللغوية المسمى عند الأوربيينSemantics...››[2].

ونجد هذا التقارب بين إبراهيم أنيس وتمام حسان موجودا فيما تعلق بالاستفادة من كلّ هذه النظريات والمناهج، وهذا ما تحدث عنه في مؤلفه(مناهج البحث في اللغة) والذي أوضح فيه تطبيقه لتلك المناهج الحديثة ودعوته لدراسة العامية ولهجاتها في مصر، لأن ذلك عنده من التطور الذي ينبغي أن يشتمل على كل المجالات، ودافعا له في تجديد مناهج البحث في اللغة العربية بكل فروعها وهذا بقوله:‹‹...و...أرجو أن تكون هذه المحاولة فاتحة محاولات أخرى في دراسة لهجاتنا العامية من جميع نواحيها، ومحاولات في التوسع في دراسة اللغة العربية الفصحى بطرق البحث الجديدة الموضحة في هذا الكتاب...››[3].

ونفس الوجهة تجاه الرافضين لهذا العلم الوافد الجديد نجدها عند أنيس فريحة الذي تأسف لوجود هذا التردد والتّريّب والتشكّك في اللسانيات الغربية من لدن من يأبى دراسة اللسانيات أو تطبيقها على اللغة العربية، حيث يقول:‹‹ ولكن ما يؤسف له أن يظل هذا العلم الحديث أمرا مجهولا عند عامة المتأدبين...الذين ينظرون إلى اللغة وعلمها أنها من الدراسات الفارغة التي لا علاقة لها بواقع الحياة، أو إنها من جملة هذه الكماليات التي تتلهى بها العقول الخاملة››[4].

ومن هذه الرؤى التي طبعت دعاة المنفتحين على اللسانيات الغربية وما عبّروا عنه من نظرة تجاه الرافضين لكلّ علم وافد غربي، يتضح أنّ هذا الرفض وهذا التشكّك كان بسبب الدافع القومي والتشبث بالتراث اللغوي العربي الذي طبع فكر المفكّرين واللسانيين النهضويين العرب،

---

[1]) المرجع نفسه، ص:06.
[2]) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3،1976م، ص:07.
[3]) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ط، 1990م، تقديم الكتاب، صفحة: هـ (03).
[4]) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة بيروت، د ط، 1 نيسان سنة1955م، ص:58.

وقد أرجع حافظ إسماعيلي علوي عدم اهتمام النهضويين بالدراسات التاريخية والمقارنة إلى نظرتهم القائمة على مبدأ التقديس للعربية وعلومها ‹‹...فوجدوا في اللغة العربية أسّ الأسس لهذا الاتجاه، لأنها وعاء الحضارة››[1]، إلا أنّ هذا الرفض لم يمنع من وجود مفكرين وحداثيين، بل رأى بأنّ ما سعى إليه هؤلاء الحداثيون وما بذلوه من جهود لم تبلغ الجهد المطلوب، بل ‹‹...ظلت الثقافة العربية في السنوات اللاحقة وفية للتراث اللغوي العربي ومتشدّدة إليه، وبذلك ظلت البحوث اللسانية غربية على ثقافتنا، وقد استمر هذا الوضع على ما هو عليه حتى بعد الانفتاح على اتجاهات البحث اللساني الحديث››[2].

وكلّ هذه المواقف التي عبر عنها اللسانيون العرب المعاصرون، تعكس في نظري موقفهم من اللسانيّات وذلك باعتبارها شيئا جديدا يختلف كليا عن ما عرفوه من بحوث ودراسات عربيّة قديمة، كما تعكس تغير رؤاهم تجاه التراث الغوي العربي وخاصة ما تعلّق بالنّحو العربيّ، وهذا يبقى موقفهم الخاصّ به، إلا أنّ هذه المواقف قد بعثت على تجديد وتنقيب ما في التّراث العربيّ من نظريات ودراسات.

وهذا يظهر أنّ المساهمات والجهود اللسانية العربية في عصر النهضة – وإن كانت موجودة- لم تلق ذلك الزّخم من التجديد والقبول، بل صارعت تيار الرافضين للسانيات الغربية، وما كانت لتنفتح وتتلقى القبول إلا بعد الانفتاح التام على ثقافة الغرب وعلومهم، عن طريق البعثات العلمية والقيام بأطروحات ودراسات جامعية من قبل طلاب عرب، وأيضا إنشاء الكراسي المتعلقة بعلم اللغة، وظهور الكتابات التي تضمنت التعريف باللسانيات الغربية ومدارسها ومناهجها، وكل هذه العوامل عكست الرؤية تجاه اللسانيات الغربية وجعلتها تتمكن في أوساط الدارسين والباحثين واللسانين العرب بخلاف ما لم يكن يُتوقّع.

3.ملامح التأثر بالمناهج الغربية (المنهج التاريخي والمقارن) في عصر النهضة:

قد كانت بدايات الاتصال الحضاري والثقافي بين العرب والغرب محطّ انفتاح على ثقافتين مختلفتين فكريا وعلميا، والذي اتسمت صورته في عصر النهضة بعدة مميزات تمثلت في التأثّر بما جاءت به الثقافة الأوروبية من علوم وفنون وثقافات، غير أنّ الدّوافع التي كانت مناط هذا الاتصال هي البعثات العلمية وما أحدثته الترجمة في عهد محمد علي للكتب والعلوم في شتى مجالات الحياة وما مثله دور المستشرقين في الجامعات المصرية، وقد تتالت الأحداث والبعثات العلمية نحو الغرب وأوروبا خصوصا، ممّا دفعهم بالأخذ بما وجدوه من مناهج ودراسات لغوية عند الغرب،

[1]) حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:49، 50.
[2]) المرجع نفسه، ص:50.

فآثر بعضهم الاعتداد بها وإدخالها في الجامعات والمدارس وغيرها، وكان من هاته المناهج التي وسمت بها الدراسة اللسانية العربية آنذاك هي المنهج التاريخي والمقارن الذي تميز به عصر النهضة، لأنّ أوروبا في تلك الفترة غلب عليها التوجه التاريخيّ في بحث اللغات وأصلها ومقارنتها مع اللغات الأخرى التي كانت من نفس الأصل، حيث ‹‹تولى عدد من المستشرقين الذين استقدمتهم الجامعة المصرية مهمة التدريس والبحث في فقه اللغات السامية، وعلى يدهم تكون مجموعة من الباحثين، وكان معظم هؤلاء المستشرقين ألمانا، من أمثال:" أنو لتمان"، و"بول كراوس"، و"شادة"، وأشهرهم" برجشتراسر" صاحب كتاب " التطور النحوي للغة العربية››[1].

ويشير حلمي خليل إلى أنّ للجامعة المصرية الأهلية(1908م) ‹‹أثر في تداول وإشاعة جانب من الدراسة اللغوية في مصر، وزاد هذا الاهتمام عقب تولي الدولة أمر الجامعة(1925م) وكان علم اللغة التاريخي المقارن للغات السامية هو المنهج السائد في دراسة وتدريس اللغات طوال هذه الفترة وبعدها أيضا. إذ كان هذا الفرع من الدراسة اللغوية للمواد الأساسية التي تدرس في قسم اللغة العربية واللغات الشرقية بكلية الآداب بالجامعة المصرية››[2].

وفي ظلّ هذا التأثر سعى كثير من الباحثين واللسانيين العرب في عصر النهضة لتطبيق هذين المنهجين في دراسة اللغة العربية وإعادة طرحها وفق هذا المنظور عن طريق "...ربطها بعائلة الساميات، والتي عولجت فيها اللغة العربية باعتماد هذين المنهجين، ومن هاته المؤلفات: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية(1937م) للأب أغسطين مرمرجي الدومينيكي، وأيضا كتاب عبد المجيد عابدين المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية (1951)، وهناك مؤلفات أخرى في هذا الجانب، وهي تمثل أنموذجا من نماذج التأثر بالمنهج التاريخي والمقارن في عصر النهضة"[3].

ومع هذا التأثر الذي عرفته الثقافة العربية في الجانب اللغوي، نجد أنّها لم تتوقف بل تعدّت إلى العصر الحديث والذي يعدّ نقطة اتصال فعلي وتغيّر منهجي ولساني في تناول قضايا اللغة العربية ومستوياتها، حيث كان هذا العصر أبرز فترة ارتبطت بالولوج في القضايا الكبرى في دراسة اللغة العربية وأيضا في الاستفادة من المناهج الحديثة التي غيرت النظرة التقليدية القديمة التي عرفها عصر النهضة سواء عند الغربيين أو عند العرب.

---

[1]) عبد الحليم معزوز، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج، ، ص:73،72.

[2]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:139.

[3])ينظر، فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص:13.

ثانيا: الاتجاهات اللسانية الغربية الحديثة.

1. الاتجاه الوصفي البنوي في الدراسات اللسانية الغربية

قد تميز القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في البحث اللساني الغربي بالطابع التاريخي المقارن، والذي كان يطبعه أو كما يسميه بعضهم بالمرحلة الفيلولوجية أو المقارنة، إذ ‹‹ظل علماء اللغة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يبحثون اللغات بالمنهج المقارن، وكان البحث المقارن هو الشكل الوحيد المتصور للبحث اللغوي››[1].

وهذا الاعتماد الذي تميّز به الدرس اللساني الغربي في مرحلته التاريخية المقارنة أو فقه اللغة المقارن بحسب ما للمصطلح من اختلاف في ترجمته عند اللسانيين العرب، كان نتيجة اكتشاف اللغة السنسكريتية على يد وليام جونز، وكلّ ذلك من منطلق بحث الأُسر اللغوية والمقاربة بينها وبين أصولها ومستوياتها اللغوية واكتشاف قضايا اللغات الطبيعية، وقد تطورت اللسانيات التاريخية متأثرة بنظرية النشوء والارتقاء التي جاء بها دراوين في علم الأحياء، واعتمد كثير من اللسانيين الغربيين هذه النظرية في دراسة اللغة، والبحث في فصائل اللغات وانتمائها وقواعدها وغيرها من الأبحاث التي تطرق لها علماء المنهج التاريخي المقارن، حيث اقتصرت مباحثهم على الكلمات من حيث المستوى الصوتي والدلالي[2].

وهذه البحوث التي كانت تتصف بالمنهجين التاريخي والمقارن قد ‹‹...كانت تحاول أن ترتب المستويات اللغوية واللغات المختلفة المنتمية إلى أسرة واحدة ترتيبا يهتم في المقام الأول بالصيغ والمستويات المغرقة في القدم، والتي يمكن أن يتعرف منها الباحث الصيغة الأصلية أو الشكل الأقدم الذي خرجت عنه باقي الصيغ، ولهذا فقد وصف هذا العمل بأنه تاريخي مقارن››[3].

وفي خضمّ هذا التقدم والبحث في دراسة اللغات والنظر في ميزاتها وجوهرها، ظهر على يد دوسوسير مصطلح الوصفية، والذي رأى بأنّ دراسة اللغات ينبغي أن تكون دراسة علمية موضوعية خلافا لما عرفته الأبحاث اللغوية الغربية من المنهجين التاريخي والمقارن، فقد كان لسوسير ‹‹...فضل في التمييز بين المنهجين، فقد فرق بين الدراسات التعاقبيةdiachronic، والدراسات الآنيةsyncronic، ودعا إلى عدم الخلط بين المنهجين، لأن تاريخ اللغة، وتطور الكلمات، والتراكيب ليس له صلة بوصفها في فترة معينة من الزمن، ومنذ ذلك الحين غلب الاهتمام

---

[1]) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، د ط، د ت، ص:21.

[2]) ينظر، محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، حزيران/ يونيو/الصيف2004إفرنجي، ص:60،59.

[3]) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ، ص:23.

بالمنهج التزامني على نظيره التعاقبي، وانحسرت العناية بالدراسات التاريخية في عدد قليل من اللسانيين››[1].

وقد كان هذا التّوجه اللسانيّ الجديد دافعا في تغيير رؤية كثير من اللسانيين الغربيّين تجاه اللغة ومستوياتها، فالمنهج الوصفيّ ‹‹...يطلق في الدراسات اللسانية على كل دراسة لغوية تهدف إلى دراسة اللغة...في ذاتها أي دراسة اللغة من داخلها، والغور في باطنها لاستكشاف أسرارها، واستكناه جوهرها، ومعرفة القوانين التي تتحكم في بنيتها، ولأجل ذاتها أي أنّ كلّ الدراسات والأبحاث التي ينجزها اللسانيون إنّما تكون كلّها من أجل فهم اللغة والتعرف على أسرارها، وتتّبع في ذلك منهجا استقرائيا››[2].

وعليه يتجلى للباحث أنّ الوصف يقتصر على اللغة من حيث مظهرها ومستوياتها في زمن ومكان محدد، حيث ‹‹تعنى بدراسة اللغة كما هي مستعملة في مكان وزمان معيّنين وخاصة في الزمن الحاضر من أجل وصف مستوياتها: المعجمية والصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية بطريقة علمية دقيقة خاضعة لمناهج البحث العلمي...وذلك للتمكن من تحقيق غاية أساسية هي الوقوف على كشف القوانين التي تخضع لها الظواهر اللغوية››[3].

ويعود لسوسير الفضل أيضا في إقامته الوصف على عدة ثنائيات قدمها في محاضراته، والتي تعدّ من سمات المنهج الوصفي البنوي ‹‹...من خلال استخلاص المبادئ والقوانين التي تحكم الظاهرة اللسانية الخام، وقد تجلت هذه القوانين بما يسمى بالثنائيات السوسورية››[4] .

كما أنّ الفضل في إشاعة وشهرة فكرة سوسير في تحديده لتعريف اللغة باعتبارها "نظاما من العلامات يعود إلى كلّ من جاكبسون وتروبتسكوي الروسيين"[5].

وقد مثلت أفكار سوسير اللسانية تجاه دراسة اللغة من وجهة نظر آنية حجر الأساس في البحث اللساني الغربي مخالفة بذلك كل المناهج السابقة التي كانت تتناول اللغة وقضاياها، فاللسانيات الوصفية البنوية التي دعا إليها سوسير كشفت ‹‹...عن قطيعة نظرية تدعو إلى رفض المنظور التاريخي وتعتمد إبراز **الثابت والنسق** وجعل هذا الاختيار من اللسانيات علما إنسانيا بامتياز، حيث

---

[1]) محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ، ص:14.

[2]) حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ، مكتبة نوميديا56، مطبعة آنفو، برانت، الليدو، فاس، د ط، د ت، ص:7.

[3]) السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ، المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط1، 2008، ص:23، 24.

[4]) محمد صغير نبيل، المنهج الوصفي ومظاهره في اللسانيات الغربية الحديثة، مجلة الممارسات اللغوية، العدد:18، 30أبريل/نيسان2013م، 7.

[5]) ينظر، شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004، هامش، ص:16.

تزعمت حركة ترسيخ البنيوية في معارف مثل أنتربولوجيا ليفي ستروس والتحليل النفسي عند جاك لاكان....››[1].

وهكذا فقد عملت اللسانيات الوصفية البنوية على تغيير الرؤية تجاه اللغة وقضاياها، إذ تبنت المدارس اللسانية التي أعقبت سوسير مفاهيم ومبادئ التحليل اللساني البنوي، وهذا خلافا للمناهج التي سبقتها والتي عرفها الفكر اللغوي الغربي قبل مطلع القرن العشرين، وقد أوضح ميلكا إفيتش في مؤلفه (**اتجاهات البحث اللساني**) أنّ اللسانيات البنوية حققت انتصارا في حقول البحث اللساني الغربي وجعلت اللسانيين الغربيين يعتنقون مفاهيم ومبادئ اللسانيات البنوية، وخاصة مفهوم النظام الذي جاء به سوسير، إذ‹‹...أصبح من النادر أن يوجد باحث واحد من الباحثين الذين اكتسبت أعمالهم أهمية خالصة في مجال تطور النظرية اللسانية، لا يعتنق المسلمة الأساسية التي قالت بها البنيوية، وهي الاعتقاد بأن اللغة نظام تواصلي، ينبغي على الباحثين أن يفحصوا أبنيته››[2].

ومن هذا المنطلق الذي بيّنه ميلكا إفيتش نرى أنّ دراسة اللغة من حيث نظامها ومستوياتها منذ مطلع القرن العشرين صارا مخالفا لما سبقها من دراسات ومناهج تاريخية مقارنة، وكلّ الأبحاث والدراسات اللسانية التي أعقبت سوسير في مختلف اتجاهاتها ومدارسها لا تخرج عن إطار الوصفية البنوية، إلا أنها تختلف في بعض القضايا والنظريات تجاه تناولهم للغة، والملفت للنظر أنّ كل المدارس اللسانية الغربية قامت على التحليل البنوي للغة باعتماد المنهج الوصفي، وهذا ما أثبته ميلكا إفيتش في تطرقه للسانيات البنوية بشكل عام، حيث " حدد حقبتها قبل عام1930 في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية معا، مبيّنا أهم المبادئ التي قدمتها منها مبدأ الوظيفة التواصلية للغة والتمييز بين الدراستين التاريخية والآنية، ثم يسهب الحديث عن مدى أثر أفكار سوسير على أوربا والتي عكستها كلّ من مدرسة جنيف والتي أطلق عليها اسم البنيوية التقليدية التي مثلها دوسوسير، وحلقة براغ أو اللسانيات الوظيفية، والتي تمثل أكثر المدارس لأفكار سوسير البنوية والتي نشأت عن اللسانيات التقليدية المتمثلة في حلقة جنيف، وأما في حديثه عن اللسانيات الأمريكية التي رأى بأنها كانت تجهل أفكار سوسير، وقد ذكر المدرسة التوزيعية لبلومفيلد وأهم ما تميزت به من مبادئ وأفكار في تحليلها البنوي للغة، والقائم على مبدأ التوزيع، وكل هذا تحت مسمى اللسانيات البنوية"[3].

---

[1]) عبد الأحد السبتي، التاريخ واللسانيات، أعمال المائدة المستديرة، مراكش-25. 26ماي1990، المملكة المغربية جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم20، 1992، ص:7.

[2]) ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايز،المجلس الأعلى للثقافة، د ط،2000 ، ص:108.

[3]) ينظر، ميلكاإفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص:193-199.

والباحث في اللسانيات الوصفية البنوية الغربية، يجدها أنّها تعتمد حقيقة مبادئ سوسير وأفكاره حتى وإن كان هناك نقد لها أو توضيح من لدن روّاد لسانيين غربيين، والأمر يرجع في هذا إلى طرق تحليل اللغة وفق نظريات اتّسمت بها اللسانيات الغربية وقدمتها الأبحاث عندهم كلّ حسب رؤيته وخلفياته المعرفية واللسانية، وهذا ما هو كائن في النظرية الفونيمية في دراسة اللغة التي طبعت المدرسة الوظيفية أو التوزيعية أو مدرسة كوبنهاجن المتمثلة في نظرية الجلوسماتيك أو التوليدية التحويلية، إلا أنّ ما يهمنا هنا هو أنّ هذه المدارس جميعها قامت على الوصفية البنوية وطورت نظرياتها في دراسة اللغة، فأفكار سوسير ومنهجه الوصفي البنوي شكّل ولا يزال منطلقا أساسا في تغيّر دراسة اللغات الطبيعية سواء عند الغرب ومن تبعه من اللسانيين الغربيين أو سواء عند العرب عن طريق التعرف على أفكاره ومبادئه، فلا شكّ أنّها أثارت توجّهات لسانية وتيارات رائدة في الوسط اللساني الغربي والعربي على حدّ سواء.

وبذلك يتبيّن لنا أهميّة الدراسات اللسانية إبان القرن العشرين ومدى أثر سوسير على النظريات اللغوية وغير اللغوية ‹‹...في كتابه...محاضرات في علم اللغة العام- وتأثيره على الدراسات اللغوية في أوربا وأمريكا فيما بعد، مما أدى إلى ظهور نظريته ولا أظنني مبالغا إذا قلت إنها هيأت المناخ لظهور معظم النظريات اللغوية وغير اللغوية...››[1].

وغير بعيد عن هذه الرؤية الفكرية تجاه اللسانيات بصفة عامة وتجاه الوصفية والبنوية بصفة خاصة ما عبّر عنه غلفان حول الرواد الأوائل الذين يرجع لهم الفضل في تغيير الأفكار والتصورات التجديدية التأسيسية لفكر لسانيّ غربي جديد، حيث أرجع هذا إلى كلّ من بودوان دو كورتناي(1845-1929) ووليام ويتني(1827-1894) وفرديناند دو سوسير(1857-1913)، وهؤلاء في رأي غلفان هم الأوائل الذين وضعوا الأصول الأولى للمقاربة اللسانية البنوية، كما يرجع لهم الفضل في نقل البحث اللساني من التاريخية إلى الوصفية التي ترتبت عنها مناهج جديدة[2].

ويرى غلفان أنّ اللسانيات بصفة عامة لم يكتب لها أن ‹‹تنتقل ...إلى واجهة العلوم الإنسانية وتصبح علما طليعا إلا حين ارتبطت بصفة " البنيويّة" أو " الوصفيّة". ولم تبلغ اللسانيات أيضا ما بلغته من الموضوعية والدقة العلمية، إلا بعد أن وضعت اللسانيات البنيويّة منهجيتها المضبوطة تصوريا وإجرائيا وعملت على تثبيتها في أوربا وأمريكا...››[3].

---

[1]) أحمد عبد العزيز دارج، الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، مكتبة الرشد، ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، د ط، 1424ه62003م، ص:74.

[2]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1،حزيران/يونيو2013 ص:15.

[3]) المرجع نفسه، ص: 15، 16.

وإذا كانت هذه التصورات والأفكار هي المنبع الأول في تغيير البحث اللساني الغربي من وجهته التاريخية المقارنة إلى وجهة لسانية وصفية بنوية، فكلّ منهما له آلياته في التحليل، حيث أنّ " التحليل في اللغات الهندية الأوروبية يعتمد نوعين من التحليل يتمثلان في: تحليل نحوي وآخر منطقي، فالأول يحدد مجموع القواعد الضابطة لطبيعة المفردات ووظيفتها، أما الثاني متعلق بطبيعة القضية التي تحتويها الجملة، بينما في اللسانيات البنوية تعتمد في تحليلها على الإجراءات المتمثلة في العمليات المنسقة وفق تصور محدد، وموضوع محدد حسب كل مستوى من مستويات اللغة، وهذا التحليل البنوي يتضمن نوعين من الإجراءات:[1]

الأول الكشف عن بنية اللغة وعلاقاتها الرابطة بين عناصرها المكونة لها بدءا من المستوى الصوتي انتهاء إلى المستوى التركيبي، أو عكسيا حينما ينطلق من الجملة إلى الفونيم.

الثاني متعلق بالجانب التركيبي بدءا من الفونيم وصولا إلى الجملة.

ومن هذا الذي قدّمه غلفان حول منهجية التحليل البنوي في اللسانيات البنوية الغربية، يتضح أنّ اللسانيات الوصفية البنوية الغربية ومدارسها قد قامت على هذا التحليل في تناولها لقضايا اللغات ومستوياتها، مما أفرز نظريات لسانية مختلفة سواء نظرية الفونيم المتعلقة بالمستوى الصوتي أو النظرية التوزيعية والتحويلية التوليدية المتعلقة بالمستوى النحوي التركيبي، أو غيرها من النظريات التي درست مستويات اللغة، وإذا كانت هذه النزعة اللسانية الوصفية البنوية التي انطلقت من أوربا وصولا إلى أمريكا، فهذا يعني أنّ البنوية -كما يصرّح بذلك حلمي خليل-هي ‹‹...الصيحة التي جمعت بين مدارس مختلفة في علم اللغة في القرن العشرين وبهذا المعنى يمكن القول بأن المدارس اللغوية الحديثة منذ دي سوسير وحتى تشومسكي تنتمي إلى المذهب البنيوي بصورة أو بأخرى لأنها جميعا تؤمن بأن اللغة عبارة عن نظام يتكون من عدة نظم...وجميعها ذات وجود مستقل ولكنها تصب في النهاية في نظام واحد متكامل ومتناسق هو ما نسميه النظام اللغوي››[2].

فهنا نجد أنّ حلمي خليل استعمل مصطلح (المذهب البنيوي) للدلالة على أنّ المدارس اللسانية الغربية قد اعتمدت في دراستها للغة على الجانب البنوي المتعلق بمستويات اللغة والتي انبثقت منها النظريات اللسانية المعروفة في البحث اللساني اليوم، والملفت للانتباه أنّه لم يستعمل مصطلح المذهب الوصفي، علما أنّ الوصفية من أهم المبادئ التي جاء بها سوسير لدراسة اللغة خلافا للمعيارية التي تميزت بها الدراسات السابقة؛ لأنّ الوصف يعني دراسة الظاهرة اللغوية في فترة زمانية محددة دون أخذ للجوانب الخارجية أو التاريخية، في حين نجد غلفان لم يفرق بين

[1]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص:21، 22.

[2]) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1985، ص:64.

اللسانيات البنوية أو الوصفية، بل اعتبرهما يعنيان المدلول نفسه رغم ما شهدته من تعدد في الخلفيات والفلسفات السابقة، كما أنها تتفق في الأسس المنهجية والنظرية، وهذا ما عبّر عنه قائلا:‹‹ وأيا كانت خلفيات تعدد المنهجيات البنيويّة في اللسانيّات...فإن مختلف الاتجاهات اللسانية البنيويّة تتفق إجمالا على جملة من الأسس النظرية والمنهجية التي تندرج عادة في إطار ما سمي باللسانيّات البنيويّة أو اللسانيّات الوصفية››[1].

ومن هذه الرؤية اللسانية التي قدمها كلّ من غلفان و حلمي خليل تجاه مصطلح اللسانيات البنوية والوصفية، فإنّ وصف اللسانيات الغربية (بالمذهب البنوي) في نظر كلّ منهما مرتبط ببنية اللغة والبحث عن العلاقات الكامنة فيما بينها والتي أفرزت نظريات لسانية متعددة، وهذا ما نلمحه عند غلفان عندما تناول مفهومي الوصفية والبنوية بحثا عن الفرق بينهما أو التقارب، حيث خرج باستخلاص مفاده ‹‹...أنَّ كلَّ بحث لغويّ يسعى إلى تحديد جوانب معينة من بنية اللسان، واشتغاله حولها هو بحث بنيويّ››[2].

وممّا سبق نستنتج أنّ الاتجاه الوصفي البنوي في اللسانيات الغربية يمثل كلّ التصورات اللسانية التي قدمها سوسير في إطار البحث اللساني ودراسة اللغات الطبيعية، كما أنّ المدارس اللسانية الغربية وما قدمته من نظريات ومنهجيات تشترك كلها في التحليل البنوي لعناصر اللغة، وعند تأملنا لكتاب عبد الرحمان الحاج صالح (**بحوث ودراسات في علوم اللسان**) نجده في حديثه عن تاريخ اللسانيات الغربية وما تعلق بها من خلفيات وتصورات فلسفية ومعرفية في ظهور اللسانيات البنوية مع سوسير قد استعمل مصطلح المذهب البنوي أو بما سماه هو(مذهب البنية اللغوية) معتبرا كل الأبحاث والنزعات التي طبعت البحث اللساني الغربي عبر مدارسه تشكل‹‹... امتداد وتوسيعا لمذهب البنية اللغوية الذي وضع أسسه سوسير وبعض معاصريه››[3].

2.الاتجاه التوليدي التحويلي عند تشومسكي

سبق وقلنا أنّ اللسانيات الغربيّة الحديثة قد اعتمدت في دراستها للغة ومستوياتها على مبادئ قائمة على المنهج الوصفي البنوي، وقد كانت نظرة اللسانيّين الغربيّين ونظريّاتهم متباينة في بعض الأسس ومتفقة في أخرى، وهذا راجع لتأثير الأفكار التي اعتمدوها في تناول اللغة، فجاءت النظريّات اللسانيّة مختلفة، فمنها البنوية الأوربية الوظيفيّة ومنها الاستغراقيّة التوزيعية ومنها الغلوسماتيكيّة ومنها السياقيّة الاجتماعية ومنها التوليديّة التحويليّة، وكلّ هاته النظريات تقوم على المنهج الوصفي البنوي، إلا أنّها قامت على نقد بعضها البعض حيث الأسس والمفاهيم، فإن كانت

---

[1]) مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص:33.

[2]) المرجع نفسه، ص:36.

[3]) عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012، ص:167.

مثلا " المدرسة الوظيفية ترى بضرورة البحث للكشف عن القطع الصوتية التي تؤدي وظيفة داخل التركيب والتي تؤديها هاته الوحدات اللغوية من تغيير للمعنى عن طريق استبدال عنصر لغوي بعنصر آخر، بحيث إذا تغير المعنى دلّ على وجود وظيفة وإن لم يحدث تغيير للمعنى فهي ميزات أو ملامح فارقة للوحدات الصوتية"[1].

كما رأوا أنّ " أيّ نظام صوتي لغوي يتكون من الوحدات الصوتية التي تحدّد هويتها بطائفة من المميّزات التي تساهم مع غيرها في تميز معاني الكلم، وهذه المميزات هي التي ينبغي الاعتداد بها في التحليل الصوتي الوظيفي"[2].

وقد أقاموا دراستهم للوظائف الصوتية على مبادئ منها التقطيع المزدوج والاستبدال والسمات الفارقة وغيرها من المفاهيم والأسس[3]، فإنّ المدرسة الاستغراقية أو التوزيعية نجدها "تمتنع من النظر في كل ما هو خارج عن اللفظ المسموع، بل يرون بأنّ الوصف للغة يجب أن يكون وصفا لواقع الألفاظ في الكلام؛ أي النظر في كلّ ما تحمله هذه العناصر من قرائن يمينا وشمالا"[4]، إلا أنّ الاستغراقية وإن كانت تتفق مع الوظيفية في ‹‹ نفس الغاية وهي تقطيع مدرج الكلام إلى عناصر(أي: وحدات قائمة برأسها)...››[5]، فإنّهم عملوا على إبعاد المعنى من الدراسة اللسانيّة، وبهذا الفرق يكونون قد اختلفوا عن الوظيفية في هذا الجانب، وهو جانب يوضح شيئا من التباين بين المدرستين في دراسة مستويات اللغة، ولذلك كان التوزيعيّون في إبعادهم المعنى يرون بأنّه ‹‹لا يخضع للدراسة الوصفية العلمية الدقيقة مثلما تخضع له الأنظمة الأخرى...وعملوا بذلك على تحييد الدلالة خدمة للنزعة الشكلية الناتجة عن التأثر بنظريات علم النفس السلوكي الذي بحث في ظواهر الأشياء وأن الممكن لدى التوزيعيين هو ضبط السياقات المختلفة التي يظهر فيها العنصر اللغوي وتقييد توزيعه ضمن السلسلة الكلامية››[6].

بينما نجد مدرسة فيرث السياقية تعتمد مبدأ الوظيفية لكن بخلاف ما نظر إليه هؤلاء، إذ رأى أنّ " تحديد الوظائف اللغوية للوحدات ومعرفة معانيها يقتضي النظر في إعادة الاهتمام بالأحوال والمحيط المراعي للأحداث الكلاميّة، كما ربط ذلك بالجوانب الاجتماعية والسياسية

---

[1]) ينظر، شفيقة العلوي ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ، ص:17، 18.
[2]) ينظر، التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ، ص:16.
[3]) للاستفادة أكثر والاطلاع على ما جاءت به هاته المدرسة وغيرها من المدارس اللسانية الغربية، يُرجع للمرجع نفسه، ص:10وما بعدها، وأيضا شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ، ص:16 وما بعدها.
[4]) ينظر، التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ، ص:26.
[5]) التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، ص:26.
[6]) السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص:96.

والثقافية وكلّ هذا لا يكون إلا بمراعاة السياق اللغوي وغير اللغوي، فهي نظرية تهتم بالصوتيات الوظيفية والدلالة في تحديد المعاني للوحدات والمفردات"[1].

ويرى حسني خاليد أنّ ما جاء به فيرث من دراسته هذه تمثّل‹‹نقلة إبستمولوجية أنطولوجية كبيرة في حقل اللسانيات؛ لأنها دعمت الموقف السلوكي في ذهابه إلى صعوبة البحث الدلالي المعتمد على المنطق، والتصورات الوجودية المختلفة التي كانت سائدة في الفلسفة الإغريقية، كما فتحت الباب واسعا نحو نهج جديد في دراسة المعنى على نحو يراعي الاستخدامات الفعلية للغة››[2].

نستشفّ ممّا سبق أنّ كلّ هاته المدارس اللسانيّة الغربيّة –وإن اختلفت نظرتها تجاه الدراسة اللسانية للغة- وما قدمته من نظريات ومفاهيم، فإنّها تشترك جميعها في الوصف والتصنيف والنظر إلى اللغة باعتبارها نظاما متكاملا له قوانين وعلاقات تحكمه، إلا أنّ المدرسة التوليديّة – وإن استفادت من المنهج السوسيري وغيره من المدارس اللسانية كالتوزيعية- فإنّ رائدها ‹‹...اهتم بصورنة (بالمعنى المنطقي الرياضي) المفاهيم الأساسية في النظرية التوزيعية قد طرح بعد ذلك مفهوما جديدا عرف باللسانيات التوليدية، وهو مفهوم يتعارض مع أسس التوزيعية...وهي في الحقيقة مجموعة من النظريات اللسانية وضعها وطورها تشومسكي وأتباعه منذ أواخر الخمسينيات وامتد تأثيرها- إضافة إلى حقل اللسانيات- مجالات أخرى كالفلسفة وعلم النفس››[3].

ويمثّل مؤلفه (**المباني التركيبية**) الصادر 1957م، -كما يذهب في ذلك التواتي بن التواتي- ‹‹ثورة على علم اللغة الوصفي... والذي كان مهيمنا على الفكر اللغوي حينئذ، وقد تأثر بآراء المدرسة الفلسفية العقلانية التي سادت الفكر الأوروبي خلال القرن السابع عشر والتي كان (ديكارت) من أشهر أعلامها››[4].

وقد انتقد تسومسكي المنهج السلوكي، وذلك ‹‹عندما رفض...النهج السلوكي في استخدام اللغة بوصفه نتاجا غير مقبول للتجريبية الصارمة في المدرسة السلوكية البلومفيلدية، فقد تحدى تشومسكي الأساس الفلسفي لما عرف بالقانون البلومفيلديBloomfildian canon››[5].

---

[1]) ينظر، شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ، ص:20، 21.
[2]) حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص:46.
[3]) حسني خاليد ، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص:76.
[4]) التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص: 53.
[5]) محمد محمد يونس علي ، مدخل إلى اللسانيات، ، ص:83.

كما ‹‹رفض تشومسكي المنهج الوصفي معتبرا إياه أسلوبا ميكانيكيا لا شيء فيه سوى الوصف للمادة اللغوية، فلكي يحلل عالم اللسان يجب عليه أن يقترب أكثر فأكثر من المتكلمين الناطقين بلغتهم...ثم عليه أن يبدأ بصياغة الفرضيات الشكلية المؤيدة إلى نظرية لسانية شاملة، ثم إن عليه أيضا أن يبرهن على صحة نتائجه بدقة وموضوعية››[1].

فنرى هنا أنّ تشومسكي يشير إلى أنّ الوصف والدراسة اللسانية يجب أن تنظر في المتكلم ذاته وذلك بمحاولة معرفة القدرة الكلامية عند المتكلم وطريقة أدائه لها، ولذلك يرى تشومسكي أنّ الوصف لظاهر اللغة والاعتماد فقط على شكل الكلام ليست هي مهمة عالم اللغة الوحيدة، بل أيضا عليه العمل على استنباط ‹‹القواعد التي تكون أساس اللغة، والتي ليس من الضروري ولا الواقع الفعلي أن يتقيد بها الفرد دائما››[2].

ولذلك مثّلت أفكار تشومسكي بهذه الرؤية انطلاقة جديدة في تناول دراسة اللغة وأيضا اهتمامه بالمتكلم ومقدرته الإنتاجية في صوغ العبارات والجمل، حيث يرى ‹‹أن النظرية اللغوية يجب أن توجه إلى تحليل مقدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل، وعلى فهمها وإدراك الصواب من غير الصواب قياسا على قوانين النحو في اللغة التي يتكلمها، ويجب أن يوجه كذلك إلى وضع القواعد التي تحدد كيفية إنتاج اللغة، التي هي ميدان البحث اللغوي››[3].

2. 1.الأسس والمفاهيم الأساسيّة في نظرية تشومسكي اللسانيّة:

إنّ تشومسكي وأفكاره اللسانيّة التي قدمها في مؤلفاته وكتاباته، كانت كلها تصبّ في إيجاد نظرية لغوية تفسيرية للكلام وقدرة المتكلم على إنتاج عدد من الجمل والعبارات اللامتناهية، وقد أقام هذه النظرية على نقد المذهب السلوكي ‹‹... نقدا قويا انصب على أهم الأسس التي تقوم عليها، لينشئ على أنقاضها مدرسته التي تحمل أفكارا تناقض أفكار بلومفيلد في كثير من الجوانب، وإن كانت تأخذ عنها أو تلتقي معها في بعض النقاط، وكان جل نقد تشومسكي ينصب على الجوانب السلوكية في نظرية بلومفيلد وفي آراء السلوكي المشهور سكنر الذي كان له أثر في النظرية اللغوية››[4].

وإذا كانت هاته هي نظرة تشومسكي في تناول دراسة اللغة بصورة تختلف عمّا عرفته اللسانيات الأوروبية والأمريكية التي كانت مهيمنة حتى بدايات الخمسينات، فإنّ هدفه كان هو

---

[1]) التواتي بن التواتي ، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص:55.
[2]) التواتي بن التواتي ، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص:57.
[3]) خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404ه-1984م، ص:53.
[4]) المرجع نفسه، ص:54، 55.

وضع نظرية مصاغة صياغة شكليّة[1] ذات نتائج آلية، ولذلك نجده في مؤلفه (**البنى النحوية**) يشرح هدفه من هذه الدراسة وناقدا أو لنقل معترضا عن الذين يشكّكون في التطور التقني الدقيق للنظرية اللغوية، حيث يصرّح قائلا:‹‹ تتناول هذه الدراسة البنية النحوية بمعناها الواسع(تمييزا لها عن الدلالة)، وبمعناها الضيق (تمييزا لها عن علم الوحدات الصوتية أو الفونمكس، والصرف أو المورفولوجي)، وهي جزء من محاولة لبناء نظرية عامة للبنية اللغوية...والكشف عن أسس مثل هذه النظرية، فالسعي إلى دقة هذه الصياغة في علم اللغة له دافع جاد يتعد الاهتمام بالتفاصيل المنطقية أو الرغبة في تنقية أساليب راسخة للتحليل اللغوي››[2].

فالمتأمل في حديث تشومسكي حول مفهوم الصياغة فإنّه يتبيّن له توجّهه للمنطق الرياضي القائم على التجريد والدقة في النتائج، لذلك أوضح تشومسكي رؤيته للمشكّكين في قيمة هذه النظرية المؤسسة على تتبّع الصرامة العلميّة الدقيقة وتطبيقها على النظرية اللغوية، حيث يقول:‹‹ إنني أرى بعض اللغويين المشكّكين في قيمة التطور التقني الدقيق للنظرية اللغوية ربما لم يدركوا الفائدة الكامنة في الطريقة التي تتبع الصرامة في اقتراح نظرية ما، وتطبيقها بدقة على المادة اللغوية، دون محاولة تجنب الاستنتاجات غير المقبولة لتحويرات اعتباطية أو صياغة غير دقيقة››[3].

فالصرامة العلمية والدقة في نظر تشومسكي هي الوصول إلى اقتراح نظرية لغوية تكون ذات قيمة ومفاهيم تستنتج أو تكون مماثلة لما جاء به المنطق الرياضي، ولذلك أوضح حلمي خليل هذه الرؤية التي سعى تشومسكي لأن يدرس بها نظريته التوليدية التحويلية،‹‹قبيل ظهور كتابه (التراكيب النحوية)، أن يضع بعض إجراءات التحليل اللغوي وضعا رياضيا دقيقا وذلك في مقال صغير مشهور بعنوان ((نظم التحليل النحوي))Systems of syntactic analysis››[4].

ويرى حلمي خليل أنّها من أهم ‹‹ الأعمال الأصيلة التي سيظل يذكر تشومسكي بها دائما في ميدان علم اللغة هي الدقة الرياضية والأحكام اللذين صاغ بهما عملية الاختيار بين النظم المختلفة لوصف القواعد النحوية››[5].

---

[1]) المقصود بالصياغة الشكلية وصف العلاقة بين رموز لغة ما دون اللجوء إلى معنى هذه الرموز- (المترجم)، البنى النحوية، نوم جومسكي، ت: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م، هامش ص:11.

[2]) المرجع نفسه، ص:11.

[3]) المرجع نفسه، ص:11.

[4]) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985،ص:82.

[5]) المرجع نفسه، ص:82، 83.

وإذا كانت النظرية التوليدية التحويلية تمثل ثورة لغوية في العالم، فإنّه لا بدّ لكل نظرية ما أن تكون ذات أسس ومفاهيم جعلتها تكسب هذا القدر من المكانة والتطبيق في تناول اللغات، ولذلك سنكتفي هنا بأهم الأسس النظرية التي تطرق لها خليل عمايرة في كتابه (**في نحو اللغة وتراكيبها**)، حيث اقتصرنا عليها لما صرّح به على أنّه " اعتمد في استنباط وإخراج هذه الأسس على مؤلفاته ومقالاته وبخاصة ما ذكره من خمسة مؤلفات لتشومسكي منها ما هو مترجم مثل البنى النحوية واللغة والعقل وغيرها من المؤلفات التي ذكرها عمايرة باللغة الأجنبية"[1].

وتتلخص هذه الأسس النظرية في ما يلي[2]:

الفطرية اللغوية: وهي فكرة جاء بها تشومسكي تتمثل في أنّ الإنسان قادر على أن ينتجا كمّا هائلا من الجمل والعبارات والتعابير التي تعتري نفسه، بخلاف الحيوانات، كما رأى أن الطفل في صغره يبدأ بإنتاج الجمل إلى أن يصل سنّا معيّنة مثلا فيصبح قادرا على إنتاج التعابير التي لم يسمعها من قبل ومعرفة الصحيح منها والسقيم، وهي ترتبط بالعقل الإنساني، وقد تأثّر في مفهومها لها بما قدّمه ديكارت و همبولت أصحاب المذهب العقلي.

القواعد النحوية أو الكليات النحوية: نتج عن اهتمام تشومسكي بفكرة القدرة اللغوية أو الفطرية مفهوما آخر تمثل عنده في القواعد الكليّة النحوية، وهي في نظره تقوم بعملية ضبط الجمل المنتجة وفق قواعد وقوانين لغوية عامة، والتي تعتبر متساوية بين بني البشر.

التوليد: ويقصد به تشومسكي أنّ الإنسان بفطريته واعتماده على القواعد النحوية ونموّها تدريجيا يصبح قادرا على توليد الجمل والعبارات وبنائها وفق هاته القواعد التوليديّة.

الكفاية(Competence) والأداء(Performance): وتعني الكفاية أنّ المتكلم أو السامع له القدرة على إنتاج عدد غير محدود من الجمل من عدد محدود من الفونيمات الصوتية، وقدرته كذلك على حكمها بصحة هاته الجمل والعبارات، حيث تقوم الكفاية عنده على عمليات ذهنية داخليّة تتّسق فيما بينها وفق قواعد تسمى قواعد إنتاج اللغة، أما الأداء أو الاستعمال هي الجمل المنتجة التي تظهر من خلال الفونيمات والمورفيمات منتظمة على مستوى تراكيب جُمليّة، حيث يمثل الأداء الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة الكامنة باللغة، فالكفاية عنده مرتبطة بقواعد إنتاج الجمل وبالقدرة الذهنية الفطرية، أمّا الأداء فمرتبط باستعمال المتكلم لقواعد النحو والتوليد.

---

[1]) ينظر، خليل أحمد عمايرة في نحو اللغة وتراكيبها، ص: 54.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:54-67.

البنية العميقةDeep Structure والبنية السطحيةSurface Structure: تشكّل البنية العميقة والبنية السطحيّة أهمّ مفهومين في النظرية النحوية التوليدية، حيث نتجا هذين المفهومين من مفهومي الكفاءة والأداء، إذ تعتبر البنية العميقة الأساس الذهني المجرد لمعنى معين مرتبط في التركيب وموجود داخل ذهن المتكلم أو السامع، والبنية العميقة هي النواة الأصل عند تشومسكي لفهم الجمل وتحديد معناها الدلالي، أمّا البنية السطحية هي الكلام المنطوق المرتبط ارتباطا قويا بمفهوم التحويل وقواعده، والتي عن طريقها يتمّ ضبط تلك الجمل والتراكيب من خلالها، فالبنية العميقة مجالها ذهن المتكلم الذي يريد إيصال معنى ما للسامع، فهي عملية ذهنية تنظيمية للجمل، حيث يتم ظهورها عن طريق البنية السطحيّة التي تنطلق من الجمل النواة وتتفرع عنها جمل أخرى عن طريق التحويل.

الحدسIntuition: ويتلخص في نظر تشومسكي في جانبين: إذ يمثل الجانب الأول منه الوصول إلى نيّة المتكلم الذي ينتج جملا لا محدودة من جهة ومن جهة أخرى قدرته على الحكم بصحة أو تخطئته ما يسمعه، أما الجانب الثاني هو حدس الباحث في سعيه للوصول إلى ضبط ومعرفة لغة المتكلم واستنباط قواعدها وقوانينها.

قواعد التحويلTransformational Rules: وهي قواعد وضعها تشومسكي للوصول إلى فهم البنية العميقة، حيث هذه القواعد تتأسس على القواعد النحوية، فهي تقوم على تطبيق قواعد تركيب أركان الجملة، والتي من خلالها يتمّ تغيير شكل الجملة أو راسم الجملة كما يسميه تشومسكي، فالتحويل إذا كما تمثّله تشومسكي هو تفريع لبناء الجملة من النواة بدخول عناصر عليها وفق قواعد معينة، حيث يكون معنى الجملة نفسه سواء قبل دخول هاته العناصر التحويلية أو بعدها، لأنها في الحالتين تعبّر عن بنية عميقة واحدة، ومن أهمّ عناصر التحويل التي قدّمها تشومسكي هي: الترتيب والزيادة والحذف والإحلال والتبعية.

ويلخص لنا مصطفى غلفان مبادئ التحويل التي تميّز بها تشومسكي بأنها تمثل عملا توفيقيا بينه وبين أستاذه هاريس، "معتبرا إياها بناءات وتركيبات تجري عليها عمليات التعويض والحذف والزيادة والإدماج والنقل، فهي تعتبر عمليات تحويلية أولية، حيث يتمثل عنصر **الحذف** في حذف عنصر ما من البنية السطحية للجملة مثل جملة: زيد، جوابا عن سؤال: من حضر؟، أما **الإبدال** فهي عملية تقوم بإبدال عنصر مكان عنصر آخر من مكونات الجملة مثل: أفكر في الأمر فتصبح أفكر فيه (أفكر في عمرو أو في زيد)، وأما **الزيادة** تكون بإضافة عنصر في البنية السطحية للجملة، بحيث ليس له موقع أو دور في البنية العميقة، مثل: عانى من انقطاعين اثنين، عانى انقطاعين اثنين، ومن عناصر التحويل كذلك **النقل** والذي يعني نقل عنصر من موقع إلى آخر في الجملة سواء

بالتقديم أو التأخير، مثل: اليوم، عاد أبي من السفر، أبي، عاد اليوم من السفر، ثم عنصر **الدمج** والذي يعني دمج مكون أو جملة بكاملها داخل بنية الجملة، مثل العطف والصلة[1].

وهذه القواعد التحويلية التي حاول تشومسكي تطبيقها على الإنجليزية لمعرفة البنية العميقة وعلاقتها بالمعنى، فإنّه قد ميّز بين نوعين من التحويلات تمثّلا في: تحويلات اختيارية والتي لا تؤثر على الجمل في استقامة معناها، بحيث إن أقام المتكلم نوعا من التحويل لا يكن هناك تأثير في بنائها التركيبي أو على استقامتها النحوية، فمثلا المبني للمجهول تحويلية اختيارية متعلق برغبة المتكلم فقط، ومثله النفي والاستفهام والعطف والدمج، أمّا التحويلات الإجبارية فهي التي تضبط وتساهم في جعل الجملة سليمة التركيب، وقد وضع تشومسكي نموذجا تقسيميا آخر تمثل في تحويلات أحادية وأخرى معممة، بحيث تتعلق التحويلات الأحادية بتطبيقها على مؤشر مركبي واحد؛ أي عملية الرسم التشجيري، وذلك مثل تحويلة المبني للمجهول والاستفهام والنفي، أمّا تحويلات المعممة هي التي تطبق على أكثر من شجرة عن طريق الربط بينها، مثل تحويلة الموصول والعطف، وتقوم هذه التحويلات المعممة بوظيفة تكرارية وبتوليد عدد لا نهائيّ من الجمل، كما يعتبر التمييز بين هذين النوعين من التحويلات لدى تشومسكي تميزا منهجيا، وذلك لوجود نوعين من الجمل، الأولى الجمل النواة والأخرى الجمل المفرعة[2].

وقد قاد هذا العمل الوصفي التفسيري الذي قدّمه تشومسكي في تناول اللغة ونحوها إلى أنّ يحدّد ‹‹عددا من القواعد لوصف اللغة، وأن هذه القواعد تنتظم في أربعة مكونات هي: المكون التركيبي، والمكون الدلالي، والمكون التحويلي، والمكون الصوتي››[3].

وهذه المكونات هي آليات توليدية، حيث يشكّل "المكون التركيبي أساسا تنظيميا يمنح الجمل ومبانيها المختلفة تركيبا سليما ومنسّقا، كما أنّه توليديّ عن طريقه تولد أعداد من الجمل النحوية المحدودة، وتمثّل البنية العميقة فيه نتاجا منه، وفي المكون التركيبي تفريع يحلل المستويات اللغوية العليا كالجملة والاسم والفعل إلى مستويات دنيا، وهي تمدّ المستويات بالقواعد المعجميّة والتي تتمثل في قواعد إعادة الكتابة التي تقدم القوانين الأساسية في توليد الكلام، فالمكون التركيبي ينتظم القواعد اللاتحويلية للغة إلى جانب المعجم، الذي يوفر المعلومات النحوية والدلالية والصوتية لكل وحدة معجمية، فبذلك يؤدي إلى تبيين سلامة الجمل النحوية، ثم يقوم المكون الأساس بعملية التوليد

---

[1]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار البرنامج الأدنوي إلى: مفاهيم وأمثلة، مصطفى غلفان، بمشاركة: امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1431ه-2010م، ص:101، 102.

[2]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار البرنامج الأدنوي، ص:105، 106.

[3]) التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص:76.

للبنى العميقة ليأتي المكون التحويلي ليظهرها على البنى السطحيّة، أمّا المكون الصوتي فإنّه يقدم معلومات للتفسيرات الصوتية، فيما يرتبط المكون الدلالي بالنظرية النموذجية سنة1965م، والنظرية النموذجية الموسعة1971م[1].

وإذا كان أصحاب مدرسة التحليل الشكلي ومدرسة بلومفيلد قد استبعدتا المعنى في التحليل اللغوي، فإنّ " تشومسكي في بداياته الأولى قد استبعده أيضا، وأعطاه مكانا ثانويا، ويرجع هذا عنده إلى تأثر تشومسكي بالتوزيعية السلوكية، إلا أنّ تلاميذه تداركوا المعنى وأصبح جزءا أساسيا عندهم، وذلك عندما تكلموا عن قواعد أركان الجملة، والتي تقوم على اشتقاقها وتكوينها من حيث المبنى والمعنى[2]، ونجد خليل عمايرة يشير إلى أنّ قواعد التحويل التي جاء بها تشومسكي "تمثل كلها دورا هامّا وأساسا في المعنى والمبنى[3].

2 .2. التطورات النظرية داخل المدرسة التوليدية التحويلية:

وقد تطورت مدرسة تشومسكي على أيدي تلاميذه، بحيث ‹‹أصبحت نظرية... ذات اتجاهات أو نظريات عدة طرحها عدد من علماء اللغة، بعضهم من تلاميذ تشومسكي وبعضهم من غير تلاميذه، وكان أغلب ما قدموه، إما إضافة أو تعديل للنظرية الأصلية وهو ما أطلق عليه بعض مؤرخي الفكر اللغوي: التطورات المعاصرة للمدارس التشومسكية في علم اللغة››[4].

ومن جملة المدارس التي تطورت بعد تشومسكي ما يلي[5]:

أولا: **النظرية الموسعةExtended theory**: وهي نظرية ظهرت من خلال كتاب تشومسكي (مظاهر النظرية النحوية) aspects of the theory of santax، وتعتبر هذه النظرية الموسعة للدلالة على ما أضافه تشومسكي لنظريته الأصلية.

ثانيا: نظرية الحالة النحويةCase grammar: هي نظرية جاء بها فيلمور حينما نشر بحثا بعنوان: حالة الحالة، وذلك عام1968م، وقد قال بأنّ التحليل النحوي للجملة هو الذي يقدّم تحليلا واضحا لمكوناتها في أعمق تحليل من مستوياتها، مثل الفاعل والأداة والمكان، وتختلف نظرية الحالة النحوية من حيث مصطلحاتها- وإن كانت موجودة عند هيلمسلف وتيسينر- بأنها أصبحت بابا من أبواب التركيب العميق، وهي من أشهر النظريات التي تناولت النحو، ويحتلّ الفعل فيها مركزا

---

[1])ينظر، المرجع نفسه، ص:77، 78.
[2]) ينظر، حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ، ص:52.
[3]) ينظر، خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ، ص:67.
[4]) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ، ص:55.
[5]) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، ص: 167-190.

هامّا وحيويّا في الجملة، بحيث يعمل الفعل في مجموعة من الحالات النحويّة داخل التركيب العميق سواء كانت حالات إجبارية أو حالات اختيارية أو معا في آن واحد، وتظهر آثار هذا العمل على مستوى بنية التركيب السطحي في شكل جمل وعبارات تعمل عمل الفاعل أو المفعول أو غيرها من الوظائف، وهذه النظرية لها شقّان الأول هو الحالة النحوية التي يقصد بها موقع الجملة داخل التركيب كما أشار لذلك حلمي خليل وأما الشقّ الثاني منها يتمثّل في فكرة العامل والمعمول عند النحاة، ونظرية الحالة النحوية لم تلق اهتماما عند تشومسكي وأتباعه، ولكن لهذه النظرية أثر على تطور نظرية تشومسكي الأصلية، والذي ركّز فيها تشومسكي من خلال كتاباته على خطأ العلاقات الدلالية.

ثالثا:نظرية القواعد النحوية المتكافئةValency grammar: هذه النظرية قامت على غرار نظرية القواعد التصنيفية، وترى هذه النظرية بأنّه يوجد عنصر مفرد يعمل في الفعل وكذلك توجد مجموعة من التعابير التابعة له التي تتوقف عددها ودلالتها اللغوية والمنطقية على قوة الفعل أو كما يسمى درجة التكافؤ، وهذا المصطلح مأخوذ من الكيمياء، والذي قدمه في علم اللغة هو تسينر، وفكرة التكافؤ فكرة مستوحاة من المفاهيم التقليدية المصنفة للأفعال إلى لازمة ومتعدية، ونظرية التكافؤ لم تناقش ولم تطبق على نطاقها الواسع إلا في ألمانيا والاتحاد السوفيتي.

رابعا: نظرية العلاقات النحويةRelational grammar: وهي نظرية بخلاف النظريات التي سبقتها وقامت على غرار بعضها البعض التي قدّمها بعض أتباع تشومسكي، فهي نظرية ذات أهميّة من حيث العلاقات النحوية التي تقوم على تحديد المسند؛ أي الفاعل أو المفعول أو المفعول غير المباشر وفق تسلسل وترتيب الجمل داخل التركيب، فهي تبيّن من خلال الترتيب العناصر التي تحتلها في راسم أركان الجملة التي تتحول وفق قواعد التحويل إلى عناصر أخرى، وهي نظرية أكثر محافظة على نظرية تشومسكي الأصلية، وخاصة فيما تعلق في العلاقات التحويلية بين الجمل، وهذه النظرية تتشابه مع نظرية التكافؤ النحوية في بعض الأوجه.

خامسا:نظرية الدلالة التوليديةGenerative Semantics: هو مصطلح يشير إلى جانب من جوانب القواعد التحويلية التوليدية، وهو مختلف عمّا قدمه تشومسكي في كتابه مظاهر النظرية النحوية، ويعني أنّ قواعد العناصر أو المكونات الدلالية هي قواعد توليدية أكثر منها تفسيرية، حيث أنّ لكل جملة جانبين عميق وسطحي، فالجانب العميق متصل بالوحدات المعجمية المتولدة من قواعد المكون الأساسي والمتحولة إلى البنية السطحية، فالبنية العميقة مرتبطة بالمكون الدلالي، أما البنية السطحية مرتبطة بالمكون الفنولوجي، ويمثل كلا المكونين الدلالي والفنولوجي وظيفة تفسيرية خالصة، حيث وظيفة القواعد التفسيرية تفسير لما يحويه المكون الأساسي للجملة دلاليا، أمّا

وظيفة المكون الصوتي تفسير الصورة الصوتية للجملة كذلك، فالتفسير في الدلالة التوليدية يعني الصورة المنطقية أو هو مجموعة الرموز التي تشير إلى فكرة ذرية جامعة، بحيث ترى هذه النظرية أنّ التركيب العميق للجملة يمثل الصورة الدلالية لها والتي تتحول إلى البنية السطحية، فهي تتشابه مع نظرية تشومسكي في تطبيق قواعد التحويل التوليدي.

كما أنها انبثقت من دراسة تحليل طبيعة اللغة والعلاقة بين قواعدها النحوية والدلالية، وذلك عندما رأوا بوجود جمل غامضة لا تتناسب مع التركيب السليم للجملة، أو ذات معاني مجهولة، حيث وضعوا مصطلح السيميم الذي هو عبارة عن أصغر وحدة دلالية تتألف منها كلمات اللغة، كما أنهم استعملوا رموزا رياضيا للدلالة على وجوده أو عدم وجوده في الجملة، وذلك بوضع علامة (+) لوجوده، (-) لعدم وجوده، وكما نجد أيضا علماء آخرون اهتموا بعلم الدلالة التوليدي أمثال كاتز وبوستال، الذين قالا بأنّ القواعد التحويلية لا تفيد المعنى، إلا أنّ علماء الدلالة التوليدية يرون أنّ تحديد المعنى ومعرفته شرط في معرفة العلاقة المسلم بها بين القواعد التحويلية والتركيب العميق"[1].

وقد كانت هناك اتجاهات في علم الدلالة التوليدي والتي طورت من هذه النظرية، وعملت على دراستها وفهمها وتفسير الجمل والتراكيب من خلالها[2].

3.الاتجاه الوظيفي والتداولي عند الغربيين:

قد أحدثت التّطوّرات اللسانيّة المعاصرة ومدارسها وتياراتها تقدّما متسارعا في طرح قضايا اللغات الطبيعيّة، ممّا جعل اللسانيين والباحثين يتوسّعون في دراسة هذه اللغات، وخاصّة ما تعلق بقضايا اللغات من حيث وظائفها التواصليّة، فكان أن ظهرت اللسانيات الوظيفية والتداولية في تناول قضايا اللغة، وهذه النظرة التي طبعت التيّارات اللسانيّة الغربيّة في دراسة وظيفة اللغات الطبيعية، أفرزت قسمين اثنين لكلّ منهما نظرته ومفاهيمه ومبادئه، وهذا ما عبّر عنه أحمد المتوكّل في مؤلفه: (**الوظائف التداولية**)، حيث قسم النظريات اللسانية المعاصرة في دراستها للغات من حيث جانبها الوظيفي إلى:" مجموعتين اثنين:[3]

-نظريات لسانية ‹‹ صورية ››.

---

[1]) ينظر، جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل ص: 167-190.

[2]) للاستفادة أكثر ومعرفة هاته الاتجاهات وما قدمته من تطورات ومفاهيم ورؤى في النظرية التوليدية الدلالية، يرجع للمرجع نفسه، ص: 190ومابعدها، وخاصة في ما تعلق بالنظرية الموسعة عند تشومسكي، وأيضا: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، ص:84ومابعدها.

[3]) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب،ط1، 1405ه-1985م، ص:8.

-ونظريات لسانية وظيفية (أو تداولية).

إذ يرى المتوكل أنّ النظريات اللسانيّة الصورية، هي ‹‹...النظريّات اللسانية التي تعتبر اللغات الطبيعية أنساقا مجردة، يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية في حين أن المجموعة الثانية تشمل النظريات اللسانية التي تعتمد، كأحد مبادئها المنهجية المبدأ الاتي: اللغات الطبيعية بنيات تحدّد خصائصها (جزئيا على الأقل) ظروف استعمالها في اطار وظيفتها الأساسية وظيفة التواصل››[1].

ويحدّد المتوكل أهمّ النظريات المنتمية للمجموعة الثانيّة التي ترى أنّ اللغات لها وظائف,أهمّها الوظيفة التواصلية، وهذه النظريات التي قدّمها المتوكل تشمل:" **البرجمانتاكس (Pragmantax)**، والتي هي نتاج التطوّرات الحديثة للدلالة التوليدية **(generative semantics)**، **والنظرية الوظيفية (Fouctionalism)** التي جاءت من مقترحات مدرسة هارفارد الأمريكية والنظريات الوظيفية الأوربية، والتي منها النظرية **النسقية (Systemics)**، ومدرسة براج، ويدخل أيضا في المجموعة الثانية نظرية **النحو الوظيفي (Fouctional grammarà)** المقترح من طرف سيمون ديك[2].

في هذا العنصر سأتطرّق بإيجاز لأهم مبادئ وأسس هذه النظريات الوظيفية، وكيفية تطرّقها للغات على أساس مبدأ الوظيفية، وأهمّ منطلقاتها التي شكّلت منها مدارس ذات اتجاه وظيفي وتداولي.

3. 1النّظريات الوظيفية والتداولية عند الغربيين:

حلقة براغ:

إنّنا نجد أنّ أولى هذه المدارس اللسانيّة التي انطلقت في رؤيتها اللسانيّة لدراسة اللغات الطبيعية من حيث وظيفتها، المدرسة الوظيفية، والتي ترجع بداياتها إلى حلقة براغ اللسانيّة، والتي تمثّلت عندها فكرة **الوظيفية**، حيث يرى سمير شريف استيتية، أنّ أعلام وأصحاب حلقة براغ يمثّلون‹‹...رواد التفكير الوظيفي في الدرس اللساني المعاصر، وفي مقدمة هؤلاء ياكبسون وتروبتسكوي››[3].

ويذهب نعمان بوقرة إلى أنّ حلقة براغ شهدت تطوّرات لسانيّة مكنتها من بلوغ الصدى العالمي في الفكر اللسانيّ، ولدى عدد كبير من منظّري العصر، أمثال أندريه مارتينيه الذي من

---

[1]) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، 8.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 8.
[3]) سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، ص:71.

خلاله وُضعت مبادؤها ومفاهيمها، وأيضا ما قدّمه إميل بنفيست، كما ضمّت عددا من الباحثين من مختلف أقطار الأرض[1].

وقد عنيت حلقة براغ بالبعد الوظيفي للغة ممثلا في ‹‹...كيفية استخدام اللغة من حيث هي وسيلة اتصال، يستخدمها الأفراد للتواصل ولأهداف وغايات معينة››[2]، كما أنّها حدّدت منهجها ‹‹...بالانطلاق من تحديد للغة باعتبارها نظاما وظيفيا يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل››[3].

وإذا كانت حلقة براغ تقوم على هذا البعد الوظيفي؛ فإنّها قامت على مبادئ وأهداف تمثلت في الجانب الجمالي، والذي أوضحه الفيلسوف (جان موكاروفسكي)، وهذه المبادئ الجمالية تتلخص في:[4]

أولا: أنّ فهم علم الجمال البنيوي لا بدّ له من ربطه بعلم الرموز والعلامات، لدراسة شخصية الفنان والبيئة الداخلية لعمل الفنّ، كما دع ى إلى دراسة علم الدلالة الرمزية للعلامة.

ثانيا: رؤيته تجاه الفاعل المتجسّد في الأعمال الفنية والأدبية، تعتبر ليست واقعا ولا تعكس شخصية المؤلف، حيث أنّ الفاعل يتمثّل في نطاق الوظائف التي يؤدّيها في العمل الفنّي.

ثالثا: رفض حلقة براغ تبعيّة الفنّ للتطور الاجتماعي، وذلك باعتبارهم أنّ الفنّ خاضع لعوامل جمالية منبثقة من الفنّ ذاته، فهي لا تسمح بوجود علاقة سببيّة بين الفنّ والمجتمع، لذلك حرصوا على استقلالية الرمز وقدرته التواصلية في حدود سياقاته الاجتماعية وما يقتضيه من جوانب سياسية واقتصادية وفلسفية.

وأمّا ما تعلق بالمبادئ اللسانيّة التي اعتمدتها حلقة براغ، فهي تتمثل في:

أولا: اعتبار عملية التطور، كسرا للنظام، حيث أنّ استغلال الفوارق الصوتية يؤدي للقدرة التعبيرية للقول الانفعالي، وذلك حسب رؤية جاكبسون.

ثانيا: اعتبارهم البنيوية كلّا شاملا تنتظمها مستويات محدّدة.

ثالثا: رؤيتها للعلاقات والعناصر اللسانيّة على أنّها مترابطة ولا يمكن فصلها.

رابعا: تصورهم للواقع على أنّه نظام سيميولوجي، يعتمد دراسة الرموز والعلامات.

خامسا: دعوتها لبحث المعالم البنوية الدلالية والمعجمية للكلمات، واعتبارهم القاموس أنّه ليس كلمات منعزلة، بل نظام تناسقيّ تنتظم بداخله الكلمات.

---

[1]) ينظر، نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، د ط، 3نوفمبر 2003م، ص:84، 85.

[2]) نعمان بوقرة، المرجع نفسه، ص: 86.

[3]) حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص:37.

[4]) ينظر، نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص: 86-88.

ومن الأطروحات التي اعتمدتها هذه المدرسة، تتمثّل في:[1]

أ.تعميقها لأفكار سوسير، وبحثها في المنهج وطريقة علاجه، وذلك من خلال القضايا التي قدّمتها، وهذه القضايا تعدّ الأسس التي انبت عليها هذه الوجهة الوظيفية، والمتمثّلة في: اعتبار اللغة ذات بعد وظيفيّ وتواصليّ بين الأفراد. اعتمادهم التحليل الآني أو السانكروني في دراسة تناول الظواهر اللغوية. اعتمادهم التحليل التاريخيّ أو الدياكروني، في كلا البعدين، وليس فقط في الجانب التاريخي.ب. دراستهم للغة من جانبها الصوتي، حيث تطرقوا فيه للظواهر الفيزيائية للصوت، وأيضا جانب اعتبار الصوت عضوا في نسق المنظومة.ج. معالجة مشكلة الوظائف اللسانية، وذلك باعتبارهم أنّها تغيّر بنية الصوت والتركيب للغة ماد. اعتمادها المنهج المقارن في البحث اللسانيّ، وقد اعتمدته في جوانب اللغة الصوتية والصرفيّة والتركيبيّة.

وبهذا التّوجه اللسانيّ من لدن الوظيفيين، بدأت ملامح الوجهة الوظيفية تبرز في التيارات اللسانيّة المعاصرة، إذ كانت من ‹‹...أبرز توجهات هذه المدرسة ما أطلق عليه المنظور الوظيفي للجملة، ويعدّ هذا المنظور الوظيفي للجملة الذي ابتدعه ماثيسيوس نفسه، نقطة البداية في أنظار هذه المدرسة››[2].

مدرسة لندن:

ومن المدارس اللسانيّة التي نظرت إلى اللغة على أنّها ذات وظيفة، نجد مدرسة فيرث السياقية وهاليداي، وهذا ما أقره المتوكل في حديثة عن الوظيفة وعلاقتها باللغة، حيث يرى أنّ هناك من الأنحاء اللسانية التي تستعمل هذا المفهوم، إذ ذكر منها:" التركيب الوظيفي لكلّ من فولي وفان فانيين، والنحو الوظيفي لدك، والنحو النسقي لهاليداي ونحو الوجهة الوظيفية عند براغ، وكلّ هذه الأنحاء تستعمل نفس المفهوم للوظيفة، وهو اعتبارها علاقة قائمة بين مكونات الجملة، وإن كان هناك اختلاف فيما بينهم داخل كلّ نموذج"[3].

ويرى حسني خاليد، أنّ فيرث اهتمّ بالصوتيات الوظيفية وعلم الدلالة، أي النّظر في "السياقات والمواقف للكلمات التي ترد فيها، فنظريته تنظر للمعنى على أنّه وظيفة متعلقة بالسياق،

[1]) ينظر، حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص: 38. وأيضا، السعيد شنوفة، مدخل إلى المدارس اللسانية المعاصرة، ص:74، 75.
[2])التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص:12.
[3]) ينظر، أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص:50.

كما فتحت نظرة فيرث الباب على نهج جديد في دراسة المعنى على نحو يراعي الاستخدامات الفعلية للغة"[1].

وقد كانت نظرة فيرث السياقية ودراسته للمعنى سببا في أن يتمّ تطويرها من طرف لسانيين كبار، ممّا جعل هاليداي يقدّم شرحا لنظرية فيرث، مع تطويره لها، بدراسته للنصّ دون الاقتصار على الجملة، وهذا ما جعل نسقية هاليداي تعتبر نظرية جديدة لنظرية فيرث، وقد منح "هاليداي للسياق واللغة أبعادا وظيفية، كما مهدّ الدراسة لتناول العمليات التخاطبية"[2].

فتركيزه على الجانب التخاطبيّ شكّلا منطلقا معرفيّا جديدا يسعى لاحتواء كلّ ما يتعلّق بالنّص وعملية التخاطب، وذلك أنّ اللغة تستعمل أغراضا لا متناهية تختلف باختلاف العشائر والمجتمعات، والنمط الثقافي، كما أنّ دراسة هذه الوظائف دراسة لغوية، تُوجب على الدارس أن ينتقي من بين هذه الوظائف التي تستعملها اللغة، الوظائف التي تمتاز بخاصيتين، هما، الأولى أن تكون موجودة في جميع اللغات الطبيعية، والثانية، تحديدها لبنية اللغة، وهذه الوظائف عند هاليداي، هي: التمثيليّة، والتعالقية، والنصية[3].

كما أنّ هاليداي قد أتى بنظرية تسمى (النحو النظامي Systemic grammar)، وهو نحو متطور عن أفكار فيرث ومبادئه، ويختلف أيضا من حيث تناوله للجمل نحويا عن نظرية تشومسكي النحوية، وقد قدّم جفري سامسون، شرحا وتوضيحا ونقدا عن هذه النظرية وتطوّرها وما تمتاز به عن غيرها من النظريات وما وقعت فيه من أخطاء، وذلك في حديثه عن مدرسة لندن[4].

نظرية هلمسيلف (الكلوسيماتيكية):

وقد امتازت كذلك نظرية هلمسيلف المسماة بـــ(الكلوسيماتيكية)، والقائمة على المنطق الرياضي، في التحليل اللغوي، بأنّها نظرت للغة على أساس أنّ لها وظائف، فهي تنظر للغة باعتبارها ‹‹...وحدة مغلقة على نفسها أو هي بنية عاقر، وهذه المدرسة تقوم ضد الاتجاه الإنساني الذي يرى أن الفونيم يتعلق بالإنسان››[5].

---

[1]) ينظر، حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص: 45، 46.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 47.
[3]) ينظر، أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص: 52، 53.
[4]) ينظر، للتفصيل أكثر،جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، تر: محمود زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، د ط، 1417ه-1997م، ص:242، وما بعدها.
[5]) حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص:43.

إذ أنّ مفهوم النظام يقابل مفهوم اللغة عند سوسير، بينما الكلام يقابل النصّ عند هلمسيلف، والنّصّ عندهم ‹‹سوى تركيب للعناصر الشكلية أو تركيب شكلي من عناصر متعددة، ومن ثم فإن النص عندما يتحقق في جوهر ما فإنه ينتمي إلى جانب الكلام››[1].

وما يهمّنا هنا هو رؤيته لوظيفة اللغة، إذ أنّ النظرية الكلوسيماتيكية، تنظر لمفهوم الوظيفة باعتباره يمثّل‹‹...(العلاقة بين المصطلحات) مفهوما مركزيا، فاللغة تعتبر بنية لأنها:

-مكونة من محتوى ومن تعبير.

-مكونة من سياق ومن نظام.

-المحتوى والتعبير يرتبط أحدهما بالآخر بواسطة التبادل.

-هناك علائق محددة داخل السياق وداخل النظام.-الدلائل اللغوية التي تحلل إلى مكونات صغرى فأصغر، ويطلق الكلوسيم في هذا الاتجاه على الأشكال الصغرى التي يحددها التحليل...››[2].

ومن مبادئ هذه النّظرية ومقدّماتها المنطقية، ما يلي[3]:

أولا: تقوم نظرية هيلمسيلف على مبدأ التجريب القائم على الملاحظة، وهي تجمع بين ثلاثة معايير، متمثلة في: اللاتناقض، الشمولية، والتبسيط.

ثانيا: اعتمادها مبدأ الاحتكام والملاحظة، التي من خلالها تكون نتائجه التحليلية طبيعية متّسقة ومتلائمة مع مقدّماتها المنطقيّة.

ومع ما تضمّنته هذه النّظرية بالتجريد والمنطق الرياضي، في دراسة اللغة ووظيفتها، وما قدّمه هلمسيلف من مفاهيم ومصطلحات، كالمضمون والشكل، والمحتوى والتعبير، فإنّ جيفري سامسون، يرى أنّ هذه النظرية تمتاز بالغموض والعبث، وذلك أنّه ‹‹...لم يطوّر نظريته بتطبيقها قي وصف حقائق لغوية ملموسة بشكل جدي، لكنه طورها بأن وضع مصطلحات بالغة التعقيد ونادرة الشرح لوصف علاقات افتراضية من أنواع شتى››[4].

4.النحو الوظيفي عند سيمون ديك:

[1]) نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص: 117.
[2]) حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص: 43.
[3]) ينظر، السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص: 79.
[4]) جيفري سامسون، المدارس اللسانية: التسابق والتطور، ص: 177.

يعدّ النّحو الوظيفي (Functional grammar) الذي جاء به سيمون ديك، تطوّرا للنّظريات اللسانيّة ذات البعد الوظيفيّ للغة، فهو في نظر أحمد المتوكل[1]، يمثّل ‹‹النّظرية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات ‹‹**النمذجة**›› للظواهر اللغوية من جهة أخرى...››[2].

والنّحو الوظيفي ما هو إلا ‹‹...محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية ((النحو العلائقي)) (**Relational grammar**) نحو الأحوال (**Case grammar**) ‹‹الوظيفية›› ((Functionalalism..) ونظريات فلسفية ‹‹نظرية الأفعال اللغوية›› (**speech acts theory**) خاصة)، أثبتت قيمتها، في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث››[3].

وتمثّل نظرية النحو الوظيفي، إحدى النّظريات اللسانية الوظيفية، وذلك أنّها ‹‹...تختلف عن النظريات غير الوظيفية أو "الصورية"...من حيث مجموعة من الافتراضات عن اللسان الطبيعي أهمها ‹‹**افتراض الوظيفية**›› القائل بأن وظيفة اللغات الطبيعية هي إتاحة التواصل (أو نوع من التواصل) داخل المجتمعات وأن هذه الوظيفة تحدد...الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية...) للعبارات اللغوية››[4].

فهذه الرؤية اللسانيّة الوظيفيّة التي عبّر عنها النحو الوظيفي، إنّما جاء ‹‹...ليقر أن الوظيفة هي التي تحدد البنية وليس العكس؛ بمعنى أن الخصائص البنيوية للغات محددة لمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها، لذا سعى "الوظيفيون" إلى بناء نظرية لسانية تصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية››[5].

ونجد المتوكل في كتابه (**اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**)، قد أشار إلى تقسيم النظريات اللسانية والتي نتجت في الفكر اللساني الغربي إلى نوعين:[6]

---

[1]) هنا اعتمدت مؤلفات المتوكل وأبحاثه كمصدر للحديث عن النحو الوظيفي عند سيمون ديك، باعتبار المتوكل أهم لسانيّ تطرق للنحو الوظيفي وتطوراته من مصادره الأصلية، فهو مرجع لهذه النظرية عند اللساني سيمون ديك، وذلك لئلا يلتبس الأمر على القارئ فيظنّ أنّ الحديث هنا عن أعمال المتوكل.

[2]) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص: 9.

[3]) المرجع نفسه، ص: 9.

[4]) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، د ط، 1995م، ص: 13.

[5]) عيسى بربار، البعد التداولي في العملية التواصلية: شعر الأمير عبد القادر الجزائري –نموذجا-، رسالة دكتوراه، إشراف: محمد ملياني، كلية الآداب والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة أحمد بن بلة، وهران01، الجزائر، السنة الجامعية: 2015، 2016م، ص: 20.

[6]) ينظر، أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص: 13-14.

نظريات صورية، تعتمد على وصف وتفسير اللغة بعيدا عن وظيفتها، ونظريات وظيفية، تسعى لوصف اللغة عن طريق ربطها بوظيفتها التواصلية، وقد اعتمد في هذا التصنيف على معيار الوظيفة، وهو تصنيف سعى من خلاله إلى إعادة تحديد تصنيف النظريات اللسانية في إطار مبدأ الوظيفية، خلافا للفكر اللساني الغربي، والذي اعتمد مبدأ الصورية مقابل الوظيفية، كما أنّه قدّم جملة من العناصر ذات الائتلاف وأخرى متمثّلة في الاختلاف فيما بينها، وذلك كمقترح توضيحيّ يسعى من خلاله القول بترك هذا التصنيف القائم على مبدأ الصورية، والدّاعي من خلاله اعتماد مبدأ الوظيفية للغة، والذي صنّف فيه النظريات اللسانية إلى وظيفية وغير وظيفية.

ومن جملة الخصائص التي قدّمها المتوكل والتي تشترك فيها جميع النظريات سواء الوظيفية وغير وظيفية، وهي ما أطلق عليها عناصر الائتلاف، فهي:[1]

أولا: أنّ جميع النّظريات تتخذ اللسان الطبيعي موضوعا لها في الدراسة والبحث اللسانيّ، وكلها تسعى لوصف خصائصه.

ثانيا: كلّ النّظريات تسعى لتفسير ظواهر اللغات الطبيعية، ولا تقف عند الوصف.

ثالثا: كلّ النظريات تهدف لأن تضع نحوا كليا، يشمل جميع اللغات الطبيعية، وذلك عن طريق استكشاف خصائصها المشتركة رغم اختلاف أنماطها.

رابعا: تقدّم كلّ النظريات نموذجا معيّنا ترى فيه أنّه التّمثيل الأنسب للظواهر اللغوية الموصوفة، كما أنّ هذه النّظريات ذات أنحاء كاشفة عن قدرة المتكلم ومعرفته للغته، والتي تجعله قادرا على تحقيق الإنجازات اللغوية حسب المواقف التواصلية.

خامسا: جميع هذه النّظريات، تتناول في دراستها للغات المستويات اللغوية، بدرجات متفاوتة.

وأمّا ما تعلق بجوانب الاختلاف فيما بين هذه الأنحاء النّظرية، فنجده يقدّم جملة من العناصر والخصائص، والتي تتمثل في:

أولا: تعتبر النظريات غير الوظيفية اللغة نسقا مجردا، لها وظائف متعددة والتي منها وظيفة التعبير، بينما عند النظريات الوظيفية اللغة عبارة عن عملية تواصلية ذات نسق رمزي.

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 14-16.

ثانيا: ترى النّظريات الوظيفية أنّ دراسة وظيفة اللغة وتحديد خصائصها لا يتأتّى إلا إذا ربطت بنيتها بوظيفة التواصل، بينما عند النظريات غير وظيفية، فهي عكس ذلك؛ أي ترى بضرورة دراسة خصائص اللغات دون اللجوء إلى الوظيفة.

ثالثا: مفهوم القدرة عند الوظيفيين، يتمثل في معرفة المتكلّم للقواعد وكيفية معرفته للإغراض في تحقيق أهدافة التواصلية، فهي إذا عندهم قدرة تواصلية، تشمل القواعد التركيبية والدلالية والصوتية والتداولية، بينما عند غير الوظيفيين، فهي قدرة قواعدية؛ أي أنّ معرفة المتكلم والسامع للقواعد الصرفية والدلالية والتركيبية والصوتية، تمكّنه من استخدام اللغة وفق قواعدها هذه.

رابعا: يرى الوظيفيون أنّ الطفل يتعلم لغته عن طريق معرفته للخلفيات التواصلية والاستعمالية، المرتبطة بالإغراض اللغوية، بينما عند غير الوظيفيين، فإنّه يتعلم لغته عن طريق استعانته بالمبادئ التي فُطر عليها، كما يتصوّر غير الوظيفيين، الكتابة اللغوية على أنها تمثل مجموعة من المبادئ العامة العاكسة للخصائص الصورية للسان الطبيعي، وهي كليات صورية لا وظيفية، بينما عند الوظيفيين، فهي عبارة عن مبادئ رابطة بين الخصائص الصورية للسان الطبيعي ووظيفة التواصل، فهي كليات صورية وظيفية.

خامسا: يرى الوظيفيون في نموذجهم لوصف اللغات، اعتماد التمثل للخصائص التداولية، مثل الاقتضاء والتبئير، والقوى الانجازية، بينما عند غير الوظيفيين، مثل النظرية المعيار الموسعة، فإنها تقوم على أساس التأويل التداولي للبنيات الناتجة تركيبيا.

ومن هذا التوضيح الذي قدّمه المتوكل، نجده في كتابه (الوظيفية، والبنية)، يشير ويصرّح بهذا التخلي القائم على هذين المفهومين، وذلك بقوله:‹‹ اقترحنا...التخلي عن التمييز المدروج على إقامته بين النظريات اللسانية باعتبار بعضها نظريات ((صورية)) والبعض الآخر نظريات وظيفية أو ((تداولية))››[1].

وقد ذهب المتوكل في تصنيفه للنظريات اللسانيّة على أساس معيار الوظيفة، لكي يدحض الفكرة القائمة في التصنيفات اللسانية الغربية السابقة، والتي قامت على مبدأ الصورية، ولذلك أقر بهذا العمل اللسانيّ بقوله:‹‹...نحاول إعادة تصنيف ما أفرزه الفكر اللغوي الحديث من نظريات ونماذج لغوية على أساس استخدام مفهوم الوظيفة في الوصف والتفسير أو عدم استخدامه...››[2].

[1]) أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، منشورات عكاظ،الرباط، د ط، 11مايو1988م، ص: 9.
[2]) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص: 11.

وقد أتى المتوكل في الاستدلال بهذا التّوجه في تصنيفه للنظريات والتّخلي عن التصّنيف اللساني الحديث، بجملة من الملاحظات، والتي تمثلت في أنّ:"

أ-جميع النظريات، على اختلاف منطلقاتها وأهدافها، تتوسل لوصف الظواهر ببناء ((نماذج)) صورية، فليست ثمة، بهذا المعنى، نظرية يمكن أن يقال عنها إنها غير صورية.

ب-كل النظريات تسْعى إلى رصد الخصائص الصورية للغات الطبيعية (الخصائص التركيبية الصرفية) ولا تختلف إلا في مبدأ تفسير هذه الخصائص إذ منها ما يسلم بإمكان ((التفسير الداخلي)) ومنها ما ينطلق من مبدأ بنية اللغة مرتبطة بوظيفتها التواصلية ولا يمكن أن توصف الوصف الكافي إلا في إطار هذا الارتباط"[1].

وإذا كان المنطلق التصنيفيّ عند المتوكل قائم على الوظيفة، فإنّه أراد أن يوضّح للقارئ والباحث أنّ كلّ النّظريات تسعى للوصف والبحث في خصائص اللغات الطبيعية، غير أنّها تختلف في طريقة تفسيرها لهذه الخصائص، وأنّ التصّنيف الذي اعتدّ به المتوكل والمتمثل في مبدأ الوظيفة، جاء ليبحث في الفوارق اللسانيّة والنظرية بين ما هو وظيفي ذا علاقة بعملية التواصل، وبين ما هو غير وظيفي؛ أي لا ينظر لوظيفة اللغة وما تعكسه من عمليات تواصلية، بل يرى بضرورة وصفها منعزلة عن وظيفتها، ولذلك تصنيف المتوكل – بحسبي- جاء نتيجة تأثّره بمفهوم الوظيفة وبالنظريات اللسانية ذات التوجه الوظيفي في بحث اللغات الطبيعية، وخاصة تأثره بالنّحو الوظيفي لسيمون ديك، وعلى هذا كان النحو الوظيفي يمثّل الوجهة الوظيفية، ‹‹...والتي تنتمي، من حيث مبادئها المنهجية إلى النمط الأول من النظريات محاقلة بذلك النظرية النسقية ونظرية الوجهة الوظيفية للجملة والتركيبات الوظيفية ونظرية التركيب الوظيفي التي تشمل أعمال لغويي مدرسة هارفارد››[2].

وقد قدّم المتوكل نظرة موجزة وشارحة لكلّ هذه الأنحاء والنظريات الوظيفية والغير وظيفية، وكلّ هذا خصصه في الفصل الثالث من مؤلفه (اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري)، وقد يجد القارئ فيه ما للمتوكل من اطلاع واسع وتحكّم منهجي في الطّرح والتوضيح، والتفسير، كما أنّه يعرض للأنحاء مبيّنا منهج كلّ نظرية وطريقة تناولها للغات الطبيعية من مبدأ الوظيفة[3].

---

[1]) أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية ص:9.
[2]) أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص: 10.
[3]) ينظر، للاستطلاع أكثر والإفادة العلمية، المرجع نفسه، الفصل الثالث: الوظيفة وبناء الأنحاء، ص: 99 وما بعدها.

وإذا كان النّحو الوظيفيّ الذي جاء به سيمون ديك، شاملا وحاويا لكلّ النظريات اللسانية الوظيفية، ومحاولا الاستفادة منها وصهرها في نظرية عامّة ذات بعد وظيفي تداولي، فإنّه قد مرّ بمرحلتين اثنين وذلك بالنّظر لبنيته الأساسية، إذ تتمثلان في:" صدور كتابين مهمين في هذا التوجه النظري اللسانيّ، فالأول كتابه الصادر سنة 1978م، والثاني الصادر سنة1989م، حيث يرى المتوكل أن المرحلة الثانية مختلفة عن الأولى، وذلك لأمرين اثنين، وهما: اعتبار الجهاز الواصف للغات الطبيعية، جهزا مركبا متعدد القوالب، والأمر الثاني، انتقال التمثيل التحتي للعبارات اللغوية من البنية البسيطة إلى بنية متعددة الطبقات، تحتوي على حمل وقضية، وجملة"[1].

4 .1المبادئ المنهجية في النحو الوظيفي:

يقوم النّحو الوظيفي على عدّة مبادئ منهجيّة، وأساسيّة، وهذه المبادئ تتمثل في:[2]

1.وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل.

2.موضوع الدرس اللساني هو وصف ‹‹القدرة التواصلية›› (communicative competence) للمتكلم- المخاطب.

3.النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية.

4.يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ-الكفاية النفسية (Psychological adequacy).

ب-الكفاية التداولية (Pragmatic adequacy).

ج-الكفاية النمطية (typological adequacy).

وهذه المبادئ المنهجيّة للنّحو الوظيفي، مبادئ عامّة وهي مرتكزاته التي تعدّ منطلقا له في الدراسة اللسانيّة الدلالية التداولية للغات الطبيعية، وقد لخّصها المتوكل، وذلك بعد شرحه لها شرحا محكما في مؤلفه:(قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية)، مع التّمثل لكلّ محور من هذه المحاور الأربعة للنحو الوظيفي، والتي تتمثّل في:" وظيفة اللغة، البنية والوظيفة، موضوع الوصف اللغوي، ضوابط الوصف اللغوي[3].

[1]) ينظر، أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص: 13.
[2]) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص: 10.
[3]) ينظر، أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص: 13 وما بعدها.

وما يمكن أن نستشفّه من خلال هذه المبادئ، وما قدّمه المتوكل من شرح لها وتفصيل في بعض مؤلفاته، أنّ النحو الوظيفي يرى في جميع اللغات الطبيعية أنها تمتاز بخاصية وظيفية، وذلك داخل المجتمعات البشرية، فهي تحقّق للأفراد عملية التفاهم، وهي أيضا لها وظيفة أساسية تواصلية في الاستعمال، رغم ما لها من وظائف أخرى، كالتعبير والشعرية غيرها من الوظائف، كما أنّ أيّ لغة لها جانبان: جانب يتمثّل في البنية وهو ما يضم مستوياتها اللغوية من صوت وصرف وتركيب ودلالة ومعجم، وجانب آخر، يضمّ الوظيفة التي من خلال هذه البُنى تتحدّد خصائصها الدلالية والتداولية.

فإذا النحو الوظيفي يرى أنّ كلا من البنية والوظيفة متعالقان، ولا يمكن الفصل بينهما، وهذه الدّراسة يُمكّن من ضبط موضوع الوصف، والمُعبّر عنه بمعرفة قدرة المتكلم، السامع معا، في تحقيق عملية التواصل بين مستعملي هذه اللغات الطبيعية، بواسطة الجمل والعبارات، أو فيما يمكّنهم من التأثير في معارفهم الثقافية والمعلوماتية كالأحاسيس والمعتقدات وغيرها، وهذه القدرة التواصلية التي يبحث عنها النحو الوظيفي، تتكون من خمس ملكات أو قدرات وهذه القدرات هي:" الملكة اللغوية، والمنطقية، والمعرفية، والإدراكية، والملكة الاجتماعية، وإمّا فيما تعلق بضوابط الوصف، فإنّ النحو الوظيفي، يهدف لتحقيق الكفايات الثلاثة، والتي هي بمثابة ضوابط تجعله يتفاضل بها بين النماذج التي قد تفرزها، وكلّ ذلك في ظلّ القدرة التواصلية بين مستعملي اللغات الطبيعية"[1].

4 .2.نماذج النّحو الوظيفي وتطورها:

لا يخفى على كلّ باحث أو لسانيّ متخصّص أنّ أيّ نظرية لسانية ما إلا وقد تتعرض للنقد والتطوير والتمحيص، إمّا بدافع تعديلها أو بدحض تصوراتها وبيان عثراتها، أو بمحاولة تجديد رؤيتها تجاه اللغة وكيفية دراستها وبحثها، وهذا ما نجده في نظرية النحو الوظيفي، والتي أخذت من تصورات النّظريات اللسانية الوظيفية، وحاولت تعديل بعض رؤاها ليتناسب ودراسة اللغات الطبيعية، فكانت نظرية النحو الوظيفي عملية صهر لكلّ هذه التصورات اللسانية الوظيفية، غير أنّ نظرية النحو الوظيفي امتازت بعدّة نماذج ‹‹...منذ ظهورها على يد اللساني سيمون دك سنة1978 عددا من النماذج المتعاقبة قامت على ما يشبه مبدأ "النشوء والارتقاء"، حيث شهد كلّ جيل من هذه النماذج تطورا على النموذج السابق مستفيدا من القصور في الوصف والتفسير الكافيين في سلفه.

[1]) ينظر، أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص: 14-22، وينظر، للاطلاع أكثر، المتوكل، الوظائف التداولية، ص: 10، 11.

قصور كان في أغلبه متمثلا في بنية النحو الإجرائية دون أن يطال المبادئ الرئيسية التي قام عليها››[1].

وهذه التّطورات إنّما كانت تهدف للمساهمة بالدرجة الأولى في ‹‹...تطوير وإغناء النظرية بل وإعادة النظر في بنية الجهاز الواصف ككل، وفي صياغة العديد من المبادئ والقواعد...››[2]، وهذه النماذج تتمثل في:‹‹النموذج النواة، والنموذج المعيار، ونموذج نحو الطبقات القالبي، ونموذج نحو الخطاب الوظيفي، ونموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع››[3].

فالنماذج جميعا كانت تنظر لكيفية وصف اللغات في بنيتها من حيث الاستعمال والدلالة، ثم تطورت بعد ذلك حتى شملت الخطاب، وذلك ما لأهميته في دراسة جوانب اللغة وبحث أسرارها، وهذه النماذج كالآتي:[4]

نموذج النواة (أو نموذج الجملة):

وفيه كان النّظر مرتكزا على نحو الجملة، حيث تحوي الجملة ثلاث بنى أساسية، والمتمثلة في: البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية، حيث تضم البنية الحملية، مكوّنين، الأول هو بنية الحمل والمتعلق بمحمول الجملة وحدودها والثاني بنية الدلالة المتعلقة بدلالة المحمول والوظائف التي يفرضها في حدوده، أما البنية الوظيفية، فهي تشمل على: بنية تركيبية، يُسند لها وظيفتي الفاعل والمفعول، وبنية تداولية، والتي تُسند لها الوظائف التداولية، والمتعلقة بالسياق وأبعاده وما تحمله من معلومات إخبارية، أما البنية المكونية، فهي التي تستند على جملة من القواعد مثل: قواعد التعبير، وقواعد الأساس، وقواعد الوظائف.

نموذج المعيار 1989-1997 (نموذج النص):

ونموذج المعيار أو نموذج النص كما يسميه يحي بعيطيش، وهو نموذج حسب ما ذهب إليه محمد الحسين مليطان، متعلق بمنتج الخطاب والمتلقي للخطاب، ويهدف هذا النموذج لرصد الملكات التي تتوفر عند كلّ من المتكلم أو المخاطب، وهذه الملكات، تتمثل في:

---

[1]) محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي: الأسس، والنماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرباط، ط1، 1435ه-2014م، ص:20.

[22]) علي أيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1998م، ص:71.

[3]) محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص:20.

[4]) ينظر، يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، إشراف: عبد الله بوخلخال، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية: 2005، 2006م، ص: 125-134، وينظر، محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص: 20-25.

أ.الملكة اللغوية والتي تجعل المتكلم أو مستعمل اللغة، من إنتاج وتأويل العبارات ببنيات مختلفة حسب المواقف التبليغية.

ب. ثم الملكة المنطقية، وتتعلق بمستعمل اللغة، والتي تجعله يشتق معارف متنوعة من خلال مبادئ الاستنباط والمنطق الاحتمالي،

ج.الملكة الاجتماعية، وتشمل ما يطابق الأعراف والعادات لدى مستعملي اللغة.

د. الملكة المعرفية، والتي تُمكن مستعمل اللغة من اشتقاق معارف لغوية مستخزنة ليستحضرها في الأوقات المناسبة.

ه. الملكة الإدراكية، وهي التي تتعلق بادراك مستعمل اللغة من إدراك محيطه وكيفية إنتاجه للعبارات حسبه.

و. الملكة البيانية، وهي المتعلقة بفئة المبدعين ذوي الإنتاج الفني المختلف.

وكلّ هذه الملكات مضمومة في خمس قوالب، وهي: القالب النحوي، والمنطقي، والاجتماعي، والمعرفي، والإدراكي، والبلاغي، وهذه الخصائص التي مثلت في هذا النموذج محصورة في الوظائف التداولية الخارجية والداخلية، كما يرى بذلك محمد مليطان، وقد أصبحت في النموذج المعيار تشمل السمات الانجازية والوجهية.

نموذج نحو الطبقات القالبي، المتوكل 2003:

وهو النموذج الذي يرى فيه يحي بعيطيش أنّه لا يزال في طور النشأة والتعديل، ويحتاج إلى بحوث مستفيضة، لكي تُمحّص فيه فرضية التماثل الوظيفي البنيوي للخطاب، الطبيعي عامة، وهو نموذج اقترحه المتوكل، حيث يشمل النحو القالبي، والذي رأى فيه المتوكل أنّ هناك بنية نموذجية تبليغية واحدة لمستعملي اللغات، ويمكن تعميمها على أقسام الخطاب، ويضم هذا النموذج المقترح من لدن المتوكل، ثلاث مستويات، وهي: مستوى بلاغي، ويحوي ثلاث طبقات، الأولى طبقة المركز الإشاري، والثانية نمط الخطاب، والثالثة أسلوبه، فيما يتعلق المستوى الثاني بالمستوى العلائقي، وفيه كذلك ثلاث طبقات، طبقة الاسترعاء، وطبقة الانجاز، وطبقة الوَجه، والمستوى الأخير، هو المستوى الدلالي أو التمثيلي، ويضم الطبقات الثلاث المتمثلة في: الطبقة التأطيرية، والتسويرية، والوصفية.

ويرى كلاّ من الباحثين، محمد الحسين مليطان، ويحي بعيطيش النموذج الذي اقترحه المتوكل، والمتمثل في نحو الطبقات القالبي قد أضاف -خلافا للنموذج الأول عند سيمون دك- "تعميق القدرة التبليغية، كما وسّع طبقاتها، حيث أضاف القالب التداولي والقالب الدلالي، حيث أرجع بذلك المتوكل اللغات إلى نمطين: نمط اللغات الموجهة تداوليا، والتي ترتكز على المستوى البلاغي والعلاقي، واللغات الموجهة دلاليا، التي تغلب المستوى الدلالي على المستويين السابقين، وهذه المتوالية التي قدّمها المتوكل – حسب محمد مليطان- لها دور في رصد تطوير اللغات وتنميطها[1].

نموذج نحو الخطاب الوظيفي:

في هذا النموذج يلخص لنا محمد الحسين مليطان، أهمّ ما جاء به كلّ من هنخلفد (Hengeveld) وماكنزي(Mackenzie) 2008، حيث اشتمل نحو الخطاب الوظيفي، على أربعة مكونات، وهي:" المكون المفهومي أو المعرفي، والمكون النحوي، والمكون الصوتي، والمكون السياقي، حيث يرصد المكون الأول، كلا المعارف اللغوية وغير لغوية للمتكلم، وهو مكون يهتم بقصد المتكلم من خلال إنتاج خطابه، بينما المكون النحوي، يتعلق بتحديد الخصائص من خلال المستويات التالية: المستوى التداولي، والدلالي، والمستوى البنيوي، ويتعلق المكون الصوتي بإنتاج الأصوات في عبارات لغوية، أما المكون السياقي، يهتم برصد العناصر المقامية والمقالية للخطاب، وهو ما يربط بين المكونات الثلاثة، ويرى محمد مليطان، في هذا النموذج أنّه يختلف عن النموذج المعيار والنحو القالبي، في قيامه بعمليتين تتمثلان في: عملية اختزال، والتي اختزل فيها القالبين الاجتماعي والإدراكي في مكون واحد وهو المكون السياقي، كما اختزل أيضا القالبين المعرفي والمنطقي في مكون آخر، أما الإضافة فتخص المكون الإنطاقي، والذي يتعلق بالمستوى الفونولوجي الصوتي[2].

ويبين المتوكل أنّ نحو الخطاب الوظيفي كان في بداياته الأولى نحو خطاب لا نحو جملة، وذلك لأن "نظرية الخطاب كانت تهدف للوصف والتفسير ظواهر اللغات الطبيعية لا باعتبارها نسقا مجردا، بل لها وسائل مستخدمة في عملية التواصل بين الأفراد[3]، كما أن نحو الخطاب

[1]) ينظر، يحي بعيطيش،، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص:134، محمد حسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص: 27.
[2]) ينظر، محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص: 28-31.
[3]) لمعرفة المزيد عن بداياته ومنطلقاته، ينظر، أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب، ص: 25 وما بعدها.

الوظيفي يقوم على مرتكزات منهجية، منها:" اهتمامه بالخطاب ومجاوزته للجملة، والنظر في القصد وصولا إلى النطق، والتوفيق بين الطبقية والقالبية، وأيضا فصله بين الدلالة والتداول[1].

ويقدّم المتوكل جملة من النمذجات التي سبقت نظرية نحو الخطاب الوظيفي، انطلاقا من نموذج ما قبل المعيار انتهاء لنحو الخطاب الوظيفي، مع تقديمه لجملة من الفوارق بين نموذج نحو الخطاب والنموذج المعيار، ومن بين هذه الفوارق ما يلي:[2]

أولا، أنّ هناك فصل بين التداول والدلالة إذ أصبح لكلّ منهما جهازه المستقل عن الآخر.

ثانيا، أصبحت الخزينة مكونا موزعا بين المكون النحوي والصوتي، لهما الدّور الجليّ في كشف المفردات والصرفات والقوانين التطريزية المناسبة التي من خلالهما يبرز الدور الوظيفي.

ثالثا، صار للبنية السطحية قواعد صالحة لا للتأويل الصوتي، بل كذلك للتأويل الخطي والتأويل الإشاري في رصد إنتاج الخطاب (المنطوق والخطاب المكتوب).

نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع المتوكل2011:

يمثّل نحو الخطاب الموسع عند المتوكل، إسهاما عربيا فكريا، كما يسميه بذلك محمد الحسين مليطان، إذ أنّه تأسس على نموذج مستعمل اللغة كما صيغ في نحو الخطاب الوظيفي، حيث تم تطويره ليصبح قادرا على رصد مختلف العمليات التي تتم أثناء التواصل سواء أكان تواصلا مباشرا أم تواصلا موسّطا، سواء أتوسل اللغة أم توسل قناة أخرى[3].

وهذا النحو الذي قدّمه المتوكل، إنّما يهدف لأن يرصد هاتين العمليّتين للخطاب المباشر والمتوسط، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات كالتوليد والتحليل والتحويل، ويذهب محمد الحسين مليطان، في قراءته لهذا المقترح الجديد عند المتوكل، بأنّه مقترح " يمكن رصده في كل الانجازات المتعلقة بمستعمل اللغة، من حيث النقل المحض أو تعلم لغة ثانية أو في الترجمة، كما أنّ هذا المقترح يعتبر نسقا مجرّدا من القوالب المولّدة والمحلّلة والمحولة الفارغة، ويرصد مبدئيا عملية التواصل وقناته ونمطه بتخصيص فحوى القوالب عند اقتضاء ذلك، من لغوية وإشارية أو

[1]) للتفصيل أكثر، ينظر، أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، ص: 58-64.
[2]) ينظر، أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، ص: 54-57.
[3])ينظر، محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص: 31.

صورية، كما بيّن بالشرح والتمثيل لفحوى هذه المكونات للجهاز وطريقة تشغيلها، أثناء التواصل، وأنساقه، وذلك أنّه في الخطاب المباشر يتمّ تشغيله وفق أسس معيّنة تتمثل في:[1]

أولا: عملية الإنتاج والتي يكون فيها المولد الأول ناقلا للبنية التحتية التداولية والدلالية، التي هي مخزونة في المكون المفهومي المُنتج للبنية السطحية المتحقّقة على مستوى الخطاب.

ثانيا: في عملية التلقي، يأتي دور القالب المحلّل الأول لتفكيك ذلك الخطاب بمساعدة المكون المفهومي المحلّل عبر البنية السطحية وصولا إلى البنية التحتية.

وأما في الخطاب عير المباشر أو الموسّط، فإنّه يتم فيه توظيف الجهاز كلّه، وذلك عن طريق مكونيه الدخل والخرج مع المكون المحلّل، وقد أعطى في شرحه لهذا القسم مثالا في الترجمة البينية، كتطبيق للخطاب الموسط.

خلاصة الفصل الأول:

قد ساهمت جهود الرواد الأوائل إبان عصر النهضة الفكرية العربية في نقل كثير من الأفكار والمفاهيم اللسانيّة التي عرفوها كالمنهجين التاريخيّ والمقارن، رغم ما عكسته مواقف المفكرين العرب تجاه مفهوم النهضة العربية وربطها بقضايا منها الاستشراق والهيمنة الاستعمارية وغيرها، إلا أنّ ذلك كان سببا محمودا في نقل والاطلاع على تلكم المناهج، ولم تنحصر هذه المعارف في فترة محدّدة، بل شهدت تطورا واضحا في العصر الحديث، وقد تعددت اتجاهات اللسانيات الغربية حسب المدارس والنظريات والرؤى، إذ كان الاتجاه الوصفي البنوي على يد سوسير وتلاميذه وأتباعه، حيث اقتصر فيه على دراسة اللغة من حيث نظامها وبحث بنيتها ومستوياتها، بعيدا عن المنهجين التاريخي والمقارن، كما اعتمد مفاهيم علمية تخالف ما تعارف عليه البحث اللسانيّ من قبل، كما جاء الاتجاه التوليدي على يد تشومسكي، والذي انتقد فيه البنويين، واقتصر فيه على دراسة اللغة وربطها بالجانب العقلي والانتاجيّ معتمدا على الحاسوب والمنطق الرياضيّ، حيث تطورت نماذج النحو التوليدي، ويأتي في ثالث الاتجاهات اللسانية الغربية، الاتجاه الوظيفي التداولي، والذي ظهر على رواد المدرسة الوظيفية أمثال حلقة براغ ومارتيني وغيره، ليتناول اللغة من مستواها الصوتي، وقد جاء لسانيون فنظروا غلى اللغة على أنّها تمتاز بوظائف كثيرة، ممّا جعلهم يدرسونها من حيث المستوى التداولي والخطابي.

[1]) ينظر، محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص: 31-33.

الفصل الثاني: تأثر اللسانيين العرب بالمناهج الغربية الحديثة

1.اللسانيات العربية الحديثة

2.الكتابات اللسانية العربية (الاتجاهات)

الاتجاه الوصفي البنوي في اللسانيات العربية

الاتجاه التوليدي في اللسانيات العربية

الاتجاه الوظيفي في اللسانيات العربية

3.وجوه التأثر باللسانيات عند كبار اللسانيين العرب المحدثي

أولا: تأثر اللسانيين العرب بالمناهج الغربية الحديثة:

1. اللسانيات العربية في العصر الحديث:

كان انتقال المنهج الوصفي إلى الثقافة العربية عندما بدأ كثير من الطلاب من الذين درسوا في الجامعات الأوروبية في ‹‹العودة إلى أوطانهم، وقد كان من بين العائدين من تخصصوا في اللسانيات أو أحد فروعها، ومن تتلمذوا، خصوصا على يد فيرث في مدرسة لندن، فبعد عودة هؤلاء تصدوا للتدريس والبحث اللغوي في الجامعات المصرية التي كانت بذلك منطلقا لبلورة الاتجاه الوصفي في الثقافة العربية، بعدما كانت مهد المنهج التاريخي- المقارن من قبل››[1].

ونجد أنّ اعتماد هؤلاء اللسانيّين لمقولات سوسير ومناهج اللسانيات الحديثة قد امتازت بشكلين من أشكال الحضور أولهما ضمني تمثل في المنهج الوصفي والذي ارتبط ببعض الدراسات اللسانية العربية دون إحالة مباشرة، وحضور صريح عبّرت عنه بعض الدراسات اللسانية العربية بصورة مباشرة لا لبس فيها، مبيّنا أنّ ذلك كان تصريحا جليّا دون لبس ولا تضمين[2].

فأما الدراسات التي عبّرت عن جملة من المفاهيم اللسانيّة الحديثة في جانبها الضّمنيّ ما مثلته محاولات دعاة تيسير النحو العربي وإحيائه، ومن تلك المفاهيم: مفهوم النّظام وكذلك مفهوم الآنية والزمانية أو النظامية والتاريخية والتي استعملهما المستشرقون الألمان أثناء تدريسهم في الجامعة المصرية، وهما برجشتراسر الذي قدّم درسا سنة1929 بعنوان التطور النحوي للغة العربية، والأب مرمرجي الدومنكي(1881-1963) والتي أشار هو أيضا في كتاباته المعجمية إلى مفاهيم من قبيل النظام وعدم وجود علاقة طبيعية ضرورية بين الصوت والحرف أو الكلمة والمعنى المتعلق بهما.

وأمّا عن الحضور الصريح للمفاهيم الوصفية لسوسير في الدرس اللساني العربي فقد تمثلت في كتابات علي عبد الواحد وافي مطلع الأربعينيات من القرن العشرين في كتابه (علم اللغة) 1940، وكذلك الكتابات التي مثّلها رواد البعثات العلمية الذين كانوا في أوروبا والذين درسوا في جامعة لندن، وأولهم إبراهيم أنيس[3].

---

[1]) حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ، ص:42.

[2]) ينظر، شوقي بوعناني، مراجعة كتاب « أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات» لحسين السوادني، ، مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد2، 2020، تصدر عن مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دار نشر جامعة قطر، ص:137، 138.

[3]) ينظر، شوقي بوعناني، مراجعة كتاب « أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات» لحسين السوادني، ص:137، 138.

فإذا تمعّنا النّظر في هذا التحديد الزمني لأثر اللسانيات على الباحثين العرب المحدثين، يتبيّن في نظرنا أنّ ظهور المفاهيم والمقولات اللسانيّة وتبنّيها في الأوساط الثقافيّة اللسانيّة العربيّة لم تكن إلا خلال الأربعينيّات من القرن التاسع عشر، بينما نجد عبد القادر الفاسي الفهري يرى أنّ اللسانيات بمعناها العلمي الدقيق، لم تدخل العالم العربي بصفة جدية إلا "بعد الأربعينيات، حيث تم إيفاد عدد من المصريين للتكوين في هذا العلم بالمدارس الأوروبية والأمريكية"[1]

ويحدد كلّ من حافظ اسماعيلي علوي وفاطمة الهاشمي بكوش على أنّ بدايات اللسانيات العربية الحديثة كانت "منذ1941، وهي الفترة التي ارتبطت بصدور كتاب علي عبد الواحد وافي، وهذا التحديد ارتبط عند حافظ اسماعيلي علوي في تصنيفه للكتابات اللسانية العربية وفق تحديد زمني إجرائي ومن حيث نوع الخطاب، حيث ذكر خطابين تمثلا في الخطاب النهضوي والذي كان منذ بدايات الاتصال بالثقافة الغربية والذي اعتمد مناهج البحث اللساني التاريخي والمقارن، وخطاب معاصر وهو الذي قصد به اللسانيات الحديثة التي ارتبطت بالمنهج الوصفي البنوي، ونفس هذا التحديد أخذت به فاطمة الهاشمي بكوش معتبرة المناهج الحديثة هي التي تأسست مع البنوية[2].

وقد كان تحديدهما هذا من منطلق أنّ أول مؤلف حاول نقل المنهج الوصفي البنوي والنظريات اللسانية الحديثة ومحاولة تطبيقها على العربية كان في كتاب " الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس"، والذي يريا فيه أنه تبنى فيه المناهج اللسانية الحديثة وخاصة البنوية، وهو نفس التوجه الذي تبناه مصطفى غلفان، الذي اعتبر أنّ كتاب إبراهيم أنيس الذي ظهر سنة (1947م) يعد أول مؤلف باللغة العربية يعرض فيه صاحبه هذا الموضوع من وجهة نظر علم اللغة الحديث، ومعتبرا كذلك أنّ منذ هذا التاريخ أصبحت الكتابة متفاوتة من حيث قيمتها المنهجية ومستواها العلمي قياسا لما وصل إليه البحث اللساني العام[3].

والسبب في اعتبار مؤلف علي عبد الواحد وافي أنّه لم يكن ناقلا للمنهج الوصفي بصفة شاملة- وإن كان قد ضمّ مقولات المنهج الوصفي- هو اعتماده على المنهج التاريخي في دراسته للغة العربية، وإن كان قد أشار في مؤلفه إلى المنهج الوصفي، بينما يذهب غلفان موضّحا أن عبد الواحد وافي اعتمد "المنهج التاريخي الذي كان سائدا في الحقبة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومبرزا تأثره بعالم الاجتماع أنطوان مايي(1866-1936) والمدرسة الفرنسية، وهذا ما

---

[1]) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية، ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ج1،ط2،1988، هامش ص:51.

[2]) ينظر، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:43، و فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس الساني العربي الحديث، ، ص:12.

[3]) ينظر، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:43 ،44. و فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس الساني العربي الحديث، ص:18، وينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص:143.

جعله يعرض محتويات الكتاب وفق المنحى التاريخي الاجتماعي، ومن الإشارات التي أحالت مصطفى غلفان لأن يعتبر مؤلف وافي من المؤلفات ذات الاتجاه التاريخي، هو غياب ذكر إحالات لأية مدرسة من المدارس اللسانية التي كانت آنذاك "كالمدرسة اللسانية الأمريكية، وخلوه من كلّ مدرسة لسانية كحلقة براغ وكوبنهاجن وليس هناك إشارات لأيّ لسانيّ من اللسانيين الغرب أو أعمالهم وهذا ضمن قائمة المصادر[1].

وهذا النقد الذي وجهه غلفان نجده كذلك عند حلمي خليل الذي رأى أنّ علي عبد الواحد وافي - وإن كان من الرواد العائدين من الجامعات الأوروبية ومن الذين سعوا للتبشير بمنهج جديد ومحاولة تطبيقه على اللغة العربية- لم يكن متضمّنا التعريف الكامل للمنهج الوصفي البنوي، والسبب في ذلك يرجع لافتقاره "إلى المنهجية والوضوح في طريقة تقديم مجالات وفروع علم اللغة كما كانت معروفة عند الأوروبيين خلال النصف الأول من القرن العشرين، وأنّ موضوعاته التي قدّمها تعلقت بأصل اللغة ونشأتها وحياتها وعن اللهجات وفصائل اللغات والصراع اللغوي والتطور اللغوي وغيرها ممّا ضمّه الكتاب، وعدم تفريقه بين المنهج التاريخي المقارن والمنهج الوصفي في تقسيمه لفروع علم اللغة، كما أنّ الكتاب يحوي تداخلا بين المناهج خاصة في الفصل الذي عقده لتاريخ بحوث علم اللغة، وعدم ذكره لأيّ عالم من علماء الدراسة الوصفية أو مدارسها، بل كان أغلب من ذكروا من علماء الدراسات التاريخية المقارنة، ونفس الأمر موجود في كتابه الثاني الموسوم ب(فقه اللغة) حيث سار فيه نفس المسار واتبع فيه المنهج التاريخي المقارن في تناوله موضوعات اللغات السامية[2].

ومع هذا النقد لجهود علي عبد الواحد وافي إلا أنّ حلمي خليل يشير إلى أنّ الكتاب الأول(علم اللغة) قد ضمّ أفكار ومبادئ الوصفية البنوية، حيث ذكرها كالآتي:[3]

1-الدراسة العلمية فلسفة قائمة على الملاحظة والتجريب*

2-البنية اللغوية تتألف من عناصر ذات وجود متميز بينها علاقات عضوية*

3-التفريق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة*

4-تقسيم الدراسة اللغوية إلى مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية*

5- التفريق بين دراسة اللغات المستعملة واللغات الميتة*

وقد عمل تلاميذه من بعده على نقل المنهج الوصفي وإشاعته في الثقافة العربية ومحاولة تطبيقه وفق ما ضمّه من نظريات على قضايا اللغة العربية، ويوضح غلفان على أنّ أبحاث هؤلاء قد جاءت ‹‹...بمثابة محاولات إيجابية في تنمية البحث اللساني العربي وتطويره، ودعم مكانته في

[1]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ، ص:141.
[2]) ينظر، حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:142-146.
[3]) المرجع نفسه، ص: 146.

خضم التحولات المعرفية التي عرفتها الثقافة العربية الحديثة. هذا الموقف المنهجي أو الفكري تعكسه أبحاث الرواد الأوائل من اللغويين العرب أمثال إبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمان أيوب ومحمد كمال بشر ومن جاء بعدهم من اللسانيين العرب››[1].

وهذه الأبحاث اللسانية التي حاولت تقديم اللسانيات الغربية ونظرياتها في أوساط الثقافة العربية والسعي في تطبيقها على اللغة العربية ونحوها، قد مازجت بين " البعدين العام والخاص"[2].

وهذا الجيل الجديد من اللسانيين العرب قد ‹‹...أدرك الأبعاد النظرية الهامة لدراسة اللغة العربية من منظور النظريات اللسانية المعاصرة من بنيوية وتوليدية ووظيفية...سواء بالنسبة للدرس اللساني العام أو الدرس اللساني الخاص متجاوزة بذلك حدود الثقافة المحلية ومساهمة في تنمية البعدين العام والخاص معا وتطويرهما››[3].

وقد كانت هذه الجهود اللسانية العربية وتأثرها بالوصفية اللسانية الغربية، تسعى إلى إعادة النظر في قضايا اللغة العربية ومستوياتها، حيث رغم ما كان من ردود أفعال على هاته الجهود من رفض من طرف المتمسكين بالتراث اللغوي العربي، إلا أنّها قدّمت النظرية اللسانية الغربية وطبقتها على اللغة العربية وأخرى سعت لاعتماد التحليل البنوي في دراسة العربية وأخرى تمثلت في نقدها للتراث اللغوي العربي، وكلّ هذه الاتجاهات كما ذهب إليه حافظ علوي قد سارت في توضيح وتقديم النظرية اللغوية الحديثة، فإبراهيم أنيس يعد ‹‹واحدا ممّن حملوا لواء الإصلاح اللغوي في العالم العربي...حيث عمد إلى انتهاج اللسانيات الوصفية وإسقاط إجراءاتها على اللغة العربية... فهو أبرز من يمثل الدراسات اللغوية الحديثة، بما وضع في ذلك من بحوث...››[4].

فاللسانيات الغربية ونظرياتها فرضت على اللسانيين العرب الذين تتلمذوا في أوروبا وأمريكا على أن يأخذوا بتلك النظريات والمناهج التي أعقبت دوسوسير، كلّ حسب تأثره ورؤيته لنظرية ما وتطبيقها على اللغة العربية، وقد وضع حلمي خليل في كتابه فصلا تحدث فيه عن "العربية والبنوية الوصفية، حيث تطرق إلى اللسانيين العرب الذين رأى بأنهم تتلمذوا على مدرسة واحدة هي مدرسة لندن، والتي مثلها فيرث وإلى بعض الرواد الذين أطلق عليهم اسم الجيل الرّواد، أمثال: عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وكمال بشر الذين درسوا في دار العلوم، وأما من الذين

---

[1]) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص:33.

[2]) مفهومين أطلقهما غلفان على اللسانيات بصفة عامة، حيث يقصد بالبعد العام اللسانيات النظرية باعتبارها ذات طابع علمي عام، لها مبادئ وقوانين مثل العلوم الأخرى ويمكن تطبيقها على الألسن الطبيعية، كما تسعى إلى سنّ القوانين التي تحكمها، أما البعد الخاص فيقتصر على لغة معينة كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية، وهذا البعد الخاص ينظر إلى مدى فاعليّة وتطبيق هاته المبادئ والقوانين التي تقترحها اللسانيات العامة على لسان من الألسن الطبيعية، ينظر، المرجع نفسه، ص:24-28.

[3]) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص:33، 34.

[4]) نوارة بحري، الكتابة اللسانية العربية الحديثة إبراهيم أنيس أنموذجا، حوليات جامعة قالمة للغات والآداب، العدد21، ديسمبر2017، ص:219.

درّسوا في جامعة الإسكندرية فقد ذكر محمود السعران، ومع ذكره لهؤلاء الرواد فقد بيّن أنهم اختلفوا في تقديم النظريات والمناهج اللسانية الغربية، فمنهم من اعتمد الوصف ونقد التّراث النحوي العربيّ وأبوابه وتقسيماته، ومنهم من اقتصر على تحليل مستويات اللغة ودراستها والعمل على كشف ما تمتاز به من خصائص وما تفتقر إليه من تجديد ومناهج، ومنهم من عمل على تطبيق النظريات اللسانيّة على العربيّة من منطلق التحديث والتجديد، دون نظر للفوارق بين العربيّة واللغات الأجنبية"[1].

وهذا التصنيف الذي قدّمه حلمي خليل يقوم على ما يسمى بالبحث العلمي الذي دعت إليه اللسانيات الغربية الحديثة القائمة على الوصف والتفسير لظواهر اللغة ومستوياتها، مع العمل على مواكبة مستجدّات اللسانيات الحديثة، ‹‹...وذلك لتفادي تكرار الجهود دون طائل، مع التركيز على المشكلات والتحديات التي تواجه اللغة بسبب تطور الحياة؛ كي تواكب اللغة تطور الحياة ونموها في شتى نواحيها››[2].

وقد كانت جهود هؤلاء متدرجة ومتفاوتة من حيث ‹‹قيمتها المنهجية ومستواها العلمي بالقياس لما وصل إليه البحث اللساني العام...وتعكس هذه الكتابات اللسانية العربية مهما اختلفت مشاربها الفكرية وطبيعتها النظرية وتنوعت درجاتها العلمية والمعرفية الاهتمام البالغ الذي توليه الثقافة العربية الحديثة للسانيات››[3].

ويذهب مصطفى غلفان للإقرار ببعض جهود الرواد الأوائل من اللسانيين العرب الذين أسهمت كتاباتهم ‹‹...في توضيح الأسس النظرية والمنهجية التي قامت عليها اللسانيات في صورتها الوصفية موازنة بالخطاب اللغوي(العربي) القديم››[4].

ومن هذه الرؤية نجد أنّ الكتابات اللسانية العربية تنوعت بحسب موضوعها وغايتها في التعريف بهذا العلم اللساني الغربي الحديث، حيث كانت هناك كتابات تعرف باللسانيات وقضاياها ونظرياتها للقارئ العربي، وأخرى سعت للاستفادة من اللسانيات في معالجة اللغة العربية وإعادة وصفها وصفا يقوم على العلمية والموضوعية ومع اعتماد النظريات الغربية اللسانية وتطبيقها على العربية، وفي خضم هذا التنوع قامت ما يسمى بلسانيات العربية وهي التي عكفت على أن توفق بين

---

[1]) ينظر، حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:167.
[2]) محمد محمد داود ، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2001، ص:86.
[3]) مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص:143.
[4]) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص:40.

ما هو في التراث من نظريات وبين ما توصل إليه العلم اللساني الحديث بمختلف مدارسه ونظرياته.

2.الكتابات اللسانية العربية الحديثة (الاتجاهات):

لقد سعى كثير من اللسانيين العرب إلى التعريف بالمفاهيم اللسانية الغربيّة ونظرياتها التي قدّمتها في معالجة القضايا اللغوية للغات الطبيعيّة، حيث اختلفوا في ذلك فمنهم من قدّم مؤلفات تتّسم بالتوضيح والشرح والتبيين للقارئ العربي لهاته المناهج والنظريات اللسانيّة ومحاولة اطلاع القارئ العربي على كلّ ما جدّ فيها من تطورات ونتائج، ومنهم من سعى للاستفادة منها وتطبيقها على التراث اللغوي العربي وخاصة على مستوى النحو، فجاءت كتاباتهم ومحاولاتهم مازجة بين التطبيق والتحليل اللساني الحديث مع إعادة البحث والقراءة في الموروث العربي، ومنهم من اقتصر على التطبيق والاستفادة من مناهج اللسانيات الغربية الحديثة ومفاهيمها ومصطلحاتها ونظرياتها دون اعتماد معيارٍ للفكر النحوي العربي والتراث اللغوي وما يمتاز به عن غيره، بل كان هؤلاء ينظرون لهذا التراث على أنّه لا يمكن الاعتداد به لما فيه من شوائب ومفاهيم تعتبر من المنطق وبعيدة عن العلمية والموضوعية التي امتازت بها الدراسات اللسانيّة الحديثة، معتمدين في ذلك على الحداثة والمعاصرة دون تمييز بين الفكر العربي وما له من خصائص وبين الفكر اللسانيّ الغربي.

ونجد في هذا الجانب أنّ من دعا إلى القطيعة عمّا في التراث اللغوي القديم سواء العربي منه أو الغربي، فهو أمر نفته التطورات المعرفيّة، فقد أثبتت النظريات وجود اتصال معرفي بين الفكرين القديم أو الحديث، فنظرية تشومسكي وسميائية غرايس بيّنتا بالملموس أنّ هاته اللسانيات الحديثة ما هي إلا حقبة من حقب التطور الفكري اللسانيّ، وأمّا ما تعلق بمفهوم الإسقاط فينظر له على أنّه قراءة نظرية معينة تقوم على نظرية أخرى، حيث الإسقاط نوعان:" إسقاط وجود ويتمثل أن يسقط باحث ما مفهومات لسانيّة غربية على ما في التراث العربي بأنّها موجودة فيه بنفس ما هي عند الغرب، مثل مفهوم التحويل أو أن يقابل مفهوم البنية الصرفية التركيبية بما جاء به الجرجاني في نظرية النظم، وإسقاط تقويم وهو أن تنتقد نظرية ما في ظلّ نظرية أخرى إيجابا أو سلبا"[1].

قد شهد البحث اللساني العربي أن نقل اللسانيات الغربية الحديثة إلى الأوساط العربية عن طريق مؤلفات وكتابات وفق غايات تمثلت في التعريف بها وتبيين أهميتها ومكانتها في مجال البحث اللسانيّ ودراسة اللغة العربية وتوضيح طرق الاستفادة منها ومن مبادئها ومفاهيمها، وقد أعطى غلفان ثلاثة معايير في تصنيف الكتابات اللسانية العربية والتي تمثلت في" الغاية والموضوع والمنهج[2].

حيث يقصد بالموضوع المادة البحثيّة التي يشتغل بها أو يُبحث فيها، والتي تتضمّن أحد الأمور التالية إما النظريات اللسانية الغربية والتعريف بمبادئها وأعلامها وما يتّصل بها من مفاهيم ومصطلحات، أو الاقتصار على التراث اللغوي العربي من حيث تصوراته وآليات تحليله ومفاهيمه ومصطلحاته، أو الاعتداد باللغة العربية الفصحى القديمة أو الحديثة أو إحدى لهجاتها.

وأمّا المنهج فيعني به وجهة النّظر التي يسلكها الباحث اللساني في تناوله موضوعا ما، وهذا المنهج قد يكون تعليميّا تربويا في تقديم اللسانيات الغربية للقارئ العربي، أو قد يكون منهج إعادة القراءة، أو أحد المناهج العلميّة المعروفة والتي تعتمدها الدراسات اللسانية في تناول اللغة العربية أو اللغات الطبيعية من إحدى المناهج التي عرفها الفكر اللساني الغربي كالمنهج التاريخي والمقارن والوصفي والتقابلي والتفسيري.

وأمّا ما تعلق بالغاية فيعني بها الهدف الذي يروم وصوله الباحث اللسانيّ من توظيفه لتلكم القضايا اللغوية واللسانيّة، وهذه قد تكون إحدى أمور ثلاثة إمّا تبسيط المعرفة اللسانية وتوضيحها

---

[1]) ينظر، حافظ اسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص:40-43.

[2]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية: رؤية منهجية في المصادر والأسس النظرية، أعمال الندوة الدولية حول اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، دار المنظومة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، نوفمبر2007، ص:63،64.

للقارئ العربي، وإمّا السعي للتوفيق بين التراث اللغوي في جانب من الجوانب مع النظريات اللسانية الغربية، وإمّا اقتراح وصف وتفسير جديدين لظواهر لغوية عربية قديمة أو حديثة.

ومن رؤية غلفان هذه التي اعتمدها في تصنيف الكتابات اللسانية العربية وفق ما وضعه من معايير كما سبق ذكرها، نرى أنّها معايير تعكس حقيقة تمكّن واجتهاد غلفان في محاولته لتحديد الخطابات اللسانية العربية وأهمّ ما تقدّمه من قضايا حول اللغة العربية والنظريات اللسانية الغربية بصفة مجزأة أو شاملة، وعليه فقد ارتأيت أن أعتمد هذه الرؤية لتناول بعض الكتابات اللسانية العربية[1] بدءا بالكتابات التي قدّمت المنهج الوصفي البنويّ وحاولت تطبيقه على اللغة العربية وما حملته أيضا من نظريات لسانية غربية، ومن حيث موضوعها الذي هو ملازم للمنهج وآلية تطبيقها على اللغة العربية والتراث اللغوي القديم وخاصة النحو منها، وثالث هاته المعايير التي سنعتمدها وهي الغاية التي طبعت هذه الكتابات إما من حيث تقديمها اقتراح الوصف أو التفسير لظواهر اللغة العربية، وهذا وفق تأثّر هؤلاء الباحثين اللسانيين العرب بتلك المناهج والنظريات، وإما تمثلها للتوفيق بين الدراستين اللسانيتين العربية والغربية والنظر فيهما من حيث السّبق أو الاستفادة منها في استقراء هذا التراث من منظور لسانيّ حداثيّ جديد.

2. 1.الاتجاه الوصفي البنوي في اللسانيات العربية:

إنّ المقصود بالكتابة الوصفيّة اللسانية العربية تلك التي اعتمدت المنهج الوصفيّ البنوي في دراسة اللغة العربية من منظور هذا الحدث اللساني الجديد، حيث تكون دراستها دراسة وصفيّة علميّة، وهي ‹‹منحى في الدراسات اللسانية الحديثة يقوم بدراسة اللغة ووصفها مستبعدا التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية››[2].

حيث انطلقت هذه الكتابات من الوصفية في تفسير ومعالجة القضايا المتعلقة باللغة العربية ومستوياتها والعمل على تطبيق النظريات اللسانية الغربية عليها، والمتتبّع لهذه الكتابات يجدها قد تأثّرت بما حملته الوصفيّة الغربيّة من مفاهيم وانتقادات ورؤى تجاه كثير من القضايا كالمعيارية

---

[1]) وهذا الاعتماد أقصد منه نماذجا من الكتابات اللسانية العربية التي تأثّرت بالمناهج اللسانية الغربية الحديثة وخاصة المنهج الوصفي البنويّ الذي جاء به سوسير ومن تبعه من اللسانيين الأوروبيين، حيث أردت أن أوضّح كيف حاول هؤلاء اللسانيين العرب من الرواد الأوائل في اعتمادهم للمنهج الوصفي ومدى تأثرهم بالمفاهيم والمصطلحات والرؤى اللسانية التي طبعت أفكارهم واتجاهاتهم اللسانية العربية، والنظر في محاولاتهم تطبيق هذا على اللغة العربية وقضاياها، ودعوتهم الجديدة في معالجة قضايا العربية من منظور لسانيّ حديث، وأيضا تأثّر بعضهم بالنظريات اللسانية الغربية والتي عكستها كتاباتهم، كالبنوية والتوزيعية والتوليدية والوظيفية على سبيل المثال، وهذا وفق نماذج من هاته الكتابات التي ارتبطت بالرّواد اللسانيين العرب الأوائل وغيرهم من الباحثين واللسانيين العرب.

[2]) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1424ه-2004م، ص:64.

مقابل الوصفية، والعلمية والموضوعية مقابل الذاتية، والنظرة التقليدية مقابل النظرة الحداثية في تناول اللغة ومستوياتها، وغيرها من المفاهيم والأفكار التي طبعت اللسانيات الغربية الحديثة تجاه النحو التقليدي الغربي والمفاهيم اللغوية اليونانية والفلسفيّة، وهذا ما انعكس على اللسانيين العرب الوصفييّن الذين رأوا بضرورة تناول اللغة العربية من وجهة نظر لسانيّة وصفيّة علمية وموضوعية مبتعدة عن الأحكام المعيارية والفلسفيّة والمفاهيم المنطقيّة التي اكتسحت اللغة العربية ونحوها ومستوياتها، ممّا دفع بهم لأن يتبنّوا كثيرا من المقولات اللسانيّة والمصطلحات الحديثة التي تمثّل عندهم تقدّما معرفيا وتجديدا لسانيّا، إذ ‹‹...يندرج هذا البناء الاصطلاحي ضمن لغة العلم التي تتجدد بتجديدها أسس العلم ومبادؤه الموجه...››[1].

ويعتمد المنهج الوصفي أدوات تحليلية واصفة تقوم على الملاحظة والتجربة والتصنيف، فاللسانيات الوصفيّة التي سار على منوالها اللسانيّون العرب وسعوا في مؤلفاتهم وأبحاثهم لأن يطبّقوها على اللغة العربية جعلت منهم دعاة تجديد في الدراسة لقضايا العربية ومستوياتها، والسبب في ذلك اعتبارهم أنّ اللسانيات الغربية وخاصة منهجها الوصفي هو المنهج العلمي الموضوعي في وصف أيّ لغة من اللغات الطبيعية، حيث أخذوا بما أعلنته من مصطلحات وأفكار ترى القطيعة مع كلّ ما هو معياري أو تقليدي في شتى نواحيه، فالمنهج الوصفي يعتمد: التفرقة بين النحو التقليدي، والذي يقوم على القواعد والأحكام التي تضبط اللغة من حيث أشكالها وصحتها، وبين الوصفية التي تقوم على العلمية والموضوعية، بحيث تبتعد عن الذاتية في إصدار الأحكام على الاستعمال اللغوي، وهذا ما جعل الوصف في نظر دي سوسير مهتما بوصف اللغات وتاريخها دون اعتداد بالمعيارية[2].

كما أنّ الوصفية البنويّة تعتمد الآنية دون الزمنية، إذ ‹‹...أصبحت...ملمحا أساسيا وصفة بارزة لتمييز اللسانيات الجديدة عن غيرها من ضروب التحليل اللغوي، فصارت اللسانيّات البنيويّة والوصفيّة تعنيان الشيء نفسه››[3]، ويرجع غلفان "أنّ إطلاق مفهوم اللسانيات الوصفية أو البنويّة عندما يتعلّق كل من المفهومين بالدراسة اللغوية في إحدى الجوانب، فإن اعتمد تحليل المكونات اللغويّة والنظر في علاقاتها المكوّنة للعناصر على مستوياتها المختلفة كان ذلك تحليلا بنويّا، باعتبار أنّ اللسان يتألف من مستويات تشكل بنيةstructure تتألف من عناصر ذات شبكة من العلاقات التقابلية، وأمّا إن تعلق التحليل اللسانيّ بوصف ظواهر لغوية في فترة زمانيّة محددّة أي

[1]) حافظ إسماعيلي علوي، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، امحمد الملاخ، ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1430ه-2009م، ص:89.

[2]) ينظر، محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ص:183

[3]) مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1،حزيران/يونيو2013 ص:38.

سانكرونيةsynchronie معينة، دون النظر للجانب التاريخيّ أو المعطيات الخارجيّة يكون التحليل وصفياanalyse descriptive، وعندما يتعلّق بالتحليل بجانب اللغة الصوريّ أو الشكليّ الذي ينظر إلى مكونات اللغة الظاهرة في جانبها الشكلي العلائقيّ دون اعتبارها عناصر معنوية أو دلاليّة يكون التحليل شكليّاanalyse formelle[1].

وعليه فإنّ الناظر في كتابات اللسانيين العرب الوصفيين يجدها قامت على نقد النحو العربي وما تعلق به من قضايا، كما يجدها أيضا قد عملت على اقتراح تصورات جديدة في قضايا العربية وإقامة نظريات لسانية عربيّة على ضوء اللسانيات الغربية الحديثة، كما هو الأمر في كتابات إبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب، وكمال بشر وأنيس فريحة وغيرهم ممّن اعتمدوا الوصفيّة في كتاباتهم وخطاباتهم، وقد صرّح بعضهم وأوضح نظرته تجاه التراث اللغوي ومعطياته وكيفيّة دراسته وفق هذا المنهج الوصفيّ البنويّ، فها هو إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار العربية) يصرّح باعتماده على المنهج الحديث والنظريات اللسانيّة التي تعرف عليها ودرسها، ومنتقدا الذين لا يزالون معتمدين كتب الأقدمين في معالجة المسائل اللغويّة على النحو الذي تعارف عليه الأقدمون حيث يقول:‹‹...غير أني أعترف هنا أن ما كان يبدو لي مسائل لغوية قد أصبح الآن يتمثل لي في صورة مشاكل لغوية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق...وقد حاولت في هذا الكتاب علاج تلك المشاكل اللغوية علاجا علميا حديثا بعيدا عن الجدل العقيم، ومؤسسا على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية››[2].

وهذا التصريح منه باعتماده لأحدث النظريات قد دلّ عليه استعماله لفظة العلمية، والتي يقصد بها المنهج الوصفي الموضوعي، وهذا ملمح من ملامح التأثر بالعلميّة التي دعت إليها اللسانيات الوصفيّة ونظرياتها، وفي كتابه الثاني (دلالة الألفاظ) يصرّح أيضا باعتماده المنهج الحديث القائم على النظريات اللسانية في بحث علم الدلالة إذ يقول:‹‹ونحن في كتابنا هذا نسلك مسلك اللغويين في بحث الدلالات، ونعالجها كما يعالج اللغوي الحديث ذلك الفرع من الدراسات اللغوية المسمى لدى الأوربيين Semantics، وتلك دراسة [حديثة]* المولد نسبيا بدأها في أواخر القرن التاسع عشر...››[3].

ونجد باحثا لسانيّا آخر يشير إلى أهميّة اللسانيات الوصفيّة في وصف العربية وما تعلق بها من أفكار جديدة، خلافا لأفكار وتصورات العلماء الأوائل، وذلك ما عبّر عنه قائلا:‹‹...غير أن هذا

[1]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص:39.
[2]) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مقدمة الكتاب، ص:5.
[3]) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1976، ص:7.
*) في النص الأصلي مكتوبة(حديثا المولد نسبيا)، وقد صححتها وفق ما يقتضيه سياق النصّ والنحو.

الوصف أو التحليل للعربية، قد قام على مبادئ وأصول وأهداف...مغايرة لما توصلت إليه النظريات اللغوية الحديثة والمعاصرة، من مبادئ وأصول، هي بلا شكّ أكثر دقة وموضوعية وشمولا، من التفكير اللغوي التقليدي، لا عند علماء العربية القدماء فحسب ، بل في الدراسات اللغوية في الحضارات الأخرى...››[1].

فمن خلال ما أوضحه حلمي خليل نرى أنّه يقرّ بأهميّة المنهج الوصفي في دراسة العربيّة وما تعلق بها من مستويات وترك المعيارية التي اتّسمت بها الأعمال التراثيّة عند النحاة العرب، وهذا ما دعاه لأن يبرّر نظرته التي قدّمها تجاه التراث اللغوي العربي واللسانيات الوصفيّة إذ يقول:‹‹...لا بد أن نعترف بأن التراث اللغوي العربي رغم قيمته العلمية الفريدة، قد اقتصر على دراسة اللغة العربية وحدها، وعلى مستوى واحد من مستويات هذه اللغة الفصحى، دون غيرها من اللهجات أو المستويات اللغوية الأخرى، وكان الطابع الغالب على منهج هذه الدراسة الكثير من المعيارية والقليل من الوصفية...فلم تكن دراسة اللغة آنذاك، قد وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من أساليب ومناهج في البحث العلمي أو النظرة العلمية للغة››[2].

ونجد أنيس فريحة في كتابه (نظريات في اللغة) مبيّنا وجهة نظره تجاه اللسانيات وموضّحا تأسّفه حول اللسانيات التي يرى أنها ظلت مجهولة من طرف عامة المتأدبين رغم ما حققته من ريادة ومكانة، ومتأسفا على ما رآه من ضعف وإقبال من لدن المثقفين العرب، وهذا ما عبّر عنه قائلا:‹‹...ولكن ما يؤسف له أن يظل هذا العلم الحديث أمرا مجهولا عند عامة المتأدبين وموضع استهزاء عند عامة الناس الذين ينظرون إلى اللغة وعلمها أنها من الدراسات الفارغة التي لا علاقة لها بواقع الحياة››[3]، فهذا التوجه اللسانيّ الذي طبع أنيس فريحة في نظري هو نتاج ولوعه باللسانيات ومبادئها وكذلكم اقتفاؤه أثر أقرانه من اللسانيين العرب المحدثين، وهذا ما يدفعنا لأن نقرّ أنّه وصفيّ بنويّ، وذلك نتيجة إشادته بالوصفيّة والابتعاد عن المعيارية في دراسة اللغة وذلك بقوله:‹‹...وعملنا هو أن نصف هذه اللغة على مراتب: مرتبة الصوت، ومرتبة الصرف، ومرتبة النحو أو التراكيب، ومرتبة الأسلوب والبيان، وغيرها من المراتب. وعندما يتم وصف اللغة...عند ذلك يحق لنا أن نعمم، أو أن نشير إلى الاتجاه، أو أن ننظر إلى التاريخ، أو أن نلتفت إلى المستقبل. نحن لا ندرس اللغة درسا حدسيا بل واقعيا››[4].

---

[1]) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2003، ص:11.
[2]) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص:10 ،11.
[3]) أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1981،2، ص:33.
[4]) أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص:38.

والمقصود من حديثه هذا أنّ تناول مستويات اللغة العربية وبحثها ودراستها هو ما يجعلنا نقترب من كشف الحقائق العلميّة بموضوعية وصرامة، دون اللجوء إلى المعيارية وإلى الفصل بين تلكم المستويات، وكلّ ذلك من منظور الآنيّة، وحقيقة نجد من سمات المنهج الوصفي أنّه يدرس اللهجة واللغة في فترة زمانيّة محددة، وأما ما تعلق باللغة وتاريخها وتطورها فهو من مجال المنهج التاريخي، وأمّا عن المراتب التي قصدها والتي يجب وصفها، فهي مستويات اللغة بدءا من المستوى الصوتي حتى المستوى التداولي.

وكلّ هذا يعبّر عن اعتماده للمنهج الوصفي في دراسة اللغة العربيّة وترك المعياريّة و المنهج التاريخيّ الذي يتتبّع تطور اللغة ونموها عبر فترات زمنيّة مختلفة، وهذا التقارب في الرؤى يبرز مدى تمسّكهم بمناهج اللسانيات الحديثة التي تمثلت في الوصفية البنويّة ونظرياتها، معتبرين هذه المناهج أنسب المناهج في الدراسة العلميّة الموصلة لضبط قوانين ومعايير تضبط اللغات الطبيعيّة، وهذا ما عبّر عنه تمام حسان في مؤلفه (مناهج البحث في اللغة)، حيث رأى أنّ الاعتماد على هذه المناهج اللسانيّة الحديثة والتي يخصّ بها المنهج الوصفي البنويّ هو من سمات العلمية والتجريبيّة التي لها فلسفتها الخاصة بها في دراسات اللغات، وهذا بقوله[1].

وهذا التوجه الذي صرّح به تمام حسان يرى فيه القناعة والجرأة في تطبيقه على قضايا اللغة العربية، لأنّ منهجها يجب أن يتغيّر من منظور قديم إلى منظور لسانيّ حديث ‹‹...ومن هنا كانت الرغبة ملحة إلى تخليص منهج اللغة من هذه العدوى، حتى يسلم لقارئ اللغة نص في اللغة واللغة فحسب، غير معتمد على أسس من خارجها››[2].

وفي كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، نجده قد تناول مستويات اللغة في جانبها السياقيّ وذلك لتأثره بفيرث رائد المدرسة السياقيّة في لندن، حيث يذكر أنّ النحاة العرب اعتمدوا معايير وقواعد جعلت من اللغة قوانين مفروضة يجب اتباعها وعدم الخروج عليها، وذلك في نظره أمر مخالف للمنهج الوصفيّ، وهذا دليل على إنكاره للمعيارية ودعوته للوصفيّة البنويّة، حيث يقول:‹‹...وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة سواء في ذلك مفرداتها أو تراكيبها ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد ((أحكاما)) فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع ومن ثم أعملوا مما خالف قواعدهم من النصوص حيل التخريج والتأويل والتعليل...››[3].

---

[1]) ينظر، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مقدمة الكتاب، ص:5.
[2]) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مقدمة الكتاب، ص:6.
[3]) تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994، ص:13.

كما أنّه يرى في المفاهيم التي استنبطها النحاة العرب مثل التخريج والتأويل والتعليل، هو حيلة من حيلهم والسبب في ذلك تطبيق هذا المنهج الحديث المتمثل في الوصفية، ومؤكدا على أنّه ينبغي أن يتوافر لموضوع الدراسة الشرطان الآتيان:[1]

1- أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما، فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها.
2- أن يعنى في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمانية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة.

ويتضّح من ما قدّمته من بعض النصوص للسانيين عرب وصفيين أنّهم كانوا على دراية بمناهج اللسانيات الحديثة، وخاصة المنهج الوصفي الذي قدّمته أبحاث دوسوسير وطورته المدارس من بعده بمختلف اتجاهاتها وأفكارها ونظرياتها، والمتأمّل في مؤلفات هؤلاء اللسانيين العرب الوصفيين يجدها قد طبقت تلكم المناهج والنظريات على اللغة العربية وخاصة نحوها، سعيا منهم في إعادة استنطاق التراث اللغوي العربي من منظور حداثي جديد يقوم على الوصفية والعلمية والموضوعية، كما يعتمد مصطلحات حديثة تشكّل في نظرهم من مصطلحات العلم اللساني الحديث ومناهجه، وأيضا يجد هذه الكتابات تعكس التأثّر باللسانيين الغربيين في نقدهم للتراث اليوناني التقليدي، وأيضا في اعتمادهم كثيرا من القضايا وإبعادهم لكثير من المفاهيم النحوية القديمة التي يرون فيها جانبا من المعيارية والذاتية التي تخالف مبادئ العلمية والموضوعية.

كما أنّ المؤلفات اللسانية العربية التي اعتمدت المنهج الوصفي البنويّ قد ركزت على مستوى من مستويات اللغة دراسة وتطبيقا لتلكم المفاهيم الحديثة، كما هو الحال في المؤلفات التالية مثل" الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، 1950" و" علم الأصوات، كمال بشر، 2000" و" أبجديات اللغة وعلم الأصوات واللسانيات، أنور عبد الحميد الموسى، 2016" و" في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، 1984" وغيرها من المؤلفات اللسانية العربية التي تناولت مثل هكذا مستويات.

وما يهمنا نحن في هذا الصدد هو النظر في نماذج من اللسانيين الوصفيين العرب الذين انتقدوا النحو العربي ومصطلحاته من منظور تناولهم واعتمادهم للمنهج الوصفي، وأيضا نماذج من اللسانيين الوصفيين الذين عمدوا إلى تحليل مستويات اللغة العربية من منظور لسانيّ حديث، وأيضا نماذج من الذين حاولوا تطبيق مناهج ونظريات اللسانيات الغربية على العربية، وذلك للوصول إلى الملامح التي تعكس تأثر هؤلاء اللسانيين العرب باللسانيين الغربيين، وعملي هذا مستند على

[1]) تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص:13.

التقسيم الذي وضعه حلمي خليل في حديثه عن العربية والبنيوية الوصفية في الفصل الثالث من كتابه (العربية وعلم اللغة البنيوي)، حيث أوضح أنّ اللسانيين العرب الوصفيين المتمثلين في جيل الرواد كانوا ينتمون إلى مدرسة واحدة هي مدرسة لندن والتي رائدها فيرث، حيث تخصصوا في علم اللغة أو أحد فروعه، غير أنّهم اختلفوا في تقديم اللسانيات للقارئ العربي، إذ تمثل التيار الأول في نقد "التراث العربي باعتماد الوصفية، أما الثاني اعتمد التحليل البنوي في اللغة، والثالث من هاته التيارات سعى إلى تطبيق النظرية اللغوية على العربية[1]

2. 1.1. التيّارات اللسانية العربية الحديثة وتقديمها للنظرية اللسانية الغربية:

المقصود من لفظ التيارات هو اعتدادنا بما وضعه حلمي خليل في كتابه (العربية وعلم اللغة البنيوي)[2] والتي أشرت لها آنفا، وهدفي منها هو محاولة معرفة جوانب التأثر باللسانيات الغربية الحديثة ونظرياتها وانعكاسها على فكر اللسانيين والباحثين العرب المهتمّين بقضايا اللغة ومستوياتها، وكذلك محاولة مني لسبر أهمّ النظريات التي أخذ بها هؤلاء اللسانيّين العرب المتمثلين في جيل الرواد، وإن كان هذا العمل صعبا يتطلب فحص مؤلفاتهم فحصا دقيقا وشاملا ممّا قد يستغرق وقتا وجهدا كبيرين، إلا أنّ الاقتصار على نماذج معينة في البحث يسهم ولو بالقليل للوصول إلى ما أصبو إليه.

2 .1. 1. 1. التراث اللغوي العربي من منظور اللسانيّين الوصفيين العرب(نقد النحو العربي وأهم مفاهيمه):

كان لهؤلاء اللسانيّين العرب احتكاك بالغرب عن طريق تتلمذهم في المدارس اللسانيّة الأوربية أو الأمريكية، ممّا جعلهم يتأثرون بمفاهيم ومبادئ ومناهج تلكم المدارس والنظريات اللسانيّة التي عرفوها ودرسوها، فأثّر ذلكم على تفكيرهم اللغوي تجاه العربية وقضاياها، حيث رأى هؤلاء ضرورة المواكبة مع مستجدّات البحث اللساني الذي عرفته أوربا وأمريكا بعد سوسير، فكانت بادرة لأن يحاولوا تقديم هذه الأفكار للقارئ العربي وإقناعه بقبولها في دراسة العربية ومستوياتها خلافا لما كان متعارفا عليه في الأوساط الجامعية والعلمية المستندة على مفاهيم وتصوّرات القدامى من النحاة واللغويين العرب، وكان هدف اللسانيّين العرب تجاه العربية ونحوها هو تيسيرهم للنحو العربي والعمل على تجديد مفاهيمه وإبعاد بعضها باعتبارها مصطلحات متعلّقة بالمنطق والتي عقّدت النحو العربي وفرضت عليه المعيارية في وضع قواعد النحو وأحكامه،

---

[1]) ينظر، حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ، ص:167.
[2]) المرجع نفسه، ص: 167 وما بعدها.

ولذلك جاءت محاولات اللسانيّين العرب قائمة على المنهج الوصفي الحديث ونظريات البحث اللساني الغربي، وهذه المحاولات ‹‹...أسهمت إسهاما كبيرا في خلق تيار نقدي للدرس النحوي القديم، أخذ يتزايد بعد أن اطلع كثير من المشتغلين بالنحو وعلوم اللغة على بعض النظريات الحديثة الناشئة في الغرب، ومن ثم حاول هؤلاء الباحثون من خلال هذه المناهج والنظريات، نقد النظرية النحوية القديمة، أو عرضها على هذه النظريات وهذا ما نلمسه في مؤلفات: تمام حسان، وإبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، ومهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وعفيف دمشقية، وأحمد الجواري وغيرهم››[1].

عبد الرحمن أيوب

وقد كان لهؤلاء اللسانيين العرب الروّاد فضل على الدرس اللساني العربي والتعريف بأهميته ونظرياته ومناهجه اللسانية الحديثة، ففي كتاب عبد الرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي)، نجده يصرّح في محاولته لنقد الفكر النحوي العربي بأنّ كتابه ليس الأسبق في هذا المجال في نقد النحو العربي، كما اعتبر النحو العربي نوعا من الاجترار العقلي لا يلائم عصر الكاتب المتمثل في ظهور اللسانيات الحديثة، إذ يقول:‹‹...ولا أدعي أني بهذه المحاولة المتواضعة أسبق الناس فلست أول من اتجه بالنقد إلى التفكير النحوي. ولكني رأيت حين عهد إلى بالتدريس النحو العربي بدار العلوم، أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقلي لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه ولا بنهضتنا العقلية في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية››[2].

فهو يرى أنّ الاعتداد بالمفاهيم النحوية في التراث اللغوي العربي ليس من العلم ولا من روح الثقافة اللسانية الحديثة، لاستناده على عبارات عقلية منطقية والتي لا تتلاءم والمنهج الوصفي اللساني الحديث، وهذا ما جعله يطلق على النحو العربي تشبيها بالثقافة العربية التقليدية ويعني بها التراث النحوي القديم الذي يرى فيه أنّه ‹‹يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية››[3].

ومن كلامه هذا نستشف أنّ عبد الرحمن أيوب يرى في النحو العربي أنّه قام على استنباط القواعد النحوية وما تعلق بها من إشكالات دون تركيز على النظرية النحوية ومنطقها الفكري النحوي، والسبب عنده هو اعتداده بالمنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة اللغوية كما هي دون اعتبار الظواهر الخارجية، وأيضا دون النظر إلى القواعد المعيارية التي ليست من العلم في شيء،

---

[1]) منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، ، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، السعودية، القصيم، ط1، 1434ه-2013م،ص:8.

[2]) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، د ط، د ت، كلمة للمؤلف، ص: د.

[3]) المرجع نفسه، ص: د.

وهذا ما جعله ينتقد الفكر النحوي واصفا إيّاه بالتقليدي القائم على الاعتبارات العقلية والذي يخالف مبادئ اللسانيات الحديثة ومناهجها الوصفية البنوية.

والمتأمل في كلام عبد الرحمن أيوب يجده يشير تلميحا أو تصريحا في كتابه إلى وجود أثر الفلسفة اليونانية المنطقية في النحو العربي، ولذلك صرح في حديثه عن عيوب النحو العربي بأنّه ‹‹...يبني القاعدة على أساس اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها. وهذا النوع من التفكير...لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث››[1].

يتّضح لي أنّ عبد الرحمن أيوب من خلال كلامه الذي وجهه للنحو العربي يعكس مدى تأثّره بالمنهج الوصفي البنوي الذي طبع الاتجاهات اللسانية الغربية ومدارسها، ولا أدلّ على ذلك توظيفه بعض المصطلحات مثل: الثقافة التقليدية، القاعدة، الاعتبارات العقلية، التفكير النحوي التقليدي، نهضتنا العقلية، اللهجات...)، وقد استعمل لفظة (a priori) وتعني في العربية (على الأرجح) التي تشير إلى الحدس والتخمين، بخلاف المنهج الوصفي اللساني القائم على التجربة العلمية والملاحظة لا على الحدس والتأويل، وهي من مبادئ اللسانيات القائمة على ‹‹...التجربة لا على التأمل أو الحدس. واللساني...يتعامل مع حقائق ملموسة هي حقائق اللسان أو الكلام. وبالنظر إلى أن هذا العلم علم تجريبيّ فهو موضوعي بقدر ما يبتعد عن الذاتية، وعن كل التحيّزات الفرديّة والاجتماعيّة والعرقيّة››[2].

ومن هذا المبدأ القائم على الوصفية والموضوعية والعلمية، ذهب عبد الرحمن أيوب للحديث عن التفكير اللغوي الحديث باعتباره علما لسانيا يتّسم بموضوعية البحث والوصف، وينبذ الفلسفة والعقل وما تعلق به من منطق أرسطو، وهذا ما عبّر عنه بقوله:‹‹وقد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها...ولكن ذلك الاقتناع المتواضع من علماء اللغة اليوم، لم يكن سوى رد فعل لطغيان منطق أرسطو على التفكير اللغوي في العصور القديمة والعصور الوسطى وفي صدر عصر النهضة››[3].

فهنا يشيد بدور المنهج اللساني الوصفي الذي طبع القرن العشرين والذي في نظره ردّ فعل على المناهج السابقة التي عرفها التفكير اللساني الغربي وخاصة النحو اللاتيني والإغريقي وأيضا ما تعلق بالبحوث اللغوية بصفة عامة، إذ يرى أنّ اللسانيين الغربيّين باعتمادهم المنهج الوصفي البنوي وجدوا عيوبا في النحو اللاتيني الإغريقي، وما فيه من تقسيمات وفروض، وهذا ما جعلهم

---

[1]) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العرب ، ص: د.
[2]) عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات، ، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد4، ديسمبر/ كانون أول2014، ص: 11، 12.
[3]) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص:ه.

ينتقدونه ويخلصونه من تلكم العيوب، فعبد الرحمن أيوب بهذا العمل نراه قد اتبع منهج الغربيين في نقدهم النحو اللاتيني والإغريقي وأيضا اتباعه المنهج الوصفي البنوي مثل ما فعله هؤلاء اللسانيّون وخاصة أصحاب المدرسة التحليلية الشكليّة.

ونجد في محاولة عبد الرحمن أيوب النقدية للنحو العربي أنّها ‹‹...نقد تعميم لا يقف عند حدود نقد التفكير النحوي عند العرب، بل يتعداه إلى الثقافة العربية كلها التي وصفها مع التفكير النحوي ((بالتقليدية))، ومن ثم، نحن أمام تفكير نحوي تقليدي نعرفه، ولون آخر من التفكير النحوي غير التقليدي، لا نعرفه. ووصف علماء العربية القدماء، والنحو العربي، بمصطلح ((التقليدية)) هو تبني لوجهة نظر أوربية، في دراسة تاريخ الفكر الإنساني. وهو وصف ينتظم عندهم، الدراسات اللغوية قبل دي سوسير، في مقابل النظريات اللغوية الحديثة››[1].

وبعد عرض عبد الرحمن أيوب لهذا الإيجاز عن اللسانيات الغربية الحديثة والتقليدية، يذهب ليوضح للقارئ العربي تبنّيه للمنهج اللساني الشكلي القائم على مبدأ التوزيع، إذ يقول:‹‹ وازدهرت اليوم مدرسة تسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية School of formel analysisوتنوعت نظرياتها››[2].

وهذه الإشارة التي قدّمها عبد الرحمن أيوب للمدرسة التحليلية الشكلية توضّح أنّ الوصفية ‹‹هي وصفية المدرسة الشكلية الأمريكية، بل قمة الوصفية كما بلغتها على يد بلومفيلد ثم هاريس، والذي يمثل قمة الصرامة والشكلية في التحليل البنيوي للغة، وهو يتمثل في تصنيف العناصر اللغوية طبقا لوظيفتها الشكلية داخل الجملة››[3]، وهذه الأخيرة تقوم على فكرة مبدأ التوزيع والذي يعتبر عندهم ‹‹ردّ فعل على الدراسة اللسانية التقليدية التي ركزت في تحليلها ودراستها على مبدأ الخطأ والصواب في التقعيد المعياري للغات وتوخي التوزيع يجعله ينفرد بالرؤية الوصفية الظاهرية للكلام أو للأشكال اللغوية ليحقق معانيه للسياق الكلامي وضبط تتابع التأليف اللغوي في هذا السياق بحسب المواقع التي تكون فيها وتظهر فيها››[4].

وعلى هذا الأساس الذي أخذ به عبد الرحمن أيوب والمتمثل في مبدأ من مبادئ الدراسة التحليلية الشكلية التي ترفض المعنى في عملية التحليل اللغوي للغة، بل تقوم على أساس أشكالها، نجده انتقد النحاة العرب الأوائل في تقسيمهم للكلمة إلى اسم وفعل وحرف لاعتمادهم على المعنى دون الشكل، إذ انطلق من الكلمة مبيّنا سبب تناولها من ناحية النحو وذلك في قوله:‹‹كان من الطبيعي أن نبدأ حديثنا عن الكلمة بدراسة تركيبها ومقاطعها وغير ذلك مما يدخل في نطاق

---

[1]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:168.
[2]) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص:ه.
[3]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:171.
[4]) السعيد شنوفة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص:95.

الصرف، ولكنا رغبة في متابعة الموضوع على النسق النحوي التقليدي، سنأخذ بنفس الترتيب الذي أخذ به النحاة في تأليفهم››[1].

يتبيّن لنا أنّ الانطلاق من الجانب الصرفي هو منطلق ومبدأ من مبادئ الشكلانية التي تأثّر بها عبد الرحمن أيوب، فالتوزيعيّون يحللون الجملة إلى مكوّناتها المباشرة للوصول إلى الكلمة أو المورفيم كما يصطلح عليه عند التوزيعيّين، لذلك كانت الكلمة هي بمثابة العناصر الأولية للجملة، والتي هي تعتبر عندهم ‹‹...عناصر صوتية دالة كل منها على وحدة صرفية دنيا أصغر تفيد معنى يبرزها التحليل››[2].

ولذلك عندما قدّم تحليل النحاة على التحليل الشكلي إنّما ليبرهن للقارئ ما وقع فيه النحاة من أخطاء لما اعتمدوا في تقسيماتهم للكلمة على اعتبار الدلالة واعتبار الإعراب، وقد أعطى مثالا في بداية تحليله للكلمة بمجموعة طلبة، "إذ يرى أنّه لو فُرّق بين كلّ من محمد وفاطمة على أساس جنسهم إلى طلبة وطالبات، يكون هناك اختلاف وهو تحديد لنوع الطلبة بأنّ محمد ينتمي لفئة الذكور، بينما فاطمة تنتمي لفئة الإناث وكلّهم يشكلون طلبة في الكلية، بينما رأى لو أخذنا اعتبارا آخر بحيث نقسمهم إلى مجموعتين أو فرقتين، فعندئذ لا يكون هناك اختلاف بينهما"[3].

والسبب في ذلك أنّ كلّا من محمد وفاطمة ينتمون إلى فئة الطلبة في الكلية؛ لأنهما طالبان يعاملان معاملة واحدة بلا تفريق باعتبارهما طالبين، وهو تقسيم قائم على الشكل، لذلك عندما نقد النحاة في اعتمادهم على تقسيم الكلمة "باعتبار الدلالة وباعتبار قابلية الحرف الأخير من الكلمة لحركات مختلفة، رأى بأنهم أخطأوا الصواب، والسبب في ذلك نتيجة تأثرهم بقسمة أفلاطون التي قسّم من خلالها الموجودات إلى ذوات وأحداث، حيث الذوات تمثل أمورا مادية ومعنوية كالكرسي والحجر مثلا، والأحداث أفعال تقع في زمن خاص، وبذلك نقد النحاة في تقسمهم الكلمة على اعتبار الدلالة وأيضا لتأثرهم بالنحو اليوناني المعتمد على العقل"[4]، وللاستدلال على رأيه بوجود هذا التأثّر من النحاة نجده وضع مقارنة بين النحاة وتقسيم أفلاطون تضمّنت ما يلي:[5]

أ.أنّ النحاة اعتمدوا الدلالة في تقسيماتهم للكلمة وتعريفها، وذلك شبيه بما وضعه أفلاطون في نظريته تجاه الموجودات، كما أنّ تقسيمهم لها إلى أقسام ثلاثة هو نفسه الاعتبار الذي قسّم به أفلاطون الذوات والأحداث.

---

[1]) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص: 7.
[2]) السعيد شنوفة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص:97.
[3]) ينظر، عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص:7.
[4]) ينظر، عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي،، ص: 9، 10.
[5]) ينظر، المرجع نفسه، ص:9، 11.

ب. كما أنّ النحاة حصروا الكلمة في ثلاثة أنواع مع وجود أنواع أخرى كاسم الفعل، والذي بحسب عبد الرحمن أيوب كان ينبغي أن يكون ضمن الأفعال لا الأسماء، بناء على تعريفهم للفعل مثل كلمة صه وهيهات.

وكلّ ذلك النقد الذي وجّهه عبد الرحمن أيوب للنحاة في تناوله لتقسيم الكلمة معتبرا أنّ البحث العربي يفتقد لهذا المنهج في التحليل، وهذا ما عبّر عنه بقوله:‹‹ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساسا لتقسيمها. والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل موضعها بين سواها من الكلمات. وليس هناك مع الأسف بحث عربي واحد سلك هذه الطريقة الشكلية...››[1].

وإذا كان هذا موقفه من النحاة، فإنّه لا يمكن الجزم أنّ النحاة لم يسلكوا هذا المسلك، بل له جهود كبيرة في المنهج الشكلي، وذلك ما عبّرته عنه جملة من البحوث اللسانيّة العربية التي سعت لإثبات هذه التقاربات المنهجية[2]

وقد ناقش عبد الرحمن أيوب كثيرا من قضايا النحو منتقدا ومبّينا مواطن القصور التي وسمت البحث النحوي عند النحاة، ويلخص عبد العزيز الغفيلي أهم النقاط التي تناولها عبد الرحمن أيوب في مؤلفه الذي طبّق فيه منهج المدرسة الشكلية في معالجة قضايا النحو العربي، وهذه النقاط هي:[3]

أولا: رفضه لعلل الإعراب والبناء التي تكلم عنها النحاة والتي تمثل نوعا من العلل المنطقية التي تستند إلى القوة والضعف، كما فرّق بين مفاهيم أربعة، وهي: الإعراب، والموقع، والحالة الإعرابية، والعلامات الإعرابية، إذ رأى أنّ كلّا من المعرب والمبني يشغل موقعا معينا، الذي يكسبها حالات الإعراب المختلفة، وليست الكلمة التي تشغله، وبذلك يرى من خلال هذا طرح فكرة تقدير العلامات الإعرابية.

ثانيا: أنّه عاب على النحاة عدم تفريقهم لنماذج الجملة المجردة والواقعية، وما قدّمه كذلك من نقد لفكرة الإسناد في الجملة، معتبرا اعتداد النحاة بها دليل على وجود التقسيم الأرسطي الذي يعول أن تكون الجملة خبرية فحسب، ولم يوافق كذلك عبد الرحمن أيوب النحاة في تقسيمهم للجملة إلى فعلية واسمية، بل رأى بضرورة تقسيمها إلى اسنادية والتي تنحصر في الجمل الاسمية والفعلية، أما غير اسنادية فتنحصر في جملة النداء ونعم وبئس وجملة التعجب وغير ذلك.

---

[1]) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص:11.

[2]) ينظر في ذلك، أحمد حساني، مباحث تأسيسية في اللسانيات، وأيضا، ساجد شريف عطية،جذور اللسانيات في العربية.

[3]) ينظر، منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، ص: 342-340.

يتبيّن لنا أنّ التوزيعية أو مبادئ المدرسة الشكلية -والتي اعتمد عبد الرحمن أيوب بعض مبادئها ومفاهيمها في دراسة النحو العربي- تسعى إلى ‹‹...الخلاص من التعريفات التقليدية التي اعتمدت في تحديد أقسام الكلام على المعيار الدلالي أو الفلسفي أو العقلي››[1].

ونجد باحثا لسانيّا يقدّم خلاصة تمثلت في أهم المنطلقات التي اعتمدها عبد الرحمن أيوب في دراسته للنحو العربي ونقده، والتي تعكس معايير المدرسة التحليلية الشكلية، وذلك بعد أن استطلع وتتبّع ما درسه أيوب من خلال بعض مؤلفاته ومقالاته، وقد تجلت ملامحها في المنطلقات التالية:[2]

-اتخاذ التحليل الشكلي(الوصفي) منهجا للتحليل النحوي، ويتمثل ذلك في استبعاد التعليلات الفلسفية والاعتبارات المنطقية والذهنية في هذا المجال.

-استبعاد عنصر الدلالة في التحليل وعدم الأخذ بالتقدير.

-تحكيم اعتبار الموقع في التحليل النحوي.

وقد نقد من خلال هذه المعايير كثيرا من آراء النحاة العرب ومعالجاتهم.

مواقف بعض اللسانيين العرب النقدية من محاولة عبد الرحمن أيوب:

غير أنّ محاولة عبد الرحمن أيوب وما قدمه من دراسة ونقد للنحو العربي قد وجّه له لسانيون وباحثون عرب بعض النقد وإن كان قد أفاد التفكير النحوي واللغوي بتقديمه للنظرية الشكلية، ممّا جعل تطبيقاته للشكلانيّة لم ‹‹...تصل إلى نتائج تطبيقية، بل اكتفت بالنقد وأبقت على أبواب النحو التقليدية كما هي ولم تقترح بديلا، مما يجعل عمل الدكتور أيوب، في هذا الكتاب، يقترب من أعمال أصحاب دعوات التيسير والإصلاح، لولا استناده لنظرية لغوية حديثة، وكانت قضية المعنى أهم القضايا التي أثارها هذا الكتاب››[3].

وقدّم عطا محمد موسى نقدا لمحاولة عبد الرحمن أيوب، حيث رأى بأنّ " المعايير التي اعتمدها في تحليله ونقده للنحو العربي لم تثبت أمام ما أثبتته الأبحاث اللسانية الحديثة، والتي أكدت على ضرورة اعتماد العقل في التحليل اللساني ومن هذه الأبحاث ما أثبته تشومسكي في نظريته، خلافا لما استبعدته المدرسة الشكلية، ويرى عطا محمد موسى كذلك أنّ تناول عبد الرحمن أيوب

[1]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:125، 126.
[2]) عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في تخصص اللغة العربية وآدابها، كانون الأول/1992م،ص:217.
[3]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:180.

لهذا المنهج يعتبر تلفيقا لاقتصاره على بضعة معايير من النحو العربي ولم تكن دراسته شاملة للنحو كلّه، خلافا لما فعله تمام حسان في أبحاثه، وأنّ اعتماده هاته المعايير التحليلية الشكلية يعدّ مبالغة منه في الأخذ بها ممّا أفقدته جانبا من الموضوعية التي يتّسم بها البحث اللساني الحديث، وأيضا ما لاحظه عطا محمد موسى أنّ أيوب لم يحدّد المصادر الأجنبية التي استند عليها في نقده لنظرية النحو العربي[1].

وإذا كان النقد لا بدّ أن يكون تجاه مثل هكذا أعمال من طرف بعض اللسانيّين والباحثين الكبار إلا أنّه من الإنصاف أن يعطى كلّ ذي حقّ حقه اعترافا له بما صنع وعمل من جهد وبحث وتقريب للمناهج اللسانية ونظريّاتها للقارئ العربي المتخصص وغير متخصص في اللغة، وهذا ما التمسته عند عطا محمد موسى، والذي بعد ما أوضحه من نقاط نقدية تجاه عبد الرحمن أيوب إلا أنّه منحه حقه من البحث والإنصاف، إذ يقول:‹‹ إلا أن من الإنصاف أن يذكر أنه على الرغم مما وجه إلى هذا العمل من نقدات، فإن صاحبه من الريادة في ميدان علم اللغة الحديث، ولعله كان أول من حاول نقد التراث النحوي على أساس نظرية لغوية حديثة هي((مدرسة التحليل الشكلي))، فأسهم بجد في لفت الأنظار إلى هذه النظريات اللغوية الوافدة وضرورة الانتفاع بها على نحو من الأنحاء"[2].

ويقدّم حيدر محمد جبر العبودي أيضا رؤيته تجاه محاولة عبد الرحمن أيوب رغم ما قدّمه له من نقد في دراسته للنحو وفق المنهج الوصفي الشكلي التحليلي، إذ يقول:‹‹وعلى هذا الأساس، يبقى عبد الرحمن أيوب، صاحب دعوة مجرّدةٍ، لتطبيق نظريّـةٍ لغويّـةٍ، رأى في منهجها حلا لمشكلاتِ البحث النحويّ العربيّ...وعرضها بالأسلوب العصريّ الحديث...ذلك أنّه وضع يده على نقطة المعالجة المثلى، لولا تلك التعميماتُ النّظريّـةُ، التي اكتنفت طريقة نقده، وجعلته في مهبّ الأحكام العامّة، التي سبّبت له حرجا كبيرًا في طبيعة التّصوّر المعرفيّ للنّظريّة اللغويّة العربيّة››[3].

مهدي المخزومي:

ومن المحاولات النقدية النحوية التي تناولت الدرس النحوي وقضاياه، وفق المنهج الوصفي الحديث ما عبّر عنه مهدي المخزومي في مؤلفاته ويعد كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، من الكتب التي تطرّق فيه لقضايا النحو العربي ونقده نظريّا، وقد كان هدفه من هذا النقد تخليص النحو

---

[1]) ينظر، عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص: 217.
[2]) عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،، ص: 218.
[3]) حيدر محمد جبر العبودي، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، ، إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجيستير في اللغة العربية وآدابها، شعبان1426ه/أيلول2005م، ص:170.

العربي ممّا علق به من شوائب منطقية وعقلية وفلسفية، مثل ما كان عند عبد الرحمن أيوب، وغيرهم من الوصفيّين اللسانيّين العرب، وقد نوّه مصطفى السقا في تصديره لهذا المؤلف السابق ذكره أنّ مهدي المخزومي قد أتى بالحلول السهلة والمبسطة لكثير من المشكلات النحوية التعسفيّة، كنظرية العامل واستعمالهم النظر العقلي في استنباط القواعد والأحكام النحوية، وهو بذلك يساند مهدي المخزومي في تصوره ونقده لقضايا النحو العربي وما يمثله المنهج الوصفي من علمية وموضوعية دون اعتبار للعقل أو المعيار النحوي، ومنوّها بفضله على الطلاب والباحثين في قضايا اللغة والنحو، وهذا بقوله:‹‹...وجد الدكتور مهدي لكثير من مشكلات النحو حلولا سهلة خالية من التعسف الذي ارتكبه النحاة في سبيل نظرية العامل، قياسا على العوامل الطبيعية، فألزموا الناس قواعد هي من نتاج النظر العقلي وحده، وأهملت الحلول اللغوية، التي هي أجدر بالرعاية في المباحث اللغوية، ولذلك تعقدت مسائل النحو وصعبت على المتعاطين لها››[1].

ويوضّح مصطفى السقا هدف مهدي المخزومي من خلال هذه الدراسة النقدية لمنهج النحاة وقضاياه، على أنّه جاء ‹‹لتخليص النحو العربي من شوائب التي علقت به، من جراء اختلاط مباحثه بمباحث المنطق والفلسفة، والنظريات غير الأصلية...ومباحث هذا الكتاب... تعتبر بحق تطويرا جديدا وتوجيها حديثا للدراسات النحوية...››[2]، فهذه الإشارات التي تكلم عنها مصطفى السقا في مستهل تصديره لكتاب مهدي المخزومي، توحي إلى مبادئ المنهج الوصفي الذي اعتمدها مهدي في كتابه، والتي سماها السقا بالأسس العلمية المتينة، والمتمثلة في الوصف والموضوعية والشمولية، والتجريب والملاحظة الدقيقة والتصنيف المحكم المضبوط، وترك المعيارية والمنطق والفلسفة التي تعدّ من نظر المنهج التاريخي المقارن أو النحو التقليدي، بل في نظر السقا هو تجديد في منهج النحاة وفق ما تمليه اللسانيات الغربية الحديثة.

وإذا تمعّنّا النّظر في مؤلفات المخزومي تبيّن لنا أنّه ‹‹...لم يكن غافلا عما يجري من تطور في الدراسات العربية، نحوها وصرفها، وبوادر التحديث في هذه الدراسات، بسبب الاطلاع على المناهج اللغوية الغربية الحديثة، وقربه من مراكزها في الجامعات...››[3].

وحقيقة الأمر فإنّ مهدي المخزومي في كتابه يصرح بهذه المبادئ المنهجية الوصفية التي يراها أنسب منهج لتجديد النحو العربي، حيث يرى " أنّ محاولات التيسير للنحو العربي التي سبقته لم تقدّم جديدا ولم تأت بمنهج جديد خلافا لما ألفه الطلاب من منهج النحاة الأوائل، فالتجديد في

---

[1]) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه-1986م، تصدير: مصطفى السقا، ص:9.
[2]) المرجع نفسه، ص:10.
[3]) منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، ص:343.

النحو من وجهة نظره تقتضي أن يكون هناك إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته ومسائله"[1]، وإذا كان مهدي المخزومي يشير لهذا المنهج الجديد الذي يعتمده في دراسته، فإنّنا نراه يقدّم خطوتين يراهما أنسب في إصلاح النحو العربي ومنهجه، وهاتين الخطوتين تتمثّلان في:[2]

الأولى: أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه غلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي، ونعين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون.

وإذا تأملنا هاتين الخطوتين وجدنا أنّ الخطوة الأولى يقصد بها المنهج الفلسفي القائم على المنطق والاستدلال العقلي، والتي تعالج ضمن المنهج الوصفي الذي من مبادئه نبذ المنطق والفلسفة، والثانية يقصد بها تحديده موضوع البحث والمتمثل في الجملة باعتبارها أساس البحث اللساني وتمثل مستوى من مستويات التركيب اللغوي، بخلاف الكلمة التي هي من اختصاص مجال آخر، وكما نجده يؤكد على ضرورة اعتماد الجملة في التحليل النحوي؛ لأنّ النحو يعالج موضوعين مهمين لا يمكن التفريط في أحدهما، إذ الأول "الجملة وما يعتريها من تأليف ونظام وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف وإظهار، والثاني ما يعرض للجملة من معاني عامة تؤديها أثناء الخطاب حسب مقتضيات الأغراض عند المتكلّمين[3].

والمتأمّل في كلام مهدي المخزومي هذا يستشفّ أنّه ركز على الجملة من حيث مستوى اللغة التركيبي وبذلك تضم الأصوات اللغوية وطريقة تأليفها في كلمات والكلمات في جمل، وهي تضم مستويات صوتية وصرفية ونحوية، وأمّا النقطة الثانية فهو وظيفتها في تأدية المعاني أثناء عملية التواصل، وهو منهج اللسانيات الوظيفية التي طبع حلقة براغ وياكبسون ومارتيني، فالجملة في المستوى التركيبي تبحث ‹‹...العلاقات الداخلية بين الوحدات اللغوية، والطرائق التي تتألف بها الجمل من الكلمات بعد أن تكونت الكلمات من الوحدات الصرفية، والوحدات الصوتية، وتعد الجملة أصغر وحدة تركيبية يمكن أن تنقل معلومة وتتألف من مسند ومسند إليه››[4].

---

[1]) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:15.
[2]) المرجع نفسه، ص: 15، 16.
[3]) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:16، 17.
[4]) حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، مكتبة نوميديا، مطبعة آنفو، الليدو، فاس، د ط، د ت، ص:19، 20.

وقد أوضح حلمي خليل أنّ مهدي المخزومي في مؤلفه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، قد ضمّن الأصول النظرية للمنهج اللساني الحديث، وهو المنهج الوصفي، وأمّا كتابه الثاني (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، يمثل تطبيقا لهذه الأصول على النحو العربي ودراسته، وهذا ما صرّح به قائلا:‹‹والكتاب الأول يمثل الأصول النظرية والكتاب الثاني يمثل التطبيق على هذه الأصول...أي أن الكتاب الأول، كما أشرت يحتوي على المبادئ النظرية لهذا المنهج العلمي الحديث، حيث نجد في مدخل الكتاب ما يشير إلى بعض جوانب هذا المنهج››[1].

وقد عبّر عنها مهدي المخزومي بمصطلحات كلها تنتمي للسانيات الوصفية وخاصة المنهج الوصفي، والتي تمثلت في:[2]

أ.على النحوي أن يكون واصفا للغة وأساليبها ولا يكن معياريا يُلزم المتكلمين بقواعد ومعايير يجب اتباعها في الاستعمال، أو أن يحتكم إلى الذاتية بالصواب والخطأ؛ لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، كما أنّ النحو يتطور ويخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور.

ب. يجب على النحوي أن يكون سوى ملاحظا لهاته التطورات ومختبرا لها للوصول للقواعد التي تمليها طبيعة اللغة، وأن يصف الكلمة والجملة وأوضاعهما المختلفة، ولا أن يتفلسف أو يبني أحكامه على أحكام العقل، والسبب في ذلك أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع من أحكام.

والمتأمل في الكلمات التي استعملها مهدي المخزومي والتي تمثلت في (دراسة، وصفية، تطبيقية، ملاحظات، اللغة متطورة، نتائج اختبارية، طبيعة اللغة، يصف)، كلها تدل على منهج اللسانيات الوصفية؛ لأنّ منهجها ‹‹وصفي، تجريبي واستدلالي في الآن ذاته، فهو ينطلق من الظاهرة اللغوية إلى استنباط المعايير التي تنظمها وتضبطها، ولا يقف من اللغة موقفا قبليا ينطلق من معيار سابق على الظاهرة اللغوية. ويقوم المنهج الوصفي على الوصف والمعاينة ثم الاختبار والتصنيف والتبويب والاستقراء والتحليل الإحصائي وصولا إلى استنباط القوانين التي تنظم الظاهرة...ثم يقوم بتعليلها ليكون منها نظرية لسانية عامة فعالة قابلة للتطور››[3].

وإذا كانت الوصفية ترى بهذه المبادئ، فإنّ للغة ثوابت وقوانين وضوابط تحكمها وتقوّمها؛ لأنّ لها جانبان: وضع واستعمال، فلا يمكن أن نخضع للغة لعوامل خارجية في تطورها على

---

[1]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:68.
[2]) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:19.
[3]) حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص:9.

حساب عواملها الداخليّة، وما ذلك إلا نوع من الانبهار بالمنهج الوصفي القائل بتطور اللغات، ونحن لا ننفي تطور اللغات، بل ما يمكن أن نشير إليه أنّ عملية التطور وإن كانت موجودة على مستوى الألفاظ والعبارات والأصوات فإنّ ذلك مرجعه إلى الاستعمال، بينما ما ارتبط بجوانبها الداخلية فإنّ ذلك شيء نزر وليس بالكثير، وقد تعرض لهذا نحاتنا الأوائل.

ونلاحظ أنّ مهدي المخزومي يرى أنّ النحاة الأوائل لم يفرّقوا بين مستويات اللغة في دراستهم لها، وأنّ الحاجة الماسة في نظره إنّما تعتمد على إيجاد نحو جديد يتناوله اللساني من وجهة لسانية وصفية حديثة، لتخلّصه من التعليلات الفلسفية والعقلية التي ليست منه، والمنهج اللسانيّ الجديد هو المنهج الوصفي الذي يرفض هكذا تعليلات، ولذلك نجده يقرّ بهذا في قوله:‹‹لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى نحو جديد، خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، مدروس وفق منهج يلائمه، مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي، فعصفت بها، وانتهى الأمر بهذا الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حد لها››[1].

وإذا كانت رؤية مهدي المخزومي هاته التي تهدف إلى تجديد النحو دون الاعتماد على المفاهيم النحوية التي تعتمد التعليلات والمفاهيم الفلسفية والعقلية وغيرها من المفاهيم، فهو يذهب منتقدا النحاة أنهم لم يكونوا مفرّقين لمستويات اللغة، وأنّ المنهج العلمي اللسانيّ الجديد هو الذي يحلل اللغة من خلال مستوياتها ودراستها ومعرفة ما لها من علاقات ومميزات وترابطات، وذلك أنّ هذه المستويات كلها متداخلة تساهم في جانبها التطبيقي؛ أي التعليمي في تعلم العربية بالنسبة للطلاب وغيرهم، إذ ‹‹يعتمد بعضها على بعض، فالدراسة الصوتية، والدراسة الصرفية والمعجمية، والدراسة النحوية كلها موضوعات لغوية تهدف إلى ناحية تطبيقية تفيد منها الأجيال فيما تقرأ وفيما تقول وفيما تكتب››[2].

إلا أنّ حلمي خليل يرى أنّ مهدي المخزومي رغم تحديده للرؤية اللسانية الحديثة التي تعتمد المنهج الوصفي في دراسة قضايا اللغة، وتفريقه لمستوياتها وما لها من علاقات متشابكة، إلا أنّه سيطرت على فكره المعيارية والهدف التعليمي، وفي فكرة رفضه الدراسة الشاملة في النحو العربي، إذ يقول:‹‹...فإننا نلمح أيضا سيطرة المعيارية والهدف التعليمي على فكر المؤلف، فهو يرى أن الهدف النهائي من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي وحده، أي ما يترتب على هذه الدراسة من آثار تعليمية لا علمية تظهر فائدتها على القراءة والكتابة والكلام...وليس هذا هو الهدف

[1]) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:27.
[2]) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:27.

الأول أو الهدف الأساسي من المنهج العلمي الحديث في دراسة اللغة، وإنما هذا الهدف يأتي في مرتبة تالية للوصف والتحليل...››[1].

وإذا كان هذا النقد الذي وجّهه حلمي خليل فإنّ مهدي مخزومي، يذهب في كتابه لشرح هذه المستويات وتبيان أهميتها وما تتميّز به عن بعضها البعض، مشيرا أنّ كل مستوى له مجاله الخاص ودارسون يهتمّون بكل مستوى من مستويات اللغة، "إذ يوضح للقارئ منهج الدراسة اللغوية بدءا بالمستوى الصوتي والذي يعنى بمخارج الحروف وصفاتها وتآلفها فيما بينها، ثم إذا تمّ للدارس هذا المستوى كان المستوى المعجمي والصرفي يمثل المرحلة الثانية من التحليل اللساني، فيتطرقان للكلمة وبنائها ووزنها ودلالتها ومعناها واشتقاقها ومسالك استعمالها وما يلحقها من زيادة وما يطرأ عليها من تغيرات، ثم يأتي المستوى الأخير والذي انطلق منه المؤلف في دراسته لقضية الجملة من جانبها النحوي، وما يطرأ عليها من طوارئ تعنى بأحوال أجزائها وهي من تخصص النحوي"[2].

وبعد هذا التحديد والشرح للدراسة اللسانية ومنهجها الوصفي الحديث، فإنّ مهدي المخزومي نقد النحاة الأوائل كذلك في خلطهم المنهجي لدراسة الجملة والمتمثل في المستوى النحوي، وما لحقهم من تشتت وتقطع لموضوعاتها، مشيرا إلى بعض الدراسات النحوية الأولى التي رأى أنها كانت مقاربة للدراسة اللسانية الحديثة، كابن جنى وابن هشام والرضي شارح الكافية، ولذلك صرّح بذلك موجها كلامه للقارئ والمثقف والباحث والمتخصص في اللسانيات، سعيا منه لتحديد أسس المنهج الجديد ونظريته خلافا لما تعارف عليه الباحثون من منهج النحاة الأوائل، ، ومبيّنا أنّ الدراسة النحوية اتّسمت بكثير من الهنات والشوائب والخلط المنهجي والتصنيفيّ، حيث يقول:‹‹...وصلت إلينا الدراسة النحوية كسيحة هزيلة، لا تشرح غامضا، ولا تفسر أسلوبا، ولا تتصل باللغة بأية صلة إذا أغضينا عن بعض اللمحات والخواطر التي عرض لها دارسون نابهون، أمثال ابن جني، والشيخ الرضي شارح الكافية، وابن هشام››[3].

وهذا النقد الذي عبّر عنه المخزومي يقوم كلّه على رؤى وصفيّة كغيره من اللسانيين دعاة الوصفيّة، وإذا افترضنا هذا الذي يقوله، فإنّ كتب النحاة ومؤلفاتهم جاءت متينة البحث والتصنيف والتحليل لا تعتريها شوائب لا منهجية ولا علمية، ومنها هذا يتبيّن أنّ المخزوميّ يقيم نقده على مبدأ عام وعلى أسس غربية قد لا تتوافق وطبيعة العربية ونحوها، ثم إنّ النحو العربي نحو مؤسس على

[1]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:70.
[2]) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:35-37.
[3]) المرجع نفسه، ص:37، 38.

الوضع والاستعمال شامل لمستويات العربية جميعها فهو نحو جاء لتقويم اللسان العربي من اللحن ولضبط ألسنة الأعاجم مخافة تغيير استعمالات العرب ولغاتهم المتعارف عليها بينهم.

وقد لخص الباحث عمر لحرش لأهم الاعتراضات التي قدمها مهدي المخزومي على النحاة، والتي تُظهر ملامح المنهج الوصفي وتأثره به، نذكرها في النقاط الآتية:[1]

أ.تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، واعتباره النحو نحوا صوريا يقوم على مبدأ التعليل.

ب.أنّ النحاة قعّدوا للغة الأدبية ولم يقعّوا للغة التي تحدثها العرب، حيث أسسوا القواعد على نصوص منتقاة من الشعر والنثر.

ج. خلطهم بين المستوى الفني للعربية وبين اللهجات.

د.أنّهم ضيّقوا رقعة الاستشهاد النحوي وحصروها في لهجات معينة دون أخرى.

ه.إنكاره على النحاة عدم تفريقهم لمستويات اللغة، وسيطرة فكرة العامل على النحو العربي ممّا جعلهم يقسّمون أبوابه ومواضيعه على أساسها.

و.نقده لمبدأ المعيارية القائم عندهم على الخطأ والصواب، كما أخذ عليهم أنّهم قصروا مفهوم الإعراب على التغير الذي يطرأ في أواخر الكلم، وربطوه بفكرة العامل، ممّا جعلهم يهملون ظواهر كثيرة لها تأثير في معاني الكلم.

فقراءة المخزومي لمنهج النحاة وإصداره هذه الأحكام تعكس تمثله الواضح لثوابت اللسانيات الحديثة ومصطلحاتها، ثم إنّ هذه الأحكام التي أطلقها عليهم، لا تمنح أيّة أدلة على ما ذهب إليه، فنحن نجد أنّ النحاة لم يعرفوا المنطق اليوناني ولا الفلسفة إلا بعد القرن الرابع الهجري، وأنّ اقتصارهم على قبائل عربية في رقعة مكانية وزمنية محددة ما هو إلا ضبط منهجي مستند إلى عصر الفصاحة التي لم يخالطه لغات أعجمية، ثم إنّ الأبحاث التي تناولت دحض هذه الأحكام

[1]) ينظر، عمر لحرش، الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد، ،(رسالة ماجيستير)، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية: 1433-1434ه/ 2012-2013م، ص:139- 147.

والنقد تنفي ذلك جملة وتفصيلا[1]، وما هذا النقد وهذا العدول من الوصفيين ومن المخزومي إلا نوع من النقد اللسانيّ القائم على دعوة تجديدية لها آثارها على فكره وتصوره.

واستنادا لمنهجه الوصفي البنوي، فإنّ المخزومي نجده قد تطرق لكثير من القضايا التي رأى أن يُعاد وصفها وطرحها خلافا لما وقع فيه النحاة ومن ذلك تناوله قضية ‹‹...الإعراب مع التفصيل في الحركات الإعرابية ثم دراسة الفعل زمانه وأشكاله وبعدها دراسة أساليب التعبير، مثل الاستفهام والجواب والشرط وغيرها من الأساليب ودرس كل هذه بعملية بعيدة عن المنطق والفلسفة والتعقيدات النحوية››[2].

وقد انتهج مهدي المخزومي في كتابه الثاني(في النحو العربي قواعد وتطبيق)، المنهج الوظيفي في دراسة اللغة ومستوياتها، إذ نجده يردّد كلمة وظيفة نحوية أو لغوية، أو تأدية أو استعمال، وهذه الألفاظ قد تحيل الباحث على أنّ مهدي المخزومي قد تأثّر بالوظيفية وأفكارها تجاه دراسة اللغة، حيث نجده في حديثه عن الميزان الصرفي يتعرّض لدراسة بعض الأصوات ومميزاتها في بناء الكلمة ودلالتها، كما هو الحال في نظرية الفونيم التي تتناول دراسة الصوت اللغوي وعلاقته بالصوت الذي يليه في الكلمة، وهذه الملامح ملامح وظيفية، فالتغيّر في الصوت باستبداله بصوت آخر يغيّر في معنى الكلمة، والصوت اللغوي (الفونيم) له وظائف عدة تتعلق بمستوى الكلمة وصرفها، ‹‹فوظيفة الفونيم...هي التمييز بين الكلمات ومنح هذه الكلمات قيما لغوية مختلفة، صرفية أو نحوية أو دلالية...والتمييز بين الكلمات قد يكون بصور مختلفة، منها استبدال فونيم بفونيم آخر...وقد يكون بزيادة فونيم أو نقصه كما في نحو شدّ وشدّ، فهناك تمييز صرفي ودلالي بين الكلمتين بسبب وجود فونيم الدال...››[3].

ومن هذا الأثر الذي يتركه الصوت اللغوي في تحديد دلالة المعنى للكلمات، نجد مهدي المخزومي يركز على المعنى في دراسته بالجانب الصرفي للكلمة وما يطرأ عليها، فهو عند حديثه عن وزن الكلمات يرى ‹‹أنّ الكلمة العربية لا تبقى على حال، فهي تحتفظ بأصواتها مجردة من أيّة زيادة حينا، ويزاد عليها بعض الحروف، لتؤدي معاني جديدة، بالإضافة إلى المعنى الذي تؤديه بأصولها الثلاثة حينا آخر...››[4]، وفي حديثه عن الجملة التي أقامها على فكرة الاسناد نجده في

---

[1]) من جملة اللسانيين الذين بيّنوا ودحضوا هذه الأقوال والأحكام ما قدمه الحاج صالح من دراسات ومقالات وأبحاث تثبت منهجية ودقة وسلامة النحاة من كلّ ما قيل وما نُسب إليهم، لمزيد من التفصيل والاستزادة، ينظر، مؤلفاته وخاصة، كتابه، منطق العرب في علوم اللسان.

[2]) سهيلة طه محمد البياتي، المنهج الوصفي في كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه) الدكتور مهدي المخزومي(ت1993)، مجلة سر من رأى، المجلد4/ العدد11/ السنة الرابعة-آب2008، ص: 43.

[3]) كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2000، ص، 486.

[4]) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص:13.

تناوله الاسم يركّز عليه في دراسته لها، لما له من أهمية ،إذ يرى أنّ ‹‹من الاسم تتخذ الجملة ركنها الأول...المسند إليه، مبتدأ، أو فاعلا؛ وعلى الاسم في أغلب الاستعمالات تقوم الوظائف اللغوية أو المعاني الإعرابية: من إسناد، وإضافة، ومن فاعلية، ومفعولية، وغيرها››[1].

والمتمعّن في كلامه يجده ذكر مفهوم الوظائف اللغوية وأخرى معاني نحوية، وهذه الاستعمالات التي ذكرها مهدي مخزومي، تشير إلى نظرية النحو الوظيفي وإلى التداولية، حيث تناول فكرة الإعراب وتبينه لوظيفته اللغوية والنحوية واعتباره نتيجة دلالية لبنية الكلمة الصرفية والتركيبية، وهذا يقترب عنده من مفهوم سُلَّميّة الإعراب التي مفادها أنّ هناك وظائف تقرّ على وجود نوع من الإعراب المناسب للمكون المراد، وأيضا من المقاربات التي طرحها تناسب الوظيفية وفكرة الإسناد في دراسته للجملة، وهي فكرة تتقارب مع مفهوم الحمل القائم على قواعد الاسناد، وما تنتجه من وظائف تركيبية ودلالية وتداولية، وأيضا من المقاربات فكرة تعدد الفاعل التي تحدث عنها المخزومي ورأى أنّ الفاعل يفعل الفعل اختيارا، تقارب في اللسانيات الوظيفية مفهوم الوظيفة التركيبية للفاعل، حيث تنظر إليه على أنّه يأخذ أشكالا مختلفة ومن هاته الأشكال الوظيفية أن يكون منفذا مثل انطلق خالد، أو مستقبلا مثل سلب زيد ماله، أو قوة مثل دوّ الرعد، أو متقبلا مثل بنيت الدار، وغيرها من الأشكال الوظيفية الأخرى، ومن المقولات المقاربة للوظيفية "فكرة البساطة في التركيب أو في تقسيم الجملة، فالمخزومي قسمها إلى بسيطة أو صغرى على أساس الاسناد؛ أي ذات المسند إليه الواحد سواء كان فعلا أو اسما، وأخرى مركبة من عدة جمل وعبارات، حيث إحداهما أصل في التركيب والأخريات ملحقات بها لهنّ وظائف إعرابية مختلفة، وهو ما يتوافق الحمل في اللسانيات الوظيفية، والقائم على تقسيمها إلى جملة بسيطة ذات حمل واحد، وأخرى مركبة ذات حملين أو أكثر، وغيرها من المقاربات التي طرحها المخزومي[2].

وقد صرّح لطيف عبد السادة سرحان أنّ مهدي المخزومي قد اقتفى منحى المنهجين الوصفي والوظيفي، إلا أنّه وقع بين المعيارية والوصفية في دراسته للنحو وقضاياه ونقده، حيث هذان المنحيان يُعدّان ‹‹...من أظهر مظاهر الدرس اللساني المعاصر...إذ يتجاذبه...تياران عنيفان الأول قديم مفعم بالمعيارية والثاني محدث مفعم بالوصفية››[3].

---

[1]) المرجع نفسه، ص:27.

[2]) ينظر، لطيف عبد السادة سرحان، ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) أنموذجا، ، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد13، 2017، ص: 159وما بعدها.

[3]) لطيف عبد السادة سرحان، ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي، ص:168.

وهذه الرؤية النقدية التي قدمها لطيف عبد السادة سرحان، قد تتقارب مع رؤية حلمي خليل والذي يرى أنّ محاولة مهدي المخزومي لم تخرج من مقولات القدماء وإن كان استعمل بعض مفاهيم المنهج العلمي الحديث، و ‹‹معنى هذا كله أن المنهج العلمي الحديث في دراسة اللغة عند الدكتور مهدي المخزومي لا يكاد يبتعد عما قاله القدماء قيد أنملة، وإن صاحبته دعوى لم يتحقق منها شيء، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي››[1].

في حين يذهب حلمي خليل في وصف دراسة المخزومي على أنّها تشكل في حدّ ذاتها ثوبا متعدد الألوان، غير منتمٍ إلى نموذج واحد، فتارة يستعير "مفاهيم نحوية من النحاة الأوائل أمثال الفراء وابن مضاء، وتارة يستعير من أستاذه إبراهيم مصطفى بعض القضايا والمفاهيم[2].

وكل هذا التعدد في الألوان لا يمكن أن يُظهر أثر المنهج العلمي الحديث في دراسة اللغة، كما أنّ محاولة المخزومي جاءت بين القديم والحديث، فلا هو أبقى على القديم من المصطلحات كما هي، ولا هو جاء بنموذج جديد بديل للنموذج النحوي القديم، يوافق أو يتّفق مع تطور اللسانيات في القرن العشرين.

2. 1. 1. 2.1 التحليل البنوي لمستويات اللغة العربية:

قد سعى كثير من اللسانيين والباحثين العرب أن يدرسوا العربية ويحلّلوها تحليلا وصفيا بنويا؛ أي يقوم على النظر في مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية؛ أي تتبع مستويات اللغة العربية ومعرفة ما يربطها من علاقات في نظام اللغة العربية وما يميّزها من خصائص لغوية، و ‹‹على الرغم من أن معظم هؤلاء لم يستخدم مصطلح ((البنيوية)) إلا أنهم...كانوا يتبنون النظرية البنيوية أو مناهج علم اللغة البنيوي في التحليل اللغوي، وقد مثل هذا الاتجاه العديد من الكتب والدراسات التي تناولت مستويات التحليل اللغوي الصوتية والمورفولوجية والنحوية والدلالية أو اقتصرت على دراسة مستوى واحدا من هذه المستويات مع بيان مناهج وطرق التحليل ومفاهيمه ومصطلحاته››[3].

وهذا التحليل البنوي للغة جاء عن طريق ما رآه هؤلاء من ضرورة التفريق بين المستويات اللغوية العربية، وذلك في نقدهم للنحاة الأوائل على أنهم خلطوا بين مستويات اللغة

---

[1]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:79.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:79، 80.
[3]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:198.

في الدراسة، سعيا منهم أن يكون التحليل وصفيا بنويّا لمعرفة نظامها وبنائها، ومن المؤلفات التي تطرقت لمثل هذا التحليل نجد لسانيّين وباحثين كبار تناولوا مستويات اللغة[1].

إبراهيم أنيس:

ومن هؤلاء إبراهيم أنيس والذي تطرق في مؤلفه (الأصوات اللغوية1950م) للمستوى الصوتي للغة، إذ رأى أنّه يعدّ الكتاب "الأول من نوعه في دراسة مستويات اللغة بمنهج لسانيّ جديد"[2]، مُرجعا السبب في هذا الحكم على كتابه لحداثة علم الأصوات في الثقافة العربية، حيث يقول:‹‹ فهذا كتاب في دراسة قد تبدو حديثة في بلادنا؛ ولكنها ازدهرت وتأصلت بين من يعنون بالبحث اللغوي في أوربا››[3].

والمتأمل في كتابه هذا يجده قد تطرق لعلم الأصوات عند الغرب شرحا وتحليلا وتوضيحا، ومفرّقا بين فرعين في علم الأصوات اللغوي، الفرع الفوناتيكي، والآخر الفونولوجي؛ أي علم الأصوات الوظيفي باعتبار أنّ الأول وهو علم الأصوات العام أو الفوناتيكي، يعنى بالصوت الإنساني بالشرح والتحليل وإجراء التجارب العلمية عليها، دون نظر إلى تلك الأصوات وعلاقاتها بلغة ما، أو إلى أثرها داخل لغة ما، بينما الفرع الثاني وهو الفونولوجي يدرس ما للصوت اللغوي من أثر وظيفي داخل البنية للكلمة وفي بنائها التركيبي من نحو وصرف، فهو يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات.

وقد أوضح أنّ هناك من المحدثين من يميّز بينهما، بخلاف دوسوسير الذي رأى فيه إبراهيم أنيس أنّه جعل "الفرع الفوناتيكي يتعلق بالناحية التاريخية وأمّا الفونولوجيا يعنى بالدراسة الوصفية للصوت اللغوي[4].

وقد انطلق إبراهيم أنيس في كتابه هذا من مبدأ عام تمثّل في نظره بتقديم تعريف لعلم الأصوات وأهم مفاهيمه المتعلقة به الذي يعدّ علما ساحرا للعقول ممّا قدّمه من دراسات ونظريات، وقد صرّح بذلك في قوله:‹‹فلما كان العصر الحديث واتصلت ثقافتنا بثقافات أوربا، ورأينا لعلماء اللغات فيها تلك التجارب الصوتية التي يخيل للناظر إليها أنها نوع من السحر، بدأ

---

[1]) من هؤلاء: محمود السعران في كتابه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي1962م)، تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة1955م)،غالب فاضل المطلبي (في الأصوات اللغوية1984م)، محمد جواد النوري (علم أصوات العربية1996م)، الطيب البكوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث1992م)، عبد الرحمن أيوب(أصوات اللغة1968)، عبده الراجحي(التطبيق الصرفي1973م)، عبد القادر عبد الجليل (علم الصرف الصوتي1998م)، أحمد مختار عمر (علم الدلالة د ط)، وغيرها من المؤلفات اللسانية العربية التي تناولت مستويات اللغة إما في مجملها وإما كل مستوى على حدى.

[2]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص:5.

[3]) المرجع نفسه ، مقدمة الكتاب، ص: 3.

[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص:3، 4.

بعض أعضاء البعثات اللغوية يعنون بهذا الأمر، ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية››[1].

وقد سعى إبراهيم أنيس أن يطبّق مبادئ وأصول المنهج الوصفي والتحليل البنوي على اللغة العربية دون أن يركز على تقديم هاته المبادئ والأصول المنهجية اللسانية الحديثة، وذلك أنّ ‹‹...جهود د. أنيس في ميدان علم اللغة تحتاج إلى درس مفرد يوضح أصولها ومبادئها وآثارها في دراسة العربية وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي. ولم يشغل د. أنيس نفسه كثيرا بتقديم أصول ومبادئ هذا الفكر اللغوي الجديد...ويبدوا أن خطة د. أنيس كانت تهدف الى وضع مؤلفات تتناول دراسة مستويات اللغة العربية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وفق هذا المنهج الحديث في دراسة اللغة››[2].

ويعد كتاب إبراهيم أنيس في علم الأصوات من المؤلفات التي تدخل ضمن التعريف باللسانيات الغربية الحديثة ونظرياتها في دراسة اللغة، كما أنّه حاول فيه تطبيق بعض المفاهيم الصوتية على العربية، وقد خلص الباحث محمد يحي آدم إلى أنّ إبراهيم أنيس في كلّ كتاباته ومؤلفاته يسعى للهدف ذاته وهو نقل المعرفة اللسانية الغربية الحديثة إلى الثقافة العربية والعمل للاستفادة منها، وهذه الأهداف التي ذكرها الباحث تمثلت في:[3]

1-نقل وترجمة الأفكار والنظريات الحديثة التي استمدها من العالم الغربي، وتطبيقها على اللغة العربية، كتطبيقه مقاييس أصوات اللين.

2-إيجاد تفسيرات حديثة لبعض المفاهيم القديمة، والإضافة عليها، مثل الإدغام والمماثلة والمخالفة.

3-بناء أسس علمية لدراسة اللغة العربية على نحو يمكّنها من مسايرة الواقع، وتلبية لمتطلّبات العصر.

والمتصفّح في كتاب إبراهيم أنيس هذا، يجده قد تطرق أيضا للهجة المصرية في دراسة المعنى وعلاقته بالنبر والتنغيم، رغم هذا الجهد فقد وجّه حلمي خليل بعض النقد لكتاب إبراهيم أنيس هذا، إذ رأى فيه أنّه "لم يتطرق لنظرية الفونيم والتي تعدّ أهمّ نظرية في التحليل البنوي اللغوي عند المحدثين الغرب، كما أنّه يوجد لبس في المصطلحات التي استعملها في كتابه، كمقابلته المصطلحات التراثية القديمة بالمصطلحات الحديثة، مثل مصطلح الأصوات الساكنة

---

[1]) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 4.

[2]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: 147.

[3]) محمد يحي آدم، جهود إبراهيم أنيس الصوتية من خلال كتابه " الأصوات اللغوية"، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا (رسالة ماجيستير)، العام الجامعي: 1434ه-2013م، ص:16.

مقابل Consonant وأحيانا يقابله بمصطلح صرف، ومصطلح Vowels فتارة يقابله بأصوات اللين وأخرى بالحركات[1].

كما أوضح أهمّ مبادئ المنهج الوصفي، ولعل أهم مبادئ الدراسة الوصفية التي قدمها الكتاب تتمثل فيما يلي:[2]

1-الوصف العلمي التجريبي للأصوات اللغوية.

2-بعض القوانين الصوتية مثل المماثلةAssemilation والمخالفةDisassemilation وقانون الجهد الأقل أو نظرية السهولة.

3-العادات الكلامية وأثرها في تعلم اللغات.

كمال بشر:

ومن النماذج اللسانية العربية التي اعتمدت أيضا المنهج الوصفي والتحليل البنوي للغة العربية كمال بشر، فقد انتهج المنهج الوصفي ومبادئه، لما فيه من موضوعية وتحليل وحوار مع الحقائق العلمية اللغوية، فهو يرفض المفاهيم الفلسفية والعقلية مثل سابقيه من الوصفيين العرب، وهذا ما صرّح به في مؤلفه (دراسات في علم اللغة)، حيث يقول:‹‹ينتظم هذا الكتاب أشتاتا مؤتلفة من الدرس اللغوي...إنها من جهة تتناول قضايا ومشكلات أثيرت وتثار في الأوساط اللغوية العربية قديمها وحديثها، وهي من جهة ثانية عُولجت في هذا الكتاب علاجًا يخضع لوحدة النظرة المنهجية التي تعتمد على الموضوعية في التحليل والمناقشة، وعلى الحوار مع الحقائق اللغوية ذاتها دون الالتجاء إلى أيّ مسلك خارجيّ من تأويل، أو افتراض، أو تفلسف،...إلخ››[3].

والمتمعن في كلامه هذا يجده أنّه ينتقد المفاهيم العربية القديمة القائمة على التأويل والافتراض العقلي والفلسفي الرافضة للمعيارية والعقل في دراسة قضايا اللغات، كما يشير كلامه على تبنّيه المنهج الوصفي القائم على الوصف والملاحظة للظاهرة اللغوية ومعالجتها في مرحلة آنية ساكنة، وهذا ما قاله في كتابه عن المنهج الوصفي بقوله:‹‹ومن هنا كان الائتلاف بين هذه الأشتات؛ لكونها خالصة العروبة، وخاضعة في النظر والدرس لمنهج واحد، هو منهج الوصف القائم على تسجيل الواقع في إطار سياقه وطبيعته، بالنظر الواعي والمعالجة اللغوية الصرفة››[4].

---

[1]) ينظر، حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص:150، 151.
[2]) المرجع نفسه، ص: 151، 152.
[3]) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1998م، ص:5.
[4]) المرجع نفسه، ص:5.

والناظر في مؤلفات كمال بشر يجده ينتهج منهج التوفيق بين اللسانيات الغربية الحديثة ودراسات العلماء العرب الأوائل، محاولا من هذا الكشف عن جوانب الاتفاق والاختلاف والتفاضل والتمايز بين الدرسين اللغويّين، ‹‹...وهو اتجاه ما لبث أن أصبح تيارا أو حركة جديدة في قراءة التراث العربي، سعيا وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة تمهيدا للكشف عن نظريته الأصيلة››[1].

وهذا ما يجعل كمال بشر يكشف عن هدفه من دراسة قضايا التراث العربي ومفاهيمه وفق المنظور اللساني الحديث، حيث يقول:‹‹فرأينا أن نصنع صنعًا آخر لتأليف هذه الجوانب والأبعاد؛ حتى نريح الذهن من الجري وراء هذه المتناثرات، ولإخضاعها لمنهج من الدرس اللغوي الحديث...ونكون بذلك قد ظفرنا بالحسنيين: رعاية القديم والحفاظ عليه وصقله أو تهذيبه، أو الحوار معه بفكر جديد؛ حتى يظهر في صورة أبهى وأجلى وأقرب مثالا للشاديين من الباحثين››[2].

وهذا المنهج التوفيقي نجده متمثلا في كتابه (علم الأصوات) والذي تناول فيه تحليل ودراسة أصوات العربية وفق المنهج الوصفي متأثرا ببعض النظريات الغربية ومناهجها ومفاهيمها، ومدارسها وخاصة ما تعلق بالصوت اللغوي (الفونيم) ونظريته الغربية، مثل حلقة براغ ونظرية فيرث السياقية المتعلقة بالمعنى والدلالة، وكل هذا عكسته أفكار كتابه، وقد صرّح في مؤلفه (علم الأصوات) أنّ الكتاب تلقى كثيرا من التعديلات والتصحيحات تماشيا وتطور علم الأصوات الحديث من حيث المنهج والأفكار، إذ يقول:‹‹خضعت هذه الإصدارات لتعديلات وتغييرات كثيرة، شكلا ومضمونا، خضعت للإضافة والحذف والتعامل مع الأفكار تعاملا مختلفا، يتمشى مع ما يطرحه الدرس الصوتي على مر الزمن من تطور متتابع الحلقات، وتجديد متلاحق الخطوات، منهجا وأفكارا››[3].

وإذا كان هدف كمال بشر هو دراسة التراث اللغوي العربي على ضوء المنهج الوصفي اللساني الحديث ومفاهيمه، فإنّه في كتابه هذا قد استفاد من مصطلحات ومفاهيم الأوائل من العلماء العرب واقتبس من أقوالهم لتحقيق مبدأ سام متمثل في ‹‹ضرورة ربط الجديد بالقديم››[4]، وأمّا عن كتابه فقد أشار من خلال حديثه أنّه يعدّ مؤلفا جاء ليلبّي حاجة الطلاب والمتخصصين

---

[1]) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: 192.
[2]) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص: 5.
[3]) كمال بشر،علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2000م، ص:6.
[4]) كمال بشر،علم الأصوات، ص:7.

في هذا العلم الحديث؛ أي علم الأصوات العام، ويمثل كذلك معبرا ‹‹للربط بين الأفكار المتعاقبة بين الأجيال››[1].

وعلى هذا فقد تميز كتابه بتقديم علم الأصوات ومفاهيمه ومبادئه وأهم خصائصه اللسانيّة، إلا أنّ كمال بشر قد ركز فيه على الجانب الوظيفي للأصوات –وإن كان قد تطرق لعلم الأصوات العام بفروعه المتنوعة- باعتباره ذا أهميّة بالغة في قصره على أصوات العربية تطبيقا وتوضيحا، وهذا ما صرّح به قائلا:‹‹وواضح مما سبق صنعه في هذا الكتاب أن عملنا جاء بالتركيز على الجانب الفنولوجي، وذلك لخصوصية مجال هذا العمل وقصره في الأساس على أصوات العربية››[2]، ويقصد بالجانب الفنولوجي ما تعلق بوظائف الأصوات داخل التراكيب والجمل والتي تتميّز في ذاتها بظواهر صوتية معينة، وهذه الظواهر الصوتية لها قيمة في تحديد المعاني والدلالات وحتى في السياق اللغوي، وفي عملية الفهم والإفهام أي التخاطب، و‹‹...تكسوها ظواهر صوتية معينة ذات أهمية بالغة في نسيج اللغة المعينة...››[3].

ومن هذا يتبيّن لنا أنّ الظواهر الصوتية الوظيفية مثل: الفونيم والتنغيم والمقطع والنبر لها قيمة وأهمية في بناء اللغة ونسيجها، حيث تساهم في تحديد المعاني وفي عملية التواصل بين الأفراد فيما بينهم، ففي حديثه عن الفونيم وما يعتريه من تنوعات صوتية للصوت الواحد في الكلمات المتصلة فيما بينها أو للأصوات في الكلمة المفردة والتي قد تكتسي صفات وتنوعات فرعية بحسب السياق، وذلك أنّ الصوت الواحد قد يتفق في شيء من الصفات ويختلف عنها في شيء في جانب آخر، ومثال ذلك "التاء فهي صوت مهموس مرقق قد يعتريها الإجهار فتأخذ صفة الصوت الذي بعدها أو قبلها، مثل(انعت داود)، أو قد يمسها التفخيم مثل(جرت طوال الوقت)، بينما في حديثه عن الصوت وتنوعاته في الكلمة المفردة فهو أيضا يعتريه التغير الصوتي في صفته النطقية حسب سياقه الذي جاء فيه، مثل: القاف والخاء والغين، أصوات مفخمة، لكنها إذا اتبعت بكسر تصبح مرققة، ومثل هذا ما يعتري الراء واللام، بحسب موقعهما في الكلمة، حيث يكونان مرققان في كلمات معينة ومفخّمان في كلمات أخرى، وكلّ ذلك يبيّن ما للصوت اللغوي من قيمة ووظيفة سياقية سواء في الكلام المتصل أم المنعزل عن بعضه في الكلمة المفردة، وقد تطرق أيضا كمال بشر إلى الحركات وما لها من وظيفة صوتية[4].

---

[1]) المرجع نفسه، ص: 7.
[2]) المرجع نفسه، ص: 474.
[3]) المرجع نفسه، ص:474.
[4]) ينظر، كمال بشر،علم الأصوات، ص:477- 479.

ونلاحظ أنّ كمال بشر أشار في حديثه لفكرة تتمحور في ‹‹تعيين نوع من السياق يضمن تحديد الخواص الأساسية للصوت المعين››[1]. ونجمل أهم النقاط التي أشار إليها كمال بشر في تناوله لقضية الفونيم وتنوعاته الصوتية وما امتاز به من نظريات لسانية غربية وآراء حوله، كالآتي:[2]

1-أنّ الفونيم في حدّ ذاته له معنيان، الأول عام تجريدي يقصد به الأسرة أو النوع وهو ما يعرف بالفونيم، أمّا المعنى الثاني فيرتبط بتنوعات الصوت الواحد النطقية والسمعية بحسب سياقاته المختلفة، كترقيق الصوت وتفخيمه وهمسه وجهره في مواقع معينة من الكلام المتصل أو المفرد، ويطلق عليه الألفونات.

2-عرضه لنظرية الفونيم وآراء اللسانيين الغربيّين تجاهه، بدءا من دانيال جونز وانتهاء عند فيرث رائد المدرسة السياقية، والتي بها أخذ كمال بشر دراسته للفونيم والظواهر الصوتية مطبقا ذلك على العربية.

3-ذكره لأصناف الفونيم، والتي أوضحها بحسب ما ذهبت إليه مدرسة بلومفيلد باعتباره نوعين من الفونيمات، الأول أساسي ويعني الوحدة الصوتية، المنعزلة عن السياق، والثاني الفونيم الثانوي ويقصد به كلّ ظاهرة أو صفة صوتية ذات قيمة في الكلام المتصل، حيث يضم النبر والتنغيم والنغمة.

4-تخصيصه لمدرسة فيرث حول مفهوم التطريزية، جعله يتأثر بآرائه، حيث بيّن أنّ فيرث لا يأخذ بهذا التقسيم، بل يرى أنّ هذه الأحداث الصوتية كلها لها قيمة ووظيفة في سلسلة الكلام، وهذا ما جعل فيرث، يأتي بنظريته التي سماها بالفنولوجيا التطريزية.

وبعد هذه التحليلات والشروح التي قدمها كمال بشر حول الفونيم ونظريته، نجده يقرّ باتباعه ونهجه لمنهج فيرث وتأثره بآرائه خاصة في دراسته للفنولوجيا التطريزية، وذلك أنّ دراسة الأصوات في مجملها لها قيمة ووظيفة في تحديد المعاني والدلالات بحسب سياقاتها ومواقعها، ولذلك أنّ ‹‹من الخطأ أن يطلق بعضهم مصطلح فيرث (ظواهر تطريزية) على ما عناه الآخرون بالفونيمات الثانوية، أي: غير التركيبية››[3].

---

[1]) المرجع نفسه، ص:479.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:480-498
[3])،كمال بشر،علم الأصوات، ص: 499.

وهو في نظر كمال بشر أنّ الظواهر التطريزية تعم التصنيفين معا سواء ما تعلق بالوحدات الصوتية أو بظواهرها الصوتية كالتنغيم والنبر والنغمة وغيرها، كما أن النظرية التطريزية تقع تحت مظلة الفونولوجيا وهي تمثل تطبيقا مميّزا لمنهجه القائم على تعدد الأنظمة أثناء التعامل مع أيّ مستوى من مستويات اللغة المدروسة، ولذلك حاول تطبيقه على العربية قصدا منه لتبيين ما لهاته الوحدات الصوتية وظواهرها من قيمة ووظائف في سلسلة الكلام وعملية التواصل والتخاطب، والدليل على هذا ما أقرّ به في قوله:‹‹ وهذا النهج الذي نهجه فيرث هو الأولى بالإتباع في نظرنا، وإن كان تطبيقه كاملا على أية لغة يحتاج إلى بحث أو بحوث مستقلة لا يفي العمل بحقها في هذا العمل المتواضع الموجز››[1].

وهذا ما كان في الفصلين الأخيرين من كتابه، حيث تناول النبر والمقطع والتنغيم، والقارئ في كتابه هذا، يجده يشرح المفاهيم التطريزية شرحا مفيضا ثم يحاول تطبيق ذك على العربية وأساليبها قصدا منه أن يقرّب للقارئ والباحث ما لهذه الظواهر التطريزية من قيمة في كل مستوى من مستويات اللغة المدروسة وخاصة العربية، ففي حديثه عن النبر مثلا نجده قد بيّن مفهومه وأهميته في الدراسة اللسانية كما أوضح أنّ هناك لغات نبرية وأخرى غير نبرية، ثم تطرق في حديثه عن أهمية النبر في عملية الكلام والإفهام، مبيّنا وظائفه والتي تمثلت في المفارقة والتأكيد، ومطبقا على هذا ومستنتجا لها من أساليب العربية التي رأى أنّها لا تمثل لغة نبرية، بل هي أغراض وأساليب تعبيرية اقتضتها النبرة حسب سياقها، وهذا يظهر جليا في الجمل العربية وأساليبها التعبيرية، وبذلك نجد كمال بشر يستند "لمعنى السياق اللغوي والعاطفي والاجتماعي كما هو عند مدرسة فيرث[2].

ونجمل أهمّ الآراء التي قدمها بشر حول أهمية النبر كالآتي:[3]

1-أنّ للنبر قيمة وأهمية في تناول دراسة وتحديد المعاني حسب سياقاتها وتعبيرها المختلفة.

2-للنبر على المستوى الصوتي أهمية في تمييز الأصوات عن غيرها سواء على مستوى الكلمة أو الجملة، وهو بذلك يساهم في معرفة الاختلافات الأدائية بين الأفراد واللهجات.

---

[1]) كمال بشر،علم الأصوات، ص: 499.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:512-525.
[3]) ينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص:525-527.

3- للنبر أيضا قيمة على المستوى الصرفي، حيث يفرق بين الأسماء مثلا والأفعال وذلك مثل اللغة الانجليزية التي تقوم على النبر أساسا، فالنبر على مقطع ما في كلمة معينة قد يغيرها من فعل إلى اسم والعكس، وهذا الاختلاف في جانبه الصرفي يؤدي إلى اختلاف المعنى.

4- على مستوى الجملة فللنبر قيمة دلالية واضحة في اللغات النبرية، وهذا النبر يؤدي إلى تغير المعنى بحسب موقع النبر وتنوعه، بخلاف العربية التي النبر فيها يفيد قيما تعبيرية، كالتأكيد مثلا والمفارقة.

وعند التأمل في حديثه عن التنغيم نجده يربطه بالحالات السياقية المختلفة، كالحالة العاطفية والنفسية وأيضا بحسب المواقف والدلالات، لأنّ ذلك في مجمله يلعب دورا بارزا في عملية تحديد المعاني، وهذا ما نلمحه في قوله:‹‹ونغمات الكلام دائما في تغير من أداء إلى آخر ومن موقف إلى موقف، ومن حالة نفسية إلى أخرى››[1].

ومن هنا نستشف أنّ كمال بشر يرتكز في حديثه عن التنغيم بربطه بالسياق كما يبحث عن المعاني التعبيرية والدلالية، وهذا نفسه ما امتازت به مدرسة فيرث السياقية والتي تتناول السياق العاطفي النفسي والاجتماعي في جانبه الصوتي الوظيفي، ومن هنا يمكننا أن نستنتج أنّ كمال بشر متأثّر بفيرث ومبادئه السياقية في تناول مستويات اللغة[2]

2. 1. 1. 3. النظريات اللسانية ومحاولات تطبيقها على العربية:

قد شكلت مبادئ اللسانيات الغربية ومفاهيمها ومصطلحاتها ونظرياتها البنوية المختلفة منطلقا أساسيّا عند بعض اللسانيّين العرب الكبار، حيث يسعى بعضهم لتطبيق تلكم المبادئ والنظريات على العربية لطرح نظرية جديدة قائمة على هاته النظريات الغربية من أجل إعادة قراءة الموروث العربي قراءة معاصرة أو أن تكون توافقية بين الفكرين العربي والغربي، إلا أنّ هناك من اللسانيّين من كانت محاولاته التطبيقية جزئيّة على العربية كتطبيق نماذج لسانيّة غربية على مستوى من مستوياتها، ومنهم من كانت محاولاته التطبيقية شاملة على كل مستوياتها، ومن التطبيقات الجزئيّة ما قدّمه كمال بشر في تطبيقه نظرية السياق الفيرثية على مستوى الأصوات العربية، والذي ركز فيه على الجانب الوظيفي المتعلق بالدلالة، وأيضا ما قدّمه إبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) والذي نجده قد حاول دراسة الدلالة في ضوء نظرية السياق التي جاء بها فيرث، ومطبقا ذلك على نماذج من العربية، ويأتي التطبيق لهذه النظريات سواء لمبادئ سوسير

---

[1]) المرجع نفسه، ص:533.
[2]) ينظر، كمال بشر، علم الأصوات، ص:534-542.

اللسانية أو سلوكية بلومفيلد أو لنظرية فيرث جليّا وواضحا عند تمام حسان في مؤلفاته وخاصة كتابه (اللغة العربية مبناها ومعناها).

ويؤكد حلمي خليل على أنّ مدرسة فيرث اللغوية الاجتماعية قد ‹‹أثرت في التفكير اللغوي العربي الحديث تأثيرا واضحا، إذ تتلمذ على ((فيرث)) عدد من أساتذة اللغة العربية في مصر››[1]، وقد ذكر من هؤلاء الأساتذة الكبار ‹‹د محمود السعران، ود إبراهيم أنيس ود كمال بشر ود عبد الرحمن أيوب ود تمام حسان ود محمد أحمد أبو الفرج››[2]، وذكرنا لهؤلاء اللسانيّين الكبار لا يعني أنّهم ركزوا فقط على مبادئ فيرث السياقية، بل نجدهم قد طبقوا مبادئ سوسير الوصفية وبعض النظريات اللسانية الأخرى، وهناك من اللسانيّين من كانت لهم جهود أيضا في تطبيق النظريات والمناهج اللسانية على العربية ودراسة قضاياها.

وكلّ تلكم الجهود التي ميّزت الساحة اللسانيّة العربيّة جعلت البحث اللسانيّ العربيّ ذا صبغة متفاوتة من حيث التجديد والتطبيق والتّنظير، وذلك لأنّها قدّمت الكثير للباحثين والمتخصّصين في ميدان اللسانيات، ومن أمثال هؤلاء رمضان عبد التواب[3]، وخليل عمايرة[4] وأحمد المتوكل[5]، وغيرهم ممن اعتمد مبادئ اللسانيات الوصفية وبعض النظريات التي تأثروا بها، غير أنّن سأعتمد على نموذج تمام حسان الذي يمثل أبرز اللسانيين الذين حاولوا تطبيق الأسس

---

[1]) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص:30.

[2]) المرجع نفسه، هامش الصفحة: 30.

[3]) له مؤلفات كثيرة منها (فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب ط6، 1999م)، والذي حاول فيه اعتماد النظريات اللسانية الغربية وتطبيقها في دراسة مشكلات العربية، كما اعتمد بالأساس على المنهج المقارن، وفي كتابه (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط2، 1985م)، نجده يمثل التطبيق الواضح لهذا المنهج؛ أي المقارن، وهذا لا يعني أنّه لم يأخذ بالمنهجين التاريخي والوصفي، بل صرّح " باعتماده على تطبيق المنهج المقارن وعنايته به عناية خاصة، كما أنّه أشار إلى أهمية المنهج التاريخي وبالأخص المنهج الوصفي، وأوضح للقارئ أن تكون هناك تطبيقات للمنهجين التاريخي والوصفي في هذا الكتاب في طبعات أخرى"، ينظر، مقدمة الكتاب، ص:4.وأيضا في كتابه (في قواعد الساميات العبرية والسريانية والحبشية، ط2، 1983م)، والذي اعتمد فيه على المنهج المقارن في دراسة هاته اللغات الثلاثة وما لها من تقاربات أو مفارقات في مستوياتها اللغوية.

[4]) يمثل خليل عمايرة الاتجاه التوليدي في اللسانيات العربية، فقد حاول تطبيق مبادئها على العربية ونحوها، وتعكس مؤلفاته هذا التأثر، حيث سنتطرق له في الاتجاه التوليدي كنموذج من هذا الاتجاه، له مؤلفات منها (في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، 1984م)، وأيضا نجده يعتمد المنهج الوصفي في دراسة قضايا التراث وذلك بمنهج توفيقي بين التراث اللغوي العربي وما قدّمته اللسانيات الغربية من نظريات ومناهج، ومن ذلك مؤلفه (المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ط1، 2004م)، والذي ذكر فيه كثيرا من القضايا اللسانية والمناهج الغربية من منظور وصفي توليدي، وأيضا من منظور تأصيلي لبعض القضايا التي توصل إليها العلماء العرب وخاصة النحاة منهم، والتي تماثل ما جاءت به النظريات الغربية الحديثة.

[5]) يمثل المتوكل الاتجاه الوظيفي في اللسانيات العربية، حيث حاول تطبيق أسس ومفاهيم النحو الوظيفيّ، ومبادئ التداولية على العربية، معتمدا في ذلك أيضا على منهج التوفيق بين التراث واللسانيات المعاصرة، وهو من اللسانيّين المتأثّرين بالتداولية ومفاهيمها، له مؤلفات كثيرة فيها منها: (الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، 1985م)، و(التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ط1، 2005م)، و(قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، د ط، 2001م)، و(قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، د ط، 1995م)، حيث أنّنا سنأخذه كذلك كنموذج لسانيّ للاتجاه الوظيفي التداولي في اللسانيات العربية.

والمبادئ النظرية اللسانيّة الوصفية على جميع مستويات العربية مع التركيز على أهم المبادئ والأسس التي تأثّر بها وخاصة نظرية فيرث الاجتماعية.

تمام حسان:

القارئ لكتبه يجد ذلكم التوجه بإتباعه الوصفية ومبادئها في تناول قضايا العربية ودراستها من منظور لسانيّ حديث، إلا أنّنا سنجمل أهمّ النقاط التي تعكس ذلك التأثّر في دراساته المختلفة لمستويات العربية، ومن ذلك ما يلي:[1]

1-تطبيقه للنظرية الوصفية ومبادئها القائمة على الملاحظة والاستقراء والتجريب والتصنيف.

2-اعتماده في دراسة العربية وتراثها على مستويات اللغة العربية والنظر فيها من حيث نظامها وما تربطها من علاقات وخصائص لسانيّة، ويمثل هذا التحليل البنويّ كتابه (مناهج في البحث اللغوي)، والمتأمّل في الكتاب يجد فيه تركيزا من الباحث على الجانب الدلالي المتعلق بالمعنى ومستويات العربية.

3- أخذه بعض المصطلحات اللسانيّة من مختلف المدارس وخاصة ما تعلق بالأصوات بشقيّها علم الأصوات العام والوظيفي ومنها المدرسة الوظيفية المتمثلة في حلقة براغ ومن ذلك مفهوم الفونيم والمورفيم، والتوزيع والوظيفة الصوتية، والملامح المميزة، وإن كان قد عبّر عن هاته المفاهيم بمصطلحات مثل: الحرف والقيم الخلافية والأداء الاستعمالي وغيرها من المصطلحات.

4-تأثره بمبادئ النظرية السياقيّة التي جاء بها فيرث في دراسة اللغة ووظيفتها في الدلالة والمعنى، كما أنّه نظر للمستويات اللغوية بصورة شاملة لما لها من علاقات تساهم في تحديد المعنى سواء الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو المعجمي، والكتاب الذي يعكس هذا التطبيق الواضح والتأثّر بالسياقية هو مؤلفه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وقد صرّح فيه بنظرية التطريز الفيرثيّة، وحاول فيه كذلك تناول إعادة النظر في نظام العربية على ضوء المستوى التشكيلي أي الوظيفي.

5-وصفه للدراسات النحويّة العربية بالمعيارية والتعقيد القائم على –حسب ما ذهب إليه- على المنطق والمفاهيم الفلسفية والعقلية والميتافيزيقيا، وهذه المفاهيم في حدّ ذاتها مستنبطة من الفكر اللسانيّ الغربي القائم على الوصفيّة والرافض للمعياريّة التقليديّة.

---

[1]) ينظر، مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مقدمة الكتاب، ص:1-6. و اللغة العربية معناها ومبناها، طبعة1994م، ص:1-29. واللغة بين المعيارية والوصفية، طبعة 1421ه-2001م، مقدمة الكتاب، ص:11-14.

2. 2.الاتجاه التوليدي في اللسانيات العربية الحديثة:

كما هو معلوم في اللسانيات العربية والأبحاث التي تدور حولها، فإنّ النظرية التوليدية التحويلية قد وجدت طريقها إلى الثقافة العربية عن طريق لسانيّين وباحثين عرب، وقد كان ذلك ‹‹...بداية السبعينيات من القرن العشرين، كما عرفت تطبيقات مهمة على اللغة العربية››[1]، إلا أنّ جهود هؤلاء اللسانيّين العرب ومحاولاتهم من الاستفادة منها وتطبيقها على النحو العربي -كما يشير إلى ذلك عطا موسى- " كان لها نوع من الاستجابة من طرف النظرية النحوية العربية طورا، والعمل على تطبيقها عليه صعبا تارة أخرى، ممّا جعل محاولات هؤلاء اللسانيّين تتّسم بنوعين من الدراسة، فالأولى شمولية مثّلها كلّ من محمد علي الخولي، وميشال زكريا، وعبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر، حيث عمل هؤلاء على وصف النحو العربي انطلاقا من نظرية تشومسكي ومعطياتها، أمّا الثانية فتمثلت في المحاولات الجزئيّة التي نجدها تناولت جزءا أو ظاهرة معينة من النحو العربي أو بأمثلة تطبيقية توضح جوانبا من النظرية التوليدية، ومن هؤلاء: تمام حسان، وعبد العزيز بومسهولي، وفيصل صفا، وفارس عيسى[2].

بينما نجد حافظ إسماعيلي يصنف محاولات كل من ميشال زكريا، مازن الوعر، محمد علي الخولي، داود عبده في المحاولات الجزئية، وقد أقام هذا التصنيف من منطلق منهجي، والذي في نظري تصنيف يقوم على أساس كتابات هؤلاء ومدى اعتماد كلّ لسانيّ منهم على نموذج معين من نماذج النظرية التوليدية، ومحاولة تطبيقها على العربية ونحوها، وقد تطرق لمحاولات هؤلاء في ظل نموذج معيّن من النماذج التوليدية، فكان داود عبده وميشال زكريا ضمن نموذج المعيار والمعيار الموسع، بينما محمد علي الخولي ضمن نموذج نحو الأحوال الذي جاء به تشارلز فيلمور لشرح العلاقات بين التراكيب في اللغة الانجليزية، وأمّا مازن الوعر جاء ضمن نموذج الدلالة التصنيفية التي وضعها والتر كوك، حيث تقوم هذه النظرية على تقديم جملة من المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتراكيب، وهي تعتبر أيضا نظاما من الأدوار الوظيفية الدلالية[3].

ومهما يكن من هاته التصنيفات التي مثلها رواد الاتجاه التوليدي في اللسانيات العربيّة، فإنّ اعتماد هؤلاء اللسانيّين العرب للمنهج التوليدي التحويلي ونظرياته كان ملمحا من ملامح تأثرهم بهذه النظرية التي قامت على نقد الاتجاه البنوي الوصفي والسلوكي في اعتمادهم على آليات وصفية وتحليلية معينة، وهذا ما جعل محمد عطا موسى يشير في حديثه عن بعض البواعث التي طبعت

[1]) حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:261.
[2]) ينظر، عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص:242.
[3]) ينظر، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:262-281.

اللسانيّين العرب وجعلهم يتأثرون بنظرية تشومسكي، ومن هاته البواعث أنهم "رأوا بقصور المنهج الشكلي في التحليل وتفسير العربية، ومن هذا القصور هو استبعاد المدرسة الشكلية للمعنى، واستنادها في التحليل على أساس وصفي شكلي بعيد عن تفسير الجوانب العميقة للتراكيب اللغوية، ومن البواعث كذلك رغبة هؤلاء اللسانيّين في اعتمادهم لنظرية تشومسكي في أن يواكبوا التطورات اللسانية المعاصرة، واستثمار مفاهيمها ومبادئها في دراسة ووصف النحو العربي وسدّ النقص الذي طبع اتجاه الوصفيين ومناهجهم التي اعتمدوها[1].

ولا أدلّ على ذلك حينما نجد ميشال زكريا في كتابه (الألسنية التوليدية والتحويلية)، يبيّن هدفه من هذا الكتاب والذي تمثل في التعريف بالنظرية التوليدية ومبادئها ومواكبة التطورات المعاصرة، إذ يقول:‹‹...نحاول في هذا الكتاب، أن نحقق نقلة جديدة، من حيث الموضوع، تتلخص في المساهمة في تعميق دراسة قواعد اللغة العربية، على ضوء النظرية التوليدية والتحويلية...ومن باب حرصنا على إعطاء الدراسات اللغوية طابعها المعاصر، آثرنا أن نخوض في هذا المجال، وكلنا أمل في أن يعمّ هذا العلم المدارس والجامعات العربية››[2].

فأصحاب هذا الاتجاه يرون بضرورة الاستفادة من نظرية تشومسكي تماشيا مع المعاصرة وإعادة دراسة النحو العربي على مبادئ مخالفة للمناهج السابقة، فهم ينظرون لأن تكون دراستهم قائمة على التفسير للتراكيب ومعانيها لا على الوصف فحسب، ولذلك نجد داود عبده في حديثه يردّ عن أصحاب الاتجاه الوصفيّ ومشيدا بالاتجاه التوليدي بقوله:‹‹ **ويخيل إلي أن عددا من هؤلاء اللغويين المعاصرين قد بلغ في التعصب للمنهج "الوصفي" حد التطرف، فكاد يجرد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علما، فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟ [...] في اللغة نحن نحتاج إلى عالم لغوي لكي يذكر لنا 'أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة: كتب، قام، باع، مد، قضى، غزا، نسي، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته'، فأي عربي مثقف يستطيع أن يلاحظ هذا، ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأفعال**››[3].

2. 2. 1. دراسة نماذج من اللسانيين العرب التوليديين:

2. 2. 1. 1. ميشال زكرياء:

---

[1]) ينظر، عطا محمد محمود موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص:233، 234.
[2]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه-1986م، ص:7.
[3]) داود عبده، دراسات في علم أصوات اللغة العربية، ص:15، نقلا عن: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي، ص:263.

وإذا كان أصحاب الاتجاه التوليدي العربي يرون بضرورة العمل على تفسير البنى التركيبية دون الاقتصار على الوصف، وذلك أنّ اللغة تمثّل نظاما معقدا لقواعد ما، تتولد منها جمل لا نهائيّة وبذلك على اللسانيّ أن يصف ويفسر هاته القواعد معا، فاللغة عند ميشال زكريا:" ... تنظيم قواعد بالغ التعقيد وينجم عنه توليد مجموعة جمل لا متناهية. وليست اللغة، بالتالي، لائحة جمل يصفها الألسني"[1].

وهو بذلك يذهب مذهب الاتجاه التوليدي التحويلي في دراسة اللغة دراسة تفسيرية قائمة على التقنية التطورية والمفاهيم العلمية الدقيقة، كما نجده يشير إلى عدم تبنّي الدراسات والمفاهيم اللسانيّة السابقة التي سعى روّادها من اللسانيّين العرب الوصفيّين أن يطبّقوها على اللغة العربية ومستوياتها، فميشال زكريا يرى بأنّ النظرية اللسانية التوليدية هي أنسب نظرية لدراسة اللغة العربية وتحليلها وتفسيرها استنادا للتطورات التقنية، وذلك ما صرح به قائلا:‹‹...إنّ لا نفع، بعد الآن، في أن نردّد، بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التي تبنّوها في المجالات اللغوية، وإن أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض...لم تعد تفي، في الحقيقة، في مجال تحليل اللغة. ففي هذا المجال تكوّن النظريات الألسنية العلمية الحديثة، في نظرنا، التقنية المتطورة التي نتسلّح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها››[2].

وبذلك يعدّ ميشال زكريا من المتأثّرين بالنظرية التوليدية التحويليّة التشومسكية ومفاهيمها ومبادئها التي قدّمتها، وحاول تطبيقها على قواعد اللغة العربية، وذلك وفق نظرته اللسانيّة تجاه التراث اللغوي العربي، والتي تتمثّل عنده في ‹‹...جعل الألسنية بعدا من أبعاد الفكر العربي››[3].

وفي نظرنا يتمثل اتجاه ميشال زكريا في الاتجاه التأصيلي التراثي، والذي هدفه هو القيام بتأصيل المفاهيم والمصطلحات ومقارنتها بما قدّمته النظريات اللسانيّة من تطورات دراسية لسانيّة لقضايا اللغات، ولا ضير إذا قلنا -من وجهة نظرنا- أنّه يقترب من الاتجاه التوافقي بين التراث اللغوي العربي والفكر اللساني الغربي، ولكن ما يتميّز به ميشال زكريا هو أنّه اشترط في الحكم على أيّ نظرية لسانيّة ما لكي نصفها بالملائمة والمناسبة لدراسة لغتنا العربية دراسة علمية أن نُخضع هاته النظريات بالتطبيق على العربية تطبيقا مفيدا وواضحا، وذلك حين قال:‹‹...لا تتخذ

---

[1]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه-1986م، ص:5.
[2]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص:5.
[3]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص:7.

النظرية مبرراتها، بالنسبة لنا، ولا تكون فعالة ما لم نقرنها بالتطبيق الواضح والمفيد في قضايا لغتنا››[1].

ولذلك جاء كتابه الذي درس فيه الجملة البسيطة على ضوء النظرية التحويلية التوليدية، يعكس هذا الاتجاه القائم على إعادة قراءة التراث من منظور لسانيّ حداثيّ يقوم على إعادة النظر في طرائق التحليل اللغوية التي قدّمها علماؤنا الأوائل، باعتبارهم قد حللوا اللغة تحليلا علميّا متطورا، إلا أنّ الهدف المطلوب عند ميشال زكريا هو ‹‹...إعادة النظر مجدّدا في طرائق التحليل اللغوي العربي، على ضوء التطور العلمي الحاصل في مجال الألسنيّة الحديثة، والسعي إلى إيجاد ألسنيّة عربية تغدو قادرة على تفهّم قضايانا اللغويّة، ووضع الأسس السليمة والعلمية لدراسة لغتنا...ووصفها الوصف الواضح وتحليلها التحليل العلمي الدقيق››[2].

وإذا كان هدفه هو وصف العربية ومعالجة قضاياها معالجة دقيقة، وإقامة ألسنيّة عربية مواكبة لما توصلت إليه اللسانيات الغربية، فإنّ اعتماده بعض المصطلحات مثل: الوصف، العلمية الدقيقة، المعالجة، طرائق التحليل، الأسس العلمية...الخ، فإنّها تُلمّح -من وجهة نظرنا- ملمحا من ملامح تأثره باللسانيات الوصفية ومبادئها ومناهجها، كما أنّها تعكس الرؤية الفكرية اللسانيّة عنده والتي –بحسبنا- تأثير واضح بالفكر اللساني الغربي، إلا أنّه لا ينفي النظريات اللسانيّة السابقة أو يراها غير مفيدة في معالجة لغتنا العربية، بل تأثره بتشومسكي ونظريته جعله توليديا تحويليا لما قدمته هذه النظرية من قواعد ومفاهيم دقيقة في تفسير اللغة ومعالجتها، وذلك ما جعله يطبقها على العربية وقواعدها.

وقد سعى ميشال زكريا لأن يطبق قواعد النظرية التوليدية على الجملة البسيطة آخذا بذلك مفاهيمها ومبادئها، فمثلا عند حديثه عن الجمل الأصولية وغير الأصولية نجده يمثل لها بأمثلة من العربية؛ ومفهوم الأصولية وغير الأصولية مفهوم توليدي، حيث يشرحها شرحا قائما على الدلالة التوليدية، فقد أعطى مثالا وهو:" أبحر الاسكندرية من سعد اليوم إلى باريس، فهاته الجملة عنده غير مفيدة وليست نحوية، لأن الترتيب اللغوي العربي يقتضي وجود فعل، اسم، حرف جر، اسم، ظرف زمان، ظرف مكان...، وبذلك يرى أنها جملة غير مقبولة، ولكي تكون مقبولة ينبغي لها أن ترتب ترتيبا منطقيا يناسب بين الفعل والاسم الذي يقتضي وجود فاعل، ويرى أنّ أساس معرفة

[1]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص:5.
[2]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص:5.

الجمل الأصولية وغير الأصولية أو الصحيحة وغير الصحيحة بأن تكون متوافقة مع قواعد لغة ما وترتيبها القواعدي النحوي، وقد أعطى نماذج عربية لجمل يوضح فيها هذا المفهوم[1].

وأيضا عندما يتطرق إلى قواعد التوليد والمتمثلة في إعادة كتابة الجملة والتحويل معا، فهو يطبق هذه القواعد على نموذج للجملة العربية البسيطة، ولذلك يرى حافظ اسماعيلي علوي أنّ ميشال زكريا ‹‹أشار إلى الأهمية البالغة التي تتخذها إعادة كتابتها (الجملة) بالقواعد التوليدية والتحويلية من حيث إنّ للجملة بنية عميقة تشتغل عليها قواعد توليدية وتحويلية لاشتقاق بنيتها السطحية››[2].

وقد صنّف إسماعيلي علوي ميشال زكريا ضمن المتأثرين بنظرية النموذج المعيار والنظرية المعيارية الموسعة التي جاء بها تشومسكي، وهذا ما تبيّنه محاولات ميشال زكريا من خلال مؤلفاته، وذلك عندما نجده " يركز في التميز بين الكفاية اللغوية والأداء، وأيضا بين البنية العميقة والسطحية، وبين الجمل الأصولية وغير الأصولية، وكل هذه المفاهيم تمثل النظرية المعيار التي قدمها تشومسكي، والتي تتمثل في "التمييز بين الملكة والأداء، وبين البنية العميقة والسطحية، وبين الجمل النحوية وغير النحوية ذات المعنى الدلالي ومعدومة المعنى الدلالي[3].

وهذا ما نجده عنده في حديثه عن مكونات القواعد الكلية التي يرى أنّها تتضمن ثلاث مكونات وهي:‹‹ الفونولوجي والتركيبي والدلالي››[4].

ويُلخّص اسماعيلي علوي أعمال ميشال زكريا من الأعمال اللسانية العربية التي استفادت من "النظرية التوليدية، وخصوصا ما سطره تشومسكي في نماذجه الأولى، ويبرز ذلك بشكل جلي في تركيزه على عناصر التحويل، ودراسة البنية المكونية، ومعالجة القواعد الأساس بما فيها قواعد إعادة الكتابة لتنظيم معطيات التركيبية..."[5].

وكلّ هذه الإشارات التي قدّمها حافظ اسماعيلي علوي، قد استنبطها من خلال الفصل الثاني الذي تعرض فيه زكريا للجملة وفق هاته القواعد والمبادئ والمفاهيم التوليدية التحويلية، وحتى ما تعلق بجانبها الدلالي التوليدي[6].

---

[1]) ينظر، ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص:9-11.
[2]) حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:269.
[3]) ينظر، شفيقة العلوي ،محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص:75، 76.
[4]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص:85.
[5]) حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:271، 272.
[6]) للاستفادة من هذا التحليل ومدى تطبيقه على الجملة العربية، ينظر، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ميشال زكريا، ص:23 وما بعدها، وما يلفت النظر أنّ ميشال زكريا في دراسته للجملة قد استند للتراث النحوي العربي، وخاصة ما تعلق بتعريف الجملة، حيث يرى أنّ هذا التعريف يماثل تعريف اللساني الأمريكي هاريس، ينظر، هامش المرجع نفسه، ص:24.

وأمّا فيما يتعلق بدراسته للمكون التركيبي، فإنّه تطرق إلى السمات المعجمية في ظل حديثه عن الفعل في اللغة العربية، غير أنّه ركز على المكون التركيبي ضمن القواعد التوليدية التحويلية، وذلك للتمييز بين الأفعال المتعدية واللازمة، مع تحديد سماتها وفئاتها وذلك " بواسطة السمات التي تلحق على العموم، بالمفردات المعجمية. فتحديد المفردات المعجمية، في القواعد التوليدية والتحويلية، يتم عبر سمات. ويحتوي كل عنصر من عناصر المعجم على سمات تأخذ إما علامة السلب، وإما علامة الإيجاب، وترتبط بالتخالفات أو التضادات القائمة في اللغة"[1].

2. 2. 1. 1.1.موقف عطا موسى النقدي من محاولات ميشال زكرياء (نماذج نقدية):

وفي هذا الباب يرى عطا محمد موسى أنّ ميشال زكريا ‹‹أجهد نفسه، كما الآخرين ممن تبنوا وجهة النظر التوليدية التحويلية، في شرح سمات الفعل، والإلحاح على أن هذه السمات تعد من الموجهات في الحكم على صحة العبارة››[2].

وذلك لأن يكون التركيز في معرفة سمات الفعل التي هي متعلقة بالتركيب كأن يكون الفعل متعديا أو لازما أو زمنه، وليس بأن يكون التركيز على السمات الحسية للفعل كالمتحرك والثابت والدال على الجمع[3].

وكما نجد عطا موسى يقدّم ملاحظات نقدية على جهود ميشال زكريا في دراسته للجملة البسيطة، حيث تطرق للنعت والصفة، إذ رأى "أنّ ميشال زكريا في دراسته للنعت واقتراحه أنّه يشتق من الفعل عمل يسهل في تفسير المعطيات اللغوية في ظل الفرضية المعجمية، كما يدعو إلى توسيع المكون الأساسي ليعمّ النعت، ورأى كذلك أنّه رفض الفرضية التحويلية في اشتقاق النعت، وما لاحظه عطا موسى أنّ تصور ميشال زكريا تجاه قضية النعت واعتباره في المكون الأساسي ضعيف وذلك لأنّ النعت من المستوى التركيبي، وقد استدل في نقده هذا بأنّ النحاة الأوائل لم يكن لهم إشارة أنّ النعت أصل الاشتقاق، مبيّنا أنّهم اختلفوا حول الفعل ومصدره، فذهب فريق منهم أنّ الفعل أصل المشتقات وهم الكوفيون، بينما ذهب البصريون أنّ المصدر أصل المشتقات، وبهذا رأى عطا موسى أنّ زكريا أقام تصوره على فرضية خاطئة باعتماده الوصف نعتا، فحدث له خلط بين الصفة والوصف[4].

وهذا الاستنباط النقديّ الذي قدّمه عطا محمد موسى إنّما جاء به من خلال ما قدّمه ميشال زكريا في تناوله للجملة البسيطة، وقد بيّن ميشال زكريا في حديثه عن النعت في ظلّ البنية العميقة،

---

[1]) ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص:66.
[2]) محمد عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص:253.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:253.
[4]) ينظر، المرجع نفسه ، ص:254-257.

بأنّ ‹‹نظرة واحدة إلى النحو العربي تظهر أنّ غالبية المؤلفات الكلامية...تعتبر مشتقّة من الفعل وذلك لاشتراكها مع الفعل من حيث الأصل أو الجذر››[1].

ولإثبات ميشال زكريا رفضه للفرضية التحويلية في تفسير قضية النعت أو حتى التفسير الدلالي، فإنّه قدّم جملة من الأمثلة التوضيحية في ظلّ الفرضية التحويلية ومدى قصرها في تفسير البنى الدلالية وحتى في اشتقاق النعت من الفعل، كما أنّه أعطى جملة من الأمثلة في تبنّيه للفرضية المعجمية في تفسير البنى الدلالية وخاصة اشتقاق النعت، وذلك بالنظر للفرضية المعجمية التي وحدها من تفسر لنا العلاقات القائمة بين المفردات داخل التركيب، ومعرفة الأصوليّة منها؛ أي الصحيحة من غير الصحيحة، وهذا كلّه في قضية اشتقاق النعت من الفعل[2].

وما نلاحظه نحن تجاه ما قدّمه ميشال زكريا من جهد في دراسته للجملة البسيطة وتطبيق قواعد النحو التوليدي التحويلي عليها وأيضا اعتماده المكون الدلالي في تفسير بنية الجمل النحوية العربية ومعرفة دلالتها، فإننا نرى أنّ ميشال زكريا قد قدّم جهدا في تقريب الصورة للقارئ والباحث المتخصص في قضايا اللسانيات ونظرياتها، كما أنّه عمل على إعطاء النحو صبغة لسانية حديثة قائمة على نظرية تفسيرية توليدية تحويلية، ومن جملة النقاط التي طبعت محاولة ميشال زكرياء ما يمكن إجماله كالآتي:[3]

1-أنّ ميشال زكريا قد أضفى على النحو العربي نوعا من الصعوبة في الشرح والتفسير وخاصة عند حديثه عن قضية النعت واشتقاقه، وهو بذلك يخالف منهج النحاة في تناولهم للنعت بطريقة سهلة وميسرة على الطلاب.

2-وقوعه في أخطاء مفهومية، وذلك عند اعتقاده أنّ الوصف هو النعت مثل اعتماده اسم الفاعل واسم المفعول تحت مسمى النعت، ومعلوم أنّ بين النعت والوصف أو الصفة فروق تطرق لها النحاة الأوائل.

3- جعله الفعل مشتقا من النعت؛ أي الوصف في تصوره، والأصل عند النحاة أنهم اختلفوا في الفعل والمصدر أيهما أصل للمشتقات.

4-أنّه يكاد يهمل المعنى في تحليله للجملة، كما أهمل عناصر التحويل كالزيادة والحذف والتنغيم.

2. 2. 1. 2.أحمد خليل عمايرة:

---

[1]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص:110.

[2]) للاطلاع على ما ذهب إليه ميشال زكريا حول اشتقاق الجملة والنعت من الفعل، ينظر، المرجع نفسه، ص:109 وما بعدها، ويرى كذلك أنّ هناك فرق دلالي بين الفعل والنعت وإن كان النعت مشتق من الفعل ذاته، وهذا ما جعله يؤكد توجهه لاعتماد الفرضية المعجمية في اشتقاق النعت.

[3]) ينظر، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ميشال زكريا، ص:256، 257.

ومن المساهمات اللسانيّة العربية التي اعتمدت مبادئ النظرية التوليدية التحويلية وعملت على تطبيقها على العربية وجملها ما قدّمه خليل أحمد عمايرة من جهود لسانية وتوضيح تفسيري لقضايا الجملة العربية وغيرها ممّا له صلة بالنحو، وما نستشفه أنّه اعتمد في دراسته للجملة على المنهج الوصفي وابتعاده عن قضايا نحوية اعتمدها الأوائل في تفسيرهم للجمل كالعامل والتأويل والتعليل، وبذلك نجده يجمع بين المنهج الوصفي البنوي والمنهج التفسيري التوليدي، وذلك في قوله:‹‹...يمكن أن يكون منهجا لدراسة بقية ما فيها من أساليب بصرف النظر عن العامل والتعليل والتأويل، فيعتمد في المنهج الوصفي على النظر إلى المكونات الرئيسية في الجملة على أنها مبان صرفية تجسد أبوابا نحوية رئيسية في ذهن المتكلم، وأما المكونات الفروع في الجملة، فإنها تمثل أبوابا نحوية فروعا جاءت لإضافة معنى معين على الجملة"[1].

ونجده في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها)، يشير أيضا إلى ضرورة اعتماده على مناهج علم اللغة المعاصر وخاصة النظرية التوليدية التحويلية، وذلك في تحليله لأساليب اللغة العربية، ومقيما دراسته هاته على أساس المعنى والمبنى، إذ يقول:‹‹...واتخاذه نواة لإعادة ترتيب أبواب النحو العربي، لدراسة لغوية دلالية، فقد عرضنا فيه نظرة جديدة للنظرية التوليدية التحويلية، استعملنا فيها المصطلحات بمعان محددة جديدة››[2].

وهذه الإشارة الملفتة منه توضّح لنا ما يهدف إليه وما يبتغي الوصول إليه، إذ يشير إلى أنّه يحاول الجمع بين التراث اللغوي العربي ودراسة أساليب العربية دراسة وصفية وتطويع النظرية التوليدية في دراسة الأساليب العربية، وخاصة قواعد التحويل، وكلّ ذلك في ظل فكرتي المعنى والمبنى، كما سعى لأن ‹‹...يبلور رؤية جديدة في التحليل اللغوي تخدم اللغة العربية فيستطيع المحلل اللغوي أن يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق حياة، فيدرك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراده››[3].

وهدفه من هذا الجهد اللسانيّ هو أن يعتمد قواعد التحويل لتنطبق مع المعنى في دراسة الأساليب العربية، باعتماد قواعد التحويل التوليدية مثل‹‹...عناصر التحويل، الترتيب والزيادة والحذف والتنغيم والحركة الإعرابية، تحويلا للنظرية التوليدية التحويلية إلى مسار جديد يختلف

---

[1]) خليل أحمد عمايرة ،العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، د ط، أربد، الإثنين12/ربيع الأول/1406ه-25/تشرين الثاني/1985، ص:28.

[2]) خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص:8.

[3]) خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص: 10.

عما كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية››[1].

ويشيد خليل عمايرة بنظرية تشومسكي والتي في نظره ‹‹...لفتت انتباه العلماء والباحثين في الغرب ثم امتدت إلى الشرق فأخذ يشتغل في ضوئها العلماء في المعاهد والجامعات الشرقية وفي العالم العربي بخاصة، آخذين بالقوانين التوليدية التحويلية التي وضعها تشومسكي وتنطبق على اللغة الانجليزية، يطبقونها على اللغة العربية››[2].

وقد سعى لأن يعرض بإيجاز أهمّ الأسس التي جاء بها تشومسكي، والمتمثلة في" الفطرية اللغوية والكفاءة والأداء، والبنية السطحية والبنية العميقة، ثم الحدس"[3].

وعَرضُه لهاته الأسس إنّما جاء ليقابلها في التراث اللغوي العربي، حيث رأى أنّ أهمّ عنصر في نظرية تشومسكي التي تقوم عليه هو فكرة " الأصل والفرع، وهي فكرة تميّزت بها كتب النحاة الأوائل، وهي في نظره تتماثل ما حوته نظرية تشومسكي، فالأصل مرتبط بالبناء التركيبي والصرفي والجملي أيضا، ومن القضايا التي رآها تماثل النظرية التوليدية التحويلية فكرة "التجريد للقاعدة النحوية والتي ترتبط بالمتكلم، وهي عند النحاة تسمى العامل"[4].

إلا أنّه يرى أن ترتبط هذه الفكرة بالنظام الجملي في ضوء القاعدة النحوية، أو بالقانون اللغوي الذهني التجريدي، والملاحظ هنا أنّه عندما أشار إلى هذين الفكرتين باعتبارهما أساسا النظرية التوليدية التحويلية، فإنّه يرى بأنهما يرتبطان بدراسة التراكيب اللغوية العربية، والتي من خلالهما نصل للمعنى ونعرف أهم قواعد التحويل من خلالهما، ولذلك أقام على ضوء فكرة العامل مقابلة بين "نظرية تشومسكي والمتمثلة في قواعد التحويل وبين ما في التراث النحوي أو النظرية النحوية العربية، حيث أنّ فكرة العامل لها جانبان، جانب ذهني تجريدي قواعدي والذي على أساسه أقام النحاة القواعد النحوية واختلفوا فيما بينهم في بعض القضايا، وذلك كاختلاف مدرسة البصرة مع مدرسة الكوفة في تقديم الفاعل على الفعل؛ أي العامل على معموله، وبين عدم تقديمه، لتغير المعنى عندهم، وجانب تركيبي دلالي"[5]

إلا أنّه يرى في مثل هذه القاعدة على أنّ أهل الكوفة أصح لاتصال التقديم بالمعنى التركيبي الدلالي، وهي قاعدة من قواعد التحويل، وعليه يذهب أنّ الفاعل يتقدم على مفعوله، لأنه فاعل في الحقيقة جاء للعناية والاهتمام.

---

[1]) خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص:10.
[2]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م ص:250.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:250-255.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص:255-259.
[5]) ينظر، خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 256-259.

ولذلك نلاحظ أنّه يهتم بالجانب التركيبي الدلالي باعتباره يشكّل الأساس في تناول دراسة الجملة وخاصة على ضوء قواعد التحويل، تبيانا منه في توضيح ما للأساليب التركيبيّة العربية من عناصر تحويلية لها ارتباط دلالي تركيبي وليس تجريديا قواعديّا، إذ يرى أنّ "الترتيب عند تشومسكي شأنه شأن العناصر الأخرى والتي وظيفته الربط بين أجزاء الجملة في بنيتها السطحية وليس له أية علاقة ببنيتها العميقة، وهو الأمر نفسه عند النحاة العرب، إذ يمثل الترتيب عندهم دورا مهمّا في إبراز المعنى لأغراض معينة كالعناية والاهتمام والتوكيد وغيرها ممّا يأتي عليه أسلوب التركيب، زيد عنصر فيها أم لا، ومن العناصر التي قابل بينها الحذف والذي عند المدرسة التحويلية التشومسكية ليس له أثر على البنية العميقة في الجملة، مثل جملة (كسر عليّ القلم)"[1].

ولذلك رأى خليل عمايرة أنّ الترتيب وظيفته متعلقة بالمعنى الدلالي ولا علاقة له بالجانب التجريدي النحوي، بينما الزيادة في بنية الجملة السطحية هي زيادة لتحسين الجملة ولا يوجد له أثر في بنيتها العميقة، وهذا ما يراه تشومسكي، أنّ الجملة تبقى تحمل المعنى نفسه سواء، كما أنّ الزيادة عند النحاة ترتبط بعدد من المباني الصرفية والتي لا علاقة لها بالمعنى، خلافا لما عند المفسرين والبلاغيين الذين يرون أنّ لها معنى واضحا في التراكيب والدلالات، فالمتكلم يهدف للتعبير عن معنى في ذهنه عميق، فإن حذف منها عنصر مثلا (كُسر القلم) فالمعنى نفسه وهو أنّ القلم قد كسر، وهو رأي يماثل رأي النحاة، وقد أتى بنماذج جملية في عنصر الحذف ورآها لا تغير في معنى الجملة شيئا، بل لها تأثير فقط في مبنى الجملة أي بنيتها السطحية.

2. 2. 1. 2. 1. منهجه في التعامل مع التراث واللسانيات المعاصرة:

والمتأمل في كتبه يجده يجمع بين التراث النحوي والبلاغي وبين ما جاءت به اللسانيات الغربية من مناهج ومفاهيم، وأنّ بعض النظريات اللسانيّة لها جذور في التراث العربي، ويرى أنّ "التراث اللغوي العربي يمثل دراسات لسانيّة هامّة، وأنّه من الحيف أن يظنّ ظانّ أيّا كان أنّ العلوم اللسانيّة الغربيّة المعاصرة ونظرياتها إنّما تنطبق على لغاتهم فقط دون لغات أخرى كالعربية مثلا"[2].

وبذلك يخالف عمايرة بعض اللسانيّين الذين سبقوه ممّن استندوا على التراث اللغوي العربي وحده، فهو يرى أنّ هاته النظريات الغربية إمّا لها جذور في التراث اللغوي العربي تكاد تقارب أو تتجاوز ما توصل إليه الغرب من نظريات لسانيّة، وإمّا لهذا العلم اللسانيّ الغربي له جذوره في التراث اللغوي العربي، ويشير أيضا إلى أنّ هذه الدراسات اللغوية العربية إنّما جاءت متفرقة في

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 259-262.

[2]) ينظر، خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 105، 106.

فروع علم اللغة العربي كالفقه والنحو والبلاغة والصرف وغيرها من المباحث اللغوية العربية، والتي تحتاج لجمع ودراسة للوصول إلى هاته النظريات اللغوية العربية.

ومن هذا أرى من وجهة نظري أنّه تجمع بين الأصالة والحداثة؛ أي الاستفادة من التراث اللغوي العربي والبحث فيه، وأيضا الأخذ من علم اللغة المعاصر وما توصلت إليه النظريات التوليدية في ضوء دراسته للتراث اللغوي العربي، كما أوضح موقفه من بعض اللسانيّين العرب الذين رفضوا هذا العلم اللسانيّ الجديد ومفاهيمه ومصطلحاته، مع تأكيده الصارم والجليّ على موقفه القائم على بحث ما في التراث اللغوي العربي عند القدماء وما أحدثته النظريات الحديثة في مجال اللسانيات، إذ يقول:‹‹...فتجرأ عدد من الباحثين المحدثين وتناولوا الجهود اللغوية عند العرب بأوصاف غير منصفة، مما ترتب عليه رفض كثير من الباحثين في علوم العربية لكل قادم من الغرب...بل أدى ببعضهم إلى رفض أي بحث، لمجرد أنه يحتوي على مصطلح أو كلمة بلغة أجنبية. ونحاول هنا أن نعرض شيئا من جهود علماء العربية القدماء. وأن نفيد من أحدث ما توصلت إليه نظريات علم اللغة المعاصر››[1].

والباعث للنظر أنّه حينما أقرّ بضرورة استفادة الباحث اللسانيّ المتخصص في قراءته للتراث من أحدث النظريات اللسانيّة المعاصرة، فإنّما لم يكن يُشير في رؤيته هاته أنّ النحاة السابقين لم يبذلوا جهدا جليلا في وصف ودراسة العربية، بل رؤيته تتمثل أنّ قراءة هذا التراث اللغوي العربي بمنظار جديد يتّسم بالوصفية والعلمية والدقة في حدّ ذاته انجاز وجهد لتبيين فضل السابق على اللاحق، أو إعطاء اللاحق حقّه في كشف ما تركه السابق من نظريات ومفاهيم، فللاحق دور في إصلاح أو إثبات أو كشف ما أنجزه السابق من مفاهيم ونظريات، وللسابق الفضل الذي عليه يستند اللاحق في دراسته اللغوية، وللاحق فضل في تصحيح وكشف ما في هذا التراث من نظريات، ولذلك يرى هذه القراءة؛ أي اعتماد اللاحق على ما تركه السابق بزيادة استفادته من المناهج والنظريات الحديثة، تمثل جانبا من جوانب الفطرة، وهدفا من أهداف الحقيقة العلمية وصلاح البحث العلمي.

وكلّ ذلك في ظلّ كشف نقاط القوة ونقاط الضعف أو كشف ما قد أتوه به من نظريات دقيقة وتوضيح ما وقعوا فيه من أخطاء، مع السعي لأن ‹‹...يدرك نقاط القوة فيه فيزيد فيها، ويتبصر نقاط الضعف ليصلح الخلل فيها فيزداد قوة إلى قوته، وبذا يتحقق الإخلاص...لخدمة الغاية والهدف، وهي الحقيقة العلمية وصلاح البحث العلمي وإصلاحه لخدمة الإنسان...››[2]،

---

[1]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:106.
[2]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:73.

ويقرّ كذلك على ضرورة مبدأ الاستمرارية في ميدان البحث العلمي اللسانيّ، لأنّ ترك التراث يفضي إلى القطيعة وبتر الأبحاث اللسانية والعلمية، أو اعتماد اللسانيات دون اللجوء إلى التراث؛ فكلّ ذلك عنده نوع من الركود والاحتباس الفكري والمعرفي، و‹‹...أيّة محاولة لا تعتمد على ما جاء عنهم، يمكن أن تكون...مبتورة من خط البناء العلمي الذي يعتمد فيه اللاحق على ما وصل إليه السابق››[1].

ومن هذه الرؤية يتجلى لنا أنّ خليل عمايرة يتبنى الموقف الاستمراري والتوفيقي أو الوسطيّ بين الفكرين اللغويّين العربي والغربي، ويرى بضرورة اعتماد التراث وقراءته قراءة جديدة قائمة على نظريات ومناهج اللسانيات الحديثة، والسبب في هذا أنّ هذا الموقف يمثل خطّ البناء العلمي.

2. 2. 1. 2.2.موقفه من قضايا النظرية التوليدية والنحاة العرب (نماذج):

قضية المعنى

من جملة القضايا التي تطرّق لها قضية المعنى؛ حيث يرى أنّ أبحاث النظرية التوليدية قد ركزت على جانب المعنى، إذ " تعتمد الوصف والتفسير في تناولها للغة في محاولة منها للوصول إلى المعنى المراد من الجملة"[2]، وهذا لا يعني أنّ النحاة لم ينظروا للمعنى، بل كان اهتمامهم الأغلب على جانب المبنى، وتارة ما تلاقى فيه المبنى مع المعنى، ولذلك نلاحظ أنّه حينما اعتبر علماء البلاغة ممّن ساروا وفق خطّ مواز في تناول المبنى والمعنى، قد كانت بحوثهم متناولة للجانبين[3].

ولكن– في ما نرى- أنّه عندما أشار للجرجاني معتبرا إيّاه أهمّ من مثّل هاته الفكرة في نظريته المسماة نظرية النظم، والتي من خلالها ضمّ المبنى إلى المعنى، كأنّما أخذ عنه هذه الفكرة محاولا إبراز ما لهاته النظرية التراثيّة من قدر في دراسة التراكيب الجُمليّة، وإن أضفى عليها عناصر التحويل التي جاء بها تشومسكي، وبهذا يرى أنّ الجرجاني‹‹...قد استطاع أن يمس- على الأقل- ما ينادي به أصحاب المدارس الغربية الحديثة في الألسنية وفي النقد الأدبي››[4].

وممّا يدلّ على أنّ خليل عمايرة قد استند في دراسته للجملة في ضوء المبنى والمعنى الذي اعتمده الجرجاني هو ذكره لبعض المصطلحات التي جاء بها الجرجانيّ نفسه، وقد ربطها في حديثه

---

[1]) المرجع نفسه، ص: 279.
[2]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:107.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:279.
[4]) المرجع نفسه، ص:279.

عن "علاقة اللغة بالفكر، وما تحمله الدوال والتي هي عبارة عن أفكار ذهنية مجردة، تكتسي بمدلولات لغوية تمثل بناء وفق قواعد النظم"[1]،

ولذلك يرى أنّ " كل جملة تمثل نظما اتّحدت فيه مستويات اللغة الصوتية التي من خلالها تتألف المباني الصرفية، والصرفية التي يتم فيها التعليق بين الدال والمدلول، والتركيبي الذي يعكس فيه المستوى الصرفي تجسيدا إشاريا وحسيا لباب نحوي مجرد، ليتأتى المستوى الدلالي الذي يتحقق من خلاله المعنى الدلالي[2].

نقده لمنهج النحاة

وكما أنّنا نجده في مقالاته وكتبه ينتقد بعض القضايا التي اعتمدها النحاة الأوائل في وضعهم للتقعيد النحوي أو في دراستهم لأبواب النحو العربي، ويمكن أن نجمل بعض النقد الذي تطرق له في ما يأتي:[3]

1-أنّ اعتماد الخليل بن أحمد الفراهيدي في تقعيده للنحو على الحركة الإعرابية ووجودها، والتي تمثل الأساس في اللغة العربية، وأنها يجب أن يستعملها العربي وفقا لتلك القواعد لسلامة تركيبه وبنائه، والثانية بحثه في تفسير هاته الحركات الإعرابية في كلّ موضع من مواضع التراكيب، وهذا الفكر الذي اعتمده الخليل فكر ونظرة فلسفية ابتكرها هو، حيث أقام تعليله لها من منظار التقدير والتأويل.

2- تحديد العلماء لرقعة جغرافية متمثلة في زمان ومكان مخصّصين، إنّما كان تقعيد لما حُصر منه اللغة ليس غير، وقد أقام خليل عمايرة لإثباته حجته، أنّه استقراض من دوسوسير تفرقته بين الكلام واللغة، حيث الكلام نشاط فرديّ أو سلوك فردي وجماعي، حيث ما حصره النحاة يعدّ كلاما لمجموعة من الأفراد؛ أي القبائل التي ذكروها، خلافا للغة والتي تعني المخزون الجمعي الذهني للأفراد المتكلمين بلغة ما هي ما تمثّل لغات جميع القبائل سواء استشهد بها أم لم تستشهد بها في تقعيد النحو، وبذلك يرى عمايرة أنّ النحاة حينما اعتمدوا هذا الحصر ضاقت بهم قواعد الكلام على ظواهر اللغة، ممّا جعلهم ينظرون لما خرج على قواعد النحو يعتبر شاذا أو نادرا أو قليلا أو مطردا في السماع شاذ في القياس، وعكسه المطرد في القياس الشاذ في السماع، وهي في رأيه مصطلحات مبتكرة.

3- وممّا نقده عمايرة كذلك فكرة الإسناد التي اعتمدها النحاة في تقسيم الجملة، وهي فكرة قائمة على العامل أو -ما يسميها عمايرة-النظرية المتكاملة، إذ أنّ النحاة عندما قسموها إلى اسمية وفعلية،

---

[1]) ينظر، للاطلاع أكثر، المرجع نفسه، ص: 316.
[2]) ينظر، خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:317.
[3]) ينظر، خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:74-94.

وقالوا بأنّ الجملة ما تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فقد خرجوا بذلك عن المعنى وتمامه، وحدث لهم تعارض بين التنظير الذي وضعوه والتطبيق، وقد استدل عمايرة في هذا الجانب، في أنّ النحاة وضعوا للجملة عمدة وفضلة، حيث العمدة عندهم ما يتمّ به الإسناد وليس المعنى، والفضلة ما زاد على تحقيق طرفي الإسناد، فيرى عمايرة أنّ المفاعيل بأنواعها خارج الإسناد، وهي في نظره؛ أي عمايرة ممّا لا يتمّ المعنى إلا بها في الجملة، وذلك ما جعلهم يقعون في هذا التعارض في تصنيف أبواب النحو وهو خلط في مستويين من مستويات البحث اللغوي التركيبي والدلالي، ومن تلك الأبواب التي رأى فيها عمايرة هذا التعارض هي: باب المدح والذم، وباب نعم وبئس، وباب التعجب والإغراء وغيرها من أبواب النحو، التي أجبرت النحاة على مخالفات كثيرة تتناقض فيها الآراء.

4- أنّ اعتماد النحاة على الحركة الإعرابية في دراستهم لأبواب النحو جعلهم يبتعدون عن المعنى، فبذلك جاءت تصنيفاتهم قائمة على المبنى دون اهتمام بالمعنى، وهو بذلك يخالفهم، حيث يرى أنّ اعتماد المعنى في دراسة التراكيب يسهل فهم النحو ودلالة معانيه وتصنيفاته ويبعدنا عن الاختلافات والاختلاط الذي وقع فيه النحاة.

وهذا النقد الذي وجهه عمايرة للنحاة في بعض القضايا، إنّما يعكس تأثره بالمناهج المعاصرة ونظرياتها، كما أنّه يقترب ولو بصورة تقريبيّة في نظرنا، إلى أصحاب دعاة التيسير النحوي من الوصفيين أمثال تمام حسان وكمال بشر وعبد الرحمن أيوب وغيرهم، وما يؤكده تناوله بعض القضايا التي يراها عقدت النحو والبحث اللغوي وكذا عقدت دراسة بناء الجملة، من حيث تباين البعد التركيبي والبعد الدلالي، الذي وقع فيه النحاة العرب، ولا أدلّ على هذا ما عبّر عنه قائلا:‹‹...ولو كنت أسمح لنفسي بمزيد الاستئذان لطلبت من القارئ مزيدا من المساحة للحديث عن عدد من العناصر التي أسهمت في تعقيد البحث اللغوي بتعقيد دراسة بناء الجملة، ولناقشت عندئذ العامل والتعليل والتأويل واستصحاب الحال، والعامد والفضلة، والاختلاط غير العادي في البحث النحوي بين النظرة التركيبية للجملة والنظرة الدلالية لها، أو الوقوفَ عند المستوى التركيبي وحجبَ المستوى الدلالي، أو انعكاس المفهوم النظري أو التنظيري لقانون ((الإعراب فرع المعنى)) انقلابا تاما بتأثير من تضييق عنق الثقافة العربية ردةَ فعل لمفاهيمَ فكرية...››[1].

وهذا النقد الذي قدّمه يتوافق مع رواد اللسانيات المعاصرة من الجيل الأول، وهم دعاة الوصفية وتيسير النحو العربي، وأعتقد أنّ إتباعه منهجهم النقدي إنّما هو نتيجة المنهج الوصفي والدعوة لإعادة طرح قضايا النحو العربي من منظور جديد لسانيّ وصفي بنوي، وهو بهذا يرى أنّ اعتماد " خطين في هذه القراءة يخرج الباحث أو الطالب من دائرة النحو التعليمي الضيقة التي

[1]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، ص:94.

حُصرت في الحركة الإعرابية وكيفيات استعمالها، وهذا لا يعني إلغاء النحو التعليمي، فالخطان اللذان يراهما عمايرة يمثلان القراءة الجديدة للنحو عنده، وهما:

خطّ إسقاط عدد كبير من جزئيات القواعد في الأبواب النحوية، والاقتصار على إقامة الحركة في الجملة، ليسير الطالب وفق ما سلكه العرب الأوائل في كلامهم، كما يَسهل له التخلص من الخلافات التي لا مبرّر لها.

أمّا **الخطّ** الثاني فيتمثّل في أن يتم تصنيف النحو في أبواب تحقق المعنى، ليتم الربط بين التركيب ودلالته، فينظر عندئذ الطالب للمعنى ومقصوده بعد تأكده من سلامة مبناه، ويبتعد بذلك عن البحث في سبب وجود الحركة الإعرابية دون غيرها في تركيب من التراكيب العربية، وبذلك يصبح إعادة النظر في قواعد النحو العربي وإعادة ترتيب أبوابه قائما على المعنى وليس فقط باعتماد الحركة الإعرابية، فتكون بذلك الحركة الإعرابية وسيلة لتحقيق المعنى وليست غاية، وكلّ ذلك في تيسير على الطالب في أن يعتبر الحركة الإعرابية وسيلة يقيمها لتوصله للمعنى داخل ترابط الكلمة بأختها في التركيب الجملي[1].

الجملة

وبهذا المنطلق للقراءة نجده في دراسته للنحو وتراكيبه، يقرّ بأنّه يهدف لأن " يضع تصوّرا يربط فيه بين المبنى والمعنى، والشكل والمضمون، والذي يمكنّه من وضع تصنيف يساعد في دراسة النحو دون إخلال بالحركة الإعرابية التي تمثل جزءا هامّا أو فونيمات أساسية في المبنى ذات الوظيفة الرئيسية الموصلة للمعنى، والتي بواسطتها يتّضح الفاعل من المفعول به، والحال من الصفة وغيرها، فإن عُدمت اختل بناء الجملة العربية، كما أنّه يرى بضرورة الاستفادة من النظريات الوصفية كالبنوية والتوزيعية والوظيفية التي تعتمد في دراسة الجملة على المكونات الرئيسية والمكونات الفروع ذات المعنى الإضافي في الجملة، ويشير أيضا إلى اعتماد قواعد النظرية التوليدية التحويلية وخاصة عناصر التحويل من تنغيم أو حركة إعرابية أو غيرها[2].

وبذلك يرى أنّنا إذا أردنا تحليل الجملة تحليلا تامّا يوصلنا إلى المعنى الدلالي، فإنّه لا بدّ "أن تكون كل مستويات التحليل اللغوي متّحدة في نظرة تحليلية متكاملة، حيث يدرس المستوى الصوتي أو الفونولوجي الذي تتشكل من الأصوات والتي تترابط فيما بينها على شكل كلمات أو مورفيمات لتكون الممثّل الصرفي كما يطلق عليه هو، ثم ننظر إلى هذا الممثل الصرفي ونبحث في أقسامه وأنواعه وعلاقاته من أسماء وأفعال وحروف، وإلى جنسها من مذكر ومؤنث وإلى تطابقها وسوابقها ولواحقها وغير ذلك، ثم يأتي المستوى التركيبي الجملي لينظر في هاته المستويات في

---

[1]) ينظر، خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، ص:99، 100.

[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:272-280.

معرفة أنواعها من فعلية واسمية وظرفية وتامة وناقصة وغيرها، وهذه المستويات كلها تصبح موصلة للمعنى الدلالي التركيبي الذي هو نتاج معرفة مقاصد المتكلم في بنية الجمل العميقة"[1].

والملاحظ من هذا التحديد التحليلي اللغوي لدراسة الجملة عند خليل عمايرة، يتبيّن لنا أنّه يشير إلى المنهج الوصفي البنوي القائم على دراسة وتحليل مستويات اللغة، كما يذهب في محاولاته هاته إلى دراسة المعنى والمبنى والبحث في العلاقة بينهما الرابطة في تصنيف وتحديد أبواب النحو وفقا لمعانيها التركيبية، ولذلك نجده قد انطلق من رؤية تتبنى مبادئ التوليدية التحويلية، والمتمثلة في عناصر التحويل الخمسة التي طبقها على العربية وجملها، غير أنّ النظرية التوليدية عند تشومسكي تهدف للوصول إلى حدس المتكلم وما يضمره في ذهنه من معاني عميقة مشكلة في بنى نحوية وجمل تركيبية سطحية.

بينما رؤية عمايرة تختلف عن رؤية تشومسكي، فهو ينكر على تشومسكي فكرة الحدس ويعتمد هو فكرة المعنى البعيد أو العميق، والتي في نظره أهمّ فكرة توصلنا لما يقصده المتكلم تجاه السامع، في حين الحدس أمر مستحيل دراسته باعتباره يمثل جانبا نفسيا، كما أنّه قد أوضح اختلاف نظرته عن نظرة تشومسكي في دراسة الجمل، وذلك ردّا على من وصفوه بأنّه في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها) ينتقد نظرية تشومسكي ثم هو في تناوله للجملة يطبق خطوات تشومسكي، موضحا أهم النقاط التي يفترق فيها مع نظرية تشومسكي وإن كان قد أخذ منه ممّا قاله، إذ يقول:‹‹ ونرى هنا أن نبين قسما رئيسا من الفرق بين وجهتي نظرنا...لنبين الفرق بين ما نراه وما يراه تشومسكي، وإن كنا قد أخذنا مما قاله هذا العالم الأمريكي...››[2].

وإذا كان هذا ردّ عمايرة لمن انتقدوه في دراسته للجملة، فإنّه يسهل للقارئ والمتخصص – في نظرنا- مواطن الفروق بينه وبين تشومسكي، ليتضح أنّه لم يكن مقلدا حرفيا ولا ناقما على هذه النظرية اللسانية، بل هو آخذ بها ومجدد لبعض مفاهيمها وفقا لما ترتضيه العربية ومفاهيمها، وهذه الفروق نجملها كالآتي:[3]

1-يعتمد عمايرة في تناوله لدراسة الجملة على التعريف الذي يفيد معنى يحسن السكوت عليه، والذي من خلاله اعتبر كل جملة ذات معنى مفيد هي جملة توليدية أو نواة أو منتجة، فخرج بذلك بأطر لكل جملة توليدية اسمية أو توليدية فعلية، ويرى أنّ أي تغيير في الجملة النواة هو تغيير مرتبط بالمعنى وهو يمثل الجملة التحويلية، وأنّ أي تحويل في مبنى الجملة النواة يتفق مع التحويل في المعنى الذهني، حيث يختلف باختلاف التراكيب، وبذلك اعتمد الوصف كمعيار يجنّبه البحث

---

[1]) ينظر، خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص:44، 45.
[2]) خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، هامش، ص:32.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:32-39.

عن حدس المتكلم الذي اعتمده تشومسكي، وهنا الفرق بينهما، فتشومسكي يرى أنّ على السامع الوصول إلى حدس المتكلم الذي يعدّ أساسا في الوصول للمعنى الدلالي للجملة، بينما عمايرة يرى الوصف هو الأمر الموصل للمعنى من خلال النظر إلى المعنى وفق تراكيب الجمل واستعمالاتها اللغوية كما جاءت على ألسن السلقيّين، وبذلك يغني عن البحث عن حدس المتكلم الذي يعتبر بحثا عن جانب نفسي وهو أمر مستحيل.

2- الجملة النواة أو التوليدية عند عمايرة هي التي ترتبط بالصورة الذهنية الأولى التي يقصدها المتكلم، ويسميها عمايرة الإخبار المحايد وهي التي تدرج في أطر الجمل النواة، فتصبح بذلك جملة خبرية ناقلة للخبر من المتكلم إلى السامع، وبذا الجملة النواة عند عمايرة هي ما ارتبطت بالبنية البسيطة للفكرة، خلافا لما يسميها تشومسكي البنية السطحية والتي تعني عنده تعبير عن قرب المعنى وعدم دخوله في التركيب الجملي المتحول من المعنى اليسير إلى المعنى المركب، وهنا يبرز الاختلاف بينهما.

3- أنّ الجملة التحويلية عند عمايرة هي الجملة التي يدخلها عنصر من عناصر التحويل في مبناها السطحي فينقلها إلى معنى غير المعنى الأول الذي كان لها سابقا، وبذلك تمثل عناصر التحويل عنده عناصر مرتبطة بالمعنى البعيد أو العميق، دون بحث عن حدس المتكلم، والمعنى العميق عند عمايرة هو المعنى الذي يهدف المتكلم الوصول إليه عن طريق تركيبه لعبارات وتراكيب مختلفة في ترتيبها أو بحذف عناصر منها أو بزيادة فيها أو بتنغيمها أو بتغيير حركة إعرابها، فيكون غرض التحويل هو إبراز المعاني المتعددة والمتباينة التي تؤديها استعمالات اللغة وتراكيبها من توكيد واستفهام ونفي وتوسيع وإيجاز...الخ، وبذلك يرى أنّ الجملة التوليدية المتضمنة المعنى السطحي تخضع لقوانين وقواعد النحو التوليدي التي عنده علامات سلامة البنية الشكلية، فإن اختلت تصبح جملة غير سليمة الشكل، كما في العربية مثلا: أحضر الولدين الكتابان، هي جملة خاطئة البناء الشكلي لعدم مراعاتها السلامة البنائية العربية التي تتمثل في علامات الإعراب، كما أنها ينبغي لها أن تخضع للقياس اللغوي الذي تعارف عليه العرب في استعمالاتهم اللغوية، أي يجب أن يكون للجملة بعد تحويلها نظير فيما نطقت به العرب.

ومن هذا المنطلق فقد ركز في بحوثه على الجملة في ضوء الأساليب والتراكيب اللغوية العربية بتطبيق قواعد التوليد والتحويل عليها، وذلك ليصل إلى دراسة المبنى والمعنى موضحا من خلالهما جوانب القصور والتفوق سواء في نقده للنحاة مثلا أو في إثباته لعناصر التحويل ومدى تطابقها في دراسة الأساليب العربية، ولذلك صرّح بأخذه من النظرية التوليدية التحويلية شيئا من المنهج والمصطلحات، مع محاولته تغيير شيئا من هاته المصطلحات ودلالتها لكي تنطبق على اللغة العربية، وهذا في قوله:«...نستطيع أن نأخذ شيئا من المنهج وشيئا من المصطلحات، ونغير معنى

المصطلحات ودلالتها لتنطبق على اللغة العربية، فننظر إلى الجملة على أنها تقسم إلى قسمين توليدية وتحويلية قبل أن تقسم إلى اسمية وفعلية، وبذا يكون هذان القسمان حلقة سابقة على تقسيم الجملة المعروفة عند النحاة››[1].

وبهذا فخليل عمايرة يرى بأنّ الجملة قسمان توليدية وتمثل الجملة النواة وأخرى تحويلية تجري عليها عناصر التحويل، وقد رأى عطا محمد موسى أنّ عمايرة "في تقسيمه للجملة هذا إنما كان باعتبار المعنى، وكما أنّه يقسمها إلى توليدية اسمية أو توليدية فعلية، وإما تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية باعتبار صدر الجملة"[2].

ويعرف خليل عمايرة الجملة التوليدية بأنّها:‹‹الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه››[3]، وقد جاء اهتمامه لدراسة الجملة حين رأى أنّ ‹‹ جلّ النحاة درسوها من حيث الحركة الإعرابية وما يسببها حذفا أو إضمارا أو ذكرا، من غير اهتمام كبير بما يترتب على أي عنصر من هذه العناصر من حيث الدلالة أو المعنى، ولا من حيث الخروج على أصل المباني في التركيب الجملي أو على أصل حركاته››[4].

وقد وضع لكلا الجملتين أطرا، وهذه الأطر التي قدّمها تمثّل الجملة التوليدية والتي يقصد بها ‹‹تلك التي تتكون من عدد محدد من الكلمات التي جاءت كلماتها تمثل الأبواب النحوية الرئيسية فيها، بغير نقص أو زيادة، وإن كانت تحتملها...فهذه الأطر هي أطر الجملة التي تنطبق على أي منها في مرحلة تكونها الأصلي. وإن بعدها الدلالي هو نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو المخاطب ليس غير، دون توكيد أو نفي أو استفهام أو شرط، أو نداء أو تحذير أو فخر أو تعظيم...الخ››[5].

فالأطر التي ذكرها عمايرة تمثل الجمل التوليدية بقسميها الاسمية والفعلية التي تخضع للأبواب النحوية التي استنبطها النحاة وجاءت على لسان العرب واستعمالاتهم، فبذلك فهي تحمل معنى الإخبار ليس غير، فإن اعتراها عنصر تحويلي من العناصر الخمسة، وكان غرض المتكلم لفت معاني بعيدة تجاه السامع كالتأكيد أو التحذير أو غيره، فإنّه يستعمل أساليب وتراكيب تخضع لهاته العناصر، لتصبح هاته الجمل التوليدية جملا تحويلية إما اسمية تحويلية أو فعلية تحويلية، إذ أنّ ‹‹كل تحويل لا بد أن يكون لغرض في المعنى أو يتصل به بسبب››[6].

---

[1]) خليل احمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 262 ،263.
[2]) ينظر، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، محمد عطا موسى، ص:288.
[3]) خليل أحمد عمايرة، المعنى الدلالي والقاعدة النحوية (دراسة دلالية في تراكيب الاستفهام)، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، العدد4، السنة1418ه-1997م، ض:114.
[4]) خليل أحمد عمايرة ، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:340.
[5]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:281.
[6]) المرجع نفسه، ص:281.

وقد رأى عطا محمد موسى "أنّ خليل عمايرة في تعريفه للجملة باعتبارها الحد الأدنى الذي يحسن السكوت عليه، تمثل الجملة التوليدية عنده، بينما عند تشومسكي ترتبط الجملة التوليدية بالأمثلة الذهنية المجردة الموجودة في الدماغ"[1].

ونلاحظ من خلال كلام عطا محمد موسى كأنّه يشير إلى وجود فارق بين التصوّرين، باعتبار أنّ تصور خليل عمايرة للجملة التوليدية مرتبط بالمنطوق في الاستعمال، بينما عند تشومسكي هي الأمثلة المجردة والتي تتولد عن طريق قواعد وجوبية وجوازية، ولذلك يذهب عطا محمد موسى في إعطاء أهم القواعد التي يتم من خلالها اشتقاق الكلام وفق تصور تشومسكي، ليبيّن المآخذ التي وقع فيها عمايرة، وهذه القواعد تتمثل في:[2]

أ/استخدام القواعد التوليدية المركبية، والتي هي سلاسل لغوية أساسية، ثم تأتي مرحلة استخدام القواعد التحويلية الجوازية، والتي هي المبني للمجهول والنفي والاستفهام والأمر، وهذه القواعد التحويلية الجوازية تحوّل الكلام الأساس إلى كلام مشتق.

ب/ مرحلة استخدام القواعد التحويلية الوجوبية والتي تطبّق على السلاسل اللغوية النهائية لتوليد الجمل الأساسية، ومن هاته القواعد قواعد الزمن والملحقات والحدود والفاصلة.

فعطا محمد موسى من خلال ما قدّمه من قواعد عند تشومسكي في اشتقاق الكلام، يجعلنا نلاحظ أنّه يعيب على خليل عمايرة تصوره للجملة التوليدية وما جاء به من تعديل لنظرية تشومسكي، والسبب من وجهة نظر عطا محمد موسى هو" أنّ الجملة التوليدية عند عمايرة وفق حدها الذي عبّر عنه، تمثل الجملة النواة عند تشومسكي والتي تنجم أو تولد عن طريق استخدام القواعد الوجوبية، والتي من سماتها؛ أي الجملة النواة أن تكون بسيطة ومثبتة ومبنيّة للمعلوم وتامة وصريحة"[3].

نستشف أنّ ما جعله خليل عمايرة من أطر للجملة التوليدية الاسمية منها والفعلية، هي جمل نواة خاضعة للقواعد الوجوبية وسماتها، بينما الناظر في رؤيته، يجده خلافا لما قصده تشومسكي أو حتى ما عبّر عنه عطا محمد موسى، والسبب في ذلك أنّ عمايرة ينطلق في تصوره هذا من فكرة المعنى والإفادة المنوطة بالكلام في الجملة، دون نقص ويعني به دون اسقاط أي باب نحوي من أبواب الكلام في العربية كحذف الفعل من الجملة وترك الفاعل، لأن ذلك عنده مخالف للعربية واستعمالها، فلو قلنا: جاء زيد، فأنقصنا من هذا الإطار الجملي الفعل أو الفاعل لاختل المعنى، وهذا سائر مع بقية الأطر التي وضعها خليل عمايرة، ودون زيادة ويقصد بها دون إدخال عنصر من العناصر فيها ، والسبب عنده أنّها تمثل عناصر تحويلية، ثم أنّه ينطلق في دراسته من

[1]) ينظر، محمد عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص:288.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:288، 289.
[3]) ينظر، محمد عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص:289.

الأساليب العربية من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وتوكيد وغيرها ممّا له علاقة بالمعنى، معتبرا أيّ زيادة في المبنى بالضرورة زيادة في المعنى، ولذلك يقر بقوله:‹‹ وهذا ما يجب أن يفهمه السامع، قصده المتكلم أم خرج عليه لجهله بأساليب العربية. فالكلمات تخرج في تركيب جملي، معبرة عما في ذهن المتكلم، ومطابقة له(أو هكذا يفترض أن تكون)››[1].

فرؤية خليل عمايرة رؤية مخالفة لما يراه تشومسكي في بعض جوانبها ومنها الجملة التوليدية، وهو بذلك تعديل منه على نظرية تشومسكي، ليتوافق عمله وما استفاده من العناصر التحويلية مع طبيعة العربية وأساليبها وتراكيبها، ولهذا نجده ينظر لهاته الأطر الجملية المحولة عن طريق عناصر التحويل الخمسة التي طبقها على العربية، أن تجمع في ‹‹...عدد من الأبواب الكبرى (أبواب المعنى) على أساس المعنى وليس على أساس العمل والعامل، فتخرج بذلك جمل النفي في باب، وجمل التوكيد في باب، وجمل الشرط في باب، وجمل الاستفهام في باب...وهكذا في بقية الأبواب...فنستطيع بذلك أن نفيد من التراث النحوي ومن التراث البلاغي، ومن نتائج جهود علماء الألسنية الحديثة في ضم المضمون إلى الشكل والمعنى إلى المبنى...وبذا فإننا نمكن الطالب والمعلم من أن يحذو العرب في كلامهم، وأن يفهم السامع ما تنطوي عليه أساليبهم وتعبير لسانهم››[2].

وقد وضع خليل عمايرة رسما توضيحيا مبيّنا فيه هذين الخطين أو المبدأين الذي انطلق منهما في دراسة للمعنى الدلالي، حيث "أنّ الأفكار الذهنية في ذهن المتكلم شيء خارج عن ميدان البحث اللغوي، وهذه الأفكار تنتظم في أو تتحول في شكل رموز ودوال منطوقة وفق قواعد النحو العربي واللغوي وهو النحو الذي يحقق فيه الحركة الإعرابية والقياس اللغوي، وهما عنصران لتحقيق سلامة المبنى، بينما عناصر تحقيق المعنى فهي العناصر التحويلية الخمسة، وبتحقيق واعتماد عناصر سلامة المبنى وعناصر تحقيق المعنى ينتج لنا المعنى الدلالي"[3].

كما نقد عمايرة تشومسكي في فكرة الحدس والربط بين البنيتين، " عندما اعتمد تشومسكي فكرة الحدس في الوصول إلى كنه المتكلم وما يقصده، فإنّ مفهوم الحدس عنده غامض وهي نقطة من نقاط الضعف التي تأثر بها من عند سابير، كما أنّه لم يحكم الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية، حيث يرى عمايرة أنّ البنية العميقة عند تشومسكي هي ما ارتبطت بالذهن وكانت فكرة مجردة تظهر من خلال جمل منطوقة تجسدها، دون نظر إلى الكيفية التي تكون عليها هذه الفكرة

---

[1]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 282.
[2]) محمد عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص: 283، 284.
[3]) ينظر، خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:284.

من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وتوسيع وغيره، لذلك كانت مهمة الجملة عند تشومسكي إبراز هاته الفكرة المجردة"[1].

ومن خلال ما يراه عمايرة من هذين الفكرتين ونقده لهما، يتضح لنا السبب الذي اعتمده في البحث عن المعنى الدلالي، مخالفا في ذلك نظرة تشومسكي، فإن كانت الجملة التوليدية عند تشومسكي ترتبط بالبنية العميقة والفكرة الذهنية، فإنّ عمايرة بعكس ذلك ربط الجملة التوليدية العربية بالمبنى وهو عنده البنية السطحية ذات المعنى القريب أو الإخبار المحايد، أمّا الجملة التحويلية بقسميها ربطها عمايرة بالبنية العميقة وهو المعنى البعيد عنده، والتي تعروها عناصر التحويل، خلافا لتشومسكي الذي ربط التحويل بالبنية السطحية التي تتشكل منها الجمل المنطوقة دون نظر للتراكيب التي تجيء عليها.

عناصر سلامة المبنى

وقد تطرق أيضا لعناصر سلامة المبنى، والمتمثّلة في الحركة الإعرابية والقياس اللغوي، حيث نظر للنحو وما جاء من تعريفات عند النحاة هو عبارة عن بحث في العمليات الذهنية وهو عملية رياضية، كما يهدف لأن يُبحث في النحو عن طريق الربط بين التمثيل الصرفي والتمثيل السياقي، وكلّ ذلك يجسده المتعلم في أدوار تتمثل في: وذلك في قوله:‹‹...ثلاثة أدوار: تمثيل صرفي للباب النحوي، تمثيل معجمي لمعنى الوضع، تمثيل سياقي››[2].

وهذه الأدوار في نظره، عندما تلتحم، فإنّ الحركة الإعرابية تأخذ ‹‹دور المنسق بين التمثيل الصرفي للباب النحوي، والتمثيل السياقي لتوصل إلى المعنى الدلالي للباب اللغوي الذي تنتمي إليه الجملة››[3].

وقد بحث عمايرة في الحركة الإعرابية فتبيّن له أنّها تمثل فونيما مثل أيّ فونيم آخر؛ أي صوتا مثل بقية الأصوات، والتي لها ‹‹...قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققا لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه››[4]، وهذه النظرة تجاه الحركة الإعرابية إنّما خلافا لما يراه النحاة بأنّها تستند إلى عوامل لفظية ومعنوية، ويرى أنّ هناك حركات ذات اقتضاء وليس له قيمة دلالية، وأخرى لها قيمة وأثر في المعنى، وقد أعطى أمثلة في شرحه لهذه الفكرة"[5].

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص:277، 278.
[2]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:285.
[3]) المرجع نفسه، ص:285.
[4]) خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص:157.
[5]) ينظر لمعرفة المزيد ، المرجع نفسه، ص:157.

ويرى العاني أنّ خليل عمايرة في مؤلفاته ودراسته للحركات الإعرابية، فإنّه قد قسمها إلى ثلاثة حركات، وهي:[1]"

القسم الأول: تكون ذات أثر واضح في المعنى، ولها وجود حسي في المبنى، وهذا النوع من الحركات لا بد الأخذ به، وذلك نحو (الأسدَ) منصوبا على التحذير، و(المروءةَ) منصوبا لفظها على الإغراء، (نحن العربَ أكرم الناس) بنصب لفظ العرب على الاختصاص.

القسم الثاني: تكون ذات وجود حسي في الجملة، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، وهذا يجب الأخذ به، وعده من أركان سلامة المبنى، أو قياسا على ما جاء في لغة العرب، وذلك نحو معمولي النواسخ، فإنهما لا دلالة للحركة فيهما على شيء.

القسم الثالث: لا وجود له في الواقع الحسي للجملة، والقول به ضرب من الترف الفكري، وإسراف في مجاراة القواعد والقوانين المعيارية، وانصراف عن تحقيق المعنى إلى شيء لا يفيد منه المبنى شيئا، ومنه أسماء الإشارة، فإنها مبنية ولا ظهور لحركات الإعراب عليها.

وهذا التصنيف الذي قدّمه خليل عمايرة إنما ربطه بما للحركات الإعرابية من تغيير في المعنى وسلامة في المبنى، فكان القسمان الأولان ممّا أشار للأخذ بهما، بينما القسم الثالث عدّه من العمليات العقلية والقواعد المعيارية ليس إلا[2].

الجملة الاستفهامية

كما تطرق للجملة الاستفهامية وتراكيبها، إذ يرى أنّ جملة الاستفهام ‹‹جملة تحويلية، أصلها التوليدي كان لمعنى الإخبار. فالاستفهام معنى من المعاني يطلب به المتكلم من السامع أن يعلمه بما لم يكن معلوما عنده من قبل››[3].

وقد تناول نماذج من أدوات الاستفهام وبين آراء النحاة في هذه الأدوات، وقد تحدث عمايرة عن أداة الاستفهام الهمزة باعتبارها أم الأدوات الاستفهامية، حيث رأى أنها لا تأتي للاستفهام كما رأى ذلك النحاة، بل لها معاني أخرى"[4]، وقد أوضح أنّ ‹‹...الأمثلة التي يرى النحاة أن الهمزة تخرج فيها إلى معنى آخر، فإننا سنجد أنها تتناقض وتعريف الاستفهام تماما، أو قل تقف في نقطة معاكسة ولا تلتقي معه في شيء››[5].

---

[1]) أحمد عبد الله حمود العاني، نقد جهود المحدثين في الردّ على النحاة الأقدمين الدكتور خليل أحمد عمايرة أنموذجا، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد22، لسنة2016م، ص:56.

[2]) وللاطلاع أكثر عن هذه الأبواب وما تحدث عنه عمايرة من حركات إعرابية وتصنيفاتها، ينظر، خليل عمايرة العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص: 86 وما بعدها، وأيضا: في نحو اللغة وتراكيبها، 155 وما بعدها.

[3]) خليل عمايرة، المعنى الدلالي والقاعدة الاستفهامية (دراسة دلالية في أساليب الاستفهام)، ص:114.

[4]) ينظر، خليل عمايرة، المعنى الدلالي والقاعدة الاستفهامية (دراسة دلالية في أساليب الاستفهام)، ص:120.

[5]) المرجع نفسه، ص:120.

وقد ذهب إلى اعتبار جملة الاستفهام جملة تحويلية اسمية أو فعلية، غير أنّه " يحذف منها أحد أركانها الرئيسية (الفعل أو الخبر) فتبقى جملة تحويلية بالحذف، ثم يدخل عليها عنصر الاستفهام، الذي هو دائما أداة ولا علاقة له بالاسمية كما لا علاقة له بالفعلية، فالهمزة عنصر استفهام وكذلك هل، ومتى، وأين، وكيف، وأنى...ولكن لكل عنصر من هذه العناصر القدرة على تحويل الجملة التحويلية إلى المعنى الذي يراد، فكيف، تحول جملة السؤال إلى معنى الحال، ومتى، إلى الزمان، وأين، إلى المكان...الخ"[1].

وقد تناول عمايرة جملة الاستفهام وأدواتها وما يطرأ عليها من تغيير في المعنى، وأيضا ما تأتي عليه هاته الأدوات من معاني وفقا لسياقها ودلالاتها التركيبية[2].

وكما نجده ينظر إلى دراسة المعنى الدلالي إلى ما في النص من معاني ودلالات بحسب سياقاته ومقاماته، فهو من خلال هذا يتجاوز دراسة الجملة أو كما يسميه اللسانيون المعاصرون لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، ولذلك يبحث الدارس للنص عن علاقات المفردات ومعانيها النحوية والسياقية والأسلوبية، كلّ ذلك في ظلّ النظام الدلالي، ويهتم ‹‹...أيضا بالحقول والدوائر الدلالية التي تعتمد على علاقات المفردات بعضها ببعض، فتتهيأ بذلك عناصر دراسة النسيج النصي المسبوك في تتابع جملي قوامه المعنى››[3].

ويرى أنّ " دراسة معاني النص استنادا إلى النحو وإلى ما فيه من علاقات وترابطات وقرائن يجعل السامع أو المتلقي يفهم من المتكلم ما يقصده ويزيل عنه الغموض واللبس، ولا يكون ذلك إلا بمعرفة سياق تلك العبارات والكلمات، ويشير أنّ معرفة هاته السياقات يجنّب السامع كثيرا من اللبس، كما أنّه يجعله يعرف مقاصد المتكلم المختلفة وما تحمله العبارات من دلالات، كالتشبيه مثلا أو الكنايات أو التورية أو المجاز...الخ، لأنّ هاته العناصر لها دور في النص كله، فإن لم تُخضع للسياق تصبح تلك الجمل أو العبارات ذات معنى إخباري بلا فائدة ولا قيمة اتصالية بين المبدع والمتلقي، ولذلك فإنّ دراسة التراكيب الجملية في ظلّ ما يحمله النص من معاني وقرائن دلالية مسبوكة تجعل عملية الاتصال والإعلام بين المبدع والمتلقي تامّة ومفيدة تحقق غرض كلّ منهما[4].

ونستشف من هذا أنّ النظر إلى الجمل التركيبية في نسيج النص كله، يجعلنا نفهم كثيرا من المعاني والدلالات والعلاقات والقرائن، التي هي محور بناء النص وتمام معناه، ولذلك قد تكون هناك عبارات جملية صحيحة المعنى النحوي ولكنها غير مترابطة معجميا ولا تفيد فائدة في عملية

---

[1]) المرجع نفسه، ص:123.
[2]) للمزيد من الاطلاع والفهم والبحث، ينظر، المرجع نفسه، ص:124 وما بعدها.
[3]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:342.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص:343-346.

الاتصال، وعلى هذا نجد عمايرة يذكر عناصر الترابط النسيجي للنص وسبكه، وهذه العناصر تتمثل في:[1]"

أ-الترابط المعجمي: ويقصد به عمايرة أن تكون المفردات ذات علاقات معجمية دلالية، من غير مجاز أو علاقات بلاغية أخرى، فهو يعني به أن تكون المفردات في معانيها معلومة بحسب عرف المجتمع وناشئة عن علاقات لغوية كالتشبيه والكناية والاستعارة وغيرها، ويمثل الترابط المعجمي أحد عناصر تحقيق السبك أو النسيج النصي.

ب- قوة الصورة الفنية: وهي كيفية بناء الشاعر أو الناثر للنص وفق صور فنية مختلفة حسب سياقات معينة، أو أغراض ما، كالغزل أو الرثاء أو الندح أو الهجاء وغيرها، فإنّ جمال الصورة الفنية تجعل المتلقي يعجب ويستحسن جمال النص وبناء أساليبه وتراكيبه، وقوة سبكه ونسجه.

ج- التأويل: وهو من أهم عناصر النص وبنائه، ويقصد به المعنى الداخلي للنص، وليس معنى ما تحمله أو تفيده الكلمات في شكلها الخارجي التركيبي، وهو ما يجعل العبارة تحمل أكثر من معنى خلافا لظاهرها، والتأويل من العناصر النصية التي تحقق الاتصال بين المبدع والمتلقي وبين الفرد والمجتمع وبين الإنسان والموروث، وهو ما يحتاج إلى إعمال فكر ونظر في معرفة معاني العبارات والكلمات الداخلية في التراكيب النصية.

د- تحقيق التضام: وهو من عناصر النص الأساسية، فهو يحقق الترابط بين أركان الجملة؛ أي بين الأبواب النحوية والممثلات الصرفية وصولا لتحقيق الاتساق الدلالي للجملة، وارتباطها بغيرها من الجمل في النص، والتضام أو الترابط النصي الجملي، يحقق التضافر بين نحو الجملة ونحو النص، وبذلك يحدث التناص وما يحمله من قيم دلالية، مثل الحوار والرد والغموض والتوضيح...الخ، لأنّ عدم تحقيق الترابط النحوي للجملة الواحدة واتساقها الدلالي لجمل النص، فإنّ النص يبقى بلا قدرة اتصالية بين المبدع والمتلقي، وأيضا لا بدّ من تحقيق الاتساق الدلالي مع التضام النحوي للنص، لئلا يحدث تعدد احتمالات المعنى فينتج عنه ما يسمى بالغموض أو اللبس، أو تعدد وجوه الإعراب.

ونلاحظ من خلال ما يهدف إليه عمايرة أنّ الاقتصار على دراسة الجملة وحدها دون النظر إلى النص وما يحمله من علاقات وترابطات ودلالات، وما يحيط به يجعل الباحث أو اللسانيّ مغيّبا عن كثير من القضايا، وذلك ‹‹أنّ النّص اللغوي الذي نبدع أو ندرس أو نحلل عبارة حصيلة من العمليات الفاعلة...علاقات التماسك بين مفرداته، وجمله وأشباه الجمل، والضمائر وما تعود عليه، والتوجيهات البلاغية التي تكون الصورة الفنية، فضلا عن...العناصر المحيطة بالنص، وهي ذات أهمية بالغة في إبداعه وفي فهمه، وإعادة إبداعه››[2].

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 346-354.

[2]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص:355.

وهذه الرؤية اللسانية التي تميّز بها عمايرة تجعلنا نلاحظ أنّه يتمتع بسعة الاطلاع على ما يحدث في اللسانيات ونظرياتها، وأيضا نراه يهدف للاستفادة من كل ما قد يخدم العربية ونحوها من مفاهيم وقضايا تجعلها تتلاءم أو تتفوق على النظريات اللسانيّة الغربية الحديثة، وهذا ما جعله يشير إلى البحث في النص أو لسانيات النص، والسبب في ذلك أنّ الاقتصار فقط على مستويات اللغة ودراستها دراسة مجزأة؛ أي بدءا من الصوت انتهاء إلى الدلالة، دون نظر للنص وسبكه ونسيجه، يجعل التحليل النحوي والجملي والتركيبي مغيّبا عن جماليات النص وما يحويه من علاقات.

فلسانيات النص التي تطرق عمايرة لبعض مفاهيمها في ظل مفاهيم التراث من بلاغة وغيرها، تجعل الدارس للنص يستكشف كثيرا من ‹‹...بنياته الداخلية والوقوف على بلاغة تماسكه وجماليات انسجام عناصره، والوقوف على معانيه الكلية التي لا يقوى نحوُ الجملة وحده على استكشافها وبيانها، وذلك لما وُصفَت به هذه المناهج اللسانية النصية من اكتشاف بعض خصوصيات النصوص، فلم يعد الاهتمام في تحليل النص محصورا في البحث في الأصوات والمفردات المعجمية والتراكيب والجمل، ولكنه جاوزَ ذلكَ إلى اقتحام مستوى أكبر هو البنيةُ العامةَ للنص››[1].

2. 2. 1. 3.نماذج من مواقف بعض اللسانيين العرب النقدية تجاه خليل عمايرة

وبعد هذا العرض الموجز لجهود خليل عمايرة في دراسته للجملة وتراكيبها في ضوء المبنى والمعنى، وما قدّمه من رؤية لسانية تجاه التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية، وما طبقه من عناصر التحويل الخمسة على الجملة العربية، فإنّنا نجد من الباحثين من نقده في جوانب من دراسته وبعضهم قدّم ملاحظات، وكلها تحت منظور نقدي، وهذا لا يُنقص من جهود وأعمال تتعلق بالاستفادة من اللسانيات الغربية ومناهجها في دراسة العربية ومستوياتها، ومن هاته الملاحظات ما قدمه **عطا محمد موسى** بعد تناوله لجانب من جوانب دراسة عمايرة للجملة وأساليب النفي والاستفهام، حيث قدّم جملة من الملاحظات نجملها كالآتي:[2]"

أ-أنّ عرض خليل عمايرة لعناصر التحويل وتطبيقها ينقصه الموازنة بينه وبين أنظار تشومسكي فيها، بحيث كان عليه أن يشير لكلّ عنصر وما طرأ عليه من تغيير، وهذا التعديل الذي أجراه عمايرة، مثل ما فعله كثير من اللسانيين أمثال ميشال زكريا ومازن الوعر غيرهم.

ب-قول عمايرة أنّ الجملة التوليدية هي الجملة النواة أو المشتقة يضعف جانبا من النظرية التوليدية، حيث الحديث عن المبادئ التحويلية دون الحديث عن المبادئ التوليدية أو العبارات التي تولدها

---

[1]) عبد الرحمن بودرع، في لسانيات النص وتحليل الخطاب نحو قراءة لسانية في البناء النصي للقرآن الكريم، بحث مقدم: للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية،كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1434/4/6ه-2013/2/16م،ص:10.

[2]) ينظر، عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص:292.

مبادئ النحو المتمثلة في العقل والدماغ، تجعل القارئ لا يجد فارقا كبيرا بين رؤية عمايرة وما يحويه النحو العربي.

ج-يرى عطا موسى أنّ عمايرة كان من الأنسب أن يشير للقواعد الجوازية في ظلّ دراسته لأسلوب النفي، وأنّ استخدامها يجري وفق نظرية تشومسكي قبل استخدام القواعد الوجوبية، لكنه بخلاف ذلك فهو يرى استخدامها يجري بعد تشكل الجملة النواة.

د-نظرته للجملة النواة أنها هي الجملة التوليدية يماثل نظرة هاريس، الذي يرى أنّ التحويلات تبدأ من الجملة النواة، بينما مناط التحويل عند تشومسكي متعلق بالبنية العميقة، وبهذا يستنتج أنّ ما تبناه عمايرة من عناصر تحويلية يؤول بالنظرية التوليدية التحويلية إلى التحويل فحسب.

في حين قدّم **أحمد العاني** بعض الآراء النقدية تجاه دراسة عمايرة للجملة والحركات الإعرابية وغيرها ممّا استطلع عليه وبحث فيه، ومن جملة النقود ما يلي:[1]

أ.أنّ تقسيمه للحركات الإعرابية تقسيم قاصر ومخالف لما تحمله الحركات الإعرابية من دلالات في كلّ باب من أبواب النحو العربي، وقد قدّم في إثبات هذا عدة نماذج تبيّن ما للحركات الإعرابية من أثر على التركيب والدلالة.

ب. ناقشه في الجملة التوليدية الاسمية والفعلية وما يطرأ عليهما من عناصر التحويل، حيث يرى العاني أنّ الذي ذهب إليه عمايرة هو اعتماده تقديم الفاعل على الفعل، وإن كان يأخذ برأي أهل البصرة، إلا أنّ المجمع عليه أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، وقد أتى العاني بأقوال من المدرسة الكوفية ممّن منعوا التقديم، مثل الفراء وأبو حيان وهي مسألة خلافية بينهم، وذلك أنّ تقديم الفاعل على الفعل كما جوزه عمايرة في عنصر الترتيب وأخذ به، مخالف لجمهور النحاة.

ج. تخريج عمايرة للغة أكلوني البراغيث، حيث أعرب الاسم المتقدم مفعولا به مقدما سواء مرفوعا أو منصوبا، وهذا في باب الاشتغال، خلافا للقول بأن الظاهر لا يؤكد بالضمير.

د.تطرقه لباب الحذف، لم يقف عند أحد من أساليب الحذف، بل أشار إليه دون بحث فيه أو إتيان نماذجا له نتيجة رفضه لفكرة العامل، وتناوله للحذف يعني الولوج في التقدير والتأويل والبحث عن العامل.

ه. وأما ما تعلق بالحركة الإعرابية ذهب عمايرة أنّها هي الدالة على تلك المعاني من دون موجب للتقدير، باعتباره الحركة من صنيع المتكلم ذاته، وذلك فيما تطرق له في أبواب الإغراء والتحذير والاختصاص، بيد أنّ التقدير يوافق المعنى وصنعة الإعراب النحوي.

---

[1]) ينظر، أحمد عبد الله حمود العاني، نقد جهود المحدثين في الردّ على النحاة الأقدمين الدكتور خليل أحمد عمايرة أنموذجا، ص: 56 وما بعدها.

و.تأكيده على عدم تطرق النحاة للتنغيم وإغفال الحديث عنه، رغم أنّ الباحثين اللسانيين العرب انقسموا في هذا العنصر إلى قسمين: قسم قال بوجودها ودراستها عند النحاة مثل ما ذهب إليه أحمد كشك، وقسم آخر رأى بعدم تناوله عند النحاة أمثال تمام حسان، والأنطاكي، وبراجستراسر، وهو الموقف الذي تبناه عمايرة، وقد رأى العاني أنّ التنغيم ليس عنصر تحويل كما ذهب في ذلك عمايرة، بل هو عنصر لاحق للمعاني، كما أنّ التنغيم ينقل الجملة من معنى إلى آخر بزيادة حرف أو استبداله، مثل باب الندبة، فيصبح الأداء عند ذلك موافقا للتنغيم وليس هي العنصر في نقل المعنى بحدّ ذاته، بل يدخل السياق والموقف في المعنى.

ورغم ما قدمه الباحثون من ملاحظات ونقد، إلا أنّ ‹‹أعمال عمايرة لا تقلل بحال من المجهودات الوافرة المثمرة التي قام بها في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، فهو أحد أكثر الناس التزاما بالتحديث في إطار النحو العربي، فلم يحاول –كغيره- ليّ ذراع العربية لتساير الدرس اللغوي الحديث، ويعد بذلك من الذين أسهموا إسهاما جادا في ربط الدرس اللغوي القديم بالحديث دون قسر أو عنت، كما أن تناوله يتسم بالبساطة والواقعية››[1].

2 .3. الاتجاه الوظيفي في اللسانيات العربية:

غير خاف على الباحثين والمتخصصين وجود الاتجاه الوظيفي في اللسانيات العربية الحديثة عند جلّ من اللسانيين والباحثين، وذلك نظرا لتأثرهم بهذه النظرية وهذا الاتجاه منذ بدايات تعريفه في الأوساط الثقافية العربية، إلا أنّ اللسانيّ الرائد في هذا الاتجاه هو أحمد المتوكل، وذلك لتبنيه وتطويره لنماذج لنظرية النحو والخطاب الوظيفي، كما أنّه من الرواد الذين أسهموا بجدّ في الثقافة اللسانية العربية الحديثة دراسة وبحثا وجمعا بين الفكرين اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، لذلك اقتصرت عليه كنموذج لهذا الاتجاه.

2 .3. 1.الرؤية الفكرية واللسانية عند أحمد المتوكل:

إنّ القارئ لمؤلفات الباحث اللساني المغربي أحمد المتوكل، وأبحاثه اللسانية في قضايا العربية، يجدها تعكس توجّهه الفكري واللسانيّ تجاه اللسانيات الغربية الحديثة والتراث اللغوي العربي بصفة خاصة، كما يجد ذلك المنهج الفكري المُتّبع من لدنه في طريقة طرحه ومعالجته للغة العربية وتحليلها ودراستها على جميع مستوياتها، وذلك ما توضّحه مؤلفاته، والأمر الذي يهمّ الباحث أو القارئ المتخصّص في ميدان اللسانيات العربية، نجده دائما يرغب في معرفة خلفية كلّ لسانيّ بارز صاحب نظرية لسانية عربية أو لسانيّ يسعى للاستفادة من التطورات اللسانية الحديثة وتطبيقها على العربية، ومن هؤلاء أحمد المتوكل الذي نراه يقرّ بموقفه اللسانيّ تجاه اللسانيات

[1]) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص:292.

الغربية الحديثة وذلك في جوابه عن سؤال طرحه عليه كلّ من حافظ إسماعيلي علوي وأحمد العناتي، لمّا سئل عن هذا المنحى الوظيفي الذي يشتغل عليه منذ مدة، فكان جوابه عن هذا، يعبّر عن استيعابه وسعيه لأن يستفيد من نظريات النحو الوظيفي اللسانية وتطوراتها وتطبيقها على العربية، فجعل المنحى الذي يسعى إليه "مرتبطا بمدى معرفة ابستيمولوجيا الفكر اللساني وبتاريخ الفكر واتجاهاته، والتمييز بين تيارين اثنين، تيار صوري يهدف لمقاربة اللغات الطبيعية عند بنيتها دون وظيفتها، وتيار وظيفي يسعى لوصف بنية اللغات مع ربطها بوظيفتها.

ويرى المتوكل أنّ منحاه الوظيفي الذي ينطلق منه، ذو شقّين:" شقّ يسعى لإضاءة نسق العربية من حيث صرفها وتركيبها، واستعمالها للفصحى ودوارجها في مختلف قطاعاتها، وذلك من منظور تبعية البنية لوظيفة التواصل، والشق الثاني والأهمّ عنده هو مدّ جسور لوصل البحث اللساني الوظيفي بالتنظير العربي التراثي للدلالة مشتملا في مجمله نحوا وبلاغة وأصول فقه وتفسير[1].

فمن خلال هذا الجواب وخاصة في شقه الثاني نرى أنّ المتوكل هدفه إقامة جسور تواصل بين اللسانيات الغربية ونظرياتها الوظيفية بالتراث اللغوي العربي، عامة وخاصة في منحاه الوظيفي، ويذهب المتوكل في سؤال آخر له تجاه الفرق بين مرحلتين من الفكر اللساني القديم والحديث، والمتمثل في: إلام ترجعون إذن، الفرق بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث؟، حيث كان جوابه عنه متمثلا أنّه ما دام هناك فرق بينهما فإنّه لا بد من جعل نشأة اللسانيات الحديثة كانت على يد سوسير، خلافا لبعضهم ممّن تدرّج في المرحلة الثانية وهي مرحلة اللسانيات التاريخية والمقارنة.

كما نجده يشدّد على أهمية الفرق بين الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، لما يمثله في وجهة نظره نوعا من الفرق الهامّ الذي لا يدع مجالا للشكّ، وأنّه لا يجب القفز على هذين المرحلتين وذلك عنده؛ أي المتوكل يعتبر خطا إبستمولوجيا فادحا، كما أنّه أرجع هذا الفرق بينهما في أربعة نقاط، تمثلت في:[2]

أ.من حيث ظروف الإنتاج، إذ يرى أنّ اللسانيات الغربية الحديثة توفرت لها من الظروف العلمية والاستفادة منها ما لم تتوفر لسابقتها من قبل، فقد استفادت اللسانيات الحديثة من الفلسفة والعلوم والمنطق والرياضيات وغيرها.

[1]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، وأحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 35.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:39، 40.

ب.وأما من حيث موضوع الدراسة، فيرى فيه المتوكل أنّ الفكر القديم اعتمد في دراسته للغات الطبيعية على لغة واحدة، خلافا للسانيات الحديثة والتي موضوعها اللغات الطبيعية عامة، رغم اختلافه أنماطها وبنيتها.

ح.من حيث الهدف من دراسة اللغات، يرى أن الفكر القديم كان هدفه تعليميّ للحفاظ عليها من اللحن والأخطاء، كما هو عند العرب، أما في اللسانيات فهي تسعى لدراسة مختلف أنماط اللغات، لقامة نحو كلي يقوم برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام.

د.من حيث المنهج، فهو في الفكر اللساني القديم، كان قائما على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة وليس ذلك في –نظره- يعكس غياب روح التنظير، بل أن منهج اللسانيات منهج مختلف قائم على بناء نماذج مؤسسة على قواعد الاستنباط وقوانيني الصورنة العلمية.

ولذلك نرى أنّ رؤيته الفكرية واللسانية رؤية منبهرة باللسانيات ونظرياتها ومنهجها، تسعى لتطوير الدرس اللساني العربي، كما أنّ موقفه من التراث موقف توفيقي يقوم على الاستفادة من مناحي النحو الوظيفي، وتطبيق نظرياته على العربية وصفا وتفسيرا، وهذا ما يقرّ به في مؤلفاته، إذ يقول:‹‹ ويدعوني، اليوم...شعوري بأنّني أوليت الاهتمام، في أبحاثي السابقة، للجانب التطبيقي، جانب وصف الظواهر، فأغلقت الجانبين النظري والمنهجي، رغم أنني حاولت في مقدمة كلّ بحث من هذه الأبحاث أن أعرّف، قي عجالة، بالمبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي وبتنظيم بنية نموذجية››[1].

ويدلّ هذا الكلام على أنّ كلّ أبحاثه تعدّ تعريفا بالمنجى الوظيفي اللساني الحديث وأيضا عملا تطبيقيا على العربية وتراثها اللغوي، وإسهاما لسانيّا في توفير نظرية لسانية وظيفية للعربية، وقد أوضح بعض الدّوافع التي حملته على التأليف والاستفادة من هذا المنحى اللسانيّ تتمثل في:[2]

أ.دافع الإسهام والتعريف بقضايا اللسانيات الغربية الحديثة في أوساط الثقافة العربية وللقارئ العربي، باعتبار المنحى الوظيفي منحى لسانيا حديثا له أسس ونظريات ومنهجية قائمة الذّات.

ب.سعيه للوقوف على ملامح الوظيفية في الفكر اللغوي العربي القديم من نحو وبلاغة وتفسير وغيرها، قصد ربطه بالدرس اللساني الوظيفي الحديث المعاصر.

[1]) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، تصدير، ص: 07.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:09، وأيضا، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب، ص:09،

ج. اهتمامه بالجانب التطبيقي على العربية، من حيث صرفها وتركيبها وخطابها قصد وضع نحو وظيفي يصف اللغة العربية من ضمن اللغات الطبيعية الجملية منها والنصية وذلك باستخدام نفس مبادئ وأواليات النحو الوظيفي.

2. 3 .2. الممارسة اللسانيّة على التراث اللغوي العربي عند المتوكل: قراءة في العلاقة بين الفكر اللغوي العربي واللسانيات الحديثة:

لقد سعى أحمد المتوكل من خلال أعماله اللسانيّة المختلفة لأن يقيم علاقة تواصل ومدّ جسور المعرفة بين الفكر اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، حيث يرى أنّه لابدّ من الاستفادة من التصورات اللسانية ونظرياتها والبحث في أعماق التراث اللغوي العربي عمّا وصل إليه من مفاهيم ومصطلحات لسانيّة وإن كان لكلا الفكرين سماته وخصائصه التي طبعته عبر عصور البحث اللساني، وذلك تفاديا لأيّ إسقاط أو حيف على التراث اللغوي العربي مع مراعاة وتحكيم ذلك من رؤية لسانيّة قويمة، وفق ما تُحكّم به النظريات اللسانية الحديثة، من معايير علوم العصر وتقنياته، وإن بلغ كلا الفكرين نوعا من التباين، فإنّه يوجد هناك مفاهيم ومصطلحات وظيفية ولسانيّة مثل ما ووصلت إليه اللسانيات الحديثة وخاصة النحو الوظيفي.

ويرى المتوكل أنّه من حيث المنهج المعتمد في قراءة التراث اللغوي العربي يجب اعتماد فكرة التطور والتي يعني بها أنّ الفكر اللساني مهما كان طبيعته هو فكر يتطور حسب الزمن، وأنّه لا وجود للقطيعة المعرفية بين الفكر اللغوي القديم واللسانيات الحديثة، بل أنّ من سمات المنهج القويم عدم الوقوع في القطيعة ومنزلق الإسقاط، الذي يقصد به قراءة تراث ما بنظرية ما دون معرفة للتباين من حيث ظروف النشأة ومنطلقات البحث اللساني، وهذا ما جعله يبيّن أنّ الإسقاط يخضع لعناصر ثلاثة: نوعه ودرجته واتجاهه، كما أنّ الإسقاط نوعان: إسقاط تقويم وإسقاط وجود، وقد علّل ذلك كله شرحا وتوضيحا[1].

ومن هذا المنطلق الذي اعتمده يتجلى أنّ موقفه في ممارسته اللسانيّة على التراث اللغوي يبرز من خلال تقديمه مواقف اللسانيين تجاه الدرس اللغوي القديم بصفة عامة، والدرس الحديث، إذ يرى أنّ هناك موقفين:‹‹ منهم من يؤمن بأن لا فرق بين القديم والحديث وأن القديم ينادّ الحديث إن

[1]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 40-43.

لم يكن يفضله ولكنه يرفض إخضاع القديم لمعايير تقويم الحديث، ومنهم من يقوّم القديم على أساس ما يشترط في الحديث فيرفض القديم جملة وتفصيلا اعتبارا لقصوره العلمي››[1].

ويوضح المتوكل موقفه من هذين الاتجاهين، مُطِلقا على موقفه بالموقف السليم الذي يبتعد عن الإسقاط ومنزلق القطيعة المعرفية، وذلك بأن يعاد قراءة التراث بمنظور اللسانيات ومعايير العلوم ومنهجها[2]، وهذا ما يراه الباحث اللساني محمد الحسين مليطان بأنّ موقف المتوكل موقف "قائم على مدّ جسور تواصل معرفيّ بينهما وتوفيق للمبادئ، كما أن العلاقة بينهما تتمثّل في لا قطيعة معرفية بينهما أيّا كان نوع هذا التراث[3].

ومن منهجيته التي اتبعها في قراءته للتراث أنّه كلّ لا يتجزأ ولا تنفصل سواء نحو أو صرف أو بلاغة أو تفسير أو غيرها، فهذه العلوم كلّها ترجع إلى أصل واحد وأساس معرفي واحد، متمثّل في الأساس الوظيفي، كما أنّ الفكر اللغوي العربي القديم قد يكون حقبة تاريخية للفكر الوظيفي وامتداد للبحث اللساني الحديث، وإمّا أن يكون مرجعا للدرس الوظيفي الحديث، وإمّا أن مصدر بحث تؤخذ منه التحليلات والآراء والمفاهيم.

ولذلك يعدّ المتوكل باحثا لسانيّا يأخذ من النظرية الوظيفية ما يقرأ به التراث اللغوي العربي من منطلقات المنهج والنظرية والمفاهيم، كما أنّه يبحث في التراث -إن استدعى البحث اللساني ذلك عمّا فيه لمقاربته أو تأصيله- وفق المنحى الوظيفي اللساني الحديث، ولهذا نجده لمّا قدّم ثلاثة مفاهيم للتراث وشرحها كان يريد توضيح أن التراث له صلة وعلاقة باللسانيات الحديثة، وهذه المفاهيم الثلاثة هي:[4]

أولا: التراث تاريخ، إذ يرى المتوكل في ذلك أنّ الدرس اللسانيّ الوظيفي الحديث قد يكون له جذور في التراث اللغوي العربي، فعندئذ ننظر للتراث اللغوي العربي بمفاهيمه ومنطلقاته وأهدافه على أنّ حقبة في التطور اللغوي اللساني في وجهته الوظيفية.

ثانيا: التراث مرجع، ويقصد بها المتوكل أنّ الاحتجاج لنظرية لسانية معينة أو مقاربتها يجب أن تعتمد نوعين من الحجج: حجة داخلية وهي التي تنطلق من النظرية نفسها طبقا لمبادئها ومنهجها

---

[1]) أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427ه-2006م، ص: 53.
[2]) ينظر، أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد ، ص:54.
[3]) ينظر، محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص: 18.
[4]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 44، 45..

وطريقة استدلالها، وحجة خارجية وهي التي تنطلق من نظرية لسانية أخرى تكون من الفصيلة نفسها، أو من نظرية لغوية قديمة، مثل ما في التراث اللغوي العربي.

ثالثا: التراث مصدر، ويقصد به المتوكل أنّ التراث اللغوي العربي يعدّ مرحلة من مراحل تفعيله ثم تتلوها مرحلة أخرى وهي مرحلة استثماره وتوظيفه، والأخذ منه كلما دعت الحاج لذلك.

2. 3. 3.علاقة التراث اللغوي العربي بالنحو الوظيفي عند المتوكل:

ومن هذا المنطلق وهذه الرؤية التي قدّمها المتوكل حول علاقة التراث اللغوي العربي بالنحو الوظيفي واللسانيات الحديثة بصفة عامّة، نجده يصرح ويبرز توجهه اللساني وموقفه تجاه كلّ من التراث اللغوي العربي واللسانيات، وذلك بقوله:‹‹...لم نتوقف منذ تشغيلنا لنظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية، عن إقامة حوار مثمر بينها وبين تراثنا اللغوي، حوار يسوغه وييسره التآسر بينهما من حيث المفاهيم والمنطلقات المنهجية. ولهذا الحوار أمثلة في ما كتبناه وفي ما كتبه زملاؤنا ورفاقنا في مسيرة وضع نحو وظيفي للغة العربية››[1].

يتضح لنا أنّ المتوكل قد تأثّر أيّما تأثّر بمفاهيم ومنطلقات الوظيفية وخاصة النحو الوظيفي، واللسانيات بصفه عامة، سواء من حيث منهجها الوصفي البنوي أو التوليدي أو التحويلي، وهذا ما عكسته كتبه التي طبّق فيها مبادئ ومنطلقات المنحى الوظيفي واللسانيّ من وصف وملاحظة وتصنيف ومنطلقات ومصطلحات من مختلف الرؤى اللسانية المختلفة، كما:‹‹...أسهم في إغنائها وتطويرها باحثون من مستوى رفيع لم يكتفوا بتطبيق النظريات اللسانية الحديثة على المعطى اللغوي المحلي بمختلف مكوناته، بل اجتهدوا في تطوير نلك النظريات نفسها انتقادا وتعديلا وإغناء››[2].

وهذه الاستفادة من مناهج ونظريات اللسانيات الحديثة وخاصة المنهج الوظيفي ومحاولات تطبيقه على البحث اللساني العربي قد أطّرته ثلاث نظريات، وهي: النظرية الفيرثية، والنظرية النسقيّة، ونظرية النحو الوظيفي التي سعى هو في تقديمها وتعريفها والاستفادة منها وتطويرها والانطلاق منها في قراءة التراث اللغوي العربي[3].

---

[1]) حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 45.
[2]) حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص:46.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:49.

فهي نظرية استطاعت أن تحتل مكانة في البحث اللساني العربي والمغربي خاصة، كما أنّها نظرية قامت على مواكبة ومعايشة المكونات القديمة والحديثة في إطار نسبي، وقد ساعدها في ذلك اجتهاد الباحثين وانتهاجهم نهجا مغايرا في البحث وأيضا أنّها لم تستهدف إقصاء المقاربات اللسانية الأخرى، بل ظلت تستفيد منها ومن نتائجها ورؤاها كلما دعت الحاجة لذلك، وذلك نتيجة وحدة البحث اللساني ونسبيته، وإمكانية التحاور الممنهج مع مختلف مذاهب اللسانيات وإن كان هناك فاصل زمني بينها.

3.وجوه التأثر باللسانيات الغربية الحديثة في البحث اللساني العربي عند كبار اللسانيين المحدثين:

لقد شغلت اللسانيات الغربية الحديثة بمختلف نظرياتها ونماذجها اللسانية والمذهبية الباحثين واللسانيين العرب الكبار الذين ما لبثوا أن أسهموا بالتعريف بها وسط الثقافة العربية والعمل على تقديم مبادئها ونظرياتها ومصطلحاتها في ميادين البحث العلمي واللساني والجامعي، ممّا ساهم في تنوع واختلاف الكتابات وأدوات البحث اللسانية ومنهجها من باحث إلى آخر، فمنهم من اعتمد مناهج اللسانيات الحديثة ونظرياتها دون تمييز أو تمحيص، مرجعا ذلك لما توصلت إليه اللسانيات من علمية وموضوعية وبحث كبير، ومنهم من اقتصر على مستوى من مستويات البحث اللساني قراءة وتخصصا وتطبيقا على العربية، ومنهم من حاول تأصيل ما بلغته اللسانيات في التراث قراءة وبحثا، إلا أنّه لا يخفى على الباحثين أنّ هناك من اللسانيين من ظهرت عليه ملامح التأثّر باللسانيات في مختلف ميادينها ومناهجها ونظرياتها ومنهم من كانت ملامح التأثير اللساني ضمنية تارة وتارة صريحة، ومنهم من بقي يسير على منهج القدماء من النحاة ولم يتأثّر بما قدّمته اللسانيات من مناهج ومفاهيم ومصطلحات وتصورات، ولهذا أروم في هذا المبحث أن أتناول بعض أوجه التأثير اللساني الغربي الحديث على بعض اللسانيين الكبار الروّاد سواء من حيث النماذج اللسانية أو من حيث طبيعة البحث اللساني؛ أي موضوعه وأدواته ومنهجه، أو من حيث الرؤية الفكرية تجاه اللغات الطبيعية وتفاضلها وخاصة العربية، أو من حيث الاتجاه العام؛ أي من جانب القطيعة المعرفية أو الاستمرارية أو التوفيقية، فهذه العناوين ستكون عبارة عن أوجه من وجوه التأثر باللسانيات الغربية الحديثة في البحوث والمؤلفات اللسانية العربية وتطبيقاتها على العربية[1].

[1]) هذه الأوجه هي أفكار استمدتها من نقاش دار بيني وبين الأستاذ محمد بن مبخوت عبر وسيلة التواصل الاجتماعي الواتساب، وذلك يوم: 14ديسمبر2023م، وقد ناقشته أيضا عدّة مرات وزرته ببيته وكان الحوار عن البحث اللساني العربي وتأثره باللسانيات الغربية الحديثة، حيث بعد النقاش الطويل والمحاورة، استطعت أن أخرج بهذه الأفكار وأختصرها في شكل عناصر بحثية، تبرز جوانب من ملامح التأثر من خلال مؤلفات ونماذج اللسانيين العرب الكبار في دراسة العربية ومستوياتها، وإن كان هذا في حقيقته يحتاج قراءة شاملة مفصلة لكل لساني عربي

3 .1.التأثّر من حيث الاتجاه العام[1]:

قبل أن أتناول موقف اللسانيين العرب تجاه علاقة الفكر اللغوي العربي باللسانيات، وما قدمته من تصورات ومفاهيم ومصطلحات وغيرها، ارتأيت أن أشير ولو بإيجاز للموقف العام عند كبار اللسانيين الغربيين تجاه الفكر اللغوي القديم عندهم، ومن حيث موقف الاستمرارية والقطيعة، وموقف التوفيق.

أ. عند اللسانيين الغربيين:

لقد شكّلت اللسانيات الغربية الحديثة، وفق ما قدّمته من منطلقات ومناهج ونظريات وتصوّرات وأسس نظرية لسانيّة في التّعامل مع قضايا دراسة اللغات الطبيعية، ومستوياتها، منعطفا فكريّا حاسما عند اللسانيين الغربيين أنفسهم، وذلك ما تعكسه رؤاهم الفكرية واللسانية تجاه الفكر اللغوي القديم واللسانيات الحديثة، حيث يتضمّن ذلك معرفة الجانب الابستمولوجي لكلا الفكرين ومنهجهما وما يرتبط بها من ظروف نشأة وطبيعة بحث، إذ أنّ ‹‹...الرجوع إلى أرضية معرفية عامة يمكن اعتمادها أساسا للحديث عن تاريخ الفكر اللغوي لا مفر، من شأنه أن يساعد...على تمثل وإدراك بعض القضايا المنهجية التي يثيرها التأريخ للعلوم بصفة عامة والنتائج المترتّبة على تاريخ الفكر اللغوي بصفة خاصة...››[2].

وبهذا فإنّ علاقة العلم؛ أي اللسانيات بتاريخها؛ أي الفكري اللغوي القديم، شكّل عند اللسانيين الغربيين أنفسهم تباينا في المواقف، حيث كان موقف القائلين بالاستمرارية المعرفية، في البحث اللساني، وهذا ما نجده عند جورج مونان، إذ عبّر عن موقف الاستمرارية، بنماذج من لسانيين كبار، عملوا على أخذ جوانب من المفاهيم والنظريات السابقة في الفكر اللغوي القديم، والسعي إلى تجديدها وبنائها من جديد، أمثال كلّ من:" ماييهMeillet وفاندريسVendryes ، اللذين أخذا بموقف بروكلمان Brugmann، القائل بالمنهج التاريخي والمقارن، وأيضا أعمال بدرسن Pedersen وهو من النحاة الشباب، إلا أنه انتمى إلى أعمال المدرسة الدانماركية، المتأثّرة

كبير، وذلك لما نجده من توسع وأخذ بالنظريات والمفاهيم اللسانية من لدن اللسانيين وطريقة تطبيقها على العربية، فكثير منهم قد تظن أنه وصفي بنوي ولكن ما تلبث حتى تجده توليدي تحويلي أو وظيفي أو تداولي.

[1]) ويُقصد به؛ أي الاتجاه العام ما له صلة بعلاقة اللسانيات الحديثة بالفكر اللغوي القديم سواء العربي أو غير عربي، وطريقة التّعامل معه، فكثير من اللسانيين الغربيين انقسموا إلى ثلاثة أقسام، قسم دعى بالقطيعة المعرفية مع التراث اللغوي القديم، كما فعل بلومفيلد ومن سار على نهجه، وقسم قال بالاستمرارية بين اللسانيات والفكر اللغوي القديم، وقسم توفيقي بين الفكرين، للتفصيل والاطلاع أكثر، ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص: 14 وما بعدها، وينظر، جورج مونين، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تر: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، د ط، 1392ه-1982م، ص:220 وما بعدها

[2]) مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص:91.

بأعمال راسك Rask وبردسدورف Bredsdorff، وراب Rapp وتومس Thomsen، وغيرهم من اللسانيين الغربيين"[1].

فهؤلاء يرى فيهم جورج مونان، أنّهم رغم ما جاءت به أعمال سوسيرSaussure وبلومفيلدBloomfield وتشومسكيChomsky ، وأعمال مارتينه، إلا أنّهم بقوا على استمرار بالفكر اللغوي القديم، حتى الخمسينيات من القرن العشرين، في التوفيق العلوم اللغوية التاريخية والعلوم اللغوية العامة، وهذا الموقف الاستمراري يعكس في اتّجاهه العام تجاه تاريخ العلوم، أمرا مفاده ‹‹... أنّ العلوم لا تنشأ بين عشية وضحاها، بل إنها مجموعة من المراحل المتفاعلة يأخذ بعضها من بعض...أي استمرارية العلم وتطوره عبر مراحل تتفاعل فيما بينها أخذا وعطاء سلبا وإيجابا لتصل إلى درجة النضج››[2].

وفي مقابل موقف الاستمرار كان هناك الموقف "القائل بالقطيعة المعرفية بين مراحل الفكر العلمي أو اللغوي، ومن هؤلاء ما قدّمه باشلار، من رؤية القطيعة وبها أخذ اللسانيّون الغربيون"[3].

في حين أنّنا إذا تأملنا فكر جورج مونين في كتابه (تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين)، نجده قد ذكر موقفين اثنين تجاه الفكر اللغوي القديم والحديث، الأول والذي أشرت إليه سابقا، هو موقف الاستمرار، بينما الثاني موقف الاستمرار والقطيعة معا، أو ما يمكن أن نطلق عليه موقف التوفيق، حيث أشار في "موقف التوفيق، أنّ النظريات والمفاهيم والأفكار التي جاء بها كبار اللسانين الغربيين تجاه دراسة اللغة والاستفادة أيضا من أفكار العلوم كانت تعكس ذلك الموقف التوفيقي، حيث يرى جورج مونين أنّ أفكار هبمبولدت التي اتجهت اتجاها لاهوتيا أو أفكار شلايشر التي اتسمت بنزعة عضوية حيوية، أو أن يكون تعريف مابيه لعلم اللغة العام أنّه يتماز بصبغة اجتماعية نابعة من أفكار دوركهايم، كلّ في رأيه ليس من الخطأ، وذلك الفكر البرجوازي في فرنسا، قد تبنى أفكار مابيه قد تخلى عن أفكار سوسير، والحال شبيهة بذلك في مؤلف سفيجنشف المعنون بـ(تاريخ المفاهيم العلمية)، يكون الأمر عاكسا لأفكار التيار الطبيعي أو النفسي أو الاجتماعي أو العرقي، ويقدّم جورج مونين أمثلة للسانيين كبار امتازوا بهذا الموقف التوفيقي أو (الاستمرار والقطيعة)، وذلك مثل ما حدث عند اللساني بنفنست، الذي يصنف تارة في التيار

[1]) ينظر، جورج مونين، تاريخ علم اللغة منذ نشاتها حتى القرن العشرين، ص:222، 223.
[2]) مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص: 91.
[3]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص: 14، 15.

الاجتماعي وتارة من أتباع اللساني مايبه، والأمر نفسه عند اللساني بواس الذي وُضع حذاء بلومفيلد، في التيار الوصفي، وانفصاله عن سابير[1].

وبذلك يرى جورج مونين، أنّ تاريخ اللسانيات يجب عليه أن يراعي ويستقصي كثيرا من القضايا الموجهة توجيها علميا دقيقا وتطويرها قبل أن تحين ساعة النظريات الكبرى على مستوى التيارات الكبرى.

في حين القراءة اللسانية التي قدّمها مصطفى غلفان، نجده أشار إلى موقفين اثنين، موقف الاستمرار، والثاني موقف القطيعة، الذي تمثل عند اللساني بلومفيلد، وهو"موقف متشدد يلغي الفكر اللغوي القديم، ويعتبر بلومفيلد أنّ ميلاد اللسانيات بالصورة العلمية لم يكن إلا في بدايات القرن التاسع عشر، وذلك مع ظهور المنهج التاريخي والمقارن، وهو بذلك خلاف ما ذهب إليه المؤرّخون اللسانيون الغربيون، الذين يرون أنّ اللسانيات ما هي إلا استمرار للتصورات اللسانية القديمة وهي جزء من الماضي اللغوي والإنساني أمثال: جورج مونين وروبنز[2].

كما يذهب غلفان إلى أنّ روّاد اللسانيات في حدّ ذاتهم، قد أشادوا بموقفهم الإيجابي من الإرث اللغوي القديم، وما تلقّوه كذلك من أفكار ونظريات ومناهج من اللسانيين من قبلهم ذوي الفكر اللساني القديم والاتجاه التاريخي والمقارن، وبهذا يكن الاتجاه العام عند اللسانيين الغربيين يمثل موقف الاستمرار وهو الذي يأخذ بالمفاهيم والنظريات والتصورات وتطويرها والإتيان بأسس نظرية ومنهجية وتحليلية قائمة على العلمية والدقة، وذلك كما هو الشأن "عند سوسير وأتباعه، وعند تشومسكي أيضا، فكلاهما يعدّان من الموقف الاستمراري في الفكر اللغوي وعلاقته باللسانيات، رغم تركهما لكثير من المفاهيم والتصوّرات والآراء القديمة، وموقف القطيعة والذي مثّله بلومفيلد، القائل بإلغاء التاريخ الفكري اللغوي القديم، والاستناد مطلقا لميلاد اللسانيات الحديثة إبان ظهور المنهج التاريخي والمقارن، وهو بذلك يقوّض الفكر اللساني في فترة وجيزة، دون النظر في الإرث اللغوي اللساني والحضاري[3].

ويرى روبنز، في رؤيته التي بيّنها تجاه اللسانيات الحديثة على أنّها لا تخرج عن فروع العلم والمعرفة الإنسانية، وذلك أن اللساني ما هي إلا ‹‹...عبارة عن نتاج لماضيه، وعبارة عن مادة لمستقبله...وهذا هو أساس التاريخ الإنساني، والعلم (بالمعنى الواسع) له تاريخه...والعلماء في

[1]) ينظر، جورج مونين، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ص: 220-222.
[2]) ينظر، مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص: 95-98.
[3]) ينظر، للاطلاع أكثر، مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص: 95-98.

كل جيل لا يبدأون من فراغ...والتفكير التاريخي عن العلم أو عن أي شيء آخر في الأمور الإنسانية يكمن في دراسة التسلسل الزمني للأشخاص والوقائع، والتي يمكن أن يلقى الضوء عليها››[1].

فأيّ علم من العلوم لا يمكن أن ينمو أو يتطوّر إلا من خلال ماضيه، وما وصل إليه العلم من نظريات أو مناهج في الأجيال السابقة ما هي إلا نقطة بدئ للأجيال اللاحقة، وهذه الرؤية التي قدّمها روبنز، رؤية قائمة على الاستمرارية في ميدان البحث اللساني والعلمي وتاريخ العلم، وأنّه لا يوجد علم متواصل دون وجود ارتباط أو اتصال بالعلوم الأخرى على أنّ الأنسب للعلماء أن يبحثوا في تلك النظريات ويعلّموها للأجيال ويطوّروها، وأن يواجهوا تحدّيات الحاضر التي ورثها عن الماضي، فروبنز يرى أن "ينظر العلماء بشكل أعمق وموقف إيجابيّ ويسيرون وفق منهج الشكّ تجاه تلكم النظريات التي خلّفها المؤسسون الأوائل، وذلك أنّ العلم اللساني الحديث ما هو إلا نتاج التطورات والنظريّات اللسانية القديمة التي عرفتها أوربا واليونان من قبل[2].

ب.عند اللسانيين العرب المحدثين:

موقف الطفرة أو القطيعة المعرفية

تمثلت مواقف اللسانيين العرب المحدثين من حيث الاتجاه العام تجاه التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة مواقف متباينة، وذلك نتيجة التّأثير اللسانيّ الغربي الحديث في الفكر اللساني عند هؤلاء، فهي مواقف –في نظري- تكشف عن تنوع لسانيّ وفكريّ من حيث كتاباتهم وتطبيقاتهم ودراساتهم للتراث اللغوي العربي واللسانيات بصفة عامة، إذ نجد هناك موقفين اثنين، تجاه الفكر اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، موقف طفري وآخر استمراري، إذ أنّ "**موقف الطفرة** كما يسميه غلفان، أو **موقف القطيعة** انطلق من المبادئ والنظريات اللسانية الحديثة وما تقترحه من مناهج ومفاهيم وتقنيات بحثيّة، ومن الأسماء التي ذكرها غلفان في هذا الموقف نجد: عبده الراجحي، أحمد المتوكل، الفاسي الفهري، ويرى غلفان في هذا الموقف الطفري أو القطيعة المعرفية، أنّه سعى للقفز من خطاب تقليدي إلى خطاب لسانيّ معاصر[3].

ومن الأسماء التي مثلت أيضا موقف القطيعة المعرفية مع التراث اللغوي العربي، نجد دعاة الوصفية، أو كما يسمّيهم مازن الوعر بـــ(اللسانين العرب المعاصرين)، الذين يرى فيهم أنّهم ‹‹...يؤيدون علم اللسانيات الحديث كعلم قائم برأسه وافد من الغرب...فإنّ حجتهم هي أن هذا العلم

[1]) ر. ه. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر: أحمد عوض، ص: 17.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:18، 19.
[3]) ينظر، غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص: 39-44.

اللساني ينبغي أن يؤخذ ككل، وينبغي أن نترجم مبادئه وأسسه ونطبقها على اللغة العربية كلغة من اللغات العالمية...››[1].

وهؤلاء قد سعوا لأن يتبنوا مناهج ومبادئ اللسانيات لاعتبارها علما مستقلا وحديثا في حين اعتبروا أنّ ‹‹...فترة التراث اللغوي العربي ومناهجه...هي فترة تاريخية قد انتهت، وينبغي أن ندرسها ضمن إطارها التاريخي فقط››[2]، فهو موقف تمرّد على الموروث اللغوي العربي باعتباره مرحلة تاريخية قد تجاوزها الزمن وأنّ البديل في دراسة العربية هو النظريات الألسنية الحديثة والقائم على الإتيان بمنظومة جديدة في تناول قضايا العربية ونحوها"[3]، وهناك لسانيّون كبار يمثّلون هذا الموقف والمواقف الأخرى[4].

موقف الاستمرارية

أما الموقف الثاني وهو **موقف الاستمرار**، وهو الموقف اللساني العربي الحديث الذي ينطلق من الماضي والبحث في مفاهيمه ومنطلقاته ونظرياته والعمل على إذابة الفوارق والتباينات بينه وبين اللسانيات الحديثة، كما أنّه يسعى لرصد شامل ودقيق لكلا الخطابين شكلا ومضمونا، ومن الأسماء التي تمثل هذا الموقف ما يلي:" تمام حسان، التهامي الراجحي، وعبد السلام المسدي والطيب البكوش، وأيضا مصطفى غلفان الذي في مؤلفه كان هدفه توضيح موقف الاستمرار وترسيخه في أذهان الطلبة والباحثين، وذلك خدمة للبحث اللساني العربي من حيث المردودية العلمية والتطبيقية[5].

---

[1]) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص: 353.

[2]) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص: 353.

[3]) ينظر، أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة والنحو والصرف، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1423ه، ص: 207.

[4]) من هؤلاء ما ذكرتهم في حديثي عن الاتجاهات اللسانية العربية الحديثة، وهي الاتجاه الوصفي البنوي، وأغلب رواده يمثّلون موقف القطيعة المعرفية مع التراث اللغوي العربي، وأيضا في الاتجاه التوليدي التحويلي والوظيفي، ومن هؤلاء: إبراهيم مصطفى (إحياء النحو)، عبد الرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي1957م)، وأيضا مهدي المخزومي (في النحو العربي نقد وتوجيه1986م)، أنيس فريحة(نظريات في اللغة1971م)، وغيرهم كثير، وكذلك مثّل موقف ميشال زكرياء وأحمد خليل عمايرة في جلّ كتاباتهم ومؤلّفاتهم موقف التوفيق وموقف الاستمرارية، أما فيما تعلق بموقف الاستمرارية نجد: مصطفى غلفان في جلّ مؤلفاته يعبر عن هذا الموقف وخاصة كتابه (اللسانيات العربية الحديثة)، وأيضا خليل أحمد عمايرة في كتابه (المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي2004م)، وأيضا كتابات أحمد المتوكل ذات الاتجاه الوظيفي التداولي، وهو اتجاه كان في بداياته قطيعة معرفية ثمّ تحوّل إلى الموقف التوفيقي ثم في مؤلفاته الأخيرة أقرّ بموقفه الاستمراري لبناء نظرية لسانية عربية مستمدّة أطرها من مبادئ التراث ونظرياته في شتى جوانبه باعتباره تراثا لسانيا قارّا لا يشكّل قطيعة مع ما توصلت إليه أحدث النظريات اللسانية المعاصرة.

[5]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص: 39-44.

ويؤكد غلفان أنّ اللسانيات لا يمكن لأي أحد أن ينكر عليها القطيعة المعرفية التي جاءت بها تجاه الفكر اللغوي القديم، العربي وغير عربي، وذلك لما حوته من "اختلافات بينها وبين الفكر اللغوي القديم، كما أنّها تخلت عن كثير من المفاهيم والمصطلحات والأفكار الفلسفية إضافة إلى ما جاءت به، من أسس نظرية ومنهجية ومنطلقات قائمة على الصورنة العلمية والصياغة الصورية ودقة الأدوات التحليلية، وفي تحديدها كذلك للموضوع وضبطها للمفاهيم والأدوات الإجرائية، وتكوينها لمصطلحية خاصة بها[1].

موقف التوفيق

وأما ما تعلّق بالموقف الثالث، والذي هو **موقف التوفيق**، نجد غلفان قد أطلق عليه مفهوم لسانيات التراث، وهذا الموقف ينطلق من هدف عامّ يتمثّل في ربط المبادئ اللسانيات ونظريّاتها الحديث بالفكر اللغوي العربي القديم، كما يسعى أصحاب هذا الموقف لإعادة قراءة الموروث اللغوي العربي باعتباره تصورات ومفاهيم وطرق تحليل وذلك من منظور اللسانيات الحديثة، إذ "أنّ السّمة الغالبة فيه هي سمة التوفيق بين مضامين التراث اللغوي العربي وما جاءت به اللسانيات الحديثة من منطلقات ومفاهيم ومناهج نظرية ولسانيّة، ومن الأسماء الممثلة لهذا الموقف: إبراهيم أنيس، البدراوي زهران، جعفر دك الباب، طاهر سليمان حمودة، أحمد المتوكل، عبد السلام المسدي، نهاد الموسى[2].

ومن اللسانيين العرب المحدثين الذين مثلوا أيضا أحد هذه المواقف تجاه اللسانيات والتراث اللغوي العربي، والذي عبّر عن موقفه بموقف الاستمرارية، مرجعا ذلك في أنّ العلاقة بين القديم والحديث هي علاقة دينامية فعالة ومنفعلة، وهي علاقة له المبدأ التكوينيّ في البناء الحضاري والعلمي، وأنّ أيّة دعوة للقطيعة، أو الانفصال عن التراث وتاريخه، هي دعوة لإيجاد أزمة منهجية ودعوة هجومية ضد التراث ومفاهيمه ومبادئه، وأن علم اللسانيات الحديث إن أراد أن يستمدّ شرعيته وعلميته وموضوعيته ومنهجيته، فلا بدّ له من الاستناد إلى التراث اللغوي العربي والعالمي[3].

---

[1]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج ، ص:14، 15.

[2]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص:18-184.

[3]) هذا موقف مازن الوعر وهو من اللسانيين العرب المحدثين الذين تأثّروا بالمناهج الغربية ونماذجها اللسانيّة، فقد اعتمد في دراسته لقضايا العربية على النظرية التوليدية التحويلية والدلالة التوليدية، حيث طبّق ذلك على جملة الشرط بدراستها عند النحاة والأصوليين في ظلّ نظرية النحو العالمي لتشومسكي، وأيضا دراساته النحوية والدلالية والفلسفية من منظور اللسانيات المعاصرة، ويمثل كتابه (قضايا أساسية في علم اللسانيات) مرجعا مهمّا في تعريفه بالنظرية التوليدية وتطبيقاته التي قدّمها على نماذج عربية نحوية وصوتية ودلالية، فهو توليدي ووصفيّ بنوي، غير أنّ الغالب عليه في كتاباته المنهج التوليدي في شتى تطوّراته مع اختبار هذه النظرية ومعرفة مدى صلاحيتها

ويلمّح دون تصريح لدعاة الوصفية العربية القائلين بالقطيعة ونقد النحو العربي والمنهج اللغوي عند علماء العربية الأوائل، وذلك أمر يدعو إلى تفتيت الأمة، كما يرى بضرورة "نبذ الخلافات الفردية الشخصية العاطفية، والسّعي للدراسة اللسانيّة العربية الجدية وصبّها على التّراث والحداثة[1].

وهناك من اللسانيين العرب المحدثين والمعاصرين من عبّروا عن مواقفهم تجاه كلّ من اللسانيات والتراث اللغوي العربي من خلال حوارات أجراها معهم حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، وهو كتاب يتناول قسمين:" قسم متعلق باللسانيات وقسم متعلق باللغة وقضاياها، ولكن اللافت فيه أن هذا المؤلف عبّر فيه اللسانيّون الذين أجروا تلك المحاورات عن مواقفهم ونظرتهم اللسانية تجاه التراث اللغوي العربي واللسانيات، وقد ضم الكتاب هذه المواقف الثلاثة التي أشرت إليها آنفا.

ومن هؤلاء اللسانيين على سبيل التّمثيل لا الحصر، نجد داوود عبده[2]، والذي مثّلت مؤلفاته توجهه الاستمراري وتارة قطيعة معرفيّة، وهذا التذبذب في المواقف أعتقد أنّه يرجع إلى تنوع النماذج المتبنّاة من لدنه وغيره من اللسانيين والباحثين العرب، ونجد كذلك الطيب البكوش[3]، وهذا

ووصفها وتلاؤمها مع المادة اللغوية العربية، فهو في –نظري- يرى بضرورة الاستفادة من النظريات اللسانية والعمل على اختبار مدى تطبيقها على العربية، فإن عُدمت ولم تتوافق مع النحو العربي عندئذ يستند لنظرية النحو العربي مع اعتماد مبدأ التمحيص والنقد. ينظر، مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات، ص: 86، 87.

[1]) ينظر، مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان، ص: 359، 360.

[2]) وهو من اللسانيين العرب المحدثين الذين أخذوا بمفاهيم اللسانيات الغربية ونظرياتها وطبّقوها على العربية ومستوياتها، وهو يمثّل الاتجاه التوليدي التحويلي، وذلك نتيجة توظيفه لمصطلحات النظرية التوليدية: التحويل، التوليد، البنية العميقة، البنية السطحية، وأيضا توظيفه لبعض مفاهيم التراث اللغوي النحوي، مثل:(الأصل المقدر، ظاهر اللفظ، الفعل الماضي المجهول، العلل...الخ)، وقد كان يدافع عنه كما أقّر بردّه المستميت ونقده لدعاة الوصفية البنوية خاصة في اعتمادهم الوصف والملاحظة في دراسة قضايا العربية، وكان يرى بمبدأ التفسير خاصة ما تعلق بالبنية السطحية والعميقة، وأيضا في جوانب الدلالة، كما يمثّل موقفه من اللسانيات والتراث اللغوي العربي –حسب نظرتي واستنتاجي من خلال كلامه- أنّه تارة توفيقي وذلك نتيجة اعتماده آراء النحاة الأوائل رغم انتقاده لهم في بعض الجوانب، وتارة موقف القطيعة المعرفية من خلال دعوته لاعتماد مناهج لسانية جديدة ومتطورة في دراسة العربية وقضايا، غير أنّ التوليدية التحويلية التي قدّمها تشومسكي هي موقف استمراري لما سبق من البحوث اللسانية الغربية، ينظر، المرجع نفسه، ص:67، 68، وأيضا، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص:269، وأيضا، داود عبده، دفاع عن الأصل المقدر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد الأول، ص: 160-168.

[3]) لسانيّ تونسي، له مؤلفات في اللسانيات العربية وقد اعتمد في تناوله لمستويات العربية وخاصة المستوى الصوتي والصرفي على مبادئ الوصفية اللسانية الحديثة وبعض نماذجها، مثل توظيفه لمصطلحات حلقة براغ اللسانية ومفاهيم سوسير، وهو منهج كما أقرّ بذلك صالح القرمادي أثناء تقديمه لكتاب الطيب البكوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث)، منهج تجديدي يجمع بين التراث النحوي العربي وآراء النحاة القدامى وبين ما جاءت به اللسانيات الحديثة من رؤى لسانية ومنهجية ونظرية، واطلاعه الواسع على علم الأصوات الحديث، كما أنّ نظرته تجاه التراث اللغوي العربي نظرة – بحسبي- توفيقية قائمة على إعادة قراءة التراث اللغوي قراءة جديدة تأخذ من التراث اللغوي العربي وتدرسه من منظور اللسانيات وما تقدّمه من تطورات ومناهج، واستمرارية تربط= =الماضي بالحاضر، فهو بذلك يخالف دعاة تقديس التراث وأصحاب القطيعة المعرفية دعاة الوصفية البنوية، وقد مثلت كتاباته هذا الموقف التوفيقي، كما عكست تأثّره باللسانيات ومفاهيمها اللسانية الحديثة،

الأخير يعكس موقفه اتجاهين اثنين: اتجاه توافقي وآخر استمراري، وذلك ما يكشفه قوله عند حديثه عن هدفه من الكتاب الذي طبّق فيه مبادئ الوصفية ونظرياتها، حيث يقرّ قائلا:‹‹ ولقد حرصنا قدر الإمكان في هذا العمل على ربط الصلة بين الماضي والحاضر والقديم والحديث إيمانا منّا بأن لا حديث بلا قديم ولا فضل لقديم يقنع بنفسه ولا يتطوّر أو يتجدّد مع الزّمن...وحتى لا يشعر بالقطيعة بين فقه اللغة القديم وعلم اللغة الحديث فلا يختنق في الحدود القديمة الضيّقة ولا يتيه في مجال النظريات الحديثة المتشعّبة ومصطلحاتها العديدة المتجدّدة››[1].

وهناك لسانيّون كثر لهم مواقف من حيث الاتجاه العامّ التي تعكس تارة موقفا ما وتارة موقفين وتارة المواقف الثلاثة كلّها وذلك حسب مؤلّفاتهم وكتاباتهم وقد ترجع هاته المواقف – في نظري- لعوامل زمانية مثل تعرفهم على اللسانيات الحديثة ونظرياتها في العصر الحديث أو عوامل بحثية علمية في اللسانيات وتطوراتها وفي التّراث ومفاهيمه وما يزخر به من ثروة لغوية هائلة، وإما لعوامل فكرية نتيجة التجدد العلمي اللسانيّ وتطوّر نظرياته، وهذا ما يعكس تغيّر هاته المواقف اللسانية من حيث اتجاهها العام.

ومن التأثير الذي خلفته اللسانيات على فكر ومنهج اللسانيين العرب المحدثين هو اعتمادهم لأدوات البحث كلّ حسب النّموذج اللسانيّ المتّبع والمنهج المطبّق، والمقصود **بأدوات البحث** هي ما تعلق بالمنهج الوصفي البنوي، والقائم على الملاحظة والوصف والتصنيف ووضع القوانين والموضوعية في الدراسة اللسانية، وأمّا أدوات البحث في المنهج التوليدي التحويلي، فهي الحدس وهو ما تعلق بالعامل النفسي عند المتكلم منتج الكلام ومدى معرفة الباحث لكيفية تركيبه وإنتاجه للأصوات في سلسلة كلامية لا متناهية من العبارات والجمل، والتفسير وهو ما تعلق بتفسير ظواهر اللغة دون الاقتصار على وصفها، وهذا العنصر مرتبط بالبنية العميقة والسطحية القائمة على مبدأ التقدير والتأويل، ثم ما وراء التفسير وهو النّظر في إقامة نحو عالمي كليّ يجمع قواعد اللغات الطبيعية البشرية في نحو واحد تشترك فيه جميع تلكم اللغات، وثالث أدوات البحث ما تعلق بالمنهج الوظيفي التداولي، وهو كيفية دراسة اللغة من جوانبها الاستعمالية والتواصلية أثناء عملية الخطاب والتّخاطب.

3 .2.التأثّر من حيث أدوات البحث اللسانية:

دون ترك لمفاهيم التراث ومصطلحاته ونظرياته، لأن ذلك في – نظره- يعيد ويمنح إعادة قراءة التراث آليات جديدة تستند في إطار البحث اللساني الحديث وتساهم في إثرائه وتطوير المعرفة اللغوية التقليدية. ينظر، الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 10-14، وأيضا، حافظ أسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي، ص: 74-76،

[1]) الطيب البكوش، التصريف العربي، ص: 27.

قد وظّفت اللسانيات بمختلف نماذجها اللسانيّة والنظرية أدوات بحث تخالف ما كانت عليه في السّابق؛ أي مرحلة التاريخية المقارنة، فبمجيء اللسانيات الوصفية تغيّرت الرؤية اللسانيّة وأصبح البحث اللسانيّ قائما على الوصف وهو دراسة مستويات اللغة دراسة واقعية دقيقة شاملة بعيدة عن تدخّل الذّات أو فرض أيّ قاعدة أو معيار ما على قواعد اللغة، وبذلك تمثّلت أدوات البحث اللساني في المنهج الوصفي البنوي بالاستناد إلى الوصف للظواهر الخارجية للغة، وملاحظتها ملاحظة دقيقة ثم إخضاعها للتجربة مثل ما فعلوا في علم الأصوات، ثم تصنيفها ووضع قواعدها.

ولذلك يرى غلفان أنّ اللسانيات التي قدمها سوسير تروم رؤية منهجية قائمة على:[1]

-إعادة صياغة المفاهيم المتداولة والأكثر بداهة مثل اللغة والكلام والقياس والتغيير والتحوّل وغيرها.

-وصف انتظام البناء اللغوي الذي يسمح للسان معيّن بالقيام بدوره الأساس المتمثّل في تحقيق التواصل بين الأفراد في حالة تزامنية محددة.

فاللغوي عند دراسته للغة فإنّه يدرسها "دراسة واقعية كما هي، دون تغيير في طبيعتها أو أن يقتصر منها على جوانب مستحسنا إيّاها وأخرى مستهجنا إيّاها كذلك، أو أن يتدخل في دراسته العامل الذاتي، بل يجب عليه دراسة اللغة دراسة موضوعية، هادفة للكشف عن حقيقتها"[2]، وبهذا يتّضح أنّ اللسانيات جاءت بأدوات بحثية تركّز عملها على الوصف الذي يقتضي النّظر في اللغة من حيث شكلها ونظامها وقوانينها دون الولوج إلى مبدأ معياريّ يفرض على المتكلم قواعد تحدّد سلامة كلامه من قبحه.

ولهذا نجد محمود السعران في مؤلفه (علم اللغة) يشير إلى أداة الوصف والموضوعية معا في دراسة اللغة، وذلك عند حديثه عن بعض اللسانيين الذين لم يدرسوا علم اللسانيات الحديث، أنّهم يظنّون أنّ دراسة اللغة هي الدراسة المعيارية التي تفرض وتبحث في العلل والقواعد، ومعرفة اللغات الحية والقديمة، فهو يرى خلافا لذلك أنّ "علم اللغة علم موضوعي وصفي لا يتطرق بتاتا لما يجب أن تكون عليه اللغة أو الكلام من حسن أو قبح[3].

[1]) مصطفى غلفان، اللغة واللسان والعلامة، عند سوسير في ضوء المصادر الأصول، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، كانون الثاني/ يناير2017م، ص: 72.
[2]) ينظر، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 09.
[3]) ينظر، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 17.

والمتتبّع في مؤلفات اللسانيين العرب المحدثين، يجدهم ينقسمون في استعمال هذه الأدوات بين مصرّح لها في مؤلفاته ومقالاته وكتاباته شارحا لها ومفسرا لماهيتها، وبين مضمّن لها تلميحا دون تصريح، وذلك في تطبيقاته ودراساته لمستويات اللغة، ومن هؤلاء اللسانيين الذين يقرّون بالوصف والملاحظة والتصنيف في دراساتهم وتطبيقها على العربية نجد: محمود السعران وقد سبق وأشرت لذلك آنفا في مؤلفه (علم اللغة)، وكمال محمد بشر، في كتابه(دراسات في علم اللغة)، حيث يقرّ قائلا:‹‹...وهي من جهة ثانية عولجت في هذا الكتاب علاجا يخضع لوحدة النظر المنهجية التي تعتمد على الموضوعية في التحليل والمناقشة، وعلى الحوار مع الحقائق اللغوية ذاتها دون الالتجاء إلى أي مسلك خارجيّ من تأويل، أو افتراض، أو تفلسف...وخاضعة في النظر والدرس لمنهج واحد، هو منهج الوصف القائم على تسجيل الواقع في إطار سياقه وطبيعته، بالنظر الواعي والمعالجة اللغوية الصّرفة››[1].

والقارئ لمؤلفه هذا يجده قد وظّف هذه الأدوات توظيفا عمليا وتطبيقيا، ففي حديثه عن الهمزة ودراستها عند علماء العربية، نجده يذهب مذهب الوصفيين القائل بدراسة واقع اللغة كما هي دون تأويل ولا نظر في تفسيره كيف كان، لأنّ:‹‹ **في منهج الوصف نعنى بالموجود أو بما هو كائن لا بما كان أو بما يفترض أنه كان**››[2].

وهذا نوع يقوم على الوصف والملاحظة المباشرة دون نظر لما هو مغيّب عن العقل، باعتباره ميتافيزيقا، ومن اللسانيين من صرحوا بهذه الأدوات أيضا تمام حسان[3]، عبد الرحمن أيوب[4]، وإن كانوا ذوي توجه متنوع.

وكذلك نجد أنيس فريحة[5]، وهو من الرواد اللسانيين الكبار في مجال البحث اللسانيّ العربي.

---

[1]) كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، ص: 5.

[2]) المرجع نفسه، ص: 26.

[3]) فقد استعمل تمام حسان أدوات البحث اللساني من وصف وملاحظة وتصنيف في مؤلفاته، كما أقر بذلك في كتبه باعتماده لآليات المنهج الوصفي، وذلك في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، ص: 13، 14، وأيضا تطبيقاته لهاته الأدوات في كتبه: مناهج البحث في اللغة، والبيان في روائع القران، وغيرها من مؤلفاته.

[4]) وهو من اللسانيين الذين اتبعوا المنهج الوصفي وطبقوه على العربية، والمنهج الوصفي يقوم على ما قلناه من وصف للوقائع كما هي، وملاحظتها وتصنيفها واستنتاج قواعدها، وهذا ما عكسته مؤلفاته اللسانية، وخاصة كتابه السالف الذكر، حيث نجده يشير إلى اعتماده لهاته الأدوات.

[5]) من روّاد المنهج الوصفي البنوي، الذين دعوا إلى تيسير النحو العربي، وطبقوا مبادئ الوصفية البنوية عليه، كما أنّه في مؤلفه صرّح بأدوات البحث اللساني الوصفي وعبّر عنها لفظا ومفهوما، حيث أقرّ أنّ مهمة اللسانيّ الوصف للظواهر اللغوية باعتبارها نقطة البدء ومسلك العلم في اللسانيات، كما يتطلب الأسلوب العلمي – بحسب- المنهج الوصفي إتباع الموضوعية والتجرّد من الذاتية، كما ينبغي الالتزام بالملاحظة والمراقبة مع تدوين ذلك كلّه، وتجميعها وتصنيفها لإنشاء نظرية ما، ثم يُخضع تلكم الملاحظات للتجربة والاختبار قصد التأكّد من صحتها، فإذا

وأمّا ما تعلق بأدوات البحث عند أصحاب الاتجاه التوليدي التحويلي، فإنهم قد أخذوا بتلكم الأدوات اللسانية وذلك نظرا لمبادئ المنهج التوليدي الذي قدمه تشومسكي ومن تبعه من تلاميذه، حيث أنّ التوليدية قامت على التفسير والحدس والوصف أيضا، لأنّ ‹‹النحاة التوليديين أسسوا نحوهم على الحدس اللغوي لأن لصاحب اللغة حدسا لغويا يستطيع به بداهة أن يفرز الجمل النحوية عن الجمل غير النحوية، بل قد يستطيع أكثر من ذلك أن يفرق بين الجمل النحوية المقبولة والجمل النحوية غير المقبولة››[1].

وذلك أنّ المتكلم ينتج عددا لا متناهيا من الجمل في سلسلة كلامية مترابطة، كما أنّ النحو عند التوليديين عبارة عن قواعد منتظمة في أذهان المتكلمين، ولذلك ‹‹...يسعى الباحث التوليدي إلى وصف هذه القواعد المكونة لسليقة المتكلم، وتفسيرها...››[2]، وعليه كانت أدوات البحث اللسانية عند الاتجاه التوليدي تقوم على الوصف والحدس اللغوي والتفسير، خلافا للمنهج الوصفي البنوي القائم فقط على الوصف والملاحظة والتصنيف والاستنتاج للقواعد، دون تعليل أو شرح للظاهرة اللغوية أو للبنى التركيبية والنحوية والدلالية.

ولهذا كانت النظرية التوليدية ‹‹تنطلق...من مسلمة وهي أن تفسير الظاهرة اللغوية تفسيرا لسانيا يقتضي الانطلاق من نظرية مبنية بطريقة علمية ثم الانتقال إلى الواقع الذي نقوم بشرحه وتفسيره وفق مبادئ هذه النظرية، خلافا للمنهج البنيوي المادي السلوكي الذي ينطلق من الواقع نحو النظرية...››[3]، في حين نجد ميشال زكريا في حديثة عن مبادئ التوليدية التحويلية، وعلاقتها بالإنتاجية الكلامية أو الكفاية اللغوية والأداء، يوضّح على أنّ " اللغة في ظلّ هذه النظرية هي مسار عقلي دينامي، حيث تظهر القدرة الإبداعية عند المتكلم من خلال أدائه الكلامي مباشرة، فالنظرية التوليدية ليست مفسرة للإجراءات والاستكشافات المتعلقة باستعمال الجمل، بل هي نظرية مرتبطة كذلك بمعرفة المتكلم الضمنية في مجال اللغة"[4].

وعليه كانت النظرية التوليدية التحويلية تهدف لوصف وتفسير القدرة الإبداعية الذهنية عند المتكلم، وذلك لاعتباره اللغة على أنّها نظام بالغ التعقيد وقادر على إنتاج جمل لا متناهية عن طريق

صلحت وكانت تعلّل جميع تلكم الظواهر اللغوية صحّ عند ذلك أن توضع وتعلن قانونا أو قواعد علمية يجب لزومها في الدراسة اللسانية، ينظر، أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، د ط، د ت، ص: 60.

[1]) عبد الله الجهاد، نهاد الموسى والمنهج اللساني المعاصر ((نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث)) نموذجا، إشراف وتقديم: هيثم السرحان، آفاق اللسانيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، بيروت، آذار/ مارس2011، ص: 424، 425.

[2]) المرجع نفسه، ص:428.

[3]) حسني خاليد، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص: 92، 93.

[4]) ينظر، ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص:62.

التوليد، وإذا كانت النظرية التوليدية بمبادئها ومفاهيمها قد أثّرت في التوليديين العرب المحدثين، فهذا يعني – دون تجاهل- أنّها تركت أثرها في أعمال اللسانيين العرب المحدثين، في رؤيتهم الفكرية واللسانية تجاه اللغة العربية وقواعدها، كمال أنّهم أخذوا بتلكم الأدوات، وأبرزها التفسير اللغوي، فلا بدّ ‹‹...أن تساهم النظرية الألسنية والدراسات المتعمقة الجارية في إطارها، في وصف قواعد هذا التنظيم وتفسيرها...››[1].

والمراد من هذا أنّ النظرية التوليدية قامت على وصف اللغة وتفسيرها تفسيرا علميا دقيقا مرتبطا بالمنهج الرياضي، ولذلك تعدّ "هي النّظرية الأنسب في تحليل ودراسة قواعد اللغة العربية من منظور تقني علمي متطوّر نتيجة ما جاءت من أدوات إجرائية تستند على الوصف وسبر وتفسير وتوضيح قواعد اللغة العربية"[2].

وأمّا ما تعلّق بمفهوم الحدس باعتباره أداة أساسية في النظرية التوليدية، فإنّه ينقسم إلى قسمين: حدس خاص مرتبط بالمتكلم ذاته، وحدس مرتبط بالباحث اللساني، فأمّا الحدس الخاص بالمتكلم، فهو الحدس المتعلّق ‹‹بمقدرة متكلم اللغة على إعطاء المعلومات حول مجموعة من الكلمات المتلاحقة من حيث أنها تؤلف جملة صحيحة أو جملة منحرفة عن قواعد اللغة››[3].

وهذا يعني أنّ المتكلّم له حدس تجاه لغته وقواعدها، والتي من خلاله يدرك مقبولية الجمل نحويا ولا نحويا، فهو حدس ذاتي شعوري وذهني، وهذا الحدس الخاص أداة ‹‹...تتيح ملاحظة القضايا اللغوية واستنباط قواعد اللغة من خلالها››[4].

وأمّا الحدس المتعلّق بالباحث، فهو على حدّ تعبير خليل عمايرة هو ‹‹...حدس الباحث للوصول إلى نية المتكلم المتبادر على إنتاج الجمل من جهة، وعلى الحكم بصحة أو خطأ ما يسمع، وحدس الباحث أيضا في الوصول إلى معرفة المتكلم بلغته معرفة ضمنية بالملاحظة وغيرها من وسائل البحث، ليتوصل إلى استنباط قواعد اللغة وقوانينها››[5].

ومن هذا يتجلى أنّ حدس الباحث حدس علميّ تفسيريّ يبحث في دراسة القدرة الذهنية والفطرية عند المتكلم، وهذا ما عبّر عنه تشومسكي بمفهوم الإبداعية وربطه بالتوليد، ومدى معرفته الشاملة للقواعد التوليدية للجمل النحوية واللانحوية، ثم سعيه لمعرفة قواعد لغة ما من خلال دراسته

---

[1]) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص: 5.
[2]) ينظر، للاستفادة أكثر عن هذه الأدوات، ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة، ص: 5، 6.
[3]) ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة، ص: 9.
[4]) المرجع نفسه، ص: 9.
[5]) خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 254.

للمتكلم باعتباره العنصر الأمثل والمدرك للغته وقواعدها أثناء الأداء الكلامي أو في كفايته اللغوية، ومن هذا يغدو حدس الباحث حدسا خارجيا ترتكز صلته باللغة وقواعدها ومدلولاتها أثناء التركيب الجملي، كما يرتبط بالملاحظة والوصف والتفسير للبنى بنوعيها السطحية والعميقة.

وبذلك كانت النظرية التوليدية تسعى دائما وفق نظرتها ومبادئها لأن تبحث في ملكة الإنسان وقدرته الذّهنيّة وكشف ملكة اللغة، والسبب في ذلك أنّ تشومسكي سعى لأن ‹‹...يشرح ويعلل أسبابها من الداخل وليس من الخارج...وبني نظريته على أساس علمي يعتمد التفسير المنطقي والتعليل بالدرجة الأولى››[1].

ونجد أنّ هناك فرقا جوهريا بين أدوات البحث اللسانية عند الوصفيين، وأدوات البحث في النظرية التوليدية التحويلية، حيث أنّ الوصفيين يعتمدون الملاحظة والوصف لواقع الظواهر اللغوية والتصنيف والاستقراء، والترتيب بغية بحث علاقاتها وصلاتها فيما بينها، لوضع نظرية ما، بينما النظرية التوليدية تعتمد مبدأ الاستنباط والوصف والتفسير مع تخطي أداة التصنيف في التنظير اللسانيّ، القائم على جمع المعلومات وترتيبها قصد تحديد موضوعاتها.

ومن اللسانيّين العرب الذين يمثلون نموذجا رائدا في تمثّله وتطبيقه لمبادئ وأدوات النظرية التوليدية داود عبده[2]، والذي طبق مبدأ التفسير والتعليل والشرح في تقدير هذه البنية العميقة خلافا لما ذهب إليه دعاة الوصفية العرب المحدثين، وذلك في دراسته الموسومة بـ(دفاع عن الأصل المقدر)، والتي تطرق فيها "للجانب الصرفي في الأفعال الماضية المعلومة وأيضا الأفعال المبنية للمجهول، وخاصة ما تعلق بالأفعال المعتلة، التي يخالف ظاهرها بنيتها العميقة، والتي قدّر لها النحاة الأوائل أصولا، وقد أوضح أنّ الوصفيين لا يأخذون بهذه التقديرات لبعض الأفعال مثل: قال، باع، دعا وغيرها، نتيجة أنّ أبناء العربية في نظرهم لم يقولوا بذلك نتيجة أنّ النحاة الأوائل كانوا يقدّرون ويفسرون ظواهر اللغة، كما قدم تبريرا في الدفاع على وجود بنية عميقة مخالفة للبنية السطحية، في كتاباته ومنها: (دراسات في علم أصوات العربية، ج1و ج2)، و (أبحاث في الكلمة والجملة)، وهذه المؤلفات لم أستطع إيجادها أو الحصول عليها"[3].

---

[1]) نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة،، ص: 140 ،141.

[2]) قد طبّق داود عبده هذه الأدوات من وصف وتفسير وتعليل واستعمال الحدس في دراسته للنحو العربي وقواعد اللغة العربية، سواء من حيث المستوى الصوتي الصرفي أو التركيبي والدلالي، وهذا ما أقرّ به باعتماده للوصف مع التفسير والتعليل، خلافا للوصفيين العرب المحدثين الآخذين بأدوات البحث الوصفي، وذلك بقوله:" فمهمة اللغوي فيما يرون هي وصف الظواهر اللغوية لا تفسيرها...فرددت عليهم مؤيدا ضرورة تقدير بنية عميقة في بعض الأحيان تختلف عن ظاهر اللفظ لتفسير ظواهر لغوية لا يمكن تفسيرها دون ذلك التقدير"، حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص:67.

[3]) ينظر، داود عبده، الدفاع عن الأصل المقدر، ص: 160 وما بعدها، وأيضا، حافظ اسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 67، 68.

ومن اللسانيين كذلك ميشال زكرياء[1]، ومازن الوعر[2]، وغيرهم من الذين تأثّروا بها وأخذوا بتلكم الأدوات والمناهج.

ولم تقتصر هذه الأدوات التحليلية عند الاتجاه الوصفي أو التوليديّ، بل نراها موجودة كذلك في الاتجاه الوظيفي التداولي، وذلك نظرا لتماثل هاته الأدوات التحليلية في الاتجاه الوظيفي التداولي، والذي في أصله يمثّل نظريات لسانية صوريّة وغير صورية حسب تعبير أحمد المتوكل، والتي تعني وظيفية وغير وظيفية القائمة على الوصف والتفسير والملاحظة وغيرها، وهذا ينمّ على أنّ النحو الوظيفي والتداولي يعتمد على نفس "أدوات التحليل عند الاتجاهين الوصفي البنوي التصنيفي والتوليدي التحويلي التنظيريّ، إلا أنّه ركّز على الجانب الاستعمالي للغة في عملية التواصل والخطاب[3].

ويعطي المتوكل في حديثه عن هذين النوعين من النّظريات وجوه الائتلاف والاختلاف، حيث يوضّح للقارئ والباحث أنّ في وجوه الاختلاف تتلاقى كلا الأنحاء النظرية الوظيفية وغير الوظيفية في هاته الأدوات التحليلية والمتمثّلة في الوصف للسان الطبيعي وسعيها لتفسير هذا اللسان، كما تهدف لوضع نحو كلي من خلال وصف كلّ لغة على حدة، وتصوغ كلّ النظرية من هاته الأنحاء نموذجا صوريا للظواهر اللغوية المدروسة، وتبحث كذلك في صوغ أنحاء تستكشف قدرة المتكلم في إنتاجه للغة ومعرفته بها، والتي توصله لعملية الانجاز حسب مواقف تواصلية.

وكلّ هذه النّظريات تدرس مستويات اللغة المدروسة، وهذه العناصر تظهر أنّ أدوات التحليل في الاتجاه الوظيفي التداولي نفسها أدوات التحليل في هاته النظريات الوظيفية وغير وظيفية، والاختلاف بينهما، إنما اختلاف في النّظرة تجاه اللغة والتّصورات اللسانية، "فالتّصورات اللسانية الصورية هي تصورات قائمة على دراسة اللغة من حيث نسقها المجرّد والمعبّرة عن الفكر، ودون النّظر لسياقاتها أو وظيفتها، وهذا خلافا للنظريات الوظيفية الباحثة عن وظيفتها؛ أي

---

[1]) سيق وأن تناولت ميشال زكريا في تأثره بهذه الأدوات التوليدية، وقد صرّح بذلك في كتاباته، وقد طبق ذلك على الجملة العربية البسيطة، باستعمال الشرح والتعليل والوصف والحدس، ينظر للاستفادة أكثر، الألسنية التوليدية وقواعد العربية، و قضايا ألسنية تطبيقية، القسم الثالث من الكتاب.

[2]) يعدّ أيضا من اللسانيين العرب المحدثين الذين طبّقوا مبادئ التوليدية وأدواتها، وهذا ما عكسته مؤلفاته، وخاصة تطبيقه لمبدأ الشرح والتعليل والتفسير على الجملة الشرطية العربية، حيث عنون ذلك بكتاب (جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي)، وهذا الكتاب لم أستطع الحصول عليه، وأيضا ما صرّح به من خلال هذا العمل لأن يصف ويشرح ويعلل مدى تطبيق مبادئ التوليدية على الجملة العربية ومدى معرفة قصرها عليها، كما أنّ كتابه قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، نجده قد عرّف فيه بالنظرية التوليدية كما طبق فيه نماذجا من الجمل العربية من منظور هذه المبادئ والأدوات، وهذا يعكس تأثره بتلك النظرية ومنهجها وأدواتها القائمة على المنطق والاستنباط والاستنتاج والتعليل والتفسير. ينظر، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 125، 126، وأيضا، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص: 113 وما بعدها.

[3]) ينظر، أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص: 12-14.

اللغة من حيث سياقاتها وعملية تحقيق التواصل الاستعمالي بين الأفراد، وينظر أيضا الاتجاه الصوري إلى قدرة المتكلم المرتبطة بقواعد لغته، فهي دراسة قواعد تلكم اللغات وطريقة انتظامها.

وبهذا تكون الرؤية اللسانيّة المعتمدة في الأنحاء الصورية هي رؤية بنوية مجردة تبحث في كشف العلاقات النسقية المتحكمة في قواعد اللغات الطبيعية، بينما عند الأنحاء الوظيفية هي رؤية صورية وظيفية في الآن نفسه، تبحث في نسق تلكم القواعد مع معرفة وتفسير عملية التواصل وبحث وظائف اللغات في مجالات الخطاب والاستعمال[1].

ومن أبرز اللسانيين العرب الذين اعتمدوا أدوات البحث الوظيفية ما نجده عند المتوكل والذي يمثل الاتجاه الوظيفي التداولي رغم تركيزه الشامل على النحو الوظيفي التداولي[2].

3 .3التّأثّر من حيث المصطلحات اللسانيّة[3]:

قد مكّنت اللسانيات الغربية الحديثة بتنوع مناهجها واختلاف نظرياتها ونماذجها اللسانيين العرب المحدثين، وخاصة الذين درسوا في الجامعات الغربية وتمرّنوا على مفاهيم اللسانيات وهضموها واخذوا بها تطبيقا وتنظيرا في الثقافة اللسانية العربية، من أن يسعوا جاهدين في إطار التجديد اللساني في دراسة العربية وقضاياها أن ينظروا في خبايا التراث اللغوي العربي ومفاهيمه النحوية واللغوية وإعادة وصفها وصفا يلائم المتغيرات اللسانية المعاصرة، وهذا ما عكسته محاولات كثير من روّاد اللسانيين العرب المحدثين وخاصة الوصفيين البنويين العرب، ولذلك كانت محاولاتهم التجديدية تقتضي توظيف مصطلحات لسانيّة معاصرة خلافا لما هو معروف عند النحاة والعلماء الأوائل، والسبب في هذا ‹‹...ولادة علم جديد أو اتجاه جديد، في الستينيات، في حقل

---

[1]) ينظر، للاستزادة أكثر، أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص: 14-18.

[2]) ينظر للاستفادة والمعرفة والبحث عن هذه الأدوات التحليلية التي أشرت إليها في مؤلفاته التالية:
قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي.
قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص.
الوظيفية والبنية، وأيضا: اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور.
التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، وأيضا: الوظائف التداولية في اللغة العربية.

[3]) المقصود بالمصطلحات اللسانية، هي تلك المصطلحات التي أخذ بها اللسانيون العرب المحدثون ووظّفوها في الثقافة العربية اللسانية، سواء من حيث مستويات اللغوية في دراسة العربية كالمستوى الصوتي أو الصرفي أو التركيبي أو الدلالي أو حتى الاستعمالي التداولي، أو من حيث تناول قضايا العربية من منظور لسانيّ حديث خلافا لما كان معروفا في أدبيات التراث اللغوي العربي القديم، غير أنّني في هذا العنصر سأحاول الاقتصار على بعض المصطلحات اللسانية المتعلقة بدراسة مستويات اللغة العربية وذلك بأخذ نماذج قصد توضيح التّأثر بتلكم المصطلحات اللسانية الحديثة، ونظرا لكثرة هذه المصطلحات في مؤلفات اللسانيين العرب المحدثين واختلافها باختلاف نماذج النظريات اللسانية التي أخذوا بها واتبعوها وإن كانت بعض المصطلحات مماثلة في شتى هذه النظريات، فإنّه عمل – في نظري- صعب يحتاج قراءة شاملة وواسعة لكلّ مؤلفات هؤلاء اللسانيين وتنظيمها وضبطها وتقسيمها، كما أنّ المصطلح اللساني الحديث قد يكون مترجما وقد يكون معربا، ولكن ما يهمّنا هو توظيفه وتطبيقه والعمل به في الوصف اللساني العربي لقضايا العربية، وهذا ما تعكسه مؤلفات اللسانيين العرب المحدثين.

الدراسات اللغوية العربية...يقتضي أولا بيان حدود العلم وإنشاء شبكة من المصطلحات له تساعد على ضبط مفاهيمه وتصنيف ظواهره››[1].

فوضى المصطلح اللسانيّ

وهذا ما جعل اللسانيين العرب المحدثين ينطلقون من دراستهم للعربية ومستوياتها من توظيف تلكم المصطلحات وإن اختلفت ترجماتها من لسانيّ إلى آخر، ممّا أبرز إشكالية فوضى المصطلح في البحث اللسانيّ العربي، غير أنّ ما يهمّ البحث هو محاولاتهم الجادّة في تجديد مصطلحات القدماء من النحاة بمفاهيم ومصطلحات لسانية معاصرة يرون فيها الضبط العلمي والدقة في الوصف، ونتيجة التداخل الثقافي وانفتاح الفكر اللسانيّ العربي عن نظيره الغربي كان توظيف المصطلحات اللسانية في الكتابات اللسانية العربية يعكس واقع الدرس اللسانيّ العربي، وذلك نتيجة أنّ ‹‹...لكل نظرية أو منهج لسانيّ خصوصيات ثقافية وفكرية ولسانية...››[2].

ومن النماذج اللسانيّة التي وظفت تلكم المصطلحات في كتاباتها اللسانية وتطبيقها على العربية نجد عبد الصابور شاهين في مؤلفه (في علم اللغة العام)، يعرض في حديثه عن اللغة وتعريفها أنّ العلم الذي يتناول جانب الأصوات هو علم الأصوات العام أو الفوناتيك والذي نجده يقابله بالمصطلح الأجنبي الفرنسي La Phonètique، أما العلم الثاني هو علم الأصوات التشكيلي والذي يقصد به علم وظائف الأصوات، وقد قابله أيضا بمصطلح La phonologie، وذكر أيضا مصطلح علم الدلالة المتعلق بدراسة دلالة الأصوات والتراكيب وهو ترجمة للمقابل الأجنبي La sèmantique، وأيضا مصطلح علم المفردات Lexicologie ، وعلم الصرف أو بناء الكلمة المتعلق بدراسة اشتقاق الكلمة وتصريفها وتغيّر أبنيتها تبعا لتغيّر معانيها، وهو مصطلح La Morphologie، وغيرها من المصطلحات التي ترجمها والمتعلقة بدراسة اللغة، ومن المصطلحات الموظفة مصطلح الفوناتيك وهو تعريب لعلم الأصوات، والفونولوجيا، والفونيم والذي يطلق عليه الوحدة الصوتية، والفون، والألوفونات، والمقطع، أصوات صوامت، النبر أو الضغط، ترجمة لمصطلحيStress, accent ، والتنغيم، وطول الصوت وقصره، السوابق

[1]) أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر-نوفمبر- ديسمبر1989م، ص:6.

[2]) خالد حميدات، المصطلح اللساني عند المغاربة بين الواقع والمأمول، مجلة اللغة العربية وآدابها، المجلد 8، العدد1، جوان2020م، ص:229.

واللواحق، المصوتات أو الحركات المتغيرة، فونيمات مستقلة، وكلّ ه\ه المصطلحات قد طبقها على نماذج من العربية وهو ملمح من ملامح التّأثّر باللسانيات الحديثة ونظرياتها ومدارسها"[1].

ومن اللسانيين الذين أخذوا بهذه المصطلحات اللسانية وتأثروا بها نجد كمال بشر في مؤلفاته، ومن هذه المصطلحات على سبيل التمثيل لا الحصر والإجمال ما وظفه في كتابه (دراسات في علم اللغة) و (علم الأصوات):" مصطلح الأصوات الصامتةConsonants، الحركات Vowels، الفتحة الطويلة وأختاها الضمة والواو، وهي التي يسميها النحاة حروف لين، الفتحة القصيرة وأختاها الضمة والواو وهي الفتحة والكسرة والضمة، المصوّت، أنصاف الحركات Semi-vowels، النبر، كما نجده تناول هذه الحروف في الجانب الصوتي والصرفي والنحوي، حيث وظف عدة مصطلحات منها: الوقفة الانفجارية Plosive stope، المجهور Voice، الفوناتيك، الفونولوجيا، الظاهرة الفونيمية، التطريزية Prosodic، المقطع syllabe، التركيب المقطعي syllabic structure، التنغيم، وغيرها من المصطلحات اللسانية الصوتية في جانبيها العام والوظيفي، الفواصل الصوتية، فونيمات ثانوية sccondary phonemes أو فوق تركيبية suprasegmental phonemes، وكثير من المصطلحات التي ذكرها كمال بشر في دراسته لنماذج من اللغة العربية وتطبيقها عليها[2].

وقد استعمل كذلك تمام حسان كثيرا من المصطلحات اللسانية التي هي مزيج من المناهج اللسانية الوصفية والوظيفية، بتعدد نماذجها اللسانية، وقد طبّق تلك المفاهيم على مستويات العربية كلها، وله مؤلفات كثيرة تعكس تلكم المصطلحات المستعملة في وصفه للعربية ومستوياتها، وهذا ما يمثله كتابه (مناهج البحث في اللغة)، والذي وظف فيه كثيرا من المصطلحات اللسانية سواء صوتية أو صرفية أو نحوية أو دلالية، بدءا من الفصل المتعلق بمنهج الدراسات اللغوية، والتي انطلق فيه من منهج الأصوات حتى انتهاء إلى منهج الدلالة، ومن المصطلحات التي تم توظيفها ما يمكن استقاؤه دون تكرار نظرا لذكري بعضها عند لسانيين سبق وذكرتهم، مصطلحات صوتية مثل:" الجرس Noise، الصوت Sound، الحس Voice، درجة الصوت Pitch، علو الصوت Loudness، نبر السياق او الدلالي، المورفيم Morpheme، المورفولوجيا Morphology،

[1] - ينظر، عبد الصابور شاهين، في علم اللغة العام، ص: 102-134.
[2]) ينظر، كمال بشر، دراسات في علم اللغة العام، ص:19 وما بعدها، وأيضا، علم الأصوات، الباب الثاني: الأصوات العربية، ص: 239 وما بعدها.

الملحقات ويقصد به تمام حسان السوابق واللواحق المورفومية المتصلة بالكلمة، القواعد Grammar.[1]

كما أنّ مؤلفاته الأخرى التي وظّف فيها هاته المصطلحات تطبيقا وتنظيرا موجودة وإن كان قد استند في بعض الأحيان لمصطلحات النحاة الأوائل، وكلّ مؤلفاته عبارة عن تطبيق للمنهج الوصفي البنوي، وهو لا شكّ أنّه أخذ بتلكم المصطلحات كبديل للمصطلحات العربية، ولا يمكن إحصاء كلّ المفاهيم والمصطلحات اللسانية في بحث كهذا، لذا اقتصرت على بعض الأمثلة تبيانا لوجه من وجوه التّأثّر التي طبع اللسانيين العرب المحدثين، وتمام حسان من الرواد في استعمال هذه المصطلحات.[2]

ومن المؤلفات اللسانية التي طبّقت مبادئ المناهج اللسانية وأخذت بمصطلحاتها في الدراسة اللسانية لمستويات العربية وقضاياها كثيرة لا يمكن حصرها، ولكن أشير إلى بعضها كنماذج تبرز مدى تأثير النماذج اللسانية الحديثة ومصطلحاتها في البحث اللسانيّ العربي في ظلّ محاولاتهم التجديدية والتطبيقية لتلكم المفاهيم والمناهج والنظريات اللسانية الحديثة، ومن تلك المؤلفات[3] .

ومن المصطلحات التي نجدها مرتبطة بالنظرية التوليدية والتي استعملها وطبّقها اللسانيون العرب المحدثون -وإن كان فيها مصطلحات لسانية وصفية بنوية- ما استعمله ميشال زكريا ومازن الوعر وأحمد خليل عمايرة وغيرهم، مثل "التوليد، التحويل، البنية العميقة، البنية السطحية، الحدس، الجمل النحوية والجمل اللانحوية، المركب الاسمي، المركب الفعلي، القواعد التحويلية الوجوبية والجوازية، القواعد التوليدية).

---

[1]) ينظر، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 59 وما بعدها.

[2]) ينظر، للبحث والإطلاع على تلكم المصطلحات الوصفية البنوية والوظيفية وغيرها للمؤلفات التالية: العربية معناها ومبناها، الفصل الثاني والفصول التي بعده بدءا من ص: 45 حتى الصفحة: 335، وأيضا، البيان في روائع القرآن، وهو المؤلف الذي طبق فيه نظريته الموسومة بالقرائن اللفظية والمعنوية كما وظف المصطلحات اللسانية والمنهج الوصفي البنوي، وأيضا اللغة بين المعيارية والوصفية.

[3]) (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي)، رمضان عبد التواب، وفيه تطرق في الفصل الأول لمفاهيم علم الأصوات، مثل الصوامت والصوائت، والفونيم والنبر والتنغيم، وأصوات العلة، ينظر، الفصل الأول من الكتاب، ص: 13-103. وأيضا، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، حيث ضمّن فيه كثيرا من المصطلحات اللسانية الحديثة, وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، وفيه تناول مصطلحات لسانية صوتية وصرفية، مثل: المورفولوجيا علم الصرف، الفونيمات، الأصوات الصامتة والصائتة، المقاطع، النبر، التنغيم، الفنولوجيا الصرفية المعربة إلى المورفولوجيا، المماثلة والمخالفة، الصوائت الطويلة ترجمة للمصطلح الأجنبي-Semi, Consonantsوالأصوات الانتقالية Long-vowels, الإلصاق، سوابق ولواحق(prefixes,Suffixes)، فونيمات تركيبية، فونيمات فوق تركيبية، المقاطع، الصائت القصير Short-vowel، مورفيم مقيد Bound Morpheme، مورفيم حرFree-Morpheme ، مورفيم صفري,Zero-Morpheme، وغيرها من المصلحات اللسانية التي أخذبها وطبقها على نماذج من مستويات العربية.

وهذه المفاهيم نجدها مطبقة على العربية ومستوياتها، وهذا ما التمسته في مؤلف محمد حماسة عبد اللطيف، والذي سعى في لأن يدرس أنماطا من العربية من شقها التحويلي، حيث رأى أنّ النّحاة القدامى قد درسوا النحو العربي وتعرفوا إلى مفهوم التحويل، وذلك سعيا منه لأن يعيد قراءة التراث من منظور اللسانيات الحديثة وخاصة المدرسة التوليدية التحويلية، حيث يرى أنّ "هناك توافقا بينهما من جهة مفهوم التحويل وتقدير بنيتين ظاهرة؛ أي سطحية، وعميقة؛ أي مقدرة، وكلّ ذلك وفق رؤية لسانية توفيقية بين التراث والحداثة[1].

ونجد كتابات ميشال زكريا تعجّ بهذه المصطلحات التوليدية التحويلية، ومن هذه المصطلحات: الركن الاسمي، الركن الفعلي، قواعد إعادة الترتيب، البنية السطحية، العميقة، ركن إسنادي، ركن تكملة، الجمل ألأصولية، وغير أصولية، الكفاية والأداء، المكون الفونتيكي، المكون الدلالي، وغيرها من المفاهيم اللسانية التوليدية التي طبقها ميشال زكريا على الجملة البسيطة، وعلى نماذج من العربية وهي مصطلحات لسانية تظهر مدى تمثّل ميشال زكريا وتأثّره بالنظرية التوليدية واللسانيات بصفة عامة[2].

وكذلك تعكس مؤلفات خليل أحمد عمايرة هذا التّأثر المصطلحي اللسانيّ، فمن ذلك مصطلحات:" البنية السطحية، البنية العميقة، الجملة التوليدية، الجملة التحويلية، عناصر التحويل، تركيب تحويلي، الحذف، الزيادة، النبر، التنغيم، وغيرها من المفاهيم اللسانية التوليدية التحويلية، وغيرها من المصطلحات اللسانية الوصفية المتعلقة بالمستويات اللسانية[3].

ومن المصطلحات الوظيفية التداولية أيضا ما تعكسه كتابات المتوكل، ومن جملتها:" القدرة التواصلية، القدرة التداولية، بنية تحتية، تمثيل دلالي، تمثيل تداولي، بنية مكونية، النبر، التنغيم، الكفاية النفسية، الكفاية النمطية، البؤرة، المستقبل، المنفذ، المتقبل، المبتدأ، الذيل، المحور، بؤرة جديدة، بؤرة الحمل، التبئير، الوظائف التركيبية، الوظائف الدلالية، الوظائف التداولية، المركب الاسمي، المركب الحرفي، محمول، موضوع [4].

---

[1]) ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ص: 88، 89.

[2] - ينظر، ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، الفصل الثاني، ص: 23 وما بعدها، وأيضا، الألسنية التوليدية والتحويلية، النظرية ألألسنية، الفصل الثاني، الرابع، السابع، الثامن، وأيضا، قضايا ألسنية تطبيقية، الفصل الثالث، الخامس، السادس.

[3]) ينظر، أحمد خليل عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 105 وما بعدها، وأيضا، في نحو اللغة وتراكيبها، الفصل الثالث، ص: 71 وما بعدها.

[4]) ينظر، مؤلفات أحمد المتوكل والتي سبق وذكرتها في عنصر التأثر من حيث أدوات البحث التحليلي اللساني.

وممّا سبق يتبيّن أنّ استعمال هؤلاء اللسانيين للمصطلحات اللسانية في شتى اتّجاهاتها اللسانية البنوية الوصفية والتوليدية التحويلية والوظيفية التداولية، إنّما تظهر مدى فاعلية التلاقح الثقافي اللساني، ومدى سعي اللسانيين العرب المحدثين لاعتماد مفاهيم أقرب للعلمية والموضوعية والوصف، رغم ما في مؤلفات بعضهم من ذكر لمصطلحات النحاة والعلماء الأوائل، سواء من حيث التأصيل لها أو من حيث دراستها عن طريق تبيان أسبقية العلماء العرب الأوائل في مجال البحث اللغوي، أو من حيث الاستئناس بها في الدرس اللساني العربي، إلا أنّ كثرة المصطلحات والمفاهيم اللسانية الحديثة غلبت على الفكر والرؤية اللسانية عند هؤلاء اللسانيين العرب الكبار، كما أنّ ذكري لبعض المصطلحات اللسانية وتمثيلي لها ببعض النماذج من اللسانيين العرب المحدثين حسب مؤلفاتهم وكتاباتهم وتوجهاتهم، لا يعني أنّي أحصيت كلّ هذا، لوجود تعدد في الدراسة اللسانية انطلاقا من الصوت وانتهاء إلى الخطاب، واقتصاري على جوانب المستويات اللسانية إنّما كان هدفه توضيح مظاهر التأثر باللسانيات الغربية الحديثة، وتبيين ما للسانيين من وجهات نظر لسانيّة في تطبيق وتوظيف تلكم المصطلحات من مبدأ المعاصرة والوصف اللساني الحديث.

وقد تسبب هذا التنوع المصطلحي نتيجة تنوع اللغات المترجمة منها إلى العربية ونتيجة ثقافة كلّ لسانيّ وانتمائه لمدرسة ما تشتّتا وتفرقا في المفاهيم واختلافا في الترجمات وعدم الدقة واجتهاد كلّ لسانيّ في نقلها إلى الثقافة العربية بوسائل توليد مصطلحي متباينة.

4.إيجابيات وسلبيات اللسانيات الحديثة على اللسانيين العرب المحدثين وعلى البحث اللساني العربي:

4. 1. إيجابياتها

رغم ما حملته اللسانيات من تطورات ومناهج ونظريات وتصورات جديدة داخل الثقافة اللسانيّة العربيّة وما حملته من نواحي معرفيّة ولسانيّة باهرة، إلا أنّها خلّفت تأثيرا على اللسانيين والباحثين العرب المحدثين والمعاصرين، إذ كانت تأثيراتها تحمل جانبين اثنين:

جانب إيجابيّ، متعلّق بالانفتاح الثقافيّ والمعرفي وتغيير النظرة تجاه قضايا التراث اللغوي العربي والعربية، وفتح الباب في إعادة ضبط تأريخ الفكر اللسانيّ العربي في بوتقة الإرث الإنسانيّ العالمي، وتقديم طرق ومناهج تعليميّة تساهم في تيسير تعلّم اللغات وخاصة العربية لغير الناطقين بها، وأيضا فتح نافذة النقد اللسانيّ والمعرفي للتراث اللغوي العربي واللسانيّات الحديثة.

وآخر سلبي، والذي كان أشدّ وطأة عليهم وعلى مواقفهم ودراساتهم وحتى على البحث اللسانيّ العربي ذاته.

أ.أثرها على اللسانيين العرب:

ومن آثارها الإيجابية التي قدمتها للسانيين العرب ما يمكن إجماله كالآتي:

أولا: تنويع الثقافة اللسانيّة المعرفية والفكرية، حيث عمل كثير منهم على الاطلاع على اللسانيات الغربية ونظرياتها ومناهجها ومفاهيمها وما تحمله من رؤى وأسس وما شكلته من مدارس واتجاهات، وهذا ما فتح للسانيين العرب المحدثين الباب للتعريف بها والحثّ عليها وعلى الاطلاع على مستجدّاتها دعوة منهم لمواكبة المتغيّرات والمستجدات وسعيا لأن يكون العالم العربيّ ذا ريادة واستفادة لسانية وابستمولوجية من هذا الانجاز الفكري اللسانيّ الذي شهدته الثقافة الغربية في مجال البحث اللسانيّ، وهذا ما عبّرت عنه كلّ مؤلفات الرواد من اللسانيين والأجيال الأولى[1].

وقد دفع هذا الانفتاح لأن تقام للسانيات في ثقافتنا العربية مراكز جامعية وفتح مشاريع بحثية وأطاريح جامعية وتشجيع الترجمات اللسانيّة، وإنشاء تخصصات لسانيّة متعلقة باللسانيات العامة[2]، وكلّ هذا في ظلّ التنوع الثقافي والمعرفي والمواكبة.

ثانيا: الاستفادة من مناهج اللسانيات ونظرياتها، وهذا ما نجده في كثير من مؤلفات اللسانيين والباحثين العرب المتأثرين بتلكم المناهج، كالمنهج الوصفي البنوي والتوليدي والوظيفي، والتداولي، والتي من خلالها أعادوا قراءة التراث اللغوي العربي وطرح قضايا العربية ونحوها من منظور لسانيّ، حيث قام كثير منهم بتعريف تلكم المناهج والدفاع عليها، وهذا ما جعل غلفان يشيد بإيجابيات اللسانيات وخاصة أصحاب الاتجاه الوصفي البنوي، حيث أقر ذلك بقوله:‹‹إن النتائج الإيجابية التي خلفتها اللسانيات الوصفية جعلت كثيرا من اللسانيين العرب...إلى تطبيق هذا النموذج اللساني على اللغة العربية...››[3].

---

[1]) ينظر، على سبيل التمثيل: السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، أنيس فريحة، نظريات في اللغة، تمام حسان، مناهج البحث اللغوي، سليم بابا أعمر، اللسانيات العامة الميسرة، أنوار، الجزائر، 1990م.

[2]) لمعرفة المزيد والاطلاع الجيد يرجى الرجوع إلى مؤلفات غلفان وحافظ اسماعيلي علوي، مثل: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص: 146-148. وأيضا، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص: 42 وما بعدها.

[3]) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص: 177.

وهذا التعدد في مناهج اللسانيات ونظرياتها شيء إيجابيّ ممّا يجعل طرح قضاياها طرحا ذا تباين من حيث التطبيق والنقد والمعالجة، دون الاكتفاء بنظرية ما أو منهج معين، وذلك ما نجده في كتبات واتجاهات اللسانيين العرب المحدثين.

ثالثا: المساهمة في كشف التراث اللغوي العربي وتأريخه، حيث سعى جلّهم لأن يبحثوا في التراث اللغوي العربي عن خباياه وكشف مفاهيمه ونظرياته وإبداعاته التي تفوق أو تماثل النظريات الحديثة، وإن كان دعاة الوصفية قد حملوا عليه النقد في كثير من قضاياه، ومن الذين مثلوا هذا النهج، وساهموا في إعادة بثّ تاريخ الفكر اللغوي العربي في اللسانيات بصفة عامة والإرث الإنساني بصفة خاصة المسدي[1]، وغلفان[2]، والحاج صالح[3]، وغيرهم من كبار اللسانيين.

وهذا ما يجعل التراث اللغوي العربي ذا شان وقيمة وإجلال لدى المثقفين والباحثين العرب، وهذا ما عبّر عنه لطيف حاتم الزاملي بقوله:‹‹فنحن أمام تراث له مقوماته، وله حضوره التاريخي الفاعل على وفق ما انتظم فيه بعد عصر التدوين، وهو تراث ضخم واسع ومتنوع...وهنا يأتي دور المتخصصين في هذا التراث بالاعتكاف على قراءته وتشذيب ما علق به...››[4].

رابعا: طرح المناقشات والأطروحات اللسانية وبحث حلولها، فكثير منهم عمل على مناقشة قضايا اللسانيات العربية وتناول مستوياتها وعوائقها من منطلق النقد والتقويم والتشخيص قصد الوصول إلى حلول رائدة تفضي إلى العمل والتوحد والبناء المعرفيّ الجيّد، ومن أمثلة طرح اللسانيين لتلكم القضايا، تناول مشكل المصطلح اللسانيّ والسعي لتوحيده وفتح أطر المناقشات بينهم وخاصة ما تعلق بتعليمية اللغة العربية والاستفادة من اللسانيات التطبيقيّة في ميادين مختلفة.

خامسا: تغيير النظرة تجاه اللغة العربية، فاللسانيات جعلت اللسانيين العرب المحدثين يغيّرون من نظرتهم تجاهها، حيث أصبحت فكرة القداسة والتعظيم للعربية لا تعني لهم شيئا، بقدر ما يعني لهم وصفها ودراستها من منظور حداثيّ لسانيّ معاصر، وهي كأي اللغات الطبيعية تخضع لنواميس التغير والتطور وهي لغة مثل اللغات الأخرى تخضع للدراسة العلميّة وللمختبرات من خلال مستوياتها وعلاقتها بالفكر، كما أنّها تشبه اللغات في مكوناتها بدءا من الفونيمات انتهاء إلى المفردات، وهذا ما عبّر عنه أنيس فريحة تحت "عنوان (أثر علم اللغة في تفكيرنا اللغوي)، حيث

---

[1]) ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية.
[2]) ينظر، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، وأيضا، اللسانيات العربية الحديثة.
[3] ينظر، مؤلفاته التي تعدّ مساهمة وتأريخا للإرث اللغوي العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، بجزأيه، وسلسلة علوم اللسان.
[4]) لطيف حاتم الزاملي، سؤال اللسانيا- مقاربة تأسيسية، من كتاب، اللسانيات العربية رؤى وآفاق، ج2، ص: 11.

ذكر جملة من الإيجابيات المهّمة التي قدمتها اللسانيات تجاه دراسة اللغة العربية، ونفس الأمر عبّر عنه الحاج صالح إذ ربطها تأثيرها بالجانب الفكري العلمي على اللسانيين العرب"[1].

ب. أثرها على البحث اللساني العربي:

هذه جملة الإيجابيات على اللسانيين والباحثين العرب، أمّا ما تعلق بإيجابياتها على البحوث اللسانية العربية في كالآتي:

أولا: المساهة في إثراء البحوث اللسانيّة العربية، وهذا ما نجده من تنوع في الأطروحات والرسائل والمؤلفات، وطرح القضايا من وجهات نظر متعددة، مثل النقد اللساني الذي يمثله غلفان وعلوي والمسدي والفهري والمتوكل والحاج صالح وغيرهم، وأيضا من خلال التأصيل للقضايا اللسانيّة في التراث اللغوي العربي، مثل أعمال شريف ساجد عطية[2] وأحمد حساني[3]...الخ، فهؤلاء لهم إسهامات وجهود كفيلة لأن يتمعّن فيها الباحث والمتخصص وكشف النقاب عمّا لها من جديد وما عليها من هنات، كما عكست جهود كثير منهم في تنويع المناهج المطبقة على العربية والنظريات المعتمدة في إعادة وصفها وقراءة تراثها.

ثانيا: العمل على تعميق الجانب العلمي والمنهجي في دراسة قضايا العربية، وذلك من خلال اعتماد مبادئ وأسس ومنهجيات مضبوطة، تسعى لأن تجعل البحث اللسانيّ العربي بحثا يماثل البحوث اللسانية العالمية، بل يدفع لأن يتبنى مدارس لسانيّة تنتهج ثواب وأطر كلّ مدرسة، وهذا ما انعكس على الاتجاهات اللسانية في ثقافتنا العربية.

ثالثا: الدعوة لإيجاد نظرية لسانيّة عربية، ومن ذلك ما حاول فيه كثير منهم، أمثال، الأوراغي في نظرية النسبية، والحاج صالح في النظرية الخليلية، وما اعتمده بعض اللسانيين من مبادئ لسانيّة وتطبيقها على العربية قصد بناء نظرية لسانية عربية، حيث تنوعت المفاهيم في طرح هذه النظريات، وقد أجملها "محمد بن مبخوت في أطروحته مع تقديم شرح لها ونقد وتقسيم لها، من حيث نظريات مستمدة من التراث اللغوي العربي، وأخرى من النظريات الغربية"[4].

---

[1]) ينظر، للاطلاع عن هذا، أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص: 47-63، والحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 279 وما بعدها.

[2]) ينظر في ذلك مؤلفه الذي يعدّ تأصيلا لجملة من القضايا اللسانيّة الحديثة في تراثنا العربي، جذور اللسانيات في العربية، ط1998م.

[3]) ينظر، مباحث في اللسانيات، ط1، 2008م.

[4]) ينظر لمعرفة هذه النظريات، محمد بن مبخوت، واقع البحث اللساني العربي، ص: 145-154.

رابعا: تطوير أساليب التحليل اللغوي ودراسة اللهجات، حيث مكّنت من تنويع طرق تحليل العربية انطلاقا من التحليل النحوي والجملي والدلالي والتداولي، كما عملت على دراسة اللهجات واستنباط تنوعاتها في العالم العربي، وهذا ما نجده عند كثير من اللسانيين الذين تطرقوا للهجات رغم تباين المواقف منها[1].

ويجمل لنا غلفان إيجابيات اللسانيات على البحوث العربية على أنّها ساهمت في" تقريب الدرس اللساني العربي من واقع الأبحاث اللسانية العالمية، مع العمل على تعميق ودفع الحركة العلمية بواقع اللغة العربية، وأيضا طرح إشكالاتها واقتراح الحلول لها"[2].

4. 2. سلبياتها

وإذا كانت اللسانيات قد أثرت إيجابيا على اللسانيين والباحثين العرب فإنّها قد خلفت سلبيات كثيرة، ومن هذه السلبيات ما أجمله كالآتي:

أولا: إضفاء صبغة من الاغتراب تجاه العربية وتراثها، وذلك ما دفع بأن يكون هنالك مواقف متنوعة تجاه التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، وهذا أمر شكل ولا يزال يشكّل عقبة في أوساطنا الثقافية، في حين أنّ هناك من اللسانيين من نجده يتبنى مواقف متباينة، فتارة قطيعة وتارة حداثة وتارة توفيقا، وهذا ما عبّرت عنه الكتابات التي تعرضت لمواقف اللسانيين العرب من الفكرين العربي والغربي.

ثانيا: التشتت والتشرذم المنهجي والتحليلي، فكثير من الأبحاث اللسانية العربية لا تتناسب في توجهها ومنهجها المعتمد، خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق النظريات والمناهج الغربية على العربية، وهذا ما جعل دراسة العربية ومستوياتها وفق تلكم المناهج والنظريات عبارة عن "تجزيئات لا تتعدى الدراسة الشاملة للعربية ولا تكشف الفوارق والأطر والتصورات التي تفترق فيها مع اللسانيات الغربية"[3]، وهذا ما عبر عنه الحاج صالح "بأنّ هناك من اللسانيين من يعتمد التطبيق الأعمى دون نظر ولا تمحيص ولا مقارنة[4].

---

[1]) من ذلك: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، 1992م. ينظر، مازن المبارك، بين اللغة واللهجة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج:97، جزان:1، 2.

[2]) ينظر، غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص: 231.

[3]) ينظر في ذلك، غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، خاصة في تعرضه للكتابات العربية، الفصل السابع، ص:177 وما بعدها.

[4]) ينظر، الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 279.

ثالثا: التفرق المعرفي والثقافيّ والفوضى المصطلحيّة، وهذا أمر يعد عائقا من عوائق البحث اللسانيّ العربي، حيث نتيجة تنوع الثقافة اللسانية واعتماد لغات مختلفة، أضحى هناك تداخلا **من** حيث المفاهيم الفرنسية والانجليزية، وحتى داخل المدرسة اللسانية الواحدة، فهنالك مفاهيم لها مقاصد محددة في مدرسة ما وتخالفها عند أخرى، وهذا ما يجعل البحوث اللسانية العربية غير ثابتة من حيث المرجع ولا من حيث الانتماء المدرسي اللسانيّ ولا من حيث الاعتماد المصطلحي.

خلاصة الفصل الثاني:

وفي ختام هذا الفصل وما تعرضت فيه من عناصر بحثيّة حول تأثّر اللسانيين العرب بالمناهج الغربية الحديثة، ونظرياتها ومفاهيمها ومصطلحاتها، وما امتازت به مواقف اللسانيين العرب وتيّاراتهم تجاه التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية الحديثة، وأيضا في تناولهم لدراسة العربية ومحاولاتهم التطبيقيّة لتلكم المناهج والنّظريات عليها، فإنّه يمكن أن نستنتج ما يلي:

1/قد سعى اللسانيّون العرب الرواد في تعريف القارئ العربي باللسانيات الغربية الحديثة ومناهجها ونظرياتها، كما أنّهم بذلوا جهدا جليلا في إعادة دراسة العربية وفق منظور حداثي جديد يهدف لاعتماد العلمية والوصفية التي أقرتها اللسانيات الغربية.

2/ إنّ مواقف بعض اللسانيين العرب المحدثين تجاه كلّ من التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، قد تنوعت حسب رؤية كلّ لسانيّ ونظرته وتأثّره، فكانت بين القطيعة المعرفية مع التراث اللغوي العربي ومفاهيمه، وهذا اتجاه دعاة الوصفية العرب، واستمرارية مع بعض اللسانيين أمثال غلفان والمتوكل، وخليل عمايرة، وميشال زكريا، وغيرهم كثير، وتوفيقية مع جلّ اللسانيين العرب، وإن كانت مواقف هؤلاء تارة ما تعكس هذه المواقف كلّها.

3/ تمثّلت ملامح التأثّر باللسانيات الغربية الحديثة في كتابات اللسانيين العرب المحدثين من جيل الرّواد وغيرهم، وذلك ما حوته مؤلفاتهم من مفاهيم ومصطلحات ونظريات، سواء من حيث تعريفهم بتلكم المناهج والنظريات، أو سواء من حيث تطبيقاتهم على العربية ونحوها ومستوياتها، وسواء من حيث التّنظير اللسانيّ.

4/ اعتماد اللسانيين العرب المحدثين للمصطلحات اللسانية الغربية الحديثة وخاصة ما تعلّق بمستويات اللغة، يظهر مدى تأثير اللسانيات الغربية على فكر ورؤية هؤلاء، رغم محاولاتهم وسعيهم لإعادة التراث اللغوي العربي من هذا المنظور اللسانيّ الحديث، وأيضا رغم استعمالاتهم لمصطلحات النحاة والأوائل من القدامى واللغويين العرب.

5/ يتجلى للباحث أنّ أثر اللسانيات الغربية على فكر اللسانيين العرب أثر واضح وبارز، وذلك ما تعكسه أغلب المؤلفات والدعوات، وحتى من حيث التطرّق للمستويات اللغوية واستفادتهم من التطورات اللسانية المعاصرة، وأيضا رغم تباين مواقفهم إلا أنّ هناك تأثير لسانيّ على الفكر والرؤى والذهنيات.

6/ إنّ كل الاتجاهات اللسانية العربية بدءا من الاتجاه الوصفي البنوي، ثم التوليدي التحويلي، ثم الوظيفي التداولي، تهدف في محاولاتها وكتاباتها لأن تمنح للعربية صبغة لسانيّة حديثة، تقوم على المفاهيم اللسانية الغربية وعلى النظرة اللسانية التطورية الهادفة لاعتماد مبادئ العلمية والوصفية والتقنية في معالجة قضايا العربية ومستوياتها، كما تهدف هذه الاتجاهات -رغم اختلاف تبنّيها لنموذج معيّن من نماذج النظريات اللسانية الحديثة- لأن تواكب التطورات والمعاصرة اللسانية، وأن تجدد أسلوب إعادة قراءة التراث اللغوي العربي من وجهة نظر لسانيّة حديثة قصد بناء نظرية لسانيّة عربية تقدر على مواكبة وإعادة دورها في الإرث اللساني الحضاري.

7.للسانيات الغربية الحديثة إيجابياتها وسلبياتها على البحث اللساني العربي وعلى اللسانيين العرب، فهي غيرت الرؤية الفكرية في تناول قضايا العربية ومستوياتها كما عملت على إعادة قراءة الموروث اللغوي بمناهج جديدة وطرق علمية ونظريات منوعة، إلا أنّها أفرزت عدة إشكالات، مثل فوضى المصطلح، وتعدد الاتجاهات اللسانيّة وتنوع تطبيق النظريات على العربية دون تمحيص وتدقيق، وظهور نوع من التشتت الثقافي تجاه التراث العربي والثقافة العربية، وكلّ ذلك تحت مظنة الاستفادة من اللسانيات ومعارفها.

الفصل الثالث: اللسانيات الغربية الحديثة وأثرها في الدرس اللساني المغاربي.

تمهيد: بدايات تلقي اللسانيات [illegible] اللساني المغاربي.

النماذج اللسانية المغاربية وإسهاماتها في الدرس اللساني المغاربي:

عبد الرحمن الحاج صالح.

عبد السلام المسدي.

عبد القادر الفاسي الفهري.

تمهيد: بدايات تلقي اللسانيات الغربية الحديثة في الدرس اللساني المغاربي (ملامح من النشاط اللساني والمعرفي):

لم تكن اللسانيّات الغربية الحديثة مقتصرة جغرافيا على المشرق العربي، بل نجدها قد تمثّلت بداياتها في المغرب العربي، خلال الستينيات والسبعينات من القرن الماضي، والمتأمّل في تأريخ اللسانيات وما كَتبه اللسانيّون عن تلقي اللسانيّات الحديثة في الأوساط العربيّة يجد أنّ روّاد اللسانيات من الجيل الأول من المشارقة قد كانوا أسبق من المغاربة، وذلك لعدة أسباب قد بيّنها بعض ممّن كتب في التلقي العربي للسانيات[1]، إذ أنّ التجديد في المغرب العربي لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث استقلت بعض دوله من الاحتلال وإنشائها بعد ذلك للجامعات ومراكز بحوث، وقد اتصلت الجامعات المغربية بالجامعات الفرنسية وكان الاتّصال بينهما اتّصالا مباشرا[2].

1.تلقي اللسانيات الحديثة في بلدان المغرب العربي:

1.1التلقي اللسانيّ في تونس:

وإذا كان المغرب العربي قد عرف اللسانيات عبر روّاده الكبار من الجيل الأول الذين درسوا في كبرى الجامعات الأوربية أمثال صالح القرمادي وأحمد غزال والحاج صالح وغيرهم من كبار اللسانيين المغاربة خلال الستينات من القرن العشرين، فإنّه قد تطرق بعض الباحثين سواء في تونس أو الجزائر أو المغرب لصور النشاط اللساني في بلده خاصة أو في بلدان المغرب العربي عامّة[3]، حيث كانت بدايات النشاط اللسانيّ ‹‹...في تونس، في مطلع السبعينيات...يلتمس طريقه

[1]) من هؤلاء حسين السوداننني له مؤلف عنوانه: أثر فريدينا ن ندي سوسير في البحث اللغوي العربي التلقي العربي للسانيات، وهو كتاب يتناول أثر سوسير في المشرق العربي والمغرب العربي، وفيه أوضح صاحبه المحطات التاريخية الفاصلة في التلقي العربي للمفاهيم والنّظريّات اللسانيّة الحديثة، وأهمّ روّاد اللسانيين العرب الذين أسهموا في مجال البحث اللغوي العربي.

[2]) ينظر، حسين السوداني، أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، تشرين الثاني/نوفمبر، ص: 92-95.

[3]) هناك مقالالت تطرقت لصور النشاط اللساني في بلدان المغرب العربي، ومن هذه المقالات: حسين الواد، ملامح من النشاط اللغوي في تونس، مجلة جذور، العدد1، مج9، سنة1نوفمبر2002م، وأيضا مقال: الزايدي بودرامة، اليزيد بلعمش، واقع البحث اللساني في الجزائر، واتجاهاته، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الدزائر، مجلد35، عدد02، سنة2021. وأيضا مقال: عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، أعمال ندوة اللغة العربية والنظريات اللسانية كلية الآداب، فاس، الرباط، 2007م.

للتجسم في حركة كانت العناية باللغة العربية تدور، على النطاق العربي، في فلك كل من الدعوة إلى ((تيسير النحو العربي)) والتبشير بعلم ((اللسانيات)) ››[1].

وهذا الملمح من الملاح اللسانية في تونس، كان ذا أثر على التحّول اللسانيّ في الثقافة اللسانية في الجامعات التونسية وعلى الباحثين واللسانيين أنفسهم، وهو أمر يكاد يكون صورة من صور التيسير النحوي في المشرق العربي لقرب المجال الجغرافي بين البلدان العربية كمصر وتونس مثلا، وهذه الأعمال اللسانيّة في تيسير النحو العربي نجدها ارتبطت بعدة أسباب منها:[2]

ما يتعلق بالدواعي التاريخية والاجتماعية والحاجات الظرفية التي كانت وراء هذه المقاربات وهي أسباب عربية.

ومنها ما يتعلّق **بالنّظريّة العلميّة للدراسة اللغوية** وتطوّرها وكيفيّة تقبلها ومدى تمثّلها من قبل اللغويين العرب ونعني بذلك علم اللسانيات.

ويتبيّن لنا أنّ أولى النشاطات اللسانية في ميدان تيسير النحو العربي تلك التي وضعها عبد الوهاب بكير ومن تبعه من جماعته أمثال عبد القادر المهيري بداية الستينات من القرن العشرين، حيث استفادت هذه المحاولات من مقاربات المستشرقين أمثال بلاشير، كما كان يدعو هؤلاء للمحافظة على التراث اللغوي العربي، خلافا لمن دعوا إلى نقد التراث النحوي العربي ومفاهيمه، وتعود التجربة التعليمية في تونس إلى عاملين اثنين تمثّلا في:[3]

أ. اهتمام الأساتذة التونسيّن بالتراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة والجمع بينهما، ويمثّل عبد القادر المهيري صاحب الدعوة إلى معرفة التراث والعمل على تيسيره وتجديده.

ب. اتجاه دعاة التبشير باللسانيات ومفاهيمها والعمل على الممارسة الفعلية لها في معالجة ودراسة العربيّة، وقد مثّل هذا الاتجاه اللسانيّ المرحوم صالح القرمادي باعتباره اللسانيّ البارز في مجال اللسانيات في تونس، إذ عمل على ترجمة مؤلفات لسانيّة غربيّة، وكلّ هذا كان خلال فترة الستينيّات.

---

[1]) حسين الود، ملامح من النشاط اللغوي في تونس، مجلة جسور، ص:50.

[2]) عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، الجمهورية التونسية، ط1، ديسمبر1998م، ص:12.

[3]) ينظر، حسين الود، ملامح من النشاط اللغوي في تونس، ص:51-54.

ويكون دخول اللسانيات الفعلي للجامعة التونسية وتعرف طلبة العربية على مؤلفاتها ومفاهيمها ونظريّتها إلا بعد حصول صالح القرمادي على شهادة تكميلية في اللسانيات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية وذلك سنة 1971م[1].

والباحث في إسهامات صالح القرمادي اللسانيّة يجدها حقيقة كانت في فترة الستينيات من القرن العشرين وذلك ما تعكسه مؤلفاته وأبحاثه العلمية اللسانيّة ومقالاته، حيث أشاد بدور قسم الألسنية التابع لمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في بداية 1964م وأهدافه التي كان يسعى من خلالها وعمل على تعريب المؤسسات ووصف واقع اللغة العربية في شتى مستوياتها والتطبيق الجيد للنظريات اللسانية وخاصة الوظيفية[2].

ويمكن تلخيص النقاط الهامة للنشاط اللساني في تونس كالآتي:[3]

أ/تأسيس كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس سنة 1971م، والتي أصبحت منارة للبحوث والشهادات العليا وتكوين الطلبة في ميدان البحث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة.

ب/ إنشاء الأساتذة الباحثين في تونس حلقة بحث في اللغة، حيث أشرف عليها عبد القادر المهيري، والتي استقطبت كثيرا من النّظريات اللسانيّة الحديثة، وكانت لهذه الحلقة أغراض منها: الاستفادة من التطورات اللسانيّة الحديثة ومفاهيمها ومناهجها ونظريّتها سعيا منهم لتطوير العربية.

العمل على تعميم نحو المركبات الذي مثله وبدأه شريف سنتي 1973و1974م وأيضا محمد الشاوش سنة 1979م بدار المعلمين العليا.

ج/ اعتماد الباحثين اللسانيين التونسيين ثلاث دعائم في البحث اللغوي العربي واللساني الغربي، وذلك عن طريق العمل على التحرّز من الدراسات العربية الاستشراقية التي نقدت النحو العربي، ورأوا بضرورة اعتماد المنهج العلمي، وأيضا الاستناد في معالجة النحو العربي للنظرية المعرفية ومبادئها الابستمولوجية، وثالث هاته الدعائم الانطلاق من اللسانيات الحديثة في دراسة وتطوير النحو العربي.

د/ بروز لجان قطاعيّة عملت على إعادة النّظر في البرامج التعليمية في تونس، واعتمادها مبدأ الإصلاح الشامل في مواد التعليم، وكان ذلك سنة1989م.

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 53، 54.
[2]) ينظر، للاطلاع والتفصيل أكثر، صالح القرمادي، دور الألسنية في المساهمة في التعريب، مجلة الأصالة، العدد17، 18، سنة1نوفمبر1973م، ص:145 وما بعدها.
[3]) ينظر، حسين الود، ملامح من النشاط اللغوي في تونس، ص: 55-68.

و/ ظهور الأعمال اللسانيّة والأبحاث الطويلة في مجال النحو العربي والنظريات اللسانية الحديثة والتي اعتمدتها الجامعة التونسية، وقد عكست هذه الأبحاث مناقشات لقضايا النحو العربي ونظريته، وتعريفا ونقدا ودراسة للنظريات اللسانية ومدارسها، وكلّ هذه الأبحاث -حسب حسين الود- أعمالا تروم إنشاء نظرية لسانية عربية.

1 .2.التلقي اللسانيّ في الجزائر:

وإذا ما رجعنا بحثا واطلاعا على ملامح النشاط اللساني في الجزائر نجده يقارب ما عرفته بلدان المغرب العربي، في فتراته التاريخيّة والعلمية اللسانيّة، وكغيرها من صور البحث اللسانيّ لم يكن اللسانيّون الجزائريّون بعيدين عن هذه التحوّلات المعرفية واللسانيّة التي شهدتها بلدان العالم العربي والإسلامي، بل كانت لهم إسهامات وجهود جليلة المقدار عظيمة القدر، من تآليف ودراسات وأبحاث جليلة واطلاع دقيق لما جدّ في ميدان البحث اللسانيّ وقراءة واسعة للتراث اللغوي العربي، ممّا مكن من إقامة مشاريع ونظريّات لسانيّة مستمدّة من قراءة واعيّة ممحّصَة دقيقة ناقدة للمفاهيم والنّظريّات اللسانيّة الغربية والعربية أيضا، والمقصود من هذا ما مثلته جهود عبد الرحمان الحاج صالح اللسانيّة بداية فترة الستينات وأواخرها عندما كان رئيسا لقسم اللغة العربية واللسانيات في جامعة الجزائر وما تبعها من تآليف لسانيّة ومنشورات علمية في مجلة اللسانيات خلال فترة السبعينات من القرن الماضي[1].

فواقع البحث اللساني في الجزائر يظهر أنّ اللسانيات دخلت عن طريق جهود ومقالات الحاج صالح منذ بداية السبعينات، "وذلك نظرا لرؤية الحاج صالح السلبية تجاه وضع اللسانيات في الجزائر والجامعات العربية، ممّا حفّزه على العمل بتعريف الجزائريين من طلبة وباحثين باللسانيات ومفاهيمها، وأيضا نتيجة وجود لسانيين أو باحثين غير متخصصين في ميدان اللسانيات ونظرياتها، ووجود هنات في المؤلفات وعدم معرفة دقيقة بالمناهج والنظريّات الغربية[2].

وكان دخول اللسانيات للجزائر دخولا مباشرا لم يعرف مرحلة التشكيك كالتي حصلت في مصر والمشرق العربي، وقد ساعد على انتشار اللسانيات في الجزائر قيام دراسات ورسائل

[1]) ينظر، للاستفادة والاطلاع على جهوده اللسانية ولمحة موجزة عن حياته العلمية والمهنية، عبد القادر بوزياني، جهود عبد الرحمان الحاج صالح في مجال اللسانيات المعاصرة، مجلة موازين، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مجلد01، العدد02، سنة:ربيع الآخر1441ه-2019/12/01م، ص:11، 12. وأيضا: سمية دباش، الحدود التاريخية والثقافية للدرس اللساني الجديد في الجزائر، الدراسات اللغوية في الجزائر تاريخها وأعلامها، تأليف مجموعة من المؤلفين، مراجعة وتحرير: محمد زرمان، سلسلة إصدارات مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة، جامعة باتنة01، الجزائر، ص: 30.

[2]) ينظر، عبد الرزاق هنداي، آثار الدرس اللساني في تفعيل الدرس اللغوي العربي: دراسة ميدانية في الجامعة العربية، ص:125، 126.

جامعية من طلبة جزائريّين في الجامعات الغربية الأوربية، "وإنشاء المعاهد والمؤسسات اللسانية، وأقسام متخصصة في مجال اللسانيات ونظريّاتها، كما ساهمت مجلة اللسانيات بالجزائر في إعطاء دور كبير بالتعريف ونشر الأبحاث المتعلقة بالدرس اللساني الحديث والتراث العربي، وما وفرته كذلك الهيئات الحكومية من إنشاء المعاهد مثل: معهد الدراسات اللسانية والصوتية سنة1966م، وكلّها ساهمت في نشر وتثقيف وتعريف الباحث الجزائري بما جدّ من تطورات في ميادين البحث اللسانيّ في العالم الغربي[1].

وإذا كانت اللسانيات الحديثة بمختلف فروعها ونظرياتها عرفتها الجزائر عن طريق جهود الحاج صالح، فإنّ هذا لا ينفي وجود لسانيين وباحثين من تلامذته مّمن اطلع على اللسانيات وبحث فيها ما قدّموه من مؤلفات وجهود في ميدان اللسانيات ومدارسها، وقد ظهرت لسانيّون جزائريّون كان لهم الدّور الجليل في اللسانيات والتراث اللغوي العربي[2]، وإذا نظرنا في تلكم الجهود والمؤلفات وجدناها قد صُنّفت تصنيفا قائما – في نظري- على بنية الخطاب والموضوع والمنهج، وهذه التصنيفات تتمثل كالآتي:[3]

أ/التّمثّل اللسانيّ في البحوث الأكاديمية، ويشمل ما ينشر من رسائل جامعية ومقالات علمية من لدن باحثين ولسانيين جزائرين.

ب/التعريف باللسانيات وتقريب مبادئها ومفاهيمها، وتمثلت في أعمال: أحمد مومن (اللسانيات النشأة والتطور)، والطيب دبة (مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية).

ج/ المزاوجة بين الدرسين اللساني الغربي والتراث اللغوي العربي مع التأصيل لها في التراث اللغوي العربي، مثل مؤلف أحمد حساني، (مباحث لسانية).

د/ تقريب اللسانيات الحديثة من منطلق تصور نظري عربي حديث، مثل أعمال خولة طالب الإبراهيمي في مؤلفها (مبادئ في اللسانيات) وغيرها كثير.

و/ تطوير مستويات العربية من منطلق نظرات تراثيّة، وقد تمثلت في مؤلفات، مكي درار، (ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية)، وأيضا (الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه خلفيات وامتداد).

---

[1]) ينظر، عبد الرزاق هنداي، آثار الدرس اللساني في تفعيل الدرس اللغوي العربي، ص:125، 126، وأيضا، سمية دباش،الحدود التاريخية والثقافية للدرس اللساني الحديث في الجزائر، ص:30-33.

[2]) ينظر، الزايدي بودرامة، اليزيد بلعمش، واقع البحث اللساني في الجزائر واتجاهاته، مجلة جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد35، العدد02، 2021/10/21م.

[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:883-887.

ه/ اعتماد الجانب التطبيقي، وقد تمثلت في مؤلفات صالح بلعيد، (ضعف اللغة العربية في الجامعات الجزائرية)، و(في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى)، و(في المسألة الأمازيغية).

ويتضح من خلال هذه الجهود البحثيّة التي انطلقت مع رائد البحث اللساني في الجزائر والوطن العربي صاحب النظريّة الخليلة والذّخيرة اللغوية وغيرها من المشاريع القيّمة، أنّ بداية اللسانيات ودخولها إلى الوسط الثقافي للجزائر قد كان في فترة الستينيّات، وذلك – في نظري- أنّه تأخّر بروز وشيوع المعرفة اللسانيّة في الجامعات الجزائرية لأسباب، منها:

حداثة استقلال الجزائر وسعيها في طور تجديد الوضع الدّاخلي للمجتمع ومخلفاته الاستدماريّة والبناء المؤسّساتي الذي شهدته الجزائر خلال أواخر الستينات.

وهناك عامل آخر نجده خفي بسبب الصراعات السياسية التي نُقلت إلى الجامعات وأثر الفرنكوفونية السلبيّ على حدّ تعبير عبد القادر الفاسي الفهري[1].

وأيضا سببين آخرين قد أقّرهما عبد الرحمان الحاج صالح رحمه الله، في حوار له مع بشير إبرير، حيث أشار إلى وجود دور نشر تعمل على عدم التشجيع على نشر المؤلفات والمقالات المتعلّقة بمجال اللسانيات ونظريّاتها وحتى ما تعلّق باللغة وقضايا التعريب، وهذا ما أكّده بقوله:‹‹...إلا أنّ دور النشر في الجزائر لا تشجع مثل هذه الدراسات المتخصصة بعد أن استقلت ماليا عن الدولة...لكن بعض المصاعب الإدارية تحول بين ذلك››[2].

فبعض الباحثين الجزائريّين يظنّ حسب رؤيته وقراءته واطلاعه على واقع النشاط اللساني بالجزائر قد كان حضوره الفعلي مطلع السبعينيات من القرن العشرين[3]، في حين نجد باحثين آخرين يربطونه بفترة الستينيات وبداياتها[4].

---

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، إعداد: حافظ إسماعيلي العلوي، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الرباط، ط1، 2007م، ص:12.

[2]) بشير إبرير، حوار مع عبد الرحمن الحاج صالح، الخليل وسيبويه سبقا عصرنا في دراسة الصوتيات، مجلة الفيصل، العدد245، ذو القعدة 1417ه-مارس/أبريل1997م، ص:52.

[3]) من هؤلاء، سمية دباش، وبودراة الزايدي واليزيد بلعمش، في مقالاتهم التي تطرقت لها في حديثي عن النشاط اللساني في الجزائر، حيث أشاروا أنّ بداية اللسانيات الحقيقي كان خلال 1971م، مع نشر مقالات الحاج صالح، وهذا أمر أراه -من وجهة نظري- قد استند للمنشورات اللسانية في مجلة اللسانيات، في حين أنّ الحاج صالح أعماله كانت موجودة مخطوطة لم تنشر لوجود عوامل كما ذكرتها في متن البحث.

[4]) أشاروا إلى أنّ اللسانيات في الجزائر انطلقت مع بداية الستينيّات وهذا موقف الباحث بوراس، واللسانيّ الجزائري محمد يحياتن، رغم عدم حصول مؤلفاته عندي، وقد استشهد برأيه الباحث ياسين يوراس، ينظر، في رسالته لنيل درجة الماجستير(البحث اللساني في الفكر العربيّ المغاربي المعاصر)، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة:2014/05/29م، ص:22.

وما يدل على هذا الموقف هو ما عرضه بشير إبرير وغيره من الباحثين لنبذة حياتية مختصرة للسانيّ عبد الرحمن الحاج صالح، والذي أستشفّ منها ما أشرت إليه آنفا، ومن المسؤوليات التي عمل بها " عمله كأستاذ بجامعة الرباط كلية الآداب خلال سنتي1960-1962م، ورئيسا لقسم اللغة العربية بجامعة الجزائر من1963-1965م، ومديرا لمعهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر من 1966م إلى1984م، وما إلى ذلك من المسؤوليات التي ظفر بها خلال الثمانينيّات والتسعينيّات وما تبعها حتى وفاته"[1].

1 .3.التلقيّ اللسانيّ في المغرب الأقصى:

لقد شغلت اللسانيّات بمفاهيمها ونظريّاتها ومناهجها بال اللسانيين والباحثين في القطر المغاربي، إذ كان المغرب الأقصى غير منعزل عن المجال اللسانيّ وعن الانفتاح والتطوّر الذي عرفته دول المشرق العربي منذ بدايات الأربعينيّات في العصر الحديث، وما عرفته تونس والجزائر إبّان فترة الستينيات والسبعينات من القرن العشرين، إلاّ أنّ اطلاع ومعرفة المغرب الأقصى بعلم اللسانيات لم يحدث إلا ‹‹...منتصف السبعينات...وأما قبل ذلك لم يكن الدّارسون المغاربة على اطلاع بهذا العلم الحديث ورواده››[2].

وذلك أنّ "اللسانيات ومفاهيمها وحتى معرفة دوسوسير عند الطلبة لم تكن موجودة خلال فترة الستينات، حيث كان هناك لسانيون كبار يدرّسون عدة موادّ منها: مادة فقه اللغة المقارن ومثله محمد بنتاويت، وتدريس الأستاذ تقي الدين الهلالي لمادة العبرية، وأحمد الأخضر غزال مادة الصوتيات، وبهذا تكون الانطلاقة الفعلية خلال تنظيم أول لقاء سيميائي وطني بكلية الآداب بالرباط، والذي شارك فيه عدة لسانيّين أمثال: كليطو، والمتوكل، وكولان[3].

ومن هذا التحديد التاريخي الذي أوضحه الفاسي الفهري، يتبيّن أنّ اللسانيات في المغرب الأقصى لم تُعرف إلا منتصف السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، عن طريق لسانيين وباحثين بارزين في الوسط الثقافي بالمغرب الأقصى أمثال الفهري والمتوكل وغيرهم ممّن قدّموا اللسانيّات الحديثة تقديما وتطبيقا وتنظيرا لمفاهيمها في دراسة العربية، وقد قدّم الفهري جملة من التواريخ أبرز فيها محطات هامّة تناولت نشر اللسانيات والتعريف بها والعمل على تمثّلها في الجامعة المغربيّة بحثا ورسائل وأطروحات، ويمكن إجمال هذه التواريخ في النقاط الآتية[4]:

---

[1]) ينظر، بشير إبرير، حوار مع الحاج صالح، الخليل وسيبويه سبقا عصرنا في الصوتيات، ص: 53.
[2]) ياسين بوراس، البحث اللساني في الفكر المغاربي المعاصر، ص: 21.
[3]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، ص: 13.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 13-16.

1/مرحلة التدريس الجامعي للسانيات: وفيه أشار الفهري أنّ تدريس اللسانيات كان مجهولا عند الطلبة ولم يعرفوا بمصطلحات اللسانيات العامة، وإنّما كانت هناك مواد تتعلق بفقه اللغة المقارن، والصوتيات، وكان ذلك سنة 1967م.

2/مرحلة تنظيم الحلقات والمؤتمرات اللسانيّة بالمغرب: وفي هذا قد بيّن الفهري أنّ المغرب عرف اللقاء اللسانيّ الوطني الأول في الحقل السيميائي بكلية الآداب بالرباط، سنة1976م، وقد نظّمه الفهري وثلّة من اللسانيين الباحثين، أمثال كليطو ومنيار والمتوكل وغيرهم، وأيضا تمّ تنظيم الحلقة اللسانيّة التناظرية التي تطرّقت لأصول المعرفة في العلوم الإنسانيّة، وذلك سنة1981م، وشارك فيها مفكرون ولسانيّون أمثال، العروي، وعبد الله الجابري، والفاسي الفهري، وكليطو، وفي نفس السنة نظمت الندوة الدوليّة في البحث اللسانيّ والسيميائي بالرباط بكلية الآداب، ونُظمت كذلك الندوة الدوليّة الكبرى سنة 1987م، شارك فيها 60 متدخلا، والندوة العربية الأولى حول تقديم اللسانيات في الأقطار العربية في نفس السنة نتيجة طلب اليونسكو من الفهري تنظيمها، ونُظّمت الندوة الأولى في أوربا وهي ندوةGLOW، سنة 1997م وأيضا الندوة الدولية للسانيات السامية الحامية بسوفيا أنتيبوليس بنيس سنة 1996م، وفيها كان عدد المشاركين من المغاربة كثير.

3/مرحلة تأسيس الجمعيات: وفيها تأسست جمعية اللسانيات في المغرب، وذلك سنة 1986م،

4/ مرحلة الانتخاب والاختيار لِلسانيّين مغاربة في الجمعيات والجوائز الدولية: وفيها تمّ انتخاب المغرب الفاسي الفهري ليصبح رئيسا للجمعية الدولية للسانيات التوليدية GLOW ، وذلك سنة1997م، كما اختِير الفهري لتنظيم مؤتمر اللسانيات التوليدية التطورية DIGSسنة2010م، وكُرّم بعض اللسانيين المغاربة بالجائزة الدولية للملك فيصل في اللغة العربية واللسانيات الحديثة سنة2006م.

5/ مرحلة الإحداث العلمي والمؤسساتي والتكويني: وقد عدّد الفاسي الفهري جملة من التواريخ التي ارتبطت بإحداث تكوينات وتخصّصات جديدة في الجامعة المغربية، تتعلق باللسانيات ونظرياتها، وقد أشار الفهري على أنّ اللسانيات التوليدية لم تعرف في المغرب إلا سنة1972م، وتمّ تعميمها على الأسلاك الثلاثة سنة1974م، وقد تلت بعد ذلك في سنة1980م، إحداث تخصص اللسانيات وتكوين والمكوّنين في اللسانيات العربيةسنة1982م، وإحداث وحدة التكوين والبحث في اللسانيات المقارنة العربية 1997م.

6/مرحلة المنشورات والأنشطة العلمية والجامعية: حيث بدأت الجامعة في المغرب بتنظيم المعاهد اللسانية الصيفيّة والتي كان تمويلها من طرف مؤسسات الدولة ابتداء من سنة1970م، كما نُظّمت

الندوات الوطنية والدولية ابتداء من سنة1987م، وتمّ كذلك إحداث سلسلة المعرفة اللسانية بدار توبقال لنشر الأنشطة والمؤلفات اللسانية، سنة1985م، وتأسيس عدد كبير من المجلات العلميّة في اللسانيات، سنة 1995م، كما كانت هناك رسائل وأطروحات جامعية حول اللسانيات، وتمّ تمويل مشاريع بحثيّة في مجال البحث اللسانيّ من طرف المغرب على المستوى الوطني، وقد ذكر الفهري مشروعين تمثلا في: PARS أو PROTARS.

وفي خضم هذا النشاط اللسانيّ الذي عرفته المغرب، نجد أنّ المغرب عرف انتشار اللسانيات التوليدية وتدريسها وتطبيقها في الجامعة المغربية، كما تعرّف كذلك عن اللسانيات الوظيفية والنحو الوظيفي الذي مثّله أحمد المتوكل، إبان فترة الثمانينات، وقد أكّد عبد الله الجهاد في حديثه عن **منهج تمام حسان والحركة اللسانيّة في المغرب**، أنّ المغرب قد عرف انتشار اللسانيات التوليدية خلال فترة السبعينات"[1]، وهي نفس الفترة التي أشار إليها الفهري عن أقسام اللغات الأجنبية التي كانت تدرس اللسانيات الوظيفية عند مارتنيه Martinet وسميائيات بارتBarthe والتحليل الدلالي لكريماسGreimas، ولسانيات فيرث Firth وهاليدايHaliday ، غير أنّ اللسانيات التوليدية كانت سنة 1972م، تدرس مادة في قسم العربية في كلية الآداب بفاس[2].

ونجد أحمد المتوكل في حديثه عن اللسانيات الوظيفية وتدريس النحو الوظيفي يُبيّن أنّه دُرّس بجامعة محمد الخامس بالرباط خلال الثمانينات من القرن العشرين، وهو بذلك يوافق ما تحدّث عنه الفهري في مقاله السابق الذّكر، ويرى المتوكل أنّ النحو الوظيفيّ عُمّم بجامعات المغرب بفضل جهود أساتذة وباحثين مغاربة، ليشمل "جامعة الحسن الثاني، وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، وجامعة شعيب الدكالي بالجديدة، وجامعة القاضي عياض بمراكش، وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان، وغيرها من جامعات المغرب الأقصى، كما يرى المتوكل أنّ النحو الوظيفي دخل في برامج التعليم الدراسية عن طريق مفتشي التعليم، كما أصبح للنحو الوظيفي بحوثا جامعية كثيرة، وأُحدثت مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية، التي أقامت مشاركات دولية ووطنيّة تمثلت في ثلاث ندوات وطنيّة، شارك فيها باحثون محلّيون وأجانب، ومنشورات علمية، وكلّ ذلك في إطار التعريف بالنحو الوظيفي واللسانيّات وتطوراتها وسط الطلبة واللسانيين المغاربة، والعمل على استثمار هذه النّظريّات في معالجة ودراسة قضايا العربية[3].

[1]) ينظر، عبد الله الجهاد، منهج تمام حسان والحركة اللسانية في المغرب، مجلة جذور، ص: 485.
[2]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، ص:14، 15.
[3]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 48، 49.

2.نماذج من ملاحظات وآراء لسانيّي المغرب العربي تجاه اللسانيات وما شهدته من نشاط لسانيّ في البلدان المغاربيّة:

إذا كانت التطوّرات اللسانيّة في بلدان المشرق العربي وما قدّمته من نشاط لسانيّ متميّز بحثا وتأليفا وتعريفا لروّادها وأعلامها وتطبيقا لمفاهيمها ونظريّاتها ومناهجها، فإنّ ذلك الحضور اللسانيّ في الثقافة المشرقية يبدي أسبقية المشرق العربي على المغرب العربي في تمثّل ودراسة العربية من منظور النظريّات اللسانيّة الحديثة، وذلك "أنّ حضور أثر سوسير كان في المشرق العربي حضورا صريحا، وذلك منذ الأربعينات من القرن العشرين، وما تلته من مؤلفات كبار اللسانيين المشارقة، حيث غلب عليهم الجانب التطبيقي للنظريّات والمفاهيم والمناهج اللسانيّة، وظهور الاتجاهات اللسانيّة العربية، نتيجة انتماء اللسانيين العرب الرواد لإحدى المدارس اللسانية الكبرى، بينما في المغرب العربي تميّز بالاتصال الفعلي للجامعات الأوربيّة، وفهما دقيقا لنظريّاتها ومناهجها ومدارسها، إذ غلب عليه الجانب التنظيري والتطبيقي[1].

ومن الآراء التي يمكن إجمالها، ما أبداه بعض اللسانيين والباحثين من بلدان المغرب العربي، كلّ حسب رؤيته اللسانيّة والعلميّة تجاه اللسانيّات في بلده أو في المغرب العربي عموما[2].

2 .1. أحمد العناتي:

قد اتسم البحث اللسانيّ في المغرب الأقصى بنوع من الضّعف ولم يكن متماسكا بمعناه النّظري، وذلك قبل سنة 1970م، إذ أنّ اللسانيين المغاربة عملوا على نقل المذاهب الغربية، رغم مُضيّ زمن غير كاف على البحث اللسانيّ العربي عندهم، إذ "أنّ الإصلاح اللغوي المغربي الذي بدأه اللسانيّون المغاربة والذين درسوا القضايا اللغوية العربية من مختلف مستوياتها من الجيل الأول خلال 1967م، وما كُتب بعد ذلك كان قائما على المحاورة وعلى استخدام هذه المعارف في دراسة وفهم واقعهم اللغوي[3].

ويرجع السبب في ذلك إجمالا إلى أنّ اللسانيين العرب عبارة عن متبضّعين؛ أي جلبوا سلعة غير سلعتهم، وهو موقف "تقليد لنحاة اللسانيات الغربية وأعلامها، حيث اعتبرهم أحمد

[1]) ينظر، حسين السوداني، أثر فريدينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات، ص:38-40، وأيضا، شوقي بوعناني، مراجعة كتاب: أثر فريدينا ندي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات، ص:138- 140.

[2]) هذه الآراء استقيتها من خلال كتاب: أسئلة اللغة أسئلة للسانيات، لحافظ إسماعيلي علوي، وأحمد العناتي، وهي عبارة عن أجوبة لأسئلة تمّ طرحها عليهم من قبل المؤلفين، ويمثّل هذا الكتاب، مرجعا هامّا في التعرّف على مواقفهم، ويوضّح كذلكم وجهات نظرهم ويبيّن مختلف مشاريعهم البحثيّة التي قدّموها أو في طور تقديمها، كما يعكس آراءهم حول النشاط اللسانيّ في الوطن العربي إجمالا، وفي بلدانهم خاصة.

[3]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 20، و30.

العناتي أنّهم ليسوا مشاركين في الحوار الأوروبي الأمريكي اللسانيّ في مجال التطورات اللسانيّة التي شهدها الغرب، ويرى من خلال ما اطلع عليه من أبحاث لسانيّة عربية وغربية، أنّ الواجب أن يكون ناقل المعرفة اللسانيّة الحديثة من المشاركين في الحوار وفي اللعبة اللغوية كما يسمّيها هو[1].

2. 2.أحمد المتوكل:

وإذا كان أحمد المتوكل من الروّاد اللسانيين المغاربة الذين اهتمّوا منذ السبعينات والثمانينات، باللسانيات وقراءة التراث اللغوي العربي، وما صنّفه من مؤلفات في هذا المجال، فإنّه" يقرّ بجهود اللسانيين والباحثين المغاربة في الجامعة المغربيّة، والمحيط اللسانيّ، بأنّه اتخذ مناحي عديدة، إذ أسهم المغرب في إغناء وتطوير البحث اللسانيّ عن طريق البحَّاثة واللسانيّين المغاربة، ذوي كفاءة علميّة لسانيّة ومستوى علميّ رفيع، وذلك لا من حيث تطبيق النّظريّات اللسانيّة الحديثة على العربيّة، بل سعوا كذلك إلى تطويرها وانتقادها وتعديلها، من خلال تبنيهم البنوية والتوليدية والنحو الوظيفي، والسيميائيّات وتحليل الخطاب، والنقد الأدبي ذي الاتجاه اللسانيّ والشعري[2].

ولم يُغفل المتوكل دور الجامعة المغربيّة في نقل هذه النّظريّات اللسانيّة الحديثة، وخاصة ما تعلّق بالنحو الوظيفي وما قدّمه أمثاله من اللسانيّين والباحثين من مشاركات في مؤتمرات لسانيّة دوليّة ووطنيّة، ولم يَغب عنه الدور الذي لعبه المغرب الأقصى في نقل ونشر هذه النظريّة؛ أي نظرية النّحو الوظيفي، معتبرا المغرب الأقصى "جسر عبور للأقطار العربية الذي من خلال جامعاته تعرّفت بعض بلدان المغرب كتونس والجزائر عن نظرية النحو الوظيفي[3].

2. 3.عبد القادر الفاسي الفهري:

يعدّ الفاسي الفهريّ من كبار اللسانيّين المغاربة في المغرب والوطن العربي، لما له من إسهامات جليلة القدر في تطبيقه وتطويره لبعض المفاهيم التوليدية على قضايا العربية ومستوياتها، وتشهد على ذلك مؤلفاته، والبحوث الجامعيّة التي أنجزت عنه، حيث يقدّم الفهري رؤيته ورأيه تجاه الدور الذي لعبه المغرب في ميدان اللسانيّات والبحث اللغوي العربي، وهي رؤية تتقارب مع أحمد

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 31.
[2]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 47، 48، 49.
[3]) ينظر، للاطلاع أكثر عن هذا، المرجع نفسه، ص: 47- 49.

المتوكل، إلا أنّه يتباين معه في جملة من الرؤى والأفكار، "رغم إقراره بجهود الجامعة وإسهاماتها في بعث البحث اللسانيّ الحديث[1].

بينما في حديثه عن النّهضة اللسانيّة بالمغرب، نجده قد أشار إلى أنّه في الثمانينات من القرن العشرين، كان له دور في اقتراح إنشاء شعبة اللسانيات، والأمر الذي لقي "رفضا ومعارضة لأسباب سياسيّة، وأرجع ذلك في المغرب وفي الوطن العربي إلى تأثّر الأوطان العربيّة بالنزعة الفرنكوفونيّة السلبية، وأيضا إلى عوامل أخرى ابستمولوجية ومعرفيّة، وكذلك وجود ضعف لدى الطلبة والباحثين في مجال اللسانيات ومدارسها ونظريّاتها ومفاهيمها[2].

كما أكّد أنّ آليات وعوامل النّهوض بالعربيّة واللسانيات العربية في الجامعة المغربيّة والوطن العربي عامة، يجب أن تكون منطلقة من خلال "التّقدّم على المستوى العلميّ وعلى مستوى تكوين الأساتذة والباحثين والطلبة باعتبارهم موارد بشريّة هامّة في كل المجالات المتعلّقة بالبحث اللساني والعلمي، كما أوضح أنّ من أسباب ضعف الجامعة المغربيّة مغادرة بعض اللسانيين المتميّزين لأوطان أخرى سواء إلى الخارج أو لبلدان عربية، وأكّد في كذلك على ضرورة مراجعة الذّات وإعادة تقييم المحيط العلمي بالمغرب الأقصى، والعمل على مواجهة التحديات على المستوى اللسانيّ والمؤسساتي لإيجاد إنتاج معرفيّ جيّد، وأن يكون هناك تكوين جديد يأخذ التكامل المعرفيّ ويبتعد ويجتنب الصّراعات الضيّقة المؤثّرة على البحث العلمي[3].

ولا يكتفي الفاسي الفهري بهذه الآراء اللسانيّة فقط، بل يذهب للحديث عن رؤيته تجاه السياسة اللغوية للبلاد بالمغرب الأقصى، حيث رغم ما مثّلته مؤسسات المغرب من دور هامّ في اللسانيّات ونشرها، "كأكاديمية محمد السادس للغة العربية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافات، وغيرها من المؤسسات الأخرى، فهي تحتاج لمزيد من التمثيل الأفضل، والتفعيل الجيد لأن تخدم الأبحاث والتوجهات اللغوية السديدة، ذات النجاعة العلمية والمتانة البحثيّة، ويدعو كذلك لأن تبتعد هذه المؤسسات عن الصراعات والنّزاعات، والعصبيّة والسطوة على الأفكار والتفرّد بها دون مشاركتها مع اللسانيين والباحثين، وضرورة أن تمتاز هذه

---

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، ص: 12 وما بعدها، وخاصة ما تعلق في حديثه عن: **تبييء اللسانيات بالمغرب، ص:** 16 وما بعدها.

[2]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 101، 102، 106، 107.

[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 101- 107.

المؤسسات بالعدالة اللسانية واللغوية خدمة للعربية وحفاظا على الهُويّة وانفتاحا على الأبحاث اللسانية الأخرى[1].

2. 4.مبارك حنون:

ونجد الباحث اللسانيّ مبارك حنون، كأمثاله من اللسانيّين يقدّم جملة من الآراء والأفكار تجاه ما عرفه المغرب الأقصى من نشاط لسانيّ، منذ بداياته الأولى، إذ ربط مبارك حنون كلّ هذا بالجامعة المغربية، عن طريق أساتذة ولسانيّين وباحثين، الذين لهم الفضل في تقديم اللسانيّات الغربية داخل الثقافة المغربيّة وجامعاتها، غير أنّه أوضح من خلال ما رآه، أنّ أولى التبشيرات للسانيّات بالمغرب الأقصى، كانت متعلقة "باللسانيات البنويّة، مؤكدا أنّ الانطلاقة الفعلية للسانيات بمعناها الشامل والمفهوم الجيّد والتمحيص الدقيق لنظريّاتها، كانت بعد عودة الباحثين واللسانيّين المغاربة إلى أوطانهم، والمحمّلين بتلكم المفاهيم، وقد ذكر منهم: الفهري، والمتوكل، مولاي أحمد العلوي، أحمد الإدريسي، أحمد بوكوس، وغيرهم[2]

ويرى مبارك حنون، أن تؤرّخ هذه الجهود، لما لها من شأن جليل في مجال اللسانيات بالمغرب الأقصى، رغم ما يوجد من أعمال لسانيّة هائلة وجهود جليلة متنوعة، وذلك بسبب أنّها "بقيت حبيسة الجامعات الأوربية والأمريكية والمغربية، والسبب عدم نشرها أو نشر أجزاء منها، وأيضا ما تعلق بعدم نشر بعض الكتابات التبشيرية والتعريفية التي كتبت عن المدارس اللسانيّة الحديثة، وتطوراتها الهائلة[3].

وقد أورد عدة آراء عن الجامعة المغربيّة والبحوث اللسانيّة وما امتازت به من هنات وعثرات، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:[4]

1.ضعف الدراسات الصوتيّة نتيجة تداخل المعارف اللسانيّة.

2.انحصار البحث اللساني الأكاديمي في مجاله الخاص دون انفتاحه على المجالات الأخرى وعلى الممارسات اللغوية واللسانيّة.

---

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، أيلول/سيبتمبر2013م، ص:11، 12.
[2]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 156.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 156.
[4]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 156، 157.

3.وجود شُكوك وهنات في الجامعات ومراكز البحث، نظرا لعدم مواكبتها للتطورات اللسانيّة والعلمية ولعدم مرافقتها تدريس اللسانيات في الجامعات المغربية، والعربية.

4.ضعف مستوى الطلبة المُجازون في اللسانيات.

5.انطلاق اللسانيّين والباحثين من منظور اللسانيات فقط، دون اعتبار أو انفتاح على البيئة الثقافية والفكرية واللسانيّة والسياسيّة، وعدم انخراطهم – بحسبه- في القضايا الهامّة التي تخدم البلاد وتعمل على تنميتها، وهذه ما سببت في تدهور البحث اللسانيّ وتأخره عن التطوير في الثقافة العربية.

2. 5.مصطفى غلفان:

تتمثل رؤية مصطفى غلفان وقراءته للمنجزات والبحوث اللسانية والأوضاع التي تشهدها الثقافة العربية اللسانيّة من خلال خطاباتها، قراءة لسانية نقدية متخصّصة، وعلى هذا كانت آراؤه التي قدّمها تنطلق من تقييمه للمعوقات اللسانية التي تعترض البحث اللسانيّ العربيّ، ولذلك هي تشخيصات تبرز رؤيته وتبين مسلكه في محاولة منه لتعديل هذا الوضع الذي تشهده المغرب والوطن العربي عامة، ورغم ما يراه من تحقيق وتميّز بالمغرب في مجال اللسانيات على المستوى الوطني والدولي في العالم العربي، باعتباره قفزة نوعية مقارنة ما كتب في الوطن العربي في مجال اللسانيات، وهو رأي يقارب ويوافق من سبقه من اللسانيين، إلا أنّه تطرق لجملة من الآراء التي دعا إليها وأوضحها وهي تقويمات للواقع اللساني بالمغرب الأقصى والوطن العربي، حيث يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

1.ضرورة توحيد الجهود اللسانيّة والمصطلح اللسانيّ في المؤسسات والإدارة والمدارس.

2.ترك الصراعات القطرية والمنافع الفرديّة التي تجعل البُحاث اللسانيين العرب، كلّ في زاويته له مصطلحاته الخاصة ورؤيته الخاصة، بل يجب تبادل الرؤى والأفكار تفاديا لكل منزلق علمي أو فكري.

3.اتصاف البحث اللسانيّ العربي بعدم تنفيذه وتطبيقه أوليات البحث اللساني المتعارف عليها عالميا، وليس السعي – بحسبه- لأن نقيم نظرية لسانية جديدة متعلقة بالعربية.

[1]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 264، 266.

4.إلزامية اللسانيين والباحثين، لأن يكون هناك تفعيل جماعي لأساسيات العمل اللسانيّ، واعتبار اللغة موضوع البحث.

5.الدعوة إلى انصباب اللسانيات العربية على اللغة العربية في جميع مستوياتها المختلفة.

6.ضرورة اقتراب اللسانيات من الواقع اللغوي العربي كتابة واستعمالا، والانفتاح على الدرس الأدبي والنقدي والتربوي.

2. 6.الطيب البكوش:

قد أثنى صالح القرمادي على جهود الطيب البكوش اللسانيّة لما له من ‹‹...اطلاع واسع على نظريات النحو العربي القديم ومبادئ الألسنية وعلم الأصوات الحديث...››[1].

وإذا كانت هذه شهادة صالح القرمادي اللسانيّ الكبير في تونس رحمه الله، في حقّ الباحث الطيّب بكوش، فإنّ الطيب بكوش قدمّ رؤيته تجاه النّشاط اللسانيّ في تونس، حيث ذكر أنّ هناك ثلاثة أصناف كلّها ساهمت في البحث اللسانيّ العربي بتونس، وهذه الأصناف التي ذكرها تمثّلت في:[2]

صنف محلي يشكّل فريق بحث لسانيّ نشط خلال الستينات من القرن العشرين، ويمثّله الأستاذ اللسانيّ صالح القرمادي، في مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، ونوع تابع للمحليّ، وهو الأطلس اللسانيّ.

الصنف العربي الإقليمي، وهو ارتبط بمشروع الرصيد اللغوي العربي، في كلّ من تونس والجزائر والمغرب، وذلك بين فترتي الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

صنف ثالث، والذي ارتبط على **الشراكة العربية الأوربية**، وقد رجّح فيه الطيب بكوش، على أنّ تمويله كان مشتركا وتارة تمويلا أجنبيا صِرفا، وقد أعطى نماذجا عن هذه الشراكة، منها: شبكة المعجمية، والمصطلحية، والترجمة، وأخرى فرنكوفونية تعمل على المستويات اللسانيات العربية والبعد اللساني[3].

وبعد هذا الإقرار من لدن الباحث الطيب بكوش حول هذه التيارات والأصناف اللسانيّة في تونس، نجده كذلك يرى أنّ كلا من تونس والمغرب العربي، تمثّل منجزاتهم ونشاطاتهم اللسانية

[1]) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 15.
[2]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص:78.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:78.

أهم التجارب في البحوث اللسانيّة نسبيّا، وذلك راجع لتكوين ووجود "لسانيّين كبار ذووا تكوين جيد وفهم دقيق للتجربة اللسانية الحديثة عند الغرب[1].

2. 7.حسين الود:

يرى حسين الود أنّ الأعمال اللسانيّة الفذّة التي قدّمها لسانيّوا المغرب تعتبر أعمالا قيّمة تعكس معرفة جليلة بالتراث اللغوي العربي، كالتي قدّمها الفهري والمتوكل وغيرهم، كما يعتقد أيضا حسين الود، أنّ هناك فرقا جوهريا بين التجربة اللسانية المعرفية في المغرب والتجربة اللسانيّة المعرفية في تونس، في مجال البحث اللساني، وهذا الفرق يكمن في:"اعتماد المغاربة اللسانيين في قراءة التراث النحوي العربي والعربية على مفاهيم النظرية التوليديّة، بينما في تونس، كان جلّ اهتمامهم بناء النّظريات اللغوية، ولم يتقيّدوا بنظرية معيّنة أو بمدوّنة دون أخرى، بل عملوا على معرفة القضايا الابستمولوجية، في تكوين النّظريّات العلميّة وأيضا نقدهم لأعلام اللسانيات الكبار عند الغرب، كما توفرت للتجربة التونسية فرصتين ذهبيّتين، الأولى: ارتبطت بالبعد النّظري الإجرائي التطبيقي، والثانية: المكسب التاريخيّ من إبداع العلم والفكر[2].

2. 8.عبد الرحمن الحاج صالح:

إنّ رؤية الحاج صالح تجاه ما شهدته الجزائر من نشاط لسانيّ وما شهدته بلدان المغرب العربي، تجعله يبيّن للقارئ والباحث، مدى دور الجزائر في ميدان البحث اللساني، سواء على المستوى الوطني أم على المستوى الإقليمي في الوطن العربي، وذلك من خلال حوار أجراه مع بشير إبرير نشر في مجلة الفيصل السعودية، حيث "أشاد بالجهود اللسانية التي بذلتها مؤسسات الجزائر في مجال اللسانيات، وما أحدثته من إنشاء معهد العالي للبحوث العلمية والتقنية والبحث في اللسانيات، وما قدّمه هذا المعهد من دور في خدمة العربية، وذلك خلال فترة طالب الإبراهيمي، إذ كان وزيرا للتربية، حيث شارك المعهد في وضع المصطلحات وتوحيدها، وإشرافه كذلكم على مشاريع بحثية كبرى، مثل مشروع الذخيرة اللغوية[3].

كما يشيد الحاج صالح بدور معهد البحوث اللسانية بجامعة الجزائر، والذي رأى أنّه يقوم على ثلاثة أهداف، تتمثّل في:" تكوين وإعداد الجيد للباحثين في مجال البحث اللسانيّ عن طريق إنشاء قاموس للألفاظ العربية، واستعمال الحاسوب، والمفاهيم الرياضيّة، والعمل على إنشاء بحوث

---

[1]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 83، 84.
[2]) ينظر، حسين الود، ملامح من النشاط اللغوي في تونس، ص: 66- 71.
[3]) ينظر، بشير إبرير، حوار مع عبد الرحمن الحاج صالح، الخليل وسيبويه سبقا عصرنا في دراسة الصوتيات، مجلة الفيصل، العدد245، ص:51.

جماعية من متخصّصين في اللسانيات وفروعها، في ميادين علاج الكلام، والهندسة الصوتية، والاستعمال الآلي، وثالث الأهداف، وهو المساهمة في حركة التعريب بالوطن العربي[1].

ويشيد كذلك بدور المجامع اللغوية في النهوض باللغة العربيّة، حيث قد بذلت جهدا كبيرا في وضع المصطلحات العلمية وتحقيق التّراث، كمجمع دمشق ومصر، كما أقرّ بافتخاره بجهود العلماء الأفذاذ من تقديمهم لنشاطات علميّة مفيدة، غير أنّنا نجده يتّسم بنوع من التقييم لهذه المجامع، وذلك أنّ "على المجامع اللغوية أن تتكيّف مع التغير الزمنيّ وخاصة ما شهدته الفترات الزمنيّة من تقدم في علوم اللسان والتكنولوجيات، حيث يرى أنّ المجامع ضيّعت فرصة وردحا من الزمن، ولم تتأقلم مع علوم اللسان إلا في الأيّام الأخيرة، وهناك عيب كبير وذلك متعلق بالمصطلحات التي تضعها المجامع اللغوية دون قراءة لما ستؤول إليه من بعد، رغم إنشاء هيئة دولية لتوحيد المصطلحات وترويجها، فإنّه لم يتم هذا العمل ولم يُفكّر فيه أحد، في حين أنّ على المجامع العمل على إقامة معجم تاريخي لألفاظ اللغة العربية، ومراقبة التطوّرات في اللسانيات العربية والتطبيقيّة، وحثّها على ضرورة تعليم العربية في المدارس والتعليم العام والخاص، والعمل على التعاون المشترك في جميع القطاعات المعنية وخاصة مراكز البحث والأقسام المتخصّصة بالجامعات[2].

وكلّ هذه الملاحظات النقديّة والتقييميّة التي قدّمها الحاج صالح، يُرجعها لجملة من الأسباب، والتي منها[3]:

1.ضعف المستوى الثقافي للمجتمعات العربية مقارنة بالمجتمعات الغربية، نظرا لنيل كبرى الجامعات الغربية لجوائز نوبل، وهو أمر محتكر عليهم دون الجامعات العربية.

2.استناد الباحثين واللسانيين على النّظريّات اللسانية الحديثة والانطلاق منها في قراءة بالتراث، يشكل –بحسبه- وجها من أوجه التأثر بتلكم المذاهب الحديثة، والسبب في ذلك عدم تبيين نقائصها وعيوبها واقتراح البديل عنها بتحرج علمي.

3. جهل بعض الباحثين واللسانيين العرب بالأفكار والمفاهيم العلمية الدقيقة عند النحاة الأوائل، والتي تشكّل صرحا علميا قد يفوق تصورات اللسانيات الحديثة، بل هناك مفاهيم ليست في التصور اللساني الحديث.

[1]) ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، علم اللسانيات الحديث، مجلة الفيصل، العدد2، 1397ه-1977م، ص: 33.
[2]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 91، 92.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 92-94.

4. إضرار بعض اللسانيين الحداثيين إلى التراث العلمي واللغوي نتيجة المواقف اللسانية(الموقف التقليدي، والحداثي)، وأيضا نتيجة تطبيقاتهم للمذاهب الغربية ولمقاييسهم الخاصة.

3.قراءة موجزة في مُنجز النشاط اللسانيّ في بلدان المغرب العربي ولآراء وملاحظات اللسانيّين المغاربة: (ملاحظات ونتائج):

وبعد هذا العرض الموجز للنشاط اللسانيّ في بلدان المغرب العربي، وما قدّمه بعض اللسانيّين المغاربة من جهود يتّضح لي جملة من الملاحظات والنتائج كالآتي:

أ/أنّ هناك تقاربا في أوجه النّشاط اللسانيّ في تونس، والجزائر، والمغرب الأقصى، من حيث الفترات الزمانيّة للنشاط اللسانيّ، فإذا كانت تونس قد عرفت اللسانيات مطلع السبعينات، والمغرب في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات، حسب ما أورده وتكلّم عنه كبار اللسانيّين في مؤلفاتهم وحواراتهم، فإنّ الجزائر في –نظري- قد عرفت اللسانيات وكانت سبّاقة في نشرها والتّعريف بها منذ الستينات، والذي حال دون انطلاقتها الفعليّة وشيوعها في الجامعة الجزائريّة والثقافة الجزائرية هو حداثة استقلال الجزائر سنة1962م، وقلة إحداث وإنشاء المؤسسات العلمية والمعاهد اللسانيّة التي ما بُنيت إلا بعد الاستقلال ووجود إصلاح سياسي ومجتمعي في الجزائر.

ولذلك كان حضور اللسانيات حضورا علميا وجامعيّا ومؤسّساتيّا إلا مع مطلع السبعينات، مثل مجلة اللسانيات التي نشرت أعمال الحاج صالح ومقالاته حول اللسانيات الغربية الحديثة، بمنهج علميّ نقدي وتمحيص وسعة اطلاع وفهم دقيق، وبعض مؤلفاته التي تناول فيها تاريخ اللسانيات الغربيّة[1].

وهذا ما يدعنا لأن نعتبر اللسانيات قد عُرفت قبل الستينات على يد الحاج صالح، كما عُرفت معرفة ثقافية منذ الستينات بعد الاستقلال، وهذا ما عبّر عنه الحاج صالح بقوله:›› وألحقنا بهذا الكتاب عددا من البحوث وملخصا لرسالتنا وتعليقات باللغات الأجنبية ألقيت في مؤتمرات دولية أو نشرت في مجلات أوروبية منذ 1966‹‹[2].

ب/ يتجلى للباحث والمطّلع على تأريخ النشاط اللسانيّ أنّ المغرب العربي –وإن عرف البحث اللسانيّ ومفاهيمه ومدارسه ونظريّاته متأخرا منذ الستينات خلافا لبلدان المشرق العربي- فإنّه تميّز

[1]) ينظر، لمعرفة المزيد عن هذا، بشير إبرير، حوار مع عبد الرحمن الحاج صالح، الخليل وسيبويه سبقا عصرنا في دراسة الصوتيات، مجلة الفيصل، العدد245، ص:53.

[2]) ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر،2012م، د ط، ص: 6.

عن المشرق العربي باتصاله المباشر للسانيات وروادها في أوروبا، ومعرفته الدقيقة بالنّظريات ومناهجها وقراءته الفاحصة للتراث اللغوي العربي، وإقامة نظريات لسانيّة عربية منها ما هو مستمد من مفاهيم العلماء النحاة الأوائل، كما عند الحاج صالح رحمه الله من مشروع الذخيرة اللغوية والنظرية الخليلية وغيرها، أو ما هو تطبيق لنظريات اللسانيين على العربية بقراءة جديدة مثل ما قدمه كلّ من المتوكل في النحو الوظيفي، والفهري في النظرية التوليدية.

ج/تأسيس بلدان المغرب العربي للمعاهد والمراكز البحثيّة في اللسانيات، ولإقامة المؤتمرات والمشاركات الدوليّة والوطنية، وإحداث معاهد عمل مشترك بينها، كلّ ذلك يؤكّد الدّور الفعّال الذي لعبه بلدان المغرب العربي وروّاده في البحث اللسانيّ العربي والانفتاح على الثقافات الغربية الحديثة خاصة الأوروبية منها، رغم حداثة استقلال بلدانها ومؤسساتها.

وأمّا في ما يخصّ ملاحظات وآراء اللسانيين والباحثين المغاربة الكبار الذين قدّموها عن هذا النشاط اللسانيّ وما لاحظوه من رؤى وتقويمات ونقد، يتجلي لي -من وجهة نظري- أنّها تتلاقى وتتقارب وتتشارك فيما بينها في كثير من النقاط والرؤى، ويمكن إجمال ذلك كالآتي:

1.أنّ البحث اللسانيّ في بلدان المغرب العربي تتّسم بنوع من الضّعف العلمي والمعرفي لدى بعض الباحثين واللسانيين وحتى الطلبة، وذلك نتيجة عدم فهمه ووعيهم للمذاهب والنّظريات اللسانيّة الحديثة، وأيضا نتيجة نقل الأفكار اللسانيّة الغربية دون نظر ونقد وتمحيص.

2.أنّ بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، وما قدّمه لسانيّوها من أعمال ومشاريع ومنجزات بحثيّة، كان لها الدّور الفعال والجليل في النشاط اللسانيّ بها.

3. دعوتهم – وإن اختلفت مواقفهم الفكرية- جميعا، لأن تكون هناك معرفة دقيقة بالتّطوّرات اللسانيّة والإبستمولوجيّة قصد التمثّل الجيّد لها وفهمها الفهم الصحيح ونقدها وفحصها، مع تكوين اللسانيين والباحثين والطلبة التكوين الجيد في مجال البحث اللغوي العربي واللسانيّ الحداثيّ.

4. إعطاؤهم جميعا تقييمات وتشخيصات للوضع اللسانيّ في بلدانهم وفي بلدان الوطن العربي عامة، وهي تقييمات تعكس مدى اطلاعهم ووعيهم بما يجري في البحث اللسانيّ وما تشهده النظريات الغربية من تطوّرات.

5.دعوتهم المستمرة لأن تكون اللغة العربية موضوع الدراسة والبحث اللغوي، قصد النّهوض بها ومواكبتها للمستجدّات المعرفية واللسانيّة، والعمل على اجتناب النّزعات العصبيّة الفكريّة،

والإنفراد البحثي اللسانيّ والمصطلحي دون ما مشاركة جماعيّة أو وجود عمل جماعيّ مشترك بين الباحثين واللسانيين.

وإذا كانت هذه الملاحظات والتقييمات التي قدّمها كبار اللسانيين المغاربة تجاه المنجزات اللسانيّة والمعاهد والمجامع والمؤسسات العلمية اللسانيّة، وما لها وما عليها، فإنّها –في نظري- ملاحظات ورؤى تشخّص الوضع الذي تعيشه بلدان المغرب العربي والوطن العربي بعامة، كما أنّها تمثل كذلك تشخيصا لعوائق البحث اللسانيّ العربي، والمتأمّل في آرائهم وملاحظاتهم يجد أنّها تتلاقى في إعطائهم أهم المقترحات والحلول لتفادي تلكم الهنات والعقبات، غير أنّه ما لفت انتباهي أنّ جل اللسانيين الذين ذكرتهم كنماذج، إلا قليل منهم، قد أشادوا بدور بلدين اثنين تمثلا في: (تونس، والمغرب)، دون ما ذكر لدور الجزائر ولسانيّيها ومعاهدها في المنجز اللسانيّ على المستوى الإقليمي والوطن العربي.

ولم أجد حسب تمعّني وقراءتي في ملاحظات وآراء هؤلاء اللسانيين من أشار أو أشاد بدور الجزائر وعلمائها إلا قلّة منهم أمثال: حسين السوداني[1]، والطيب البكوش[2]، أو ما أشاد به الحاج صالح بنفسه عن دور معاهد الجزائر ومراكزها البحثية اللسانيّة على المستوى الوطني والعربي[3]، أو ما تمّ نشره من مقالات لسانيّة قام بها باحثون وطلبة جزائريون بالإشادة بما قدمه لسانيّوا الجزائر من دور على المستوى الوطني والعربي[4].

ونجد من اللسانيين الكبار من المشرق العربي من أشاد بجهود الحاج صالح ومعاهد الجزائر اللسانية على مستوى الوطن العربي، ومن هؤلاء ما ذكره مازن الوعر في حقّ جهود الحاج صالح في الوطن العربي، إذ يقول:‹‹هناك بعض المحاولات القليلة والنادرة جدا في الوطن العربي تحاول منفردة أن تملأ هذه الفجوة العلمية..فالباحث الحاج صالح يعد ظاهرة فريدة من نوعها في الوطن العربي، لأنه تتلمذ حتى مرحلة الدكتوراه في جامعة الأزهر، فهضم وفهم النظرية

[1]) ينظر، حسين السوداني، لسانيات الجامعات المغاربية تلهج بأفضال الجزائري الحاج صالح، وفيه تطرق لمجهودات الحاج صالح وأعماله ونبذة عن مسيرته العلمية والعملية، كما أوضح مختصرات عن اللسانيات ودخولها في الجامعات المغاربية، وقد أشاد بدور مجهودات الجامعة ومؤسسات البحث اللساني ومعاهدها في نشر المعرفة اللسانية، كما أشار لدور مجلة اللسانيات في فضاءات المعرفة اللسانية العربية، 2017/05/21م، موقع هسبريس https://www.hespress.com.cdn.ampproject.org/v/s/www.hespress.com.

[2]) ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص: 78 و83، 84.

[3]) ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، علم اللسانيات الحديث، مجلة الفيصل، العدد2، ص: 33 وما بعدها، وأيضا، بشير إبرير، الخليل وسيويه سبقا عصرنا في علم الصوتيات، مجلة الفيصل، العدد245، ص: 52 وما بعدها..

[4]) ينظر في ذلك، وليد بوعديلة، الباحثون الجزائريون ودراسة اللغة واللسانيات، 04/يبتمبر2018/، مجلة مسأرب الإلكترونية، https://massarab.com/?p=12217 ، وينظر أيضا: زحاف بسمة، إسهامات مختار نويوات في الدرس اللساني العربي، مجلة اللغة العربية، المجلد24، العدد1، سنة2022/03/31م، وأيضا: قليعي إيمان، إسهامات علماء الجزائر المعاصرين في إثراء الدرس اللساني التطبيقي، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020م.

اللغوية التراثية القديمة، وبعدها ذهب إلى جامعة باريس فتتلمذ على أساتذتها في موضوع اللسانيات الحديثة، فهضمها وفهمها على نحو دقيق جدا، وبذلك استطاع أن يعالج بعض القضايا اللغوية العربية المعاصرة ذات الإشكاليات المعرفية››[1].

ويشيد مازن الوعر بدور بعض مؤسسات الجزائر التي لعبت دورا في التعريف باللسانيات على المستوى الإقليمي كما "أشاد بدور كلّ من وتونس والمغرب، وبعض البلدان العربية"[2].

وقد أكد الوعر أنّ هذا المؤتمر أشرفت عليه هيئات ومؤسسات عربية وأجنبية، كما شارك فيه أكثر من مائة متخصص ولسانيّ في شتى التخصصات اللسانية والعلمية، وكان من المشاركين فيه ممثلا لدولة الجزائر الحاج صالح رحمه الله، الذي شارك – حسب شهادة مازن الوعر- بمحاضرتين مطولتين تمثلتا في:" اللسانيات والصوتيات العربية (بالفرنسية)، و دراسات نحوية ودلالية للوحدات العربية والاستعمال (بالفرنسة)، كما شارك في الموائد المستديرة حول إيجاد نموذج لسانيّ عربيّ وبرمجية في الحاسبات الإلكترونية بالفرنسية، والانجليزية"[3].

ومن الشهادات التي قُدّمت في جهود بلدان المغرب العربي ومن بينهم الجزائر ما أشار إليه هادي نهر في قوله:‹‹ يمكن أن يكون إخواننا العرب من أهل المغرب: تونس والجزائر والمغرب، قد قطعوا شوطا لا بأس به في الدراسات اللسانية، ولكن أبرز المعوقات التي تواجه ما أبدعوه هذه القطيعة بين ما يصدر في بلدانهم وبلدان المشرق العربي››[4].

فهذه جملة من الشهادات التي قُدمت تجاه دور الجزائر ونشاطها اللسانيّ، إلا أنّ هناك ملاحظة – من وجهة نظري- تتمثل في غياب دور الجزائر على ألسنة كبار اللسانيين المشارقة أو المغاربة، وذلك يرجع لثلاثة أمور -حسب ما استقيته من قراءة وملاحظة لبعض البحوث والمقالات- والمتمثّلة في:

1/عدم وجود لسانيين حملوا لواء تطبيق النّظريات اللسانيّة على العربية وتطويرها، كما حدث في تونس والمغرب مثل(التوليدية، النحو الوظيفي، التداولية)، وهذا خلافا لما قدّمه الحاج صالح من مشاريع قامت على الفهم العلمي الصحيح للتراث العلمي العربي كالنظرية الخليلية.

[1]) حافظ إسماعيلي علوي، أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، ص:115.
[2]) ينظر، مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص:389-395.
[3]) ينظر، مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص:389-395.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 307.

2/ قلة المؤلفات والبحوث اللسانيّة على المستوى العربي ونقص المترجمين للمؤلفات اللسانية الغربية.

3/ نقص الكتابة اللسانيّة النقدية المتخصصة في مجال اللسانيات العربية وما ينشر من أبحاث وخطابات على المستوى الوطني والعربي، مثل ما نجده في كتابات مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي علوي وغيرهم من الباحثين واللسانيين ذوي التوجه النقدي اللسانيّ.

أولا: عبد الرحمن الحاج صالح[1]:

1 .رؤيته اللسانية والفكرية من خلال مؤلفاته وأبحاثه:

يرتكز البحث اللسانيّ في نظر كلّ باحث أو لسانيّ على منهاج يسير عليه ومنهج يتّبعه في دراساته وأبحاثه ومؤلفاته، ولكلّ باحث رؤية فكرية تعكس ثقافته وتوجّهه وتصوّراته في فهم وإدراك أمر معين تجاه مجال ما، كما أنّ لكلّ باحث رؤية لسانيّة ينطلق منها أو يسعى لتطبيقها وفهمها وسبرها على لغة من اللغات الطبيعيّة.

الناظر في مؤلفاته يجد أنّ فكره وتصوره الذي من خلاله بنى عليه منهجه في أبحاثه ودراساته كلها، أنّه فكر مستمدّ من تصوّرات ومفاهيم ومناهج العلماء الأوائل من النحاة واللغويين وغيرهم في عصر الإبداع باعتبارهم المبدعين في علوم اللسان عند العرب، خلال القرنين الثاني والثالث هجري، إضافة إلى المبدعين من الأفذاذ في القرن الرابع هجري[2].

---

[1]) لسانيّ وباحث جزائري(1927م-2017/03/05م) درس بالأزهر، وتحصل على ديبلوم اللغة العربية من معهد الدراسات العليا بالرباط سنة1953م، وأيضا ديبلوم الدراسات العليا في فقه اللغة الفرنسية واللسانيات سنة1960م، وشهادة التبريز في اللغة العربية وآدابها من جامعة باريس سنة1961م، وديبلوم العلوم السياسية بالرباط1961م، ودكتوراه دولة في اللسانيات بجامعة السوربون1979م، كما تقلد كثيرا من المناصب والمسؤوليات منها: أستاذا مساعدا بالرباط بكلية الآداب 1960م، ورئيسا لقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة الجزائر1963-1965م، ومدير معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر من1966-1984م ورئسا للمجمع الجزائري للغة العربية من سنة2000-2017م، وكما له مؤلفات كثرة ومقالات في شتى المجالات والعلوم، وقد تقلد كذلك مسؤوليات في مجامع دولية ومؤسسات لسانية، منها:عضو في مجمع دمشق 1978، ومجمع بغداد1980م. ينظر، بشير إبرير، اللسانيات العربية وأبعادها المعرفية في كتابات عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية،منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الأبيار، الجزائر، د ط، 2021م، ص:61-64.

[2]) ينظر في ذلك سلسلته في علوم اللسان عند العرب، وهي سلسلة تتكون من أربعة كتب وهي:(السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، منطق العرب في علوم اللسان، الخطاب والتخاطب، والبنى النحوية)، وقد ذكرها وأشار إليها وإلى هدفه ومقصده من تأليفه لها وحتى منهجه الذي اعتمده في تناول التراث العلمي العربي، والأصول التي اتبعها في دراسته لهذا التراث العلمي العربي، كما أوضح أنّ هذه السلسلة جاءت لتبحث في الأصول العلمية والمنطقية والتحليلية والوسائل العقلية التي اتبعها النحاة المبدعون في البحث العلمي العربي، وكلّ هذه المؤلفات الأربعة تمثّل عند الحاج صالح كتبا علميّة بحتة لا علاقة لها بالغرض التعليميّ، وكلّ هذا أشار إليه في مقدمة كتابه البنى النحوية، ينظر، ص: 3-6.

وهذا التصور في الطّرح والبحث في قضايا التراث العلميّ العربي، مستمدّ عنده من فكرة **"الأصالة** والتي هي عنده مقابل **التقليد**، خلافا لبعض اللسانيين العرب المعاصرين الذين يقابلونها **بالمعاصرة**، وهو غلط وسوء فهم عندهم، فهو لا يشاطرهم هذا التصور والتقابل بين المفهومين[1]، وهذا التصور اللسانيّ الذي يعتمده الحاج صالح كمبدأ أساسي في ميدان البحث اللسانيّ العربيّ أو حتى في بحث قضايا اللسانيات الحديثة، يعدّ مبدأ وقاعدة منهجية دقيقة عنده، وهو ما يجعله مختلفا من حيث موقفه ومنهجه عن اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين.

والمقصود بهذا أنّ هناك كثيرا من الباحثين واللسانيين العرب المحدثين ممن تناول مفهوم التراث والحداثة، أو الأصالة والمعاصرة، أو التقليد والتجديد، يجدها لا تخرج عن مفهومي **اللسانيات والتراث**، وإن تنوعت طرق طرحها من باحث إلى آخر، فمثلا نجد من يجعل الأصالة هي الرجوع إلى التراث اللغوي العربي باعتباره إرثا وماضيا له مخزونه الفكريّ واللغوي القائم على مبدأ التقديس وهو بذلك تقليد للقدامى، مقابل من يتطلع للسانيات باعتبارها ثقافة لسانية حديثة تستوجب الأخذ بها في تجديد وقراءة هذا التراث لأنه مطلب من مطالب العصر[2].

ومنهم من يجعل الأصالة هي الانطلاق من التراث العربي لأنها تمثل التراث مقابل الحداثة التي هي وليدة الفكر المعاصر[3]، ومنهم من يجعلها مرتبطة بموقف المحافظين الرافضين للسانيات باعتبارها علما غريبا له أهداف استشراقية، وهي نقل لتصورات اللسانيين ومواقفهم، مقابل مسمى الأصالة والحداثة[4]، والحداثة أو المعاصرة عند بعضهم هي:التعامل مع التراث بمواكبته للتقدم الذي يشهده العالم، فالحداثة ليست نفيا للتراث ولا قطيعة معه، والأصالة تعني التمسك بالأصول التراثية[5].

ولذلك يتجلى التّباين في تحديد هذين المفهومين وتدقيق لمعناهما الاصطلاحي، وهذا ما دفع الحاج صالح لأن يضبط هذين المفهومين ضبطا علميا وموضوعيا ومحكما يعكس التحري والتحرج العلمي عنده في الطرح والتحليل إذ أنّ مفهوم الأصالة ‹‹...تقابل...التقليد أيّا كان المقلد

---

[1]) ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012م، ص:11.

[2]) ينظر، لطيف حاتم الزاملي، سؤال اللسانيات، مقاربة تأسيسية، اللسانيات العربية رؤى وبفاق، ج2، إشراف وتحرير: حيدر غضبان، تقديم: أبو بكر العزاوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2019م، ص:3 وما بعدها.

[3]) ينظر، عبد السلام المسدي، حد اللغة في التراث اللساني العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، الرباط، أبريل1987م، ص: 395 وما بعدها. وأيضا، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 25، 26.

[4]) ينظر، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص: 71-73.

[5]) ينظر، محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، ص: 15-19.

المحتذى به سواء كان من العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين إذ الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره››[1].

والمتمعّن في كلامه، يتجلى له دقة نظره وضبطه للمفاهيم والمصطلحات، كأنّه يريد أن يبيّن للباحثين والمتخصصين في البحث اللساني والتراث اللغوي العربي أن يدركوا أولا هذه المفاهيم التي حددها رحمه الله، والتي هي: **الأصالة، التقليد، الأصيل**، ويمكن إجمال تحديده لهذه المفاهيم كالآتي[2]:

الأصيل: هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه.

الأصالة: هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة.

التقليد: إتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل، أو هو اتخاذ أقوال الغير كحقائق لا تقبل الجدال وعدم الإتيان بأي ابتكار.

فالنّاظر في هذه المفاهيم يجد أنّ مقصوده منها يتمثل في أنّ على الباحث اللسانيّ النزيه أو العالم ذي الأصالة كما يسميه الحاج صالح رحمه عليه أن يمتنع عن تقليد الغربيين أو حتى النحاة واللغويين العرب المتأخرين، بل عليه أن ينظر بتأمل وفكر واجتهاد في كلّ ما يبحثه ويدرسه سواء في التراث اللغوي العربي أو اللسانيات الحديثة ونظرياتها، و‹‹...عدم الاطمئنان مقدما وقبل النظر إلى كل ما يصدر من الغير حتى يقوم الدليل الذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبل أقوال غيره ››[3].

وهذا منهج أراه – حسب استنتاجي- منهج علماء أصول الفقه، وهو منهج يعتمدونه في استنباط الأحكام الشرعية الخمسة بدليل من النصّ وهو الكتاب والسنة، أو الإجماع أو الاجتهاد أو القياس وغيرها، وهو منهج أصوليّ دقيق، ولذلك – أرى- أنّ الحاج صالح رحمه الله نتيجة دراسته في جامع الأزهر بمصر ودراسته أيضا للتراث اللغوي العربي، قد أخذ بمنهج هؤلاء العلماء في دراسته وبحثه للتراث اللغوي وحتى في دراسته للسانيات الحديثة[4].

---

[1]) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص:11.
[2]) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص:11.
[3]) المرجع نفسه، ص: 12.
[4]) فالحاج صالح رحمه الله قد مزج في أبحاثه ودراساته اللغوية واللسانية بين عدة مناهج منها: منهج علماء أصول الفقه، ومنهج علماء الحديث، ومنهج علماء التفسير للقرآن، ومنهج اللسانيات الحديثة العلمي كالمقارنة والتجريب للنظريات والأقوال، وهذا كلّه يجده الباحث والقارئ والمتخصص موجودا في مقالاته وكتبه وأقواله.

والذي دفعه لمثل هذا الاعتداد بهذه الأصول العلمية، هو سعيه لكشف أسرار التراث العلمي اللغوي العربي وما يمتاز به من إبداع ومفاهيم وقضايا لغوية قد تباين أو تماثل اللسانيات الحديثة بمختلف نظرياتها ومدارسها، مع مقارنتها؛ أي الأصول العلمية مع غيرها في اللسانيات الغربية المعاصرة وحتى لا تكون ‹‹... مقطوعة الصلة عما ظهر في زماننا من النظريات العلمية في العلوم اللسانية ››[1].

ومن هذا الكلام الموضوعي العلميّ يتجلى أنّه يسير وفق منهاج فكريّ قائم على النّظر؛ أي الاجتهاد في استنباط الصحيح من الأقوال وتمحيص لما هو مقبول من النّظريات وتصحيح لما هو خاطئ من الأقوال والنّظريات والأغلاط العلميّة سواء كانت في التراث اللغوي العلميّ العربي أو في النظريات اللسانيّة الحديثة، وهذا من منطلق مبدأ المقارنة الذي اتخذه قاعدة وركيزة هامّة في أبحاثه، وهي مقارنة بين "أقوال العلماء العرب الأوائل وما قدّموه من مناهج وما قاموا به من أبحاث ومفاهيم دقيقة وما جاءت به اللسانيات الحديثة وما قاله علماؤهم في مختلف نظريّاتهم ومناهجهم اللسانيّة الحديثة من بنوية أوربية وأمريكية أو من نحو توليدي أو نظرية الخطاب وغيرها ممّا جاءوا به[2].

وهذه المقارنة المنهجيّة التي اعتمدها هي مقارنة تختلف أيما اختلاف عن غيرها من المقارنات التي قام بها بعض اللسانيين والباحثين العرب، وذلك أنّهم كانوا يدرسون التراث اللغوي في جانب من جوانبه أو مستوى من مستوياته وفق منهج لسانيّ ومنظور غربيّ حديث يتمثّل في نظرية من النّظريات باتخاذها منطلق البحث والمقارنة، ثم الحكم على ما وجوده في التراث اللغوي بالقبول أو الرّفض، وهذا في نظر الحاج صالح تعسّف محضٌ، وذلك ما دفعه لأن يوضّح منهجه ورؤيته الفكرية واللسانيّة في مبدأ المقارنة بين التراث اللغوي العلمي العربي واللسانيات الحديثة.

وهذا ما دفعه لأن يوضّح للباحثين واللسانيين منهجه ومراده لئلا يحملوا أقواله وأبحاثه محملا مخالفا لما يقصده، إذ يقول:‹‹ ولا بد ههنا أن أوضح مرادي من ذلك: فالمقصود من هذا ليس أن نأخذ كل ما يقوله المحدثون من علماء اللسانيات وننطلق منه كأصول ثم ننظر ما الذي يوافق ذلك فيما جاء به العلماء القدامى من أقوال فنحكم على بعضها بالصحة لموافقتها لها أو بعضها بالخطأ (بالبدائية!) لمخالفتها. فهذا تعسف محض لأن النظريات والمذاهب ليست هي الحقائق العلمية التي يجتمع على صحتها كلّ العلماء ››[3].

---

[1]) الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 07.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 7، 8.
[3]) عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 8.

وإذا كانت رؤية الحاج صالح تنطلق من النّظر العلمي في الأقوال والمفاهيم والبحوث اللغوية واللسانية من منطلق التمحيص والنقد والتصحيح لما حدث من أغلاط وأوهام وإشاعات معرفية، فإنّه قد امتاز بصفة العالم المجتهد والمحقّق، وذلك لا يعني أنّه رفض اللسانيات الغربية الحديثة وما قدّمته من مناهج ومفاهيم، بل عكس ذلك فهو يريد أن يوصل للباحثين والمتخصصين في التراث اللغوي العربي واللسانيات العربية وحتى الذين تأثروا بالنظريات الغربية أن يعيدوا النّظر فيما ورثوه أو درسوه برؤية تتصف بالمنهج العلمي النقديّ والاجتهادي، وهذا ما لفت انتباهي من خلال قوله:‹‹...لا نريد النظر فيما أخرجه القدامى وفي أعيننا نظارات خاصة بالعصر الذي نعيش فيه فنطمس الرؤية القديمة بالرؤية الجديدة ولو من بعض الجوانب. وكل يعرف أن لكل عصر نظرة خاصة وتصورا خاصا للظواهر وكيفية خاصة للكشف عن أسرارها››[1].

والباحث النزيه كما يسميه الحاج صالح رحمه الله، هو الذي يبحث في التراث العلمي اللغوي العربي ويستنتج ويكشف نظرته في دراسته للعربية ويدرك تصورات العلماء القدامى بتأمّل وفحص، وهذا الأمر دفعه لأن يدرس ويبرز للباحثين أهميّة التراث العلمي العربي الأصيل، إذ يرى أنّ " هناك من الباحثين واللسانيين العرب من يعتقد أنّ التراث اللغوي العلمي العربي والفكري يشكّل موروثا واحدا في جميع جوانبه، وهذا اعتقاد ساذج، لأنّ المبدع في الأفكار في مجالها العلمي هو ذلك الذي ليس موروثا بالتقليد، كما أنّ هؤلاء الباحثين ليسوا ممّن فهم وتعمّق في التراث اللغوي العربي العلمي، ولا حتى في اللسانيات الغربية الحديثة، ممّا ألبس عليهم عدم التمييز بين أقوال العلماء المبدعين الأوائل وما يقوله المتأخّرون بعدهم، وما أنتجه البحث اللسانيّ الحديث، وذلك لعدة أسباب منها: المعرفة السطحية للمفاهيم العلمية الحديثة والمعرفية وللتراث أيضا، والأخذ المطلق بما قاله الغربيون من مفاهيم ونظريات[2].

وكلّ هذا يرى فيه الحاج صالح نوع من الجهل والاعتقاد الفاسد المتمثل عندهم في أنّ تطور المعرفة هو خطي تسلسلي، وهو أمر مخالف للفكرة العلمية والمعرفية، لأن العلوم تتطور والأفكار أيضا، فقد تكون هامّة في فترة ما ثم تختفي ثم تتجدد في عصر من العصور وإطار تاريخي غير الذي سبق منذ زمن، وتصوّر آخر، وأيضا وجود اعتقاد آخر جعل هؤلاء الباحثين من العرب يمتنعون عن فهم وبحث التراث اللغوي العلمي العربي وهو ‹‹...أعم وأشمل مما يقوله الإيجابيون. فإن أكثر من أرخ للعلوم من الغربيين منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم قد أجمعوا على أن ما ظهر

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 8.
[2]) ينظر، عبد ارحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 45.

من دراسات عند العرب – وفي الحضارات غير الإغريقية- هي كلها لغرض انتفاعي وعملي غير نظري››[1].

والمتأمل في أقواله يدرك يقينا أنّ تصوره وفكره ورؤيته مخالف – وإن كان هناك من اللسانيين الكبار الذين يقاربونه نفس التصور أو الرؤية في المدرسة الخليلية- لما سبقه أو عاصره من الباحثين واللسانيين العرب المحدثين، كما هو الحال عند المشارقة وبعض المغاربة، ثم ما قاله هؤلاء الغربيون عند تأريخهم للعلوم، يبعث في نفس الباحث والمتخصص نوعا من التساؤلات والاقتراحات المعرفية والعلمية، خاصة إذا تأملنا قصد الحاج صالح رحمه عند ذكره إنهم جعلوا البحوث العلمية عند العرب خاصة نفعية تعليميّة وليست نظرية لسانيّة[2].

وهذا أمر في نظر الحاج صالح رحمه الله ليس هو المراد من ذلك في ميدان البحث العلمي أو جعله هو الغرض التأسيسي، ‹‹بل ما تتصف به الوسائل التجريبية المستعملة فيه من النجاعة في الاكتشاف والوسائل العقلية من دقة الصياغة وقوتها››[3].

ويرجع الحاج صالح ذلك الجهل بمفاهيم العلماء الأولين المبدعين من منظور رؤيته الفكرية واللسانيّة إلى أنّ الباحثين واللسانيين العرب قد تشبعوا بنزعات ومفاهيم يونانية أو غربية حديثة، ممّا حجبهم عن الفهم السليم والصحيح لأقوال علمائنا من المبدعين وما أتوا به من طرائق ووسائل تحليلية علمية قد تفوق أو تفوق ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة، مما نتجت عنها ‹‹...نزعات جد متطرفة فهناك من تأثر ببعض مذاهب الغربيين وتعلق بمفاهيمه حتى صار يرفض ما يقوله الآخرون وبالأحرى ما أثبته علماؤنا القدامى. ونسي أنها ما دامت قابلة للجدال فلن تكون إلا مجرد مفاهيم يجوز أن تصح كما يجوز أن لا تصح إذ هي نظرة قوم لا حقيقة مطلقة يجب الخضوع لها في كل الأحوال›› [4].

والمتمعّن في قوله هذا يظهر أنّه يدعو الباحثين والمتخصصين لأن يكونوا على دراية ومعرفة واسعة واطلاع جيّد وعميق في سبر وبحث أقوال علمائنا من المبدعين وعدم الخضوع لكلّ نظرية لسانية حديثة واعتبارها هي الحقيقة العلمية المطلقة دون نقد لها أو تخطئتها أو رفضها، لأن هذه

---

[1]) عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان،موفم للنشر، الجزائر، 2012، د ط، ص: 10.

[2]) أعتقد حسب فهمي، أنّ الحاج صالح هنا يشير إلى أنّ علماء اللسانيات الغربية ومن أرخ في العلوم وحتى من تبعهم من الباحثين العرب المتأثرين بهم، قد جعلوا أعمال وجهود العلماء العرب الأوائل قائمة فقط على خدمة القران ومحاربة اللحن والتصدي له، وأيضا لغرض تعليميّ، وليس لإقامة نظريات ومفاهيم علمية وطرائق تحليل دقيقة ووسائل عقلية في علوم اللسان عامة وفي دراسة اللغة العربية خاصة.

[3]) عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 10.

[4]) عبد الرحمان الحاج صالح، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، مجلة الثقافة، السنة الخامسة، العدد26 ربيع الأول-الثاني1395ه-أفريل-ماي-1975م، : 16.

تنفي صفة الباحث النزيه، وتنفي صفة البحث العلمي الرّزين القائم على النقد الموضوعيّ والنّظر العلمي والفكري في كلّ ما جدّ من بحث في كلا الفكرين العربي والغربي.

وإضافة لهذا نجده يقرّ بمنهجه اللسانيّ والفكري الذي سار عليه في كلّ مؤلفاته وأعماله، وذلك نتيجة ما وجده من نزعات عند الباحثين العرب، وهذه النزعات تتمثل في:" نزعة متطرّفة ترى أنّ ما جاء من مصطلحات ونظريات ومفاهيم غربية هو الأولى بالأخذ بها واستهلاكها في ميدان البحث اللسانيّ العربي، والعمل على إيجاد مقابل عربي لها، وهذا في نظرهم، بعدّ أرقى ما قدّمته الأمم الغربية الراقية، وأنّ ما تركه العلماء الأوائل يعاد النّظر فيه، ونزعة أخرى، تعتقد أنّ البحث العلميّ في اللغة هو البحث القائم على الوصف المجرد لظواهر اللغة، وأيّ بحث يبحث في تعليل أو كشف خبايا تلكم الظواهر فهو غير علمي بل محاولات وجهود ليست من العلم في شيء، وهذا ما دفع بالحاج صالح لأن يعتمد مبدأ التقريب بين هاته النزعات قصد التخفيف من وطأة الخلاف، ولكن من منطلق فكريّ ولسانيّ متباين معهم، حيث تمثل عنده في: الربط بين التراث العربي الأصيل وما قدّمه العلم الحديث ممّا هو عامّ مجمع عليه وعلى صلاحيته، مع تسليط النقد البناء عليه"[1].

وبهذا يظهر واضحا أنّ رؤيته الفكريّة واللسانيّة متميّزة، تقوم على تصورات دقيقة منها ما هو مستمد من منهج العلماء المبدعين الأوائل ومنها ما هو مجمع عليه في ميدان البحث العلميّ، وأستشف – حسب نظري- أنّه اعتمد مبدأين هاميّن هما:

مبدأ الإجماع، وهو ما أجمع علماء البحث اللسانيّ أو اللغوي على صحته وصلاحيته دون خلاف أو تطرفات.

ومبدأ النقد اللسانيّ، والذي يقوم على نقد وبحث ما في ميدان اللسانيات من أخطاء وأوهام وأغلاط نظرية أو منهجيّة أو حتى في مصطلحاتها و أسسها ومذاهبها.

وكما أجد باحثا آخر يشير في مقاله إلى أنّ الحاج صالح رحمه الله اعتمد مبدأ ‹‹...النقد البناء، وإقامة الحجة، وتمحيص النظريات تمحيصا عميقا...ولم يكن مغاليا في آرائه ولا متعصبا في أحكامه››[2].

1. 1.دوافع البحث اللغوي واللسانيّ في التراث العلمي العربي واللسانيات عند الحاج صالح:

[1]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، ص: 16، 17.
[2]) نوارة بحري، الكتابة اللسانية العربية الحديثة بين التراث والمعاصرة عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا، مجلة الحقيقة، العدد40، السنة: 2017/05/11م، ص: 269.

إنّ المتمعّن برويّة وقراءة متأنّية في مؤلفات الحاج صالح وخاصة في سلسلة كتب علوم اللسان عند العرب، يجده في مقدمة مؤلفاته أو في متن كتبه أنّه يعطى جملة من الدوافع والأسباب التي تحمل في طيّاتها تشخيصا للوضع اللسانيّ العربي عامة وللسانيين المحدثين خاصة، إلا أنّ هذه الدوافع والأسباب قد ذكرها تارة تصريحا في متن كتبه دون وضعها في عناصر أو نقاط، وتارة في ظلّ نقده أو شرحه لفكرة أو مفهوم تراثيّ علميّ أو لسانيّ غربيّ، وتارة ممزوجة بين التصريح والتضمين، وذلك عند نقده أو تصحيحه لبعض الأوهام والأخطاء والأغلاط التي رآها أو بيّنها رحمه الله في بحث من بحوثه أو فصول مؤلفاته[1]، ويمكن إجمال هذه الدّوافع كالآتي:

1/ الاعتقاد الرّاسخ لدى بعض الباحثين واللسانيين العرب أنّ التّراث العلمي والفكريّ عند العرب أنّه يتساوي بعضه مع بعض شتى نواحيه وجوانبه، وذلك الاعتقاد يرجع لعدة أسباب منها: المعرفة السطحيّة للتراث والمفاهيم العلميّة الحديثة وأيضا ارتكازهم على مفاهيم وشروح المتأخرين والمحدثين من العلماء، وميلهم المطلق أو خضوعهم الكامل لما قاله الغربيون ومذاهبهم خاصة المذهب الإيجابيّ.

2/ وجود فوارق بين أفكار النحاة الأوائل وما يوجد في من الأفكار النحوية العربية عند المتأخرين كابن مالك وغيره، حيث أرجع ذلك إلى شيئين اثنين هما التّصور العلمي المتباين بين عصر المبدعين من النحاة كالخليل وسيبويه ومن تبعهم من أصحاب المدرسة الخليلية، وبين المتأخرين من علماء القرن الرابع والخامس هجري، وهو عصر الجمود الفكري، أمّا الشيء الثاني فقد تمثل في ما أجمع عليه المعاصرون من الباحثين واللسانيين العرب في أنّ فكر الخليل فكر رياضيّ محض، وهو أمر لا يتفق مع ما تصوّره اللسانيون في اللسانيات الحديثة[2].

3/ اعتماد بعض الباحثين واللسانيين المعاصرين على نصوص من كتب الأدب والطبقات في قراءة التراث اللغوي العربي، دون ما رجوع إلى الكتب الموثوق بها وإلى كتب أصحابها وأقوالهم التي

[1]) قد استنتجت ذلك من خلال قراءة هذه المؤلفات من سلسلة علوم اللسان عند العرب، حيث استخرجتها وحاولت وضعها في شكل عناصر ونقاط تسهيلا على نفسي وعلى الباحثين من الطلبة، وهذا ما سأذكره في متن البحث، واللافت أيضا أنّ الحاج صالح بذكره لهاته الدوافع كأنّه رحمه الله يريد أن يوصل للقارئ والباحثين والمتخصّصين من اللسانيّين منهجه وقراءته النقدية اللسانية وحتى الفكرية لبعض التصورات والرؤى التي جاءت بها اللسانيات ومذاهبها أو ما كان في التراث اللغوي العربي في عصر الجمود الفكري كما سماه هو رحمه الله، وكلّ هذا يوضّح رؤيته المخالفة – حسب اعتقادي- لكلّ من سبقه أو عاصره من اللسانيين العرب المحدثين والمعاصرين، وخاصة منهم المشارقة أصحاب المنهج البنوي الوصفي والمذهب الإيجابي.

[2]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 45، 46.

كتبوها هم رغم وجود النّص الأصلي، وهذا الاعتماد منهم جعلهم يقعون في كثير من الأوهام والأغلاط المعرفية والعلمية[1].

4/ انحصار البحث اللغوي(تاريخ النحو) سواء عند العرب أو الغربيين في دائرة الاختصاصين وهو أمر محمود إلا أنّهم جهلوا المنطق العلميّ والتّصورات المعرفية وتطورات البحث العلمي، واقتصارهم على منطق أرسطو.

5/الاقتناع المطلق عند الباحثين بارتقاء العلوم وتطورها على خطّ مستقيم نتيجة تأثّرهم بالمذهب الإيجابيّ رغم ما فيه من أغلاط وتوهمات.

6/ وجود اعتقاد لدى الباحثين من عرب وغربيين أنّ علوم العربية وغيرها من الحضارات غير اليونانية قد امتازت بالغرض الإنتفاعيّ العملي دون وجود الغرض النّظريّ.

7/ وجود اعتقاد في الدّرس اللسانيّ الغربيّ وحتى العربيّ المتأثّر بالبنوية والإيجابيّة في أنّ اللغات الطبيعية لم تدرس دراسة علميّة حقيقية إلا بعد ظهور اللسانيّات القائمة على وصف الظواهر اللغوية بمنهج علمي تجريبيّ.

8/ ظهور تصوّرات خاطئة لدى الباحثين العرب عن النحو العربيّ والتراث اللغوي العلميّ خاصة عند أصحاب الوصفيّة من اللسانيين المحدثين.

9/التخليط بين نوعين من الدّراسة لدى الباحثين واللسانيين العرب، وهي الدراسة العلميّة المحضة والدراسة التعليميّة الاكتسابيّة[2].

10/عدم إدراك العلماء المتأخرين من النحاة العرب والمعاصرين للمفاهيم الأصيلة والنّظريات العلميّة الخلاّقة عند المبدعين من علماء القرن الثاني والثالث هجري.

11/استبدال المفاهيم العربية الأصيلة بالمفاهيم المنطقية اليونانيّة عند المتأخرين من النحاة العرب وبمفاهيم أرسطو.

12/الاقتصار الكليّ والاعتماد المطلق على المذاهب اللسانيّة الحديثة دون بحث أو تنقيب أو رجوع إلى التّراث اللغوي العلمي عند العلماء العرب من المبدعين[3].

---

[1]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 9.
[2]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص:9-13.
[3]) ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، مجلة الثقافة، ص: 16-23.

وعند النّظر والتأمل في هذه الدّوافع التي تشكّل في – نظري- تشخيصا لواقعنا اللساني العربي وما يتعلّق بالبحوث والباحثين أنفسهم، وأيضا تقويما وتصحيحا للباحثين وتأسيس منهجيّ قائم على النّظر والتحرجّ العلميّ والنقد العلمي اللسانيّ الموضوعي وعلى البرهنة المنطقية والحجة الداحضة العلميّة التي لا ريب فيها ولا شكّ، وأيضا تبرز هذه الدّوافع في مجملها – حسب ما أراه- دافعا هامّا عليه قامت دراسات وأبحاث الحاج صالح رحمه الله لهذا التراث العلمي العربي ما وجده من نظريات ومفاهيم عربية أصيلة راقية تسبق وتفوق ما جاءت به اللسانيات الحديثة، وهذا لما لكلا الفكرين من تباين في التّصورات والمنطلقات التي انطلق منها كلّ فريق إذ أنّ ‹‹...لكل عصر نظرة خاصة وتصوّرا خاصا للظواهر وكيفية خاصة للكشف عن أسرارها. والمنظور العربي يتميّز بلا شكّ في هذه العلوم اللسانية عن المنظور الغربي الحديث ثم لا بد أن نعرف أن الكثير مما هو موجود عند الغربيين ورثوه عن الحضارة اليونانية››[1].

1. 2. صفات الباحث الأصيل (النزيه) من منظور الحاج صالح:

وقد تطرق أيضا لصفات للباحث الأصيل، وجملة من الأسس المنهجية والمعرفية التي تفرض عليه[2] أن يتقيّد بها وينطلق منها ويتّخذها منهاجا في بحوثه وقراءته ودراساته للتراث اللغوي العربي واللسانيات بصفة عامة، وهذه الصفات التي أشار إليها أثناء عرضه لمفهوم الأصالة وعلاقتها بالبحوث الحديثة، ويمكن إجمال هذه الصفات كالآتي[3]:

1/ ضرورة البحث في الأسس العلميّة والتاريخيّة وفي التّصورات والمفاهيم العلميّة العربية منها والغربيّة دون تعصب لمذهب من المذاهب أو تقليد لأحد من العلماء القدامى أو الغربيين، كأن يبحث الباحث الأصيل والنزيه في مفهوم البنوية كيف جاءت ونشأت وتأسّست وما هي أسسها العلميّة وتصوراتها الفكرية والنّظرية والمنهجيّة التي بُنيت عليها وما هي غاياتها التي تدعو إليها وما هي المذاهب التي تطورت بعدها وما هو مكن صحتها أو بطلانها.

2/ ضرورة اعتماد الباحث الأصيل على الفهم الصحيح للمفاهيم والمصطلحات وما يقصده العلماء المتقدّمون أو المتأخرون بها.

---

[1])عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 08.

[2]) الباحث الأصيل أو النزيه كما يسميه الحاج صالح رحمه الله، هو الباحث الذي يطرق موضوعا ما من خلال منابعه الأصيلة مع إمعان النّظر فيها وفيما تركه المعني نفسه لا فيما رواه عنه المتأخرون بعد قرون مضت، دون اعتماد للأساطير أو الحكايات أو الخرافات المحكيّة عن مبدع من المبدعين الأوائل بطرق مجهولة لا موثوقة، ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص: 17.

[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 12-18.

3/عدم إسقاط أو تأويل ألفاظ ومقاصد العلماء المبدعين أو حمله على غير مَحمَله، وذلك تفاديا للتأويل الخاطئ أو الخلط بين أقوال المتأخرين من النحاة على معاني ونظريات الفطاحل المبدعين، لأن ذلك يبعدنا عن الروح العلميّة والنّظريات العميقة التي قد تفوق النّظريات الحديثة.

4/ على الباحث الأصيل الابتعاد عن التّهجّم على العلماء المبدعين أو الحطّ من قدرهم أو انتقادهم انتقادا غير موضوعيّ إمّا لتجاوز العلم الحديث أولئك أو أنّ شرّاح مؤلفاتهم كابن مالك وغيره لم يذهبوا مذهب المبدعين الأوائل.

5/ ضرورة التأكد الصارم من صحة الخبر أو الرّواية قبل بناء نظرية كاملة عليه، بل عليه اعتماد الرواية الصحيحة الموثوق بها وليس اعتمادها من كتب أو مؤلفات أو علماء ليسوا ثقة في نقل الرواية أو الخبر، كما يجب عليه التمييز بين الصحيح الثابت والمكذوب بالتدقيق فيه وتمحيصه.

6/أن يعتمد الباحث الأصيل على المراجع الأكثر شمولية وليس على العدد القليل، كما يجب عليه تصفّح ذلك بدقّة، لأن من عثرات الباحث أن يعتمد القراءة السريعة أو يعتمد المطبوع من الكتب دون ذكره للمخطوطات، أو اتّصافه بالقراءة السطحية دون القراءة العميقة الممعنة الفاحصة.

7/ اعتماده على المقارنة الدقيقة بين المؤلفات للنحاة المتقدّمين أو المتأخرين، والرجوع للمخطوطات الأولى للتأكد من صحة الآراء والمفاهيم والأخبار.

8/ على الباحث النزيه ذكر القول من صاحبه مباشرة مع الإشارة إلى مصدره بالدّقة المتناهية، ولا يقتصر على ذكر أقوال مرويه على لسان غيره، ولو وُجدت في الآثار العلمية.

9/تجرد الباحث الأصيل من كلّ فكرة أو نظرة مسبقة في فهم مقصود القدامى من خلال نصوصهم وخاصة عصور المبدعين من العلماء الأفذاذ.

10/عليه الابتعاد وعدم التأثر بما يقوله الآخرون من مستشرقين وغيرهم الغير منصفين، أو أن يعتمد أفكارهم وتصوراتهم في قراءة التراث العلمي فيقول بقولهم أو يأخذ بآرائهم.

11/على الباحث النزيه انتهاج نهج علميّ صحيح في تحليل النصوص، وذلك باعتماده على المسح الشامل والكامل للنصّ المراد تحليله، والاكتفاء بالنص في التحليل وحده إذا كان قوله يسمح بذلك.

فهذه الصفات تمثّل منهجا ومنهاجا في مجال البحث العلميّ في أيّ ميدان من ميادين العلم، كما أنّها تشكّل أصولا هامّة من أصول البحث في التّراث العلمي العربي، وهذا ما ينبغي الاعتماد عليه والاعتداد به تفاديّا للوقوع في الأغلاط والأوهام والتوهّمات العلميّة أو البحثية التي تكون سببا في

تشويه إبداع وأفكار النحاة والعلماء المبدعين من القرون الأولى، لأنّ عدم الاعتماد والاتكاء على هذه الأصول‹‹...يكون سببا في نشوء أفكار وآراء خاطئة وترويجها تنطلق من قول مشبوه وتبنى على مصدر غير موثوق وعلى رواية مريبة وغالبا ما ينفرد بنقلها شخص واحد ››[1].

1. 3.الباحث وأصول البحث في التراث اللغوي العلميّ في نظر الحاج صالح:

قدّم الحاج صالح جملة من الأصول التي يرى فيها أنّها منهج علميّ قويم وموضوعيّ ينبغي إتباعه والاعتداد به عند كلّ باحث أصيل، وذلك ممّا يجعله بعيدا عن كل الشبهات والتوهّمات التي قد يقع فيها أو قد يجهلها، وهذه الأصول هي أصول جدّ دقيقة وهي طرق تحليلية وعلميّة متينة مستمدّة من عدّة مناهج من التراث اللغوي العلمي العربي[2].

ومن هذه المناهج: منهج علماء الحديث، ومنهج علماء التفسير، ومنهج علماء الأصول المتكلمون، ومنهج علماء البلاغة، ومنهج علماء التحقيق، ومنهج اللسانيات والمتمثّل في الاختبار والتجريب للعلم وتمحيص للنظريات والأقوال ونقدها، وهذه الأصول تعكس رؤيته الفكرية وتصوّره المنطقيّ تجاه كلّ من التراث اللغوي العلميّ العربي واللسانيات الحديثة، وذلك نظرا لتمسّكه وتأثّره بالعلماء الأوائل من المبدعين من النحاة وغيرهم، وتبرز سعة اطلاعه على التراث اللغوي من حديث وتفسير وبلاغة وعلم كلام وغيره، وتعكس كذلك توجهه الأصيل والموضوعيّ بعد تمحيص وتدقيق واختبار لهاته المناهج التي استقى منها أصول البحث وسار عليها وطبقها في كلّ أبحاثه، وهي – في نظري- أصول متينة لو أخذ بها الباحثون والطلبة والمتخصصون لكانت البحوث العلمية في التراث اللغوي العربي واللسانيات بحوثا راقية تصحّح المغلوط وتثبت الصحيح وتبطل المكذوب وترفع الموثوق بعلم وموضوعية ونقد واختبار لكلّ ما قيل بمنهج علمي تجريبيّ.

ولذلك عند تصفّح أقواله ومؤلفاته يجد الباحث أنّه أخذ طبق هذه الأصول كلّها، في شتى أعماله وأبحاثه اللسانيّة، وهذا ما أقّره بقوله:‹‹ فالذي حملنا على اعتماد هذه الأصول- في جميع أعمالنا بالتراث- هو ما لاحظناه عند الكثير من معاصرينا من العرب وغيرهم كميلهم للاكتفاء بما يقوله

---

[1])عبد الرحمان الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ، العدد2، مج2، 2006/12/26م، ص: 14.

[2]) وهذه الأصول قد ذكرها الحاج صالح رحمه الله في كتابه: السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، وأيضا في مقاله: تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، وأيضا في مقاله: أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، وقد شرحها شرحا مفيضا وبيّن الهدف من وضعها والدّعوة لاعتمادها في مؤلفاته الأخرى من سلسلة علوم اللسان عند العرب، وهذا ما سأذكره في متن البحث لهاته الأصول.

المتأخر عن المتقدم والتهاون بما قاله المعني بالأمر نفسه والاقتصار بما روي عنه وعن مذاهبه وأفكاره ولو بعد قرون››[1].

ونتيجة اعتداده بتلكم الأصول فإنّنا نجده بعد بحث طويل وتنقيب دقيق قد دحض كثيرا من القضايا التي روّجها المستشرقون من أوهام وأغلاط ومفاهيم لا تمتّ بأية صلة لما هو موجود من دقة علمية ومفاهيم راسخة عند المبدعين من العلماء الأوائل، وهذا كان سببا في إشاعة تأثّر النحو العربي بالمفاهيم اليونانية، والهندية، وغيرها من التصورات التي بثوها في الأوساط الثقافية العربية والبحثية اللسانيّة العربية، ممّا جعل بعض المتأثرين بهم من اللسانيين العرب يأخذون بأقوالهم ويملون ميلهم، رغم ما يوجد من فوراق جوهرية بين المفاهيم العربية الأصيلة الأولى والمتأخرة وحتى بين المفاهيم اليونانية وغيرها، فكان هذا سببا منعهم من التفكّر ولو ‹‹...لحظة واحدة أن يكون العرب قد ابتدعوا هذه الأفكار وهذه المنهجية... وهذا قد منعهم أن ينظروا في المفاهيم هي في حد ذاتها أي أن يوجهوا أنظارهم غلى الفوارق الجوهرية التي تفترق بها عن غيرها من المفاهيم اليونانية وهذا قد اتصفت به أعمال المستشرقين غالبا والكثير من الباحثين العرب من أتباعهم. وقد أدى ذلك للترويج للكثير من الأوهام والكثير من التصورات الخاطئة حول نشأة النحو العربي››[2].

ويعتمد الحاج صالح رحمه الله على أصل هامّ عنده، وهو أصل الأصول، إذ يقوم على قواعد متينة وموضوعية ومنهجية علمية قويمة في ميدان البحث، وهو أصل اجتهادي، ينطلق من:‹‹... الاستقلال المطلق للفكر وعدم الخضوع لنظرة الغير والامتناع عن التمسك بعقيدة سابقة غير الأصول العقلية والعلمية المجمع على صحتها في كل زمان وفي كل مكان››[3].

والمتمعّن في هذا الأصل الهامّ يتضح أنّه على قدر جليل واطلاع واسع للتراث اللغوي واللسانيات حتى يكونوا مجتهدين مجددين للمفاهيم والنّظريات التراثية العلمية العربية وحتى الغربية الحديثة بتمحيصها وعدم قبولها أو تطبيقها إلا بعد التأكد من صحّتها وقبولها من جمهور اللسانيين والإجماع عليها بدليل قاطع ومنهج عامّ في العلوم الإنسانيّة، وأن لا يكونوا مقلّدين، وذلك أنّ التقليد سواء للمتأخرين من النحاة أو اللسانيين الغربيين، نوع من الخضوع وافتقار للاجتهاد، وهو ‹‹...سلوك الجاهل الذي لا يقدر على الاجتهاد››[4].

---

[1])عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 9.
[2]) عبد الرحمان الحاج صالح، أصول البحث في التراث اللغوي العربي، مجلة الممارسات اللغوية، مج:2، العدد:1، 2011/03/01م، ص: 5، 6.
[3]) عبد الرحمان الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، ص:9.
[4]) المرجع نفسه، ص:10.

ويتجلى لي – من وجهة نظري- أنّه تبنى منهج المجتهدين من العلماء والمجددين للتراث اللغوي العلمي وتطويره، فهو عالم مجتهد وليس مقلد بالمفهوم الذي قصده عن التقليد، وأنّ هذه الأصول تعصم الباحثين من التساهل في أبحاثهم والنّظر بموضوعية لكلّ قول أو مفهوم أو نظرية ما بالتحقيق والنقد والتفحص الكامل لكلّ نصّ أو مصدر موثوق مع المقابلة بينها من حيث الصحة والرواية، فهي إذا أصول صارمة ومنهج قويم في تحري البحث العلميّ الموضوعي بلا تقليد ولا تطبيق للنظريات اللسانية إلا بعد نظر وتأمل وتمحيص وتدقيق[1].

ويمكن إجمال هذه الأصول كالآتي[2]:

أ/فيما يخص الرواية ومدى ثقة الباحث فيها: وفي هذا الأصل تطرق الحاج صالح لثلاثة مبادئ هامّة ومتينة، وهي:

1/ ضرورة الرجوع إلى صاحب النصّ نفسه: حيث يُبحث في أقواله الموثوقة وعدم الاكتفاء بقول متأخر أو رواية ما روى عنه، وهو أصل هامّ ينفي الافتراض والتخمين والافتراء مع اعتماد المصادر والوثائق التاريخيّة للمعني ذاته.

2/ضرورة الاعتداد بما يروى عنه بأكثر من وجه: وهو النّظر في الراويات المختلفة ذات حدّ الكثرة لا على الراويات ذات حدّ القلة، كأن يروى عن واحد؛ لأن ذلك لا يعتدّ به في الرواية كان يخالف الراويات أو يخالف أقوال المعني ذاته أو أن يكون الرواي غير عدل ولا ثقة أو أن يحطّ من قيمة القائل وسمعته.

3/ضرورة اصطفاء المصادر الموثوقة التي أجمع العلماء قديما وحديثا على صحّتها: ويقصد بها عدم أخذ المصادر المشبوهة أو الكتب المؤلّفة للتسلية أو المسامرة أو الكتب الغالب عليها الأساطير والخرافات.

4/ الرفض لكل مصدر كمرجع لرواية يتّضح أنه أكثره كذب: وهذا يتعلّق بالراوي أو المؤلف خاصة إذا عرف عنه سيرته الماجنة أو الكذب.

ب/ فيما يخصّ الفهم لما قصده أصحاب النّصوص: حيث يشرح الحاج صالح هذا الأصل بمبادئ فرعية، تتمثل في:

---

[1]) ينظر، لمعرفة المزيد عن هذه الأصول، المرجع نفسه، ص: 9-14 وأيضا: أصول البحث العلمي في التراث اللغوي العربي ص: 5-7.

[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 9-11، وينظر، الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، ص: 13-16.

1/تقديم النصّ الأصلي على الشّروح: وذلك أن لا يقتصر الباحث على شروح المتأخّرين في فهم أقوال المتقدّمين، بل عليه النّظر في النص الأصلي أولا.

2/ التّمسّك بمبدأ الفحص أو المسح الكامل والشّامل للنصّ الواحد أو عدّة نصوص: وهو منج تحقيقي يعتمده الباحث الأصيل لأن يصل للمقاصد الحقيقية في فهم النصّ على مقصوده الذي أراده صاحب النصّ ذاته.

3/ اعتماد الباحث على المقايسة الدلالية: وهي طريقة تحليلية في استخراج تلكم المعاني المقصودة من النص والمقارنة بينها وبين المعاني التي قدّمها الشارحون، لمعرفة الصواب منها من الخاطئ أو الملتبس بفهم غير فهم صاحبة الأصل، وهذه الطريقة تسمى المقابلة الدلالية أو المقايسة الدلالية، وذلك بالنّظر المباشر؛ أي الاجتهاد والاستنباط.

4/ الاعتداد بعامل الزمان: وذلك لمعرفة تحوّل المقصود للنص أو المفاهيم الأصيلة، وتصورات العلماء عبر الزمن، وإدراك العوامل الخفيّة أو المنطقية في التباس تلك المفاهيم وانحراف مقصودها عمّا أراده المبدعون من القرون الأولى.

5/التمحيص الموضوعي والدقيق للنظريات اللسانية الحديثة: بحيث لا يقبل الباحث الأصيل أيّ نظرية أو منهجيّة أو آراء إلا بعد ما يتبيّن له صحتها من بطلانها، وذلك عن طريق النّظر والعلم والدليل، لتفادي خلط المفاهيم بعضها ببعض، وما قدمته المناهج اللسانية الحديثة وتفاديا أيضا لأيّ إسقاطات وهمية أو أغلاط معرفية على العربيّة أو اعتبار المناهج اللسانية الحديثة أصلا يُنطلق منه في البحوث اللغوية العربية والتراث اللغوي العربي فرعا.

ويجمل رحمه الله جملة من الأصول، والمتمثلة في[1]:

التراث اللغوي ليس واحدا: وفي هذا الأصل ذهب الحاج صالح إلى توضيح أنّ التراث اللغوي العربي ليس واحدا من حيث مفاهيمه ومصطلحاته ومضامينه، فهناك تراث الإبداع العلمي، وهو ما امتاز به الخليل وسيبويه ومن تبعهم من تلاميذهم، وهو عصر الفكر الناضج العلمي الخلاق، وتراث جامد مقلّد، وهو عصر الجمود الفكري الذي غيّرت فيه مفاهيم العلماء المبدعين، نتيجة عوامل ثقافية وفلسفية وفكرية.

[1]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، ص: 21-23.

تباين قيمة الإنتاج العلمي: وفيه أنّ عصر أبي العلاء حتى زمان عبد القاهر الجرجاني ليس مساويا في إنتاجه العلمي والفكري لعصر علماء القرن الرابع هجري، لا من حيث النظر العلمي ولا من حيث المفاهيم والمصطلحات والإبداع.

التمييز الفكريّ والمعرفي في علوم العربية بالأدلة العقلية والنقلية: وهي أن يُنظر فيه بالعلم والدليل العقلي باعتماد الأصول ومن تحقيق وفحص كامل للنصوص واعتماد المقايسة الدلالية في فهم المعاني والمصطلحات والتمحيص للنظريات وغيرها، وأيضا اعتماد النقل من وثائق مجمع على صحتها بالأدلة الواضحة، في إثبات إبداع العلماء العرب الأوائل وما اقتبسوه من غيرهم.

عدم الانطلاق من النظريات اللسانية في قراءة التراث: حيث أنّ كثيرا من المفاهيم النظرية التي قدمتها اللسانيات الحديثة خاطئة، وأخرى أُدخل عليها إصلاحات وهناك مفاهيم أصلها من المنطق الأرسطي، مثل مفهوم المقطع والمصوت القصير والطويل والموضوع والمحمول، بينما في التراث العلمي العربي هناك مفاهيم لم تعرفها اللسانيات ولا تتطابق مع طبيعة العربية ونظامها.

اعتداد الباحث بالدليل في ترجيح النّظريات: وذلك بأن لا يعتمد الباحث نظرية معيّنة وجعلها حقيقة ليست قابلة للنقد أو البطلان، أو أن يعتمد مفاهيم بنوية أو توليدية أو وظيفية أو ذرائعية ويطبّقها على العربية دون دليل أو حجج، بل يجب عليه إخضاعها للتجربة والاختبار، فإن وُجد تعسف أو نقص أو عيب في تلك النّظرية فعلى الباحث تبيين ذلك وإدلاء رأيه فيها دون خوف أو تملص.

النّظر في الرّواية واعتماد المشهور منها بأكثر من وجه: وهذا الأصل هو مزيج من أصلين، حيث يجب على الباحث النّظر في الرواية بالرجوع إلى القائل الأول أو تلاميذه الذين وثقهم العلماء، مع مراعاة الروايات، ولا يجب أخذ رواية انفرد بها شخص دون غيره، لأن ذلك لا يعتدّ به إلا إذا أن يسمع من أكثر من جهة.

التخيّر والانتقاء الموضوعي للمصادر والوثائق التاريخية: وهذا الأصل عند الحاج صالح، يرتبط في – نظري- بمنهج التحقيق عند العلماء في ثبت النصّ والروايات والأدلة مما أجمع عليه العلماء بصحة موثوقيته وعدله ومؤلفاته، بالأدلة القاطعة، مع مراعاة التوثيق بالنسبة للكتاب عن طريق التوثيق العلمي الدقيق.

2.منهج الحاج صالح في التعامل مع التراث اللغوي العلمي العربي والنّظريات اللسانيّة الحديثة:

قد سبق وأوضحت أنّ الحاج صالح رحمه الله قد اعتمد على أصول هامّة في التعامل مع التراث اللغوي العلمي العربي ومع اللسانيات الحديثة ونظريّاتها، كما أنّه جعلها منطلق بحوثه في

مؤلفاته كلّها في قراءته للمفاهيم والمبادئ والأسس والنظريات العربية وحتى في نقده وتمحيصه للسانيات ومذاهبها ونظرياتها، وكلّ ذلك من منظور الاختبار والتجربة والدليل والمقارنة والتقبّل العلمي المُجمع على صحته وصلاحيّته بين العلماء، والنّاظر في منهجه الذي اعتمده في التعامل مع التراث اللغوي العلمي العربي يجد أنّه يمتاز بدقّة وضبط وموضوعيّة وتحرّج علميّ وبناء نظريّ وتصحيح مفاهيمي رزين دون ما إسقاط أو تأويل مخالف لمفهوم من المفاهيم أو تطبيق لنظرية غربية حديثة على التراث العلميّ العربي، وكلّ هذا الذي تميّز به قد استشفّه واستقاه من منهج العلماء المبدعين الأوائل وطرق تحليلهم للغة والوسائل التي اعتمدوها في علوم اللسان العربي.

وقبل النّظر في منهجه والأسس التي انطلق منها وجعلها منطلق بحوثه ودراساته، ارتأيت أن ننظر في مقصده من التّراث اللغوي العلمي العربي وما المراد الذي يريد الحاج صالح تبينه وما هو التّراث العلمي الذي ينبغي البحث فيه ودراسته وقراءته قراءة فاحصة ناقدة متبصّرة.

2 .1مصطلح التراث اللغوي العلمي العربي في نظر الحاج صالح:

يقدّم الحاج صالح في مقدمة كتابه **السماع** اللغوي، تعريفا وتوضيحا لهذا المصطلح التركيبيّ المركّب من مصطلح التّراث، واللغوي نسبة لعلوم اللغة في شتى ميادينها، وصفة العلميّ، والتخصيص أو التقييد أو النسبة بكلمة العربي، حيث يشرح هذا المفهوم بقوله:‹‹ والذي نقصده من التراث اللغوي العلمي هو ما تركه لنا العلماء العرب القدامى من أعمال جليلة انطلقت كما هو معروف من دراسة القرآن والحفاظ على لغته وذلك بطريقة علمية وهو الاستقراء للنص القرآني...››[1].

والمقصود من هذا أنّ النحاة والعلماء العرب الأوائل كانت أعمالهم ومناهجهم والوسائل التي اعتمدوها في استقراء النّص القرآني وضبط ما فيه ومعرفة ما يحويه من علوم وأحكام وشرائع وبيان وبلاغة وغيرها، منطلقها النص القرآني، وبهذا زخرت الأمة العربية بتراث لغويّ علميّ باهر ومبدع في مصطلحاته وعلومه ومفاهيمه وحتى نظرياته، وذلك "باعتمادهم؛ أي العلماء الأوائل على المشاهدة للواقع وعلى الظاهر مع لجوئهم إلى الوسائل العقلية، والتي هي الميزة القويمة والأساسية للعلم الصحيح، وذلك كلّه قائم على التحرج الشديد الذي انطبع به الباحثون العرب القدامى من مجتهد ومفسّر وقارئ ونحويّ وفقيه، وذلك كلّه من منطلق إثبات النصّ القرآني

[1]) الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 07.

لفظا وأداء وما يؤديه من معاني ودلالات وما يقدّمه من أحكام وما يثبته أيضا المحدّث لمقاصد وشرح سنة الرسول صلى الله عليه وسلّم[1].

وهذا العمل يمثّل قمة العلم الصحيح ومنطلقا شتى الميادين للبحث في هاته المناهج والوسائل التي امتاز بها العرب القدامى في بحوثهم، ومعرفة تلك الأصول والمناهج الدقيقة ذات الموضوعيّة وذات الاعتماد على المنقول والمعقول بطريقة علميّة خالصة، وهذا الإعجاب بالعلماء القدامى من المبدعين، وما تميّزوا به في منهجهم وبحوثهم جعله يقوم بقراءة وبحث هذا التّراث اللغوي العلميّ وذلك من خلال تأليفه ‹‹...حلقة لسلسة من الدراسات في النظريات والمفاهيم الأساسية التي بني عليها هذا التراث وما يرتبط بذلك من المناهج الأصيلة في تدوين اللغة وفي التحليل اللغوي››[2].

ولهذا يجد الباحث والقارئ أنّه في مقدمة كل مؤلف وما يتعلق به من موضوع حسب عنوان كلّ كتاب، يقرّ ويعطي سبب ذلك تصريحا وتعليلا للقارئ لئلا يتوهم أمرا يخالف هدف الكتاب والمنطلق المُرام بلوغه، ففي كتابه السماع اللغوي يبيّن أنّ المقصود من دراسته للسماع اللغوي العلمي ‹‹...هو التثبت من ذلك بالنظر المتأني فيما قاموا به من سماع وتسجيل وتدوين...››[3].

وفي كتابه منطق العرب، يوضح مقصوده من مصطلح منطق، والذي يحمل معنيين: " الأول معنى ضيق متعلّق بالحدّ والاستدلال وما يرتبط به من أغراض في إثبات صحة ظاهرة أو تحليل ما أو طريقة صوغها، وأمّا المعنى الواسع، فهو ما ارتبط بمجموع الوسائل العقلية التي يعتمدها الباحث والبحث العلمي أثناء دراسته أو بحثه، باعتماده طرائق المشاهدة وحصر المعطيات، والعمل على تصنيفها وإحصائها وتصحيحها، أو عن طريق إعمال العقل في التحليل للمعطيات واستنباط الأصول وإثبات العلاقات بين الوحدات اللغوية، وكلّ ذلك مما يدخل في إبستمولوجية العلوم[4].

وهذه الوسائل التي تخص معنى المنطق في جانبه الواسع، هي التي تتمثل عنده في:‹‹...مناهج المشاهدة وتدوين اللغة والأسس النظرية التي بنيت عليها...ثم...الوسائل العقلية هي في ذاتها أي كعمليات استكشافية استدلالية. ومنها المفاهيم الأساسية كالباب والنظير

[1]) ينظر، الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 110، 111.
[2]) السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، ص: 7.
[3]) المرجع نفسه، ص: 7.
[4]) ينظر، الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 8.

والقياس...ثم...كيفية استنباطهم للأصول ونعني بذلك حدود العربية...و...عملية التجريد عند النحاة وماهيته وما توصلوا إليه من الوسائل التي انفردوا بها في علوم اللسان قديما وحديثا...وننتهي إلى الوصف للمراحل التي يمر بها الاستدلال عند سيبويه في أرقى صوره››[1].

وفي كتابه الثالث من هذه السلسلة نجده يسير نفس المنهج المتّبع في كتبه السابقة، حيث يصرّح بالهدف الذي من أجله ألف هذا المؤَلف بقوله:‹‹ فموضوع كتابنا هذا **هو الخطاب وهذا التخاطب** أي هذا الجانب من الكلام الجاري بالفعل على الألسنة الذي تعرض له العوارض لا على الإطلاق بل في إطار النظرية اللغوية العربية التي اختص بها علماء اللغة العرب النحويون منهم والبلاغيون، وأهم ما تتصف به هذه النظرية **هو التمييز بين اللغة وبين كيفية استعمالها في التخاطب**. وهو تمييز حاسم وعميق لأنه يخص ماهية اللغة في حد ذاتها والدور الذي تقوم به كلغة من جهة وكيفية استعمال الناطقين لها وهو الكلام أو الخطاب من جهة أخرى››[2].

وفي كتابه **البنى النحوية**، الذي يمثّل الكتاب الرابع من سلسلة علوم اللسان عند العرب، فهو كتاب متعلّق بالمفاهيم والطرق التحليلية التي اعتمدها الأوائل من النّحاة في دراستهم للنحو العربي، وذلك، على حدّ قوله قصد:‹‹...الوصول بقدر الإمكان إلى تحديد المفاهيم العلمية التي اعتمد عليها النحاة المتقدمون في تحليلهم للبنى النحوية ومختلف الطرق التحليلية التي ساروا عليها لإثبات هذه البنى لفظا ومعنى كما كان الغرض من الكتب السابقة إلقاء بعض الأضواء على المفاهيم وطرق التحليل التي لجأوا إليها››[3].

والملاحظ في هذه النّصوص التي ذكرها في حلقة سلسلة علوم اللسان، يجدها تشترك جميعها في الأصول المنهجية والإبستمولوجية التي امتاز بها علماء العرب المبدعون، كما أنّها بحوث علميّة في طرق ومفاهيم العلماء القدامى في تناولهم للغة لفظا وأداء، ولذلك مثّلت هذه الحلقة بالنسبة له تراثا لغويا علميّا عند العلماء القدامى العرب المبدعين، وتراثا هامّا وعلميّا، غير أنّ البحث فيه وتفحّصه واستكشاف مفاهيمه وطرق تحليله، تقتضي أن تكون غير منقطعة عمّا ظهر من نظريات ومناهج لسانيّة حديثة، وهذا ما أثبته بقوله:‹‹...وأردنا أن لا تكون دراستنا للجانب

---

[1]) المرجع نفسه، ص: 33.
[2]) عبد الرحمانالحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، ص: 8.
[3]) عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د ط، 2016م، ص: 3.

الأهم من هذا التراث **وهو الأصول العلمية التي امتازت بها علوم اللسان عند العرب عن غيرها، مقطوعة الصلة عما ظهر في زماننا من النظريات العلمية في العلوم اللسانية**››[1].

2.2.طريقة فهم نصوص التراث اللغوي العلمي وضبط مصطلحاته ومفاهيمه من منظور الحاج صالح:

واعتمد في دراسته للتراث اللغوي العلميّ على طريقة منهجية تحليلية دلالية دقيقة، وهي منهج مضبوط في فهم مقاصد العلماء العرب المبدعين في تحليلاتهم ومصطلحاتهم، وذلك تفاديا لأيّ خلط أو لبس بينها وبين ما شهدته بعض المفاهيم من وهم وخلط في القرون المتأخرة عصر الجمود الفكري، أو حتى في الوقت المعاصر نتيجة المذاهب والنظريات الحديثة، وهذه الطريقة التي سار عليها في كلّ حلقات سلسلة علوم اللسان، وحتى في أبحاثه، تعتمد " منهج تحليل ومقارنة قياسية دلالية يسير عليها الباحث قصد فهم النصوص ومفاهيمها كما أرادها أصحابها وكما حدّودها دون تغيير ولا لبس ولا خلط، وهي طريقة تشخيصية للمعاني واستكشافية في الوقت ذاته، وهي أيضا طريقة برهانيّة في الاستدلال على الافتراضات المتعلّقة بالمعنى المقصود، كما تتصف بالدّقة المنطقية، وفي الوقت ذاته تتميّز أنّها بنيت على مفهوم الاستغراق كما يفهمه علماء اللسانيات الحديثة، إلا أنّه استعمل مفهوم قسمة الموقع كما وضعه النحاة، وهو أبين وأوضح من مفهوم الاستغراق عند اللسانيين الذي في نظرهم يقوم بدراسة وبحث كلّ ما يحيط بوحدة ما في الخطاب وتصنيفها وترتيبها، وما تحمله من سياقات لغوية[2].

واعتماده قسمة الموقع لا يعني أنّه يعتمد نظرية الدلالة الاستغراقية كما هي عند اللسانيين المحدثين، والسبب في ذلك أنّ تحصيل معنى وحدة ما لكلمة معينة لا يمكن ضبطه ومعرفة ما تنتمي إليه من خواص في فئة ما، بل اعتماده عليها هو خلاف لما عند اللسانيين أصحاب الدلالة الاستغراقية، فهي عنده البحث عن المعنى الموضوعي الذي يريد المتكلم إيصاله عند استخدامه مفردة ما أو مفهوما معينا، بل البحث عن المعنى البلاغي والأغراض الذاتية المتعلقة بالخطاب.

وهذه الطريقة التحليلية الدقيقة تارة يطلق عليها مفهوم **المقايسة الدلالية** وتارة **المقابلة الدلالية** وتارة **المقارنة الدلالية**، وكلها تشترك في فهم وتحديد المراد من النصّ والمفهوم أو المصطلح الذي أراده العلماء العرب القدامى من المبدعين الأوائل، فمثلا عند حديثه عن تحديد مفهوم الفصاحة وما يعنيه النحاة منها، نجده قد طبّق هذه الطريقة حيث اعتمد المقارنة الدلالية، إذ

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، ص: 7.
[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، ص: 16-18.

يقول:‹‹ ونعتمد في ذلك على طريقة المقارنة (أو المقايسة) الدلالية بين هذه السياقات بحمل بعضها على بعض لاستنباط المعاني المقصودة بالفعل بذلك التناظر للنصوص أو السياقات بالذات. فهذه الطريقة تنتمي إلى التحليل البنوي للمدلول...››[1].

وإذا تأملنا هذه المصطلحات من (**مقابلة ومقارنة ومقايسة**) يتضح – حسب اعتقادي- أنّ مفهوم المقارنة هنا يقصد به أنّ نقارن بين المفهومين من حيث المعنى في نصوص مختلفة وفترات زمانيّة متباينة، ثم نقابلها فيما بينها من حيث الافتراض للمعنى عند كلّ عالم من العلماء سواء المبدعون من الجيل الأول أو المتأخرون، وننظر في تغيراتها وما يرتبط بها من مفهوم لمعرفة ما أصابها من تغير أو لبس، ثم تأتي المقايسة، وهي أن نقيس المعنى الأول وهو الأصل بالمعنى الثاني وهو الفرع، وهي مقايسة دلالية متعلقة بالمعنى والنّظر في ما يشتركان فيه وما يختلفان فيه، وكلّ هذا باعتماد تناظر النصوص بالمفهوم الرياضي عند الحاج صالح، وهي طريقة موضوعية ومنهجية دقيقة، تقوم على مبدأين اثنين هما:" المسح الكامل للنصّ والاكتفاء بالنص في التحليل هو وحده، وقد أوضح أنّ هذا العمل يتعيّن باعتماد مبدأ المقايسة أو المقابلة أو المقارنة الدلالية، بحيث لا يفسر كتاب سيبويه إلا كتاب سيبويه[2].

والمقابلة الدلالية في نظره، هي:"أن تحمل العبارات بعضها على بعض شريطة أن تكون القرائن المقالية والحالية هي هي، فإذا ثبت بدليل قاطع وكانت المقايسة تتناول كل الألفاظ التي حملت بعضها على بعض واستدل القائس على تساوي هذه العبارة بتلك كانت الألفاظ أو اللفظة غير المسلبة...دليلا على ما قصدته هذه المقايسة[3].

ويوضّح الحاج صالح أنّ هذه الطريقة التي اعتمدها في أبحاثه هي طريقة مستمدّة من عند النحاة العرب الأوائل، وعلماء التفسير، وليست جديدة، حيث " كما أنّ هذه الطريقة في فهم المعاني وضبطها قد طبقها علماء أصول الفقه في أبحاثهم، وهي تفوق علم الدلالة[4].

ونجده أنّه أقرّ تصريحا بمنهج جديد في قراءته لهذا التراث العلمي اللغوي العربي، إذ سمى هذه القراءة **بالقراءة الجديدة**، وهي قراءة -في نظري- تخصّ أيّ باحث أو قارئ للتراث العلمي اللغوي وخاصة ما امتاز به من نظرية عربية أصيلة في مفاهيمها ومناهج ووسائل تحليلها، والذي دفعه لهذه القراءة هو ما وجده من ‹‹...أن المفاهيم التي...تكون في الحقيقة نظرية دقيقة لم نعثر على

---

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، ص: 29.
[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص: 18.
[3]) المرجع نفسه، ص: 18.
[4]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص: 30.

مثلها في أي نظرية لغوية أخرى سواء كانت قديمة أم حديثة...وأن هذه المفاهيم جديرة جدا بأن يكشف عنها وعن حقيقتها...››[1].

وتقوم هذه القراءة الجديدة على أسس مضبوطة ومنهجية صارمة وموضوعية قائمة على الدليل والتحليل المتأنّي للمفاهيم، وهذه الأسس تتمثل في[2]:

أولا، اعتماد مبدأ المقايسة الدلالية، وهي التي طبّقها الحاج صالح رحمه الله في قراءته لكتب التراث العلمي اللغوي وحتى في اللسانيات الحديثة.

ثانيا، اعتماد مبدأ المقارنة بين المفاهيم التي وضعها المبدعون من العلماء الأوائل، وبين ما فهمه المتأخرون بعدهم، ثم مقارنتها أيضا بينها وبين ما هو موجود من مفاهيم علمية في اللسانيات الحديثة والمنطق العلمي.

ثالثا، اعتماد مبدأ التحفظ والتحرج العلمي، وذلك باستعمال طرق تحليلية دقيقة، وهي طرق المنطق الرياضي، ووضع لغة جديدة عند الضرورة، إذا انعدم وجود مصطلح في علم اللسان الحديث يقابل المفهوم العربي القديم.

ويرى أنّ هذه القراءة الجديدة لا تنفع الباحث إلا إذا كان صاحبها ذا سعة ومعرفة واسعة ودقيقة باللسانيات الحديثة، ومناهجها ونظرياتها، وأن يكون ملمّا بما قيل أو دُرس عن اللغة العربية من حيث بنيتها ومسارها في اكتساب اللغة وعن تطورها ووظائفها، و معرفته بالنظريات الحديثة، إضافة إلى هذه الشروط البحثية أنّه يلزم بالضرورة أن يكون "الباحث النزيه أو العالم الأصيل، ذا معرفة بالمنطق الرياضي، وثقافته، حتى يدرك كنه هذه النظرية الأصيلة ويدرك مفاهيم المبدعين الأوائل[3].

ولذلك نجده لمّا قرأ واستطلع مفاهيم النحاة المبدعين من الخليل وسيبويه ومن تبعهم وجدها مفاهيم تعتمد المنطق الرياضي البحث، ممّا جعله يأتي بهذه القراءة الجديدة وهي قراءة منطقية رياضية حديثة للمفاهيم العربية الأصيلة، وهذا ما أقره بقوله:››ونتج من مقارنتنا بين مفاهيم الكتاب والمنطق الرياضي الحديث أن اتضحت أيضا العلاقات الوثيقة القائمة بين المفاهيم العربية ومفاهيم

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 81.
[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص:81، 82.
[3]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، ص: 87، 88.

المنطق العربي مثل الحمل ومفهوم القياس ومفهوم النظير ومفهوم...الباب وهذا الأخير لم يكن يفكر أي باحث في أنه يطابق تماما المجموعة الرياضية (Set, Ensemble)››[1].

وهذه الأسس الضرورية في قراءة التراث العلمي اللغوي العربي وضبط مفاهيمه بمنظور منطقي حديث، ما يمكن إجماله كالآتي:

أ/ضرورة تمكّن الباحث النزيه من علوم العربية والتراث اللغوي العربي.

ب/ضرورة سعة واطلاع ودقة الباحث الأصيل وإلمامه بكلّ النظريات اللسانية الحديثة ومناهجها وتطوراتها دون تغافل لمذهب أو نظرية ما.

ج/على الباحث النزيه أن يكون ذا ثقافة رياضية دقيقة تعتمد المنطق الرياضي ومفاهيمه التحليلية، لصوغ نظرية عربية، وذلك لوجود المنطق الرياضي عند نحاتنا المبدعين، وعليه كانت النظرية الخليلية نظرية دقيقة في مفاهيمها وتحليلاتها لاستنادها على منطق رياضي امتاز به الخليل وسيبويه.

د/اعتماد منهج المقارنة الموضوعية والمقايسة الدلالية في تحديد ومعرفة وضبط المفاهيم وتبيين الصحيح منها والزائف والمتغيّر.

يظهر للقارئ والباحث أنّ منهجه في دراساته المختلفة للتراث اللغوي العلمي العربي وللسانيات عامة، منهج أغلبه مستمدّ من مناهج النحاة الأوائل وعلماء الأصول والمفسرين وغيرهم، وذلك لأنّ أولئك النحاة هو كانوا على سعة ومعرفة لعلوم العربية إجمالا، وكانوا محدثين ومفسرين وقراء وفقه، وذلك أنّه في كلّ كتاب من سلسلة علوم اللسان عند العرب إلا ويشير إلى أنّ هذا العمل التحليلي أو الوسائل المعتمدة عند النحاة المبدعين وغيرهم إنما ترجع لمنهج من مناهج الأوائل في علم من العلوم، كعلم الحديث في ضبط الرواية والسند والسماع والنقل، وبه أخذ النحاة في التدوين والسماع، وإما أصول الكلام في بحث الدلالة وإما علم التبليغ العربي وهو البلاغة، وإما أصول الفقه مثل ضبط مفاهيم ودلالة المعاني والتفسير للقرآن.

وقد أكدّ أحد الباحثين هذا الاستدلال إذ "عنون ذلك بـ: استثمار عبد الرحمن الحاج صالح لمناهج البحث اللساني العربي، حيث جمعها على عناصر، وهي: أصول الحديث، وأصول الفقه،

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص:82.

وأصول النحو في تحليلهم للنحو وعلم اللسان العربي عامة، ثم منهج التحليل الناقد للنظريات ومقاربته بين النقد الداخلي للنظرية العربية والنقد الخارجي لها[1].

3.تصور الحاج صالح رحمه الله للنظرية العربية الخليلية بين رؤية النحاة المبدعين والمنطق الرياضي:

قد كانت أفكار الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه من حيث منطق تحليلها ودقتها وضبط مفاهيمها منطلق الحاج صالح في قراءته الجديدة لهذه النّظرية العربية، حيث وجد أنّ هذه النظرية والتحليل والفكر اللسانيّ العربيّ عند المبدعين من النحاة هو فكر رياضي محض، وخاصة في أعمال الخليل بن أحمد، حيث يقرّ بذلك قائلا:‹‹ ولا ننسى أن أستاذ سيبويه...كان رياضيا سابقا لأوانه (بعشرة قرون) زيادة على ما كان أبدعه من المفاهيم في النحو والعروض والصوتيات وغير ذلك››[2].

فهذه المفاهيم وهذه الرؤية التصوّرية التي طبعت الخليل بن أحمد وتلميذه، وأيضا قراءة الحاج صالح الجديدة لها باعتماده منطق الرياضيات جعلاه يبحث في هذه النظريّة، ويجعلها حديثة؛ أي تستعمل لغة العلوم الحديثة بالعربية وغيرها من اللغات، كما أنّ الباحث اللسانيّ وإن كان ملمّا باللسانيات ونظرياتها، إنّه لا يمكنه معرفة النّظريات التي يكتشفها إلا بعد إخضاعها للاختبار التطبيقي ومشاركة ذلك مع أهل الاختصاص في شتى الميادين الأخرى، وذلك ‹‹لأن للساني ميدانا خاصا به، وهو البحث عن البنى التي بنيت عليها الألسنة البشرية وعن وظائفها وكيفية أدائها لفظا ومعنى، إفرادا وتركيبا...››[3].

وهذا ما دفعه لأن يكشف نظرية النحاة المبدعين من خلال **النظرية الخليلية الحديثة** ذات المنطق الرياضي التحليلي، ذات صياغة رياضية، والتي جدّدت نظرته في تناول البنى اللغوية ومفاهيمها، وساعدته كذلك في‹‹...في استنباطها وتمثيلها وتقديرها وإلحاق بعضها ببعض لجامع بينهما، والتمييز الدقيق بين مراتبها، وإيجاد المقاييس التي تضبط تفريع الفروع من الأصول وغير ذلك››[4].

فرؤيتة تعكس إعجابه وتفوقه الحصيف في فهم تصورات النحاة المبدعين أمثال الخليل وسيبويه، وذلك لمَا وجده من دقة وتحليل ومنطق رياضي عجيب وما وجده من أدلة قاطعة نتيجة

[1]) ينظر، محمد بن مبخوت، واقع البحث اللساني العربي، ص: 79، 80.
[2]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 82.
[3]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 180.
[4]) المرجع نفسه، ص:182.

الاختبار العلمي لها، وخاصة ما تعلق بالرتابة والتكنولوجيا والحوسبة اللغوية وتعليم العربية، وفي مقال له المعنون بـــ(أنماط الصياغة اللغوية)، تعرض لهذه النظرية العربية الخليلية، كاشفا أهم ما امتازا به هذين العالمين من فكر رياضي دقيق، و‹‹...أفكار علمية و... منهجية تحليلية رياضية عجيبة سبقا بذلك زمانهما وهي جديرة بأن ينظر فيها من جديد وتستثمر بالفعل››[1].

واللافت في النّظر أنّ جميع المؤلفات والمقالات التي درس فيها التراث العلمي العربي وفكر الخليل وسيبويه، وحتى للمبدعين من بعده، يجدها مليئة بالمفاهيم العربية الدقيقة التي تفوق اللسانيات الحديثة، بل لا توجد عندهم ولا عند اليونان من قبل، ومن تلك المفاهيم:" مفهوم الباب، والحد، والمثال، والبناء، والوصل، والإدراج، والنظير، والأصل، والفرع وغير ذلك[2].

وهي مفاهيم دقيقة ورياضية تعكس فكر الخليل الرياضي العالي، ومعرفة هذه النظرية العربية الدقيقة، وإثبات نجاعتها وصحتها بالدليل القاطع، تفاديا للإسقاطات الزائفة والأقوال الشائعة والتطبيقات العشوائية، تتطلب جملة من الضوابط التي تتبع في تمحيص وكشف النقاب عنها، ومن هذه الضوابط: ضرورة اعتماد الأقوال المجمع على صحتها والنصوص الموثوقة، وثانيا، الاختبار المستمر، باعتماد المخابر الصوتية ومخابر الجرد الإلكتروني، وثالث هذه القواعد المقارنة بين هذه الأقوال وبين ما جاءت به العلوم اللسانية الحديثة.

وذلك أنّ ما وضعه الخليل من قواعد في العروض وفي معجمه العين وما وضعه في علم التركيب وأيضا ترتيبه للحروف العربية باعتماده في كلّ ذلك على قسمة تركيبية، وغيرها، يتبيّن أنّه ذا نزعة رياضية، وهو منطق أقرب للفكر الرياضي، وغيرها من المفاهيم التي تمثل تحليلا رياضيا يتناسب والرياضيات الحديثة[3].

وهذا الفكر الخليلي الرياضي وما حوته النظرية العربية الخليلية من مفاهيم وطرق تحليل دقيق دفعت بالحاج صالح لأن يبحث فيها ويدرك حقيقتها خلافا للسانيين المعاصرين أمثاله، كما دفعته لأن يعيد صياغتها صياغة رياضية حديثة تتلاءم والحواسيب والتكنولوجيا وتعليم اللغات، ولذلك رأى أنّ ‹‹...الصياغة المنطقية الرياضية للنظريات اللغوية هو أمر ضروري لا مناص منه، وليس السبب في ذلك إيتاء الفرصة للباحثين اللسانيين منهم والمهندسين من استثمارها في العلاج

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية، والنظرية الخليلية الحديثة، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مج:3، ع2، 2007/12/28م، ص: 10.
[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، هامش، ص: 183.
[3]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية، ص: 88، 90.

الآلي للنصوص وغيرها من البحوث الحاسوبية اللغوية بل الغرض منها هو أيضا الاختبار العلمي الدقيق لقيمتها العلمية عامة وتقدير قدرتها على تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر اللغوية››[1].

ويرى الحاج صالح، أنّ اللغة لا تصاغ صياغة رياضية بل النظريات اللغوية هي القابلة لأن تصاغ صياغة رياضية دقيقة، ولا يتم ذلك إلا إذا كانت هذه التفسيرات والتحليلات اللغوية ذات تحديدات محددة بدقة، وأن تحدد مفاهيمها بمفاهيم مستقلة عن بعضها البعض[2].

ويذهب الحاج صالح إلى أنّ منطق التحليل[3] الذي امتاز به النحاة والمبدعون القدامى من الجيل الأول، هو منطق رياضي؛:‹‹... اختصت به الأجيال الأولى من العلماء العرب في علوم العربية –في مفهومها العام- هو منطق متميز لم يسبقوا إليه، وقد يكون امتدادا وتوسيعا للفكر الرياضي البابلي››[4].

ويرى أنّ العرب هم أول من استثمر هذه المفاهيم، وذلك في كلّ تحليلاتهم للغة العربية مع أنهم أضافوا عليها مناهج تحليلية دقيقة ومفاهيم علمية لم يسبقوا إليها ولا يمكن أن تماثلها في ذلك النظريات اللسانية الحديثة[5].

وقد اتّسمت أعماله البحثية بهذه السّمة وهذا الربط المنهجي، وذلك لأنه عمل على دحض الأفكار والأقوال التي نُسبت إلى التراث اللغوي العربي، ودحض أنّ النحاة العرب لم يعرفوا منهج الرياضيات ولا طرق تحليليه، وكبح شبهة تأثرهم بالمنطق الأرسطي، كما نجد عدة مجالات انعكس فيها الأثر الرياضي على فكره، ومن تلك المجالات، "نظريته الخليلية، وتكنولوجيا اللغة، وسعيه للمجال الإجرائي التطبيقي لتلكم النظرية، عن طريق مشروع الذخيرة اللغوية واستثمارها أيضا في البحوث الحاسوبية[6].

---

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، ص: 9.

[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 11، 12.

[3]) يقصد الحاج بكلمة منطق التحليل، تلك الوسائل العقلية والطرق التحليلية التي اعتمدها المبدعون من الرعيل الأول في بحوثهم العلمية، وهو نوعان منطق ضيق، ومنطق واسع، حيث المنطق الضيق ما تعلق بالحد والاستدلال وطريقة صوغهما، والثاني ما تعلق بالوسائل العقلية المعتمدة في البحث العلمي، سواء ما ارتبط بالمشاهدة وحصر المعطيات اللغوية، وإحصائها وتصنيفها وغير ذلك، أو من حيث استنباطهم للأصول وإثبات العلاقات بين الوحدات اللغوية، وكيفية الكشف عنها، وتحليل المعطيات تحليلا علميا دقيقا، ينظر، الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 8، و هامش ص:353.

[4]) عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 353.

[5]) ينظر، المرجع نفسه، هامش الصفحة: 353.

[6]) ينظر، نسيمة بومحديو، تأثير الفكر الرياضي في أعمال الحاج صالح، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، مج:11، العدد: 01، 2019/03/18م، ص: 428 وما بعدها.

في حين نجد من الباحثين من ربط هذا الأثر الرياضي الذي امتاز به الحاج صالح بمفهوم الإحصاء عند العرب في جانبه التطبيقي في علم اللسان العربي القديم، حيث أدرك وتبيّن له تطابق النتائج بين المفهومين، وتطرق "للطرق التي استعملها المبدعون من النحاة في عملية إحصاء كلمات اللغة العربية، وكلّ هذا بمقارنتها بمفهوم الإحصاء في الرياضيات الحديثة[1].

ونجد باحثا آخر قد ربط ذلكم التأثر في جانبيه النظري والتطبيقي، كما يذهب إلى أنّ نظريته الخليلية الحديثة تشكل جزءا من النظرية الخليلية القديمة، من حيث الماهية والمنهج والرؤية، أما ما تعلق باللسانيات تبيّن عنده أنها "امتازت بأحادية الرؤية في نظرياتها، إذ لكل نظرية رؤية خاصة، أما من حيث المنهج، كانت دراسته للمبدعين الأوائل راسمة لأعمالهم في مقاربته بين البنوية التداولية للغة من جهة وبين المقاربة الرياضية في منطق البنية والخطاب من جهة أخرى"[2].

وأهم ما ركز عليه هذا الباحث، هو أن عمق التفكير الرياضي الخليلي في اللسانيات العربية هو جوهر الالتقاء الذي دعا لأن يُكشف وأن تفعّل الجهود لمعرفة هذا المنطق الرياضي الذي امتاز به الخليل وتلاميذه، والمتمعّن في الأبحاث التي عرضها جلّ الباحثين واللسانيين الجزائريين عن الحاج صالح والنظرية الخليلية[3] يجدها تتلاقى جميعا في أنّ نظريته الخليلية الحديثة، تقوم على قراءة جديدة للتراث العلمي اللغوي العربي، وربط بالمقارنة بينها وبين مفاهيم اللسانيات الحديثة ونظرياتها، وأيضا نظرية تدعو للاستثمار في جانب تعليم اللغة العربية والبرمجة الآلية وحوسبة العربية، وأنّها نظرية قامت على البحث في منطق الفكر الرياضي عند الخليل وأتباعه،وأنّها‹‹...من النظريات الأكثر أهمية في الحقل اللساني التي ساهمت في إثراء التراث بالمفهوم التكنولوجي والرياضي والحداثي وفق هذه المناهج والأطر››[4].

---

[1]) ينظر، مختارية بن قبلية، فاطمة الزهرة حبيب زحماني، الإحصاء بين اللسانيات والرياضيات من منظور عبد الرحمن الحاج صالح، الجهود اللغوية لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، أعمال الملتقى الوطني، منشورات، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، د ط، 24/23جمادى الآخر1439ه- الموافق لـ12/11مارس2018م، ص:51، 52.

[2]) ينظر، عواطف قاسمي الحسني، المنطق الرياضي في النظرية الخليلية الحديثة وأهميته في اللسانيات التطبيقية تعليمية اللغة العربية أنموذجا، جهود الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح العلمية في ترقية اللغة العربية، تأليف مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف وتنسيق: سميرة وعزيب، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الأبيار، الجزائر، السداسي الثاني، 2023م، ص:300، 304.

[3]) ينظر، في ذلك كلّا من: الجهود اللغوية لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، وأيضا، جهود الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح العلمية في ترقية اللغة العربية.

[4]) بلحيارة خضرة، الدرس اللساني لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح الآفاق والأبعاد، الجهود اللغوية لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 74.

وهذا الرؤية نجدها متقاربة مع رؤية حسينة عزاز التي رأت ‹‹أنّ نسبة النظرية الخليلية للخليل بن أحمد كانت قائمة على اعتبار السبق في استعماله المفاهيم الرياضية، في ضبطه نظام اللغة العربية، وأعماله في العروض والمعجم، وغيرها››[1].

وهذه الآراء التي تتلاقى جميعها في فكرة واحدة وهي، أنّ الحاج صالح رحمه الله قام في قراءته للنظرية العربية الخليلية القديمة على استنباط وكشف المفاهيم العلمية الرياضية الخليلية، من جهة، ومن جهة أخرى دعوته لاستثمار هذه النظرية في جوانب التكنولوجيا والتعليم والحوسبة، وكلها تتعلق باللسانيات التطبيقية، إلا أنّها مستقاة من أقواله، فهي التي كشفت للباحثين هدفه من النظرية الخليلية الحديثة، كما أنّ هناك من الآراء المتباينة في طرحها لهذه النظرية ومفاهيمها، وهذا ما أجده عند بعض الباحثين الجزائريين، فمنهم من ذهب لإقامة مقارنة بين مفهوم العامل عند الخليل وعند تشومسكي في نظريته الربط العاملي، من خلال توضيح أنّ "النظرية الخليلية الحديثة أعطت أهمية للعامل ودوره الوظيفي في بناء التراكيب اللغوية، كما أنّها صاغته صياغة شكلية رياضية، وذلك وفق المعالجة الآلية الإلكترونية للسان البشري"[2].

ومنهم من تطرق للعلة النحوية من منظور النظرية الخليلية، ومدى أهميتها في تفسير البنى والتراكيب وغيرها، وأنّها من "المفاهيم الأصيلة المتأسسة على مبدأ الأصل والفرع[3]، ومنهم من تطرق للنظرية الخليلية في جانبها الفكري اللسانيّ داخل الثقافة العربية، حيث أرجع أنّ "النظرية الخليلية تشكل موقفا وسطا بين الرافضين للسانيات الحديثة وبين المتقبلين لها، فهي نظرية جاءت لإحياء المكتسب ببعث الجديد في إطاره الحداثي[4].

وهناك من تعرض لها من منطلق "الأصالة والمعاصرة، وذلك من خلال مفاهيمها وأسسها واستثمارها في تكنولوجيا البحث والتعليم والحوسبة، وذلك نظرا لاعتمادها على الرياضيات"[5]، ومنهم من كانت دراسته للنظرية الخليلية قائمة على بحث "ما يتوافق أو ما يتباين بين ما قدّمته

---

[1]) حسينة عزاز، عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده البحثية في التراث اللغوي العربي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول" ازدهار اللغة العربية بين الماضي والحاضر"،ج2، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 17/18مايو2017م، ص: 359.

[2]) ينظر، شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنوام تشومسكي، مجلة حوليات التراث، ع07، سنة:2007، ص: 3 وما بعدها.

[3]) ينظر، عبد الله بوخلخال، العلة النحوية وفق النظرية الخليلية، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مج:18، العدد:1، السنة: 2022م، ص:10 وما بعدها.

[4]) ينظر، أوريدة عبود، اللسانيات في الوطن العربي بين الرفض والقبول وموقف النظرية الخليلية منها، مجلة اللسانيات، مج:25، العدد:01، السنة: 2018/11/19م، ص: 228 وما بعدها.

[5]) ينظر، فتيحة عويقب، النظرية الخليلية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة، مجلة التعليمية، مج:4، العدد:11، جوان2017م، ص:222 وما بعدها.

النظرية الخليلية من رؤى وتحليل دقيق لعمل النحاة المبدعين وما أجروه من وسائل عقلية وطرق تحليلية في تدوين وتحليل اللغة العربية، وبين ما في المنهج البنوي الذي أشاعته اللسانيات الحديثة"[1].

ومنهم من تحدث عن النظرية الخليلية في جانبها المتعلق بسبل ترقية تعليم العربية عند الطلبة ما قبل الجامعة، موضحا أهمّ ما قدمته من "مناهج ورؤى وسبل ومفاهيم تشخيصيّة وتعليمية مع ضرورة الاستفادة مما جدّ من تطورات على مستوى البحث اللسانيّ الحديث في جانبه التطبيقي في معالجة قضايا اللغات الطبيعية"[2]، ومنهم من تطرق لها من خلال بحث ما أقرته من أصول علمية، حيث تمثلت هذه الأصول في "تطرقها لمفهومي الوضع والاستعمال وما يفترقان فيه عن اللغة والكلام عند سوسير، وما يتقاربان فيه عند تشومسكي بين الأداء والقدرة، والأصل الثاني، تمثل في: اكتساب النحو والبلاغة معا، حيث أشارت للجوانب المتعلقة بالخطاب والتخاطب من منظور هذين الأصلين، وقد دعت لأن يعاد النّظر في الدرس اللغوي باستثمار مفاهيم النظرية الخليلية الداعية غلى التفسير النظري والتمرس للمنطق الرياضي"[3]، ومنهم من تطرق لها في ضوء "مفاهيم تحليل الخطاب، وما تعلق به وما أوضحته النظرية الخليلية الحديثة من مفاهيم وضوابط وأصول في عملية الخطاب والتخاطب، وكلّ ذلك في إطار الوضع والاستعمال وكلّ هذا في ظلّ مفاهيم ورؤية النحاة والمبدعين الأوائل"[4].

والملاحظ على جلّ هذه الأبحاث، أنّها تأخذ تارة ببعض المفاهيم الأصيلة التي قدمها الحاج صالح رحمه الله، كمفهوم الوضع والاستعمال، والعامل والتعليل، والخطاب والتخاطب، وغيرها، وتارة تعكس ضرورة استثمارها في ميدان التعليم وخاصة العربية، وهو جانب تطبيقي لهذه النظرية، ومنها ما يشيد بأصالتها وأهميتها في البحث اللساني العربي عامة، عن طريق دعوتها لاعتماد الأصول التي أوضحها الحاج صالح وأقرها في مؤلفاته قصد اجتناب الإسقاطات الوهمية والتطبيق الأعمى للنظريات والمناهج اللسانية الحديثة.

---

[1]) ينظر، عبد الرحمن حاج علي، النظرية الخليلية الحديثة لـ: عبد الرحمن الحاج صالح والمنهج البنوي –دراسة مقارنة-، مجلة الموروث، مج:07، العدد:01، عدد خاص، أكتوبر2019م، ص: 144 وما بعدها.

[2]) ينظر، الشريف بوشحدان، النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب، العدد:31، السنة: سبتمبر2012م، ص: 106 وما بعدها.

[3]) ينظر، زهور شتوح، النظرية الخليلية الحديثة وما أقرته من أصول علمية، مجلة مقامات، مج:07، العدد:01، السنة:2023م، ص:171 وما بعدها.

[4]) ينظر، عتابي بن شرقي، مفهوم تحليل الخطاب في النظرية الخليلية الحديثة، مجلة الصوتيات، مخبر اللغة العربية وآدابها، العدد:19، ص:198 وما بعدها.

ومما لاحظته – حسب اعتقادي- أنّ هذه المقالات والملاحظات التي قدّمها الباحثون عن النظرية الخليلية، تكاد تكون تكرارا وحديثا عامّا عنها دون تحديد وتدقيق لمفاهيمها ومقاصدها التي جاءت بها ، إلا قلة ممّن تميزوا بدقة الفهم والتحليل، ومن هؤلاء: عبد الله بوخلخال، شفيقة العلوي، وغيرهم، والسبب في هذا أنّ عدم فهم وضبط تحليلاته وتصوره ومنهجه غيّب عنهم هذا المسعى الذي كان يروم ويهدف الوصول إليه تسهيلا للباحثين والمتخصصين.

وذلك أنّ جهوده وقراءته لهذا التراث العلمي العربي اللغوي، وخاصة الخليل وسيبويه ومن تبعهم، هو منهج اجتهاديّ تقويميّ بالدّرجة الأولى، كأنّه – حسب نظري- يدعو الباحثين والمتخصصين في النّظر والعمل على تصحيح وتقويم ما لم ينتبه إليه أو ما فاته عن غفلة أو نسيان، وقد يكون مراده أن يكون الباحثون والقارئون له على دراية عميقة بالتراث العلمي اللغوي واللسانيات، والرياضيات حتى يبيّنوا أحقية جهوده في مجال الاختبار العلمي والتجريبيّ دون أخذ لأرائه جزافا أو ظاهرا، فعندئذ ينعدم البحث العلميّ والنقد العلمي والاجتهاد العلمي، وهذا ما أوضحه في قوله:‹‹ ووصفت بالحديثة لأنها تمثل اجتهادا علميا تقويميا صدر في زماننا أدى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه خاصة ومن جاء بعدهما إلى غاية القرن الرابع...وأغلب ما تناولناه بالتحليل والتقويم هو ما ذكر من الأقوال العلمية...››[1].

كما تقوم هذه النظرية على التعريف بالمبدعين والنظريات الأصيلة التي امتاز بها الرعيل الأول من اللغويين والنحاة جيل الإبداع العلمي،لأنّ ‹‹...الغاية من هذا...هو قبل كل شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنها امتداد للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد. وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صوره وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللغة. هذا لب البحث...››[2].

والمتأمّل في هذا يظهر له أنّها تقوم على:

أولا: التعريف بها وبأعلامها والمبدعين الذين ينتمون إليها.

ثانيا: جعلها نظرية ذات مساهمة لسانية في البحث اللساني الإنسانيّ وإرجاع دورها في ميدان البحث اللساني العربي بصفة خاصة.

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية – مفاهيمها الأساسية- كراسات المركز، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، العدد:4، السنة2007م، ص: 5.
[2]) عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية، ص: 17.

ثالثا: أنّها نظرية غايتها الأساسية هي تكنولوجيا اللغة، وهي التي من خلالها أقام الحاج صالح رحمه الله مشاريعه المختلفة، وكلّ ذلك من منطلق المنطق الرياضي القائم على المعالجة الآلية للغة.

4. موقف الحاج صالح من اللسانيين العرب المحدثين والبحث اللساني العربي:

قد أدت البحوث اللسانيّة التي قدّمها اللسانيون العرب المحدثون في مجال اللسانيات العربية إلى تباين الآراء واختلافها تجاه كلّ من التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، ممّا أسهم هذا التباين في بروز ما يسمى النقد اللساني، والذي يتمثل هدفه في البحث عن العوائق والهنات والأخطاء التي تعتري الباحث نفسه أو البحوث اللسانية بصفة عامة، وهذا ما نجده عند الحاج صالح رحمه الله، حيث أشار إلى موقفه تجاه بعض اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين، وخاصة منهم أصحاب دعاة الوصفية العربية، إذ يرى أنّ "بعض اللسانيين العرب الذين اعتمدوا أصول النظريات الغربية منطلقا في قراءة التراث وإسقاط المذاهب الغربية على العربية إنما ذلك تعسّف منهم، لعدم تعريفهم أو تمحيصهم لتلك النّظريّات وأنّها ليست حقائق علميّة، لأنّ هناك أصولا علميّة مُجمع على صحّتها في جميع العلوم، وقد أعطى مثالا عن تعسّف هؤلاء تجاه التراث اللغوي العربي والعلماء القدامى، وهو مفهوم (المقطع) حيث اعتبروه حقيقة علميّة لا اختلاف فيها، واتخاذ الجانب الأكسوستيكي وحده كمرجع دون النّظر إلى الجانب الحراكي المحدث للصوت، لتحديد هذا المقطع، وأيضا اتهامهم العلماء العرب القدامى بعدم معرفتهم لما هو أساسي في الصوتيات، وكتبنّي تصنيف الحروف الغربي ورفض التصنيف العربي للحروف[1].

وهذه النظرة التشخيصيّة التي أشار إليها تجاه بعض اللسانيين العرب المعاصرين، إنّما تعكس واقع البحث اللسانيّ العربي والباحثين العرب أنفسهم، وذلك نتيجة ما وقعوا فيه من تأثّر وانبهار وانغماس في تلك النّظريات والمناهج الغربية الحديثة، وأيضا نتيجة اعتمادهم على "...اعتبارات غير اعتبارات العلماء العرب وليس بالضرورة حقيقة علمية[2].

وقد دفعت بهم هذه الاعتبارات وهذا الأثر العميق أن شكّل خطرا كبيرا على أبحاثهم وأفكارهم وحتى رؤيتهم تجاه العلماء المبدعين من النحاة واللغويين العرب القدامى، والسبب في ذلك انبهار وانغماس بعض ممّن انبهر باللسانيات الغربية ومفاهيمها حجب عليهم معرفة فكر المبدعين من الأوائل:‹‹...دون أي نظر فيها وأي تمحيص...إلى نبذ كل ما أبدعه علماؤنا قديما في علوم اللسان...وبالتالي...تطبيق النظريات الحديثة (التي قد تكون موضع جدال في البلدان الغربية

[1]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، ص:08.
[2]) المرجع نفسه، ص:08.

نفسها حتى الآن) على اللغة العربية تطبيقا عشوائيا لا لشيء إلا لأنها حديثة وأنها أتتنا من تلك البلدان››[1].

وهؤلاء الوصفيون من اللسانيين العرب، في نظر الحاج صالح مقلدون يفتقدون ويجهلون مفاهيم "الأصالة والتقليد ومفهوم الأصيل والعالم الأصيل أو النزيه"[2]، حيث يرى أنّ العالم الأصيل والنزيه هو ذلك العالم الذي يمحّص النظريات بدقة ونظر وتأمل ولا يقبل أيّ قول من غيره إلا بدليل قاطع قائم على الحجة والبرهان، وهو موقف في نظري، يدعو إلى النّظر في كلّ قول ومنهج ونظرية أو ما يصدر من أشخاص حتى يثبت ويقوم الدليل على صحة ذلك، أو بطلانه، فصفة العالم الأصيل تقوم على أسس هي:" النزاهة العلمية، التأمل والنّظر في الأقوال والتأكد من صحتها بالحجة والدليل، تمحيص النظريات باللجوء إلى الاختبار العلمي والمنطق العلمي"[3].

ولذلك يرى الحاج صالح أنّه إذا كان من الضروري البحث والنّظر في هذه النظريات والمناهج الحديثة ومعرفة أسسها وتطوراتها بجدّ واجتهاد، فإنّه من الأولى أن يأخذ العالم النزيه بالانتقادات البناءة والتحفظات التي يبديها بغير متعصب، ولا يكون ذلك إلا إذا اعتمد أساسا متينا يمثل منطلقا وفاصلا بين التقليد الأعمى والتطبيق العشوائي لتلكم النظريات والمناهج، وبين إلقاء الأحكام المتسرعة على العلماء القدامى، وهذا الأساس المتين عنده يتمثل في:" **المعرفة الواسعة العميقة** للتراث العلمي العربي والتراث العلمي اللغوي خاصة[4].

ومن هذا القول أرى من وجهة نظري، أنّه يشير إلى بعض اللسانيين المشارقة أصحاب الوصفية العربية والبنوية والوظيفية والتوليدية، وبعض اللسانيين المغاربة أيضا من الرواد في عصر النهضة والعصر الحديث، فكلامه ينبع من معرفة علمية واسعة ودقيقة ومنهج علميّ قائم على النقد والتمحيص والتأمل والنّظر العلميّ، وتنقيب مرهف للتراث العلمي العربي واللغوي وللنظريات الحديثة، وللبحوث العربية التي تجري في الأوساط الثقافية اللسانية العربية، فالبحاثة واللسانيون العرب عنده قسمان:"قسم مقلد للقدامى من المتأخرين، وقسم آخر مقلد للغربيين، وهذا

---

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علم اللسان، ص:174.

[2]) تطرق رحمه الله لهذه المفاهيم في كتابه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج الأول والثاني، وقد تناولت بعض هذه المفاهيم في عنصر الرؤية الفكرية واللسانية عند الحاج صالح من هذا الفصل، والذي دفعني لذكرها مرة أخرى هو سياق الحديث عن موقفه تجاه اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين وخاصة الوصفيين منهم، وذلك لتوضيح موقفه ورؤيته ومنهجه الداعي إلى النّظر والتأمل وترك التقليد والتطبيق العشوائي لتلكم النظريات على العربية، وهو موقف يبيّن تفرّده وتميّزه عن غيره من كبار الباحثين واللسانيين العرب المشارقة منهم والمغاربة، في بحوثه ونظرته وسعة اطلاعه وتمحيصه للنظريات سواء العربية منها أو الغربية.

[3]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص: 12.

[4]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علم اللسان، 174.

القسم الأخير هو الذي أهدر وأسرف في بحوثه دون اعتبار لما قدّمه العلماء الأوائل من المبدعين العرب، من مفاهيم ونظريات، وتخطئتهم في كثير من الأقوال[1].

4. 1. الهنات والهفوات عند بعض اللسانيين العرب الوصفيين من منظور الحاج صالح:

يسعى الحاج صالح رحمه الله من خلال تقديمه وتقويمه وذكره لبعض الهفوات التي يقع فيها جلّ اللسانيين العرب الوصفيين وغيرهم لأن يبيّن ويصحح ما وقع فيه هؤلاء لئلا تبقى هذه الهفوات مسلك الباحثين من بعدهم، بل يرى بضرورة تصحيح وتقويم هذه الهنات قصد إقامة بحوث لسانية عربية متينة، ويمكن إجمال هذه الهفوات التي قدّمها الحاج صالح رحمه الله كالآتي[2]:

أ/تبني كثير من اللغويين والباحثين العرب للأقوال والمذاهب اللسانية الغربية وتصوّراتهم معتبرين إيّاها حقائق مسلمة من قِبل اللسانيين الغربيين، وليس كلّ النظريات، بل بعض التّصورات مثل:(المقطع، المصوت القصير، المصوت الطويل)، وعدم إلمامهم بكلّ ما قاله أو يقوله العلماء الغربيون.

ب/التّعصّب لمذهب معيّن نتيجة ارتباط الباحث بتلك النظريات، أو تخرّجه على يد عالم غربي صاحب مذهب ما، وذلك جهلا منهم دون بحث في الخلفيات والأسس العلمية والتاريخية لتلكم التصورات والمفاهيم قصد إقناع الآخرين بذلك.

ج/ تجاهل بعض اللسانيين العرب للتراث العلمي العربي في ميدان اللغة، وما أنتجوه من إبداع وما أتوا به من مفاهيم لا يوجد لها مقابل لا عند اليونان ولا في اللسانيات الغربية الحديثة.

د/ تغافل وتجاهل الكثير من اللسانيين العرب المحدثين لجوهر المفاهيم والتصورات العربية، والاعتقاد الرّاسخ عند أكثر الباحثين العرب المحدثين، أنّ ما عند العرب الأوائل من أفكار ليس ذو قيمة علميّة.

ه/اعتمادهم على أصول بعض فلاسفة العلوم مثل أوغوست كونت، القائل بتطور العلوم في الفكر الإنسانيّ بخطّ مستقيم على ثلاث مراحل: دينيّ وميتافيزيقيّ و آخرها إيجابيّ؛ أي علميّ، وهذا في نظر الحاج صالح رحمه الله، كلام ساذج وباطل دحض بالحجة والأدلة.

---

[1]) لمزيد من الاستفادة والاطلاع، ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص: 12-15.

[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 12-15.

و/ قلة معرفة وفهم اللسانيين العرب المحدثين لأقوال العلماء المبدعين القدامى، وما يقصدونه من تلك المصطلحات التي وضعوها، مثل:(الحركة والسكون، والحرف والكلمة والقياس والباب وغيرها).

4. 2. صفات البحوث اللسانية العربية في نظر الحاج صالح:

ونجده رحمه الله بعد ذكره لهذه الهفوات قد أعطى جملة من الصفات غير المحمودة عند بعض اللسانيين العرب المحدثين سواء ما تعلّق ببحوثهم أو ما كان له صلة مباشرة بالباحثين أنفسهم، رغم ما يقدمونه من بحوث ومقالات وغيرها، وهذه الصفات يمكن إجمالها كالآتي[1]:

1/أنّ المؤلفين لتلك الكتب ليسوا من أهل الاختصاص في مجال اللسانيات.

2/اقتصار المؤلفات على مفاهيم ومناهج سبقها الزمن، بل في نظر الأوربيين آثارا بالية.

3/عدم تطرّقها وقراءتها المتخصصة للنقائص والأخطاء التي حوتها تلكم النظريات الغربية وآرائها الأوروبية منها والأمريكية.

4/عدم إلمام الباحثين واللسانيين العرب بأصول علم اللسانيات وجزئياتها ومشاكلها، وأيضا جهلهم للنزعات النظريّة والمنهجية التي ظهرت في القرن العشرين.

5/ جهلهم لوجود تناسب وضعيّ بين ما قاله الخليل وسيبويه ومن تبعهم من المبدعين العرب، وما جاءت به اللسانيات الغربية الحديثة، وذلك أنّ هناك من المفاهيم والمصطلحات العربية عند المبدعين القدامى شديدة الشبه بما عند اللسانيين الغربيين، ممّا جعلهم يستعملون مصطلحاتهم على غير ما وُضعت له.

4. 3.دعاة الوصفية والأخطاء المنهجية والعلمية في نظر الحاج صالح:

كما يرى أنّ الوصفيين العرب الذين تأثّروا بالمناهج الغربية والإيجابية واعتمدوا الوصف للظواهر دون التعليل، قد وقعوا في جملة من الأغلاط تتمثل كالآتي[2]:

1/نبذهم للمعيارية كظاهرة عامة في مجال اللغة نتيجة عدم تمييزهم بين المناهج التحليلية وبين مواضع تحليلها.

---

[1]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علم اللسان، ص: 76-11، وأيضا، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص:11.

[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 18، 19.

2/ نبذهم كل منهاج تعليليّ وتركهم للأمور الجوهرية والبحث عن العلاقات العميقة وبيان أسبابها وعللها البنوية.

3/رفضهم حقّ الباحث في الافتراض العلمي وتعليل الظواهر، رغم ما كذّبه العلم وبين التجارب، ما للعلل من دور في البحث عن الظواهر اللغوية وأسبابها.

4/نبذهم الكثير من المفاهيم النحوية (التقدير، العامل...الخ).

وفيما يخص النظريات الخاطئة فيرجعها إلى شيئين: إلى المفاهيم التقليدية التي لم تصحّح أو إلى الأخطاء المنهجية، وقد أعطى نماذج من الأخطاء التي تعتري النظريات اللسانية الحديثة، والتي تتمثل في:" نظرية المقطع، ونظرية المصوتات الممدودة والمقصورة، وجغرافية اللغة، ودراسة اللهجات، ونظرية المدونة اللغوية ودراسة اللهجات العامية، ونظرية الدراسة التطورية التي تهتم بدراسة التغيرات الصوتية واللغوية، والنظرية التحليلية الذرية، وأيضا ما تعلق بالنحو والتركيب ونظرية الجملة، ونظريات تخص علوم العربية، ونظرية التأثر المحتوم التي تنفي أصالة هذه العلوم، والنظريات الحديثة في القياس العربي الذي يقابله بالأجنبي تارة مفهوم الأنالوجي Analogy، هل هو العملية الذهنية المنطقية، أم الحمل اللغوي، وتارة يقصد به Syllogism اليوناني[1].

ويشخّص الحاج صالح رحمه الله جملة من الصعوبات التي تعترض الباحث العربي في مجال اللسانيات العربية وعلى الباحث العربي ذاته، حيث تتمحور هذه الصّعوبات في مشكلتين: مشكلة اللغة العلمية للمصطلحات، ومشكلة الأوهام العلمية الشائعة المسلمة، حيث أنّ ما تعلق بالمشكلة الأولى ما تفرّع عنها من:" اقتصار مهمة اللغة عند بعض الباحثين على المعاني الشعرية الخطابية، وتركها للمعاني العلمية، وعدم توفر المصطلحات العربية لتأدية تلك المعاني العلمية، رغم جهود المجامع اللغوية، وأيضا وجود الالتباسات الفاحشة في تداخل المفاهيم نتيجة امتزاج العلوم الإسلامية بالفلسفة اليونانية، ممّا عطّل الضبط المصطلحي العلميّ وهو مشكل تعانيه البحوث العربية اللسانية نتيجة النّقول العربية عن الغربيين دون ضبط أو فهم دقيق.

[1]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 19.

أمّا في ما تعلّق بالأوهام العلمية فهي محصورة في نوعين من الأخطاء: أخطاء في الأصول المنهجية أو في تطبيقها على المبحث العلمي، وأخرى تتعلق بالنظريات العامة نتيجة الأغلاط الجزئية في تفسير ظواهر اللغة[1].

فبهذا نجده يسعى من خلال تشخيصه لهذه العقبات والأخطاء أن يوضّح المنهج والطريق الصحيح في التعامل مع التراث العلمي العربي وعلم اللسان الحديث، ولذلك كان حصره للأوهام العلمية قائما على هذين النوعين، الأصول المنهجية والتي يعتقد فيها الحاج صالح أنّ النظريات وما تقدمه من آراء علمية ليست ذات بقاء مديد ثابت، بل تتغير بحسب ما يعتريها من اكتشافات وتطورات وتصحيحات وتعديلات عكس المناهج التي إذا سار عليها الباحث واعتمدها يصعب تعديلها وتغييرها علما أنّ المناهج قد تسبق النظريات في الوجود، ولهذا أشار إلى بيئتين اثنين يتعلّقان بالأخطاء المنهجية، وهي –في نظري- رؤية متبصّر وناقد وفكر مخالف لمن سبقه من باحثين ولسانيين عرب محدثين، وهذين البيئتين تتمثلان في:‹‹البيئة التقليدية التي حافظت على التقاليد الدراسية والبيئة التجديدية التي نشأت عن احتكاك بالحضارة الغربية الحديثة››[2].

والمقصود من قوله هذا هو إشارته إلى أنّ هناك من الباحثين من انتهج منهج المتأخرين من العلماء العرب في دراسة العربية وتعلّقهم بالمعيارية المطلقة في جانبها التعليميّ وهي العلل التعليمية، دون نظر في العلل القياسية أو الأسرار الخفية في دراسة ظواهر اللغة، إلا قلة من الباحثين الذين أدركوا حقيقة تلك المفاهيم الأصيلة، وقد استعملت هذه البيئة التقليدية للمفاهيم اليونانية المنطقية، رغم ما أقره الغربيون من أثر الفلسفة اليونانية على البحث العلمي، واللغوي بصفة خاصة.

وأما ما تعلق بالبيئة التجديدية، هي نفسها وقعت في أخطاء منهجية مثل البيئة التقليدية، باعتمادها الأخطاء العلمية الغربية نتيجة التأثير الثقافي اللساني، ومن هذه الأخطاء ما يمكن إجماله كالآتي:[3]

1/اعتقادها أنّ الطريقة الفيلولوجية الأوربية هي الأنسب في البحث اللغوي وأنها هي المنهج العلمي الدقيق رغم ما شهدته اللسانيات من تطورات.

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 11-15.
[2]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص:16.
[3])ينظر، المرجع نفسه، ص: 16-19.

2/اعتمادها الوصف المجرد دون اللجوء إلى المعيارية والمفاهيم الميتافيزيقية، وذلك نتيجة المذهب الإيجابي القائم على الوصف لا التعليل.

3/اعتبارهم أن السلوك اللغوي هو الأولى بالدراسة والمشاهدة العلمية والوصفية أما ما غاب عن الوصف والملاحظة والمشاهدة فلا يؤخذ به نتيجة تأثرها بالسلوكية المتطرفة.

وفي ظلّ هذه التشخيصات التي قدّمها الحاج تجاه اللسانيين والبحوث اللسانية العربية، والتي أطلق عليها مفهوم **الأوضاع الفكرية الخطيرة**[1]، نجده قد أرجع كلّ هذا الوضع الذي اتسم به البحث اللساني العربي واللسانيون العرب أنفسهم إلى سبب رئيس ومهم، وهو ‹‹الجمود الفكري الناتج عن التقليد، وخصوصا في ميدان التعبير الفني واستعمال المفاهيم الأدائية››[2].

4. 5.موقفه من الوصفيين العرب المحدثين:

يرى الحاج صالح رحمه الله أنّ المتأثرين بالمذهب الوصفيّ البنوي من اللسانيين العرب، قد تأثروا بالوصفية البنوية أيّما تأثر، حتى جعلوا من الوصف للظواهر اللغوية هو مبدأ الموضوعية والعلمية، ورفضهم الرفض البات لكلّ افتراض يتناول دراسة اللغة باعتداده بالمعيار اللغوي في الوصف، وبذلك هم مقلدون للغربيين، وذلك في معتقدهم أنّ الوصف للظواهر اللغوية ينبغي أن يكون كما هو دون نظر للقاعدة أو إدخال الباحث حكمه الذاتي على أوضاع اللغة، أو إصدار حكم عليها بأنها قبيحة أو جيدة، وهذا التأثر من لدن الوصفيين العرب المحدثين جعلهم يحكمون على النحو العربي بأنه "معياريّ، وهو حكم سلبيّ منهم على النحو العربي ومفاهيمه، كما وصفوا مواقف كلّ النحاة بهذا الوصف، ورأوا أنّه لا يمكن اعتبار النحو العربي نحوا علميا لوجود معايير وضعها النحاة القدامى من تصويبات وتخطئة وغيرها[3].

ومن هذا النقد الذي وجّهه الوصفيون تجاه العربية ونحوها، سعى الحاج صالح لأن يردّ عليهم ويدحض أقوالهم وما وقعوا فيه من أوهام وما تميّز به مذهب الوصفية البنوية، إذ يرى أنّ نظرة الوصفيين البنويين الغربيين ومن تبعهم من المقلدين العرب، هي نظرة قاصرة، حتى وإن كان للباحث الحقّ في أن يصف الظواهر كما هي دون أي حكم منه على ظواهر اللغة بالصواب أو الخطأ، إلا أنّ هذا ظاهره صحيح، غير أنّها "تمتاز بالتعسف وذلك نتيجة اقتصارهم على الوصف

---

[1]) مفهوم أطلقه الحاج صالح على ما اتصفت به البحوث اللسانية العربية من هفوات وأغلاط وأوهام، وهو مفهوم – في نظري- نقدي لسانيّ تقويميّ تشخيصي لما تعانيه الثقافة اللسانية العربية من عوائق وعقبات، والمفهوم ذكره الحاج صالح في كتابه: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 19.

[2]) المرجع نفسه، ص:20.

[3]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب، ص: 245، 246.

وحده دون اعتبار للمعيار اللغوي، والذي هو ليس معيارا صدر من النحاة والعلماء الأوائل، بل قوانين مستخرجة من خصوصية المجتمع وما يرده من البقاء كمجتمع له ميزاته وخصوصياته، كما أنّه ليس هناك لغة في العالم إلا ولها معيار تسير عليه تلك الجماعة من الناس، وعلى ما تواضعوا عليه وتعارفوا عليه، وبذلك يرى الحاج صالح أنّ الاقتصار على الوصف دون نظر للمعيار اللغوي هو جهل وتعسّف ونظرة قاصرة من الوصفيين البنويين والمتأثرين بهم من اللسانيين العرب المحدثين[1].

ويوضح موقفه من الوصفيين العرب المحدثين نتيجة تأثرهم بالمذهب الوصفي البنوي، أنّ ما قاموا به من بحوث وما أصدروه من أحكام تعسفية على النحو العربي والنحاة العرب القدامى، هو نتاج ‹‹...تأثر هؤلاء بالبنوية إلى أبعد حد ولم يحاولوا أن ينظروا فيما تركه لنا العلماء القدامى للنظر المجرد من كل حكم سابق، وتعسفوا باتخاذهم المذاهب الحديثة كمبدأ وكمنطلق يجوز الحكم على كل شيء بما تقرر فيها على مقياسها››[2].

فهؤلاء اعتمدوا النقد نتيجة إتباعهم المذهب الوصفي البنوي والنظريات التي حاولوا تطبيقها على العربية ونحوها، وما رده عليهم إلا نتيجة استنطاقه وبحثه وقراءته واطلاعه على مؤلفات الوصفيين واللسانيين العرب[3]، ويذهب للردّ على ذلك بجملة من الأقوال التي يمكن إجمالها كالآتي[4]:

المعيار اللغوي في العربية: أنّ معيار اللغة وخاصة العربية هو أمر ضروري؛ لأنه يمثل ظاهرة يجب الاعتداد بها كغيرها من الأوضاع الاجتماعية، فمعيار العربية لم يكن معيارا تحكميا وذاتيا، بل متعلق بالمجتمع الناطق بالعربية، كغيرها من المجتمعات المختلفة في ألسنتها، وهو معيار لغوي مرجعه لغة القرآن ولغة العرب الناطقين بها، والذين لم تتغير لغتهم، فعمل النحاة القدامى كان يمثل عملا موضوعيا في استنادهم لهذا المعيار اللغوي، وتحديدهم له تحديدا جغرافيا وتاريخيا هو تحديد للغة قوم معروفين بالسليقة ومدركين للغة العرب الفصحاء وأيضا لغة القرآن الكريم باعتباره المرجع الأول لمعيار العربية.

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 245، 247.

[2])عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب، ص: 246.

[3]) فهو يشير هنا رحمه الله، ردّه على المشارقة الذين تبنوا مذهب الوصفية البنوية وغيرها، ودعوا إلى تطبيقه على العربية والذي من خلاله حكموا على النحو العربي بأنه لا علمي وأنه نحو عقليّ ميتافيزيقي ونحو تعليميّ، ومن هؤلاء الوصفيين ما تعكسه كتبهم نذكر للمثال لا للحصر: إبراهيم أنيس في مؤلفاته، ومنها، أسرار العربية، وتمام حسان، العربية مبناها ومعناها، ومناهج البحث في اللغة، وغيرها من مؤلفاته، كمال بشر، علم الأصوات، دراسات في علم اللغة، ومحمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، وغيرهم من الوصفيين البنويين العرب الذين أخذوا بهذا المذهب.

[4]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب، ص: 247-252.

الصواب والخطأ (الحسن والقبح): حكمهم على النحاة العرب القدامى لقولهم (هذا صواب وهذا خطأ)، ليس مما يعد موضوعيا، ولكن غير مقيّد، وذلك نتيجة مشاهدتهم وتتبعهم للاستعمال الحقيقي للناطقين بالعربية على سليقتهم، فهي أحكام ليست ذاتية ولا تحكمية، بل هي موضوعية، فالنحاة العرب القدامى كانوا يحكمون على الكلام بالقبح والحسن، أو الصواب والخطأ، على ما وجدوه من كثرة استعمال الناطقين للعربية وتقبلهم ذلك أو استقباحهم له، في الاستعمال، فيكون استحسان النحوي لكلام ما أو استقباحه له هو حكم مطابق لموقف الناطقين للعربية أنفسهم، وبذلك كان عمل النحاة من إصدار الأحكام والأوصاف ليس هو تفضيل طريقة في الكلام على أخرى، بإخضاعها لمنطقهم أو أقيستهم أو أحكامهم، بل هي إثبات منهم للطريقة التي اجتمع كلّ العرب الفصحاء على استعمالهم إياها في جميع نُحو العربية.

الاستقراء الناقص:أنّ ما أصدره اللسانيون الوصفيون العرب على النحاة القدامى، واعتبار عملهم استقراء ناقصا، لم يكن كما اعتقدوه، بل كان عمل النحاة استقراء لكل العناصر الواردة في مدونتهم التي اعتمدوها وما سمع في كلّ عصر وما تلقوه من الفصحاء العرب، كما أنّ هذا ليس استقراء نحوي واحد دون غيره من النحاة، بل استقراء لمجموعة أعمال قام بها الأجيال من النحاة حتى غاية سيبويه، فالنحاة العرب القدامى كانوا أكثر العلماء استقصاء وجمعا لمعطيات اللغة واحتراما للمسموع، فكان استنباطهم لأصول العربية استنباطا موضوعيا قائما على الواقع المشاهد وصحة المعطيات، وليس على حدود ومعايير مسبقة كما يعتقده الوصفيون العرب من اللسانيين والباحثون العرب، وما اتهموا به النحاة القدامى من إصدار للأحكام على أساس أسلوب تقريري لا وصفي، بل البحث عما يعصم من الخطأ وهو من أهداف بعض العلوم.

وبعد ردّه على ما وقع فيه دعاة الوصفية من اللسانيين والباحثين العرب وما أوضحه بالدليل على تلك الأقوال، نجده قد وضع خلاصة لكلّ ذلك بين وأوضح فيها ما للمعيار اللغوي من أهمية وضبط باعتباره معيارا موضوعيا يخص "لغة معينة ذات نظام معين ولغة أمة معينة، تمثلت في لغة القرآن، كما أشار إلى مذهب الإيجابية وما خلطوه وتعسفوا فيه باقتصارهم على الوصف دون الاعتماد على العقل في استنباط الأحكام، وكما أشار إلى اعتماد النحاة على مبدأ الخطأ والصواب، وكلّ ذلك مستقى من لغة الناطقين السليقيين العرب؛ لأنه معيار أمة ولغة أصيلة لقوم لم تتغير لغتهم[1].

5.موقفه من اللسانيات الغربية الحديثة:

[1]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب، ص:253.

إنّ الحاج صالح رحمه الله قد قدّم رؤيته اللسانيّة تجاه اللسانيات الغربية الحديثة من منظور يحمل في طيّاته توجّها صارما يبحث في الخلفيات والمنطلقات المعرفيّة والإبستيميّة لكلّ نظرية أو منهج أو مذهب لسانيّ حديث، كما أنه لم يكن من الرافضين للسانيات ولا من المتعصّبين لموقف أو مذهب أو نظرية لسانيّة معيّنة ولا من المقدسين للتراث مطلقا، بل تمثل موقفه موقف التجديد والاجتهاد القائم على النقد البناء والقراءة المتأنّية والرؤية المتبصّرة المؤسسة على الأخذ بما هو مجمع على صحته سواء عند اللسانيين الغربيين أو النحاة العرب المبدعين، فهو إذا موقف يقوم على الربط بين التراث العلمي اللغوي العربي وبين ما هو مجمع على صحته من نظريات علمية في اللسانيات الحديثة، وما يدلّ على هذا قوله رحمه الله:‹‹...وأردنا أن لا تكون دراستنا للجانب الأهم من هذا التراث وهو الأصول العلمية...مقطوعة الصلة عما ظهر في زماننا من النظريات العلمية في العلوم اللسانية››[1].

فمن خلال كلامه يتجلى أنّه يعتمد منهج، التحري والتمحيص لتلكم النظريات، والمناهج اللسانيّة عن طريق النقد البناء والنظر المتأني والأخذ بما هو مجمع على صحته بين جميع العلوم وما ثبت صحته عن طريق الاختبار لها، وقد حدد موقفه وبيّنه من خلال جملة من التوضيحات والتفسيرات.

ويرى أنّ بعض اللسانيين والباحثين العرب الذين تأثروا بمفاهيم البنوية والوظيفية والتوليدية وغيرها قد عمدوا إلى تطبيق ذلك دون تمحيص ولا نظر ولا نقد لها، فهو لا يرفض الاقتباس من هذه النظريات والمذاهب لأنّ ذلك في نظره جائز ومرغب فيه، بل الذي يرفضه الاقتباس دون تأنّي ولا تمحيص، والارتياح الكامل لهذه المذاهب باعتبارها موضة غربية حديثة وأيضا الاعتقاد الراسخ منهم على أنّ "ما مضى عليه الزمان ليس ذا قيمة علمية في مجمله، وهو ما يشكل خضوعا تاما للإيجابية الأوروبية[2].

ويقر أيضا في كلّ أعماله البحثية في التراث العلمي العربي وغيره أنّه يسعى ‹‹...في ذلك على ربط التراث العربي الأصيل بأحدث ما ينتجه العلم الحديث مما هو مجمع على صلاحيته أو بتسليط النقد البناء عليه››[3].

وهذا في نظري منهج اجتهاديّ تجديديّ؛ أي اجتهاديّ في دحض الأباطيل والإشاعات اللسانية والمعرفية التي نسبت إلى النحاة العرب المبدعين، والتي وصفت بها أعماله، وأيضا

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص:7.
[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 279.
[3]) عبد الرحمان الحاج صالح، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي ، ص:17.

تمحيصه وتقويمه للنظريات الحديثة ومذاهبها عن طريق نقده لما هو خاطئ وغير صواب، مع إثباته لما هو مجمع على صلاحيته وصحته، وتجديديّ في قراءته للنظرية العربية الخليلية والتي جاءت تجديدا وتحديثا للمفاهيم والتحاليل البنوية والتركيبية عن طريق صياغتها الرياضية في العلاج الآلي والحوسبة اللغوية.

5. 1.نقده للمذهب الإيجابيّ والنّظريات اللسانيّة الحديثة:

كما شكلت مؤلفاته اللسانية والمتمثلة في سلسلة علوم اللسان، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية بجزأيه، وغيرها من المقالات، خلفيّة معرفية لدى الباحثين والمتخصصين، وذلك نتيجة ما تحمله في متنها من تحليل ونقد وتصوّر فكريّ ولسانيّ قائم على الدقة والتمعن والتبصر في الطرح والنقاش والتمحيص، وبهذا قد تطرق الحاج صالح لكثير من النقد لبعض المذاهب والنظريات التي رأى فيها قصورا وخطأ لا يتلاءم والبحث العلمي أو لا يتلاءم والتّصورات اللسانية في أي لغة من اللغات أو لأي تحليل أو وسائل عقلية للفكرين العربي والغربيّ، ومن النقد الذي وجهه رحمه الله لمذهب الإيجابية ما تمثل في:[1]

أ/ اعتبار المذهب الإيجابي العلم عندها هو العلم القائم على الوصف للأشياء والظواهر دون اللجوء للأحكام أو المعايير الميتافيزيقية، وهو بذلك وقع في تصور خاطئ وساذج لأن العلوم تقوم على الوصف للظواهر مع تفسير وتعليل الأسباب المشكلة لتلكم النُظم.

ويرى أنّ "مذهب الإيجابية التي تأسس على فكر اكوست كونت (A.Conte)، والقائل بتطور العلوم على أطوار ثلاثة، من ديني على ميتافيزيقي إلى إيجابي، هو أمر لا يتصور، لأن العلوم تتطور وكذلك المفاهيم والحقائق العلمية، قد توجد قبل هذا العصر وهو عصر الإيجابية، ممّا يجعله مذهب بعيد عن الأقوال الحقيقية، كما أنّه مذهب يقوم على مشاهدة المحسوس لا ما هو غيبي ميتافيزيقي"[2]، وهو"...قانون خيالي وأكثر الأوهام التي قدمها أكوست كونت[3].

كما أنّ أنّ هذا ‹‹...النوع من الإيجابية الضيقة التي تحتقر العصور الغابرة وتمجد عصر الحضارة الغربية وهو كامن في الكثير من أذهان معاصرينا››[4].

---

[1]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص:279.

[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب، ص: 9، 10، وهامش الصفة: 9.
[3]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، ص: 23.
[4]) المرجع نفسه، هامش الصفحة: 23.

ب/ أنّ مذهب الإيجابيين، الذين يرون أنّ الحضارات التي سبقت لم تأتي بأي نظرية ولا سبق في البحث اللساني ولا العلمي؛ قول لا يمثل أية موضوعية ولا حقيقة، فهناك من الطرق التحليلية التي وُجدت عند العرب كانت أسبق قبل ظهور هذا المذهب الإيجابيّ، ومن مثال ذلك "فكرة الجبر الذي طبقه علماء العرب كالخوارزمي في تطبيق الحساب على الجبر، وذلك قبل المدرسة الإيطالية في القرن السادس عشر، وأيضا ما اكتشفه الخليل وسبق فيه الغربيين في التحليل التركيبيّ والذي يعرف في الرياضيات الحديثة بالعاملي، وهو عند الخليل وعلماء العرب قسمة التركيب[1].

ج/ اعتقاد أصحاب المذهب الإيجابي أن اللغات لم تدرس دراسة علمية حقيقية قبل هذا العصر، وهم بذلك قصروا الدراسة العلمية فقط في عصر الإيجابية ولم يُتخذ إلا مع سوسير، وذلك تصور خاطئ ونزعة مغالية متطرفة، حيث أنهم قصروا الدراسة العلمية في وصف الظواهر اللغوية كظواهر فقط[2].

ويذهب الحاج صالح رحمه الله بعد -نقده لتصور المذهب الإيجابيّ الذي لا يرى في المعرفة العلمية إلا وصف الظواهر كما هي، دون بحث أو حكم أو استنباط أو استعمال للعقل،باعتباره بحث ميتافيزيقي- وصفه وتحليله لمفهوم المعرفة العلمية وإشارته للنحاة العرب كيف عمدوا على الوصف للظواهر اللغوية وبحث واستنباط أسبابها وعللها، أنّ المعرفة العلمية ‹‹تتصف إذا بأنها اختباريه عقلية أو تجريبية نظرية، فهي نتيجة لسلسة من العمليات التحويرية والتنظيمية يقيمها العقل على مادة الحواس››[3].

وبذلك اعتمد المذهب الإيجابيّ الذي أحيا المذهب التجريبيّ المتطرف، والذي به تأثرت النظريات البنوية والسلوكية، الحس أساس وصف الظواهر اللغوية ونفي دور العقل في البحث اللغوي، إلا أنّ المذهب الإيجابيّ ظهر فيه وجود طرفين:[4]

أ.طرف متمسك بالحسّ معتبرا إياه باب المعرفة العلمية وتركه لدور العقل والتقليل من أهميته في تحصيل تلكم المعرفة، وأنّ جميع المعارف والمعلومات إنما هي من نتاج الأحاسيس وهذا مذهب التجريبية المتطرفة، مثل ما عكسته بعض أعمال البنوية والسلوكية في نفيها مظاهر النشاط العقلي، كما أنكروا تطبيق الطريقة الفرضية الاستنتاجية المتعلقة بالرياضيات على علم اللسان الذي هو علم تجريبي.

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 10-12.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:12.
[3]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 25.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 25، 26.

ب. والطرف الثانيّ فقد فضل العمليات العقلية والفرضيات البحثية البعيدة عن التجربة، وهذا ما مثلته مدرسة النحو التفريعي التحويلي.

ومن أثر الإيجابية على البحث اللسانيّ الغربي، أنّ اعتداد اللسانيين الغربيين خلال القرن التاسع عشر بالمنهج التاريخيّ أو الفيلولوجية الأوربية، باعتبارها الأسلوب الأنسب في البحث اللغوي، وأنّ الاقتصار على غير هذا المنهج ليس علميا، بل المنهج التاريخيّ المقارن عندهم هو المنهاج العلميّ، وأنّه لا بدّ اعتماده في ميدان البحوث اللغوية، إلا أنّ الحاج صالح رحمه الله يرى فيه ردّ فعل للنزعة المعيارية السالفة، وقد قم جملة من آثار الايجابيّة عند اللسانيين الغربيين تمثلت في:[1]

أ.اعتماد الوصف المجرد من كل تعليل باعتباره النهج الأمثل لنجاح البحث اللغوي، وأنّ البحث عمّا توارى عن النظر الحسي هو من باب البحث الفلسفي، وقد تأثر بها المذهب السلوكي الأمريكي.

ب.ومن أثر المذهب التجريبي المتطرف، أخذ الظاهر في التحليل دون لجوء إلى الافتراض وغيره.

وكلّ هذا يمثل نوعا من الظاهرية المنهجية، ومما انعكس على هذه الإيجابية والتجريبية أنّهم نفوا المعيارية كظاهرة أو كعنصر له دوره في مجال اللغة، وكلّ ذلك من الأوهام والأغلاط المعرفية والمنهجية، وهم بذلك رجعوا إلى الوصف البدائي القائم على تصوير ما يشاهد وترك الأمور الجوهرية التي تكشف عن النسب والعلاقات العميقة وبيان العلل البنوية والأسباب، ورفضهم أيضا حق الباحث في الافتراض، وذلك لاعتقادهم أنّ الأحداث والظواهر وحدها قادرة على كشف أسرارها وأسباب مجاريها وحدوثها، وتحولاتها، وكلّ ذلك عند الحاج صالح رحمه الله ممّا كذبته العلوم التجريبية الحديثة التي لا تكتفي بالوصف الساذج بل بالبحث عن الأسباب وبناء النماذج والمثل الرياضية.

ويرى الحاج صالح رحمه الله أنّ ‹‹ للعلم منبعين هما مشاهدة الظواهر وعيانها...ثم إجراء العمليات العقلية على محصول المعاينة، أي على المعطيات التي ثبت وجودها وتيقّن الباحث من صحتها وموضوعيتها››[2]، فالمعرفة العلمية إذا تلك التي تقوم على مشاهدة الظواهر والبحث على

[1]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 17-19.
[2]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 25.

أسبابها وعللها عن طريق العقل، وهي ‹‹ما يسميها علماء العرب الحسّ والنظر››[1]، ‹‹وأنّ العلم لا يلغ غايته إلا إذا انتقل من ملاحظة الأشياء في ذاتها إلى ملاحظة العلاقات والنسب القائمة بينها››[2].

ويرى في مؤلفه (البنى النحوية)، أنّ النحاة العرب قد مزجوا بين النظر إلى اللغة كظواهر وذلك بالنظر في كلام العرب كما نطق وسُمع، في جانبه الاستعمالي والاجتماعي، وأيضا النظر إلى جانبه الآخر المتمثل في البحث عمّا يلزم من العمليات لصوغ الوحدات اللغوية وضوابط العربية، وهو عنده رحمه الله مما استطاع النحاة العرب المزج بينهما، خلافا للسانيين الغربيين الذين عجزوا لحد الآن عن دراسة اللغة من هذين الجانبين معا، وذلك نتيجة "تغلبيهم لأحد الجانبين عن الآخر، وهو اعتبارهم أن النحو لا يكون معياريا تقريريا بمعناه التعسفي عندهم، وهذا ما كان عند سوسير وسبقه التاريخيون اللغويون، وقد حصل عندهم كذلك نتيجة المذهب الإيجابيّ المتطرف حصرهم البحث العلميّ في الوصف للظواهر وتجاهلهم الوصف الموضوعي لضوابط النحو، مما أدى بهم لنبذ مبدأ القاعدة النحوية في الدراسة العلمية، وهذا عجزا منهم في التفرقة بين ما هو مجرد تقرير تلقيني، وبين ما هو ضبط علمي للكلام[3].

فأثر الإيجابية المتطرفة والضيقة هي التي جعلت البحث اللساني وما تبعه من مذاهب لسانية حديثة يجعله يبتعد عن تحصيل المعرفة العلمية القائمة على الوصف والتحليل للظواهر اللغوية، ثم إنّ هذا المذهب وما كان له من تأثير على اللسانيين الغربيين أنفسهم ومن تبعهم من الباحثين والوصفيين العرب، جعلهم يقعون في كثير من الأوهام والأغلاط المنهجية والمعرفية، وكلّ نتيجة اعتمادهم مشاهدة الظواهر الحسية وبحثها لا النّظر في الميتافيزيقيات؛ ممّا انبثق منه نظريات مغالية كما أوضح ذلك الحاج صالح رحمه الله.

وفيما تعلّق بالنظريات اللسانيّة الغربية الحديثة نجده رحمه الله في كلّ حديث أو دراسة أو شرح لنظرية ما أو مذهب معين يقدّم رؤيته وموقفه ونقده له بالدليل العلميّ والمنهجيّ، كما أجده رحمه الله يقدّم جملة من المميّزات التي امتاز به اللسان العربي عن اللسانيات الحديثة من حيث جوانبه ودراسته على صعيد كل مستوى من مستويات التحليل اللسانيّ، وهذا ما تعكسه مقالاته وكتبه.

ففي كتابه البنى النحوية لجملة من الاختلافات والفروقات التي وجدها عند النحاة والوصفيين والبنويين والتوليديين، إذ يرى "أنّ اعتماد البنويين والوظيفيين ومن تبعهم من المدارس

---

[1]) المرجع نفسه، ص: 25.
[2]) المرجع نفسه، ص: 26.
[3]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية، ص: 4-6.

الأخرى، قد اعتمدوا على مبدأ الوظيفة البانية في تحليل مستويات اللغة، خاصة عند حلقة براغ والفنولوجية ومارتيني، وعند البراغماتيك نظرية الخطاب، وهو خلاف ما عند النحاة الذين أقاموا التحليل اللغوي على مبدأ القسمة التركيبية وهي عملية رياضية وأخضعوا لها البنى التركيبية"[1].

ويبيّن الحاج صالح أنّ صياغة اللغة لها جانبان:" صياغة تخص البنى ذاتها، وأخرى ظواهر لغوية تخص وظيفتها في الاستعمال، فالذي وقع فيه أصحاب النظريات اللسانية الحديثة هو خلطهم لهذين الجانبين، ممّا أدّى بهم لغلط منهجي، بينما عند النحاة خلاف ذلك[2].

ويؤكد الحاج صالح أنّ ما قدّمه النحاة وما قدّمه الوظيفيون من حلقة براغ والمذهب التوليدي في بحث وظيفة اللغة متباين بحسب فكر وتصورّ كلّ من الطرفين، مبيّنا أنّ الوظيفة "اللغوية الموضوعية لها والتي هي عنده الوظيفة المستخرجة من استعمال اللغة وليست الوظيفة البيانية[3].

ويعرض الحاج صالح كذلك في مؤلفه منطق العرب، إلى مفهوم التفريع عند النحاة وتشومسكي، ومفهوم التحويل وما تعلّق به، حيث يوضح أنّ النحاة الأوائل اعتمدوا مبدأ الأصل والفرع في دراستهم لبنى اللغة العربية، فالأصل عندهم ما سبق وجوده شيئا آخر، وأما الفرع فهو مأخوذ من الأصل بالزيادة أو الحذف أو القلب أو الاشتقاق وغيره، وهو يقارب مبدأ التحويل عند تشومسكي –وإن كان الحاج صالح يرى أنّ تشومسكي أخذه من النحاة- الذي ذكره في كتبه، كما تطرق لمفهوم القياس والتفريع والتوليد، مع نقده لما يراه خطأ أو لا يتلاءم وتحليل اللغة العربية أو غيرها من اللغات[4].

كما أنّه تناول مفهوم التفريع بالتفصيل في كتابه **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، الجزء الثاني، حيث يرى أنّ "التفريع عند النحاة والنظرية الخليلية يقوم على اعتماد مبدأ الأصل والفرع عن طريق الزيادة وهي نظرية رياضية أقرب للتحليل اللغوي للجملة، خلافا لنظرية تشومسكي التوليدية القائمة على مبدأ التقطيع، بالاستبدال والتسلسل، كما هو الشأن عند الوظيفيين والقرائنيين الأمريكيين والتحليل على شكل شجرة عند تشومسكي، وكلّ ذلك تحليل تقطيعي، خلاف الخليل فالتحليل عنده تركيبي تفريعيّ[5].

---

[1]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية، ص: 30، 32.
[2]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية، ص: 30، 32.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 33 وما بعدها.
[4]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 139 وما بعدها.
[5]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 836.

ويرى الباحث ياسين بوراس أنّ الحاج صالح ليس مؤيدا لطريقة التحليل اللسانيّ في النظرية التوليدية التحويلية، سواء على "مستوى تحليل تشومسكي للجملة أو الدلالة القائم على التقطيع والتجزيء لوحدات اللغة[1].

واللافت في النّظر أنّ هذا النقد والشرح والتوضيح يبيّن مدى صرامة الحاج صالح رحمه الله ودقته في توضيح ما يمكن اعتماده في الدراسة والتحليل اللغوي وما لا يمكن اعتماده، وهذا ما ألتمسه في كتاباته التي سبق وذكرت منها وأيضا مقالاته، وهو في كلّ ذلك يذكر ما عند الغربيين اللسانيين وما جاؤوا به وما قدمه الخليل وأتباعه معتمدا مبدأ النقد والشرح والتحليل الموضوعي المتحرج والعلمي الصارم[2]، وأيضا في دراسته للخطاب والتخاطب يسير نفس هذا النهج والنقد والتوضيح، وذلك في حديثه عن نظرية الخطاب العربية والنظريات الغربية الحديثة في الخطاب، باعتماده منهج المقارنة[3].

وما أستشفه من دراسة الحاج صالح ونقده لهذه النظريات وبحثه فيها بالمنهج العلميّ الصّارم يعكس -في نظري- خاصية العربية وتميزها في بعض الجوانب عن النظريات اللسانية الحديثة، وأعتقد أنّه يقدّم ويبرز للباحثين واللسانيين العرب المعاصرين أنّ هناك ما يمكن تقبّله من نظريات ومناهج باعتبارها تتلاءم والعربية والدراسة العلمية للغات الطبيعية وهناك جوانب أخرى لا تتلاءم وطبيعة التحليل العلمي اللغوي العربي الذي قدّمه الخليل وأتباعه، فهي دعوة ودفاع ونهج رجل عالم وذو دراية بالأسس العلمية والمعرفية في التراث اللغوي العلمي العربي والنظريات الحديثة اللسانية، وهذا ما يمكن إجماله في ذكره لما تمتاز به العربية في تحليلها عن باقي النظريات اللسانية الحديثة وهي كالآتي:[4]

1.اعتماد اللسانيين الغربيين للوظيفة البيانيّة للغة في عملية التحليل، بينما عند النحاة العرب فقد امتازوا بجعل وظيفة اللغة والمتمثلة في الإفادة والتبليغ ثلاثة ميادين، وهي: دورة التخاطب القائمة

---

[1]) ينظر، ياسين بوراس، موقف عبد الرحمن الحاج صالح من النظرية التوليدية التحويلية، مجلة المرتقى، مج:2، العدد:1، سنة: 2019/01/01م، ص: 47، و57.

[2]) ينظر، في ذلك عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي، الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة، والفنولوجية في سلسلة: مدخل إلى علم اللسان الحديث – الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة، من كتاب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 23و 175 و240.

[3]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، الباب السادس: نظرية الخطاب العربية والنظريات الغربية الحديثة محاولة لمقارنة موضوعية وتوضيحية، وفيه تعرض لكثير من العناوين الهامة القائمة على الشرح والنقد والتدقيق لكلا النظريتين العربية والغربية الذرائعية، حيث أوضح أنّ البركماتيك الغربية قامت على تحليل الخطاب من حيث الوظيفة البيانية كغيرها من النظريات الحديثة، خلافا للنظرية الخطابية العربية القائمة على الوضع والاستعمال معا دون فصل أحد عن آخر، ص: 201-207، و215-2018، و233، 263 وما بعدها.

[4]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 31-41.

على مجموع الظواهر المستعلقة وتفسيرها وهي الألفاظ المبهمة عند النحاة كأسماء الإشارة والضمائر، والظروف، والثاني هو: ميدان البلاغة وعلم المعاني، والثالث هو: ميدان تفسير الشواذ عن القياس.

2.اعتماد الوصفيين البنويين على مبدأ نظام التقابل أو التمايز بين عناصر اللغة، بينما عند النحاة فقد امتازوا عن النظريات اللسانية الحديثة في تمييزهم بين ما هو راجع للوضع وبين ما هو خاص باللفظ من جهة أخرى ومن جهة أخرى ما هو راجع للاستعمال، وذلك ما بيّنوه في تحليلهم للكلم والكلام من حيث الوضع، وما يعتري هذه البنى من تغيير في جانبها الاستعمالي، كالحذف والإبدال وغيره.

ويذكر الحاج صالح في مجال الصوتيات أنّ العرب لهم نظرة مخالفة لليونانيين والغربيين، حيث أنّ "الحركة والسكون مفهومين خاصين في تحليل أصوات العربية، وهو خلاف اعتماد اليونان والغربيون الذين قسموا الأصوات إلى صوامت ومصوتات ومقاطع، حيث الحرف عند النحاة هو أصغر عنصر في عناصر الكلام، وأقل ما ينطق به من الحروف، وللنحاة العرب تصورهم الخاص للحرف والسكون، وهو ما لم يعرفه الغربيون ولا اليونان إلا بعد تطور التكنولوجيا[1].

5. 2. إيجابيات اللسانيات الغربية الحديثة وأثرها على التفكير العلمي العربي من منظور الحاج صالح:

يعنون الحاج صالح رحمه الله في مؤلفه (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2)، عنوانا لتأثير اللسانيات الإيجابي على التفكير العلمي عند الباحثين واللسانيين العرب المعاصرين، وهو ملمح يشيد فيه بالجوانب الإيجابية المحمودة التي قدمتها اللسانيات الحديثة، وهي إشادة – في نظري- لا تعكس ذاك الانبهار والولع والإعجاب المنغمس في الحداثة جملة، بل هي إشادة موضوعية تنمّ على قدرة ومكانة علمية وسمّو فكري تفرّد به الحاج صالح رحمه الله عن باقي بعض اللسانيين والباحثين المحدثين العرب، كالمشارقة والمغاربة[2]

[1]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 175 وما بعدها.

[2]) تختلف نظرة الحاج صالح رحمه الله كل الاختلاف عن هؤلاء اللسانيين والباحثين المتأثرين بمناهج اللسانيات ونظرياتها، فهم يعتمدون الإشادة باللسانيات الحديثة وتطبيق مفاهيمها ومنهجها ونظرياتها دون فحص أو نظر أو تدقيق لما يتوافق أو يتباين مع خصوصية العربية، وإن كان هؤلاء قد تناولوا التراث العربي اللغوي قرؤوه قراءة حديثة من منطلق المقولات اللسانية، فإنّ الحاج صالح يمتاز عنهم بتبصر فكري وعلميّ وقدرة على النقد والتقويم والتصحيح لما هو خطأ من حيث المنهج أو من حيث النظريات، وهذا ما عكسته كتبه ومؤلفاته ونظريته الخليلية ومشاريعه التي قدمها، وبذلك أرى أنّه عالم ولسانيّ مجتهد فريد عصره عن باقي من سبقه أو عاصره من اللسانيين

ومن جملة الإيجابيات ما يلي:[1]

أ/اعتبار اللسانيات الظواهر اللغوية مثل الظواهر الطبيعية تدرس دراسة علمية موضوعية.

ب/أنّ الألسن البشرية كغيرها تتحول وتتطور مثل أية ظاهرة فتصبح ألسنة أخرى مغايرة لما كانت عليه.

ج/إثباتها ضرورة دراسة الألسنة في ذاتها من حيث هي اداة إيصال وتبليغ، لما تحتويه من نظام ورموز خاصة بكلّ لغة من اللغات الطبيعية.

د/إثباتهم أنّ دراسة اللغات ليس الغرض منه الجانب التعليميّ واكتساب القدرة على استعمالها، بل هو كذلك الكشف عن جوانب أسرارها في ذاتها.

و/تباين المذاهب اللسانية في دراسة اللغة واختلاف وجهات نظرها وأسسها مكّن من البحث ومعرفة طرق الدراسة وكلّ ذلك يمثل تصورا موضوعيا للغة.

كما نوه بفضل اللسانيات وإيجابياتها، وذلك أنّ اللسانيات "اهتمت بدراسة وبحث الجانب التطوريّ التاريخي للغة، خلافا للقدامى من النحاة – وإن كان تعرض أمثال سيبويه والخليل لهذه الدراسة- كما فتحت الباب من جديد على أسس علمية متينة، قائمة على الدراسة العلمية الآنية للغة وهي نظرة خالفت التاريخية التطورية، الذين اعتبروا العلم كلّه مرتكز على المذهب التطوري"[2].

غير أنّه رغم إشادته بفضل اللسانيات وإيجابياتها، فإنّه لم يمنعه هذا من إثبات والدفاع والإشادة بدور العلماء القدامى، والتنويه بذكر ما اعتمدوه من مناهج ووسائل علمية راقية في دراسة العربية، وما أثبتوه من نظريات عميقة ودقيقة كشفت وتكشف أسرار اللغات.

6.المصطلح اللسانيّ عند الحاج صالح:

قد مثّل المصطلح اللسانيّ عقبة من عقبات البحث اللسانيّ العربيّ، ممّا دفع لأن يُعاد بحثه وطرحه والعمل على ضبطه تفاديا للفوضى والتفرق والتفرد، وهذا ما نجده عند الحاج صالح رحمه الله، فهو كغيره من أقرانه اهتم به وكتب وأوضح نظرته وتصوره تجاه المصطلح اللسانيّ، وكلّ ذلك من منطلق الضبط والتدقيق والحدّ من فوضى وتشتت المصطلح بين اللسانيين العرب والبحوث

المحدثين، فهو قوم وأرجع ودحض ونفى عن العربية ونحاتها الأوهام والتلفيق الذي نسبوه لهم ولخصوصية العربية، لمعرفة كلّ ما أشرت إليه يرجى الرجوع لكتبه ومؤلفاته والأبحاث الدائرة عن جهوده اللسانية.

[1]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 279، 280.

[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 24، 25.

اللسانيّة العربية ‹‹...مما أثر في بناء الخطاب اللساني من حيث القراءة والتلقي سواء أتعلق الأمر بالمصطلح الوافد أم المصطلح العربي التراثي الأصيل››[1].

وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ما ينشر ويُكتب ويُترجم من لدن اللسانيين والباحثين العرب سواء المشارقة منهم أو المغاربة، وذلك يرجع لاختلاف اللغات المترجمة منها ولاختلاف الثقافة اللسانيّة والتوجه الفكري اللسانيّ عند كلّ واحد منهم، فالمصطلح له عدة تأثيرات والتي أجملها بشير إبرير في ثلاث نقاط تمثلت في[2]:

أولا: من حيث البناء المعرفي، فالمنطلقات والأسس والمراجع المعرفية المعتمدة هي التي خلقت هذا التشتت وذلك راجع إلى الترجمة بالأساس الأول.

ثانيا: الأثر المنهجي، حيث تمثلت عوامله في طرق الممارسات اللسانيّة والتحليلية لقضايا لسانية مختلفة، مثل قضية الترجمة والتأصيل اللساني للسانيات العربية، وهذه جميعها تشكّل إشكالات لسانيّة.

ثالثا: الجانب اللغوي، ومن تأثيراته على اللغة وعلى الخطاب اللغوي، أنّ كلّ لسانيّ يمتاز بخطاب يباين غيره من اللسانيين الآخرين، فمثلا خطاب سوسير يختلف عن خطاب تشومسكي، كما يمتاز خطاب المشارقة عن خطاب المغاربة، وكلّ له لغته ومصطلحاته التي تسم خطاباته.

وإذا كان هذا حال المصطلح في البحث اللسانيّ العربي، فإنّ الحاج صالح نجده يقدّم تشخيصا لهذا الإشكال، والذي أرجعه إلى:" اعتباطية العمل، وحرفيته، وعدم شموليته"[3].

ويرجع الحاج صالح ذلك الأمر كله إلى ‹‹...البطء الذي يسير به وضع المصطلحات ولإقرارها، وحرفية هذا العمل وفرديته، ومشكل ذيوع هذه المصطلحات في الاستعمال››[4].

وهذه الاعتباطية والحرفية والفردية في العمل تجاه المصطلح، جعلته يعاني الأزمة والنقائص والتشتت، وهذا ما دفع الحاج صالح لأن يقدم شرحا واضحا وكافيا للنقائص الثلاثة التي أشرنا إليها، ويمكن إجمال ها كالآتي[1]:

---

[1]) بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء الخطاب اللساني العربي الحديث المنجز اللساني للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، ص:140.

[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 140-142.

[3]) ينظر، رياض عز الدين، قضية المصطلح اللساني في كتابات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح دراسة في جهوده التأصيلية، النقدية والتقويمية، مجلة الأحمدي للدراسات الغوية والنقدية والترجمة، مج:03، العدد:01، ماي 2023م، ص: 94، 95.

[4]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 125.

أ.اعتباطية العمل، ويقصد بها عدم خضوع اللغويين واللسانيين في ضبط المصطلح إلى المبادئ والضوابط العلمية وعدم مراعاتهم لمعطيات اللسانيات الحديثة ومنهجية العلوم الاجتماعية؛ لأنّ العمل الاعتباطي يقوم على الحس الذاتي دون نظر في المقاييس العلمية، وخاصة افتقارهم لمعرفة الوضع والاستعمال.

ب.حرفيته، ويقصد بها تلك البحوث الفردية التي تعتمد القواميس فقط في عملية الترجمة، حيث يسعى هؤلاء الأفراد على إبراز جهودهم دون اعتماد الجهود الجماعية.

ج.عدم الشمولية، حيث أنّ اللسانيين أثناء ترجمة وضبط المصطلحات لا يرجعون المصادر العربية وخاصة المخطوطة، ولا إلى المراجع الأجنبية، فهؤلاء يستندون فقط على المعاجم الجاهزة والمعاصرة، وذلك كله عجز منهم في أن يتصفحوا التراث اللغوي العربي واستخراج المفاهيم العلمية مقابل المفاهيم الأجنبية الحديثة.

وهذا النقص الذي أوضحه الحاج صالح، يكشف لنا أنّ المصطلح اللساني العربي لا يزال يعاني الأزمات، ولذلك يرى الحاج صالح بأن يكون المصطلح قائما ومنسجما مع ‹‹...ما طرأ من تقنيات جديدة في التوثيق والمعلومات عامة. ولا يعقل أن يواصل اللغويون أعمالهم بالكيفية الحرفية الفردية التي عرفوا بها حتى الآن››[2].

فعملية وضع المصطلح تحتاج لأن تنسجم وتنضبط من طرف اللسانيين حتى نتفادى العمل الفرديّ، ولذلك كان شأن المصطلح في فكر الحاج صالح ذا أهمية، لأنّه أساس تقدم العلوم وضبطها، فالعلوم تعتمد الاقتباس من الثقافات الأخرى من حيث المصطلحات والمفاهيم الجديدة، وهي نوع من أنواع التمازج والتبادل والاقتراض اللغوي، إلا أنّ عملية الاقتباس اللغوي عند الحاج صالح تتجلى في " موقف الاعتدال، حيث لا يكون هناك إيّ تفريط ولا إفراط، وأن تخضع لمبدأ الشيوع والذيوع،وأن يكون للمصطلحات والمفاهيم الجديدة الهيمنة والنفوذ في وسط البحوث اللسانية واللسانيين العرب أنفسهم، سواء كانت معربة أو مترجمة[3].

فالحاج صالح يؤسس لعملية وضع وترجمة المصطلحات على أساس مبدأ الشيوع والذيوع، لأنّ ذلك ممّا يدفع في تقبله واستحبابه وتفهمه لدى الباحثين واللسانيين وحتى القراء، وأيضا يكبح فوضى المصطلح وتشتته، ولذا كان موقفه موقف المتبصّر والناقد، الذي يرى بضرورة ا، يكون

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 125-135.
[2]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 107.
[3]) ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 107، 108.

المفهوم مجمعا على صحته وتقبله، وهذا يبيّن لنا أنّ الحاج صالح لا ينفي عدم قبول اللفظ الدخيل أو نفي اعتماد وسائل التوليد اللغوي، بل الذي يراه ذا أهمية وضرورة هو العمل على " بحث التراث اللغوي العربي والعمل على إيجاد لفظ قريب من حيث المعنى من المفهوم المحدث[1].

ويتحدد من هذا أنّ يقوم في وضعه للمصطلح وبحث مقاصده ومعانيه على أساس المسح الشامل، وهو مبدأ متين، به تتجلى معاني المفاهيم التراثية وبه يمكن التقريب بينها وبين المفاهيم المحدثة، لأن الرجوع إلى التراث عند الحاج صالح أمر تستند إليه جميع الشعوب، فترك التراث وعدم البحث فيه يجعلنا نبتعد عن الرقي الحضاري وعن التدقيق والتطوير اللسانيّ العربي، ولذا حدد موقفه رحمه الله بقوله:‹‹...فللعربية تراث حضاري ربما لا يضاهيها في ذلك أية لغة في الدنيا، ومعاجم العربية وحدها تزخر بالآلاف من الألفاظ الحضارية يمكن استرجاعها وإدخالها في الاستعمال من جديد››[2].

فالناظر في جهوده يجدها تمتاز باعتماد الصرامة العلمية والدقة الموضوعية، وخاصة في ما تعلق بالمصطلح، إذ يمتاز عنده ‹‹...بحضور لغة التراث المتمثلة في جهود العلماء الأجلاء في علوم اللسان مثل الخليل وسيبويه...››[3]، وهذه الرؤية التي يعتمدها الحاج صالح في المصطلح هي نفسها التي وظفها في كلّ أعماله؛ لأنّ النظر في التراث اللغوي العربي يحتاج لكثير من الجهد والبحث والمسح الشامل وقراءة الكتب والمعاجم والمخطوطات التي تعجّ بالمفاهيم الأصيلة والمصطلحات العلمية الدقيقة، والسبب الذي دفعه لذلك أنّ "ما يحمله المصطلح التراثي من دلالة عميقة وصارمة ومتينة، قد تجعله يفوق ويمتاز عن المفهوم الحديث الذي ربما يقصر على تأدية المعنى المناسب والمتلائم مع المقصد المراد[4].

فقضية المصطلح دفعت الحاج صالح لأن يأتي بمشروع ضخم وجليل، تمثل في مشروع الذخيرة اللغوية، لما له من فائدة جليلة على الباحثين واللسانيين العرب، وخاصة فيما تعلق بضبط المصطلح، وإحياء الألفاظ التراثية، حيث بيّن أنّ فائدته وما يحمله من قيمة جعلته يكون مرز الأساس عنده، وذلك "بجعله منطلقا في المصطلحات وكيفية ضبطها وترجمتها، بالاستناد إلى البنك

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 109.
[2]) المرجع نفسه، ص: 110.
[3]) بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:7، فيفري2005م، ص: 14.
[4]) ينظر، سمير معزوزن، إشكالية المصطلح عند عبد الرحمن الحاج صالح، وأزمة الإشكال، مجلة المرتقى، العدد2، جوان2019م، ص: 45.

الآلي من الألفاظ التراثية، واعتماد اللفظ الشائع الدقيق في دلالة المعنى، ومعرفة تطور الألفاظ ودلالتها"[1].

ونجده يؤكد على جملة من الضوابط المنهجية التي تمثل عنده ضوابط دقيقة ومنهجية صارمة تجاه المصطلح، إذ تتمثل هذه الضوابط في[2]:

أولا: ضرورة بحث أيّ لفظ أو مفهوم في التراث وكشف سياقاته قصد الوصول إلى تقريبه من اللفظ الدخيل.

ثانيا: العمل على مطابقة المفاهيم للمفهوم الحديث، كما قصده العلماء الأوائل.

ثالثا: العمل على شيوع اللفظ الدخيل بوضع مقابل تراثي له، حيث يدفع الغرابة عن القارئ، مع اعتماد ما تقره المجامع اللغوية من ألفاظ ومفاهيم جديدة.

وبهذا نرى أنّ الحاج صالح رحمه الله، يقف موقفا فريدا ومخالفا لغيره من اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين الذين نفوا الرجوع إلى مفاهيم التراث اللغوي العربي واعتماد معطياته في وضع المصطلحات[3]، وذلك جهلا منهم وتناسيا أنّ المفهوم التراثي اللغوي العربي له القدرة والمكانة على استعماله من جديد عن طريق بحث سياقه ودلالته ومعرفة مقاصد العلماء الأوائل من ذلكم المصطلح، ويمكن إجمال أهم النقاط التي اعتمدها في تأصيله للمصطلح وفي آلية وضعه وضبطه كالآتي[4]:

أ.اقتناعه من خلال معرفته بتطور حركية المفاهيم اللسانية وتجاوزها للحدود الحضارية، وذلك أنّ أي لغة وتراث حضاري له مفاهيم تتطور وتتغير، إلا أنّها تعكس جملة من المفاهيم التي تفوق أو تعادل الدخيل من المصطلحات.

ب.اعتماده لهندسة تسير وفق ضوابط عملية تقوم على مبدأ المسح الشامل لكلّ الألفاظ والمفاهيم اللسانية الحديثة أو حتى التراثية.

---

[1]) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص: 113-115.

[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 114، 115.

[3]) فكثير منهم استند إلى الحداثة ومفاهيمها في ترجمة المصطلح، معتبرين أن التراث قد تجاوزه الزمن ولا يمكن الإتيان بمفهوم تراثي ليقابل مفهوما حداثيا، وذلك في نظرهم لا يتناسب ودلالة المصطلح الحديث؛ لأن المفهوم التراثي عندهم له معنى غير المعنى اللساني الجديد، ومن هؤلاء المسدي والفاسي الفهري، رغم أنّهما قد وظفا مفاهيم تراثية في معاجمهما.

[4]) ينظر،محمد كمال بلخوان، تأصيل المصطلح اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح، ضمن كتاب: الجهود اللغوية لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، أعمال الملتقى الوطني، منشورات المجلس، 2018م، ص: 216-221.

ج.اعتماده مبدأ المقارنة بين المفاهيم، وذلك بالنّظر إلى سياقها الحضاري التي تدلّ عليه.

د.دعوته لإنشاء نهضة شاملة تضبط المصطلح في الثقافة اللسانية العربية، عن طريق المؤسسات والترجمة الموضوعية العلمية، والابتعاد عن الفردانية في الترجمة.

والمتمعّن بتفحص وجلاء لمؤلفاته رحمه الله يجده قد أصل كثيرا من المصطلحات التراثية، كما أنّه استند للتراث في ترجمة المصطلحات، وهو بذلك ذو توجه تراثي يقوم على الموضوعية والصرامة وعلى الإحياء لمفاهيم القدامى بعد تحرّي معانيها ودلالتها ومقابلتها مع اللفظ الدخيل، فإن هي كانت معبرة عن المعنى المراد أخذ به وإن كانت مخالفة له، نظر في الشيوع والاستعمال ليقابل ذلك مع المفهوم الحديث.

6 .1. نماذج من المصطلحات اللسانية عند الحاج صالح من خلال المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية.

إنّ الحاج صالح رحمه الله قد اعتمد كغيره من اللسانيين على وسائل التوليد المصطلحي، فهو لم يخالفه في ذلك، إلا أنّه اعتمد على مفاهيم التراث اللغوي العربي بكثرة إزاء المقابل الأجنبي، سواء في مؤلفاته وترجمته لبعض المصطلحات أو في المعجم الموحد، ومن أمثلة تلكم المصطلحات ما يلي:

المصطلح	المقابل الأجنبي	أداة توليده	الصفحة
تماثل في مقابل التجانس	Absorption/assimilation totale	ترجمة	5
اسم معنى في مقابل اسم عين	Abstract noun/nom abstrait	ترجمة	5
علم الصوت الفيزيائي	Acoustics/acoustique	ترجمة	6
تأدية الحرف، إخراج الحرف في التراث	Actualiwation/actualization, realization	ترجمة	7
فضلة في مقابل العمدة	Adjunct(word)/ adjoint	ترجمة	8

مخصص الاسم منه المضاف إليه	Adnominal/adnominal	ترجمة	8
زيادة منها الإلحاق	Affixation/affixation	ترجمة	8
عدم الاستقامة/ عدم السلامة من اللحن	Agrammaticality/agrammaticalité	ترجمة	9
تكبيري/ عكس تصغيري	Amplificative/amplification	ترجمة	11
التفات (صورة بيانية)	Anacoluthon/anacoluthe	ترجمة	11
تقديم وتأخير في كلمات الجملة	Anastrophe/ Anastrophe	نرجمة	11
قياس، تناسب، شبه	Analogy/analogie	ترجمة	11
تضاد في الدلالة	Antonym/antonymie	ترجمة	12
خبري (في مقابل الاستفهام والأمر والطلب عامة	Assertive/assertif	ترجمة	15
لا مقطعي (فونيم)	Asyllabic/ asyllabique	ترجمة	15
زحاف حذف عروضي	Catalexis/catalexe	ترجمة	23
سديلة (علامة توضع تحت الحرف لتحديد	Cedilla/cedilla	تعريب مع ترجمة	23

صلته الصوتية			
سينم (وحدة صوتية في الكلوسيماتيك)	Ceneme/céneme	نعريب وترجمة	24
كريول (لغة خاصة)	Creole/créole	تعريب وترجمة	34
اشتقاق أو توليد الجملة في المدرسة التحويلية	Derivation/dérivation	ترجمة	38
تاريخي، زماني، في مقابل آني	Diachoronic/diachoronique	ترجمة	39
بدل لهجي، دايافون(تنوعات نطق للفونيم)	Diaphone/diaphone	ترجمة وتعريب	39
النظرية الاستغراقية أو القسمية	Distribuutionalism/distributionalisme	ترجمة	42
احتكاك عند الغربيين، تسريب عند ابن سينا، رخاوة عند النحاة والقراء	Friction/ Friction	ترجمة	53
عنصر دال (أو منوم) وظيفي	Functional moneme/ monéme fonctionnel	تعريب وترجمة	54
لفظة في	Lexia/lexie	ترجمة	79

اصطلاح المدرسة الخليلية			
دراسة المفردات (علم متن اللغة)	Lexicology/ lexicologie	ترجمة	79
عنصر دال، أو دالة نحوية	Morpheme/morphéme	ترجمة	89
حرف مبنى (وحدة صوتية صرفية)	Morphoneme/morphophonéme	ترجمة	90
علم الصرف عند العرب	Morphemics/morphonologie	ترجمة	90

الملاحظ على هذه المصطلحات يجد أنّ الحاج صالح يستند إلى الترجمة والتعريب والمزج بينهما أحيانا، والغالب على عمله الترجمة، كما أنّه يمزج بين المفاهيم البنوية والوظيفية والبلاغية والنحوية ومفاهيم الخطاب، وهذا ما نلمسه من هذه النماذج من المفاهيم، ويغلب عليه مفاهيم التراث التي استقاها وأحياها وجعلها مقابلة للألفاظ اللسانيّة الحديثة، ونجده في عمله هذا يحدد أيضا كلّ مفهوم وما ينتسب إليه من مدرسة ما من مدارس اللسانيات أو غيرها، وخاصة عند مدرسة الخليل، وبهذا يتبيّن لنا جدية وضبط وتمكن الحاج صالح من علم المصطلح وسعة اطلاعه على التراث اللغوي العربي، كما أنّه اعتمد وسائل التوليد المصطلحي مثل ما هو معمول به عند اللسانيين واللغويين.

وقد نوع الحاج صالح بين المفاهيم من صوتية ونحوية ودلالية وتركيبية، وتداولية في المعجم الموحد للمصطلحات اللسانيّة، وهذا يعكس جهوده البحثية واللسانية الرائدة القائمة على التقصي والتحري والموضوعية في ضبط المفاهيم، وذلك لعدة معايير التزمها، منها[1]:

أولا: التزامه بالمنهجية الصارمة والمضبوطة التي عمادها الأصالة والموضوعية.

ثانيا: حرصه على تثمين جهود العلماء القدامى، وإحياء مصطلحاتهم ومفاهيمهم كما قصدوها هم، دون تحريف ولا تدنيس.

[1]) ينظر، رياض عز الدين، عمار لعويجي، قضية المصطلح اللساني في كتابات الدكتور الحاج صالح، ص: 102.

ثالثا: العمل على تأصيل ذلك من التراث باعتباره المرجعية الأولى في منجزاته وأبحاثه.

ثانيا: عبد السلام المسدي[1]:

1.رؤيتة النقدية واللسانيّة من خلال مؤلفاته وأبحاثه:

إن النّاظر في عقبات البحث اللساني العربي وما يتعلق بها من عوائق وإشكالات، يجدها في حقيقة الأمر تعكس توجّهات ورؤى لسانيّة، ظهرت نتيجة التفاعل اللسانيّ والمنهجي والفكري، إلا أنّ بعض اللسانيّين تناولوا هذا الإشكال بصورة نقدية ومنهجية تباين منهجية باحث آخر، ومن هؤلاء عبد السلام المسدي، الذي نجده في كتابه التفكير اللساني في الحضارة العربية، قد تطرق لعائق ومواقف اللسانيين من **الحداثة والتراث**، حيث يرى أنّ "...الفكر الغربي عكس المنظور العربي، قد شقّ طريقه من المعاصرة إلى الحداثة دون أيّة قطيعة، أو تفكيك بين المادّة والموضوع، بينما في الدرس اللساني العربي ما يزال يتصارع مع الحداثة، باعتبارها تقوم في رأيهم مقام البديل في التفكير المعاصر، فهم يرون في تراثهم اللغوي مصدر استلهام ومبدأ فردي وملك حضاري وحضوري، ينبغي استعادته وإبعاده من أيّ اتصال غربي حديث[2].

وهذه القراءة النقدية من لدن عبد السلام المسدي، هي قراءة تروم مبدأ التفاعل وتجاوز القطيعة المعرفية بين الفكرين الغربي والعربي المستقاة من التراث والمبنيّة على أصول الماضي، والمتفاعلة مع المعاصرة، ولذلك نجده يصدح بهذا التوجه قائلا:‹‹...ومع ذلك تراثنا أحد رجلين فإما ناقل لفكر غربيّ وإما ناشر لفكر عربي قديم. فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية

[1]) باحث ولسانيّ من دول المغرب العربي، أصله من دولة تونس، ولد:1954/01/26م، بمنطقة صفاقس، له مؤلفات متنوعة في اللسانيات والأسلوبية، والنقد الأدبي، كما تقلّد كثيرا من المسؤوليات والمناصب العليا في الدولة، منها وزيرا للتعليم العالي خلال الفترة:1987، 1989م، وسفيرا لدى جامعة الدول العربية:1989م، 1990م، وله أيضا مشاركات دولية في شتى العلوم والمعارف، ومثل أيضا عضوا في بعض المجمعات اللغوية، منها: المجمع اللغوي العراقي1989م، والمجمع اللغوي تونس:1997م، والمجمع اللغوي الليبي:1999م، ثم مجمع سوريا اللغوي:2002م، ينظر: التفكير اللساني عند عبد السلام المسدي، عبد الرحيم البار، ص:171-176، وينظر، أيضا: الأدب وخطاب النقد، المسدي، واجهة الكتاب.

[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986م، ص: 11.

يصنع مفكرا عربيا معاصرا. لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصر ((العربيّ)) وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر ((المعاصرة))››[1].

وبهذا المعطى النقديّ الفكريّ، نرى أنّ المسديّ، يسعى لأن يكون هناك بناء لفكر عربي معاصر، يأخذ مادته الخامّ من التراث اللغوي العربي، ويواجه أو يُنتج موقفا عربيّا تجاه القضايا اللسانية المطروحة في أوساط الباحثين واللسانيين العرب وغيرهم من الغربيين، وهذا ما يرومه ويأمله كي يعيد قراءة التراث قراءة قائمة على التراث وآخذة لمقولات اللسانيات الغربية الحديثة ‹‹فمقولة التراث تستند عند عامة المفكرين العرب إلى مبدأ ثقافيّ منه تستقي شرعيّتها وصلابتها في التأثير والتجاوز، وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربيّ المعاصر والمتميّز، فلا غرابة أن تعدّ قراءة التّراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب...››[2].

ويقر المسدي أنّ هذه القراءة إنّما هي قراءة قائمة على معادلة نقدية معاصرة، وهي قراءة جدلية بين اللسانيات وبين التراث اللغوي العربي ‹‹...ومتى توفرت المعادلة بطرفيها تسنى إجراء القراءة الجدلية التي هي بالضرورة قراءة نقدية واعية تستند أساسا إلى التفاعل العضوي››[3]، وبهذه القراءة النقدية اللسانية التي يعتمدها المسدي بمنظور معاصر، تمكّن الباحث واللسانيّ المتخصص من أن ‹‹... يستنبط بمجهر القراءة أشياء ليست هي التراث في حرفيته، ولا هي اللسانيات في منطوقها المتداول...››[4].

ومن هذا القول يتجلى للقارئ والباحث وجهة المسدي الدّاعي لفاعلية التواصل والتلاؤم والتلاقح دون قطيعة للتراث ولا تشاؤما أو كراهية للحداثة، لأنّ ذلك في رأيه يمثل تراجعا وتخلّفا فكريا عند العرب لأن‹‹...جوهر القضية يكمن في أنّ وعينا بخطر علوم اللّسان هي نفسها ما زالت في خطاها الأولى... إلى جانب ذلك تعطل الفكر العربي عن أن يقدّم للإنسانيّة في حقول المعرفة اللّسانيّة عطاءه الخصيب الذي قد يحرّك به مسار التفكير الحديث بمقوده العلميّ الأصيل››[5].

فهذه القراءة النقديّة الفكرية اللسانيّة تظهر لنا أنّ الفكر العربي المعاصر في نظره، لا يزال يفتقر للثقافة اللسانيّة الحديثة، وللتوجه العلمي الصائب، والذي يقتضي الاطلاع على الثقافة اللسانيّة

---

[1]) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص:12.
[2]) المرجع نفسه، ص:12.
[3]) عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 28
[4]) عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص:29.
[5]) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط، أوت1986م، ص: 11، 12.

الحديثة، لبناء فكر عربي معاصر، متجاوز لهاته العقبات والعوائق الفكرية، ويلخّص لنا المسدي بعض الأسباب التي يراها سببا في انعدام الإشعاع اللسانيّ في الوطن العربي، وهذا التشخيص يعكس مواقف كلّ من اللسانيّين التراثيين و الحداثيين العرب، ومن هذه الأسباب ما يمكن إيجازه في النقاط التالية:[1]

القداسة التراثية اللغوية تجاه التراث وعلومه: وهي رؤية بعض اللسانيين والمفكرين أنّ التراث اللغوي جاء مكتملا في شتى جوانبه، دراسة وبحثا وتمحيصا وغير ذلك، بحيث نتج في أنفس هؤلاء صورة قداسيّة لا تقبل أيّ ثقافة لسانيّة أو علميّة غريبة، وهذه القداسة أرجعها عبد السلام المسدي لعاملين اثنين هما: العامل النفسي والعامل الحضاري، وذلك نتيجة عدم اطلاعهم على حقائق علوم اللسان في العصر الحديث.

التّصور اللسانيّ العربي المحصور في الجزئيّات أو الكليّات على مستوى الصوتيات: وهذا التصور رغم ما يمثّله من جانب علمي هامّ في دراسة اللغة، إلا أنّه جعل أصحاب اتجاه التراث يرون أنّ التراث اللغوي العربي له نتاج لغوي وعلميّ ينافس أو يفوق اللسانيات الغربية الحديثة، غير أنّ المسدي يخالف هذا الرأي والتوجه، بل يرى بضرورة دراسة الحدث اللغوي في نواميسه ومستوياته كليّا وليس جزئيا.

معركة الوصفيّة والمعيارية: أنّ هذا الصراع أربك كلا من أنصار المعياريّة ودعاة الوصفية، بل استنزفت من كلا الطرفين طاقات وجهود، رغم ما تحمله اللسانيات من رؤية نابذة للمعيارية وضوابطها، إلا أنّ المسدي يرى أنّ المعيارية والوصفية شيئان لا متناقضان، ولا ينتميان إلى صعيد الفلسفة ولا حتى إلى مبدأ الحيّز التصوريّ، فلا داعي لأن تكون هناك بينهما أيّة تصادمات أو تطابقات، أو مقارعة بينهما، فالنحو واللسانيات في وجهة نظره النقدية، ليس ضدّين بالمعنى المبدئي للتضاد.

النظرة المسيئة تجاه علم اللهجات والذي يستمدّ مشروعيته من مناهج اللسانيات الحديثة: فعلم اللهجات، وما يحمله من قيمة علمية ومعرفية في دراسة اللغة ولهجاتها ومعرفة نواميسها، في وجهة نظر المسدي مرتبط بأفكار استشراقية، لها صلات بجوانب سياسية واستعمارية، وحتى جوانب عقائديّة محضة، وهذا سبب جعل الرافضين للسانيات، لا يقبلونه ويرفضون كلّ منهج أو علم غربيّ.

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص:12- 19.

لغة البحث اللسانيّ العربيّ: يرى المسديّ في هذا العائق المانع للإشعاع اللساني في الأوساط العربيّة، وسببا رئيسا في تقهقر البحث اللساني ومعرفة اللسانيات، وذلك نتيجة اعتماد كثير من اللسانيّين والباحثين عن قصد أو اختيار الكتابة بلغات أجنبيّة، والسبب في رأيه يتمثّل في اعتقاد بعضهم أنّ العربية قاصرة عن النهوض بأعباء نقل علمه أو علوم اللسانيات، لافتقارها للمصطلحات أو تشعّبها المضني للمصطلح الواحد، وكلّ ذلك يرى فيه المسدي تهرّبا من واقع البحث اللسانيّ ومن المسؤولية العلميّة.

كتابات اللسانيين العرب التيسيريّة أو الهادفة للتعريف بعلوم اللغة: يعتقد المسدي، أنّ كتابات بعض هؤلاء اللسانيين التي تعدّ تعريفا لعلوم اللغة أو تقديمات وشروحات للسانيات، دون تأقلم أو كتابات تخصصية في علوم اللسانيات وما يعتريها من تطورات ونظريات وما تحمله المؤلفات والدّوريات والمقالات من مستجدّات، تجعل هذه الكتابة – بحسبه- حيفا فكريا قد يحدث قطيعة معرفية يصعب علاجها.

ازدهار الدراسات القطاعية وضمور الأبحاث النظرية: ويمثّل هذا العائق عند المسدي، سببا قويا، وذلك نتيجة تركيز كثير من الباحثين واللسانيّين العرب على جوانب قطاعية من مستويات اللغة العربية، مثل ما تعكسه كثيرا من المؤلفات والأبحاث، كقراءتها للمستوى الصوتي أو النحوي أو الدلالي أو التداولي، وهذا عكس اللسانيات التي تتأسس على جذع معرفيّ مشترك، يتشعّب لمعارف وحقول ذات اهتمام، فكانت كتاباتهم ومؤلفاتهم، مقتصرة – في رؤيته النقدية- على المستوى النظري فقط، دون اهتمام بالمستوى التنظيريّ الذي يعكس الإشعاع المعرفي لديهم، ممّا دفع بخفاء الإبداع في البحث اللغوي المعاصر.

فالرؤية النقديّة عند المسدي تنبع من دافع حضاري وقوميّ يهدف لإعادة قراءة الموروث اللغوي العربي، قراءة تكون متطورة مع المستجدات المعاصرة اللسانية وأيضا قراءة تعيد للتراث اللغوي العربي مكانته الحضارية وإضافاته الإنسانيّة في علوم اللسان، ويمثل مؤلفه (مباحث تأسيسية في اللسانيات)، قراءة نقدية قائمة على مبدأين اثنين: الأول فلسفي فكري، يروم من خلاله طرح القضايا اللسانية والمفاهيم العلمية طرحا تصحيحيا وتقويميا، أمّا المبدأ الثاني فهو مبدأ لسانيّ يتطرق للمعالجة اللسانية والشرح الواضح لمفاهيم علم اللغة مع تمكين القارئ معرفة واستطلاعا لما قدّمته اللسانيات من نظريات وعلوم تقنيّة في علاج قضايا اللغات، وهذا ما دفعه في مستهلّ توطئته للكتاب أن يقرّ بهذه الرؤية اللسانية الفكريّة قائلا:››...فإن ملاحظتين...تتصلان بسياقنا العربي على الصعيد المعرفي: الأولى: تتمثل في الانحسار الذي تشهده الدراسات اللسانية العربية

بعد أن عرفت ازدهارا نسبيا خلال العقدين الماضيين، والملاحظة الثانية: تتمثل في أن المعرفة اللسانية كأنما أصبحت في أذهان الكثيرين محتاجة إلى سند يسوّغها وإلى قناة تحملها››[1].

1. 1.رؤيته التقويمية للبحث اللساني العربي:

وإذا كانت هذه الملاحظة التي قدّمها المسدي سبيلا للتقويم وطرح الإشكالات اللسانية في الوطن العربي، فإنّنا نجده يرى – رغم ما تشهده الجامعات والأبحاث اللسانيّة العربية من خبرة لسانيّة-أنّها تفتقر للتأسيس النظري الشامل، وذلك سببه أنّ ‹‹...الوعي بضرورة التأسيس النظري وبفاعلية التثقيف المعرفي ينحصر فيحتجب بانحساره الإدراك العلمي الشامل وتتقلص دوائر الإشعاع حتى تنغلق في مجال الاختصاص الأكاديمي››[2].

وهذا الوضع اللسانيّ البعيد عن التأسيس النظري جعله منطلقا عنده بأن يطرح القضايا التي يراها متصلة باللسان القومي طرحا نقديّا ولسانيّا، مستمدّا من النظرة اللسانيّة الحديثة في طرحها للقضايا اللغوية بنظرة شمولية و نظرة تفرّد، لما فيهما من قراءة جيدة وقدرة على تجاوز الجزء إلى الكلّ، حيث يعتبره المسدي منهجا ‹‹...ينصهر فيه التحليل والتأليف...فهو نهج يعتمد الاستقراء والاستنتاج معا بحيث يتعاضد التجريد والتصنيف فيكون مسار البحث من الكلّ إلى الأجزاء ومن الأجزاء إلى الكلّ بحسب ما تمليه الضرورة النوعية...باعتبار أنها تستكشف ظاهرة اللسان فيها جميعا، ثم هي تستلهم الظاهرة اللسانية ونواميسها من مصادر لغوية وغير لغوية فتعمد إلى إجراء مقطع عمودي على كل منتجات الفكر بمنظور علمي مخصوص››[3].

وبذلك كانت القراءة الشمولية عند المسدي أساسا للكشف عن التراث اللغوي العربي في شموليته باعتباره منجزا حضاريا وإرثا لغويا متناسق الدراسات والبحوث، بل قد اهتدى إلى معارف وعلوم لم يهتدي إليها علم اللسانيات إلا مؤخرا، ولهذا كان من مواطن ما أعاق البحوث اللسانيّة العربية في استيعاب النظرية اللغوية العربية في شموليّته هو" (حاجز الاختصاص)، فالذين تطرقوا للفكر اللغوي العربي، إمّا أنهم تناولوا جوانب منه دون بحث في الفلسفة الإسلاميّة أو أنّهم يقتصرون على قراءة جوانب من اللغة في مستوياتها، وهم في رأيه لم يستنطقوا التراث

[1]) عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات،دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار/ مارس/ الربيع 2010م، ص:7.
[2])عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص:8.
[3])عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 13.

استنطاقا شاملا، لتركهم التراث الفلسفي الذي تناول قضايا لغويّة مميزة، وهذا أمر – بحسبه- لا يكاد يختصّ في دراسة اللغة بالجمع والتحليل[1].

وكلّ هذه الطروحات تجاه التراث اللغوي واللسانيات الحديثة، بطرحها طرحا نقديّا، تكشف على أنّه موقف حضاري ينمّ على قراءة تسعى للشمولية ولاحتواء قضايا التراث اللغوي العربي في شتى جوانبه الفكريّة، وهذا ما عبّر عنه بقوله:‹‹إننا في كل ما صنعنا ونصنع إنما نصدر عن موقف فكري ذي رؤية حضارية لا تهادن مدارها يقيننا أن التراث العربي ذو عمق إنساني على مستوى التاريخ الأشمل...قد استند إلى مبدأ الخصوصية من حيث إنه تفرد بشمائل نوعية، فلم يكن مجرد جسر أو قناة تعبرها ثمرة الحضارة السالفة...وبموجب ما أسلفنا جاء التراث العربي مؤكدا بعدا ثانيا هو بعد التجاوز، وهكذا كان الفكر العربي في نفس الوقت حلقة وصل، ومنطلق خلق، وصانع تاريخ››[2].

ومن هذا المنطلق الفكري الذي عبّر عنه المسدي يظهر جليّا أنّه يتبنى نهجا يتجاوز القطيعة ويرجع للتراث اللغوي العربي دوره الحضاري والإنساني في تاريخ الفكر اللساني عامّة، كما يمثل منطلقا في ‹‹تأسيس مقولة التراث في صلب البحث اللساني››[3].

وهذه المنطلقات هي منطلقات فكرية فلسفية، أما ما تعلق بالمنطلق العلمي فإنّه يصدر ‹‹عن موقف منهجي هو القراءة المعاصرة التي تقتضي ضمنيا استيعابا مزدوجا: طرفه الأول في التراث وطرفه الآخر في العلم الحديث، ومتى توفرت المعادلة بطرفيها تسنى إجراء القراءة الجدلية التي هي بالضرورة قراءة نقدية واعية تستند أساسا إلى التفاعل العضوي››[4]، وبالجمع بين المنطلقين ‹‹...نتوصل إلى إدخال مفاهيم اللسانيات مع مفاهيم التراث في جدل خصيب يخرج لنا ثمارا مفهومية جديدة وحصيلة معرفية متفردة ليست صورة مشوهة للتراث ولا هي صورة منسلخة من اللسانيات، وإنما هي عطاء نوعي بلا قادح››[5].

وقد كانت دراسة المسدي النقدية واللسانيّة ركيزة ومنطلقا هامّا في بحث قضايا العربية واللسانيات من منظور ينمّ على استيعاب وفهم للإشكالات المعرفية واللسانيّة التي يعيشها الوسط الثقافيّ اللسانيّ العربي، وقد تمثلت في قراءته النقدية عن طريق طرحها على شكل أسس نقدية، وقد تعرض لهذه الأسس بعض الباحثين، ومن أمثلة هذه الأسس" اللسانيات والتراث، اللسانيات

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص:27.
[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص:28، 29.
[3]) المرجع نفسه، ص: 28.
[4]) المرجع نفسه، ص: 28.
[5]) المرجع نفسه، ص:28.

والمعرفة اللغوية المعاصرة، اللسانيات وعلاقتها بالأسلوبية، واللسانيات والحضارة العربية"[1]، وهناك من الباحثين من تعرض لهذه القراءة النقدية واللسانية عند المسدي في جانبها الابستمولوجي، وربطها بتصوره المعرفي في دراسته لمثل هكذا قضايا، وكيفية طرحها لها طرحا خصبا وربطه الجانب المعرفي بالتراث اللغوي العربي والنحوي، وتوضيحاته التي قدّمها حول "اللسانيات والتراث اللغوي العربي من فوراق وتقارب تأكيدا منه وكشفا لبعض الهفوات الإسقاطية التي وقع فيها كثير من اللسانيين والباحثين في تناولهم لهذا التراث اللغوي العربي لمقولات اللسانيات المعاصرة عليه"[2].

وهذه الأسباب والمعوّقات تعكس دعوته الملحّة وحرصه على العمل لتجاوز هذه المعوقات والأسباب، للتعامل الجيّد تجاه اللسانيات الحديثة والتراث اللغوي العربي، وجملة هذه الأسباب تعكس – في اعتقادي- ثلاثة دوافع تتمثل كالآتي:

أ/ دافع التجاوز، ويتمثل في إيجاد الحلول والطرق لكبح العوائق والمعوّقات الحائلة دون وجود إشعاع فكري لسانيّ في الفكر العربي.

ب/دافع المواكبة والتأقلم والتعايش مع الثقافات الأخرى وخاصة حقول اللسانيات المعاصرة التي تشهدها الشعوب اليوم.

ج/ دافع ذاتيّ نفسي وفكري، يتمثل في شخص المسديّ وموقفه من التراث واللسانيات، وهو موقف تلاقح يستند لمقولة القراءة المعاصرة المؤسسة على مقولات التراث العربي، والساعية لتأسيس نظرية عربية في المنطلق حداثية في المنهج والتجديد.

2.موقفه من التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة:

ينطلق المسدي في تناوله قضايا اللسانيات والتراث اللغوي العربي من منطلق – في اعتقادي- يقوم على القراءة المعاصرة التي تستمدّ مقوّماتها من منهج اللسانيات الحديثة، وهي قراءة تروم إذابة وتجاوز إشكالية الأصالة والحداثة أو قضية التراث كما يسمّيها هو؛ لأنّ ‹‹...مقولة الحداثة قد أربكت الفكر الفلسفي المعاصر...وزحزحت قواعد الخلق الأدبي وأركان النقد والقراءة...فإن القضية أشد تعقدا عند العرب اليوم...إذ تتنزّل لديهم متفاعلة مع إقصاء آخر يقوم مقام

[1]) ينظر، ابن فريحة الجيلالي، ممارسات في النقد اللساني عند عبد السلام المسدي، مجلة دراسات معاصرة، يصدرها مخبر الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة، المركز الجامعي، أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، العدد1، مارس2017م.

[2]) ينظر، حسين مهني، محمد مدور، السؤال الابستمولوجي عند عبد السلام المسدي، مجلة جسور المعرفة، مج:10، العدد2، جوان2024م.

البديل في المنهج العلمانيّ المعاصر، وهذا الإقصاء مداره قضية التراث من حيث هو يدعو العرب اليوم إلى قراءته››[1].

وهذه القراءة إنّما هي قراءة مؤسسة على استرداد واستعادة ومنح التراث اللغوي العربي مكانته الفكرية واللسانيّة في البحث اللساني وفي الفكر الإنساني بصفة عامّة، حيث تشكل المعاصرة لدى المسدي موقفا لسانيّا تجاه كلّ من التّراث والحداثة، وإسهام في استرجاع بريق الفكر اللغوي العربي وإعطائه مقامه في خضمّ الحضارة الإنسانيّة، وهذه الاستعادة إنّما هي‹‹...حمله على المنظور المنهجي المتجدد وحمل الرؤى النقدية المعاصرة عليه...››[2]، وذلك أنّ‹‹...مقولة الاستعادة تنفي الديمومة إذ هي تكسر الزمن...بعدسة منظور الحداثة والمعاصرة...››[3].

ومن هنا تتحدّد القراءة التي يرومها المسدي، وهي قراءة في نظري، تعتمد نهج اللسانيات الحديثة ومقولاتها وتسبر التراث اللغوي العربي في منطلقاته وتنقيبه والبحث فيه عن ما يحويه ويخبّأه من تقاربات أو تماثل لمقولات اللسانيات المعاصرة، وبهذه المنهجية وهذا الموقف اللسانيّ من كلا الفكرين اللغويين التراثي العربي والحداثيّ اللسانيّ، يتجلى لنا أنّه في أعماله وبحوثه ومؤلفاته يؤسّس منهجا يرتكز على التأصيل والتأسيس للذات العربية من زاوية ومنظور الحداثة المعاصرة، وكلّ ذلك باعتماد مبدأ تكامل المعارف والعلوم والمناهج الذي اتّصفت به اللسانيات الحديثة وما لها من اتصال بالعلوم الأخرى، إذ "أنّه يسعى لإقامة علاقة تصاهر واستلهام واتصال واستمرار دون قطيعة أو تجاوز للماضي، باعتماد مبدأ التمحيص والمناسبة، وتؤكد أيضا الباحثة أنّ المسدي يستند للتراث في ضوء الرؤية المعاصرة بعد تمحيصه حتى تكون هناك فلسفة عربية متميّزة[4].

فالمسدي يرى بضرورة التّأقلم والتّكيّف مع اللسانيات لمواكبة التطورات التي تشهدها الشّعوب في ميدان اللسانيات، وذلك باعتبارها علما كليا وشاملا وأمرا واجبا ومحتّما على الباحثين ورجال العلم والمتخصصين، والأمر الذي دفعه لهذا هو ما "رآه من غرابة وحيرة تدفع لكثير من

---

[1]) عبد السلام المسدي، مفاعلات الأبنية اللغوية والمقومات الشخصانية في شعر المتنبي، مجلة الآداب، العدد11، تشرين الثاني (نوفمبر)1977، سنة 25، عدد خاص، بيروت، لبنان، ص: 46.

[2]) عبد السلام المسدي، مفاعلات الأبنية اللغوية والمقومات الشخصانية في شعر المتنبي، ص: 46.

[3]) المرجع نفسه، 46.

[4]) ينظر، سعاد لعريبي، جودي مرداسي، منهج عبد السلام المسدي في تأصيله للقضايا اللغوية في ضوء كتابه – التفكير اللساني في الحضارة العربية-، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد18، ص: 190، 191.

التساؤلات وتلك التساؤلات إنما هي عنده نتيجة ما يعايشه(ركب الفكر العربي في مجال اللسانيات)، من تأخّر وتدافعات تشهدها بعض الجامعات وبعض اللسانيين ورجال العلم"[1].

وهذا يدعو إلى العمل وبسط ونشر الثقافة اللسانيّة في جامعاتنا العربية، كي ينتج بحاثة ولسانيّون قادرون على وضع النظريات للسان العربي وابتكار مناهج تجريبيّة في معالجته وقراءته والبحث فيه، وتحتّم هذه الحيرة عند المسدي ضرورة التّلاقح مع الثقافات لأخرى خاصة في جوانبها اللسانيّة الحديثة، وذلك لتفادي إشكالية الأصالة والمعاصرة أو الحداثة والتقليد، وذلك لاجتناب الوقوع في الرّكود الفكريّ الذي امتاز به بعض الباحثين العرب واللسانيون، ورجال العلم، بل يؤكد ضرورة فتح الباب وتجاوز الحواجز ومنح شفرة التعامل مع اللسانيات دون ركود أو استهانة بها، والذي يدفع بالمسدي لهذه الدّعوة وهذا التأكيد هو " انعدام إشعاع الفكر الألسنيّ في الثقافة العربية وتعطّله عن أن يقدّم نتائج ومناهج للإنسانية، فعالة في حقول المعرفة اللسانيّة، وأن يكون عطاء خصيبا محرّكا لأصول التفكير الحديث ومعتمدا في قراءته لتراثه على مقود اللسانيات ومنهجها العلميّ الأصيل[2].

وهذه القراءة تنطلق – حسب اعتقادي- من المواكبة وتجاوز مرحلة الرجوع إلى تقديس التراث، وذلك أنّ مُخَاطب اليوم تغيّرت رؤيته وثقافته، فمُخاطب الأمس في فترة زمنية ما ليس هو مُخاطب الزمن المعاصر الذي تطورت فيه الحياة والعلوم والمعارف، وهذا ما لمّح له المسدي من وجهة نظرية النقد وهي المتلقي والمتقّبل، وذلك أنّ‹‹...الرسالة اللسانية عند بثّها قد تصادف أكثر من متقبّل واحد فيفكّكها كلّ حسب أنماط جداوله اللغوية فتعدد القراءة آنيّا للرسالة الواحدة حسب تعدّد المتقبّلين فكذلك تعدّد القراءة زمانيا بتعاقب المتقبّلين للرسالة والمفككين لبنائها عبر محور الزمن والتاريخ، وهكذا تتبيّن الشرعية اللسانيّة لمقولة القراءة والاستعادة طالما جاز تعدّد المتقبّلين للرّسالة الواحدة وتنوّع إدراكهم لأنماطها››[3].

2. 1.منزلة اللسانيات ومكانتها عند المسدي:

تتنزّل مكانة اللسانيات عند المسدي بصورة واضحة ومعبّرة في جميع مقالاته ومؤلفاته وحتى حواراته التي أجراها مع باحثين ولسانيين[4]، فاللسانيات عنده تتلاقى فيها المعارف وشتى

---

[1]) ينظر، عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، مجلة الأقلام،العدد4، السنة24 كانون الثاني1979م، بغداد، ص:3، 4.

[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، ص: 4.

[3]) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، صك 12، 13.

[4]) من تلكم المحاورات، حواره أجراه مع ماجد السامرائي، حيث نشر في مقال بعنوان: اللسانيات وتضافر المعرفة، مجلة الأقلام، العدد12، كانون الأول 1984م، السنة:19، تصدرها وزارة الثقافة والإعلام- دائرة الشؤون

فنون العلم، فهي منطلق الإشعاع المعرفيّ في تقدّم الفكر ونهضته المعرفية وخاصة في حقل اللسانيات والنقد والأسلوبية وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم، فاللسانيات عند المسدي ذات قدرة ومنهج جدير بالأخذ به واستلهامه دون إنزال هذه الأخيرة منزلة الصراع الفكري ولا النظرة المتشائمة تجاهها.

إنّ منزلة اللسانيات في توجه المسدي يخالف بعضا ممن رأوا فيها هيمنة وثقافة دخيلة على الفكر العربي، كما هو الشأن عند بعض اللسانيين المحافظين، فالمسدي يرى أن هؤلاء هم بعيدون كلّ البعد عن ميدان المعرفة اللسانية، إم<ا جهلا منهم بحقائقها ومكانتها أو تقديسا للتراث وعلومه، غير أنّ المعارف والعلوم لا ترى في اللسانيات إلا علما له أصوله ومناهجه ونظرياته التي ينبغي الاعتداد بها ومسايرتها وجعلها أساسا للبحث والتنقيب عن التراث اللغوي العربي، ‹‹فلو أنّ فكرا مناهضا للمعرفة اللسانيّة المعاصرة خطر له أن يغضّ من فيض إشعاعها، أو أن يغمط حقّها في الاستغلال بذاتها عن المعارف اللغوية المتوارثة...لما تيسر له أن ينكر شيئا هاما لعله غدا من مسلّمات الفكر المنهجي الحديث، وهو أن اللسانيات تستدعي التعامل مع نظريّة المعرفة استدعاء متأكدا...››[1].

ويذهب المسدي إلى أكثر من ذلك في أنّ اللسانيات المعاصرة " تشكّل منهجا في النهضة المعاصرة لاتخاذها اللغة موضوعا لها في الدراسة والبحث والتحليل وهي عنده علم ذات فروع متصلة بمعارف أخرى، وهي بذلك علم عرفانيّ تتكامل فيها المعارف والعلوم، وهي ليست بمعزل عن باقي المعارف الأخرى[2].

فإذا كانت دراسة اللغة سواء من جانبها اللسانيّ أو الوظيفي أو التداوليّ، فإنّ المسدي يرى أنّ دراسة اللغة باعتماد اللسانيات تتداخل مع دراستها في النّص الأدبي والنقد والأسلوبيّة، وهذه المجالات كلّها تستمد قوتها من حقل المعرفة اللسانيّة الرائدة، لأنّها تكسب رجال العلم خصوصية في عملهم وتكشف لهم بنية اللغة وتوضّح لهم موقفهم من فلسفة العلم الذي يدور أمره على كشق أسرار اللغات الطبيعية، وهي بذلك تلهمهم أنّها زاد معرفيّ لا بدّ الأخذ منه في كلّ دراسة وبحث، قبل الخوض في قضايا الأدب أو بحثهم في عوالم النصوص[3].

الثقافية والنشر، بغداد. وحوار ثان أجراه معه الأستاذ: حسب الله يحي، نشر في نفس المجلة، العدد8، أب1986م، السنة21، وفي كلا الحوارين أجاب المسدي عن كثير من الأسئلة المتعلقة باللسانيات والتراث والنقد وغيرها.

[1]) عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص:10، 11.

[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص:11-13.و مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 9-13.

[3]) ينظر،عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص: 13، 14.

ويؤكد المسدي مكانة اللسانيات وحضورها، من خلال اعتماده مقولات اللسانيات في قراته للتراث اللغوي العربي، مبيّنا في الوقت ذاته وجهين من أوجه تضافر المعرفة، وذلك ما كشف عنه بقوله:‹‹وقد حاولت في نطاق هذا الاختصاص، أن اثبت بعض القضايا المبدئية في علم اللسانيات الحديث، وفي الوقت نفسه حاولت أن أخرج بهذا العلم لمدّ الجسور مع الميادين الحافة- من حيث الاختصاص- بهذا العلم، وعلى وجه التحديد: الأدب أو علم نقد الأدب المتطعم أساسا بعلم اللسانيات الحديثة...والوجه الثاني هو محاولة تأصيل المعرفة اللسانية...بعمق المعرفة اللغوية في تراثنا العربي بوجه الخصوص››[1].

ويمكن إجمال ما تتبوؤه اللسانيات عند المسدي من مكانة وقدر كالآتي:

أ/أنّ اللسانيات هي مركز الجاذبية في البحوث اللسانية وقطبا هاما في شتى ميادين المعرفة اللسانية المعاصرة.

ب/تميز اللسانيات واتصافها بمبدأ التكامل المعرفي مع باقي العلوم اللسانية الأخرى، من تاريخ ونقد وأدب، وما اتّسمت به من حداثة المنهج والتصورات والنظريات.

ج/اعتبارها مقود الحركة التأسيسية للمعرفة الإنسانيّة في تأصيلها وتنظيرها للقضايا اللغوية للغات الطبيعية.

د/اعتباره اللسانيات من العلوم اللاحقة بالمعارف الكونيّة والشمولية، نتيجة توسعها المعرفيّ، فهي لم تقتصر على دراسة لسان دون آخر، ولا زمن دون زمن.

ه/تأسيسها جملة من القواعد النظرية والتطبيقية، في حقل المعرفة اللغوية، حيث غدت قواعدها من فرضيات البحث ومسلّمات الاستدلال.

و/ عكوفها على دراسة الظواهر الإنسانيّة للكشف عن ظاهرة اللسان"[2]

ي/بلوغ اللسانيات حدّ التكامل المعرفي، وإثباتها كثيرا من المصطلحات التقنيّة وتأسيسها للقواميس اللسانية، وضبط فلسفتها التأسيسية وأصوليّتها لعلم اللسان الحديث، وتميّزها بالحركة الاستبطانيّة

[1]) عبد السلام المسدي، اللسانيات وتضافر المعرفة، أجرى الحوار: ماجد السامرائي، مجلة الأقلام، العدد12، كانون الأول،1984م، السنة19، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، صك 91، 92.
[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 9-11.

التي تعايشها الدراسات التاريخية والنظرية، حيث اتجهت إلى إعادة قراءة التراث اللاتيني واليوناني، كلّ ذلك لإدراك أسرار علم اللسان الحديث[1].

2. 1. 1.اللسانيات والإرث اللغوي الإنساني (استمرار لا قطيعة معرفية):

إن اللسانيات الغربية الحديثة التي انطلقت من منهج معرفيّ ولسانيّ قائم على تجاوز مناهج النحو المقارن والمنهج التاريخيّ الذي عرفته الفترة الغربية اللسانية خلال القرون السابقة، فإنّها عند المسدي -وإن تميزت بهذه القفزة النوعية والقطيعة المعرفية مع كلّ تصور فكري فلسفي وتاريخي مقارن- تمثل " استمرارا لما سبق من تلكم المعارف، رغم ما حقّقته اللسانيات في حلبة علوم اللسان ودراسة اللغات الطبيعية، بما أنتجته من مناهج ومعارف ومصطلحات علمية حديثة تستند للآنيّة، فهي لم تلغ ولم تنقض وجود علوم اللغة عند الأمم السالفة، بل هي عند المسدي منبثقة من فقه اللغة، غير متولدة عنها"[2].

وتزداد هذه الرؤية عندما يبيّن أنّ اللسانيات الحديثة وروّادها سعوا إلى قراءة الفكر اللغوي الإنسانيّ دون إقرار بقطيعة معرفية، لأنها؛ أي اللسانيات سعت إلى مراجعة الأطراف المعرفية وعلاقاتها››...داخل منظومة المعرفة اللغوية..كما كان له تأثيره الجلي في إعادة الاعتبار إلى طبيعة الترابط بين مراحل تفكير الإنسان في الظاهرة اللغوية: بين ماض وحاضر، ثم بين حاضر ومستقبل يندرج استشراف ملامحه ضمن الرصد المعرفي الفياض››[3].

2. 1. 2.المنهجين الوصفي والتاريخي في نظر المسدي وموقفه منهما:

قد عمدت اللسانيات الحديثة منذ بزوغها على يد سوسير للإقرار بفاعليتها المنهجية القائلة بالمبدأ الآني الوصفي، والنابذة للمنهج التاريخي التعاقبي، إذ أصبحت بإشاعتها المنهج الوصفي علما رائدا، به تدرس اللغات من حيث مستوياتها وقضاياها، إلا أنّ هناك من اللسانيين من كانت لهم رؤية تجاه هذين المنهجين، مخالفة لما عند أترابهم من الباحثين واللسانيين العرب المعاصرين، وذلك باعتبار أنّ دراسة اللغة في بعدها الإنسانيّ يلزم بالضرورة البحث عن مخزونها في بعده التاريخيّ والوصفي معا، لأن اللسانيات لم يكن لها هذا الشأن إلا بعد أن كان لها ››...إعادة تأسيس القواعد المنهجية التي كانت [توثق] الإنسان باللغة وثاقا علميا‹‹[4].

---

[1]) ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 13، 14.
[2]) ينظر،عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 18، 19.
[3])عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 19.
[4]) عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص:17.

فاللسانيات عند المسدي تمثل استمرارا معرفيا من حيث منهجها الوصفي والتاريخيّ، بخلاف ما يذهب إليه كثير من المنظرين واللسانين المعاصرين الغربيين منهم والعرب[1]، إلى أنّ "اللسانيات بمنهجها الوصفيّ المعاصر هي بديل للمعرفة اللغوية القديمة ومنهجا التاريخي والمقارن، وهي عند المسدي تباين هؤلاء، بل هي تعكس بمنهجها الوصفي الحديث ومنهجها التاريخيّ ذلك التواصل والاتصال بين السابق واللاحق[2].

فالمنهج التاريخي عند المسدي في قراءته للتراث والفكر اللغوي العربي، هو منهج لاحق وليس سابق، لأنّ المنهج التاريخيّ وإن كان ‹‹...يفضي إلى ثمار خصيبة من حيث إبراز جدلية التطور والتفاعل عند تعاقب النظريات في الميدان الواحد...لا يصلح إلا إذا ثبتت لدى الباحث بصفة ما قبلية شرعية موضوعه ومنهجه››[3].

فالمسدي يقرّ أنّ اعتماده للمنهج التاريخيّ إنما هو اعتماد يقتضيه مجال البحث في الفكر اللغوي والإنسانيّ، وذلك في تتبع حفريات اللغة ومواضيعها ومنطلقاتها وسبر نظرياتها، في حين أنّه يعتمد المنهج الآني الوصفي في دراسته لقضايا اللغة العربية وأيضا في حقل البحث اللسانيّ، لأنّه وجهة يفرضها الباحث حتى يكون بحثه مقبولا من حيث الوصف والمنهج، وهو أمر لا مفرّ منه، وهذا ما عبّر عنه بقوله:‹‹ فوجهتنا في البحث وجهة وصفيّة...››[4].

والمتأمل في أبحاثه اللسانيّة يجد المنهج الوصفي هو المنهج الغالب عنده، لأنّ ذلك أمر تقتضيه طبيعة البحث اللسانيّ المعاصر، وتقتضيه كذلك نتائج التوالد المعرفي التي عرفتها اللسانيات الحديثة عبر تاريخها الفلسفي واللسانيّ والإبستيميّ، فالآنية عند المسدي "تعتبر شبكة معقّدة تولدت من مخاض المقاربات المعرفية التي عرفتها اللسانيات في تاريخها اللغوي والإنسانيّ، وبها استطاعت الآنية أو الوصفية أن تحتل الريادة في مجال البحث اللسانيّ المعاصر، وأزاحت التاريخية أي الديكارونية من حقل البحث اللسانيّ، وتفردت بسلطة على مستويات الحقول المعرفية وفلسفة العلوم[5].

ويمكن أن نلخّص بعض النقاط تجاه كلّ من الزمنية والآنية كالآتي:

---

[1]) قد تطرّقت لهذه المواقف في الفصل الأول من البحث، وهي مواقف قامت على رؤية علاقة اللسانيات المعاصرة بمنهجها الوصفي الحديث وفكرها وتصورها تجاه التراث اللغوي القديم ومنهجه التاريخي وتصوراته وفكره، في عنصر: وجوه التأثر باللسانيات الغربية الحديثة في البحث اللساني العربي.

[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص:18.

[3]) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص:38.

[4]) المرجع نفسه، ص: 39.

[5]) ينظر، عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 119، 127.

1/أن الآنية لم تقر بالزمن ولم تناقضه، بل هي استيعاب لبعده الزمني عبر قراءة سلسلة الآنية.

2/أنّ الزمانية تحتوي الآنية فلا تستطيع الآنية إبعاده من عملية البحث اللسانيّ.

3/إذا كانت اللسانيات التاريخية قد أخفقت في بحثها المعرفي باعتمادها المنهج التاريخيّ والمنطق الميتافيزيقيّ في بحث قضايا اللغة، وإن كانت اللسانيات الوصفية تنكره، فإنّها؛ أي اللسانيات الوصفية قد حملت على نفسها مأزق المنعرج المعرفيّ.

ومن هذه العملية التشخيصية التي عرضها المسدي في حديثه عن علاقة الوصفية بالتاريخية، باعتبارهما منهجا بحث لسانيّ عرفته الفترات الزمنية السابقة، عند كلّ فكر فلسفي ومعرفيّ، فإننا نراه يبيّن أنّ اللسانيات بعد اعتمادها هذا المنطلق المعرفيّ القائل بالوصفية في البحث اللسانيّ، دون المنهج التاريخيّ، فإنّها؛ أي اللسانيات لم يطُل بها الأمر حتى ‹‹...ظفرت بالمسلك الذي جنّبها القطيعة المعرفية الفاصلة فسكبت مقولتها الآنية بكل ما تضمنته من تراكمات المقولة الزمانيّة في بعد جديد...››[1].

وهذا البعد الذي أشار إليه المسدي، يعكس في ذاته أنّ عملية البحث لحركة المعرفة اللغوية والعلم اللغوي، في سيرورتهما تقتضي النّظر لكليهما، لأنّ تمازج المقولتين يشكّل عنده "بعدا تكوينيا به تتم قراءة التراث اللغوي العربي والإنسانيّ، وهذا البعد التكويني، هو من أهم المصادرات التي جعلها أساسا في أبحاثه وطرحه لقضايا اللغة[2].

ويؤكد المسدي أنّ دراسة ظواهر اللغة وتحولاتها عبر الزمن، يقتضي ضرورة على الباحث اللسانيّ كي يكشف أسرارها، أن ‹‹...يتجاوز اللحظة الآنية ليندرج رفقة شاهده على محور الصيرورة الزمنية، وهكذا ينكشف ما في اللغة –أيا كانت تجلياتها- من تقابلات تحكمها القيمة الخلافية››[3].

وبهذه المنهجية التي يعتمدها المسدي ويدعو إليها الباحثين في بعدها التكوينيّ بين الآنية والتاريخية، فإنّه يطبقها في مؤلفاته، وذلك ما أجده واضحا عند تطرقه لفكرة المواضعة عند العلماء الأوائل القدامى من العرب، دون فصل لهما، إذ يقول:‹‹ ويتجه بنا البحث –في قضية- المواضعة...إلى معالجة مشكلها المنهجي من حيث هي نظرية نتحسس حدودها الجدلية على محور الزمن...على أن تنزل هذه النظرية على محور الزمن لا يمنع قيام تدافع حركي بين المنظور الآني-

[1]) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 131.
[2]) ينظر، نفسه، ص: 131.
[3]) عبد السلام المسدي، قضية البنيوية، ص: 13، 14.

وهو القائم على التصور الوصفي المتواقت-المحدد لها أصوليا، والمنظور الزماني- الذي هو تاريخي متعاقب- يقتحمها منهجيا من حين إلى آخر...››[1].

فالآنية والتاريخية عند المسدي تشكلان مصادرتان منهجيتان في بعدهما التكوينيّ، وبهما يستطيع الباحث واللسانيّ والمتخصص من الغوص في أسرار البحث اللغوي واللسانيّ، لأنّ لكلّ منهما دور في الحقل المعرفيّ، واقتصار واحد دون الآخر في البحث، يجعل عملية سبر وكشف وبيان أهمية هذا التراث اللغوي العربي والإنسانيّ عامة يزيح كثيرا من المفاهيم والأسرار والمصطلحات التي شكّلت ونتجت من خلاله هذا التنوع المعرفي اللسانيّ بصورته الحالية ونظرياتها ومناهجها الدقيقة، ولذا لا يمكن تحقيق هذا إلا إذا اعتمد الباحث اللسانيّ هذين المنهجين، تاريخي يتتبع قضايا اللغة وتطوراتها وفكرها، وآنيّ وصفي يعتمد المنهج اللسانيّ في اختبار ووصف وتصنيف وتوضيح الحقائق اللسانية واللغوية التي يمتاز بها التراث اللغوي العربي والإنسانيّ في مجمله.

2. 1. 3.مكانة البنوية عند المسدي:

قد مثّلت البنوية بمفهومها المنهجي طريق من طرق التحليل اللغوي لمستويات اللغة ودراستها، حيث أنّها انبثقت من مجالات اللسانيات والأنثربولوجيا والنقد الأدبي والخطاب، فهذه المعارف كلّها تتطرق للغة والنص على أنّه بنية ونظام يحوي علاقات مترابطة فيما بينها، ولها قواعد ونُظم تحكمها وتعكس ميزاتها وإبداعها، والمنهج البنوي، هو منهج يدعو إلى ‹‹...إعادة تشييد الواقع والعالم من جديد عن طريق إعادة فهمه وصياغته بشكل يختلف عن ما هو عليه››[2].

والتحليل البنوي لم يقتصر على الجانب اللسانيّ فقط، بل تعدّاه إلى معارف أخرى، إنسانية واجتماعية، والطريقة البنوية هي طريقة تقوم على قراءة وتحليل وبحث مستويات اللغة لإدراك حقيقة تلكم الروابط والوصول إلى كشف اللغة الإنسانية في مبدئها الكونيّ، وقد امتازت المدارس اللسانية بعد سوسير بالنهج البنوي في التحليل اللسانيّ واللغويّ، وهذا التوجه من اللسانيين الغربيين أنفسهم ومن تبعهم من الباحثين اللسانيين العرب المعاصرين، يؤكد لنا أنّ البنية هي الأساس الأهم في التحليل اللسانيّ سواء للكلمات وعلاقاتها فيما بينها على مستوى الصوت أو الجمل أو النص أو حتى الخطاب، أو سواء ما تعلق بالأسلوبية والخطاب والنقد الأدبي، فكلّ هذه المعارف تتلاقى في

[1]) عبد السلام المسدي، المواضعة والقد في النظرية اللغوية عند العرب، مجلة المورد، تصدرها وزارة الثقافة والإسلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، الجمهورية العراقية، مج:14، ع:1، ص:7، 8.

[2]) وردة عبد العظيم عطا الله قنديل،، البنوية وما بعدها بين التأصيل الغربي والتحصيل العربي، رسالة ماجيستير، إشراف: عبد الخالق محمد العف ، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة: 2010م، ص: 28.

اعتمادها بالمنهج البنوي، حيث " يدلنا هذا على ما للمنهج البنوي من منهج فعال وطرق تحليلية دقيقة مؤسسة على ضوابط وأسس ومفاهيم إجرائية محكمة، ولذا لم يفتر بريق المنهج البنوي إلا بعد ظهور النظرية التوليدية التحويلية، التي قامت على بحث القدرة الإنسانية في إنتاج الكلام والجمل وغيرها من المفاهيم التي قدمتها والنقد الذي وجّهته للمنهج البنوي في بعض نقاطه"[1].

وإذا كانت رؤية المنهج البنوي القائم على تحليل البنى اللغوية ومعرفة علاقاتها، تمثل ركيزة هامّة في البحث اللسانيّ، فإنّ المسدي من اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين المهتمين بالمنهج البنوي المعاصر، لأنّه يمثل عنده " طريقة استكشافية ومنهجا يبحث في قيمة الأشياء، ورصد العلاقة القائمة بين البنى والظواهر اللازمة لها، وهي في نظره ليست علما، بل طريقة معالجة مدونات اللغة، خلافا للسانيات التي تعتبر عنده علما من العلوم المعرفية الرائدة، لما شهدته من تطورات وما انبثق منها من اتجاهات ومدارس وتيارات[2].

ويزيد المسدي توضيحا للبنوية وتحديدا لماهيتها، عندما يتعرض للفرق بينها وبين اللسانيات، فالعلاقة بين البنوية واللسانيات، تعتبر علاقة ملابسة في رؤى اللسانيين والباحثين، وتارة تكون مضللة، إذ "البنوية ما هي إلا منهج من المناهج وطريقة في تناول الأشياء، لما يختص بها النقد الأدبي، وما تتلاقى فيه مع العلوم الأخرى[3].

وترتكز رؤية المسدي في تحديده للعلاقة بينها بأنّ البنوية ‹‹...رؤية تقديرية لقيمة الظواهر الإنسانية، بحيث أن الظاهرة تكتسب قيمتها، حسب البنيويين، لا في تجذرها في أسباب هيأتها عبر التاريخ، ولا في حديقة بينها وبين ما سبقها، من حيث البنية المهيأة لها››[4].

ويذهب المسدي في هذا القول لأن يزيل ذلك اللّبس في أذهان الباحثين واللسانيين، وأيضا يؤكد أنّ اعتماد المنهج البنوي أو الطريقة البنوية، في التحليل اللغوي يفضي إلى نفي " العلاقة الجدلية بين السابق واللاحق في قيمة الأشياء، وذلك لأنها انبثقت من رؤى متمازجة ومتباينة، كما أنها تصدر عن رؤية الماهية، القائلة بقيمة الأشياء من ذاتها وليست من تاريخها، وهي على هذا التوجه، تشكل رؤية ومنهج معالجة لا غير، خلافا للسانيات التي لها رصيد معرفيّ[5].

---

[1]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص: 7، 8.
[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، اللسانيات وتضافر المعرفة، ص: 93.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص:93.
[4]) المرجع نفسه، ص: 93.
[5]) ينظر، عبد السلام المسدي، اللسانيات وتضافر المعرفة ، ص: 93، 94.

وبحكم تخصص المسدي في الأسلوبية والنقد الأدبي واللسانيات، فإنّ تناوله للغة ودراستها بالمنهج البنوي أمر تفرضه اللغة على الباحث اللسانيّ عند دراسته لتلكم اللغة في بعدها النصي والخطابي، والسبب في ذلك هو أنّ عمل اللسانيّ تحليلي للغة في ذاتها، وما دامت اللغة هي التي منها تركب النص الأدبي وما يحمله من أسرار وأساليب وعلاقات تعكس جميعها بعدها الإبداعيّ، فإنّ بحثه يهدف لبثّ العلاقة بين القارئ والنصّ، من خلال تلك اللغة، واللغة في حدّ ذاتها متركبة في كيان...في بنية...في نظام من العلاقات.فإنّما دور اللسانيّ...إنما هو في فحص هذه اللغة في فحص هذه البنية التي تركب منها الخطاب الأدبي[1].

وإذا كانت البنوية في حدّ ذاتها قد تولّدت من المنهج الوصفيّ اللساني الحديث، فهي عند المسدي تمثّل "...مركز المصاهرة بينها وبين الآنية، لأنهما يشكلان منشأ تواؤم، وأنهما يحملان منهجا في البحث عن علاقات الترابط داخل شبكة اللغة في كلّ عنصر من عناصرها، لأنّ الحدث اللغوي عبارة عن جهاز منتظم في كيان تعكسه عناصر عضوية بحيث إذا تغيّر عنصر من عناصرها تغير ذلك الجهاز العضوي داخل اللغة[2].

وتصبح البنوية ذا قدر جليل في ميدان التحليل اللغوي، عندما نجده يتحدث عن تولدها من المنهج الآني، لأن اللسانيات المعاصرة باعتمادها المنهج الوصفي، قد اتجهت صوب دراسة نظام اللغة، وهي بتلك الرؤية قد نشأت البنوية وحدثت بموجبها التطورات اللسانية والمعرفية في حقل العلوم اللغوية، وكما تعتبر البنوية ‹‹...ضرب من المصادرة في البحث››[3]، كما أنّ البنوية فكر " نمطي جديد سعى في طريقته الكاشفة عن نظام للغة إلى اعتماد التفسير السببي القائم على تفسير الحاضر بالحاضر، والذي كان في فترة سابقة يقوم على تفسير الحاضر بالغائب، في إطاره الجدلي، ببحث ارتباط الأشياء بعضها ببعض، أساسه الاندراج المتزامن في البناء الواحد، وتغدو البنوية عند المسدي بهذا المفهوم، أنّها تبحث في تشكل البنية باعتبارها هي المناط الأول في البحث، وعن بحثها ثانيا عن البنية من حيث صيرورتها عبر الزمن المتعاقب، فتتجلى بها عندئذ تفسير الظاهرة اللغوية من خلال أجزائها المترابطة ثم تتجلى بعد ذلك ظاهرة تفسيرها عن طريق نشوء العلاقات بين عناصرها[4].

ولا تقتصر الدراسة البنوية عند المسدي على الجانب اللسانيّ، بل تتعداه إلى جوانب أخرى من الدراسة، فهي تدخل في حقل الأسلوبية ونقد الأدب والخطاب، لأنّ البنوية الناتجة عن مخاض

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 93.
[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 181، 182.
[3]) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، صك39.
[4]) ينظر، عبد السلام لمسدي، قضية البنوية، ص: 9، 10.

اللسانيات ومنهجها الوصفي، قد اتسمت بالتضافر والتداخل المعرفي، وعليه صارت البنوية لها علاقة تتداخل مع المعارف الأخرى، المتعلقة بدراسة اللغة من حيث نصها ونتاجها الفكري والإبداعي، وكلّ هذا ينمّ عند المسدي عن ‹‹توليد المستحدثات الإبستيمية››[1].

ففي مجال النقد الأدبي نجد المنهج البنوي حاضرا عند الباحثين، لأنّه ‹‹...مدين في جل ما يعرفه في أيامنا من نماء وازدهار إلى المعرفة اللغوية الحديثة، فهي القادح لوقود محركه وهي المفجر لثورته الزكية اليافعة››[2]، وهذا التفاعل المعرفي عند المسدي هو نتيجة ما تشهده المعرفة اللغوية من تطور وتجدد، فيغدو بذلك دور اللسانيّ يمثل دور الباحث الذي يسعى لوضع عمل اختباري لهذا النص الأدبي القائم على شبكة من العلاقات المتداخلة، والتي لا يمكن تبيان جوهرها إلا باعتماد التحليل البنوي اللساني، وإن كان دور الناقد الأدبي هو تقويم وكشف ما يمتاز به هذا النص من قيم وصور ونسيج لغوي مضبوط، لأنّ دور اللساني عند المسدي " هو دور يبحث في كل نص أدبي عن طريق رصد خصائص العلاقات التي تشكل منها النص من حيث معطياته وتناغمه ونغماته ومن حيث الأصوات أو التقارب أو الترادف وغيرها من القضايا اللسانية التي تعكسها لغة النص الأدبي"[3].

فالبنوية وما شهدته من تطور على مستوى التيارات اللسانية في بعدها التحليلي لمستويات اللغة، وخاصة في تحليلاتها التركيبية، فإنّها ‹‹...ارتقت...إلى مستوى البنى الأكثر تعميقا ووصلت بواسطة قوانين التركيب التي تجاوزت الوصف إلى نواميس التحولات محتفظة بمبدأ الضّبط الذاتي الذي مرده علم التركيب نفسه››[4].

فالتحليل البنوي القائم على الوصفية، قد حتّم على الدارسين النّظر في الاختصاصات الأخرى، ذلك أنّ ‹‹...كل تصور بنيوي إنما يتّخذ بالضرورة موقع تضافر الاختصاصات››[5]؛ لأن البنوية هي تعالق مع الاختصاصات والمعارف الأخرى، وبه تغدو البنية مفهوما " يتمازج بين موضوع العلم الذي هو الأصل الأول المتمثل في الظاهرة اللغوية، وثانيا العلم الذي هو مناط البحث لتلكم الظاهرة، وعليه اقترنت البنوية بأسلوبها التضافري المعرفي في البحث في مختلف المعارف،

[1]) عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 182.
[2]) عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص: 9.
[3]) ينظر، عبد السلام المسدي، اللسانيات وتضافر المعرفة، ص: 94.
[4]) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 163.
[5]) عبد السلام المسدي، المرجع نفسه، ص: 163.

لأنها تنظر إلى كلّ علم أنّه مادة، وأنّ مادته هي بنية، وعليه يصبح الباحث لتلك البنية بنويا كاشفا عن تلك العلاقات[1].

والذي دفع المسدي لأن يهتم بمفهوم البنوية كطريقة استكشافية وتحليلية لنظام العلاقات اللغوية، هو ما رآه من قصور في تواجدها داخل البحث اللساني العربي، وذلك أنّها ‹‹...لم تخلق في حقول البحث اللغوي لدينا ريادات متميزة وإنما قصارى ما حصل في هذا الموضوع من مساجلات لم يكن كفيلا ببعث وعي خاص بأصول القضية البنيوية وبالتالي لم يكن قادرا على ترسيخ لسانيات عربية تصدر عن هذا المنهج في تصوره الإدراكي››[2].

وتزداد قيمة البنوية ومكانتها عند المسدي في اعتبار أنّ العلوم قد تسابقت تحت منهج البنوية واعتناقها له، والذي دفعها لذلك ما صحبها من تقنيات في عملية تحليل الظواهر، والنظر "المجرد والتمحيص التجريدي مصاحبة بذلك كل أصناف المعرفة البشرية[3].

ويقدم المسدي في هذا التحديد جملة من الآراء تجاه البنوية وما امتازت به من مكانة واتسمت به من تحليل وتقنيات تجاه البحث اللساني العربي وما اتصفا به من ميزات وهنات من رؤية نقدية، و يمكن إجمال ذلك كالآتي[4]:

أ/اعتبار البنوية أنّ كل علم من العلوم هو مادة تتشكل من نسيج كبير من الدوال، والقرائن الترابطية المشكلة له.

ب/توفير البنوية للوسائل العلمية في عملية استنطاق الظاهرة اللغوية، عن طريق التفكيك والتركيب.

ج/تحقيقها للقدرة الفعالة في إحكام تصنيف الأشياء، وتفورها علة الطاقة الاستدلالية والمنهجية الموضوعية، بتجاوزها للجوانب الوجدانية والذاتية والمعيارية.

د/إعطاؤها الأولية في دراسة ما غاب من الخصائص في دراستها للظواهر كما اهتمت بدراستها ما حضر من الظواهر.

ذ/غياب منشأ بنوي في حقول المعرفة عند الباحثين واللسانيين العرب، رغم تطورها وانبعاثها داخل الثقافة العربية.

---

[1]) ينظر، عبد السلام المسدي، قضية البنيوية، ص:20، 21.
[2]) المرجع نفسه، ص: 25.
[3]) ينظر، نفسه، ص:22.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 22-26.

ر/وجود تأثير غير مباشر لدى الباحثين العرب من لدن البنوية، مما دفعهم للبحث في التراث وكشق خباياه، مما فتح لهم رؤية شمولية غير متقيدة بالبعد التاريخي، بل اعتمدوا دراسة التراث في بعدها الآني آخذين بالتحليل البنوي.

ز/اتسام القراءة الشمولية للتراث بثوب البنوية، مما دفع بالباحثين إلى النظر في التراث وحقول المعرفة وتعاملها معه تعاملا وصفيا لا يستند لنواميس الفكر التاريخي.

ويتضح مما سبق أنّ اهتمام المسدي بالبنوية وإشادته بها في جانبها التحليلي لظواهر اللغة، أنّه يسعى لأن يكشف عن علاقات اللغة العربية في مستوياتها وجوانبها الإبداعية التي تبيح كشف اللثام عن مخزون فكري ولغوي وتبرز جوهر نظام العربية وما تمتاز به من علاقات وخصوصيات، كما أنّ اعتماده وإشادته بالمنهج البنوي كأداة وطريقة هامة في دراسة ظواهر اللغة، يظهر ما للمسدي من اهتمام بهذا التحليل اللسانيّ الوصفي البنوي، بحكم طبيعة اهتماماته بالنقد الأدبي والأسلوبية واللسانيات وهذا ما تكشفه وتعكسه أبحاثه ومؤلفاته التي طبق فيها المنهج البنوي على دراسة ظواهر اللغة العربية[1]، واعتماده للمنهج البنوي هو ضرورة لا بد منها تستوجب على الباحث اللساني اعتدادها في مجال دراسة الظواهر اللغوية، وذلك لأنّ ‹‹...تحليل البنية في نهاية الأمر وصف العلاقات القائمة بين العناصر نفسها في بنية أخرى أو في زمكان آخر››[2].

2. 2.منزلة التراث اللغوي العربي ومنهجه في قراءته المعاصرة:

إذا كانت مقولات اللسانيات الحديثة ومنهجها وتصوراتها حاضرة في منهج المسدي وأبحاثه، فإنّ التراث اللغوي العربي هو كذلك حاضر في أعماله وفكره ورؤيته، وليس مغيّب عنه، لأنّ التراث اللغوي العربي هو إرث لسانيّ وإنسانيّ في حلبة المعارف اللسانية والحضارية، يحتّم على الباحث فيه والمتخصص قراءته قراءة تكشف خصوصيته ومكانته، ولذلك كانت قراءة المسدي له، قراءة قائمة على ‹‹تحاشي التعسف في الاستنطاق، والاعتباط في التأويل...عن كل مقارنة صريحة أو تقريب تخميني بين نظريات العرب القدامى ونظريات اللسانيين المحدثين››[3].

---

[1]) ينظر، عبد السلام المسدي، قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون، دار سعاد الصباح، الكويت، ط4، 1993م.

[2]) مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية اتجاهات وتيارات، ص: 40.

[3]) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 38.

وبهذا التصور المنهجيّ الذي يعتمده المسدي في إثبات مكانة التراث اللغوي العربي وتنقيب وكشف خبياه ومخزونه الفكري واللسانيّ، فإنّه قد دفعه لهذا العمل من الاهتمام بالتراث وقراءته، عدة دوافع، وهي[1]:

1/ وصف اللغة العربية وصفا علميا.

2/سعيه لضبط المصطلحات وضعا متينا وحل مشكلة المصطلح اللساني في الأوساط الثقافية العربية.

3/اعتزامه لأن يؤسس لبحث تنظيري للتراث اللغوي العربي، والتراث اللغوي المعاصر بصفة عامة.

وهذه الدوافع التي أقرها المسدي، تعكس ملامح توجهه في قراءته للتراث وتحمل في طياتها مكانة التراث اللغوي العربي عنده، وإذا كان اهتمام المسدي في البدء باللسانيات الحديثة ومقولاتها المعاصرة، فإنّه يؤكد " أنّه بعدما انطلق في بحثه في التراث اللغوي العربي من منظور اللسانيات الحديثة ومقولاتها ومصادراتها اللسانيّة، اكتشف أنّ ما في المخزون التراثي العربي قد يفوق أو يتجاوز اللسانيات الحديثة، وذلك ما حمله على أن يهتم بالتراث اهتماما خاصا، وإعادة مكانته في الإرث الإنسانيّ وضبط مقوماته من منظور الحداثة، فدفعه هذا الاهتمام لأن يرجع مكانة التراث المغيبة عند المستشرقين واللسانيين الغربيين في تأريخهم للمعرفة اللسانيّة[2].

والتراث اللغوي العربيّ عند المسدي يعكس إيجاد تلك العلاقة القائمة على المحاورة مع اللسانيين على المستوى العالميّ باعتباره ضرورة محتّمة على كلّ متخصص، وهذه المنهجية التحاورية التي يعقدها مع اللسانيات، تفرض عليها أن ‹‹...تولي هذا التراث الاهتمام الذي هو حدي خليق، وليس من واجب احد أن ينبري لهذه المسؤولية إلا أبناء اللغة العربية أنفسهم››[3].

وعليه قامت جهود المسدي تجاه التراث العربي، وقراءته له من متصورات اللسانيات الحديثة التي تمثّل‹‹...نمطا من العلاقة الجدلية بين المتصورات الفعالة الحديثة وهذه النصوص الثرية...لتقدح شرارة العلاقة الجدلية بين القديم والحديث، فيبرز شيء جديد: لا هو تراث وحده، ولا هو لسانيات حديثة وحدها...وإنما هو لقاح بين أمرين››[4].

---

[1]) ينظر، عد السلام المسدي، اللسانيات وتضافر المعرفة، ص: 5.
[2]) ينظر،عبد السلام المسدي، اللسانيات وتضافر المعرفة، ص: 95.
[3]) المرجع نفسه، ص: 95.
[4])عبد السلام المسدي، اللسانيات وتضافر المعرفة، ص: 95.

ويحدد المسدي علاقته بالتراث اللغوي العربي بجملة من العلاقات، والتي تتمثل في:[1]

أ.العلاقة الوجدانيّة والروحية، وهي علاقة اعتزاز واستمرار لا علاقة قطيعة واشمئزاز.

ب.العلاقة الموضوعية، وتتمثل عنده في البحث العلمي المجرّد والنّزيه، والتي تجعل الباحث العربي لا يركن لموقف القداسة تجاه التراث، بل تدفعه لأن يجعل التراث مادة البحث وموضوعا لأبحاثه وفكّ أسراره.

ج.علاقة الفحص الموضوعي، وهي التي تجعل الباحث العربي يستنبط منها أبعاد هذا التراث ممّا يساهم ويقدم للإنسانية قاطبة أنه تراث زاخر.

د.علاقة المحاورة، وهي علاقة موضوعية مع التراث اللغوي الإنسانيّ، والعربي، واعتبار التراث العربي مادة موضوع البحث.

وهذه العلاقات تعكس أنّه ذلك الباحث والعالم اللسانيّ الذي يسعى لأن يساهم في ردّ الاعتبار للمخزون اللغوي العربي وجعله من مناط الفكر الإنسانيّ الذي غيّبه المؤرخون في فترات التأريخ اللسانيّ، وبهذه المحاورة الفعالة بين الفكرين، تحدد وتبرز ‹‹...لحظة اللقاء بيننا وبين التراث، وخلص الموقف من شوائب المركبات...هان كل تجاوز لمثل هذه الإشكالات››[2].

فهذه القراءة التي ينتهجها المسدي للتراث اللغوي العربي وعلاقته بالتراث الإنسانيّ، هي من موقف التحاور الموضوعي، والذي يهدف لأن يقدّم ‹‹...صورة عن مدى ترابط والتقاء التراث اللغوي القديم والبحث اللغوي الحديث، فكان هدفه الرئيس هو إقامة محاورة بين التفكيرين الأصيل والمعاصر››[3].

وقد اعتمد المسدي أبعادا هامة في دراسته اللسانية للتراث اللغوي العربي، وهذه الأبعاد، يمكن إجمالها كالآتي[4]:

1.العمل على قراءة التراث قصد استعراض وجهات العلماء الأوائل وما قدّموه من جهود بحثية في حقل اللغة.

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 96، 97.

[2]) المرجع نفسه ، ص: 99.

[3]) ساجد شريف عطية، جذور اللسانيات في العربية، مركز فاعلون للبحوث والدراسات، ط4، 1442ه،2021م، ص:52.

[4]) ينظر، عبد الرحيم البار، التفكير اللساني عند عبد السلام المسدي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، إشراف: الأمين ملاوي، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة: 1435ه،1436ه/2014م،201م، ص:61.

2.بحثه في قراءة الفكر اللغوي باعتماد الملاحظة العلمية، وهي التي اعتمدها في البحث ومعالجة طروحات اللغة واللسانيات.

3.استعادته وتطلّعه لكلّ ما جاءت به اللسانيات الحديثة في جوانبها المنهجية والمعرفية.

فالتراث اللغوي العربي عند المسدي يشكّل إرثا هامّا ذا مخزون جليل، وعليه كان اعتماده لمقولات اللسانيات المعاصرة، ينحصر في الإخصاب المعرفيّ المستمدّ من نظريات لسانيّة غربيّة، والقائم على ‹‹...ابتعاث المخزون التراثي الأصيل...المقتدر على تحقيق التوازن في المعادلة الصعبة بين الحداثة والتراث››[1].

وإذا كانت رؤية المسدي في علاقته بالتراث اللغوي العربي تنطلق من هذه المحاورة تفاديا للانخراط في بوتقة فكرة الأصالة والتقليد، فإنّ التراث يمثّل عنده موروثا ‹‹...من المواريث الإنسانية المتهيئة مبدئيا لعملية التفاعل المعرفي الخصيب وذلك عن طريق إجراء القراءة العصرية الواعية...››[2].

فإذا ندرك أنّ قراءة التراث اللغوي العربي من منظور القراءة المعاصرة، عند المسدي إنّما هي قراءة إسهاميه ونوعية، اسهامية في جانبها الفكري الإنساني الذي استفاد ويستفيد من تاريخ الفكر الإنسانيّ بصفة عامة والعربي بصفة خاصة، ونوعية، تتعلق برصد خصوصية العربية وتراثها والكشف عن ما يحويه من مفاهيم ونظريات تواكب أو تفوق اللسانيات الحديثة، فهي قراءة –في نظري- مؤسسة على أسس فكرية وفلسفية ولسانية، تهدف لأن تسقط وتذيب إشكالية المعاصرة والأصالة، وتبني نظرا لسانيا يستفيد من الفكرين ومن الفكر اللغوي بكامله، للوصول وسبر كوامن الظاهرة اللسانية عند الإنسان، وهذا ما تمتاز به قراءة المسدي.

ولا يخفى على الباحثين والمتخصصين في حقل المعرفة اللسانيّة ما يجدونه من اتجاهات وتيارات ومواقف متباينة في علاقتها بالتراث اللغوي العربي واللسانيات، بل حتى في قراءات اللسانيين أنفسهم، لهذا التراث، إذ‹‹...تباينت نماذج القراءات المسلطة على التراث اللغوي، وذلك راجع بالأساس إلى تباين واختلاف تصورات وقناعات اللغويين العرب تجاه الموروث اللغوي

[1]) عبد السلام المسدي، حد اللغة في التراث اللساني، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل1987، الرباط، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، صك395.
[2]) المرجع نفسه، ص:396.

العربي››[1]، ويؤكد المسدي على أنّ قراءته هذه إنّما هي ‹‹...استقراء للفكر الإنساني من خلال تجلياته التاريخية››[2].

فإذا يتجلى أنّ موقفه ورؤيته تخالف مواقف اللسانيين والباحثين العرب تجاه اللسانيات والتراث، فهي ليست مقدّسة للتراث وقائلة بأسبقيته في ميدان اللسانيات ونظرياتها، كما يقرّ بذلك بعض اللسانيين أصحاب الاتجاه التراثي، ولا هي حداثية ناقمة عن التراث كما يقرّ بذلك دعاة الوصفية والبنوية والتوليدية والحداثة من الاتجاه الحداثي اللساني العربي، فهي إذا نظرة حوارية معرفية جدلية نقدية، ليست ذات موقع انبهاريّ ولا ذات موقف خصيم، بل هي نظرة تهدف لإقامة تواصل حواريّ معرفي يُرجع للتراث اللغوي العربي والفكري مكانته في تاريخ البحث اللساني، وتجعله في موقف المنتصر عن طريق التواصل التفاعليّ الناقد، وهذا ما أستشفه من قوله:‹‹فبديهي إذن...أننا لا نتناول التراث بنظرة سلفية ضيقة تجعلنا نزعم أن العرب قد سبقوا غيرهم إلى اللسانيات جملة وتفصيلا...إننا...ندعو إلى إقامة حوار معرفي مع التراث...الذي يقينا خطر الانبهار...يمكّننا من تقديم إسهام ينضاف إلى حلبة العلم الإنساني الجديد››[3].

فإشكالية الحداثة والتراث أو التجديد والتقليد أو الأصالة والمعاصرة، وإن اختلفت مسمّياتها، هي إشكالية ما فتئت تظهر في البحوث والرؤى الفكرية، حتى أغلقت البحث اللسانيّ العربي في بوتقة الانحباس الفكري والجمود الموقفي تجاه الفكرين اللساني والعربي، فرؤية المسدي تنحصر في الموقف الذي آمن فيه أصحابه في ‹‹...المزاوجة أي بالغوص في التراث واسترداد المناسب مع المحافظة على الثوابت والقيم واستخلاص المفيد من بعثات الغرب الفكرية والمنهجية وهذا قريب إلى الصواب››[4].

3.نماذج من المفاهيم اللسانيّة في مؤلفات المسدي (قراءة في منهج طرحها وتحليلها):

قد فتحت اللسانيات الحديثة بمنهجها ونظرياتها وأدواتها البحثيّة نافذة هامّة لدى الباحثين واللسانيين العرب المعاصرين، ممّا أثرت في رؤاهم وتصوراتهم في تفكيرهم اللغوي[5]، كما أثرت

---

[1]) ساجد شريف عطية، جذور اللسانيات في العربية، ص: 52، 53.
[2]) عبد السلام المسدي، حد اللغة في التراث الإنساني، ص: 397.
[3]) عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 28، 29.
[4]) عبد الرحيم البار، التفكير اللساني عند عبد السلام المسدي، ص: 42.
[5]) من الأثر على التفكير اللغوي في ذهن الباحثين واللسانيين العرب المعاصرين، أنّ ليس هناك لغة أفضل من لغة، لأن اللغات كلها نتاج تعكس ثقافة وتعابير وأحاسيس البشرية، فلا يمكن الرجوع على القضايا الفكرية والفلسفية التي نشأت حول اللغات وقداستها وأصل نشأتها وأسبقيتها وأفضليتها في الوجود، وربطها بالجانب الإعتقادي الديني، وأيضا أنّ اللغة والفكر متلازمين، فليس هناك فكر أسبق من اللغة والعكس، فقد أصبح البحث في اللغة بعيد كلّ البعد عن المفاهيم الفلسفية والغيبيّة، بل يمتاز البحث بما هو ملاحظ يعتمد على الوصف والتصنيف وكشف أسرار اللغات ونظامها وما تمتاز به من خصائص وخصوصيات، ينظر، نظريات في اللغة، أنيس فريحة، ص: 47-63.

في قراءتهم للتراث من منظور لسانيّ حديث يعتمد النظريات اللسانية من بنوية وتوليدية ووظيفية، وتداولية، باعتبارها نظريات تساهم في وصف العربية وصفا حداثيا يسمح بكشف ما في العربية من هنات ومن تماثلات مع تلك النظريات اللسانية، وكلّ ذلك من منطلق أنّ هذه الدراسات هي دراسات علمية موضوعية، تتناول الألسن البشرية كما تدرس الظواهر الطبيعية، وحوسبتها ومعرفة نظامها وجوهرها، وكلّ ذلك في إطار وضع نظريات لسانيّة عربية وليس الغرض منها الجانب التعليميّ، وهذا في ظل أثرها على التفكير العلمي العربي[1].

وفي خضمّ هذه التأثيرات، ظهر لسانيون معاصرون من العرب يبحثون في قضايا اللغة العربية وخصوصياتها ومنهجها ونحوها من منطلق فكري عام، يتمثل في قراءة ما جاءت به اللسانيات من مفاهيم وقضايا والبحث عن ما يناظرها أو يسبقها أو يماثلها في التراث اللغوي العربي، حيث اختلفت وجهات نظر كلّ باحث ولسانيّ في طرحه مثل هكذا قضايا ومفاهيم، وذلك يرجع للمواقف اللسانيّة تجاه الفكرين العربي والحداثيّ[2]، وأيضا لمنهج كلّ لسانيّ وتصوره في الطرح والبحث[3].

والمتتبّع في كتابات ومؤلفات كثير من الباحثين واللسانيين الرواد يجدها لا تخرج عمّا تعرضت له اللسانيات الحديثة من قضايا ومفاهيم لسانية في دراسة اللغات الطبيعية، وهو أمر تقتضيه طبيعة التلاقح الثقافيّ والبحث اللسانيّ، ومن تلك القضايا التي طُرحت في جلّ الكتابات - وإن اختلفت مواقف كلّ واحد منها وتصوره- ما تعلق ب(الوصفية والمعيارية، اللغة والفكر، البنية والنظام، اللغة واللسان والكلام، مستويات اللغة، الدلالة، اللسانيات والنحو، الحداثة والأصالة، التحويل والتفريع، البنى العميقة والبنى السطحية)، وغيرها من القضايا والمفاهيم اللسانيّة التي نوقشت ودُرست، ومن بين هؤلاء اللسانيين الذين تعرضوا لمثل هكذا قضايا في كتبهم ومقالاتهم ومؤلفاتهم ما نجده عند المسدي، والذي تطرق لكثير من المفاهيم والمصطلحات والقضايا اللسانية

---

[1]) ينظر،عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص:279، 280.

[2]) ينظر في ذلك ما كتب عن هذه المواقف ما يلي: عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ط2، 1986م، وأيضا: اللسانيات في الوطن العربي بين الرفض والقبول، أوريدة عبودة، مجلة اللسانيات، مج23،ع1، 2018م، وأيضا: مناهج اللسانيات الغربية والفكر اللغوي العربي الحديث قراءة وصفية تحليلية للمنجز اللساني العربي، بوقرة نعمان، مجلة التواصل، ع27، جوان2011م، وأيضا:أثر المرجعيات الثقافية في اللسانيات العربية الحديثة، دقي جلول، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، مج3، ع2، 2019/02/28م، وأيضا: أوراق لسانية نقدية: قراءة في تصورات اللسانيين العرب المعاصرين لطبيعة العلاقة بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة، عبد الوهاب صديقي، مجلة اللسانيات العربية، ع1، ربيع الأول1436ه-يناير2015.

[3]) والمقصود به هو ما يعتمده اللسانيّ من منهج لسانيّ واتباعه لنظرية معينة، أو عدة نظريات، مثل ما نجده عند رشيد عبد الرحمن العبيدي ذو التوجه التراثيّ في كتابه: مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2003م، وأيضا في كتابات المتوكل ومؤلفاته، وأيضا كتابات تمام حسان، وأصحاب الاتجاه التوليدي، والتداولي، وغيرها من الاتجاهات، التي تعتمد نظرية أو عدة نظريات في البحث والدراسة، وذلك وفق وجهة كلّ لسانيّ وتأثره بها.

ودرسها من منطلق إعادة الاعتبار للفكر اللغوي العربي في بعده الإنسانيّ واللسانيّ، وهذا ما أحاول أن أبينه في نماذج من القضايا التي تحدث عنها ودرسها مبيّنا طريقة طرحه لها وأسلوبه في التحليل والشرح وعلاقة ذلك بتصوره تجاه التراث اللغوي العربي.

3. 1. مفهوم اللغة والنظام والبنية والوظيفة في طرح المسدي:

3. 1.1.مفهوم اللغة:

قد مثّلت دراسة اللغة في بعدها اللسانيّ أساس البحث والتناول، حيث تنوعت النظرة تجاهها، وتباينت المفاهيم في طرحها، وإذا كانت اللغة عبارة عن أصوات تتركب فيما بينها فتنتج كلمات ومن الكلمات جملا ومن الجمل عبارات ومن العبارات نصا ومن النصّ خطابا، فإنّ اللغة بهذا تحمل في ذاتها تعابير وخلجات ومشاعر وفكر هذا الإنسان في عملية اتصاله وتفاعله مع بني جنسه، لما تحمله من وظائف متعددة، ولذلك انطلقت اللسانيات الحديثة في نظرتها الوصفية من دراسة اللغة وفصلها عن الكلام الذي هو منجز فعلي للغة أو تجسيدها في الواقع، واللغة في بعدها الإنسانيّ وسيلة تفاعل وتناغم بين الأفراد، وتتداخل في تناولها معارف أخرى منها علم النفس وعلم الاجتماع واللسانيات النصية ولسانيات الخطاب وغيرها من المعارف.

وإذا تمعنا النّظر في مفهوم اللغة[1] نجدها متباينة وذلك نتيجة ارتباطها بعلوم أخرى[2]، وتشترك في اعتبارهم اللغة ميزة أساسية تفرد بها الإنسان عن سائر الحيوان وقد تعرض لهذه الأطروحة كثير من الفلاسفة واللسانين[3].

وإذا كانت قضية اللغة هي جوهر الدرس اللسانيّ الحديث والقديم، فإنّ هناك من اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين من تناول هذه القضايا اللسانيّة من منطلقين اثنين، منطلق يسعى فيه لبسط وتوضيح أنّ العلماء العرب القدامى قد كانت لهم جهود سبقت اللسانيين الغربيين في طروحاتهم اللسانية، وأنّ العرب ليسوا بدعا عن غيرهم في طرح هذه المسائل والقضايا، وهذا

---

[1]) فاللغة تعني التعبير عما في الفكر من أفكار وأحاسيس، إما عن طريق الصوت أو الرموز أو الإيحاء، أو الإشارة، والذي يهم عالم اللسانيات، هو دراسة اللغة الإنسانية في بعدها الصوتي لأنه أساس البحث، اللساني، وإن كانت الرموز والإيحاءات والإشارة تشكل عملية تواصلية فإنها من المجاز لا غير، ينظر، مباحث في علم اللغة واللسانيات، رشيد عبد الرحمن العبيدي، ص:22، 23.
وقد عرّفت اللغة بعدة مفاهيم، هي: نظام من العلامات، والرموز، والإشارات المعبرة عن الأفكار، أو هي نظام اتصال، أو هي أداة اتصال و إبلاغ، أو هي مجموعة من الجمل محدودة العناصر، وهذه التنوعات في تعريفها تحكمها تصورات اللسانيين الغربيين وتأثرهم بنظريات لسانية معينة، ينظر، فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، ط1، 1999م، ص: 17-19.

[2]) ينظر، فقه اللغة، إميل بديع يعقوب، ص: 13. وأيضا، أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص: 7-14.

[3]) ينظر، خالد خليل هويدي، نعمة دهش الطائي، محاضرات في اللسانيات، مكتبة نور الحسن، باب المعظم، بغداد، د ط، 2015م، ، ص: 14-18.

الطرح يعكس عنصر التفاعل الحضاري والإنسانيّ داخل بوتقة الفكر اللسانيّ الحديث والإرث اللساني بصفة عامة[1]، أما المنطلق الثانيّ، فيتمثل في حركة المواكبة لروح المعاصرة من منظور إعادة التجديد في معالجة هذه القضايا اللسانية والبتّ في بحث إشكالاتها اللسانيّة.

فالمسدي من بين هؤلاء اللسانيين الذين تناولوا قضايا اللسانيات ومقولاتها من منطلق التأصيل لها في التراث العربي ومن منطلق المواكبة والمعاصرة، إلا أنّ هناك من المفاهيم اللسانيّة التي ظهر فيها نوع من التأثر باللسانيات، سواء من حيث مفهومها وتعريفها أو من حيث وظيفتها في التحليل اللسانيّ أو من حيث مكانتها في اللسانيات الحديثة.

ومن بين هذه المفاهيم مفهوم اللغة[2]، إذ ينطلق المسدي في تناوله هذا المفهوم من طرحه لتعريفين اثنين لها، تعريف من منطلق **هويتها الذاتية أو العضوية، وتعريف من منطلق الهوية الوظيفية**[3]، فاللغة في العرف البشري هي«جملة رموز متواترة بين أفراد المجموعة البشرية التي تتحول بفعل الرابط اللغوي إلى مجموعة فكرية حضارية»[4].

والملاحظ على هذا التعريف أنّه تعريف لطبيعتها، فهي رموز؛ أي علامات متواضع عليها بين الأفراد، وهذه الرموز تستند إلى الرابط اللغوي، والذي يقصد به اللسان المعين، دون آخر في جميع اللغات البشرية، وبذلك تصبح اللغة لها معنى عام ومعنى خاص، فالعام هو اللغة باعتبارها ظاهرة لغوية عامة، والمعنى الخاص هو اللسان وما يتميز به من خصائص وأنظمة، والرمز قد يكون إشارة بالجوارح أو الإيماء أو التلميح، ثم إنّ هذه الرموز المتواترة قد يقصد بها الأصوات المنتظمة وفق قوانين لغوية تقتضي استعمالها الاستعمال الصحيح، ويتحدد في هذا التعريف خصوصية المجموعة البشرية، فهو يعزل الحيوان عن عملية الاتصال عند الإنسان، وهذه الرموز هي نتاج رابط لغوي وأعتقد أنّه يقصد به اللسان، وما استعمالهم كلمة رموز إلا من باب المجاز والتوسع في المصطلح ، الخاص الذي يتقاسمه الأفراد في انتماءاتهم العرقية، ثم هذا الرابط اللغوي يتحول إلى فكر يمثل حضارة امّة وفكرها.

---

[1]) وهذا ما نجده في بعض الأبحاث اللسانية ذات البعد التأصيلي في التراث اللغوي العربي، أو كما يطلق عليه لسانيات التراث، وحتى في الأبحاث التي تعتمد المقارنة بين المفاهيم اللسانية الحديثة وما هو موجود في التراث اللغوي العربي، ومن أمثلة هذه الأبحاث ما يلي: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث.
رشيد عبد الرحمن العبيدي، الألسنية المعاصرة والعربية، مجلة الذخائر، ع1/2000م.
محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، د ط، 2001م.

[2]) للغة في تعريفها جانبين، جانب يتناول طبيعتها، على أنّها رموز وعلامات، وهو تعريف عضوي، وأما الجانب الثاني، فهو تعريف وظيفي، حيث أنها تنقل الأفكار والمشاعر والأحاسيس للاتصال والتواصل والإبلاغ بين الأفراد.

[3]) مفهوم استعمله المسدي في طرحه لمفهوم اللغة، كما استعمل مفهوم الهوية الوظيفية، حيث يقصد بالهوية الذاتية، التعريف الطبيعي لها كما جاءت به اللسانيات الحديثة، وأما الهوية الوظيفية فهو التعريف الوظيفي لها داخل الأفراد والمجتمع في عملية الإبلاغ والاتصال.

[4]) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 25.

ويبيّن المسدي في طرحه للتعريف العضوي للغة، أنّ اهتمام اللسانيات بالظاهرة اللغوية وإقامة تعريف لها من محور الجانب العضوي؛ أي طبيعتها اللغوية، أنها علامات[1]، جعل اللسانيين الغربيين "يتوسلون بمفهوم البنية ممّا رجحوا عنصر الهوية الذاتية على الهوية الوظيفية"[2].

ويذهب المسدي في طرحه للتعريف العضوي للغة، أنّه يقتصر على ‹‹...مفهوم العلامة من حيث هي دليل لا يدل في بدئه بمقومات رمزية وإنما يكتسب دلالته باتفاق عارض يضفي عليه قيمة الرمز دون أن يخوله إلى رمز...››[3].

ونرى أنّ المسدي يجعل مفهوم اللغة مفهوما يقوم على العلامة باعتبارها دليلا لغويا يستند إلى وجود اتفاق أو اصطلاح بين الأفراد داخل المجموعة الواحدة، لأنّ الدليل اللغوي هو صورة سمعية وأخرى ذهنية تدرك عن طريق العقل، وبهذا يكون الاتفاق مبدأ التواصل والتفاهم، حيث يعرف اللغة أنها:‹‹مجموعة من العلامات تترابط فيما بينها ترابطا عضويا، ومعنى الارتباط...أن العلامات تحكمها علاقات من التوافق أو التطابق، ومن الاختلاف أو التضاد، ومن التناظر أو التباين، مما ينشئ بينها شبكة من القرائن تتجاذب أطرافها أو تتدافع فتتحول الروابط إلى نظام من العلامات تتجاوز أفقيا وتتراكب عموديا فإذا هي نسيج متكتّل الأبعاد››[4]، أو هي: "مجموعة من العلاقات الثنائية والتي تتركب أو تقوم على جملة علامات تعكس رصيد اللغة"[5].

فالمسدي لم يخرج كغيره من اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين عن تعريف اللغة كما قدمته اللسانيات، فهو أخذ بما جاءت به اللسانيات في تعريفها للغة، وذلك لتعلقها بدءا بمفهوم العلامة اللسانية، والتي هي جوهر البحث اللسانيّ والميزة الإنسانية التي يحويها الإنسان في تفاهمه وتواصله، ولذلك نجد المسدي يربط العلامة باعتبارها "تشكلا؛ أي صورة حسية مدركة عبر الحواس عن طريق الاصطلاح بين طرفين متخاطبين، وهذا الاصطلاح يرجعه المسدي إلى مفهوم المواضعة"[6].

3. 1. 2.البنية والنظام:

---

[1]) جمع علامة، والعلامة في العرف اللساني، هي:(الأصوات الصادرة عن جهاز النطق الإنساني، فهي في الحقيقة رموز أو علامات للدلالات التي ضمنتها، وهي رموز اصطلح على أشكالها، وكيفياتها، وكمياتها، بالقدر الذي تسمح به اللغة المعينة...)، عبد الصابور شاهين، في علم اللغة العام، ص: 27.

[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 112.

[3]) المرجع نفسه، ص: 110.

[4])عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص:111.

[5]) ينظر، المرجع نفسه، ص:30.

[6]) ينظر،عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات ، ص: 113.

إنّ المسدي قد أخذ مفهوم العلامة[1] مستسيغا إيّاه من منظور التعريف اللسانيّ، إذ هي:‹‹...تشكّل لا يستمد قيمته ولا دلالته من ذاته وإنما يستمدّها من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى››[2].

وفي هذا التعريف يتجلى أنّ العلامات تقوم وفق نظام متناسق، وهذا النظام يقوم على بنية، وهذه البنية متعددة وفق أنظمة ومستويات، وبذلك تغدو اللغة بناء متماسك الأطراف، وهذا ما دفع المسدي لأن يربطها "بفكرة المواضعة، وهذه المواضعة عنده تقوم على العلامة اللغوية، حيث أنّ اللغة هي أصوات، وهذه الأصوات علامات دالة، تتمثل في الفونيمات، ثم ترتبط منسجمة لتشكل بنية صوتية، وتشكل بعدها بنية معجمية، ثم بنية تركيبية، ومن هذه البنى تتشكل البنية المعجمية[3].

واللافت في هذا التحليل الذي يقدمه المسدي، أنّه جعل العلامة تتداخل في بنى، وهذه البنى متعددة، بدءا من البنية الصوتية انتهاء بالبنية الدلالية، وهذه البنى تشكل عنده نظام اللغة، وبذلك يجعل من تعريف اللغة من جانبها العضوي الطبيعي عبارة عن بنى صوتية وصرفية وتركيبية ومعجمية ودلالية، وهذه جميعها تشكل نظام اللغة التي من خلالها تبحث اللسانيات في ترابطها وتناسقا وعلاقاتها التي تحكمها، وهذا التصور لمفهوم النظام اللغوي الذي قدمه المسدي، نجده عند بعض اللسانيين والباحثين سواء العرب منهم أو الغربيين، يشيرون إليه، باعتبار أنّ اللغة هي بنى متراصفة ومتداخلة تعكس نظام اللغة والذي يقصدون به مستوياتها[4].

والبنية عند المسدي ضمن هذا التحديد الذي بينه تمثل نظاما من العلاقات فيما بينها مترابطة ومتماسكة، وعلى هذا يكون تحديده للبنية والنظام تحديدا مأخوذا من تصور اللسانيات الغربية، بل يكاد يكون مطابقا لها عند هرتشارد، الذي يعتبر البنية نظاما علائقيا داخلي، والتي هي تنوعات للدعامة اللغوية، لأنها موضوع علم اللغة البنوي، والبنية والنظام مفهومان يتعلقان بدراسة اللغة داخليا، وهي كل متماسك يعتمد على تراصف جميع الأجزاء فيما بينها"[5].

---

[1]) فالعلامة في نظر سوسير هي العلاقة القائمة بين الدال والمدلول، وفق تصور، وصورة سمعية، التي تخلفها العلامة في نفس السامع، وليست هي الصوت الفيزيائي، وبذلك تغدو العلامة رابطا بين المفهوم والصورة السمعية، ولا علاقة لها بالاسم والشيء، ينظر، مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص: 38، 39.

[2]) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 30.

[3]) ينظر، عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية، صك113.

[4]) ينظر، للاستفادة والاستطلاع ما يلي: غالب المطلبي، في علم اللغة، ص: 46-49. وأيضا، ليونز، اللغة وعلم اللغة، ص: 80 وما بعدها، وأيضا، تاريخ علم اللغة الحديث، هيرتشارد، ص: 69، 70.

[5]) ينظر، هيرتشارد، تاريخ علم اللغة الحديث، ص: 91، 92.

ومفهوم **البنية والنظام**[1] مفهومين متلازمين، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، لأن دراسة بنية اللغة هو في ذاته بحث في نظامها، والمتأمل في طرح المسدي يجده عندما ربط تعريف اللغة في جانبها العضوي بالعلامة والبنية ثم النظام، أنّه ذهب مذهب اللسانيين في اعتبار البنية هي مستويات اللغة، وهذه المستويات هي أنظمتها، غير أنّه أضاف إلى ذلك أنظمة أخرى، إذ يرى " أنّ نظام اللغة هو متعدد، حسب الدلالة، ليصبح عند ذلك أنظمة ممثلة للغة، وهي النظام الكلامي، والفوق مقطعي، والنظام السياقي والنظام الإيحائي، ونظام المقام، وغيرها من الأنظمة الأخرى، وهذه الأنظمة تتناسق فيما بينها وتنصهر فتكون جهازا، وهذا الجهاز متعلق بالحدث الكلامي، حيث هو جهاز آلي في بعده الفيزيولوجي، والعصبي والنفسي، والإدراكي، وآليتها هي الظاهرة التواصلية الجماعية، وهذا الجهاز اللغوي عند المسدي، مرتبط بالوظيفة الإبلاغية، ثم هذه الوظيفة الإبلاغية تشكل مؤسسة جماعية وهذه المؤسسة تقوم على العقد الجماعي[2].

3. 1. 3.وظيفة اللغة:

وبتحديد المسدي لهاته المفاهيم يتبيّن أنّه يرى في اللغة مراتب تتكون منها في بنيتها الداخلية والخارجية، وأنّها في تكونها مؤسسة جماعية قائمة على العرف والعقد والمواضعة[3]، ولها وظيفة تواصلية هي الإبلاغ، وتعريف اللغة في جانبها الوظيفي عنده يتمثل في‹‹..أنها تعمل على كشف ما في الفكر البشري من معان وتصورات، فغايتها من الوجهة الوظيفية التعبير عن عملية التفكير لدى الإنسان...››[4].

وهذا التعريف من حيث الهوية الوظيفية، يعكس مدى قيمة اللغة في نقل الأفكار والأحاسيس من وجودها الذهني إلى وجودها الواقعي، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق الكلام، والذي هو عملية تجسيد تلك اللغة في التواصل، والملاحظ على هذا التعريف أنّه لم يذهب فيه مذهبا

---

[1]) ينظر، لمزيد من الاطلاع والمعرفة، خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص: 16-31، وأيضا، الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص: 65-74.

[2]) ينظر، عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 113، 114.

[3]) ويقصد به معنى الاتفاق والاصطلاح والمواطأة بين الأفراد أثناء عملية الكلام داخل اللسان المعين، وهو مفهوم يتعلق بأصل اللغة ونشأتها، وموضوع أصل اللغة موضوع فلسفي يتداخل مع أصل وجود الإنسان، والنظريات في نشأة أصل اللغة متنوعة لم تكد تتفق في نظرية محددة تثبت فيها أصل نشأتها، للاستفادة أكثر ومعرفة المواقف تجاهها، ينظر على سبيل المثال لا الحصر المراجع الآتية: جورج يول، معرفة اللغة، تر:محمود فراج عبد الحافظ، ص:13 وما بعدها، وأيضا، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، الفصل الثاني، ص:117 وما بعدها، وأيضا، دلالة الألفاظ، ص:13 وما بعدها، وأيضا، المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص:55 وما بعدها.

[4]) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص: 108.

مخالفا فيه للسانيين، وذلك أنّنا نجد أندريه مارتينه (Andre Martinet) يجعل الوظيفة الأساسية للغة هي الوظيفة الإبلاغية؛ لأنها عنده "تقوم على التبادل والتواصل بين الأفراد والأشخاص"[1].

ونجد فهمي حجازي عند تطرقه لطبيعة اللغة، يعرفها من حيث طبيعتها ومن حيث وظيفتها معا، إذ أنها "نظام من الرموز الصوتية قائمة على الاتفاق بين الأطراف، وأنّ اللغة وسيلة التعامل ونقل الفكر بين المؤثر والمتلقي[2].

والبحث في تعاريف اللغة من حيث طبيعتها ووظيفتها بحث تعرض له اللسانيون المعاصرون العرب في مؤلفاتهم، وذلك اهتماما منهم في تحديد ميزة اللغة ووظيفتها عند الإنسان، وما تحمله من خصائص تجعله ينفرد عن الحيوان، كما أنّ اهتمامهم باللغة ومفهومها وخصائصها يعكس تأثرهم البارز بما قدمته اللسانيات من تحديد لها وتفريق بينها وبين اللسان والكلام، وقد ملئت المؤلفات بهذا الطرح[3].

كما أنّ للغة وظائف أخرى[4] تقوم بها داخل عملية التواصل والتبادل والتفاهم بين الأفراد، وكلّ تلك الوظائف تبيّن مدى أهمية اللغة وقدرتها الإبداعية التي ينجزها الإنسان من خلال كلامه في التعبير والتبليغ وتحقيق رغباتها وتعايشه داخل مجتمعه وبني جنسه.

وإذا كان المسدي في تحديده لمفهوم اللغة قد انطلق من الجانب العضوي الطبيعي لها، ثم الجانب الوظيفي، فإنّه قصد بذلك الربط بين الجانبين وحل الإشكال المتعلق بتحول البنية في الحدث اللساني إلى وظيفة وكيف تصبح العلامة اللسانية مؤسسة جماعية، ويرى المسدي أنّ اللسانيات " لما عرفت اللغة من جانبها الوظيفي وهو الإبلاغ، سعت لأن تفسر تحقق هذه الوظيفة، مما دفعها لأن تبحث وتكشف عن هذا البعد التكويني لها، حيث أضافت لها تعريفا بنويا[5].

---

[1]) ينظر، André Martinet, éléments de Linguistique Générale, Armand Colin, Paris v*, p:9,10.

[2]) ينظر، فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص: 8.

[3]) لمعرفة المزيد عن ماهية اللغة من حيث طبيعتها ووظيفتها وعلاقتها بالفكر والإنسان، ينظر في ذلك المؤلفات التالية: غالب المطلبي في علم اللغة، ص: 29 وما بعدها، وأيضا، جورج يول، معرفة اللغة، تر: محمود فراج عبد الحافظ، ص: 11 وما بعدها، وأيضا، إبراهيم أنيس، اللغة بين العالمية، ص: 11 وما بعدها، جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، تر: مصطفى التوني، ص: 4 وما بعدها،

[4]) ينظر، خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص: 27-31، وأيضا، Introduction To language And Linguistics, (MT212), Florida State University Team, Ministry of Education, Addis Ababa, Ethiopia, G, C2016, P:11.

[5]) ينظر،عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 115.

3. 1. 4.العلامة والرمز[1]:

ويطرح المسدي في ظل تداخل مفاهيمه التي يتطرق لها، دون فصل بينها أو وضع عناوين أو عناصر لها إلى مفهوم العلامة والرمز، باعتبارهما يدخلان في تعريف اللغة، والعلامة هي أنظمة متعددة، وهذه الأنظمة ‹‹...يصدق عليها ما يصدق على اللغة من أنها تتكون من علامات اصطلاحية يستعان بها على توصيل دلالات اصطلاحية...وأيا كانت المادة التي يتكون منها أي نظام من هذه النظم، وأيا كانت الحاسة التي يتجه إليها أو يخاطبها أي نظام منها››[2].

وهذا ما جعله " يقرّ على أنّ تعريف اللغة من منطلق العلامة، من حيث هي دليل، هو ما يضفي عليها خاصية التميّز عن الحيوان، واعتبارها من الأنظمة التواصلية، وإن سمي بالرمز فهو من باب المجاز والسعة[3]، ويقترب هذا المفهوم وهذا التصور للعلامة بربطها بمفهوم النظام والبنية عند بعض الباحثين[4]، وهذا الربط الذي أقره المسدي -في نظري- يقترب من تصور المدرسة الفيرثية، والتي تعتمد في دراستها للمعنى على جميع المستويات اللغوية بوصفها نظاما متصلا يحدد من خلاله معنى الدلالة[5] .

ثم يطرح المسدي مفهوما آخر للغة في نظامها، حيث يرى أنّ هذا النظام اللغوي، في تعدده إذا تناسق وانصهر صار جهازا للغة، مثل محرك السيارة، ومن خلال هذا فاللغة هي جهاز متواقت داخل تلك الأنظمة اللغوية وغيرها، وهذا الجهاز عند المسدي هو المقصود بالدراسة عند اللسانيين، لأنه مرتبط بالوظيفة الإبلاغية، التي تتحول إلى مؤسسة اجتماعية، وهذه المؤسسة تقوم على عقد جماعي، وهو ما يجعلها خاضعة لمواضعة الأفراد[6].

ويفرق المسدي بين هذين المفهومين ما يمكن إجماله كالآتي[7]:

أ/أنّ العلامة في أصلها قائمة على الاصطلاح، وهي الوضع، بينما الرمز مقترن بالجانب العقلي المنطقي، وقد يكون الرمز منطقيا مطلقا وقد يكون منطقيا عرفيا.

ب/الأصل في العلامة العرف، بينما الرمز منطقي.

---

[1]) المقصود بها، هي العلامة اللغوية، أو الدليل اللغوي، الذي عبرت عنه اللسانيات الحديثة بالدال والمدلول، والعلاقة بينهما، وهو الصورة السمعية للدال، والصورة الذهنية المتمثلة في المدلول، القائم على معنى، أمّا الرمز فقد أوضح أغلب اللسانيين والباحثين أنّه استعمال عن طريق المجاز، خاصة في تعريفهم لطبيعة اللغة.

[2]) محمود السعران، علم اللغة، ص: 63.

[3]) ينظر،عبد السلام المسدي اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 30.

[4]) ينظر، محمود السعران، علم اللغة، ص: 63 وما بعدها.

[5]) للاستفادة والاطلاع على هذه المدرسة، ينظر، كمال بشر، عم اللغة بين القديم والحديث، ص: 190 وما بعدها.

[6]) ينظر،عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 33-35.

[7]) ينظر،عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 135-137.

ج/تزدوج دلالة العلامة فتكون عرفية طبيعية، والرمز أيضا يكون عرفيا منطقيا.

د/أن العلامة والرمز كلاهما يستوعبان أنساق الدلالة الطبيعية والمنطقية والعرفية.

ذ/أنّ كلا منهما يتفرد بدلالة ما، فالعلامة تتفرد بالدلالة الطبيعية، والرمز يتفرد بالدلالة المنطقية، ويشتركان في الدلالة العرفية.

إذ أنّ العلامة أوسع من الرمز، باعتبارها متعلقة بالاتفاق والاصطلاح، ثم لأنها أصوات تتناسق فتكون بنية لتغدو بعد ذلك نظاما، وأنّ العلامة هي دلالات متواضع عليها تساهم في عملية الاتصال بين الأفراد، خلاف الرمز الذي هو منطقي يدرك بالعقل، وإن كان متقاربا للعلامة، لأن الرمز قد يكون عبارة عن إيحاء أو إيماء أو معنى مرتبط بشيء محدد، مثل جعل السيف رمزا للقوة، والأسد رمزا للشجاعة، والكف رمزا للضرب، فهذه رموز عرفية منطقية، لأنها تعرف عن طريق العقل، بينما العلامة وإن ضمت الرمز بداخلها، فهي تركيب للصورة السمعية والذهنية في ظل التواصل الإبلاغيّ وفق قواعد ونظم لغوية متعارف عليها ومعايير تحكمها.

فربط المسدي مفهوم اللغة بالحدث الكلامي (الكلام) بالبنية والنظام والجهاز والدلالة، يظهر تداخلا وتنوعا في طرحه، فهو تارة يتطرق للغة ثم ما يلبث حتى يتطرق للعلامة والدلالة وأنواعها ثم يتطرق لمواضيع أخرى، وهذا ما يشتت ذهن القارئ أو الباحث، مما يجعله غير مستوعب لما يطرحه المسدي من مفاهيم وموضوعات، وذلك ما يحتم على القارئ التركيز والدقة في القراءة والبحث.

3. 2.مفاهيم مراتب الظاهرة اللغوية عند المسدي (اللغة واللسان والكلام):

وكعادة اللسانيين في طرحهم لمفهوم اللغة واللسان والكلام، فإنّ المسدي يطرح هذه المفاهيم الثلاثة طرحا يقوم على تحديد المفارقات فيما بينها؛ أي التفريق بينهم من حيث الماهية والدلالة.

وإذا تأملنا تعريف سوسير للغة[1]، نجده يجعل اللغة نتاج اجتماعي؛ أي إشارة منه للمؤسسة الجماعية لها علاقة بالثقافة والتاريخ والحضارة، ثم يجعلها نتاج ملكة اللسان، وهو النظام الذي تحتويه اللغة، ثم يشير إلى مفهوم الكلام، والذي هو ممارسة الأفراد لملكة اللسان، وهذه المراتب الثلاثة التي قدمها سوسير، هي التي اتخذها المسدي منطلقا له في عملية تحليله وتفرقته لها. وذلك

[1]) وهي عنده:" نتاج اجتماعي ومجموعة من التقاليد التي يتبناها مجتمع ما، وهي نتاج ملكة اللسان والتي من خلالها يحقق الأفراد ممارسة هذه الملكة"، ينظر، Ferdinand de Saussure,cours de linguistique générale, publié par: Charles Baliy et Albert Sechehaye, Arbre d'Or, Genève. Aout2005, page:14.

عند المسدي يرجع لسبب يختصره في عملية الاستقراء لماهية البحث في الظاهرة اللغوية من حيث مراتبها الثلاثة، وعند تأملنا في طرح المسدي لهذه المراتب للظاهرة اللغوية، نجده يبيّن السبب الذي جعله يتناول ها التفريق بين المفاهيم الآنفة الذكر، أنّ "المراد منه هو جملة التصورات المدركة عن طريق العقل، وهي المستويات التصورية، من خلال مراتب الظاهرة اللغوية، وهي مرتبة الظاهرة العامة، ويقصد بها اللغة، والتي هي جملة القوانين التي تعمّ جميع الألسنة البشرية، وتعمّ اللسان وكلّ كلام، ومرتبة الظاهرة النوعية، ويعني بها اللسان، وهو المتعلق بمجموعة بشرية تتحدث بالكلام وفق معرفة الوضع، ومرتبة الظاهرة الفردية، وهي الكلام، والذي هو أصوات مجموعة داخل عملية التواصل بين الأفراد[1].

ومن خلال ربط المسدي هذه المصطلحات التي قدمها بالمراتب الثلاثة للظاهرة اللغوية، يظهر أنّه يستعمل تحديدا تصنيفيا، وفيه تصبح اللغة مشتركة في بني البشر جميعا، باعتبارها قوانين تحكم جميع الألسن، وهذه القوانين عامة ليست خاصة، وأعتقد أنّه يشير إلى أنّ القوانين هي تلك التي تتشارك فيها البشرية، مثل: وظائفها، وحياة اللغة وتطورها، ومميزات الأصوات على مستوى الفونيمات، وما يتعلق بالدلالة وغيرها من القوانين التي هي عامة، وتارة تكون خاصة بلسان دون آخر، أما ما تعلق باللسان، فهو أمر نوعي؛ لأنّه يقوم على مبدأ التمايز بين الألسنة، فهناك ألسنه عدد أصواتها قليل وأخرى كثير، وهناك ألسنة لاصقة وأخرى تقوم على مبدأ الاشتقاق، وهناك ألسنة لها مفردات كثيرة وأخرى قليلة، وكلّ ذلك من منطلق النوعية، ومن منطلق تفاضل الشعوب وأجناسها، وأما ما ارتبط بالكلام، وهو ذلك المنجز الفعلي في الواقع، وهي الأصوات التي تتألف وفق نظام معين وتناسق دقيق يحمل معاني ودلالات لا من حيث النطق، بل كذلك من حيث وظيفة تلكم الأصوات في الحدث الكلامي، وما يحيط بها من سياقات وتنوعات صوتية وأسلوبية ونحوية.

وقد بيّن المسدي أنّ تحديده لهذه المفاهيم وفق هذه المراتب إنّما لما تتميز به كلّ مرتبة عن الأخرى، وذلك أنّ " اللغة هي مفهوم كليّ يضاف له مفهوم فلسفي وهو الجنس، بينما اللسان يعدّ مفهوما نمطيا نوعيا، والكلام انجازي شخصي[2].

واللافت للنظر، في هذه الدلالات يظهر أنّ المسدي يربط اللغة بالجنس، إشارة للجنس البشري دون الحيوان، وذلك لتميّزه باللغة والعقل، خلافا للحيوان وإن كان لها اتصال عن طريق الأصوات أو الرموز والإشارات، فهي غريزية وليست عقلية، وبهذا نعلم أنّ اللغة صفة إنسانيّة

[1]) ينظر، عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 148، 149.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 151.

ومخزون ذهني عند البشر، وما اللسان إلا نمط أو أسلوب الإنسان الذي يتخذه في حياته وهو نوعيّ، أو لنقل نوع من أنواع كثيرة من الألسنة البشرية، يقوم على اصطلاحات كل قوم، ويأتي الكلام تنفيذا لضوابط وقوانين الألسنة بما يسمح لها من تحقيق قواعدها ونظامها، لأنه يتعلق بالأشخاص في طريقة تحقيقهم لذلك اللسان ولتلك اللغة.

ويضع المسدي موازنة بين مراتب الظاهرة اللغوية، وذلك عن طريق الاستنباط والاجتهاد، محدّدا أنّ ‹‹...متصور اللغة يجسم صورة القانون ولسان الجماعة يشكل نموذج العرف أما الكلام فيشخص مثال السلوك››[1]، وإذا كانت هذه رؤية المسدي في تصنيفه وتقويمه للمراتب الظاهرة اللغوية، فإنّه يرى أنّها تقوم على " علاقة الذهاب والإياب؛ لأن البحث في خصائص الكلام يكشف لنا استنباط نظام اللسان، والإلمام بنظام اللسان، يساهم في تقصي ناموس اللغة، ولذلك يكون من الأولى الانطلاق من العام وهو اللغة إلى الفردي وهو الكلام انتهاء بالنوعي وهو اللسان[2].

وهذا الإجراء المنهجي الذي أقره المسدي يجعله يتماثل في منهجه مع سوسير، الذي انطلق في دراسته اللسانية من اللغة، ثم اللسان، رغم نأيه عن دراسة الكلام، ويأتي المسدي بعد هذه المقدمات المنهجية لهذه المراتب، ليعطي ضمن تداخل طرحه ماهية كل مرتبة وحقيقتها، بدءا باللغة، معتبرا أنّها ليست ‹‹...رابطة جنسية ولا عرقية وإنما هي رابطة ثقافية تؤكد روابط انتماء حضاريّ وبذلك تتبوأ منزلة البعد الإنساني عبر التاريخ››[3].

ويمكن إجمال ما تعرض له المسدي من شرح وتحليل لمرتبة الظاهرة العامة؛ أي اللغة كالآتي[4]:

أ/ أنّ مهمة اللسانيّ هي بحث بنيتها اللغوية، وذلك في جميع مستوياتها وربط هذه المستويات بوظيفتها الاجتماعية وبحث تأثير الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية في كيانها اللغوي.

ب/أنّ اللغة حقيقة تاريخيّة ولها جانبان: خارجي وداخلي، وهي تمثل ذاكرة الإنسان الجماعية، وهي كيان متطور، فدراستها من حيث البنى اللغوية والعلاقات الاجتماعية، وربط ذلك بأبعادها التطورية عبر الزمن يجعلها متكاملة.

---

[1])عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص:151.
[2])ينظر، نفسه، ص: 151.
[3])عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية، ص: 152.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 153-156.

ج/ اللغة ظاهرة عقلية مرتبطة بعلاقات مع الفكر، وتحوي عدّة ملكات، منها: الملكة الاقترانيّة، والملكة التمييزية، وملكة الاستصحاب، وملكة الاطراد وملكة التجريد.

ونفهم من هذا أنّ المسدي يرى أنّ اللغة ظاهرة تتعلق بكثير من القضايا والعلوم، فهي بنية لغوية داخلية، وأخرى خارجية تتعلق بالفكر والثقافة والمجتمع والتاريخ، وهي قوام الإنسان في تعايشه مع أترابه، وقد بُحثت هذه الجوانب المرتبطة باللغة في كثير من المؤلفات اللسانية عند الباحثين واللسانيين الغربيين والعرب، فمنهم من بحث علاقة اللغة بالعقل والمخ، واللغة والهوية، واللغة والنوع والجنس[1]، ومنهم من بحث في اللغة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية[2]، ومنهم من ربطها بالبيئة وبحث علاقاتها مع الكون في ظل فلسفة اللغة[3].

ويوجز هذه القضايا وغيرها المتعلقة باللغة في جانبيها الداخلي والخارجي **كتاب اللغة** وهو عبارة عن نصوص للسانيين غربيين وتراثيين عرب[4].

ونجد المسدي بعد تعرضه لمرتبة الظاهرة العامة، وهي اللغة، يأتي لمرتبة الظاهرة النوعية، والتي تعني اللسان، حيث يذكر للسان كثيرا من التعريفات التي تحدد ماهيته وحقيقته، وهذه التعريفات يمكن إجمالها كالآتي[5]:

‹‹للسان جملة من القواعد تواضع عليها المجتمع بكل أفراده..››.

‹‹ ..إن اللسان ظاهرة مجردة تخرج من جهة عن كلّ فرد بمفرده وتوجد في كلّ فرد من جهة أخرى باعتباره جزءا من كلّ››.

‹‹ أنّ اللسان صورة مقدرة لا تقع على لسان أيّ ناطق من المجموعة اللغوية وقوعا مثاليا كاملا››.

‹‹ رصيد مودع بواسطة ممارسات الأفراد المنتمين لغويا إليه، بل...هو النظام الموجود افتراضا في ذهن كل من تكلموا به ومن يتكلمون به ومن سيتكلمون››.

فإذا تأملنا هذه التعريفات التي قدمها المسدي للسان، نجد أنّها تعكس جوهر اللسان في عدة جوانب، ففي التعريف الأول، يربط المسدي مفهوم اللسان بفكرة المواضعة، والاصطلاح، وهي مميزة للسان، إذ خصصها بجملة قواعد معينة سواء من حيث الأصوات أو التركيب أو الدلالة، فكلّ لسان له قواعده الخاصة التي تجعل المتكلم به يخضع لها وفق العرف الاجتماعيّ، وبذلك يغدو كلّ

---

[1]) ينظر، الفصل الرابع، والفصل السادس، من كتاب، ر. ل. تراسك، أساسيات اللغة، تر: رانيا إبراهيم يوسف، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2002م.

[2]) ينظر، عبد الرحمن رشيد العبيدي، مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص: 278 وما بعدها.

[3]) ينظر، الفصل الثالث والرابع، عمر ظاهر، تأملات في فلسفة اللغة، ، دار الرافدين، لبنان، بيروت، ط1، 1429ه-2008م.

[4]) ينظر، محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالي، اللغة، دفاتر فلسفية، نصوص مختارة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005م.

[5]) ينظر، عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص: 162-164.

لسان متنوعا من حيث بناه اللغوية عن بقية الألسنة البشرية الأخرى، وهذا يجعله ظاهرة مجردة، يوجد في كل فرد في نظامه الذهني، وتخرج عنه لأنه لا يمتلكه الفرد إبداعه إلا عن طريق الاصطلاح، وهذا ما يفسره التعريفات الباقية.

ومن هذه التعريفات نستنتج أنّ اللسان عند المسدي يقوم على اصطلاح عرفي، داخل المجتمع، وهو ظاهرة مجردة له نظامه الخاص وقواعده الدقيقة، وهي تختلف من لسان إلى آخر، ولا يتحقق هذا النظام وهذا اللسان إلا عن طريق الكلام.

ويكشف المسدي لنا أنّ اللسان يمتاز عن اللغة وعن الكلام، وذلك استنادا لخصائص كلّ لسان وما يمتاز به عن الألسنة الأخرى، " لأنّ اللسان موضوع مستقل عن اللغة والكلام من حيث مادته ومن حيث صورته، فكلّ لسان يمتاز عن الألسنة الأخرى بخصائص وضوابط ومعايير، سواء في بنيته الصوتية والصرفية أو حتى في بنيته التركيبية والدلالية[1].

وينتقل المسدي في طرحه لهذه المراتب للمرتبة الثالثة، وهي مرتبة الكلام، حيث نجده يقدم جملة من التعريفات والتي تتقارب مع ما قدمه اللسانيون الغرب، فالكلام عنده هو" التجسيد الفعلي الذي يجريه المتكلمون من بني آدم[2]، وهو " ذلك الاستخدام أثناء عملية التعبير وإنجاز للغة باعتباره إطارها الشرعي في الظاهرة اللغوية[3].

والملاحظ على طرح المسدي في مفهوم الكلام نجده مفهوما متعارفا عليه عند اللسانيين الغربيين وحتى الباحثين العرب[4]، حيث يرى أنّ الكلام منجز فردي وفق ضوابط مستندة للاصطلاح الجماعي بين الأفراد داخل مجتمع ما، فإذا كان اللسان يشكل المخزون الذهني للذاكرة الجماعية للأفراد باعتباره معيارا، فإنّ الكلام نشاط لتلك الصور الذهنية و نتاج ذلك النظام.

والكلام عند سوسير هو ذلك " الجزء التنفيذي الذي يقوم به الفرد في عملية نقل الأفكار، والمقاصد"[5]، وهو مع ذلك " عكس اللغة، إذ هو تحقيق فردي يقوم على الإرادة القصدية[6].

فطرح المسدي للسان والكلام هو طرح متقارب لما عرفته لسانيات سوسير ومدارسها، حيث يبيّن أنّ اللسان تواضع واصطلاح بين الأفراد لأنها مؤسسة اجتماعية تخضع لقوانين ومعايير

---

[1]) ينظر،عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، 163.
[2]) ينظر،عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 28.
[3]) ينظر، نفسه، ص: 36.
[4]) من بين التعاريف للكلام، أنّه: "يخرج اللغة من كمونها؛ من وجود بالقوة إلى وجود بالفعل"، محاضرات في اللسانيات، فوزي حسن الشايب، ص:23، والكلام: " عمل فردي ناتج عن إرادة المتكلم، حيث يستعمل فيه رموز اللغة وقوانينها أثناء عملية التعبير عن أفكاره، ويعتمد على آلية نفسية مادية تساعده في إخراج تلكم القوانين إلى حيز السماع"، ينظر، في علم اللغة العام، عبد الصابور شاهين، ص: 43.
[5]) ينظر، فريدينا دي سوسور، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، ص: 31، 32.
[6]) ينظر، Ferdinand de Saussure,cours de linguistique générale, p:20.

استعمالية، بخلاف الكلام الذي هو نتاج فرد ما في عملية الاتصال، وقد فرقّ المسدي بهذا الطرح التحليلي لمفهوم اللغة والكلام كما فرق سوسير بينهما، وهذا المنهج هو منهج يتبعه أغلب اللسانيين والباحثين العرب في تناولهم مثل هكذا قضايا ومصطلحات مثل ما نجده عند بعضهم من اللسانيين العرب[1].

ويرى المسدي مفهوم الكلام، يقوم على مبدأ " الفروق الأدائية، ويعني بها البصمات الشخصية في عملية الأداء الصوتي، لأنّ كل فرد له بصمة صوتية يمتاز بها عن غيره، ممّا تسمح للمتلقي من معرفته وتمييزه عن بقية الأفراد، كما أنّ هناك فروقا بنائيّة، تتعلق بمستوى المعجم والألفاظ والتركيب النحوي والتصرفات السياقية"[2].

وهذه الفروق تدخل في تناولها علوم كثيرة، منها،أمراض الكلام، وعلم النفس واللهجات والأطلس الجغرافي، واللسانيات الجنائية، ولسانيات النص والخطاب والأسلوبية، وغيرها مما يتناول مستوى الكلام.

4. فروقات مراتب الظاهرة اللغوية[3] عند المسدي ونماذج من اللسانيين والباحثين العرب(قراءة من حيث الترجمة والمفهوم والفروقات):

4. 1.الفروقات بين اللسان والكلام عند المسدي:

يضع المسدي جملة من الفروقات بين اللسان والكلام، والتي من خلالها تسهل عملية التمييز بين ما له صلة باللسان وما له صلة بالكلام من حيث خصائص كل واحد منهما وأيضا من حيث توضيح وتسهيل طريقة التفريق دون لبس أو غموض، وهذه الفروقات أجملها كالآتي[4]:

1/اللسان واحد من حيث النّظام، أمّا الكلام أداء إنجازي وفق منظومة ذهنية.

2/اللسان ملك الجماعة بينما الكلام ملك الفرد.

3/اللسان نسق مفروض على الفرد، أمّا الكلام عقد انتماء يمضيه الفرد مع المجتمع.

---

[1]) منهم من عرف اللغة والكلام واللسان، ثم طرح الفرق بينهم، موضحا وجهة نظره، وأهم الفروقات التي تمتاز بها كل مفهوم عن غيره، وذلك سعيا منهم لضبط رؤية سوسير في علمية دراسة اللغة دون الكلام، في أذهان المثقف العربي، وتحديد وتقريب علم اللسانيات ومنهجها للقارئ والمتخصص، ينظر: فهمي حجازي، محاضرات في علم اللغة، ص: 25-33، وأيضا، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 56-62، وأيضا، عبد الصابور شاهين، في علم اللغة العام، ص: 31-38..

[2]) ينظر،عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية، ص: 164، 165.

[3]) مفهوم مأخوذ من عند المسدي، ويقصد به مراتب اللغة الثلاثة، وهي اللغة واللسان والكلام، وهو مفهوم عام.

[4]) ينظر، نفسه، ص: 165.

4/اللسان منبع للسلوك الكلامي، أمّا الكلام ممارسة لآليات نفسية وعضلية.

5/ الأمراض المتعلّقة بالكلام هي من ظواهر الكلام، وليست من خصائص اللسان ولا اللغة.

والملاحظ على هذه الفروقات التي عرضها المسدي، يتبيّن لنا أنّها فروقات دقيقة من حيث التعريف ومن حيث المميزات، وذلك أنّ اللسان واحد من حيث نظامه، وهو ملك للجماعة، وهذا التفريق نفسه الذي ذكره سوسير، في عرضه لمفهوم اللسان والكلام، وذلك عندما " جعل للسان جانبين، جانب فردي وآخر اجتماعي، وأنّ له نظام ثابت رغم ما يعتريه من عملية التطور"[1]، ونجد هذا الفرق أيضا هو نفسه عند جون ليونز[2].

وإذا كان اللسان أداة هامة في عملية الاتصال والتبليغ، لأنه يفرض على المتكلمين الخضوع لنظامه وقوانينه وضوابطه، وأنّ أيّ خروج عنها يعدّ انحرافا عن تلك الضوابط، يأتي الكلام باعتباره نشاط التجسيد الفعليّ للسان، لأنه يخضع لقانون الاصطلاح والاتفاق بين الأفراد، ولذلك نعلم أنّ دراسة الكلام في جوانبه الصوتية والنفسيّة والعضليّة والأسلوبية وما يتعلّق به من أمراض تمثّل دراسة لواقع التشكّل اللسانيّ على مستوى الكلام، فاستقامة الكلام نحوا ودلالة وخضوعا للمعيار والاستعمال هي، اكتشاف ورجوع لحقيقة نظام ذلك اللسان.

ويعطي المسدي في ختام طرحه لهذه الفروقات بين المراتب الثلاثة للظاهرة اللغوية، رؤيته المتمثلة في أنّ ‹‹النظر في الكلام باتخاذه موضوعا للتفكير يفضي إلى الوعي بوجود اللسان فإذا رمنا الغوص على أغوار الألسنة البشرية في تعددها وتكاثرها أدركنا مرتبة اللغة ››[3].

وبهذه الرؤية المنهجية الدقيقة في تصوّرها وضابطها، تفتح لنا طريقا نحو وجود الاتصال والتلازم بين هذه المراتب؛ لأنّ النظر في إحدى المرتبات هو بالضرورة بحث في كشف مرتبة اللغة أو اللسان أو الكلام، وتغدو هذه المنهجية منهجية عكسية تكاملية، وخاصة عند عالم اللسانيات، الذي يسعى لكشف هذه المراتب في ظلّ دراسته لظاهرة اللغة، وهذا ما جعل المسدي يقرّ أنّ مهمة

---

[1]) ينظر، Ferdinand de Saussure,cours de linguistique générale, p:14,15.

[2]) نلحظ أنّ المترجم جعل لفظ اللغة مقابل لفظLangue ، وهم بذلك لم يحدد أو يفرق القصد من المؤلف، فجون ليونز يتحدث عن اللسان مقابل الكلام، إذ يرى أنّ"اللسان نوعي وملكية مشتركة بين أفراد الجماعة، الواحدة، وأنّه نمط وظاهرة اجتماعية وأنّ الكلام هو سلوك أدائي للسان في تحققه الواقعي، تجريدية"، ينظر، اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، تر: مصطفى التوني، ص: 13-15.

[3]) عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص:166.

اللسانيّ هي إدراكه لنواميس اللغة، ولا تتأتى إلا إذا أدرك بوعيّ دقيق جوهر اللسان من خلال سلوك الكلام، وأنّ تعامله مع هذه المفاهيم الثلاثة هو تعامل من باب إدراك الكليات"[1].

ويتبيّن حقيقة أنّ رؤية المسدي تجاه دراسة اللغة باعتبارها ظاهرة لغوية عامة لدى الإنسان، تقتضي التعامل مع مراتب الظاهرة اللغوية تعاملا موحدا دون تفريق بينها، حتى ‹‹...تذوب الحواجز مدّا وجزرا...لتصبح موضوعا معرفيا بذاته ولذاته››[2].

وأرى –حسب اعتقادي- أنّ المسدي يخالف في توجهه هذا سوسير ومن تبعه من المدراس اللسانيّة، وحتى بعض اللسانيين العرب، والسبب في ذلك أنّ تناول مرتبة دون أخرى يجعل اكتشاف الظاهرة اللغوية بعيدا نوعا ما عن الحقائق والأسرار التي تمتاز بها، وهذا النهج الذي تبناه المسدي، في نظري، نهج يدعو لدراسة ظاهرة اللغة في أبعادها الثلاثة جميعا، وحتى في جوانبها الفكرية والحضارية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

ونجد حسين السوداني يرى أن المسدي في اعتماده هذه المقولات اللسانيّة وتفرقته بين مراتب الظاهرة اللغوية، هو منحى لا يختلف عن سوسير، كما أنّ دعوته لدراسة المراتب الثلاثة للغة يتقارب أيضا مع دعوة تمام حسان[3].

4. 2.عند نماذج من اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين:

إنّ ما ذكره المسدي من فروقات دقيقة بين المصطلحات الثلاثة[4]، يكاد يكون مخالفا لما ذكره وتناوله اللسانيّون والباحثون العرب، إلا قليلا ممّن وُفق في هذا التفريق، وذلك ما أجده عند خولة طالب الإبراهيمي، وذلك أنّها جعلت مفهوم اللسان مقابلا كلّا من Langage/ Langue؛ أي مفهوما واحدا[5]، بينما في طرحها وشرحها لحقيقة اللسان والكلام، فهي تتقارب في رؤيتها مع المسدي[6]، إلا أنّ ترجمتها للمصطلح الأجنبي باللسان لكلا المفهومين، يحدث نوعا من اللبس عند القارئ والباحث، رغم شرحها المستفيض لماهية اللسان.

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 166.
[2]) المرجع نفسه، ص: 166.
[3]) ينظر، حسين السوداني، أثر فردينا ندي سوسير في البحث اللغوي العربي، ص: 221.
[4]) وذلك من حيث ترجمة المفهوم اللسانيّ الغربي مقابل المفهوم العربي، حيث جعل مفهوم اللسان مقابل مصطلح Langue، ولفظة لغة مقابل اللفظ الأعجمي Langage، كما وفق في التفريق من حيث التعريف لهما والتمييز الصارم لماهيتهما، ينظر، المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، د ط، د ت، ص: 155.
[5]) ينظر، خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، ط2، 2000م، ص:198.
[6]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 11-13.

وهو الأمر نفسه عند دبة الطيب في طرحه لهذه الفروقات بين اللغة واللسان والكلام، إذ وضع جدولا لتحديد تلكم الفروقات، إلا أنّه جعل "لفظ Langage، مقابل لفظ اللسان، ومصطلح Langue، مقابل مفهوم اللغة، وهو بذلك عكس الترجمة وخالف في ذلك خولة طالب الإبراهيمي، والمسدي[1].

ويذكر مختار زواوي، أنّ كثيرا من الباحثين العرب قد اختلط عليهم لبس مفهوم اللغة باللسان، كما أنّهم لم يوّفقوا في ذلك إلا قلة ممّن فرق بين ذلك، وقد أشار إلى "نموذج من اللسانيين الذين فرقوا بتمييز دقيق بين هذه المفاهيم، وهو أحمد محمد قدور[2].

ويرجع مختار زواوي هذا اللبس إلى مشكل الترجمة، حيث قدم تحليلا دقيقا مفهوميا ودلاليا لهذه المفاهيم، سواء من حيث "اللغة أو من حيث التعريف الاصطلاحي، مستندا في ذلك على تفريق أحمد محمد قدور[3].

وهناك من اللسانيين العرب المعاصرين، من تعرض لمفهوم اللسان واللغة باعتبارهما شيئا واحدا من حيث الدلالة، معتبرا "أنّ معنى لسان يأتي بمعنى اللغة، من حيث الاستعمال المجازي له، كما أنّ مفهوم اللسان واللغة هو نفسه يأتي مقابل لفظ Langue، ويذكر أنّ معنى علم اللغة هو نفسه علم الكلام، رغم ما للمفهوم الأول من شيوع في الدرس اللسانيّ الحديث ويقصد به علم اللغة[4].

وفي حين نجد من اللسانيين من يجعل مفهوم اللغة بمعنى القدرة اللغوية عند الإنسان وهي "مقابل مصطلح Langage، بينما مصطلح Langue، يجعله مقابل لفظ اللغة المعينة، ويعني به اللسان، وقد اعتبر اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنّ استخدامها الحقيقي لا يتحقق إلا عن طريق الكلام[5].

والملاحظ أنّ فهمي حجازي جعل لفظ اللغة مقابل المصطلحين الأجنبيين واحدا، وهو بذلك لم يسلم من اللبس الذي وقع فيه غيره من اللسانيين العرب، إلا أنّه فرق بينهما من حيث التعريف، وذلك أنّ اللغة عنده بمعنى القدرة اللغوية عند الإنسان، وهي نظام من الرموز الصوتية المتفق عليها في البيئة الواحدة، بينما الكلام هو ذلك الاستخدام الفعلي الذي يستعمله الفرد لتلك اللغة، واللغة

---

[1]) ينظر، الطيب دبة، مبادئ في اللسانيات، ص: 115-125.
[2]) ينظر، مختار زواوي، دو سوسير من جديد مدخل إلى اللسانيات، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2017م، ص: 130-133.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 133-
[4]) ينظر، عبد الصابور شاهين، في علم اللغة العام، ص: 22-28.
[5]) ينظر، فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص: 26، 27.

عنده مجموعة الإمكانيات التي تمكّن من التعبير داخل البيئة الواحدة، وما اختيار الفرد لعناصر معينة من جملة هذه التعبيرات إنما هو كيفية انجاز هذه اللغة داخل البيئة الواحدة[1].

ويتجلى لي - في وجهة نظري- أنّ فهمي حجازي إنما يقصد بهذا التحديد اللسان الواحد وما يقابله من انجاز له وهو الكلام، وبذلك لم يوفق في تحديده للمفاهيم الثلاثة، نتيجة وجود لبس وغموض من حيث الترجمة، وإن كان هناك توفيق من حيث التعريف.

ونجد غالب المطلبي، كغيره من اللسانيين العرب قد ترجم مصطلح Langage، الإنجليزي بمعنى اللغة في بعدها العام، "وهي القوى التي تعمل في كلّ اللغات، وتارة ترجمها بمعنى اللسان، إلا أنّه أضاف له أداة التعريف في الإنجليزية وهي:" A، والتي تفيد التنكير، وهو اللغة المعينة، وتقابل اللسان، الذي هو اصطلاح جماعة ما وفق قوانين منتظمة ومنسجمة، بينما الكلام هو الاستعمال الشخصي أو الأشخاص لتلك اللغة"[2].

ويفرق أحمد محمد قدور بين هذه المفاهيم تفريقا مميزا، واضعا كل لفظ أجنبي ترجمة له بالعربية، حيث جعل اللغة مقابل مصطلحLangage ، ولفظ اللسان مقابل Langue ، فاللغة عنده " ظاهرة إنسانيّة ذات أشكال متنوعة، أما اللسان، جزء معين يتحقق من اللغة من حيث بعدها الإنسانيّ العام، وهو عرفي واجتماعيّ مكتسب ونظام متعارف عليه داخل الجماعة الواحدة المحددة، أما الكلام فهو فردي منتمٍ إلى اللسان[3].

ونستنتج مما سبق أنّ هناك من اللسانيين العرب المعاصرين، قد اختلط عليهم نوع من اللبس في مفهوم **اللغة واللسان**[4]، والتفريق بينهما، ممّا سبب مشكلا في الترجمة، فمنهم من جعل لفظ اللغة مقابلا لكلا المصطلحين الأجنبيين Langage وLangue ، باعتبارهما يحملان الدلالة نفسهما، ومنهم من جعل اللفظ واحد وهو اللغة، إلا أنّه أضاف لفظ اللغة المعينة، قاصدا بها اللسان، وإن كان تفريقه لهما من حيث التحديد والتعريف مقبولا، فإنّه من حيث ترجمته به لبس، ومنهم من فرق في الترجمة والتعريف والتحديد تفريقا دقيقا، وذلك يعكس –في نظري- سعة اطلاع ودقة ضبط المفاهيم عند هؤلاء، ومن الذين فرقوا بدقة بين المصطلحات الثلاثة، المسدي في طرحه

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 26 وما بعدها، وأيضا، فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص:12.

[2]) ينظر، غالب المطلبي، في علم اللغة، ص: 19-21.

[3]) ينظر،أحمد محمد قدور، مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429ه-2008م، ص: 23.

[4]) وعدم ذكري لمفهوم الكلام، فإنّهم جميعا قد وفقوا في ترجمته وفي تعريفه وضبطه وما يمتاز به من تباين عن اللغة واللسان، فجلّ اللسانيين العرب المعاصرين يكادون يجمعون على نفس المفهوم والترجمة له، وإن كان هناك من يطلق على معنى الكلام مفهوم الحديث، والذي يعني به الكلام في تحققه وانجازه الفعلي، وهي ترجمة لفظ Parole، ينظر، مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان، تر: عبد القادر المهيري، مراجعة: الطيب البكوش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، أيلول/ سبتمبر2007م، ص: 65و ص:222.

للمفاهيم وتحليله لها، وخولة طالب الإبراهيمي رغم استعمالها لفظ اللسان لكلا المفهومين، وأحمد محمد قدور، ومختار زواوي، وهؤلاء ضبطوا هذه الفروقات وضبطوا ترجمتها تفاديا للخلط واللبس الذي وقع فيه الباحثون واللسانيون العرب، وهذه النماذج التي ذكرتها ما هي إلا نبذة عن كثير من اللسانيين والباحثين العرب، ممّن فرق وأحكم المصطلح، ومنهم من وقع فيما وقع فيه غيره من الغموض المصطلحي والمفهومي.

وعلى هذا يتضح لنا أنّ المسدي امتاز عمله في التفرقة بين المراتب الثلاثة بالدقة والضبط والتحديد والشرح العميق، وذلك من منطلق التقريب المفهوميّ للقارئ والباحث، وأيضا من منطلق التحديد المصطلحي، حيث يسهل عملية فهمها واستيعابها، خلافا لما وقع فيه بعض اللسانيين من لبس وغموض سواء من حيث التفريق بينها أو من حيث ترجمتها أو من حيث التمييز بين وظائفها وأدوارها .

5. جملة التأصيلات اللسانيّة عند المسدي في الفكر اللغوي العربي (نماذج من القضايا اللسانية):

قد سعى المسدي في كتابه **"التفكير اللساني في الحضارة العربية"**، لأن يؤصل لكثير من القضايا اللسانيّة والفكرية في التراث اللغوي العربي، وذلك من منطلق التعريف بالمنجز العربي اللسانيّ في بعده الإنسانيّ واللسانيّ، حيث مثّلت هذه القضايا عند المسدي ركيزة هامّة توجب النّظر فيما تركه العلماء الأوائل وما خلّفوه من فكر لسانيّ راقٍ ومفاهيم ونظريات دقيقة في تناولهم للغة وقضاياها اللسانيّة، وهذا ما يجعل البحث في التراث اللغوي يعد باب صعب المراس لمن لم يكن له اطلاع على المخزون التراثي اللغوي العربي وثقافة راسخة في تطورات اللسانيات الحديثة ومدارسها ونظرياتها.

وقد تطرق المسدي في مؤلفه لكثير من القضايا اللسانية في تراثنا اللغوي العربي، وسأحاول في هذا العنصر أخذ نماذج من هذه القضايا التي أصلها وكشف عنها النقاب وبيّن قيمتها ومكانتها في تاريخ الفكر اللسانيّ عامة.

5. 1. الجانب الصوتي:

قد تطرق المسدي للجانب الصوتي، وهو الجانب المتعلق بإنتاجية الكلام، عن طريق الصوت، عند العلماء العرب القدامى، إذ نجده تعرض لفكرة إنتاج الصوت في جانبه الفيزيائي وتعلّقه بالزمن المرتبط بالمخارج وصفات الحروف، وذلك باعتبار أنّ " الكلام حروف منظومة

وأصوات مقطعة؛ لأنّ مادة الكلمة هي الحروف، وهذه الحروف إذا تألّفت صارت ألفاظا، والألفاظ إذا ضُمّت معاني الأسماء والمسمّيات، تنتقل إلى مستوى الكلام، ثم إلى مستوى العبارات، والجمل لتصل إلى مستوى الخطاب"[1].

ويتضح في هذا النّظر أنّ المسدي يشير إلى أنّ الكلام من حيث هو عملية ونشاط فعلي للسان، يتكون في حقيقته من الأصوات، وهذه الأصوات تخضع لترتيب معيّن وفق نظام وضوابط وقواعد متسلسلة حتى تحدث الفهم والقصد تجاه المتلقي للخطاب، وعليه كان النّظر للجانب الصوتي هو الأولى بالدراسة، وهذا ما أوضحه المسدي في قراءته وتأصيله للصوت عند العلماء القدامى من نحاة وبلاغيين ومفسرين وغيرهم.

5. 1. 1.إنتاجية الصوت (الأصوات):

وفي هذا الجانب أشار المسدي إلى جهود العلماء القدامى في معالجتهم للصوت بوصفه وتحليله وتصنيفه، من حيث مخارجه وصفاته وعدده وتراكبه، والألفاظ المستعملة منه والمهملة، وبيّن المسدي أنّ القدامى من العلماء الأوائل قد درسوا هذا المستوى من مستويات اللغة، وهو مستوى الأصوات من حيث نطقها وإنتاجها،

وهو ما يقابل مصطلح الفوناتيك (Phonetic)[2]، عند اللسانيين الغربيين، حيث بيّن أنهم تناولوا الصوت بتحليل دقيق يفوق اللسانيات الحديثة، وذلك بدءا بوصفهم للمخارج وتحديدهم لها، وتصنيفهم الأصوات حسب كلّ مخرج، وأكّد المسدي أنّ القدامى من العلماء لم يهملوا جوانب علم الأصوات، وهي: الجانب الإنتاجي، والفيزيائي والسمعي[3].

5. 1. 2.قضية الصوت والحرف:

وقد أشار المسدي إلى هذه القضية، عند القدامى من العلماء، معتبرا أنّ الصوت هو مصدر الحروف؛ لأنّه ينتقل عبر الهواء فتتلقاه محابس؛ أي مخارج فيحدث ذلك الصوت، وأمّا الحرف فهو

---

[1]) ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص:254.

[2]) هو علم يتناول دراسة الصوت الإنساني باعتباره ميزة أساسية عند الإنسان، وهو متعلق بالكلام من حيث ماهيته وانتاجيته ووظيفته، كما أنّ علم الأصوات له جانبان، جانب متعلق بالصوت وتكونه وطريقة تنقله في الهواء وتلقيه في أذن السامع، ويدخل فيه ثلاثة فروع، هي: الدراسة الصوتية الفيسيولوجية، والدراسة الصوتية الفيزيائية، والدراسة الصوتية الانتاجية أو اللغوية، أما الجانب الثاني، فهو علم الأصوات الوظيفي، والذي يعنى بكشف وظيفة الأصوات وعلاقاتها بالتركيب والدلالة والنحو وغيرها، وله عدة قوانين منها، النبر والتنغيم، والمقطع، وكلها يطلق عليها، السمات التطريزية، ولمزيد من المعرفة والاطلاع ينظر، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 98 وما بعدها، وأيضا، محمود عكاشة، أصوات اللغة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط2، 1428ه-2007م، ص: 12 وما بعدها،

[3]) ينظر،عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 254، 256.

رسم للصوت، وصورته، وهما متداخلان معا، وقد أتى بشواهد وأقوال القدامى من العلماء الأوائل العرب بيّن فيها هذا التحديد، وقد أخذ المسدي في تناوله للصوت وما يتعلق به، مفهوم "مدارج التقطيع، مقابلا مفهوم المخرج، وهو مصطلح تراثي"[1].

وقضية الصوت وعلاقته بالحرف، قضية تطرق لها أيضا الوصفيون من اللسانيين العرب، وقد أطلق السعران مفهوم الحرف، "مقابل الرمز الكتابي للصوت، لأنّه مجموعة اصطلاحية من الرموز المكونة نظاما لأصوات اللغة[2].

5. 1. 3.أنواع الحروف (الصامتة والصائتة أو مصوتات)[3]:

وفي ظلّ طرح المسدي للجانب الصوتي والتأصيل في التراث، نجده قد تناول أنواع الأصوات، وقسمها إلى أصوات صائتة وأخرى صامتة، وقد أتى بأدلة وتصنيف الخفاجي وابن سينا والفارابي وفخر الدين الرازي، وهؤلاء العلماء يرى فيهم المسدي أنّهم كانوا على دقة من البحث والإبداع في تصنيف أصوات اللغة العربية وبحث صفاتها، وما تمتاز به هذه الأصوات من صفات الشدة والرخاوة، كما تحدث المسدي عن "المصوتات وهي الحركات، وتطرق للفرق الذي ذكره العلماء القدامى بين الحركة والسكون، وحركات المدّ الثلاثة، مقابلا في كلّ ذلك بينها وبين المفاهيم اللسانيّة الصوتية الحديثة، مثل مفهوم الصامت Consonant والصائت Vowel، والحركات الطويلة والقصيرة"[4].

ونجده قد اصطلح على الحروف العربية بمفهوم "الصوامت، وهي كلّ الحروف المتميزة بالشدة والرخاوة، من حيث طبيعتها الصوتية، في حين يطلق مفهوم المصوتات على مفهوم الحركات، وهي حروف المدّ واللين[5].

وتسمية الحروف بالصوامت والصوائت عند علماء العربية ليست بالشيء الجديد، فهي معروفة عندهم ومذكورة في مؤلفاتهم، كلّ حسب تسميته لها، وإن كان المشهور عند بعضهم مفهوم الحروف والحركات وحروف اللين[1].

---

[1]) ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 255-257.
[2]) ينظر، محمود السعران، علم اللغة، ص: 113.
[3]) المقصود بالصامت consanant ، هي كل الحروف العربية، أما الصائت أو المصوت Vowel، وهي الحركات التي تتبع الصوت في تشكله ونطقه، وهي: الفتحة والضمة والكسرة، وهناك نوع ثالث هو أشباه الحركات، ويقصد به حروف اللين، ينظر للاستزادة، صلاح حسنين، المدخل في علم الأصوات، مكتبة الآداب، د ط، 2005-2006م، ص: 25 وما بعدها، وأيضا، كمال بشر، في علم الأصوات، ص:243 وما بعد، وص: 445 وما بعدها.
[4]) ينظر،عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص:257-260.
[5]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 257-260.

5. 2.المقطع (Syllabe)[2]:

وفي إثباته لمفهوم المقطع، فقد أوضح المسدي أنّ العلماء الأوائل عرفوا مفهوم المقطع ودرسوه في تحليلاتهم الصوتية، كما ردّ في هذا على جملة من دعاة الوصفية الذين نفوا على علماء العرب معرفتهم مثل هكذا مفاهيم ونظريات، وكما أشار إلى أنواع المقاطع من قصيرة وطويلة، وفق مقاربة لها مع تصورات العلماء القدامى[3].

5. 3. النبرة والتنغيم[4]:

ويذهب المسدي في تأصيله لأن يتطرق إلى مفهوم النبرة والتنغيم، عند القدامى من العلماء، وذلك نظرا لأنهم تناولوهما في دراستهم للمعنى في ضوء الدلالة، ويترجم المسدي المصطلحين الأجنبين L'accent La tonalité، بالنبرة والنغم، ويرى أنّ دراستهما ينبغي أن تكون وفق خطية السلسلة الكلاميّة ترجمة لمصطلح Segmentale، وأيضا وفق السلسلة فوق المقطعية Supra segmentale[5].

ويقابل المسدي هذه المفاهيم اللسانية الحديثة بمفاهيم القدامى من العلماء العرب، حيث يذكر للقاضي عبد الجبار أنّه تطرق للنبرة في مفهوم " شدة الصوت، والنغمة بمفهوم صفاء مخارج الحروف، وأما عند ابن سينا، فيذكر النبرة بمفهوم حال التموج، والحدة والثقل، وكلها تقابل النبرة

---

[1]) فقد ذكر كمال بشر في طرحه للجانب الصوتي عند علماء العرب هذه المفاهيم، حيث أتى بأمثلة من العلماء العرب القدامى الذين استعملوا هذه المصطلحات، المصوت، والصامت، والصائت، ينظر، كمال بشر، ص وهامش الصفحة: 149 .

[2]) مفهوم لسانيّ حديث، ويُعني به علم وظائف الأصوات في جانبه المقطعي، ليس له تعريف مضبوط ومحدود، فبعضهم يعرفه من جانبه الصوتي المحض أنّه "خفقة صوتية"، وبعضهم يعرفه من جانبه الفيزيولوجي أنّه " أكثر وضوحوا وتأثيرا في السمع، لأنه يشتمل على الحركة"، وفريق ثالث يعرفه من جانبه الأكوستيكي، أنّه "يحدث ذبذبات ذات سمات خاصة في الهواء"، ينظر، كمال بشر، ص: 503، 505.
ويعرفه المسدي تعريفا صوتيا، أنّه ((القذفة الصوتية المحصورة بين انطباقين من انطباقات الجهاز الصوتي))، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 261.
والمقطع في الدرس اللسانيّ الحديث، له نوعان: مقطع مفتوح، وهو المنتهي بصوت لين قصير أو طويل، أما الثاني، فهو المغلق، المنتهي بصوت ساكن، ويسميهما إبراهيم أنيس، بالمقطع المتحرك، والمقطع الساكن. ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 92، 93.

[3]) ينظر،عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 257، 264.

[4]) مفهومين من المفاهيم اللسانيّة الحديثة يقابلان كلا من المصطلحين الإنجليزيين: Stress، Intonation، وهما يتعلقان بحقل علم وظائف الأصوات، وذلك في جانبها التطريزي، أي فوق المقطعي، وله علاقة بالمعنى، ويقصد بالنبرة بروز الصوت واضحا والضغط عليه في إحدى مقاطعه، والنغمة هي: صورة من الارتفاعات والانخفاضات والتنويعات الصوتية، أو هي نغمات كلامية تتعلق بالانفعالات والسياق والمواقف، وهما مفهومان يختلفان من حيث الترجمة من باحث إلى آخر، مثل(موسيقى الكلام، الخصائص التطريزية)، للمزيد من الاطلاع، ينظر،كمال بشر، علم الأصوات، ص: 527 وما بعدها، وأيضا، مبارك حنون، في الصواتة البصرية، من لسانيات المنطوق إلى لسانيات المكتوب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، حزيران/ يونيو، 2013م، ص:57، وما بعدها. وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 103 وما بعدها.

[5]) ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 264، 266.

والنغم"[1]، وهذا الطرح عند القدامى من العلماء الأوائل يدخل في إطار دراستهم للدلالة ومعاني الجمل نتيجة النبرات والنغم الذي يحدثه صوت الإنسان نتيجة انفعالات ورغبات وأساليب معينة.

5. 4. الدلالة[2]:

وقضية العلامة تتداخل فيها مواقف متباينة، حول اعتباطيتها أو اصطلاحها، أو توقيفها، في ظلّ العلاقة بين الدال والمدلول، وكيف تصورها سوسير ومن تبعه من اللسانيين ومن عارضه أو نقده في بعض جزئياتها"[3]، وقد أصل المسدي للعلاقة القائمة بين الدال والمدلول عند العلماء العرب سواء النحاة منهم أو علماء البلاغة أو علماء الكلام تحت مفهوم المواضعة والعقد، وكلّ ذلك في ظلّ علاقة الدال بالمدلول، وقد رأى أنّ العلماء القدامى قد تعرضوا لهذه العلاقة وفق "نظرية المواضعة أو الاعتباط[4].

ويرى أنّ المواضعة هي المحرك الأساسيّ للكلام، وفق ما يقتضيه تصرّف الخطاب، وبذلك تغدو المواضعة أساسا تُكسب الخطاب تفرده في البعد الدلالي، لأنها "دعامة الانتظام في عملية الإبلاغ، وإذا انعدمت صار التواصل منعدما نتيجة انتفاء بعد العقد الجماعيّ بين أفراد المجموعة اللسانيّة الواحدة[5].

ويطرح المسدي في عملية تأصيله للبعد الدلالي، قضية القصد، وهي المرتبطة عند المتكلم بعملية الفهم والتواصل، وقد أوضح أنّ العلماء القدامى تناولوا بعد القصد في الحدث الكلامي، لأنه "أساس التواصل ونتاج المواضعة، في جانب الخطاب[6]، ويذهب في طرحه للدلالة، لأن يتناول الدال والمدلول والمرجع، عند القدامى من النحاة والبلغاء غيرهم، مستشهدا بنصوصهم وأقوالهم

---

[1]) ينظر،عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 265، 266.

[2]) يقابله بالأجنبية مصطلح Semantics، ومفهوم يعني البحث في معاني الألفاظ ومدلولاتها ومفرداتها، وهو يشمل كل ما يمت إلى المعنى، في جميع مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، وقد ارتبط علم الدلالة بالعلاقة بين الدال والمدلول، ممّا حتم العلماء من النظر في أصل نشأتها، وأيضا بحث تغيراتها وتطورها، وعلم الدلالة له تعريفات كثيرة، فيقصد به تارة دراسة المعنى، هو الفرع اللسانيّ الذي يتناول نظرية المعنى، أو هو العلم الذي يدرس شروط الرمز وتوفرها وعلاقتها بحمل المعنى، وموضوعه، العلامة اللغوية أو الرمز، ينظر، أحمد محمد قدور، في الدلالة وتطورها، ص: 111 وما بعدها، وأيضا، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص: 11، 12.

[3]) ينظر، لمزيد من التفصيل في هذا، الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، مطبعة رويفي، الأغواط، الجزائر، ط2، 1441ه-2019م، ص: 130-152.

[4]) ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص:108 وما بعدها.

[5]) ينظر،عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 141.

[6]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 144، وما بعدها.

ومبيّنا تحليلاتهم التي تطرقوا لها من جانب البحث الدلالي، فهو يرى أنّ "اللغة إذا رتبت على أضلاع المثلث الدلالي، باعتبارها دالا ومدلولا ومرجعا، فإنها تعكس تصنيف الموجودات[1].

ومن القضايا المتعلقة بالدلالة في جانبها التأصيليّ عند المسدي في الفكر اللغوي العربي، ما يمكن إجماله كالآتي:

1/ تناول المسدي قضية التطور الدلالي، أو ما يصطلح على تسميته التحول الدلالي، وما يتعلق به من مجاز ونقل واستعارة وغيرها[2].

2/ تطرقه للدلالة المعجمية والاصطلاحية، وكيف أنّ كلّ علم وفن له مواضعات معجميّة تتقيد به وتعبر عنه[3].

وهذا البحث اللسانيّ الذي تميّز به المسدي في تناوله للدلالة من منظور التراث اللغوي العربي وفق بحث أصولها وكشف أسرارها، فإنّنا نجده يتعرض لها في بعض مؤلفاته بمنهج وصفيّ لسانيّ يتناول طرحها وتبسيطها وشرحها، وهو طرح يكاد –في نظري- يكون مشابها، بل متماثلا مع طرح أترابه من الباحثين واللسانيين المهتمين بجوانب من مستويات اللغة في عنصرها الدلالي[4] حيث تحدث المسدي عن أنواع الدلالات، وهذه الأنواع تتمثل في:" الدلالة الطبيعية والمنطقية والعرفية، وكلّ ذلك في ظلّ ربطها بأصل اعتباطية العلامة اللغوية، كما ربط المسدي قضية البحث الدلالي، بمستويات اللغة[5].

ويذهب المسدي في بحثه الدلالي مذهب اللسانيين الوصفيين العرب[6]، القائلين بدراسة الدلالة في جميع مستويات اللغة، وهو مذهب فيرث السياقيّ، الذي يرى بضرورة بحث المعنى في بعده الصوتي والنحوي والمعجمي والدلالي، دون تفريق بينها.

ونجد المسدي يقرّ أنّ اللسانيات بطرحها فكرة " الدال والمدلول والمرجع، قد ألغت مسلك الجذور الفلسفية، عند ديكارت وأفلاطون المتعلقة بالطرح الفلسفيّ لها، كما أقّرت اللسانيات مشروعية النحو، وإن كان تركيزها على الجانب التداولي، لأن ذلك عنده يشكل نوعا من البحث

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 172 وما بعدها.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 187-200.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 200-208.
[4]) ينظر، أحمد محمد قدور، في الدلالة والتطور الدلالي، وأيضا، فايز الداية، علم الدلالة العربي، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، وأيضا،أحمد مختار عمر، علم الدلالة.
[5]) ينظر،عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص: 10-13.
[6]) وهم اللسانيون المتأثرون بمدرسة فيرث السياقية، أمثال كمال بشر، إبراهيم أنيس، تمام حسان.

والقراءة الواعية في الفكر الإنسانيّ باعتماد اللغة جوهر الدرس والبحث، سواء من حيث مراحلها التاريخية أو الآنيّة، فذلك يعدّ منهاجا معرفيّا في دراسة اللغة في مستوياتها اللسانية[1].

فإذا كان بحث الدلالة عند المسدي هو كشف لحقيقة اللغة من خلال العلامة اللغوية ومن خلال المنجز الكلاميّ في أبعاده الخطابيّة، فإنّ اكتشاف المعنى هو بالضرورة تحقيق في اختصاص الإنسان باللغة والكلام، ولذلك يرى المسدي " أنّ المعنى من فعل الدلالة، وأنّ فعل الدلالة من صناعة الكلام، وأنّ صناعة الكلام من إنتاج الإنسان المتكلم"[2].

ويكون المعنى وفق تصور المسدي، مرتبط بالمخاطب المتلقي للرسالة الكلاميّة، وهذا المتلقيّ إنما يستمد المعنى من منطلق تأليف الكلام ومقاصد المتكلم، الذي هو منتج للكلام، وقد أتى المسدي بمصطلحات – في نظري- اجتهاد من عنده قسم فيها الدلالة من حيث عناصرها إلى مراتب، وهي كالآتي[3]:

الدال، ويمثل عنده فاعل الدلالة، وهو **المتكلم**، الذي من خلاله ينتج الكلام.

مفعول فعل الدلالة، وهو المدلول، ويعني به **المُستمع** المتلقي للخطاب.

المدلول به، وهو عنده **الصوت المركب**، بحسب قوانين اللغة المعروفة عند المتحاورين؛ لأنه محور الاصطلاح عند أهل اللسان الواحد، والصوت هنا ذلك القائم على بنى صوتية في جانبه الفيزيائي، بحيث لا يعرف المتلقي تلك الأصوات أو ذلك اللسان.

المدلول عليه، وهو المخزون الذهنيّ المتّسق، من صور الأشياء القائمة في العالم الخارجي من حقائق الوجود، وهو **الكلام** عند المسدي.

المدلول فيه، وهي تلكم **التجارب** والأشياء التي يعيشها الإنسان، وهي التي تعبر عن ملامحه من جوع وعطش، وألم، وكراهية وغيرها، وهي تشمل الجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

وهذه المفاهيم التي قدمها المسدي أرى أنّها مفاهيم تقوم على عملية خطابيّة، وفق متكلم وهو المرسل، ورسالة، وهي الأصوات، ومستمع وهو المتلقيّ، فهو بهذا خالف اللسانيين في باب الدلالة، وهي مفاهيم اجتهادية من لدنه في تحليله.

---

[1]) ينظر،عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص: 21-23.
[2]) ينظر،عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص: 28.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 28-30.

ويتجلى ممّا سبق، أنّ المسدي في تأصيله لقضية الكلام في بعديه الصوتي والوظيفي، أنّه اقتصر طرح هذه المفاهيم اللسانيّة والقضايا الصوتيّة على التراث اللغوي العربي، دون ما ذكر للتصور اللسانيّ الغربي الحديث لها، أو إشارة لمفاهيمها وكيفية تناولها عند اللسانيين الغربيين، ويرجع ذلك –في نظري- لاقتصاره على البحث اللسانيّ عند العرب فقط، وإن كانت هناك إشارات قليلة عبارة عن تلميح من باب التقارب أو التماثل أو السّبق لطرح مثل هكذا مفاهيم وقضايا، كما يظهر على أسلوبه نوع من الصعوبة في فهم المراد والمقاصد في التحديد، نظرا لوجود نوع من الغموض وصعوبة أسلوبه واستعماله لعبارات وجمل يغلب عليها الطرح الفلسفيّ والعلميّ الدقيق، لأنّ طرحه التأصيليّ طرح متداخل من حيث الشرح والتحليل، وقد يصعب – في اعتقادي- معرفة ما يتحدث عنه إلا إذا سعى القارئ بجهد لقراءة وإعادة فهم مراده مرة تلوى الأخرى.

ونلحظ أنّ المسدي، في هذا الطرح من حيث قراءته للتراث اللغوي العربي للمنجز الكلاميّ، أنّه لم يخرج كغيره من اللسانيين العرب في تناولهم لكثير من المفاهيم الصوتية في بعديها النطقي أو الوظيفي[1]، فهو تناول علم لأصوات عند العرب، بنظرة تراثية حداثية، تراثية من حيث كشفها وتنقيبها وإبراز جهود القدامى في معرفتهم وتناولهم قضايا العربية في مستوياتها، وحداثية من منطلق الاستعمال المصطلحي والمفاهيمي.

كما أنّ تطرقه للجانب الدلالي، ودراسته له، اتسم في بحثه بنوعين من السمات، السمة الأولى وهي سمة التأصيل والتقرير على أنّ العلماء العرب القدامى قد درسوا كلّ هذه التصورات والقضايا اللسانيّة طرحا وتحليلا وتقويما للظاهرة اللغوية، أما السمة الثانيّة فتمثلت عنده في المساهمة بتعريف القارئ بقضايا اللسانيات ومفاهيمها وأسسها وخاصة بما تعلق بالدلالة، وذلك في كتبه (اللسانيات وأسسها المعرفية، ومباحث تأسيسية في اللسانيات، والعربية والإعراب)، فهذه المؤلفات تحمل في طياتها منهج المسدي الذي يدخل في إطار منهج الباحثين العرب المعاصرين من لسانيين، الذين يشيدون باللسانيات ومناهجها، ويحاولون طرح قضاياها في الثقافة العربية من منظورين اثنين، منظور وصفيّ تجديدي، يقوم على إدخال مفاهيم ومصطلحات جديدة في الثقافة العربية وإثراء البحث اللسانيّ العربيّ بها، ومنظور آخر، يقوم على كشف خبايا التراث اللغوي العربي ومخزونه الفكريّ وما يحويه من أسس ونظريات تعادل أو تسبق اللسانيات الحديثة.

6. مكانة المصطلح اللسانيّ عند المسدي:

[1]) فقد تناول كثير من اللسانيين والباحثين العرب هذا الطرح، من منظور المقارنة والتأصيل، ومن منظور السبق في البحث اللسانيّ، وهذا ما نجده عند نماذج من اللسانيين، أمثال، كمال بشر، في مؤلفه، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، الفصل الثالث، ص: 381 وما بعدها، وأيضا، عبد الرحمن رشيد العبيدي، الفصل الثاني، ص: 51 وما بعدها، وأيضا، محمد المبارك، فقه اللغة، ص: 29 وما بعدها،

تمتاز العلوم والمعارف المختلفة في شتى الميادين والحقول بمصطلحاتها ومفاهيمها الخاصة، والتي تجعلها ذات سمة راقيّة ومضبوطة تسهّل على المتعلم أو المتخصّص أو الباحث ضبط تلكم المصطلحات وتمييزه بين العلوم وحقولها، فنجد أنّ كلّ علم وفنّ له مصطلحاته الخاصّة به، فمثلا في الفقه مصطلحاته وفي علم الحديث مصطلحاته والتفسير مصطلحاته والبلاغة مصطلحاتها وغير ذلك من المعارف العلميّة.

والمصطلح ما هو إلا ضبط منهجيّ وعلميّ دقيق يجعل المعرفة في علم من العلوم أو فنّ من الفنون أو تخصّص من التخصّصات مضبوط ومحكم من حيث بنائه المفاهيميّ والمصطلحيّ، ولذلك عرف المصطلح على أنّه:‹‹ كل وحدة دالة، بسيطة أو مركبة تطلق على مفهوم محدد بشكل أحادي، داخل ميدان معرفي معين››[1]، فيتضح جليا من هذا التعريف على أنّ المصطلح قد يكون بسيطا عبارة عن مفهوم واحد دال على معنى علميّ معينّ، أو مركبا من كلمتين فأكثر، ويرتبط هذا المصطلح بمجال أو ميدان كلّ علم أو معرفة معيّنة.

ولأهمية المصطلح في ميادين المعرفة، سعى المتخصصون واللسانيّون والباحثون في ضبط تلكم المصطلحات في معاجم وقواميس متخصصة، سواء كانت لغوية أو بلاغيّة أو دينية أو فلسفية أو لسانيّة أو نحوية وغيرها من القواميس المؤلفة، ونظرا لمكانة المصطلح في التنوع المعرفيّ والبحثيّ نجد المسدي قد وضع قاموسا سماه بـــ: قاموس اللسانيات، وهو ما يُظهر مكانة وأهميّة وسعي وجهد المسدي في ضبطه للمفاهيم اللسانيّة العلمية المتعلقة بميدان البحث اللسانيّ المعاصر، وهذا ما يقر به عند حديثه عن مكانة ودور المصطلحات في الحقول المعرفية وتمييزها بعضها عن بعض، إذ يقول:‹‹مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميّز كل واحد منها عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية..فإذا استبان خطر المصطلح في كلّ فنّ توضّح أن السّجلّ الاصطلاحيّ هو الكشف المفهوميّ الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع››[2].

وإذا كان المصطلح عنده هو الأساس الذي به تمتاز المعارف والعلوم عن بعضها البعض، فإننا نجده عند حديثة عن طرائق نموّ المصطلح يتطرق لآلياته، والمتمثّلة في: الاشتقاق، والنحت والتوليد، والتعريب، والتي هي أسس تستعمل في وضع المصطلحات اللسانيّة.

---

[1]) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب التنسيق التعريب، الدار البيضاء، ص: 150.

[2])عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، د ط، د ت، ص: 11.

6. 1. آليات توليد المصطلح عند المسدي:

6. 1. 1التعريب

يرى المسدي أنّ من وسائل نموّ اللغة اعتمادها على التعريب، حيث يعرفه أنّه " مصطلح نوعي مقترن بطريقة معالجة الألفاظ الدخيلة على اللسان العربي، حيث ينظر إليها من حيث دالها ومدلولها"[1]، فقضية التعريب هي قضية قديمة في الفكر اللغوي العربيّ وغيره، لأنّ أيّ لفظ دخيل على اللسان العربيّ قابله العلماء الأوائل بمصطلح الدخيل، وقد أخضعوا ذلك المصطلح لقواعد وقوانين العربية، حيث يصبح اللفظ الدخيل على اللسان العربي معرّبا منطوقا وفق نظام وقواعد العربيةّ.

ولذلك يرى في التعريب أنّه "ظاهرة عامة حتميّة نتيجة التقارب الجغرافيّ والتلاقح الحضاريّ والفكريّ، باعتباره ظاهرة عامة في العربية، يتجسس من خلاله المفهوم العربي دفاعا عن نفسه وإثبات قدرته على استيعاب ذلكم اللفظ الدخيل[2].

ونفهم من هذا أنّ اللفظ إذا نقل من لغة أجنبيّة إلى العربية دون تغيير في بنيته أو صورته، يسمى دخيلا، وإذا نقل مع تغيير في بنيته وصورته يسمى معربا، فيكون بذلك مفهوم التعريب أنه " نقل كلمة أجنبية إلى العربية سواء من حيث إحداث تغيير فيها أو تركها كما هي، وإخضاعها لنظام العربية الصوتيّ والصرفيّ لتنسجم معها، وتتفق مع الذّوق العام ولتُيسّر الاشتقاق منها[3].

6. 1. 2.النحت

ويتطرق المسدي لقضية النحت، حيث يعرفه على أنّه " ضم الألفاظ بعضها لبعض لتوليد مصطلح جديد، وانتزاع اللفظ الجديد من بعض أجزائه، عن طريق الزوائد من سوابق ولواحق وحشوا[4].

فالنحت عنده هو عبارة عن عملية توليدية للمصطلح، وتركيب جديد باعتماد سوابقه ولواحقه، وهو أن نخرج لفظا جديدا من لفظ أصلي سواء كان مركب من اثنين أو أكثر، ويكون

---

[1]) ينظر،عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 28.
[2]) ينظر، نفسه، ص: 28، 29.
[3]) ينظر، علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2019م، ص: 145.
[4]) ينظر، عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 29، 30.

المنحوت لفظا واحدا له وزنه وبناؤه وصيغته، وللنحت أنواع، فمنها " النحت الفعلي والاسمي والوصفي والنسبي، ويكون النحت تركيبا مزجيا كذلك[1].

فالنحت في العربية من أجلّ الخصائص التي تمتاز بها، ولذلك يرى فيه المسدي أنّه " حدث عارض على جهاز العربية، تلجأ إليه لاستساغة اللفظ الدخيل وصياغته على وزن صرفيّ معين، من فعل ومشتقاته، سواء من لفظ عربيّ مثل بسمل وحوقل وغيره، أو من لفظ أجنبي، مثل، فلسفة وجغرافيا، شارجبة عوض شاردة موجبة، وكهراطيسي، بدل كهربائي مغناطيسي، وغيره من النحوت[2].

ونفهم من هذا أنّ النحت[3] هو صوغ جديد للفظ خاضع للوزن الصرفيّ المتعارف عليه في لسان العرب، وهو تركيب من لفظين فأكثر، وقد يكون النحت كذلك من لفظ أجنبيّ عن طريق التعريب والنحت معا، وهو وسيلة تسهّل على الباحث والمترجم والمتخصص في علم المصطلح ضبط المصطلحات وتحديد قيمتها ومكانتها في كلّ حقل وفتّ معرفيّ.

6. 1. 3.الاشتقاق

وفي ظل حديث المسدي عن وسائل نمو العربية وتوليد المصطلحات، فإنّه يرى في الاشتقاق وسيلة هامة وأساسا جديرا بالدراسة في عملية وضع المصطلحات، وذلك لأنّ الاشتقاق " هو ذلك الصوغ الصرفيّ الذي يعتمد التجريد انطلاقا من الجذر حسب حالاته، من تجريد وزيادة وغيرها، فهو تولد اصطلاحيّ ضمن الحقل الدلالي الواحد"[4].

فنعلم إذا أنّ الاشتقاق هو توليد لفظ من أصل أو جذر مجرد أو مزيد، فيكون المولِّد أصلا والمولَّد منه فرعا، مع مراعاة وجود التناسب بينهما، من حيث اللفظ والمعنى، ضمن قوانين الصرف العربي، حيث أنّ الاشتقاق له أنواع، وهذا ما أشار إليه في مؤلفه، حيث ذكر " الاشتقاق الصغير ويقابله المسدي بالاشتقاق التوليدي، وهو توليد لفظ عن طريق زيادة في بنائه، واشتقاق كبير، وهو القلب عند النحاة، مثل جذب، وجبذ، والاشتقاق الأكبر وهو الابدال، وهو متعلق

---

[1]) ينظر، مختار درقاوي، أثر الاشتقاق والمجاز في بناء المصطلح اللساني، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، العدد7، سبتمبر2015م، ص: 190، 191.

[2]) ينظر،عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 30، 31.

[3]) يخضع النحت لعدة طرق وأوزان وله أنواع ويخضع النحت كذلك لأصل الكلمات، فقد تكون الكلمات المنحوتة ذات أصل عربيّ، مثل حوقل وحيعل، وقد يكون أصل الكلمات لفظ أجنبي مع لفظ أجنبيّ آخر، مثل ترغراف، و تلفون، حيث أصلهما telegraph, telephone، أو كلمة عربية ,اخرى أجنبية، ويخضع النحت أيضا لشروط وقيود، وهي: مراعاة أوزان الكلمات العربية، والثانية، مراعاة الانسجام بين الكلمات المنحوتة، ينظر، لمعرفة المزيد، علي القاسمي، علم المصطلح، ص: 468- 475.

[4]) ينظر، عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 32.

بالظواهر الصوتية، مثل، عنوان الرسالة وعلوانها، وهذا الاشتقاق صوتيّ يخضع لقوانين التقارب والإدغام والتجانس"[1].

وبهذا نجد المسدي يؤكد على أهمية الاشتقاق في عملية وضع المصطلحات وضبط كيفية اعتماده توليد مصطلح أو تعريبه.

6. 1. 4.المجاز

ويتعرض أيضا المسدي لقضية المجاز وأهميته ومكانته في نمو العربية وفي علم المصطلح، فالمجاز هو نقل لفظ له مفهوم معين إلى لفظ آخر لوجود تشابه بينهما، وهو مرتبط بالدلالة، ولذلك يرى المسدي في المجاز أنّه "تحوّل دلاليّ، من دال على مدلول، قائم أو مستحدث في وضع مصطلحات علمية وفنيّة"[2]، ونفهم من هذا أنّ المجاز هو نقل أو توليد دلالي، حيث يُنقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى مجازيّ مستحدث جديد، فالمجاز إذا:‹‹نقل لفظ قائم حاليا أو قديم ممات من معناه الأصلي إلى المعنى الجديد لوجود مشابهة بين المعنيين أو المفهومين، القديم والجديد››[3].

ويتجلى لنا أنّ وسائل نمو العربية تمثل جميعها طرقا في توليد المصطلحات، ومساهمة راقية في وضعها وإثراء العربية بمفاهيم جديدة علمية ومعرفية في حقل المعارف والفنون والعلوم، وهو عمل يسّر علة واضع المصطلحات السبيل لتأليف القواميس والمعاجم خدمة للعربية وإسهاما في البحث اللسانيّ العربيّ.

7. قراءة لنماذج من المصطلحات اللسانيّة عند المسدي وآليات وضعها:

قد اعتمد المسدي كثيرا من المصطلحات اللسانيّة والأسلوبية والفلسفية والنقدية، وذلك نتيجة تخصصه في معارف أخرى، إلا أنّه في حقل اللسانيات قد وضع قاموسه الذي يعد جهدا رائدا في مجال المعجمية، كما أنّه انتهج فيه وسائل نمو العربية، من اشتقاق وتعريب ونحت وغيره، ولذلك ارتأيت أن آخذ بعض المصطلحات اللسانيّة التي تطرق لها في قاموسه أو في مؤلفاته، وبحث أهمّ الطرق التي غلبت عليه في تأليفه له، ومقارنة تلك المصطلحات بمثيلاتها في بعض المعاجم أو عند بعض اللسانيين، وذلك قصد معرفة ما تميّز به المسدي أو اختلف فيه أو تفرد به عن غيره من الباحثين واللسانيين العرب المعاصرين.

---

[1]) ينظر، نفسه، ص: 32-34.
[2]) ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 42-44.
[3]) علي القاسمي، علم المصطلح، ص: 395.

7. 1. نماذج مختارة من المصطلحات اللسانيّة عند المسدي في كتابه قاموس اللسانيات:

المقابل العربي	المقابل الاجنبي	رقم الصفحة
صواتم	Les phonémes	29
صياغم	Morphémes	36
صرفم	Morphonéme	130
صامت/ صوتم	Phonéme muet	130
صواتميّ	Phonémique	131
صوت	Phone	131
صوتم تعامليّ	Allophone	131
صوتمي	Phonologue/ Phonologique	131
صيغم	Morphéme	132
علامي	Sémiologique	140
مقطع	Syllabe	150
لفظم	Monéme	156
لاحقة, تذييل، كاسعة	Suffixe	154
سابقة، صدر	Préfixe	35
نبر	Accent	160
تقطيعي	Segmental	150
قطعة	Segment	150
حرف	Consonne	110
بنائي	Structurel/structurant	103
بنى	Structures	103
بنية	Structure	103
حركة	Voyelle	111
أصولية	Epistémologie	100
أصولي	Epistémologique	100
مآصل	Lexémes	100

نلاحظ من خلال هذه النماذج من المصطلحات اللسانيّة التي احتواها قاموس اللسانيات، أنّ المسدي يمزج بين آليتي الاشتقاق والترجمة، إذ يعتمد على إيراد المقابل العربي بجانب اللفظ الأجنبي، وهو بذلك يجعل من المفهوم العربي القديم مفهوما له القدرة على تحمل معنى المصطلح اللسانيّ الحديث، غير أنّ ما يلفت الانتباه في عمله هذا أنّه يشتق من الأوزان ما يقابل به مفهوما أجنبيا، وذلك في المصطلحات التالية" صواتم، صوتم، صياغم، صيغم، صرفم، لفظم".

والمتأمل في هذه الألفاظ يجدها مشتقة من الوزن **فعلن**، وهو وزن يراد به الصفة الحاملة للجوهر، وإذا رجعنا لهذه الألفاظ وجدنا المسدي كأنّه جعلها مشتقة من الأفعال التالية " صوّت، صرف، لفظ،" وصيغة صيغم يراد بها – في اعتقادي- جوهر الصيغة المتعلقة بالفعل أو الاسم، وإذا تأملنا جيدا عمل المسدي، وجدناه يجعل الميم مقابلة للاحقة **éme**، وهو بهذا العمل اتخذ من الأوزان الصرفيّة الغير شائعة طريقة في توليد المصطلحات اللسانيّة، وبالأخص الاوزان " المستعملة في إلحاق الثلاثي بالرباعيّ المجرد الذي على وزن **فعلل**، كالأوزان، **فوعل، فعلن، وفعلم**، وهو بذلك يذهب مذهب عماد الصابوني في دعوته لاستعمال هذه الأوزان في التوليد المصطلحي[1].

وأما ألفاظ" **صواتم، صياغم**" قد جعلها مقابلة للجمع، وهي جموع كثرة، على وزن **فواعل**، فهو بذلك يعتمد الاشتقاق من الفعل، في حين يلاحظ ما يقابل اللفظ الأجنبي من سوابق ولواحق، وهو – في نظري- عمل اجتهادي، كما نلحظ أنّ حرف الميم يقابل النهاية **éme**، وهو تعريب جزء بالعربية وترك النهاية كما هي[2]، وهذا العمل الذي اعتمده المسدي نجده يشبه عمل يوسف غازي الذي ترجمة هذه المصطلحات كما هي، مثل صوتيم، صرفيم، دلاليم، وهي طريقة تعتمد على مبدأ التهجين، ويراد به ترجمة جزء من المصطلح الأجنبي، وإبقاء اللاحقة كما هي مع تعريبها[3]، إلا أنّ وجه الاختلاف بين المسدي ويوسف غازي يتمثل في وزن الاشتقاق، فعند المسدي مشتق من وزن **فعلن**، بينما عند يوسف غازي من الوزن **فعلين**، وكلاهما يعتمد طريقة التهجين.

---

[1]) ينظر، عماد الصابوني، منهج مقترح لوضع المصطلح العلمي العربي بمساعدة الحاسوب، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج:25، ج3، ربيع الأول1421ه-2000م، ص: 608، 609. وينظر، علي القاسمي، علم المصطلح، ص: 442.

[2]) يؤكد حسين السوداني أنّ المسدي في هذه الترجمة اعتمد نوعا من الاشتقاق القائم على توليد الدخيل المعرب، وهو عمل اتبع فيه أستاذه صالح القرمادي، خاصة في ما تعلّق بالنهاية **éme**، ينظر، حسين السوداني، أثر فردينا ندي سوسير في البحث اللغوي العربي، ص: 268.

[3]) ينظر، يوسف غازي، مدخل إلى الألسنيّة، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ط1، الفصل الرابع، 1958م، ص: 193.

وإذا لاحظنا المصطلحات التي ترجمها المسدي، المتمثلة في" صواتمي، صوتمي، علاميّ، تقطيعي، بنائي، أصولي، أصولية"، وجدناه قد اعتمد فيها النسبة، والصفة، والمصدرية الصناعية، حيث جعل النهايات المنتهية بـ (ique)، تدل على النسبة، للمصطلحات التالية (صواتمي، صوتمي، علامي، أصولي)، في حين نجد أنّ هذه النهاية تدل على الصفة في بعض المصطلحات الفنية والأدبية[1]، وقد تدل أيضا النهاية هذه على أسماء العلوم مثل، علم الأحياء، علم الطيران، وغيره، وتترجم أيضا بـ (يات)، مثل، الصوتيات، اللسانيات[2].

وهذا ما يجعل المسدي في ترجمته يمازج هذه النهاية في تداخل دون فصل بين أسماء العلوم مثل ترجمته لكلمتي (épistémologie, épistémologique)، بالأصولية، وأصولي، وهو بذلك –في اعتقادي- قد وقع في لبس في ترجمة هذه النهايات، لأن كلا النهايتين تدلان على اسم عِلم من العلوم، فتكون مقابلة بـعلم المعرفة، أو علم الأصول، حسب ما ترجمها المسدي بذلك، وهو لفظ مأخوذ من العلماء العرب وتراثيّ، حيث كانوا يطلقون على بحث أصل العلم مصطلح أصول الفقه، أصول النحو، أصول الكلام[3]، وقد يكون المسدي بجعله كلمة الأصولية، أي الياء والتاء، ترجمة لنهاية gie، والتي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بأن تترجم الكلمة الأجنبية المنتهية بهذه اللاحقة بتاء في آخرها، مثل، الجيولوجية، والفنولوجية، حال التعريب[4].

واللافت للانتباه أنّ المسدي حينا يترجم اللاحقة (gie)، بلفظ علم، مثل ترجمته مصطلح (Sémiologie) بعلم العلامات[5]، وتارة يترجم اللاحقة بجعلها (ياء مع تاء)، مثل ترجمته épistémologie بالأصولية، وهذا ما يجعل المسدي متذبذب في ضبط وضع المقابل العربيّ تجاه المقابل الأجنبيّ، ويظهر اجتهاده وعدم خضوعه لضوابط المجامع اللغوية والتي أقرتها ودعت لاعتمادها قصد توحيد وضبط المصطلح وترجمته.

ونجد الأمر نفسه في ترجمته لمصطلح (Structural، structure)، فتارة يترجمه بالهيكلي، والهيكلية، وتارة يجعله مساويا ومرادفا للبنيوية والبنيوي[6]، وهو في كلّ ذلك يجعل اللاحقة al، تفيد النسبة للعلم، بينما في قاموس اللسانيات، يجعلها تفيد الصفة كما في ترجمته **بنائي**،

---

[1]) ينظر، محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية، ص: 152، 153.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 137.
[3]) ينظر،عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص: 133.
[4]) وقد أقرت المجامع بكثير من القواعد في ترجمة المصطلحات وتعريبها، ينظر في ذلك، فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ، ص:237-247، وأيضا، علي القاسمي، علم المصطلح، ص: 596-622.
[5]) ينظر، عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص: 182.
[6]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 204.

وإذا تأملنا ترجمته لمصطلح **Phonologie** وجدناه تارة يترجمه بعلم وظائف الأصوات[1] وتارة بالصوتميّ.

وإذا لاحظنا عمل هشام خالدي في ترجمته للمصطلحات اللسانيّة، نجده يعتمد ويتقارب مع عمل المسدي في ترجمة المصطلحات من حيث وسائل وآليات التوليد المصطلحي، ومن ذلك " صوتمphonéme، الصوتيات phonétique، البنائيةstructurant ، سوابقPréfixes ، الصوتميّةphonologie، لواحقSuffixes ، نبرaccent"[2]

وإذا نظرنا في المصطلحات الآتية (Phone، Syllabe، Suffixe، Préfixe، Accent، Segment، Consonne، voyelle)، نجده يترجمها بـــ(صوت، مقطع، لاحقة، صدر، نبر، قطعة، حرف، حركة)، وهو في هذه الترجمات لم يخرج عن أمثاله من اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين، في ترجمتهم هكذا مصطلحات بهذه المسميات، مثل ما نجده عند إبراهيم أنيس وكمال بشر وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وغيرهم ممّن اجتهدوا في ترجمة المفاهيم اللسانية الحديثة إلى العربية.

إلا أنّنا عند ما نتمعّن النّظر في هذه المصطلحات المترجمة بألفاظ عربية تراثية مثل: الأصولية، حركة، حرف، نبر، صوت، صيغم، لفظم، صرفم، مقطع، وغيرها ممّا هو موجود في قاموس اللسانيات عند المسدي، يتجلّى لنا أنّ المفاهيم التراثية قادرة على تحمّل المفاهيم اللسانيّة الجديدة، إلا أنّه من الغرابة أن نجد المسدي في قاموسه يرى أنّ المصطلح التراثيّ وإحيائه مقابل المصطلح الجديد أمر يجعله يختفي تحت المفاهيم النحوية، إذ يقول:‹‹ ومما ازداد به الأمر تفاقما دوران المعرفة اللغوية بين متصوّرات مستحدثة ومفاهيم متوارثة، وكثيرا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحيّ ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ واستخدامه في غير معناه الدّقيق، فإذا بالمدلول اللسانيّ يتوارى خلف المفهوم النّحويّ...وعليه مسحة من الضّباب تعتم صورته الاصطلاحيّة فتتلابس القضايا ويعسر حسم الجدل بين المتخصّصين...››[3].

حيث نفهم من كلامه أنّ استخدام المفاهيم التراثيّة مقابل المفاهيم اللسانية المستحدثة يسبب وجود صراع بين أهل الاختصاص ويضفي على المفهوم المستحدث اللسانيّ الجديد نوعا من الغموض واللّبس، وهو بهذا القول –في نظري- أجده متناقضا، وذلك يرجع في استعماله جملة من

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 210.
[2]) ينظر، هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط1،2012م، ص: 222، 228، 229، 232، 235.
[3]) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 55، 56.

المفاهيم التراثية مقابل المفاهيم الجديدة، وهذا ما جعل أحمد مختار عمر يستغرب من بعض اللسانيين الذين لا يرون في "المصطلح التراثيّ أيّ أهميّة بل هجوم عليه، ومن هؤلاء ذكره للمسدي[1].

وبهذا أعتقد أنّ المسدي إذا كان من منظوره أنّ المصطلح التراثي القديم لا يمكن إحياؤه واستعماله مقابل المصطلح اللسانيّ الحديث، فإنّه بهذا لم يحدّد موقفه من المصطلحات التراثيّة بصورة واضحة، وذلك ما استعمله هو من مصطلحات تراثية مقابل المصطلح الأجنبيّ الحديث، وكما نراه يدخل في دائرة اللبس تجاه موقفه من قضية المصطلح التراثيّ خلافا لجملة من اللسانيين الذين انقسموا في ذلك إلى أصناف ثلاثة، مؤيدون ومعارضون ومعتدلون[2]

ويتضح من خلال هذا أنّ المسدي يأخذ بمفاهيم اللسانيات ومصطلحاتها باعتبارها ذات أهميّة في الضبط المصطلحيّ، كما نجده يستعمل مصطلحات لسانيّة تنتمي لمدارس مختلفة، منها الوظيفيّة والبنوية، ومدرسة فيرث السياقيّة، وهذا ما تعكسه نماذج المصطلحات التي في الجدول، ونلحظ أيضا تنوعه في استعماله أدوات التوليد اللغوي من اشتقاق وترجمة، وتعريب، وكلّ هذا يعكسه مؤلفه قاموس اللسانيات.

ومن الملاحظات على عمل المسدي في وضع المصطلحات، أنّه أشار في كتابه الآنف الذكر، أنّ هناك قواميس لا تشرح المصطلحات ولا توضح معانيها، بل تكتفي فقط بوضع المقابل العربي للمصطلح الأجنبي، وذلك بقوله:‹‹ إنّ قاموسا مختصا يرد مزدوج اللغة ثنائيّ المدخل ويكتفي بكشف المصطلحات في ذاتها دون شرح لها أو ضرب أمثلة لدلالاتها لهو محدود الفائدة إذا ما ارتجى منه الناس أن يعينهم على اقتحام حقول العلم ولا سيما في اللسانيات...››[3].

وهو بذلك وقع فيما حذّر منه وأشار إليه، حيث نجده يأتي بالمصطلح الأجنبيّ وترجمته أو تعريبه أو نحته دون شرح له أو ضرب مثال عنه، رغم أنّه في كتابه **الأسلوبية والأسلوب**، نجده يعتمد شرح المصطلح وضرب مثال عنه، مع إيراد ترجمته، ونجده بذلك يختلف عن جهود بعض

---

[1]) ينظر، أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي،الألسنية، مجلة عالم الفكر، مج: 20، العدد3، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989م، ص: 15.

[2]) قد تعرض لهذه المواقف كثير من الباحثين واللسانيين العرب المعاصرين، وبيّنوا أدلة كلّ من هؤلاء تجاه المصطلح التراثيّ والمستحدث، للاستفادة أكثر، ينظر،محمود أحمد السيد، وضع المصطلحات وتوليدها بين المؤيدين والمعارضين والمعتدلين، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج:75، العدد3، ص:631 وأيضا، رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط1، 1431ه-2010م، ص: 255-260.

[3]) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 96.

المعاجم والقواميس التي تضع الشرح والتوضيح لكلّ مصطلح ما تسهيلا للقارئ والباحث والمتخصص وحتى أنّها تحدد المدرسة في بعض المصطلحات المنتميّة إليها أو واضعها[1].

ونستشفّ أنّ عمل المسدي عمل يتمحور في جهده الفردي، في مجال المصطلح، رغم ما فيه من تداخل وتنوع من حيث ضوابط الترجمة وما يناسبها من مقابل عربيّ، ومن غموض في ضبط السوابق واللواحق، وما اعتمده أيضا من وسائل في التوليد المصطلحي[2] وهو عمل يعكس اجتهاده وسعيه في حقل اللسانيات لضبط وحصر مصطلحاتها، خلافا للجهود الجماعية التي تسعى لتوحيد ووضع قوانين وضوابط في الترجمة والتعريب وغيرها[3]، كما أنّ المسدي -من خلال عرضي لنماذج من المصطلحات اللسانيّة التي أوردتها- أجده مخالف لبعض اللسانيين العرب المعاصرين في ترجماتهم وتعريبهم واشتقاقهم، وكلّ واحد له منهجه وتصوره الذي أقام عليه ذلكم المصطلح[4].

ثالثا: عبد القادر الفاسي الفهري[5] رؤيته اللسانية والفكرية من خلال مؤلفاته وأبحاثه:

قد عكست التوجهات اللسانيّة الحديثة في أبعادها المعرفية والنظرية والمنهجيّة في فكر الفاسي الفهري ونظرته تجاه قضايا اللغة العربية والبحث اللسانيّ العربي بصفة خاصة، ممّا جعل

---

[1]) ينظر، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، وأيضا، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ماري نوال غاري بريور، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، ط1، بلعباس، الجزائر، 2007م.

[2]) فقد تناولت الباحثة فتيحة سرية، نوعين من آليات التوليد المصطلحي، عند المسدي من خلال قاموسه، وهما: الترجمة والتعريب، وأوردت بعض المصطلحات على إثبات ذلك، حيث رأت أنّ ترجمته للمصطلحات شملت الصوت والصرف والنحو والعروض وحتى علم الدلالة. ينظر، تعدد المصطلح اللساني بين الترجمة والتعريب في قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي أنموذجا، مجلة بدايات، مج: 06، العدد: 01، جانفي، 2024م.

[3]) فقد تطرق للجهود الفردية والجماعية مصطفى طاهر حيادرة، ، ينظر، المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار، (رسالة دكتوراه)، إشراف: سمير إستيتية، جامعة اليرموك، سنة: 2002م، ص:114، 131 وما بعدها.

[4]) فهناك لسانيّون كثر تناولوا مستويات اللغة وحاولوا ترجمة المفاهيم اللسانيّة ومصطلحاتها بجهودهم الفرديّة واستنادا لاعتمادهم لغة أجنبية، سواء الفرنسية منها أو الانجليزية، ومن أمثلة هؤلاء، عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، د ط، 1998. وأيضا، محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص: 30-44.

[5]) باحث ولسانيّ مغربيّ، وخبير دولي في اللسانيات المقارنة والتوليدية، حصل على الدكتوراه من جامعة السربون في اللسانيات العربية والمقارنة، وله مؤلفات كثيرة، منها: العدالة اللغوية، عمان، دار كنوز المعرفة، 2019.
البناء الموازي الموسع، دار كنوز المعرفة، عمان، 3طبعات، 2017.
السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2013.
معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2009.
اللسانيات واللغة العربية، في جزأين، دار توبقال، الدار البيضاء، 3طبعات، 1986ز
كما تقلد كثيرا من المناصب والمسؤوليات، منها: رئيس جمعية اللسانيات بالمغرب، وعضو الجمعية اللسانية الأمريكية LSA، وعمل مديرا لكل من، الدراسات العليا جامعة محمد الخامس، ومديرا لمعهد الدراسات والأبحاث والتعريب، وعضو بمجلس أمناء مركز الملك عبد الله الدولي، كما نال عدة جوائز، منها: جائزة الاستحقاق الكبرى للثقافة والعلوم،ن الرباط، 1992م، وجائزة الملك فيصل الدولية، الرياض، 2006م. ينظر، موقع، معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، https://news.dohadictionary.org/AR/AboutUs/Council-Members/pages/abdelkaderAlFasiAlFahri.aspx

كتاباته كلّها تتجه صوب إعادة طرح وصف العربية وصفا يقوم على آليات لسانيّة حديثة، وهذا ما مكّن لدى الفهري لأن يعيد قراءة الخطاب العلميّ وبحث إشكالاته التي يتعرض لها، وهو في مضمونه يعكس موقفه من التراث اللغوي العربي ومن اللسانيات الغربيّة بصفة عامة ومن النظرية التوليدية بصفة خاصة.

1.موقفه من التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة:

يرى الفهري أنّ اللسانيات الحديثة أصبحت تمثل دورا هاما في ميدان البحث المعرفي أو الابستمولوجي، وذلك نتيجة ريادتها من حيث مناهج البحث وإقامتها للأصول المعرفية الدقيقة، مع مختلف المعارف الأخرى، إذ يُرجع الفهري ريادة اللسانيات الحديثة إلى عدة أمور تتمثل في[1]:

تميّزها بالدقة والوضوح، سواء من حيث وصفها ودراستها للغات الطبيعية أو من حيث مفاهيمها ونظرياتها وأسسها.

استعمالها لنماذج لسانيّة قائمة على الصورنة؛ أي التجريد والمنطق الرياضي وما تعلق بالحاسوب.

اندماج اللسانيات وتضافرها مع علوم معرفية أخرى، مثل العلوم البيولوجية، والنفسية والأنثوربولوجية، ممّا يجعلها متفاعلة من جانبها المعرفي مع شتى المعارف والعلوم.

إنّ إشادة الفهري باللسانيات، يجعلنا نتبيّن أنّه يرى فيها علما معرفيا رائدا لما تقدمه من وسائل ومنهجيات ونظريات دقيقة، وخاصة فيما تعلق بالجانب الرياضي والحوسبيّ، وهذا يجعل توجه تجاه اللسانيات–من وجهة نظري- يقوم على منطلقين، المنطلق الأول، ويتمثل في مكانة اللسانيات على المستوى العالميّ والعربي، وذلك لما حققته من تطورات ودقة من حيث طرحها لقضايا اللغات ودراستها وبحث أنظمتها وبنياتها.

أما المنطلق الثاني، فيتمثل، في النظرية التوليدية، التي يعد الفهري من أبرز الفاعلين والمتأثرين بها في الثقافة العربية الحديثة، وهذا ما تعكسه كتبه ومؤلفاته.

والمتتبع في آراء وأقوال الفهري يجدها لا تخرج عن مواقف اللسانيين تجاه التراث اللغوي العربي واللسانيات، وذلك أنّ التراث في نظرهم لا يمكن أن يتحرر أصحابه والمحافظون عليه إلا إذا خرجوا من قداسته وتصوراته ونظرياته وأقوال القدماء، ممّا جعله يقدم جملة من الرؤى تجاه

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، إعداد، حافظ اسماعيلي علوي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2007م، ص: 12.

حصيلة البحث اللسانيّ في الثقافة العربية، والتي حصرها في موقف التراثيين وإشكالية الصراع الفكري بين مقولتي، الحداثة والأصالة، وهذا ما يمكن إجماله كالآتي[1]:

أ/ يرى الفهري أنّ مجهودات الرواد الأوائل في حقل اللسانيات الحديثة انحصرت في تعريفها وبسط مفاهيمها ونظرياتها ومناهجها، ممّا أوجد مشكلة التراث والحداثة.

ب/ طغيان الفكر التراثي على جملة من اللسانيين والباحثين العرب، والتي حالت دون بعث جديد أو تجديد فكري أو تحقيق ثورة فكرية في ميدان اللسانيات، وكلّ ذلك، هو وجود موقف المحافظين على التراث.

ج/ استعمال بعض اللسانيين العرب للمعاجم القديمة، ومعطيات النحو، خلافا لما عند الغرب، حيث يركزون على ما هو حديث.

د/ تعثر البحث العلمي، وعدم تكامل المعارف، ممّا جعل البحث اللسانيّ العربي لصيق القديم، دون ما تأقلم مع التطورات الحاصلة في الحقول المعرفية اللسانيّة.

ومن هذه التقييمات التي قدمها الفهري، يتجلى لنا أنّ موقفه تجاه التراث موقف رافض لمعطياته وتصوراته، وذلك أنّ الفهري لا يرى فيه أيّ بديل، لأنّ هذا التراث الغني بأفكاره وأدواته، حال دون تحقيق البديل الإجرائي، والسبب في ذلك عنده يتمثل في أننا:‹‹...ما زلنا حبيسي معطيات القدماء ولم ندخل معطيات جديدة، ولم نلجأ إلى استعمال لسانيات المتون بطريقة عقلانية ومقبولة كما هو الحال في الثقافات الأخرى››[2].

وإذا كان الفهري يرى أنّ إعادة وصف العربية وصفا جديدا يجب أن يقوم على آليات لسانيّة حديثة، فإنّنا نجده يحدد هذا الوصف من منطلق توجهه اللسانيّ كالآتي[3]:

1/ضرورة تطبيق المعطيات اللسانيّة الجديدة في وصف العربية، وخاصة لسانيات المتون، واستعمال تقنيات حديثة لفرز الأمثلة والشواهد والتراكيب والمعاني الجديدة.

2/العمل على ضبط متون جديدة تكون مربوطة بحقبة زمنية سانكرونية، لا تركن إلى التاريخية أو الديكارونية.

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص: 12، 13.
[2]) عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة ، ص: 13.
[3]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، ص: 18-20.

3/السعي للعمل من أجل وصف نحو العربية من منطلقات معاصرة، وترك تكرار الأقوال النحوية القديمة، كما هو الشأن عند جملة من اللسانيين الذين يكرّرون أقوال النحاة النحوية دون إتيان بجديد.

4/وجود كثير من الضعف النظري في بناء الاستدلال، دون تحديد دقيق للنتائج والنظريات، كما تعكس أغلب الكتابات في البحث اللساني العربي، سطحية للمراجع، وذلك يسبب نوعا من التداخل المعرفي وغموض تجاه المدارس اللسانية.

5/كثرة الاستنساخ والتكرار، وهذا يجعل الوصف اللساني للعربية عبارة عن إعادة للكلام والمفاهيم بطرق مختلفة، بل العكس من ذلك، يجب أن تكون الأبحاث متمثلة في التحليل والتركيب، قصد فتح باب للتراكم المعرفيّ.

6/غياب النقد الموضوعي للأبحاث اللسانية في وصف العربية، وذلك ممّا يساهم في تخلف التطور اللساني والمعرفي لدى المتخصصين والباحثين العرب.

ومن هذه الملاحظات التي أشار إليها الفهري يتجلى أنّ موقفه يتحدد من منظور حداثيّ، منظور يسعى لإعادة وصف العربية في جميع مستوياتها وصفا يتمثل مفاهيم اللسانيات المعاصرة ومدارسها، لأن ذلك عنده، مواكبة ومعاصرة، وتحرر من بوتقة التراث ومعطياته القديمة، كما أنّ توجهه اللسانيّ توجه يقوم على التصورات المعاصرة والنظريات الدقيقة، ويذهب في هذا التحديد الوصفي تجاه العربية ونحوها، أنّ هناك ثلاث تيارات أو منظومات مرجعية في اللسانيات العربية، ومن هذه المرجعيات، " ما يطلق عليها الفهري المنظومة التقليدية، والتي تنطلق في وصفها للعربية من إنتاج وإبداع النحاة الأوائل أصحاب الفكر اللغوي العربي القديم، بدءا من الخليل وانتهاء بمن جاء بعدهم بدرجات مختلفة، حيث تعكس أعمالها وصف العربية من منطلق خصائصها النحوية والصرفية والتركيبية التي وصفها بها الأوائل من النحاة[1].

ويتضح عنده أنّ الذين يكتبون في النظريات اللسانية الحديثة بمختلف تنوعاتها، هم غير متخصصين ولا يملكون شروط التخصص، والأغرب من هذا أنّ هؤلاء الذين يرون في أنّ "النحاة القدامى سبقوا اللسانيات في كثير من نظرياتها ومناهجها وينفون عن اللسانيات إتيانها بالجديد، هم عند الفهري يجهلون ولا يدركون أبسط مبادئ تلكم النظريات[2].

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري،اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للأفاق، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص: 12، 13.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 14.

إنّ هذا النقد الذي قدمه الفهري تجاه من يكتبون عن اللسانيات ونظرياتها ومدارسها من منطلق تراثيّ تأصيليّ، وبحث ذلك في أعماق التراث، يعكس موقفه من هؤلاء، إذ هو موقف المتعجب والمتأثر بالحداثة من منطلقها الوصفي المعاصر، ثم إنّ رأي الفهري هذا يبقى رأي شخصيّ، لأن ليس كل من كتب في هذه النظريات أو في وصف العربية وصفا يظهر فيه مدى تمكن أو سبق العلماء الأوائل لكثير مما جاءت به اللسانيات أنّهم يجهلون أبسط مبادئ النظريات والمدارس اللسانية، لأنّ الواقع يبيّن عكس ذلك، وهذا ما أبرزته كثير من جهود لسانيين رواد وكبار، أمثال الحاج صالح، والمسدي ومازن الوعر وكمال بشر وغيرهم ممّن تناولوا التراث سواء من جانبه المقارنيّ بينه وبين مفاهيم اللسانيات المعاصرة أو من جانب التأصيل والسبق.

غير أنّ الفهري يؤكد أنّ مشكلة التراث والحداثة، أو حتى وجود الكتابات والخطابات اللسانيّة حوله، ما هي إلا " نوع من الإطراء والمجاملة، وأنّ ظهور هذا الصراع سبب عدم وجود تراكم فعليّ بين الأبحاث اللسانيّة العربية، عكس الدول المتقدمة التي قامت على ذلكم التراكم المعرفيّ، مع غياب تامّ للقراءات العميقة والجيدة للتراث، قصد توظيفه التوظيف الجيّد[1].

وإذا تأملنا قول الفهري نجده ينفي وجود دراسات عميقة لهذا التراث، كأنّه – في نظري- يرى فيها نوعا من القداسة التراثية والتمسك بالأصالة، وهذا موقف شخصيّ من وجهة نظره، لأنّ أيّ لسانيّ أو باحث يسلك مسلكا ما ويحدد موقفا ما، إلا وله تصور واستناد فكريّ ومعرفيّ من خلاله أطلق هذه الأحكام، والحقيقة لو نتتبع ما أنجز من أبحاث وقراءات لسانيّة تراثيّة نجدها تنمّ على قدرة واستنباط وجهد كبير في وصف العربية وتراثها اللغوي في شتى مستوياتها[2].

وإذا كانت رؤية الفهري للتراث واللسانيات، رؤية تستند في منطلقها على جعل أساسيات اللسانيات هي المناط الأصل في دراسة ووصف العربية ونحوها بآليات وتقنيات جديدة، فإنّ التراث عنده ما هو إلا خزانة غنيّة بكثير من التصورات والرؤى، وأنّ المنطلق لا يمثل عنده سوى مشكلات زائفة ومغلوطة، لأنّ الأهم ليس هو المنطلق؛ أي جعل التراث أساسا في البحث اللسانيّ واللسانيات فرعا أو العكس، بل الأهم عنده هو ‹‹...كيف نؤسس لمعرفة لسانية قائمة على أسس علمية متينة، أو بعبارة أخرى علينا أن نعي بدور المنهج، وكذلك القدرة على بناء المعرفة››[3].

---

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص: 14، 15.

[2]) ينظر ما كتب في ذلك من أبحاث، مثل، مؤلفات الحاج صالح، وتمام حسان، وإبراهيم أنيس، ورشيد عبد الرحمن العبيدي، وغيرهم كثير.

[3]) عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص: 16.

والمقصود من هذا أنّ المراد بالمعرفة اللسانيّة، هي اللسانيات الحديثة بمختلف مدارسها ومنهجها ونظرياتها وتصوراتها وأفكارها، ضمن تأسيس منهجي؛ أي منهج يقوم على الوصف والتفسير والتصنيف، نظرا للتطورات اللسانيّة المتعاقبة، وبهذا يكون تصوره تصورا ينطلق من أنّ المنهج أمر ضروريّ في بناء المعارف اللسانيّة، ولذلك يرى في الذين تبنوا وصف العربيّة من منطلق منهج بنوي وصفي، أنّهم كانوا ‹‹...سجناء منهج القدماء، نظرا لما هناك من العلاقة بين الأصول التي وضعوها وبين المواد التي وصفتها هذه الأصول››[1].

وتحدد رؤية الفهري تجاه التراث اللغوي العربي بصورة واضحة عندما يقرّ أنّه ‹‹...لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة››[2]، فإذا كانت رؤيته تنطلق من هذا الموقف الرافض لمعطيات ومنهج القدماء من العلماء النحاة الأوائل، فإنّه من الغرابة أن نجده في موضع آخر ينزل منزلة الغموض في تبيين موقفه الكليّ من التراث اللغوي العربي، وذلك في قوله:‹‹ ولقد قلنا في عدة مناسبات...إننا لسنا مع التراث، أو ضد التراث، أو مع مدرسة معينة، أو ضد مدرسة معينة، ما يهمنا هو دلالة النتائج ودلالة المعطيات ودلالة الاستدلال التي يمكن أن نصل إليها، وعمق تفهمنا للتراث أو لغير التراث، وللظواهر التي نعالجها بصفة عامة››[3].

والمتمعّن في قوله هذا، يرى أنّه لم يوضح الموقف الذي يتبناه أو الذي ينطلق منه، تجاه كلّ من التراث أو حتى المدارس اللسانيّة المختلفة، بل –في نظري- أنّه يبحث عن أهمية المعطى المتوصل إليه من خلال إسهاماته وأعماله في وصف العربية ونحوها، من منظور علميّ استدلالي تفسيريّ رياضيّ، وذلك لأنّه لا يدرس تراثا معينا بل أي تراث، القائم على تبيين قواعد كلية في وصف اللغات، وبهذا يكون الفهري متبعا للنظرية التوليدية التي تبحث في إقامة نحوي كليّ عالميّ.

إنّ نفي التراث اللغوي العربي والدعوة إلى الابتعاد عنه في مجال البحث اللسانيّ العربي أو في ميدان التنظير اللسانيّ للسانيات العربية، يجعلنا نفتقد لكثير من المبادئ والمنطلقات والأسس، لأنّه لا مناص لأيّ بحث أو تنظير إلا عندما نجعل التراث اللغوي العربي منطلق البحث والوصف، لما فيه من قدرة ودقة وإبداع علميّ باهر، مع عدم نفي اللسانيات ومنظورها الحديث، بل يستفاد منها في تمحيص وتقييم وصف قضايا من العربية، ونجد بعض اللسانيين الذين تناولوا موقف

---

[1]) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ج1، ط1، 1985م، ص: 52.

[2]) المرجع نفسه، ص: 52.

[3]) عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص: 270.

الفهري من التراث واللسانيات الغربية، أنّهم يكادون يجمعون على موقفه الرافض للتراث اللغوي، وللغة العربية في كثير من جوانبها وقضايا، وحتى لتصورات القدامى من العلماء الأوائل[1].

2. منظور الفهري وتصوّره اللسانيّ في إعادة وصف العربية ونحوها:

لا يقف الفهري عند النظر في قضية التراث والحداثة في توضيح موقفه منهما، بل يتعداه في دعوته لإعادة النّظر في وصف العربية ونحوها وقضاياها، لأنّ وصفها –عنده- ينبغي أن يكون وصفا مؤسسا على أنحاء جديدة ومعطيات لسانيّة قادرة على الصورنة والوصف والتفسير المتين، خلافا للقدامى من النحاة وحتى الوصفيين المعاصرين، بل يرى أنّ إعادة بناء نحو جديد، يراد به تلك الآلة التمثيلية، المتناولة لمستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية، لأنّ دور اللسانيّ –عنده يتمثل في سعيه ‹‹...لأن يبني نظرية صورية للتمثل النحوي، تحدد فيها المفاهيم الصورية وأنماط القواعد الصورية الممكنة، إلى جانب النظرية التي تحدد جوهر المبادئ اللسانية والأوصاف النحوية...لتحليل اللغات الطبيعية››[2].

وما دعوته هذه المتمثلة في وصف العربية وصفا كغيرها من اللغات الطبيعية، وتجديد نحوها، إلا من منطلق أنّها ما دامت تنتمي إلى صنف اللغات الطبيعية، فهي تشترك معهم في "كثير من الخصائص في جميع مستوياتها اللسانيّة، وهذا لا يعني وجود تميز فيها أو تفاضل أو اعتبارها لغة لها ميزات تنفرد بها عن سائر اللغات[3].

وإذا قبلنا مبدئيا بفكرة الفهري هذه حول اللغات الطبيعية، وأنّها تشترك جميعا في جملة من الخصائص والسمات، وإن كان حكما يظهر عليه نوع من المنطقية والموضوعية، إلا أنّه يبقى موقفا شخصيا، وذلك نتيجة إتباعه المنهج التوليدي، فهناك من يرى غير ذلك[4].

---

[1]) من هؤلاء اللسانيين والباحثين، ما ذكره الأوراغي عن الفهري الذي أطلق عنه اسم الحداثي، وقد تناوله الأوراغي بنظرة نقدية في كثير من الجوانب التي تطرق لها الفهري، وخاصة من موقفه تجاه الفكرين اللغوي العربي واللسانيّ الحداثي. ينظر، محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دار الأمان، الرباط، ط1، 1431ه-2010م، ص: 38 وما بعدها، كما نجد حميدي بن يوسف، يقدم جملة من الملاحظات النقدية على أعمال الفهري من بعض نماذجه وكتاباته، والتي رأى فيه أنّه رافض مطلقا لاستثمار أو توظيف الأفكار القديمة في ميدان البحث اللسانيّ العربي، وحتى موقفه من العربية الفصيحة. ينظر، للاستفادة أكثر، حميدي بن يوسف، قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من التراث واللغة العربية، في كتابه اللسانيات واللغة العربية،

[2])عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص: 50.

[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 56 وما بعدها.

[4]) وهذا ما عبر عنه حميدي بن يوسف، ورأى أنّه موقف لا يمكن الجزم بصحته، لما تمتاز به العربية من خصائص ومميزات. ينظر، حميدي بن يوسف، قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من التراث واللغة العربية، في كتابه اللسانيات واللغة العربية، ص: 135، 136.

ويذهب الفهري في تصوره اللسانيّ تجاه وصف العربية ونحوها، إلى توضيح هدفه ومراده، والمتمثل عنده في "أنّ اقتراح وصف جديد لها ولنحوها، ما هو إلا تركيب من الفرضيات، والوسائل الوصفية، والتي من خلاله تُستنبط اقتراحات تجريبية، للظواهر المدروسة، كما تمنح المعطيات المفترضة، جملة من القضايا والدلائل، تجاه نحو العربية قديمها وحديثها، فهو وصف يشمل العربية الفصيحة والحالية؛ أي العامية، كما يمنح اقتراح بدائل لتطورها من مرحلة إلى أخرى، لأنّ هذا الكشف للعربية بصنفيها يعطي نوعا من القيمة الاستكشافية الجيدة، للعربية وحتى للبحث اللسانيّ العربي والنظري في جانبه العام، كما يبرز مدى جدية النظرية المقترحة في إعادة وصف نحو العربية من خلال مبدأ التجريب"[1].

ويلخّص الفهري للقارئ والباحث جملة من الإشكالات التي يراها لا تتناسب مع وصف العربية ونحوها، حيث تضم هذه الإشكالات والملاحظات البحوث اللسانيّة التي قدمها الوصفيون العرب المعاصرون، أو من حيث الوصف لها في جانبها النحويّ، ويمكن إجمال هذه الملاحظات كالآتي[2]:

أ/ تغييب ملح التجديد في إعادة وصف العربية من طرف الوصفيين العرب المعاصرين، سببه اشتغالهم على العربية الفصيحة وتركهم للهجات.

ب/ وقوعهم في إشكاليّة المنهج، نتيجة اقتصارهم واعتمادهم على معطيات العلماء القدامى، دون تقديم اقتراح جديد أو بدائل نحوية جديدة، في نسقها اللغوي.

ج/ وصفهم للعربية القديمة، سبّب نوعا من الفشل في البديل النحوي، وذلك في اعتقاد الفهري، أنّه يرجع لاعتبارين، الاعتبار الأول، وهو ما شهدته العربية الفصيحة من تطور في جميع مستوياتها، والنّظر إليها على أنّ النحاة القدامى، قد وصفوها وصفا كاملا، وثاني الاعتبارات، يتمثل في أنّ المعطيات التي عند القدامى من النحاة، هي معطيات ناقصة وزائفة، وذلك لعدم دراستهم أنواع الاستفهام، والتنغيم، وهذا نوع من القصور المنهجي والوصفي عند النحاة.

فمن هذه الملاحظات يتجلى لنا أنّه يسعى إلى إعادة نظر شامل في النحو العربي وفي اللغة العربية، حيث يؤكد على أنّ هناك اتجاهين تناولا قضية وصف العربية، إذ أطلق على الاتجاه الأول، "لسانيات الظواهر، ويعني به الوصفيين العرب المحدثين، الذين درسوا في الجامعات الغربية أو ممن تأثر بمدرسة معينة، فهؤلاء عنده أرادوا إقامة بدائل نحوية للعربية ولهجاتها، بينما

[1]) ينظر، عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية، هامش الصفحة: 56.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 52-55.

الاتجاه الثاني، اتجاه لسانيات المتون، ويعني به الاتجاه التراثي، وهو على نوعين، نوع اهتم بشرح وإحياء المتون اللغوية ومفاهيم النحاة القدامى، ونوع سعى لمواكبة وعصرنة العربية مع واقعها الحاضر"[1].

وإذا كان وصف العربية ونحوها من منظوره ينطلق من النظر في العربية الحالية، فكأن به، لا يرى البتة العودة للعربية القديمة، كما يسميها هو، ثم إنّ الاقتصار على العربية الحالية، والتي تشهد تنوعا في لهجاتها وعاميتها من بلد إلى آخر، هو دعوة تبعث الغرابة في كنه المتخصص أو القارئ، لأنّ عدم النظر في الفصحى القديمة، والاقتصار على دراسة العاميات واللهجات، يجعلنا نبتعد عن تراثنا وأصالتنا ولغتنا، كما يجعلنا أمام نوعين من النظام اللغوي، نظام عربيّ فصيح له خصوصيته ومفاهيمه، ونظام آخر يشتكي العثرات والتنوعات اللهجية، ويصعب وصفه نظرا لوجود عمق تاريخي فكري لغوي تراثي لتلكم اللهجات أو العاميات.

وهذا الأمر الذي يستسيغه الفهري، وغيره من القائلين بهذا الوصف، قد يوقعنا في إشكال أعظم، " إشكال البعد الزماني، وإشكال تباين النسق اللغوي، بين فصيح وآخر عاميّ، وإشكال البنى النحوية القديمة والبنى النحوية الحالية، وإشكال النّظر في مصطلحات النحو القديم ومصطلحات النحو الحالي للغة الحالية"[2].

ونستنتج ممّا سبق أنّ دعوة الفهري لإعادة وصف العربية وصفا مخالفا لما سبق من أمثاله من اللسانيين، هي نظرة، تقوم عنده على دعامتين أو آليتين، تتمثلان في:" آلية الجرد والمسح الشامل للأساليب والتراكيب اللغوية، ولأبواب النحو العربي وقواعده، حتى يسهل توظيفه في البحث النظري والتطبيقي، والآلية الثانية، تقتصر على بناء معجم يحمل مادة العصر، وتقنياته، ولا ينظر إلى كتب التراث ومعاجمه[3].

وإذا كان الفهري قد أراد بهذين الدعامتين تشكيل وصف جديد وبديل نحوي كليّ، مستند لمسح شامل لأبواب النحو وأساليب اللغة وتراكيبها، فهل حقيقة وُفق لذلك في أعماله؟، أرى - في اعتقادي- أنّ هذا العمل صعب المراس ويحتاج لجماعة ولجهود جماعية حتى نستطيع جرد كلّ

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص: 60 وما بعدها.
[2]) ينظر، حميدي بن يوسف، قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من التراث واللغة العربية، في كتابه اللسانيات واللغة العربية، ص: 136-140.
[3]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للأفاق، ضمن كتاب، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص: 20، 21.

التراث في نحوه وأساليبه، بل أرى أنّ هذا العمل يحتاج أعواما ووقتا كبيرا، ثم إنّ نظرته هذه تقوم عنده وعند غيره من الحداثيين على بعدين أو شرطين[1]:

أ.أن يستوعب اللغوي اللسانيات الغربية ويحسن استخدامها في وصف لهجاته.

ب.أن يكف اللغوي العربي عن الاهتمام باللسانيات التراثية، ويقلع عن الاشتغال باللغة العربية الفصيحة.

2. 1.أهدافه في إعادة وصف العربية ونحوها:

يحدّد الفهري الهدف الذي يروم الوصول إليه من خلال اعتماده آلية الوصف وخاصة في كتابه اللسانيات واللغة العربية، وذلك سعيا منه في إقامة نظرية لسانيّة عربيّة أو نحو يمثّل الصورة الكافية لملكة المتكلم الباطنيّة للغته، وذلك لأنّ أصل النحو التوليدي في منطلقاته وتصوراته يهدف لأن يصف ويفسّر ويكشف حدس المتكلم والمستمع المثالي للغة، ومعرفة الدماغ وذهن المتكلم في إحداث وإنتاج وتركيب وتوظيف لغته في عملية التواصل.

وإذا كان هذا هو تصور نحو النظرية التوليدية، فإنّنا نجده يقتفي هذا التصور، نتيجة سعيه لتحقيق أهدافه الوصفية للعربية ونحوها، وهذا ما أجمله كالآتي[2]:

أ/ضرورة ربط النحو بالواقع النفسي؛ أي ربط الجانب المعرفي الابستيمي للسانيات بعلم النفس.

ب/العمل على إيجاد نحو ذو كفاية معرفية وإدخاله في الآلة؛ أي الحاسوب في الترجمة ومعالجة النصوص.

ج/ ربط النّحو في جانبه الضّيق؛ أي مستويات التحليل اللغوي، بالمعجم.

د/افتراض الواقعيّة عن طريق تبنّي نموذج تجريديّ تمثيليّ يكون عامّا لمعرفة ما تشترك فيه اللغات من آليات وصف وقوالب ومكونات.

ونستنتج من خلال هذه الأهداف التي أقرها، أنّه يسير على خطى منهج النحو التوليدي وتطوراته النمذجيّة النظرية، سواء من حيث اعتماده منهج التفسير والوصف أو من حيث مواد البحث اللسانيّ في وصف اللغات الطبيعية، أو من حيث الغاية الكبرى للنحو التوليدي، وهي إقامة نحو عالمي كلي Universel Grammar.

---

[1]) محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، ص: 41.

[2]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 32-34.

وتتضّح معالم الفهري اللسانيّة والمنهجية وأهدافها في شتى كتاباته ومقالاته، وذلك ما يمكن استنتاجه كالآتي[1]:

*تناوله للعربية الحالية والقديمة وللهجات في إطار لسانيات مقارنة، باعتماد قواعد لبناء أنحاء وصفية.

*اعتماده للدراسة التاريخية فصد معرفة تطور العربية وضبط مراحلها المختلفة.

*ربط العربية واللهجات الحالية بالبعد النفسي، للوصول إلى الآلة التمثلية للغة، وهي الدماغ.

*العمل على تاريخ الفكر اللغوي العربي باعتماد لسانيات التحاور.

*تطبيقه لأساسيات البحث اللسانيّ في طرح الإشكاليات العملية والتعليمية للعربية.

3. موقف الفهري من اللسانيين الوصفيين العرب في وصفهم للعربية ونحوها (قراءة في الانتقادات الموجهة إليهم):

يرى الفهري من منظوره اللسانيّ المستمدّ من حصيلة التطورات اللسانيّة الحديثة المتمثّلة في النظرية التوليديّة، القائمة على التفسير والوصف واعتماد المنطق في وصف قضايا اللغات الطبيعية، أنّ ما قدمه الوصفيون العرب المعاصرون، في تناولهم العربية ومستوياتها، من حيث تقديمهم للبدائل الوصفية اللسانيّة أو النظريات الحديثة، ما ذاك إلا نوع من النقد الذي امتاز عنده؛ أي الفهري، " بانتقاده الشديد للنحو العربي وقضاياه المتعلقة به، من نظرية العامل والتعليل والتقدير، ووجود أثر المنطق اليوناني على النحو العربي، وكلّ ذلك لم يسهم بدحض هذه الأطروحات النحوية القديمة أو تقديم بدائل عنها"[2].

ومن جملة النقد الذي قدمه الفهري تجاه الوصفيين العرب المعاصرين ما يمكن إجماله كالآتي[3]:

أ/ عدم طرحهم للمشاكل النّحوية طرحا متميّزا في إطاره النّظري والمنهجيّ الواضح، نتيجة غياب تلك المشاكل النحوية عندهم بصورة غير معروفة.

---

[1]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 34، 35.

[2]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم6، جامعة محمد الخامس، 2 .3 .4.رجب1401ه-/7. 8. 9.ماي1981م، ص: 31.

[3]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، من كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص: 261، 262.

ب/ مساهمتهم في تعزيز أثر الفكر اللغوي العربي وسيطرته على الدرس اللسانيّ العربي، وذلك نتيجة اعتمادهم على آراء ومعطيات القدماء.

ج/ استدلالهم في إعادة وصف العربية على معطيات المدارس اللسانية الغربية الحديثة هو استدلال سطحيّ، يتبنى ما تقدمه تلك المدارس من أفكار ونظريات، مع رفض ما خالفها عند القدامى.

د/ عدم الإتيان بمقولات أو أفكار أو نصوص قديمة أو حديثة تدعم حججهم ورفضهم لتلك القضايا، بل كرروا أقوال القدامى ولم يخرجوا عنها.

إن هذه الانتقادات التي عبّر عنها الفهري تجاه الوصفيين العرب المعاصرين، تبرز توجهه التوليدي الخالص، وذلك نتيجة تمثّله لمقولاتها وتصوراتها، لأن النظرية التوليدية تعتمد المنطق في عملية التحليل والتفسير، مع الوصف، ولا تنظر للوصف والملاحظة وحدها، ثم إنّ الفهري يرى في القضايا التي رفضها الوصفيون مثل، التقدير والتعليل والعامل وغيرها من المفاهيم النحوية كانت تشكلّ في نظرهم أنّها ‹‹ تخرج البحث من شيء علميّ إلى شيء فلسفي منطقي، وأن العلم يكتفي بالوقوف عند الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى العلة والغائية، ولا شيء يبرر هذا الحصر...››[1].

ولإثبات صحة ما قدّمه من نقد نجده قد جاء بنماذج من أقوال الوصفيين الكبار، أمثال مهدي المخزومي، وتمام حسان[2]، كما ذكر جملة من اللسانيين الوصفيين ذووا التوجه اللساني المختلف، أمثال: عبد الرحمن أيوب، أنيس فريحة، وإبراهيم السمرائي، وتمام حسان، وكمال بشر[3].

وهذه الأقوال التي استدلّ بها الفهري في دعم حجته تجاههم، إنّما تمثلت في إثباته لمنهجهم الوصفيّ اللسانيّ الحديث، الذي جاءت به اللسانيات الحديثة، وهذا – في اعتقادي- لا حرج ولا يشكل عيبا عندهم، وذلك أنّهم تثقفوا في المدارس اللسانية ومناهجها ونظرياتها، فكانت أبحاثهم في إعادة وصف العربية مستندة للمنهج الوصفي البنوي، ولأثر المدارس اللسانيّة.

ويقدّم الفهري نماذج من القضايا التي تناولها الوصفيون لتبرير مقترحه الجديد في وصف العربية، وهو مقترح مستمد من تطور النظرية التوليدية التي شهدتها طيلة "البحث اللساني

---

[1]) عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، من كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص:262.
[2]) ينظر، هامش المرجع نفسه، ص: 262.
[3]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، هامش، ص: 31.

المعاصر، وأيضا محاولته في قراءة تلك المقترحات التي قدموها في وصف العربية مع نقده لتلكم التصورات"[1].

وكلّ هذه القراءات النموذجية التي تعرض لها، إنّما هي قراءة نقدية، كغيرها من القراءات الموجه للوصفيين في طرحهم للقضايا العربية ونحوها[2]، ثم إنّ نقد الفهري تجاه الوصفيين العرب المعاصرين، أرى فيه – حسب اعتقادي- نوع من القصور من جانب الاطلاع على تغيرات مواقف هؤلاء، فمثلا نجد تمام حسان، في بداياته الأولى تبنى المنهج الوصفيّ والمنهج السياقي الاجتماعي الذي جاء به فيرث، ورفض كثيرا من المفاهيم النحوية كالعامل والتقدير والعلة، إلا أنّه بعد اطلاعه على النحو التحويلي التوليدي، دعا لأن يتبنى هذا المنهج في وصف العربية[3].

ويؤكد حسن خميس سعيد الملخ على أنّ تمام حسان قد دعا لتطبيق مفاهيم النحو التحويلي التوليدي، وذلك خلال اطلاعه علي النظرية التوليدية، حيث حدث له نوع من الانقلاب، ففي "سنة 1957م، كان يدافع عن المنهج الوصفي مدحضا فساد فكرة التعليل والعامل، ثم خلال عاد عن هذا الرأي سنة 1978م والذي دعا فيه وأشاد فيه بالنظرية التحويلية التوليدية بأن تعاد فيه العربية بوصفها من هذا المنظور التوليدي، ثم سنة1984م، رأى أنّ المنهج التفسيري التوليدي يمثل طاقة فعالة في تفسير ودراسة نحو العربية من خلال ظاهرة التعليل[4].

ويتجلى أيضا أنّ الفهري في اعتماده منهج النقد اللسانيّ تجاه أصحاب الوصفية العربية في تناول النحو العربي، أنّه يقترح وصفا جديدا للنحو العربي، وهذا الوصف الجديد مأخوذ من النظرية التوليدية وتطوراتها، وعليه كان موقفه موقفا توليديا يسعى لاعتماد الوصف والتفسير والنظرية والتجريب، حتى يُحدث نوعا جديدا من الطرح والتفسير والتصنيف، خلافا لهؤلاء اللسانيين، الذين اعتمدوا وصف اللغة وصفا خارجيا سطحيا دون نظر في غائيتها وتعليلها، ولهذا فوصف اللغة عند الفهري، يتمثل في أنّه وصف ‹‹...لأحكام المتكلم المستمع لهذه اللغة عن العبارات التي ينتجها أو

---

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، من كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص: 263-269.

[2]) ينظر، في ذلك ما كتب عن هذه الاتجاهات وما تعرضت له من قراءة ونقد على سبيل المثال لا الحصر، أسماء عبداوي، أثر الاتجاه اللساني المعاصر في دراسة العربية –دراسو وتقويم-، مجلة الأدب واللغة. وأيضا، نعمان بوقرة، الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج: قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، السنة1، العدد1، 2009م.

[3]) قد أشاد تمام حسان بعد اطلاعه على المنهج التحويلي التوليدي والمدرسة التوليدية، بما قدمته من مفاهيم تقوم على الوصف والتصنيف والتفسير واعتماد المنهج العقلاني المجرد، وكلّ ذلك في ظل الطاقة التفسيرية للبنى النحوية من جانبيها البنية العميقة والبنية السطحية. ينظر، اللغة العربية والحداثة، فصول مجلة النقد الأدبي، مج4،العدد3،أبريل/ مايو/ يونيو1984م، ص: 130، و137.

[4]) ينظر، حسن خميس سعيد الملخ،نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، فبراير2000م، ص: 227.

يؤولها أحكام النحوية والمقبولية...وعليه تصبح كل دراسة لسانية للغة خاصة متوخية لهدفين في نفس الوقت:

أ) رصد الملكة اللغوية العامة.

ب) رصد الفروق النسقية بين اللغات، التي تمثل تجسيدا للملكة الخاصة المكتسبة››[1].

4. نماذج النظرية التوليدية المعتمدة في وصف العربية عند الفاسي الفهري:

قد امتازت مؤلفات الفهري بتنوع النماذج النظرية التوليدية المعتمدة في وصف العربية ونحوها، وهي محاولات تشكل نوعا من الشمولية خلافا لبعض اللسانيين التوليديين الذين اقتصروا على نموذج معين من النماذج التوليدية[2]، حيث يتجلى من خلال البحث والقراءة في مؤلفاته أنّه نوّع في هذه النماذج، حيث يرى فيها حافظ إسماعيلي علوي، أنّها من المحاولات الرائدة وذلك لما اتّسمت به من مميزات، تتمثل في[3]:

أ/أنها سعت لطرح آلة واصفة للعربية عن طريق الانخراط في مستجدات البحث اللساني العام والتوليدي بوجه خاص.

ب/كما أنها رسمت وعيا معرفيا بفصلها بين نوعين من اللسانيات، لسانيات ظواهر تبحث في خصائص أنحاء اللغات، ولسانيات محاور، تسعى لتأريخ منجزات الدرس النحوي العربي واعتمادها على آليات نظرية وتحليلية ناضجة.

ج/ وضعه لبرنامج خطابي واع، يتجاوز التوجهات الفكرية المكررة، مع انفتاحه على المعارف الأخرى.

د/سعيه لبناء نماذج حاسوبية لإدراك اللغة واستثمار نتائج اللسانيات النظرية في قضايا تدريس العربية.

فإذا كانت قراءة الفهري قراءة شمولية، فإنّه لا بد من وجود نماذج اعتمدها في وصف العربية، ونحوها مثل لنموذج النظرية المعيار والنظرية المعيار الموسعة، ونظرية العامل والربط الإحالي، ونظرية المعجم الوظيفي التي طورتها بريزنن، ونظرية المبادئ والوسائط، أو ما تسمى

[1]) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990، ص: 19.
[2]) ينظر، للاستفادة أكثر، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص: 262، وما بعدها.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 282، 283.

بالبرنامج الأدنوي، فهذه النماذج النظرية التي طبّقها الفهري على جملة من القضايا في النحو العربي وغيره، تعكس مدى تمثله للتطورات التوليدية وتأثره المطلق بمبادئها ومفاهيمها ومنهجها.

4. 1.نموذج النظرية المعيار والنظرية المعيار الموسعة:

قد سعى الفهري منذ تبنيه لمنهج النظرية التوليدية أن يعيد وصف النحو العربي والعربية بصفة عامة من منطلق المعاصرة والتجديد، حيث نجده يقرّ في مؤلفه **اللسانيات واللغة العربية**، بتنوع وتطور هذه النماذج التوليدية التي عرفتها مدرسة تشومسكي، لأنّ رؤيته تجاه مفهوم النظرية التوليدية هو نفسه منظور تشومسكي الذي انطلق منه، حيث يتمثل في اعتبار النظرية عبارة " عن بناء عقلي يسعى لربط عدد أكبر من الظواهر الملاحظة، والتي تكون خاضعة لقوانين متناسقة تخضع لمبدأ التفسير[1].

وعليه فإنّ اعتماد هذه النظرية هو في حدّ ذاته بحث عن مبادئ تفسيرية للظواهر اللغوية الكامنة في ذهن المتكلم والمرتبطة "بآلية الإنتاج اللامتناهي للعبارات والجمل من خلال الدماغ، وهذا ما عبرت عنه نظرية تشومسكي ويسعى له الفهري[2].

ويتحدث الفهري عن نموذج النظرية المعيار، معتبرا أنّها نظرية أدخلت المكون الدلالي بعد تعرض نظرية تشومسكي من طرف كاتز وبوسطل للنقد، المتمثلة في نظرية قواعد التوليد والتحويل، حيث أعاد تشومسكي النظر في هذه النظرية فأدخل الدلالة فيها، فأصبحت تهتم "بالدلالة باعتبارها مكونا من مكونات النحو، واعتبار الشكل مستقلا عن المعنى"[3]، كما أضاف كلّ من كاتز وفودور، وبوسطل، قواعد دلالية في عملية ضبط التوليد التركيبي التحويلي العالمي، ممّا جعل تشومسكي يدرك ذلك الفراغ الذي كان في مؤلفه "البنى التركيبية 1957م، والذي عدله في كتابه جوانب من نظرية النحو1965م، وقد حوت النظرية المعيار على ثلاثة مستويات، المستوى النحوي (التوليدي) والمستوى الدلالي (التفسيري)، والمستوى الصوتي (التفسيري)[4].

ويرى سعيد حسن الملخ أنّ الفهري يتبنى نموذج النظرية المعيار، الذي طورته بريزنن وأدخلت عليها تعديلات[5].

---

[1]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 13.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 45، 46.
[3]) ينظر، عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 65، 67.
[4]) ينظر، مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م، ص: 44، 45.
[5]) ينظر، حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص: 252.

كما اتسمت أعمال الفهري بتبنيه للنظرية المعيار الموسعة، من خلال النظر في الرتبة العربية، والنقل والتبئير والتفكيك، وبنية المركب الإسمي[1]، وهذا ما عبر عنه الفهري قائلا:‹‹وقد قاد تشومسكي بنفسه...حركة مناهضة التحويلية الشاملة التي طبعت الأطروحات المدافع عنها في النظرية المعيار وفي النموذج التحويلي الأول لسنة 1955أو 1957م، كما طبعت التحاليل التي تبناها تيار الدلالة التوليدية...فإن تشومسكي ظل يتحدث عن نظرية معيار موسعة Extended Standard theory››.[2]

وقد مثلت هذه النظرية العمل على ربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والسطحية، وذلك في "نوعين من القواعد، الأولى، تفسر البنية السطحية، والثانية تفسر البنية العميقة، وقد ألغى تشومسكي فرضية كاتز وفودور الدلالية التي ترى أنّ التحويل لا يغير المعنى"[3].

4. 2. نموذج نظرية المعجم الوظيفي :

هذه النظرية المطورة عن أعمال تشومسكي، من طرف الباحثة بريزنن، وغيرها من اللسانيين والباحثين الغربيين، حيث اعتمده الفهري في دراسته الوصفية للنحو العربي، وهذا ما يقر به قائلا:‹‹ إن نظرية التّمثيل النحوي التي نتبناها في عملنا هذا...تجد أصولها في عدد من الأعمال التي أنجزت في إطار النحو التوليدي التحويلي، وخاصة بريزنن1978››.[4]

ويرى الفهري أنّ عمل بريزنن تمثل في:" تصنيفها للتحويلات إلى قسمين، تحويلا وظيفية، والثانية تحويلات بنويا، فالتحويلات من الصنف الأول، البناء للمفعول، وقاعدة الممنوح، وفق البنيات الوظيفية، حيث اقترحت بريزنن معالجة العلاقة بين المبني للمفعول والمبني للمعلوم باعتماد قاعدة معجمية، مع وجود محافظة على البنيات العميقة وتطابقها مع البنيات السطحية، أما ما تعلق بالصنف الثاني، قاعدة نقل اسم الاستفهام، من موقع إلى آخر بحيث لا يأخذ وظيفة نحوية، وقد شهدت نظرية بريزنن تطورا من طرف بريم1978/ 1979، نظرية معجمية محضة، مستلهمة مقاربتها المعجمية الوظيفية"[5].

---

[1]) ينظر، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص: 283، وأيضا، اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، ص: 195، 197و 281.

[2])عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 68.

[3]) ينظر، مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص: 47، وأيضا، الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 68-71.

[4]) المرجع نفسه، ص: 80، 81.

[5]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 76، 77.

ويؤكد أنّ النظرية المعجمية الوظيفية، هي نظرية تساهم في استخصاص الأنساق التطابقية في اللغات الطبيعية، حيث عمل على تطبيقها على العربية، حيث ‹‹يتمّ هذا التحليل في إطار تصوري يسمح بتناول ظواهر التطابق اعتمادا إلى الوظائف النحوية وصوغ القيود الواردة في مستوى البنية الوظيفية لا في مستوى آخر من مستويات النحو››[1].

وبهذا يكون تبني الفهري لهذه النظرية سعيا منه في كشف "ما هو كلي وما هو خاص، في اللغات، وذلك استنادا للدور الذي تلعبه البنية المعجمية والبنية الوظيفية، والبحث عن الوظائف النحوية وتصنيفها، وكشف دورها في عملية التطابق[2].

ويمثل مؤلفه المعجم العربي، تطبيقا واضحا للتمثيل النحوي لهذه النظرية، فالفهري يقر أنّ البحث المعجمي النظري، ينشغل بنوعين من المسائل، "الأولى، مسائل نظرية، تبحث في جوهر النظرية المعجمية، في جميع مستويات اللغة، والثانية، مسائل نمذجية تمثيليّة، تتعلق بالنموذج المتبنى من لدنه، وهو بحث يسعى لوصف العربية من خلال كفاية النموذج وقبوله للإمكانات لا يقبلها نموذج آخر، حيث يمنحه بعدا تجريبيا وآخر صوريا رياضيا[3].

4. 3. نظرية العامل والربط الإحالي government-bindinge theory أو نظرية المبادئ والوسائط Principles and Parameters:

وهي نظرية قامت سنة 1981م، تقوم على توحيد جميع الفرضيات والمناهج التي وضعها تشومسكي، في نظرية المعيار الموسعة سنة1970م، حيث "يتبنى وصف المدونات التجريدية والظاهرية للغات"[4].

والمتتبع في كتابه **اللسانيات واللغة العربية، والبناء الموازي** يجده يطبق هذه النظرية على العربية، وهذا ما يقر به قائلا:‹‹فقد دافعنا عن الموقف التركيبي القوي في إطار نظرية الربط العاملي، وهدفنا في هذا الفصل...أن نقدم مزيدا من الدعم لهذا الموقف››[5].

---

[1])عبد القادر الفاسي الفهري، التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتساق تحليل وظيفي، مجلة اللسانيات، مج7، العدد1، 31ديسمبر،، كانون الأول1997م ص: 55.

[2]) المرجع نفسه، ص: 56.

[3]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1999م، ص: 15.

[4]) ينظر، مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص: 47، 48.

[5]) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص: 48.

ويتمثّل هذه النظرية أو ما يعرف بالمبادئ والوسائط، نموذجا توليديا معدلا عن نماذج سابقة، وهو عبارة عن "مبادئ كلية وثابتة ومستقلة عن اللغات، ومشتركة بينها، إلى جانب وسائط تكشف عن ترسب القواعد الخاصة التي من خلالها تتمايز اللغات[1].

وقد جاءت لتهتم بعمليتين جهلتهما النظرية المعيار، تتمثلان في عملية العمل والربط، " فظاهرة العمل عملت على فكرة سيطرت أحد مكونات الجملة على المكونات الأخرى، أما الربط فهي تتعامل مع فكرة ربط تلكم المكونات بعضها ببعض[2].

وهذه النظرية ما هي إلا نموذج من النماذج الأولى داخل نظرية المبادئ والوسائط، وذلك لاحتوائها على فرعين اثنين، الأول فرع نظرية العمل والربط، والثاني، نظرية الحواجز، كما تتسم هذه النظرية بعدة خصائص[3]، ويقر الفهري أنّ هذه النظرية لها انساق فرعية قائمة على المبادئ والقيود المكونة لجوهرها[4]، وذلك أنّ وصف ظاهرة لغوية ما ‹‹...يقتضي اللجوء إلى أنساق مختلفة من القواعد، تضبطها مبادئ مختلفة وبسيطة، فيما يبدو، ولكن الواصف يحتاج إليها مجتمعة››[5].

وإذا تمعنا جيدا كتاب تشومسكي **اللغة ومشكلات المعرفة**، يتضح لنا أنّ الفهري يسير نفس تصوراته ونماذجه وأقواله ومقولاته، فتشومسكي يتناول هذه النظرية وغيرها من النظريات التوليدية التي طرحها، كنظرية **الاثر وس خط، ونظرية المعجم الوظيفي ونظرية المبادئ والوسائط**[6]، وكلّها طبقها الفهري على العربية.

4. 4. نظرية البرنامج الأدنوي Minimalist Program:

في ظلّ التطورات التي شهدتها نماذج النظرية التوليدية، نجد الفهري لا يتوانى إطلاقا في تبني أيّ نموذج توليدي لسانيّ، حيث مثلت مؤلفاته **المقارنة والتخطيط**، و **ذرات اللغة العربية وهندستها**، بتبنى هذه النظرية أو البرنامج، وهذا ما تعكسه أقواله، وتطبيقاته، حيث يقر أنّ البرنامج الأدنى، يتماثل من حيث توجهه مع نظرية المبادئ والوسائط، لأنّه ‹‹...يروم بلوغ التفسيرية عبر

---

[1]) ينظر، عبد اقادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط، ص: 17.
[2]) للاستفادة أكثر عن هذه النظرية ونظرية المبادئ والوسائط، ينظر، اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، ص: 429-436.
[3]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص: 197 وما بعدها.
[4]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 50.
[5]) المرجع نفسه، ص: 50.
[6]) ينظر، نعوم تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، محاضرات ما ناجوا، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال، 1990م.

الأدنوية...وهو مفهوم مرتبط بالبساطة simplicity والتقليص reducation والتقتير ‹‹prasimony››[1].

وإذا كان البرنامج الأدنوي يهدف لهذه القضايا، فإنّه يشكل محاولة لتبسيط النظرية سواء من حيث صياغتها الصورية أو من حيث مستويات التمثيل اللساني، كما تقوم على "مبدأ الاقتصاد لما له دور أساس في تشكيل هيكل النظرية العام، وهو نموذج يقترح كثيرا من المفاهيم الجديدة وتخليه عن بعضها في جانبها التّصوريّ[2].

وبهذا يكون توجه الفهري مع برنامج الأدنوية يمثل تماشيا مع هذه التطورات، وذلك في ظلّ وصف نحو العربية وهذا ما عبّر عنه بقوله:‹‹ فتمشيا مع الأدنوية، ينبغي إعادة النظر في النساج النحوي حتى نتمكن من التبسيط والحذف وإعادة الهيكلة...››[3].

وهذا ما حفزه لتبني الأدنوية، نظرا لاحتوائها على منهج الاستكشافية، وأيضا لمحاولاته التطبيقية على العربية، والسبب في هذا أنّ الأدنوية في جوانبها التمثلية سعت لأن تدمج جمّا وافرا من النتائج والنقاشات التي ظهرت عند التركيبيين والدلاليين الصوريين، كما أنّ تبنيها عنده يشغل جانبا مهما متعلقا بعدة أبعاد، منها:"ممارسة الصورنة والتجريد، والبحث عن اكتشاف الخصائص المميزة للظواهر المعالجة في اللغة العربية، ومعطيات ومواضيع جديدة، ونظرا كذلك لإدماجه في مجال المقارنة اللغوية بين اللغات أو اللهجات، واعتماده أيضا على جانب الاستدلال وبناء المعرفة[4].

فهذه مجمل النماذج اللسانية التوليدية التي طبقها الفهري على وصف العربية ونحوها، وهي نماذج تعكس الصلة الوثيقة بين تصورات النظرية التوليدية بمختلف تنوعاتها وباحثيها ونظرياتها بتصوره الخاص، وذلك كله من منطلق واحد، متماثل البنية والهيكلة، وهو منطلق إيجاد أو بناء أنحاء للغات الطبيعية في بعدها الكونيّ؛ أي نحو كلي عالمي، وهذا ما يجعل مسعى الفهري مسعى هدفا في توجهه ودراسته اللسانية في شتى أبعادها، وذلك ما يمكن أن نستشفه من خلال تمثّله للثوابت والمبادئ العامة للنظرية التوليدية وأسسها العامة.

5.تمثّل الفهري للمبادئ والأسس والثوابت الفكرية العامة للنظرية التوليدية:

[1])عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط، ص: 18.
[2]) ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص: 199.
[3]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط، ص: 17، 18.
[4]) ينظر في تفصيل هذا، عبد القادر الفاسي الفهري، ذرات اللغة العربية وهندستها، دراسات استكشافية أدنوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار، مارس، الربيع2010م، تصدير الكتاب.

إنّ المتمعن بنظرة ثاقبة ومتبصرة ومتأنيّة على أعماله اللسانية في جانبها الوصفي التفسيري للعربية ونحوها، وحتى في جانبها الهندسي الحوسبي، يجده لا يخرج إطلاقا عن الثوابت العامة الفكرية للنظرية التوليدية، وهذه المبادئ والأسس العامة المتبناة من لدنه، هي نتيجة لاهتمامه منذ اطلاعه على المناهج اللسانية الحديثة وخاصة النظرية التوليدية، وما شهدته من تنوع نمذجيّ في نظرياتها، وهذه المبادئ والثوابت كالآتي:

5. 1.افتراض نحو كليّ أو الكلية:

سعت النظرية التوليدية منذ ظهورها أن تبلغ هذا المبدأ العام، في مختلف نماذجها النظرية، ممّا دفع الفهري لأن يتبناه في أعماله وتطبيقاته، وذلك قصد تحقيق هدفين اثنين:"الأول متعلق بطرح خصائص المحرك الدّاخليّ أو النساج، أو جانب الإبداع، في توليد الجمل والعبارات، وهذا مرتبط بالكفاية الوصفيّة، والثاني، منح تأويل لموضوع النّظرية اللسانيّة، في جانبها السلوكيّ، أو الذهني عند المتكلم، وهذا مرتبط بالكفاية التفسيرية، وهذا كلّه ضمن النحو الكليّ Universal Grammar.[1]

ويؤكد الفهري على أنّ تبنّي نموذج نظرية المبادئ والوسائط يهدف إلى افتراض نحو كليّ، الذي هو عبارة عن تلك "المبادئ الكليّة والثابتة والمستقلة عن اللغات، والمشتركة بينها"[2]، ونجد أنّ تبنيه لنماذج النظرية التوليدية وتطبيقها على العربية، هو مسعى يهدف إلى "بلوغ هذا المبدأ العام، لأنّ النحو الكليّ يتعلّق بدراسة نمو اللغة أو تعلمها، وهو مرتبط بجانبها البيولوجي، ومرتبط كذلك بمعرفة ملكة المتكلم اللغوية، والتي هي حالة قارّة للغة المكتسبة، وهو جهاز لها يتفاعل مع التّجربة المحدودة قصد الوصول غلى لغة محدودة[3].

ويطرح الفهري آلية النحو الكلي، وما يتعلّق به من خصائص ومميزات كالآتي[4]:

أ/أنّ النّحو التوليدي، هو ذلك النّحو الراسم لصور ودلالات اللغة؛ لأنّه إجراء توليديّ يُسند كلّ عبارة في لغة ما لها تمثيلا للمعنى والشّكل.

ب/اشتغاله؛ أي النّحو التوليديّ بالجانب الذّهنيّ للغة، وليس بجانبها السّلوكيّ أو لغة معيّنة المنتجة في مجتمع ما.

---

[1]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط، ص: 16.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 17.
[3]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص: 18.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 18، 19.

ج/سعيه لوصف اللغة هو بحث في وصف الأحكام المتعلقة بالمتكلّم والمستمع لهذه اللغة.

د/أنّ الدّراسة اللسانيّة للغة تسعى إلى تحقيق هدفين، هدف متعلق برصد مظاهر الملكة اللغوية، وآخر، رصد الفروق بين اللغات، التي هي تجسيد لملكة اللغة الخاصة.

ه/سعي النحو الكلي لأن يتبنى نموذجا نحويا توليديا يقوم على الحوسبة.

وبهذا نلحظ أنّ الفهري يرى بضرورة بناء نحو كليّ يصف كلّ اللغات وصفا كافيا، بحيث "يجيب عن التساؤلات المطروحة في كلّ نظرية لسانيّة ما"[1]، وبهذا تصبح النّظريّة التوليدية هي النّظريّة الأهمّ في طرحها للإجابات لتلكم الأسئلة، وصوغ أنحاء قواعدية للغات، وذلك أنّ الثورة التوليدية ساهمت بأثرها العميق في "صوغ الجوانب الابستمولوجية والمعرفية وطرح أنحاء علمية دقيقة[2].

ثمّ إنّ هذا المبدأ العام الذي ترومه النظرية التوليدية، والتوليديون بصفة عامّة يطرح تنوعا في التّصورات والنماذج التوليدية المعتمدة، وذلك لأنّ "النحو الكليّ عبارة عن قواعد وقيود موكول لها وصف ملكة المتكلم"[3]، فهو كشف عن الآلة الكامنة للغة عند المتكلم، وهذا ما جعل بعض اللسانيين الغربيين يرى " أنّ القائلين بمعارضة هذا القول في منطلقه ليس أمرا مستحيلا، لأنّ على اللسانيات العمل على تحقيق هذا المبدأ وعلى اللسانيين أن يكتشفوا أو يؤسّسوا هذا الإطار العالميّ في جانبه القواعدي الكليّ؛ أي النحو العالمي، لجميع اللغات[4].

وهذا ما حمل الفهري على اقتفاء تشومسكي وغيره من التوليديين لأن يأخذ به في وصف العربية وصفا عاما ومقارنتها مع غيرها من اللغات لبحث هذه القواعد والمبادئ، ووصفا خاصا متعلق بها في بنيتها الداخلية والخارجية وما تمتاز به من قواعد، وذلك لالتزامه –في نظري- بثوابت التوليدية وأسسها، فيصبح وصف اللغات الطبيعية في بعدها النحوي الكليّ مهمة اللسانيين والتي تتمثل في العمل على " التركيز في اكتشاف تلك العناصر والتراكيب المتاحة لكلّ اللغات،

---

[1]) لمعرفة هذه التساؤلات التي طرحها الفهري، ينظر، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 13، 14.

[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 14.

[3]) ينظر، لمعرفة المزيد عن هذا المبدأ وأهدافه وقواعده، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية، مختارات معربة بإشراف وتنسيق: عز الدين مجدوب، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، ج1، ط1، 2012م، ص: 245-257.

[4]) ينظر، جين إتشسن، اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، ترجمة وتعليق: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2016م، ص: 39.

سواء وُجدت فيها أم لم توجد، مع محاولتهم في إيجاد القيود العامّة للغة الإنسانيّة المتعلّقة في إطارها؛ أي النحو العالمي"[1]

وإذا افترضنا أنّ إيجاد هذا الإطار العالمي العام لجميع اللغات موجود فيها جميعا من حيث قواعدها وتراكيبها، فإنّ هذا أمر يبقى نسبيّا، وذلك لأنّ من خصائص اللغات التفاضل والتمايز فيما بينها من حيث بعض الخصائص والبنى والتراكيب والثروة اللغوية وما إلى ذلك، ثم إنّ السعي وراء إيجاد نحو كليّ لجميع اللغات هو تمثيل حوسبي يفقد اختلاف الألسن -والتي هي آية من آيات الله الكونية- جوهر القدرة الإلهية المطلقة في خلقه، وهذا لا ينفي وجود تماثل للغات فيما بينها في بعض القواعد والخصائص، ولكن هناك نظريات لسانيّة ومنها التوليدية لا تتناسب مع العربية وقواعدها ونُظمها[2].

5. 2. اعتماد الأسلوب الغاليلي:

فالتوليدية اعتمدت هذا الأسلوب في أبحاثها وتطوراتها، وهذا ما نجده عند الفهري في إشادته للأسلوب الغاليلي، ودوره في بحث اللغة، لأنّ هذا الأسلوب ‹‹يمثل تحولا في اهتمام العالم بالعناية بتغطية المواد والمعطيات إلى العناية بغور وعمق التفسير، وإفراز مفهوم دال للغة يصبح موضوع بحث عقلاني يُنمّى على أساس تجريدي››[3].

ومعنى هذا أنّ النّظر في بحث اللغة أصبح بحثا تفسيريا علميا دقيقا، وذلك لما يحويه هذا الأسلوب على ربط اللسانيات بالفيزياء والرياضيات باعتبارها ‹‹نماذج علمية مجردة وأنساقا صورية››[4]، ولذلك كان تمثل الفهري له يسير وفق ها المنطق الرياضي والفيزيائي بجعلهما تصورا هامّا في الخطاب العلمي اللسانيّ، لأنّ العلوم تجد دلالة في نوعين أو نمطين من القضايا العلمية، "قضايا ذات بعد تجريبي يقوم على الملاحظة، وقضايا ذات بعد متعلق بالمنطق والرياضيات"[5].

ويؤكد على أنّ اعتماد الأسلوب الغاليلي، في ميدان بحث اللغة ودراسة الكائنات البشرية أو المجتمعات، أمر لا حرج فيه، وذلك ‹‹أنّ أيّة مقاربة جدية لدراسة معرفة اللغة وأصول هذه

---

[1]) ينظر، جين إتشسن، اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، ص: 78-80.

[2]) وهذا ما بيّنه الحاج صالح رحمه الله في مؤلفاته، حيث أوضح بالأدلة العلمية والمنطقية أنّ هناك نظريات لسانية لا تتناسب مع العربية من حيث تطبيقها عليها، ومنها، التوليدية ذات التشجير والتحويل، وغيرها ممّا رأى فيه الحاج صالح أنّه غير ملائم لخصائص العربية. للاطلاع عن هذه القضايا واستفادة وافرة، ينظر، المؤلفات التالية للحاج صالح، السماع اللغوي ومفهوم الفصاحة، البنى النحوية، منطق العرب في علوم اللسان، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1و 2، وأيضا مقالاته، مثل، النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي.

[3]) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 23.

[4]) مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص: 212.

[5]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 16-24.

المعرفة وبلوغ مستوى كاف في العمق التفسيري يحتم علينا اتخاذ هذا الأسلوب...في دراسة اللغة وعلم النفس إن نحن بادرنا باتخاذ السبيل المرسوم››[1].

ويشرح الفهري آليات الأسلوب الغاليلي التي اعتمدها تشومسكي والتي انتهجها هو، في ظلّ تمثلها على أساس أنّها آليات ضرورية ومهمة في درس نحو اللغات العام أو الخاص، وهذه الآليات، تتمثل في[2]:

التجريد، لأن النماذج التوليدية تعتمده بصفة عامّة وأخرى خاصة كما أنّ النماذج والنظريات التوليدية تأخذ به نظرا لاعتمادها على الأمثلة (idealize) للواقع اللغوي قصد بلوغ الأهداف التفسيرية.

الطبيعة الرياضية، حيث ترى التوليدية أنّه يجب على كلّ نموذج توليدي اعتماد الرياضيات ومنطقها، لما فيها من تجريد ودقة، في دراسة وصورنة اللغة.

البعد المعرفي أو الابستمولوجي، وهو البعد الذي تتجلى فيه الفروق بين الكفاية التجريبية والكفاية التفسيرية.

5. 3. الجانب العقلانيّ:

فالتوليدية تولي كبير اهتمام للجانب العقلانيّ نظرا لرؤيتها أنّ الإنسان قادر على إنتاج عدد لا متناهي من الجمل والعبارات كما انّه بالعقل يقدر على "إنجاز أشياء تعجز الكائنات الأخرى على مقاربتها، وعليه ظهرت فكرة الفطرية الغوية والإبداعية أو الكفاءة والإنجاز في تصور تشومسكي[3].

ومبدأ العقلانية الذي بنت عليه نظرية تشومسكي أفكارها مأخوذ من ديكارت ونحو بورريال، فهو ينظر إلى الجانب الإبداعي في الدماغ، وترى أنّ تأويل العالم مبني على أنساق "تمثيلية تأتي من بنية الذهن الإنسانيّ[4].

وهذا المبدأ هو ما دعا إليه تشومسكي بأن تكون دراسة ملكة المتكلم في جانبها الباطني وليس النّظر إلى السلوك اللغوي، باعتبار الدراسة الباطنية تقدم أدلة عن العقل وطرق عمله أثناء

---

[1]) المرجع نفسه، ص: 24.
[2]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 24-26.
[3]) للاطلاع على مفهوم العقلانية باعتباره أهم مبادئ وثوابت التوليدية، ينظر، غلفان، اللسانيات التوليدية، ص: 5 وما بعدها، و ص:204 وما بعدها.
[4]) ينظر، عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 45، 46.

الأفعال وتفسير الخبرات، وذلك باعتماد "لغة الأواليات من منطلق المقاربة العقلانيّة، المعنية بالجوانب العقلية للعالم، فهي دراسة تهتم بالموضوع الحقيقي في العالم الطبيعي وهو الدماغ عن طريق بحث وظائفه وحالاته[1].

5. 4. المرونة المعرفية (دمج النظرية والتجريب):

يرى الفهري في هذا المبدأ أنّ دمج النظرية مع التجربة يساهم في معرفة واستكشاف الظواهر اللغوية وتفسيرها، ينبغي أن يكون من منطلق النظرية لما تمتلكه من تجريد وتفسير لملكة المتكلم، وإن كانت الملاحظة التجريبية تقوم فقط علة الكفاية الوصفية، لأنّ الفهري يقتفي هذا المنطلق الثابت في التوليدية لما يحويه من نظرة " تدفع بالحجة التجريبية إلى عمق التجريد، مع اعتماد لسانيات المحاور، ولسانيات الظواهر، لأنّ المفاضلة بين الأوصاف البنوية للغات لا تقوم فقط على أساس الملاحظة، بل تستند إلى التفسير والتجريد، مع دمجهما معا، أي النظري والتجريبي[2].

فهذه جملة المبادئ والثوابت والأسس التي حاول الفهري أن يتبع خطاها في البحث اللسانيّ العربي وخاصة في أعماله وكتاباته، وذلك ما يجعله ذا توجه توليدي ولسانيّ ظاهر في تأثره للمنهج التفسيري التوليدي، فاعتماده للثوابت يقتضي ضرورة تمثّله للنماذج المتطورة فيها، وأي تصور لسانيّ ينطلق منه الباحث اللسانيّ في وصفه أو محاولته تنظير العربية من وجهة لسانيّة حديثة لابد له من استناد منهجيّ وتصور فكري ونظري مؤسس سواء كان حداثي المنطلق أو تراثي التوجه.

6. المنهج الوصفي والتفسيري والتاريخي والمقارن في أعمال الفهري:

الملاحظ أنّ الفهري ينوّع بين المناهج اللسانيّة، حيث تبنى المنهج الوصفيّ البنوي، وذلك نظرا لاهتمام التوليدية بمكونات اللغة الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، أو ما عبرت عنه مفاهيمها بالمكونات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وأيضا تجلي المنهج الوصفي عنده من خلال ما أسماه لسانيات الظواهر، والتي تعني عنده اللسانيات الوصفية، الناظرة إلى اللغات في دراستها بالمنظور الوصفي، وطرح مستوياتها وبحث خصائصها، وهذا ما نستشفه من قوله:‹‹

---

[1]) ينظر، نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط1، 2009م، ص: 37، 38.

[2]) ينظر، للاطلاع أكثر عن هذا المبدأ،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 26-32، وأيضا، مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص: 218.

وكان من المفروض أن تساير اللسانيات الوصفية العربية أو ما أسميناه لسانيات الظواهر الطرق العلمية المتبعة في اللسانيات النظرية أو في اللسانيات الخاصة بأية لغة طبيعية...››[1].

فلسانيات الظواهر عنده تسعى لأن تكون وصفية تُبنى على عدّة مناهج ومبادئ خلافا لما هو معروف عند القدامى والمحدثين من الوصفيين العرب المعاصرين، وهذه المبادئ الوصفية التي يراها الفهري ضرورة منهجية وبحثية في وصف العربية تتمثل في[2]:

أ/ سعيها لبناء نظريات تعتمد التفسير في دراسة اللغات الطبيعيّة وتحديد التفاضل بينها.

ب/ اعتماد الوضوح شرط المفاضلة عن طريق الصياغة الصوريّة المجرّدة.

ج/ اعتماد آلية لبناء أنحاء كبيرة للغات الطبيعية، وهو ما يسمى النحو العالمي أو الكليّ.

فهذه الأهداف التي أقرها الفهري يتجلى أنّه يسعى من خلال منهج الوصف اللسانيّ أن يكون وصفا متمثلا للمنهجية والنظرية والتجريبية، وكلّ هذه المفاهيم تتلاقى في مبدأ الاستكشاف للغة الموصوفة والمدروسة، لأنّ النماذج اللسانيّة الغربيّة الحديثة في تصور الفهري قد‹‹...أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية››[3].

وبذا تغدو النماذج اللسانيّة الحديثة رغم اختلاف منطلقاتها ومبادئها عند الفهري تتلاقى جميعا في وصف اللغات وبحث مكوناتها ومستوياتها، كما أنّ بحث العربية ووصفها ينبغي أن يستند "للمنهج التاريخيّ الذي ينظر لتطورها وبحث لهجاتها القديمة أو الحالية، لأنّ المنهج التاريخيّ يساهم في معرفو وكشف العلاقات التي تربط بينها وبين اللهجات المدروسة، أو في بحث علاقتها باللغات الأخرى[4].

وبهذا يكون الفهري قد اعتمد المنهج التاريخيّ في بحث العربية القديمة أو الحالية أو حتى اللهجات، لأنّ المنهج التاريخي مهم في معرفة العلاقات بينها وتطورها عبر فترات زمنية معيّنة، كما أنّه يساهم في تحديد تاريخها وتحديد تاريخ اللهجات، ونستشف أيضا اعتماده المنهج التاريخيّ في بعض مواقفه من المعطيات النحوية والعربية عند القدماء، إذ يرى أنّه "لا يمكن الأخذ بها كلية، بل يُستأنس بها أو يؤخذ جزء منها في التحليل، أو بعض الخطوط العامة، نتيجة تبنيه المنهج

[1])عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 51.
[2]) ينظر،عبد القادر الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، ص: 33.
[3]) عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص: 57.
[4]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، ص:33، 34.

التوليديّ الذي مفاهيمه لا تتوافق مع بعض مفاهيم ومعطيات النحاة القدامى"[1]، إلا أنّنا نجده يقر أنّ هذا لا يتأتى إلا باعتماد ثلاث آليات، وهي، التاريخ، والوصف والترجمة، حتى نتمكن من إيجاد اتصال بين الفكر القديم واللسانيات الحديثة، وهذا ما عبّر عنه بقوله:‹‹ وعلى كل، فمهما كانت إمكانات الاتصال بين ما يوجد في الفكر اللغوي القديم وبين اللسانيات الحديثة، فإنّ ذلك لا يمكن أن يتم إلا في الأطر التي حدّدناها: التاريخ، الوصف، الترجمة››[2].

ويوضح الفهري المراد من هذه الأطر الثلاثة، التي يرى أنّها من أسس البحث اللساني العربي، ومن ثوابت المنهجية المتبعة فيها، وهذا ما يثبت تنوعه المنهجي من وصفي وتاريخي، أما الترجمة فيقصد بها نقل بعض "المفاهيم التراثية القديمة أو نقلها إلى نماذج لسانيّة حديثة"[3].

وأما عن المنهج المقارن نجده يبيّن أهميته ودوره في بحث المبادئ وقيم الوسائط بين اللغات، حيث يشير أنّ "المغاربة قد عملوا على توظيفه في جلّ أعمالهم البحثية واللسانيّة، وخاصة ما تعلق بالعربية ولهجاتها، أو ما تعلق بالعربية القديمة والحالية"[4]، كما يتجلى المنهج المقارن بصفة خاصة عنده في تطرقه للنظريات والمقارنة بينها في اعتماده نظرية الربط العاملي، إذ يقول:‹‹ومن شأن هذه القالبية أن تحد من ظاهرة تعدد النماذج اللغوية، وتشتت وسائل صياغة النتائج وإبلاغها، ومن شأنها، كذلك، أن تسهل المقارنة بين النظريات››[5].

وأيضا في تبنّيه نظرية البرنامج الأدنوي، والذي قارن فيه العربية مع اللغات الجرمانية والرومانية والفرنسية والانجليزية في بعض القضايا النحوية، مثل "الجنسيّة والتعريف والتنكير، وخصائص الأسماء العارية في العربية، وخصائص الضمائر والشخص والبناء والمبهمات في اللغات[6].

وذلك أنّ المنهج المقارن عنده يسهل عملية بحث تلكم النماذج وكشف فاعليتها الوصفية والتفسيرية في أي خطاب علميّ، ومعرفة علاقة المنطلقات المعرفية والفلسفيّة والمنهجية، لأنّ أي خطاب علمي يقتضي ضرورة تحديد النموذج الكفيل والمميّز في وصف اللغات الطبيعية، وبهذا

---

[1]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، هامش الصفحة: 61.
[2]) المرجع نفسه، هامش الصفحة: 61.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 151.
[4]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات المقارنة، ص: 7.
[5])عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص: 20.
[6]) ينظر، الفصل الثاني، والخامس،عبد القادر الفاسي الفهري، ذرات اللغة العربية وهندستها، ص: 45، و115 وما بعدها.

يكون المنهج المقارن منهجا "كاشفا عمّا يغلف أو يُنسب غلى النماذج اللسانيّة من تلفيق أو تأويل خاطئ أو نسبة خطاب ما إلى باحث ما[1].

كما أنّ اعتماد المنهج المقارن في بحث العربية وعلاقتها باللغات الأخرى، يمكّن من بعث بحث لسانيّ عربيّ وتحوّل يعتمد نشاطا تحليليّا يقوم على المقارنة، "والجمع بين توسيط بينيّ بين اللغات واللهجات العربية، وآخر توسيط ميكرو لغوي الذي يقارن بين اللغات والأسر المتباعدة"[2]، وهذا كلّه يجعل القراءة والبحث اللسانيّ العربي متميّز عن الأبحاث الوصفيّة والتراثيّة، ويدفعها لتبنيّ مناهج نظرية ونمذجيّة جديدة كاشفة لنحو العربية ووصف دقيق.

7. تصور الفهري اللسانيّ للمعجم العربيّ الحديث (المعجم الذهنيّ):

ينطلق الفهري في تصوّره للمعجم العربي من توجّه لسانيّ توليديّ، إذ يرى أنّه من أولويّات البحث اللسانيّ العربيّ ومعاصرته، لما له من قدرة في الضّبط الدّلاليّ والتوصيف المنهجيّ الحديث القائم على الأطر النّظريّة اللسانيّة المعاصرة، وهو بذلك يرى خلاف بعض اللسانيين والباحثين - ممن ألفوا في المعجم العربي وأخذوا بمنهج ومعطيات القدماء في التأليف المعجمي- أنّه لا ضرورة لأن نعتمد منهجهم في ذلك؛ "لأنّ هذا يفرض موقفا مسبقا، وآلة قديمة بدعوى أولويتها، مما يجعلنا بعيدين عن النّظرة العلميّة"[3].

وبهذا يعتمد الفهري في تصوّره للمعجم العربي على آليّتين وصفيتين، لهما الأهمية القصوى، وهاتين الآليتين، تتمثلان في[4]:

أولا: اعتماد نحو علمي وصفي جامع، وشامل لأبواب النحو وقواعده، لأنّه يساهم في توظيفه الجيّد في الجانب النّظري، والتطبيقي.

ثانيا: بناء معجم عربيّ يستند على المستويات اللغوية، الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وسياقات الاستعمال، والبيانات، وهذا المعجم يعتمد لغة العصر ومعلوماته، وتقنياته، ومادته، دون اعتماد مادة القدماء الموجودة في كتبهم النحوية والمعجمية، بل تعتمد استقراء النصوص المكتوبة والمنطوقة، والاستناد إلى حدوس المتكلمين أنفسهم بتلك اللغة.

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 20، 21.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 173، 174.
[3]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للأفاق، ص: 20.
[4]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 20، 21.

واللافت هنا أنّ الفهري نتيجة اعتماده للنظرية التوليدية وتطوراتها، فإنّه يتجلى لي في وجهة نظري، أنّه يجعل من مبادئ التوليدية آليات لبناء المعجم العربي الذي يحاول معرفة الملكة اللغوية للمتكلم، وهي جانب الذهن، فهو معجم ذهنيّ، وهذا نظرا لاستعماله كلمة الملكة اللغوية، والحدوس، وربط المعجم بالنحو التوليدي، وهذا كله من مفاهيم التوليدية التي قدمها تشومسكي في نظريته المعيار.

وممّا جعله يغيّر من نظرته تجاه المعاجم العربية الحالية والقواميس، هو أنّ موضوع ‹‹البحث المعجمي العربي هو الملكة المعجمية لمتكلم اللغة العربية الفصيحة، وهذا يعني...تحديد من هو هذا المتكلم، وما هي محددات هذه الملكة، وضمنها المحددات الزمنية والمكانية، وخصوصا وضعها كلسان معبر››[1]، وإذا كان هذا هو الموضوع الأهم في المعجم العربي، الذي ينظر لهذه الملكة بهذه الصورة، فإنّ المراد منه "الملكة الذهنية، التي تعكس قدرة المتكلم في استعماله للغته وطريقة إنتاجه للعبارات والجمل والكلمات بصورة دقيقة وسريعة، وليس المراد به الصناعة القاموسية التي تعتمد الوصف لتلك اللغة الكامنة[2].

ومن هذا المنطلق المنهجي الذي اعتمده الفهري وبيّنه في بناء المعجم العربي، فإنّه قد قدّم جملة من النقد تجاه بعض المعاجم العربية الحالية والقديمة في بعض الجوانب، وهذه النقاط أجملها كالآتي[3]:

أ/ أنّ المعاجم العربية الحالية أو القواميس الحالية لم تواكب التطورات الجديدة اللسانيّة ولا لتطورات اللغة، بل بقيت قاصرة عن تلبيّة هذه المطالب.

ب/ قصورها في الإحاطة بالمادة المعجميّة الجديدة، من حيث المعاني الجديدة، وعدم اهتمامها بجوانب التطبيق الصوتية والصرفية والتركيبيّة والدلالية.

ج/ أنّ المعاجم والقواميس الحالية، تورد بعض المداخل التي نتاج المعاجم التراثية القديمة، وافتقادها للمفاهيم اللغوية الحديثة، والمادة اللغوية المتداولة.

د/ اتّصافها بالحشو والتحريف والغموض، نتيجة اعتمادها نفس طريقة المعاجم التراثية القديمة، في نسق وترتيب المادة اللغوية، وأيضا إهمالها لعدة جوانب، كالجانب النّطقي للكلمات، والجانب الإيتمولوجي، أو أصل الكلمات.

---

[1]) عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص: 20.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 14.
[3]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 13-15.

وإذا تأملنا هذا النّقد الذي قدّمه الفهري، فإنّه لا يخرج عن توجهه اللسانيّ التوليدي الحداثيّ، فهو ما دام يعتمد مفاهيم وتصورات ونظريات اللسانيات الحديثة باعتبارها ذات جانب تجريبيّ وتنظيريّ قادر على استيعاب النحو واللغة من منطلق ابستمولوجيّ دقيق، فإنه ينبغي إعادة النّظر في كلّ جوانب اللغة الموصوفة، وهذا ما جعله يتبنى نظريات توليدية مثل "النحو المعجمي لبريم Brame والنحو المعجمي الوظيفي لبريزن Bresnan، وغيرها من المفاهيم والافتراضات المعجمية الأخرى[1].

فبحث قدرة المتكلم في تبنيّ هذه النظريات، التي يرى فيها الفهري أنّها تنتظم تنظيما محكما، باعتمادها تصورا جديدا للمعجم الذهني، وهذا الأخير، يساهم في أن ‹‹يترجم القدرة على التخزين الكثيف، وعلى الاسترجاع السريع››[2]، فالفهري يجعل من المعجم الذهني، معجما يمتاز بخاصيتين، الأولى، قدرته التخزينيّة للمفردات والكلمات والعبارات والجمل بصورة هائلة، والثانيّة، سرعة التفكر والاسترجاع لتلكم التخزينات، وهو بذلك يجعله شبيه الحاسوب، لأنّ النظر في القدرة الباطنية الذهنية عند المتكلم المثالي في النظرية التوليدية، تبحث أساسا في جعل الحاسوب قادرا على مقاربة هذه القدرة لدى الإنسان، وهذا ما سعت إليه وبلورته في البرمجيات والحاسوب في آخر تطوراتها في البرنامج الأدنوي.

وعليه كان المعجم الذهني الذي يصبو إليه الفهري، هو النّظر في تلك الملكة الهائلة عند الإنسان، وذلك أنّ بناء معجم بهذه الصورة هو في حدّ ذاته يمثل نظاما مترابطا ‹‹...يحوي مجموع الوحدات المعجمية في لغة ما، والتي لا يمكن لأحد متكلميها أن يحيط بها مهما بلغ حرصه على استقصائها››[3].

ويؤكد الفهري أنّ الأعمال في صناعة المعجم العربي لا بدّ لها أن تتّجه صوب نقطتين اثنين، تتمثلان في[4]:

أولا، أن يكون المتكلم، أو المؤول للعربية قادرا على بناء آلة معجميّة ذهنية تعتمد التخزين القوي للمادة اللغوية المعجميّة، حيث من خلالها يحكم على الكلمات والمفردات أنّها تنتمي أو لا تنتمي إلى لغته في جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وهذه الأحكام، تمثل أحكاما ذهنيّة معجمية، والتي يطلق عليها المعجم الذهني (mental lexicon).

---

[1]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، هامش الصفحة: 15.
[2])عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمية، ج2، ص: 203.
[3]) لخزاز عبد الإله، الهندسة الداخلية للمعجم الذهني، وتنظيم المعرفة المعجمية في ضوء اللسانيات العصبية، مجلة الميادين، للدراسات في العلوم الإنسانية، مج: 2، العدد: 1، سنة، 2020م، ص:57.
[4]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمية، ج2، ص: 203-206.

ثانيا، العمل على بحث الفروق بين المعجم الذهني والقواميس، وذلك أنّ المعجم الذهني لا يستند إلى ترتيب ألفبائي في معرفة خطأ الكلمات أو نطقها أو معانيها، خلافا للقواميس، بل للمعجم الذهني قدرة هائلة على إنتاج ومعرفة تلكم الكلمات وصحتها من خطأها، ويمكن أيضا من خلاله إضافة كلمات وتغيير نطقها ومعانيها عكس القواميس، لأنّ المعجم الذهني له دخلات هائلة لا يمكن حصرها في عيّنات محدودة.

وقد مثّل مفهوم التوليد في النظرية التوليدية أساسا لبناء المعجم الذهني، وبحث ملكة المتكلم المثالي للغة المعينة، وهذا ما أقره الفهري بقوله:‹‹والتوليد يرد بمعنى تقديم عناصر وإدخالها في قاعدة، والخروج برموز جديدة لاستعمال التقعيد الأساسي لبناء هذا المعجم، فالتوليد أساس نظام المعجم الذهني››[1].

ونرى أنّه في تصوره للمعجم الذهني يعتمد مبادئ التوليدية الحديثة، حيث امتثل فيه المداخل المعجمية وما تحويه من معلومات، إذ يضمن المدخل على جانبين هامين، هما:"

الإطار التفريعي، ويعني سياق المقولات التركيبية التي تتجلى فيها الوحدات المعجمية.

والخصائص الانتقائية، التي تجدد القيود الدلالية، على الوحدات المتحكّمة في المفردات.

كما تعتمد كل وحدة معجمية على نوعين من المعلومات، معلومات صوتية مجردة، وأخرى خصائص دلالية مرتبطة بها، مثل خصائص الانتقائية للأفعال والأسماء والصفات والحروف[2].

7. 1. المعجم والنحو:

إنّ تمثّل المعجم الذهني في تصور الفهري يستند إلى المبادئ النّحويّة، وذلك نتيجة اشتغاله بنوعين من المسائل[3]:

أ/ مسائل نظرية: تبحث في جوهر النّظرية المعجمية مثل بحث المفردات الممكنة وغير الممكنة في اللغات الطبيعيّة بصفة عامة وفي اللغة بصفة خاصة مع النّظر في مستوياتها.

ب/ مسائل نموذجية تمثيلية: وهي التي تبحث في النّظرية المتبنّاة في طرح وصف هذه اللغات من منظور معجمي.

---

[1])عبد القادر الفاسي الفهري، ، المعجمية، ج2، ص: 206.
[2]) ينظر، المعجم العربي نماذج تحليلة جديدة، تقديم، منية الحمامي، مجلة المعجمية، تونس، ع4، 1987م، ص: 198، 199.
[3]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري الفهري، المعجم العربي، ص: 15.

وبهذا يتجلى لنا أنّه يجعل من المعجم أساسا ذو علاقة متينة مع المكون النحوي، وذلك نظرا لتمثله لنظرية المعجم الوظيفي لبريزنن، فالنحو مرتبط به؛ لاعتباره مكونا من مكوناته، وهذا ما كشفته النظرية المعيار التي أدخل فيها تشومسكي المعجم مع النحو، وبهذا يتفق الفهري مع تصور تشومسكي والتوليديين في هذا المنحى إذ يقول:‹‹وأن هناك ارتباطا وثيقا بين القواعد المركبية والقواعد المعجمية...››[1].

فالأنحاء المعجمية؛ أي النظريات وخاصة نظرية المعجم الوظيفي، قد جعلت مكون المعجم وقواعده ذات دور هام في تنظيم النحو وبحث "علاقاتها فيما بينها وكشف دلالاتها، مع كشف جوهره كله عبارة عن نسق من العلاقات النحوية والدلاليّة، وغيرها من مكونات النحو[2].

وهذه الأنحاء هي مبادئ تتلاقى والمبادئ النحوية في مستوياتها، فالمفردات تضبطها مبادئ الدلالة التصوريّة حسب إسقاطها في المعجم، ومبادئ الدلالة التصريفية، مثل دلالة الصيغ واللواصق، وكلّ ذلك، يمكن حصره في الدلالة التصورية وفق مبادئ معيّنة، مثل:" الزمن والفضاء والذوات والعوامل، التي لها علاقة مع الدلالة التصورية والحقول الدلالية، وأخرى من حيث مستوى الشكل، على مستوى صورة الكلمات، وطريقة تأليفها، بين الجذور والجذوع واللواصق والصيغ، وهي التي تخضع لمبادئ التركيب[3].

فعلاقة المعجم بالنحو، هي علاقة كاشفة وضابطة للمفردات من حيث مستوياتها ودلالتها وصيغها، فهو عنصر يجعل من المكون النحوي ذا أثر جليّ في كشف المفارقات بين اللغات وما تمتاز به وما تشترك فيه وما تتلاقى فيه، كما تسهل على متعلم اللغة عملية حفظ وضبط المفردات وكيفية توليدها وتركيبها في الجمل والعبارات، وبهذا يكون مسعى الفهري لبناء معجم عربي مسعى يروم " الجمع بين مادة المعجم وبين متنه، وهي قضية تجمع بين الجمع والوضع؛ لأنّ المعجم مادته في استمرار وتطور، على مستوى هذين العنصرين؛ لأنّ المعاجم العربية القديمة لم تحقق هذين العنصرين، وذلك لاعتمادها على الشعر وفصاحته، مبتعدة عن التطورات والتغيرات في الميدان العلمي واللغوي"[4]، ممّا دفعه لأن يحدد موقفه من هذه المعاجم العربية المتأخرة، بعدم اعتمادها في المعجم العربي الحديث على مفاهيم ومفردات اللسانيات الحديثة وما تشهده من تطورات في شتى مجالاتها المعرفية، وخاصة في مجال الجانب اللغوي واللسانيّ.

---

[1]) عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص: 15.
[2]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 15، 16.
[3]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، من كتاب: تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، ص: 24، 25.
[4]) ينظر، منية الحمامي، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، مجلة المعجمية، ص: 196، 197.

ونجد أنّ هذا التوجه الذي يسير عليه الفهري يقوم على المبادئ والأسس التوليدية، حيث أنّ جَعلَ المعجم أحد مكونات النحو، ما هو إلا نتيجة وجود علاقات "وثيقة بين القواعد التركيبية والمعجمية، والتي تجعل المعجم في نسقه علائق متداخلة من النحو والدلالة، لا تقل أهمية عن باقي مكونات النحو الأخرى، كما أنّ المعلومات لا يُحتاج إلى تعلّمها في كلّ كلمة وحدها، بل تستخلص من النحو الخاص أو النحو الكلي"[1].

8.قراءة لنماذج من المصطلحات اللسانيّة عند الفهري وآليات وضعها:

8. 1.منهجيته تجاه المصطلح اللسانيّ والتراثي:

نجد الفهري في توجهه المصطلحي يؤكد على أنّ أهمية المفاهيم اللسانية والمصطلحات تلعب دورا بارزا في المجال المعرفي اللساني والعلمي، كما تساهم المفردات اللسانية الحديثة في عملية تلاقح ثقافيّ مع الغير؛ لأن المصطلح باب المعرفة ووسيلة لضبط مفاتيح العلوم، وبهذا كان اهتمامه في جانب المصطلح يمثل عنده نوعا من طرح إشكاليّ وسط الثقافة اللسانية العربية، حيث يوضحها في عثرات نجملها كالآتي[2]:

1/ وجود صراع الثقافات وألفاظها أغلق حدود التفاعل المصطلحي والمعرفي.

2/ اتجاه المعاجم القطاعية إلى الترجمة والتعريب دون اعتماد على آليات التوالد الداخلي للغة.

3/ اتسام المصطلح العربي بالصعوبة وعدم التقيّد بالمبادئ الضابطة له من حيث لفظه ومعناه.

4/ وجود اضطراب وفوضى في المصطلح نتيجة عدم إيجاد مقابلات عربية تجاه المفردات الأجنبية.

وهذه الملاحظات تجاه وضع المصطلح في البحث اللساني العربيّ جعلته يبحث عن أنجع الحلول وأكفلها لضمان جدية وضبط المصطلحات وتفاديا للوقوع في هذا الإشكال اللسانيّ العربيّ، إذ عمل على وضع منهج يحل إشكالين اثنين يتمثلان في[3]:

أولا: السعي لتوفير الكمّ الهائل من المصطلحات المواكبة للتطورات اللسانية الحديثة.

---

[1]) ينظر، المرجع نفسه، ص: 197، 198.

[2]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، من كتاب: تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، ص: 27، 29.

[3]) ينظر، غادة شافعه، توفيق بن خميس، التوليد المصطلحي في معجم المصطلحات اللسانية انجليزي- فرنسي- عربي، لعبد القادر الفاسي الفهري، دراسة وصفية، مجلة آفاق علمية، مج، 15، عدد،01، 2023/02/16م، ص: 217.

والثاني: إيجاد نوع من التقارب بين المعجم العام والمعجم المختص، وبحث التفاعل بينهما.

فالمصطلح اللسانيّ في عنده يعد مرجعا أساسا في المعرفة اللسانية الحديثة ونوعا من المواكبة والتلاقح الثقافي، وصورة من صور الحداثة في جانبها المعرفي الواسع، وهذا ما جعله يبتعد عن مصطلحات التراث اللغوي العربي، والتي رأى فيها نوعا من القصور وغموضا وتحريفا للمفاهيم الحديثة عن دلالتها الأصلية، نتيجة عدم " تناسبها مع مصطلحات اللسانيات ونظرياتها المعاصرة، بل كانت أعماله في المصطلح ترتكز على البعد الحداثي اللسانيّ وخاصة المصطلحات الأجنبية المعاصرة[1].

وحقيقة عند تتبع أقوال الفهري في كتابه **معجم المصطلحات اللسانية**، نجده يقر بهذا التصور والتوجه في وضع المصطلحات، وذلك ما يمكن استقاؤه كالآتي[2]:

‹‹وهذا التنوع في المراجع الغربية واكبه تمحص للمرجعيات العربية، قديمها وحديثها››.

‹‹فاغتنى المعجم اللساني العربي بهذه الروافد الداخلة...على أن لا تختلط بالمفردات أو المصطلحات العربية المقترنة ببناءات تصورية ومعرفية وثقافية وتقنية مغايرة››.

‹‹خالفنا من أراد التأصيل بتوظيف مفردات التراث، خشية أن تختلط المفاهيم القديمة والجديدة، فنسقط في المعرفة القديمة ما لا يوجد فيها، أو نحمل المعرفة الجديدة تمثلات قديمة››.

الملاحظ على أقواله هذه، يدرك أنّه يستند إلى المفاهيم والمصطلحات الحديثة والمعاصرة وتنوعا في المراجع اللسانية الغربية ومدارسها المختلفة، باعتبار ذلك أنسب للثقافة اللسانية العربية وتسهيلا لمواكبة المعاصرة وابتعادا عن الانزلاق في مفاهيم التراث القديمة، وهذا يجعله حداثيا يقوم على مبدأ القطيعة مع التراث وتصوراته ومفاهيمه.

ويذهب الفهري في هذا الطّرح لأبعد من ذلك، إذ يرى أنّ من الأسباب في ضعف المصطلح وتوحيده وضبطه هو ضعف الهيئات ومراكز التعريب والمجامع اللغوية في وضع منهجية للترجمة والتعريب تحكم المصطلح اللسانيّ المترجم أو المعرب في الثقافة اللسانيّة العربية، مرجعا هذا كله إلى عدم وجود آلية دقيقة في ضبط آليات التوليد المصطلحي، مبرّرا ذلك بقوله:‹‹ نبهت أن هناك خلطا في أذهان المؤسسات التعريبية بين وضع المصطلح العربي وترجمة

[1]) ينظر، لاستفادة أكثر، حنك عبد الوهاب، المصطلح اللساني عند عبد القادر الفاسي الفهري بين النظرية التوليدية التحويلية والنظرية المعجمية الوظيفية، مجلة لغة كلام، العدد، 06، ديسمبر2017م، ص: 294، 295.
وأيضا، خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، مجلة التواصل، العدد25، مارس2010م، ص: 6.

[2]) عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد المتحدة، د ط، 2007م، ص: 07.

المصطلح الغربي، وهذا الخلط يلازمه مشكل آخر هو عدم وجود منهجية لوضع المصطلح عند الهيئات التعريبية العربية››[1].

وبهذا يتبيّن عند الفهري أنّ مشكل هذه الفوضى المصطلحية وغياب منهجيات تضبط آليات التوليد إنما يتمثل في "غياب المنهجية المصطلحية الدقيقة والمضبوطة التي تجعل العمل المعجمي يسير وفقها ويتماشى معها كلّ لسانيّ متخصص في المعجم وترجمة المفاهيم اللسانية الحديثة، وأنّ من بين الهيئات التي سعت لضبط هذه المنهجية رغم ما فيها من هفوات وما قدمه من انتقادات لها، هي ندوة وضع المصطلح العربي التي عقدها مكتب تنسيق التعريب سنة 1981م، بالرباط[2]، ويرجع هذه الأسباب إلى عدة أمور تتمثل في[3]:

وجود لبس على مستوى التصور، إذ أنّ هناك فرق بين مفهوم وضع المصطلح العربي، والذي يُعني بالمصطلحات الفنيّة والمفردات العربية المتواضع عليها أو التي سيقع التواضع عليها، وبين المصطلحات المترجمة، وهي المصطلحات الدخيلة على العربية، وهذه الترجمة تعاني من فوضى النقل وتنوع المقابلات للمصطلح الواحد أو أكثر، ممّا سبب نوعا من عدم التناسق بين اللسانيين والباحثين في ترجمة المصطلحات حتى بين الهيئات التعريبية والمجامع اللغوية ذاتها.

انعدام النسقية تجاه اللغة المصدر، حيث هناك من يترجم من الفرنسية إلى العربية وهناك من يترجم من الإنجليزية وغيرهم من لغات أخرى، مما دفع من التشتت والتعدد للمصطلحات، دون وجود ضابط يحكم اللغة المترجمة منها.

غياب التناسق في الترجمة، وذلك عند ترجمة جذر معين من اللغة الأجنبية إلى العربية، حيث أنّ هناك خلاف في ترجمة الجذور، بل تنوعها للمصطلح الواحد، دون جعل ذلك الجذر المترجم عاما مع باقي المشتقات الأجنبية لذلك الجذر الأصل، وبهذا يرى الفهري أن تكون هناك تعميمات مع باقي المشتقات للجذر الواحد تفاديا للفوضى.

وجود فوضى من حيث مستوى الصرف، إذ يوجد هناك تعدد لساني مصطلحي، حيث تتنوع الترجمة للمصطلح الواحد في عدة وجوه، خاصة مع تعلق بالسوابق والواحق، من ذلك ترجمة lexème، بالمعجمية، حيث أنّ اللاحقة ème ترجمت (ية)، وبذلك يؤكد الفهري أن تكون أية

---

[1])عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص: 117.
[2]) للاطلاع على ما قدمته هذه الندوة من ضوابط ومنهجيات ومبادئ تجاه وضع المصطلح العربي، ينظر، محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص: 248-254.
[3]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص: 117-119.

مفردة تنتهي بهذه اللاحقة تترجم بياء وتاء، ولا ينبغي ترجمتها بالمفردات أو وحدة دالة أو وحدة معجمية.

وجود فوضى على المستوى الدلالي، حيث يرى أنّ هناك من الترجمات من تعتمد المفهوم والمعاني في الترجمة، ولا تعتمد الأصل اللغوي للمصطلحات الأجنبية عند نقلها إلى العربية.

يتضح لنا أنّ ما قدمه الفهري من ملاحظات وتقييمات تجاه المنهجية المصطلحية في الثقافة العربية لا تكاد تخرج عن النقد اللسانيّ، وذلك أنّ ضرورة المواكبة والنّظر إلى إشكالات البحث اللسانيّ العربي تقتضي توحيد الجهود اللسانية من لدن الباحثين واللسانيين العرب لتجنب ما هو حاصل وما هو جلي في ثقافتنا العربية اللسانية، وأيضا العمل على توحيد الصف على المستوى البحثي واللسانيّ والمعرفي، لتكون هناك معاجم موحدة ومصطلحات مضبوطة دقيقة تُجنّب القارئ والمتخصص والباحث فوضى ذلك المصطلح والتشتت والتنوع والتعدد في الترجمة للمصطلحات العلمية والمعرفية، ثم إنّ عمل الفهري هذا يتقارب مع أعمال كثير من اللسانيين الذين تناولوا هذه العيوب والقضايا في جانبها المصطلحي، المتعلق بآليات التوليد المصطلحي[1]، لأنّ ‹‹تعدد المقابلات العربية للمكون الأوربي الواحد ينبغي أن يبحث بهدف غزالة التعدد والوصول إلى التوحيد المعياري بقدر الإمكان، توخيا للوضوح والدقة والمباشرة ومنعا للتداخل››[2].

وإذا كانت قضية المصطلح في الثقافة العربية تعد من أشد الإشكالات اللسانية المعاصرة رغم ما تبذله المجامع والهيئات التعريبية من جهود وما يبذله المتخصصون والباحثون واللسانيون من أعمال، فإنّ الفهري يشدد على المنهجية المصطلحية المضبوطة علميا، ولا يرى فيها بديلا؛ لأنّها منهجية محكمة، وهذا ما حمله على أنّ هناك خلط بين المنهجية والإجراءات، إذ أرجع ما تقدمه بعض الهيئات الندوات المقامة حول المصطلح إلى الجانب الإجرائي، وأنّها لم تكن قائمة على المنهجية المصطلحية التي يراها من منظوره هي الأساس، وهذا ما صرّح به قائلا:‹‹ وهذه المنهجية يجب أن نعي أولا بضرورة وجودها...إلى أن الناس يخلطون بين المنهجية méthodologie وبين الإجراءات procédures...وأما المنهجية في عمقها، فهي الخطوات

[1]) من بين هؤلاء فهمي حجازي، الذي تعرض لقضايا علم المصطلح وكيفيات وطرق توليده ومشكل الترجمة والتعريب وغيره، ينظر، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص: 227 وما بعدها. وأيضا، علي القاسمي، علم المصطلح، الباب السادس، ص: 391-618.

[2]) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص: 89.

العلمية لوضع المقابلات في خصائصها الضابطة...فهي الدخول في الخصائص النظرية التي نختارها، والتي تبرر بأسباب نظرية لوضع المصطلحات››[1].

فبهذا نجده قد فرق بين المنهجية المصطلحية والتي تستند عنده إلى ضوابط علمية تجاه الترجمة والتعريب وقضايا التوليد، وهي الأسس التي يتم فيها مراعاة جوانب اللغة ومستوياتها، أما الإجراءات فهي تلك الضوابط والمبادئ التي تقرها الندوات المتعلقة بالتعريب أو المجامع اللغوية والتي تدعوا لأن تطبّق وتعتمد، ولكن اللافت في هذا أنّنا نجده؛ أي الفهري قد اعتمد على بعض الضوابط التي أقرتها المجامع في كتابه **معجم المصطلحات اللسانية**، وقد أقر بذلك في مقدمة كتابه هذا، ونجد علي القاسمي عند تعرضه لقضية المصطلح العربي يذكر جملة من الأسباب التي أحدثت فوضى المصطلح، ومن بين هذه الأسباب والتي لها علاقة بالمنهجية المصطلحية التي ذكرها الفهري " تعدد المؤسسات واختلاف المنهجيات في وضع المصطلح، واختلاف لغة المصدر[2].

وإذا كانت رؤية الفهري تجاه المنهجية المصطلحية هي مناط فوضى المصطلح العربي، فإنّ علي القاسمي قد أرجع اختلاف المنهجيات المصطلحية إلى وسائل التوليد اللغوي، فبعضهم يعتمد "الترجمة والتعريب والبعض الآخر يعتمد الاشتقاق والمجاز والنحت وغيره، رغم ما أقرته المجامع ومكاتب التنسيق من منهجيات وضوابط[3].

وتتمثل منهجية الفهري في وضعه للمصطلحات كما بينها في كتبه وأعماله، وخاصة في معجمه اللساني، بنوع من التباين عن باقي الباحثين واللسانيين العرب، ويمكن إجمال هذه المنهجية في النقاط الآتية[4]:

أ/ حرصه على المفردات الحديثة واللسانية على عدم اختلاطها بالمصطلحات العربية ذات البناءات التصورية والمعرفية والثقافية المختلفة.

ب/ مخالفته للسانيين في تأصيل وتوظيف التراث خشية اختلاطها المصطلح القديم بالمصطلح الجديد.

ج/ تنويعه للمصطلحات لمختلف المدارس اللسانيّة الحديثة دون اقتصار على مدرسة ما.

---

[1])عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص: 119، 120.
[2]) ينظر، علي القاسمي، علم المصطلح، ص: 269، 270.
[3]) للاستفادة أكثر، ينظر، المرجع نفسه، ص: 270-272.
[4]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، ص: 7، 8.

د/عدم إتباعه لطرق التوليد المصطلحي عند إيجاد لفظ مقابل لفظ ما، مع توخيه النسقية في وضع المقابلات.

ه/ لجوءه للمولّدات الجديدة، عند نقل المصطلحات اللسانية إلى الثقافة العربية.

و/ جعل اللغة الانجليزية هي الأصل في الترجمة نتيجة شيوع المفاهيم والمصطلحات بلغتها.

ي/ عدم مسايرته لكثير من الألفاظ التي أقرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط، ولا في المعاجم اللغوية بمختلف لغاتها.

وبهذا فإنّه يقرّ بضرورة اعتماد منهجية صارمة وعلمية، لأنّ تصوره لها، ينبثق من إيجاد ضوابط منهجية ونسقية، حيث تكون جميعها تنبثق من اللغة العامة، ومن اعتماد التوليد الآلي، ونجده في منهجيته قد خرج على بعض ضوابط اللغة العامة في مستوياتها، وهذا ما بيّنه وتحدث عنه وأوضحه في مؤلفه المقارنة والتخطيط[1].

وقد أكد بعد طرحه لمنهجيته في المصطلح، على أن يكون هناك أخصائيون لسانيّون بارعون في اللغات الأجنبية وقضايا الترجمة، حتى نتفادى العمل الفرديّ ونتجنب فوضى المصطلح، ويكون ذلك للإشراف على "العمل المصطلحي من حيث الدلالة والنسق اللغوي، وضبط تلك المصطلحات في جوانبها المعرفية والتقنية مع العمل على المتابعة الدقيقة النظرية واللغوية والمنهجية منها[2].

ومن هذا الذي يدعو إليه الفهري يتجلى أنّه لا بدّ أن يكون هناك منهج دقيق في مجال الترجمة ودقة علمية مصطلحية في إيجاد المقابل العربي للمصطلحات الأجنبية، وهذا بعد تحري‹‹ الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العربي العلمي الذي يقابلها››[3].

حيث تغدو المنهجية المصطلحية موحدة بعيدة عن المفارقات والاختلافات؛ لأنّ المؤسسات والأفراد المهتمون بوضع المصطلحات الذين‹‹...لا يتبعون منهجية علمية واحدة في وضع المصطلحات..نجد اختلافا في مصطلحاتهم››[4].

8. 2.الضوابط العلمية في وضع المصطلحات وآليات التوليد عند الفهري:

[1]) ينظر، للمزيد عن منهجيته المصطلحية وما تحدث عنه وما بيّنه من طرق، الفهري، المقارنة والتخطيط، الفصل الخامس، ص: 137-149.
[2]) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص: 122.
[3]) رجاء وحيد دويدري،المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص: 184.
[4]) المرجع نفسه، ص: 184.

خلافا لبعض اللسانيين والباحثين المهتمين ببناء المعاجم اللسانية ووضع المصطلحات[1]، نجد الفهري يقدم جملة من الضوابط التي يُعدها ضوابط علمية ومنهجية في كيفية استعمال آليات التوليد اللغوي، وهي ضوابط لا تكاد تكون في مجملها مخالفة لما هو معمول به عند اللسانيين والباحثين، من ترجمة وتعريب واشتقاق ومجاز واقتراض وغيره، ومن جملة الضوابط التي أوضحها الفهري في عمله المعجمي، ما يمكن إجماله كالآتي[2]:

01: اعتماده في الترجمة للسوابق أو اللواحق على ترجمة صيغة بصيغة أخرى، دون اللجوء إلى إيجاد سابقة عربية تقابل سابقة أو لاحقة أجنبية، قليل ما يعتمده الفهري، ومن ذلك اعتماده اللاحقة المنتهية بـ ing تقابل المصدر في العربية، واللاحقة المنتهية بـer يقابلها اسم الفاعل وغير ذلك.

02: جعل الكاسعة eme يقابلها في العربية (ياء وتاء)، مثل phonémeصوتية، lexémeمعجمية، morphémeصرفية، وترجمة السابقة co بلفظ شركة، مثل،co-domain ميدان شريك.

03: اعتماده الترجمة لبعض المصطلحات، مثل ترجمته، symboleبالرمز، و signبالدليل، و markالعلامة، وphrase مركب، وغيرها من الترجمات التي أشار غليها الفهري، مبيّنا أنّه يعتمد الترجمة القائمة على المعنى المفهومي وليس الحرفي. .

04: اعتماده على التوليد، مثل المجاز والتضمين، والمعرب والاشتقاق والنحت والتعريب الجزئي والتركيب، من أمثلة ذلك، المجاز مثل: bridge verbs الأفعال الجسور، النازفة bleeding، والاشتقاق مثل استعماله لصيغة **فعالة** كسرا وفتحا للصناعة، أو فرع من فروعها، مثل، صواتة phonology، صرافةmorphology، دلالةsemantics.

05: تخصيصه المصدر الصناعي لفروع أخرى من الصناعة، خصوصا ما كان مختوما باللاصقة emics، مثل، صرفيات morphemics، صوتياتphonemics، ومعجمياتlexicology .

06: استعماله صيغة **فعاليّة** لتدل على أمراض الكلام أو الملكات اللغوية، مثل، نحائيةagrammatism، كتابيةagraphia.

07: استعماله للنحت، وذلك يترجم allo بـ: بديلة، مثل، بديلة صوتيةallophone ، بديلة صرفيةallomorph، بديلة نغميةallosemeالخ...

[1]) من أمثلة هؤلاء، المسدي، فإنه في معجمه لم يتطرق لكيفية الضوابط التي اعتمدها في الترجمة أو التعريب أو الاشتقاق، أو كيفية وضعه للمقابلات العربية أمام المقابلات الأجنبية من حيث السوابق أو اللواحق أو النحت أو التعريب، دون تحديد أو توضيح أثناء عمله في وضع المصطلحات.

[2]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، من كتاب: تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، ص:29، 30، 31، 34-36.

08: استعماله للتعريب، مثل، أكوستيات acoustics، ديلتاdelta.

09: استعماله للتعريب الجزئي، رغم استناده للأساليب المتعارف عليها في التوليد المصطلحي وما أقرته المجامع اللغوية، مثل، ميتالغوية metalanguage، ميتالغويmetalanguistics ، سوسيولسانياتsociolinguistics...الخ.

10: استعماله إلى الإجازات عند الترجمة، مثل، شفتانيbilabial وجانبانيbilqteral.

11: اعتماده الاشتقاق، حيث جعل الفرع أصلا في بعض الصيغ، مثل، سلسليconcatenative ، وهي مشتقة من الفعل الرباعي سلسل، وموضعة topicalization، نسبة إلى موضع يموضع.

12: ابتعاده عن الاستعمال المصطلحي للتراث، واقتصاره على المفاهيم اللسانية الجديدة.

ومن خلال اعتماده هذه الضوابط والمنهجيات في المصطلح العربي، يتجلى لنا أنّه -وإن كان قد انفرد ببعض الضوابط- فإنّه لم يخرج عما وضعه اللسانيون والمجامع اللغوية من ضوابط تحكم آليات التوليد المصطلحي، وهذا ما وجدناه عنده من إقرار على أنّه اعتمد على بعضها وخالف وانفرد ببعض اجتهاده، كما نلحظ في كثير من أعمال بعض اللسانيين الذين ألفوا في هذا الجانب، غير أنّ ما يحسب للفهري أنّه أوضح ضوابطه ومنهجيته المصطلحية وشرح طرق التوليد التي اعتمدها في معجمه، ممّا سهل على الباحث والقارئ معرفة تلكم الضوابط ومعرفة منهجه عند وضعه المقابلات العربية تجاه المقابلات الأجنبية.

ونجد أنّ بعض هذه الضوابط التي أقرها الفهري تتماثل مع ما أقرته المجامع اللغوية سواء من حيث الأوزان والصيغ أو من حيث الترجمة والاشتقاق أو من حيث التوليد والاقتراض أو من حيث السوابق واللواحق[1].

وقد استعمل الفهري كثيرا من الضوابط في معجمه والتي يرى فيها نوعا من العمل على توحيد المصطلح والسعي لحل مشكلته في الأوساط الثقافية العربية، وهذا ما يجعله جهدا يعكس بحق سعيه في مجال المصطلح[2]، وأيضا سعة اطلاعه على مستجدات البحث اللساني الغربي الحديث ومدارسه ونظرياته.

[1]) للمزيد من الإطلاع والمعرفة والاستفادة، يرجى الرجوع إلى المؤلفات التالية: علي القاسمي، علم المصطلح، ص: 496 وما بعدها، وأيضا، ينظر، محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص: 237 وما بعدها.

[2]) لمعرفة المزيد عن ضوابط الفهري في معجمه ينظر، غادة شافعة، وتوفيق بن خميس، التوليد المصطلحي في معجم المصطلحات اللسانية، ص: 222-231. وينظر،خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي

8. 3. نماذج من المصطلحات اللسانية عند الفهري (ملاحظات):

قد أوضحنا أنّ الفهري اعتمد على كثير من المفاهيم اللسانية لمدارس لسانية مختلفة ونظريات متنوعة، وذلك مواكبة للتطورات اللسانية وعملا للإثراء المصطلحي في الثقافة العربية، وسعيا لبث روح التجديد على مستوى المصطلحات المتداولة سواء من حيث ترجمتها أو من حيث حداثتها، وهذا ما نلمحه في مؤلفه **معجم المصطلحات اللسانية**، إذ تباينت المصطلحات من مصطلحات بنوية وصفية وأخرى وظيفية وتوليدية تحويلية وتداولية وغيرها من المصطلحات المنتمية لعدة مدارس.

وما يلفت الانتباه أنّ معجمه هذا رغم ما حواه من ثراء مصطلحي ومفاهيم جديدة فإنّنا نلفيه يعاني من كثرة **التكرار** للمصطلحات في الصفحة الواحدة والصفحات المتعددة بل تارة في المعجم كله، وأيضا وجود تباين تارة في ترجمة أو اشتقاق المصطلح بمفاهيم **عربية متعددة**، وتارة نجده رغم دعوته لرفض مصطلحات التراث وعدم جعلها مقابلات للمفاهيم الجديدة، يوظفه في جملة من المصطلحات مثل، الفاعل، والمفعول، والمسند، والمبتدأ وغيرها من المفاهيم التراثية، كما نجد في المعجم بعض الهنات، التي قد حث عليها بأنّها من أسباب الفوضى وعدم النسقية في المصطلح[1]، إلا أنّه تعرض لها، من مثل ذلك، الترجمة من اللغات الأجنبية كالانجليزية والفرنسية، فهو يعتمد اللغتين معا، رغم إشارته إلى ضبط الترجمة من لغة معينة، وغيرها من الملاحظات التي يحويها المعجم، ولذلك سأقتصر على جملة من النماذج للمصطلحات التي وظفها وأيضا جعلها دليلا على ما أشرت إليه من هفوات وغيرها.

وهذا ما سأحاول توضيحه من خلال نما\ج من المصطلحات اللسانية، المتنوعة من حيث مداسها ومستوياتها ونظرياتها.

8 .3. 1.نماذج من المفاهيم اللسانية الوصفية البنوية والوظيفية:

المصطلح	المقابل الأجنبي	آلية توليده	الصفحة

الفهري، مجلة التواصل، ص: 8 وما بعدها، وينظر، أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص: 583 وما بعدها.

[1]) ومن هذه الضوابط التي تحدث عنها ورأى فيها نوعا من الاضطراب، ما تعلق بالترجمة الجزئية للمصطلح الأجنبي؛ كأن يعرب جزء منه مع ترجمة الجزء الآخر، مثل: فونولوجياphonology، فونيم phoneme، ميتالغة metalanguistic;، أو اعتماد التعريب بصفة عامة أو الترجمة لمصطلحات أجنبية دون مراعاة صوتها وصرفها ودلالتها، وكلّ هذا عند الفهري يجعل المصطلح أجنبيا إذا لم يُضبط ويكون ذا معيار يحكمه، وهذا ما وقع فيه وتعرض له رغم ما دلّ عليه وشرح. للاستفادة أكثر، ينظر، الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، أيلول/سبتمبر2013م، ص: 62 وما بعدها.

اللساني			
لاصقة	Affix/Affixe	ترجمة	364
بديلة صرفية	Allomorph/Allomorphe	ترجمة	364
علامة	Mark/Marque	ترجمة	364
صرفة	Morph/Morphe	اشتقاق	364
صرفية	Morpheme/Morphéme	ترجمة	364
صوتية	Phoneme/Phonéme	ترجمة	364
لغوية	Linguistics/Liinguistique	ترجمة	364
وظيفي	Functional/Fonctionnel	ترجمة	363
تقطيعية	Segmentability/Segmentabilité du	ترجمة	361
علامة	Sign/Logogramme	ترجمة	361
نبر	Word stress/Accent du mot	ترجمة	361
نظام	System/Systemé	ترجمة	361
تطريزية	Prosodic/Prosidique	ترجمة	360
صواتية	Phonological/Phonologique	اشتقاق	360
جملة	Sentence/Phrase	ترجمة	360
صائت	Vowel/Voyelle	ترجمة	360
صوتية، فونيم، لين	Phoneme/Phonéme	ترجمة، تعريب	357
نبر	Stress/accent	ترجمة	357
مقطع	Syllable/syllable légére	ترجمة	357
جملة	Sentence/Phrase	ترجمة	357
صرافة	Morphology/morphologie	اشتقاق	357
وظيفة	Function/fonction	ترجمة	355
صامت	Consonant/consonne	ترجمة	355
صائت	Vowel/Voyelle	ترجمة	355

8. 3. 2.نماذج من المفاهيم التوليدية التحويلية والنحوية:

المصطلح اللساني	المقابل الأجنبي	آلية توليده	الصفحة
أداة	Article/ Article	ترجمة	364
رابط	Connector/connecteur	ترجمة	364
اشتقاق	Derivation/dérivation improper	ترجمة	364
وصل	Juncture/jonction	ترجمة	364
س-خط	x-barre/x-bar	ترجمة	362
نظرية س-خط	x-bar theory/théorie de	ترجمة	362
جذر	Root/racine	ترجمة	360
نحوية	Grammatical/ Grammaticale	ترجمة	359
تصريف	Conjugation/ Conjugaison	ترجمة	357
قدرة توليدية	Generative capacity/capacité générative	ترجمة	357
حرف، علة	letter/Lettre	ترجمة	357
اسم	Noune/nom	ترجمة	357
سلامة البناء	Well-formedress/ Grammaticalité	ترجمة	357
م ف(مركب فعلي)	vp(verb phrase)/sv(syntagme verbal)	ترجمة	356
ف ف مف	vso (verb subject object)	ترجمة	356
حالة منادى	Vocative case/cas vocatif	ترجمة	355
كليات لغوية	Universals of language /universaux du langage	ترجمة	347
كلية، عالمية	Universalism/universalisme	ترجمة	347
نحو كلي	-grammar (UG)/grammair universelle	ترجمة	346
لاحن، غير نحوي	Ungrammatical/non-grammaticale	ترجمة	345

تعدية	Transitivity/transitivité	ترجمة	341
تحويل	Transformation/transformation	ترجمة	340
نحو-توليدي	-generative grammar/Grammair-générative	ترجمة	340
نظرية الآثار	Traces theory/théorie des traces	ترجمة	339

نلاحظ من خلال هذه النماذج اللسانية من المصطلحات التي حواها معجم المصطلحات للفهري، أنّها مفاهيم بنوية وصفية تنتمي للمدارس اللسانيّة البنوية والوظيفية والتوليدية التحولية، وهي تظهر تنوع وتعدد المفاهيم داخل المعجم، كما يلحظ على عمل الفهري كثرة التكرار للمصطلحات، وتباين في ترجمتها، ممّا يبعث في اعتقادي نوعا من اللاتركيز في ضبط المفاهيم، وجعل مفهوم أو مقابل عربي للمفهوم الأجنبي الواحد، رغم دعوته للدقة وضبط الترجمة وعدم التشتت في تعدد الترجمات للمصطلح الواحد، ومن ذلك ما وجدته عند ترجمته لـ المصطلحين" الأجنبيين Sign /Mark بالعلامة، ولفظPhrase بالجملة في حين نجده في موضع آخر يوضح أنّ هناك تباين بين هذه المفاهيم عند ترجمتها"[1].

وكما أنّه يعتمد على الترجمة بكثرة وعلى التعريب للمصطلح الواحد، من ذلك ترجمته للفظ الأجنبيPhoneme تارة بـ: صوتية، وتارة فونيم، وتارة بلفظ لين، وهذا ما يجعل الفهري في اعتقادي يفتقد لنوع من الدقة في استعماله لآليات التوليد، ولست أدر إن كان مراده هو جمع هذه الترجمات وما يقابلها من لفظ عربي تسهيلا على القارئ وتوضيحا لما هو شائع لها عند اللسانيين والمتخصصين العرب، وهذا يجعله يتنافى ومنهجيته التي تحدث عنها في كتبه وفي مقدمة معجمه رغم انتقاده لكثير من اللسانيين الذين ألفوا في المعجم والذين ترجموا هذه المصطلحات إلى العربية.

ويتجلى من خلال ما في المعجم من المصطلحات أنّه يمازج بين الترجمة والتعريب للفظ الواحدة تارة وتارة يقتصر على التعريب وحده، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

المصطلح	المقابل الأجنبي	آلية توليده	الصفحة
طوبولوجيا	topology/topologie	تعريب	339

[1]) ينظر،عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، ص: 30 وما بعدها.

وحدة نغمية، تونيم	toneme/tonéme	ترجمة وتعريب	338
نغميات،أو تونولوجيا	tonemics/tonologie	ترجمة وتعريب	338
وحدة تركيبية، تاكسيم	taxeme/taxéme	ترجمة وتعريب	332
تابو،أومحظور، محرم	taboo/tabou،	تعريب وترجمة	331
تاكمة	tagme/tagme	تعريب	331
تاكميمي	tagmemic/temémique	تعريب	331
تاكميمية	tagmemics/tagmémique	تعريب	331
ميتالغة	Metalanguage/métalangage	تعريب وترجمة	322

والملفت للانتباه أنّه ترجم لفظ taxeme بوحدة تركيبية، وعربه في نفس الوقت، في حين قد أوضح الفهري أنّه اعتمد في ترجمة النهايةeme بجعل المقابل لها بالعربية (ياء وتاء)، وهذا يجعله يتناقض مع منهجيته التي تحدث عنها، فإذا كان قد ترجم لفظ Phoneme بصوتية و Morpheme بصرفية، فلم لم يترجم مصطلح taxeme،toneme، بنفس الطريقة؟، ليكون نغمية، تركيبية، أو معربة بـ: تاكسيمية، أو العكس أن يجعل مقابلات المصطلحاتPhoneme بوحدة صوتية وMorpheme وحدة صرفية...الخ، وهذا ما يجعله في تناقض في إتباعه لمنهجيته وضوابطه التي أبان عنها في مؤلفاته تجاه ترجمة المصطلحات الأجنبية.

8. 3. 3.نماذج من المصطلحات التراثية:

ومن الملاحظات أنّه اعتمد على جملة من المصطلحات التراثية المتنوعة من نحوية وبلاغية وحتى صوتية، في حين أشار أنّه لا يمكن أن نوظف المقابل التراثي العربي للمصطلح الجديد الأجنبي لما قد يُحدثه من تغيير للمفهوم أو إبدال للمعنى أو خلط بين التصورات القديمة بالحديثة، وهذا ما يوضّح غنى التراث اللغوي ووفرته من حيث المصطلحات التي ينبغي العمل على إحيائها وتوظيفها تفاديا للتعريب الكليّ والتعريب الجزئي والنحت وغيره، وإن كانت من الوسائل الضرورية والهامة في توليد المصطلحات.

ومن أمثلة بعض المصطلحات التراثية في معجمه ما يلي:

المصطلح	المقابل الأجنبي	آلية توليده	الصفحة
ترادف	Synonymy/synonymie	ترجمة	339
زمن الماضي	Tense past/tempe passé	ترجمة	334
انفجاري مهمس	Tenuls/ténue	ترجمة	334
صفة	Adjective/adjectivé	ترجمة	327
مهموس	Sund/non-voisé	ترجمة	325
فضلة	Complement/complément	ترجمة	321
عامل	Governor/gouverneur	ترجمة	321
خبر	Rheme/rhéme	ترجمة	288
بلاغة، بيان	Rhetoric/rhétirique	ترجمة	288
صورة بيانية	Rhetorical figure/figure rhétorique	ترجمة	288
معطش	Affricate/affriquée	ترجمة	18
جناس	Alliteration/allitération	ترجمة	19
بدل	Apposition/apposition	ترجمة	22
ذلقي	Apical/ apical	ترجمة	22

ويتجلى في نظري، أنّ تنوع المفاهيم اللسانية الموظفة في معجم الفهري اللساني، يظهر مدى تمثله للمدارس اللسانية المختلفة وسعيه لنقل مصطلحاتها إلى الوسط الثقافي العربي، وذلك خدمة للبحث اللسانيّ وتوفيرا للكم المصطلحي في ميدان اللسانيات العربية، غير أنّ عمل الفهري رغم جهده الكبير وسعة اطلاعه وتمكنه من اللغات الأجنبية وضبطه لمنهجية مصطلحية وأخذه بما دعت إليه مكاتب التعريب والمجامع اللغوية من ضوابط ومنهجيات في آليات التوليد إلا أنّه كغيره من اللسانيين وقع في كثير من الهفوات والتناقضات، وقد تناول كثير من الباحثين واللسانيين جهود الفهري في الجانب المصطلحي كما تطرقوا لقراءة لمعجمه ومنهجيته في التوليد المصطلحي والهنات التي تعرّض لها[1].

[1]) لاطلاع أكثر والاستزادة ينظر، خالد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، ص: 7 وما عبد بعدها، وأيضا، غادة شافعة، توفيق بن خميس، التوليد المصطلحي في معجم المصطلحات اللسانية انجليزي-فرنسي-عربي، لعبد القادر الفاسي الفهري –دراسة وصفية، ص: 222-231.

كما تناول بعضهم للمصطلح اللسانيّ عند الفهري من خلال دراسة جملة من المصطلحات بين "المفاهيم التوليدية ونظرية المعجم الوظيفي"[1]، إلا أنّ صاحب المقال لم يخرج كغيره من اللسانيين عن آليات التوليد التي اعتمدها الفهري، وفي اعتقادي، أنّ الفهري في اعتماده لتلكم المصطلحات لكلا النظريتين التوليدية التحويلية والمعجمية الوظيفية أمر لا يتنافى مع توجّهه اللسانيّ التوليدي المحض، لأنّ كلا النظريتين تتفقان من حيث المبادئ والمنطلقات والأسس وإن اختلفا من حيث بعض المصطلحات اللسانية.

ومن الباحثين من تناوله من حيث الدراسة المقارنة بينه وبين عبد السلام المسدي، بتعرضه لجملة من النماذج المصطلحية وبحث الفروق بينها من حيث الترجمة، وكلّ ذلك في ظلّ توضيح تباين "كلا اللسانيين في اعتمادهم لآليات التوليد المصطلحي وكذلك توضيح تأثر كلّ منهما بلغة معينة ومدرسة معينة"[2]، إلا أنّ هذه الدراسة لم تخرج عن الدراسات التي تطرقت لفوضى المصطلح اللساني العربي أو ما يسمى إشكالية المصطلح، ولم تبرز هذه الدراسة أيّ نوع من المقاربات أو التباينات بين اللسانيين، بل اقتصرت على نموذجين أو ثلاث من المصطلحات، رغم تعرضها لآليتي الترجمة والتعريب كمثالين لتفسير أسباب اختلاف الترجمة أو المصطلح.

كما أنّه اعتمد على عدة أبعاد عدة في عمله المعجمي، وهو ما لمسناه في عمله المصطلحي، وما أقره كذلك في مؤلفاته في ظلّ حديثه عن منهجيته المصطلحية، وهذه الأبعاد يمكن إجمالها في العناصر الآتية[3]:

أ/اهتمامه في الترجمة بجانب الصيغة، عند ترجمة مصطلح إلى العربية، كما اهتّم بالسوابق واللواحق ووضع مقابلات لها حسب صيغتها التي تتلاءم والعربية.

ب/اهتمامه بالجانب التركيبي، وقد راعى فيه قواعد اللغة المترجمة منها إلى العربية، لئلا تختلط المفاهيم ويحدث نوع من الفوضى للمصطلح.

ج/اهتمامه بالجانب الدلالي، حيث راعى فيه معاني الكلمات الأجنبية وعلاقاتها الاشتقاقية، مع لإقامة مناسبات بينها وبين العربية.

د/ ارتكازه على الجانب التعددي اللساني، وذلك من خلال تنوعه للمصطلحات وتخصصاتها، من بنوية وتوليدية ووظيفية وفروع اللسانيات وغيرها، وهذا يجعل عمله ذو بعد تخصصي متنوع من حيث المادة المعتمدة ومن حيث الثروة المصطلحية للمعجم.

---

[1]) ينظر، حنك عبد الوهاب، المصطلح اللساني عند عبد القادر الفاسي الفهري بين النظرية التوليدية التحويلية والنظرية المعجمية الوظيفية، ص: 297، 298.

[2]) ينظر، مريم بسام، ترجمة المصطلح اللساني في الدراسات المغربية عبد السلام المسدي وعبد القادر الفاسي الفهري –دراسة مقارنة- مجلة بدايات، ص: ص: 22-24.

[3]) للمزيد من الاطلاع عن هذه الأبعاد التي وظفها الفهري في معجمه، ينظر، خالد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، ص: 8-15.

خلاصة الفصل الثالث.

وفي ختام هذا الفصل يتبيّن لنا أنّ النشاط اللسانيّ المغاربي الذي عرفته بلدان المغرب العربي إبان الستينيات والسبعينيات والثمانينات من القرن العشرين، قد شهدا زخما لا بأس فيه من حيث التعريف باللسانيات ومدارسها وروادها ومناهجها، كما شهدت وفرة متعددة من حيث ترجمة المؤلفات اللسانية الأجنبية، والعمل على فتح الأقسام والجامعات والمدارس لتعلمها والتخصص فيها، وإجراء المؤتمرات والندوات والمحاضرات وفتح باب المشاركة في التنسيق والترجمة والتعريب، وكلّ ذلك في ظلّ مواكبة المستجدات اللسانية العالمية وتماشيا مع ما شهدته بلدان المشرق العربي من تنظير وتطبيق لتلكم المناهج والنظريات وإعادة طرح وصفي جديد للعربية وقضاياها المختلفة، وقد كانت جهود اللسانيين والباحثين المغاربة لا تقلّ أهميّة عن جهود المشارقة، إلا أنّها تتباين من حيث البعد الزمني ومن حيث التطبيق المحكم للنظريات ومن حيث المعرفة الدقيقة بالتصورات والمناهج والمنطلقات التي انبت عليها تلكم النظريات.

كما شهد اللسانيون المغاربة نوعا من التأثر باللسانيات في بعدها المعرفي والتنظيري والمنهجي والفكري، وذلك ما كشف عن مفارقات بين الباحثين واللسانيين المغاربة، فمنهم من كان تمثله لها تمثلا مطلقا واضحا وجليا من حيث التطبيق والتعامل معها ومع التراث اللغوي، ومن حيث تبني النظرية لمدرسة ما أو عدة نظريات، ومن ذلك أعمال الفاسي الفهري، ومنهم من كانت مذبذبة، تعكس تأثرها بالمناهج اللسانية وإن اتسمت بنزعة تراثية وتأصيلية، والغالب عليها تصورها للمفاهيم اللسانية والحداثية والنظرية في شتى مستوياتها، وهي نظرة تبرز مدى التأثير اللساني على هؤلاء، ومن بينهم عبد السلام المسدي، ومنهم من كانت ملامح التأثر باللسانيات تكاد تكون ضئيلة، وذلك نظرا للبعد المعرفيّ والمنهجي والمنطلقات المعتمدة في طرح قضايا التراث اللغوي واللسانيّ، حيث كانت دراسة ناقدة مقومة واجتهادية لا تعكس أيّ نوع من التطبيق أو التأثّر أو الالتزام الكليّ بمنهج معيّن أو نظرية ما، بل كانت تبحث وتكشف النقاب عن الأصول والمنطلقات الأصيلة والنّظريات الرزينة التي يمتاز بها الفكر العربي اللغوي وما قد يتلاقى أو يتنافى وطبيعة الفكرين.

ومن هذا يمكن القول على أنّ هذا الاتجاه اتجاه تجديدي اجتهاديّ يعتمد ما ثبت بالدليل والإجماع على صحته في أيّ زمن وأيّ أمة، وهو الاتجاه الأقرب فيس نظري للعلمية والموضوعية، بعيدا عن النزعات اللسانيّة والتصورات المنهجية والنظرية والإسقاطات التقليدية، ومن هؤلاء عبد الرحمان الحاج صالح، ومن النتائج التي توصلت إليها في هذا الفصل ما يلي:

أولا: أنّ بلدان المغرب العربي امتازت بنشاط لسانيّ رغم تأخره عن المشارقة، وقد كان نشاطا حافلا بالمنجزات والترجمات والمؤتمرات والنشاطات اللسانيّة المتنوعة، كما امتازت بالبعد التطبيقي المحكم والفهم الحصيف للنظريات والمناهج الحديثة.

ثانيا: أنّ ملاحظات اللسانيين المغاربة شكّلت جملة من التصورات تجاه قضايا اللغة العربية وقضايا اللسانيات، سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العربي، وهي ملاحظات تهدف جميعها لأن تجد حلولا وضوابط تدفع بحركية بحثية لسانيّة مواكبة ومتطورة تبتعد عن المعوقات والعراقيل اللسانية التي تشهدها الأوساط اللسانية العربية.

ثالثا: وجود شبه إجماع لدور الجزائر ولسانيّيها على المستوى الإقليمي والوطن العربي، رغم ما كان من جهود لسانيّة ومعاهد ومراكز بحثية ومجلات لسانية لخدمة البحث اللسانيّ العربي، إلا أنّه هناك من أشاد بذلك الدور الفعال من بحاثة مشارقة وقليل من المغاربة.

رابعا: امتاز فكر الحاج صالح بنزعة اجتهادية وتجديدية، قائمة على رؤية متبصرة وناقدة ومستوعبة ومنهج مستند لتصورات التراثيين من العلماء العرب المبدعين، كما عكست أبحاثه جهدا جليلا في إرجاع قيمة التراث اللغوي العربي للساحة العلميّة من منطلق نظرياتها ومفاهيمه وتصوراته والتي وظفها في النظرية الخليلية.

خامسا: كانت منطلقا الحاج صالح مخالفة تماما لمنطلقات اللسانيين والباحثين العرب سواء من الرواد الأوائل أو المعاصرين، حيث لم نلمس تأثرا واضحا أو تطبيقا أعمى أو استنادا لنظرية أو منهج معين في إعادة قراءة التراث، بل كانت له أصوله الخاصة التي أوضحها وحثّ على الاعتماد عليها، وهي أصول عربية مستمدة من أصول متفرعة عن الفقه والحديث والبلاغة والتفسير وغيرها، كما كانت مواقفه من اللسانيات ونظرياتها ومناهجها مستندة على النقد العلميّ والتحرج العلمي، مع إظهار ما يتلاءم وما لا يتلاءم والطبيعة العربية للغة.

سادسا: مثلت أعمال المسدي في دراسته للتراث اللغوي واللسانيات موقفا قائما على التوفيق تارة وعلى المفاضلة تارة أخرى، كما اتسمت بنزعة تأصيليّة، إلا أنّه تأثّر بكثير من المناهج اللسانيّة وطبقها على العربية ودعا إليها، كما نجد تطبيقات مختلفة لمفاهيم بنوية وتوليدية ووظيفية وأسلوبية، وكلّ ذلك من منطلق تضافر المعارف والعلوم.

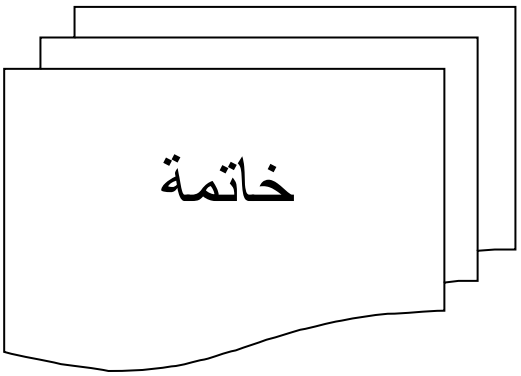
سابعا: عكست مقولات اللسانيات الوصفية ومدارسها ملمحا من ملامح التأثير اللسانيّ على المسدي، وذلك من خلال بعض الدراسات التي تعرض لها، مثل، تعرضه للظاهرة اللغوية ومراتبها، وللدلالة، وعلم الأصوات والنحو، ممّا أوضح نوعا من التباين المنهجي عنده، فهو لا يثبت عند نظرية أو منهج محدد، بل نجده منوعا في ذلك، وبهذا كانت أعماله تحوي التأثّر

باللسانيات رغم تبنيه قراءة التراث اللغوي العربي، كما شكلت مصطلحاته التي تبنّها عنصرا هاما من عناصر التأثر وخاصة في معجمه اللسانيّ.

ثامنا: من الملامح التأثرية باللسانيات عند الفاسي الفهري هو إقراره بتبنيه للنظرية التوليدية التحويلية ونماذجها ونظرياتها، وهذا ما عكسته كتبه ومقالاته ومؤلفاته، ومن الملامح أيضا تبنيه للمناهج اللسانية من وصفي بنوي وتفسيري وتاريخي ومقارن، وذلك عنده من الأسس المنهجية في وصف العربية ونحوها.

تاسعا: دعوته للوصف العربية من منطلقات نظرية وتجريبيّة وتوليدية، عكست مدى امتثاله للسانيات في أبعادها المعرفية والتصورية والنظرية والتحليلية، وهذا ما جعله يتبنى ثوابتها وأسسها وخاصة المنهج التوليدي التحويلي.

عاشرا: رفضه لمفاهيم التراث ومعطياته ومنطلقاته، يجعل الفهري حداثيا لا تراثيا، وهذا ما عبّر عنه وصرّح به، ونجده قد انتقد كثيرا من المعطيات النحوية وحتى الوصفيين العرب المعاصرين، وكلّ ذلك نتيجة منطلقه الفكري اللسانيّ الحديث، ومن أوجه التأثّر الجلية عند الفهري، ما عكسه معجمه في المصطلحات اللسانيّة، والذي حوى مصطلحات لسانية لعدة مدارس ونظريات، كما اعتمد على مقابلات جديدة للمصطلح الأجنبي تفاديا لاستعمال التراث اللغوي أو مفهوما من المفاهيم القديمة.


خاتمة

خاتمة:

إنّ عملية التأثر والتأثير الذي خلفته اللسانيات الغربية على جلّ الباحثين واللسانيين العرب النهضويين والمحدثين، فقد حاولت في بحثي هذا الكشف عن ملامح هذا التأثير، حيث تطرقت في المدخل إلى النهضة العربية ومفهومها عند المفكرين، والتي تباينت مواقفهم منها، كما ربطوها بإشكالية التقدم والتخلف، والحديث والقديم، في حين كانت اللسانيات العربية في بداياتها الأولى مطلع 1941م، تتجه نحو التبنّي الصريح لمنطلقات وتصورات ونظريات اللسانيات الحديثة، ممّا نتج عنه مواقف متعددة وردود فعل متباينة سواء في الجامعات أو المدارس أو حتى عند المثقف العربي، غير أنّ هؤلاء اجتهدوا في إدخالها وفتح أقسام لها وتدريسها وتعريف القارئ العربي بها، إذ كان الفصل الأول من هذا البحث يضمّ هذه المواقف والمناهج والنظريات المتبنّاة من طرف نماذج من اللسانيين والباحثين العرب، سواء من حيث تأثرهم بالمصطلحات أو من حيث مادة البحث، مثل: الوصف والتصنيف والتفسير والملاحظة والتجريب، أو من حيث الاتجاهات، مثل: اتجاه الاستمرار، واتجاه القطيعة المعرفية مع التراث اللغوي العربي، واتجاه الاستمرار والقطيعة، وهذا ما عكسته مواقفهم وكتاباتهم، وأيضا التأثر من حيث النظريات وتطبيقها على العربيّة، والتي تنوعت إلى: بنوية وتوليدية ووظيفية، وتداولية، وكلّ هذه الملامح تعكس بصورة جليّة مواطن التأثّر اللسانيّ والذي عكس جملة من الإيجابيات والسلبيات على البحث اللسانيّ العربي وحتى على الثقافة العربية التراثية القديمة.

وإذا كان المشرق العربيّ قد عرفت اللسانيات الحديثة فترة القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وما حملته أعمالهم من تغيرات وتطورات بحثية وفكرية، فإنّ المغرب العربي هو كذلك شهد الثقافة اللسانيّة الغربية المعاصرة، غير أنّه جاءت متأخرة عن المشرق العربي نتيجة استقلال بعض دوله من الاحتلال، وأيضا نتيجة الإصلاحات السياسية والمؤسساتيّة، إلا أنّ المغرب العربي كان أشدّ تمثلا لمفاهيم اللسانيات الحديثة ونظرياتها وتصوراتها ومنطلقاتها وفلسفتها، وذلك للاتصال جلّ الباحثين واللسانيين العرب الكبار أمثال: الحاج صالح وصالح القرمادي، والأخضر غزال بروّاد اللسانيات الغربيّة في كبرى الجامعات الأوربيّة، كما أنّهم ترجموا جملة من المؤلفات الغربية في اللسانيات، وأسهموا بتعريفها وإنشاء مجلات ومؤسسات علميّة ومراكز بحثية تهتم بها وبنشرها.

وقد تناولت هذا في الفصل الثاني، الذي تطرقت فيه لبلدان المغرب العربي، وجملة من النشاطات اللسانيّة التي شهدتها الحركة اللسانيّة في المغرب العربي، في كلّ من: الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، كما ركزت الحديث على ثلاثة نماذج لسانيّة كان لها الدور الجليل والهامّ في

الإسهام اللسانيّ والمعرفيّ والعلميّ، وهؤلاء هم: الحاج صالح، وعبد السلام المسدي، وعبد القادر الفاسي الفهري، وهذا لا يعني حصر اللسانيات في المغرب العربي عند هؤلاء، كلا، وإنّما التركيز عليهم يهدف لكشف وبحث تأثير اللسانيات الغربية على أعمالهم وتصوراتهم ورؤاهم وتطبيقاتهم ودراساتهم للعربية والتراث اللغوي العربيّ، وحتى للسانيات الغربية ومدارسها ونظرياتها.

فبعد البحث في أعمال هؤلاء ومؤلفاتهم، تجلى لي تباينا من حيث التصور الفكري واللسانيّ ومن حيث المنطلقات البحثيّة ومن حيث التبنّي للنظريات اللسانيّة ومن حيث النّظر للتراث اللغوي العربي، إذ كانت أعمال الحاج صالح، ودراساته في تناول قضايا العربيّة ومستوياتها وما يعترضها من إشكالات مختلفة عن كلّ من اللسانيين المسدي والفهري، وذلك أنّ الحاج صالح بنى توجهه ومنطلقه البحثي على أصول تراثيّة متينة، كلّها منبثقة من معارف عربيّة قوية، وهذه الأصول، منها أصول الفقه، وأصول النحو، وأصول علم الحديث، وأخرى أصول علم التفسير وأصول علم القراءات، كما جعل منطلقه تجاه النظريات اللسانيّة وطريقة بحثها، يقوم على أصل اجتهاديّ مؤسس على المقارنة والنقد الموضوعيّ البناء، الكاشف عن مواطن الصحة والخطأ سواء عند التراثيين من النحاة والعلماء العرب أو عند اللسانيين الغربيين ونظرياتهم.

كما عكست مؤلفاته انعداما لأيّ أثر لسانيّ عليها، رغم ما كان يستعمله من بعض المصطلحات والمفاهيم اللسانيّة إلا أنّه كان يعتمد على مصطلحات تراثيّة علميّة، كما بيّن قدرة العلماء الأوائل من حيث الإبداع العلميّ والوصف العلمي في النحو والخطاب والتي فاقت النظريات اللسانية المعاصرة، كما ظهر عنده اعتزاز لا حدّ له بالتراث اللغوي العلمي العربي، ومفاهيمه وأسسه وخاصة ما تعلق بالمنطق الرياضي الذي كان الهدف الأسمى في النظرية الخليلية ومشاريعه الأخرى.

ومن صور المنهج النقدي الذي تمثله الحاج صالح، أنّه نقد اللسانيات الغربية ونظرياتها ومناهجها وما حوته من قصور وأخطاء، ونقده أيضا للوصفيين العرب المعاصرين وتطبيقاتهم اللسانيّة على العربية دون تبيين أو تمحيص لها أو تقديم نقد لها، وكلّ ذلك يبيّن أنّ الحاج صالح غير متأثّر باللسانيات الغربية تأثرا عاليا، بل تأثّر جزئيّ تجلى في المنهج التجريبيّ والتاريخيّ، وإن كانا هذين التأثرين في نظري، لا يعكسان التأثر، نتيجة أنهما من ضروريات أي علم وأيّ بحث.

وأمّا عند عبد السلام المسدي فند التأثّر باللسانيات ومناهجها ونظرياتها يكاد يكون منطلقه في شتى أعماله، رغم أنّه يتبنى قراءة التراث اللغوي العربي، إلا أنّ منطلقاته اللسانية تمثلت في منهج اللسانيات الغربيّة معتبرا إيّها علما يشكّل الركيزة الأهمّ في جميع المعارف والعلوم، لما حملته

من دقة علميّة وموضوعيّة، ويظهر التأثر بصورة جليّة في إشادته بها وبمفاهيمها ومناهجها ومدارسها، وأيضا في تبنّيه المنهج البنوي والوصفي والتاريخي والمقارن في دراسته للفكر العربي اللغوي وفي تطبيقه على مستويات العربية، كما نلمح أنّ تبنى كثيرا من المصطلحات اللسانيّة المعاصرة، رغم رفضه لمفاهيم التراث العربي، ومن صور التأثير اللسانيّ كذلك طرحه لمراتب الظاهرة اللغوية، وهي: اللغة والكلام واللسان، وأيضا طرحه للقضايا اللسانيّة المختلفة مثل: نشأة اللغة وأصلها، وعلاقة اللغة بالفكر، ومحاولاته التأصيليّة لمستويات العربية عند النحاة والعلماء الأوائل، وذلك عن طريق جعل اللسانيات هي المنطلق في ذلك، كما أنّه أوضح علاقة اللسانيات بمختلف العلوم في ظلّ مفهوم تضافر المعارف، وبهذا يكون المسدي متأثرا باللسانيات الحديثة – وإن كان تناول التراث من جهة تأصيله وتأريخه وربطه بالفكر الإنسانيّ واللسانيّ- تأثرا جليا، وهذا ما عكسته أبحاثه ومؤلفاته، وأرى أنّ المسدي من وجهة نظري، يكاد يظهر عليه نوع من التنوع وعدم الثبات من حيث منهجه أو من حيث تبنيه لنظريات اللسانيات وحتى من حيث طرحه لقضايا العربية، فهو يأخذ بمبدأ تضافر المعارف ويسعى للمواكبة معها.

وأمّا عند عبد القادر الفاسي الفهري، فنجده غير خاف لتأثره باللسانيات، فهو في جلّ كتاباته ومنطلقاته وتصوره يجعل اللسانيات المنحى الأول في توجهه البحثي اللسانيّ، كما أنّه يتبنى النظرية التوليديّة وأسسها وثوابتها ومبادئها، ونماذجها التي تطورت عنها، وهذا ما مثّلته كتبه وأعماله، كما أنّه تبنى مناهج اللسانيات كالمنهج التاريخي والمقارن والوصفي والبنوي والتوليدي وحتى الوظيفيّ في ظلّ النظرية المعجمية الوظيفية.

وقد أوضح الفهري موقفه من التراث بموقف يقوم على القطيعة المعرفيّة ويسعى لإعادة وصف للعربية ونحوها ومعطياتها من منظور لسانيّ حديث وتوليديّ في تطبيقاته، وقد تبنى كذلك لكثير من المصطلحات اللسانيّة لمختلف المدارس والنظريات، فقد عكس كتابه معجم المصطلحات اللسانيّة، هذا التأثير على فكره، حيث حوى المعجم مفاهيم بنوية ووظيفية وتداولية وأخرى توليدية تحويلية بصورة قوية نتيجة منحاه اللسانيّ المتبنى.

وبهذا يكون الفهري من اللسانيين المغاربة المتأثرين تأثرا بالغا باللسانيات ومنطلقاتها وقد كان صريحا في موقفه ثابتا عليه إلى اليوم، كما طبّق عدة مفاهيم ونظريات على العربية ونحوها من منظور إعادة الوصف والتجديد.

نتائج البحث:

وقد توصلت في بحثي هذا إلى جملة من النتائج التي أجملها كالآتي:

1.قد شكّل عصر النهضة العربية الحديثة تحديا لسانيا وبحثيا لدى الباحثين واللسانيين العرب، وفتح الباب على ثقافة لسانيّة حديثة مختلفة من حيث أسسها ومفاهيمها وتصوراتها ومناهجها، ممّا دفع بكثير من اللسانيين العرب المحدثين لمواكبة تلكم التطورات والتحديات وإعادة النّظر في العربية وقضاياها.

2.عكست اللسانيات الغربية الحديثة بصورة جليّة على الباحثين واللسانيين العرب عدة أثار ممّا غيّر حركة البحث اللسانيّ في الثقافة العربية، وذلك من حيث:

أ/ **تباين الاتجاهات اللسانيّة** ومدى تطبيقاتها للنظريات والمناهج اللسانيّة، كالمنهج البنوي الوصفي، والوظيفي والتوليدي التحويلي.

ب/**من حيث المواقف اللسانيّة**، تجاه التراث اللغوي العربي واللسانيات، إذ ظهرت مواقف رافضة وأخرى حداثية، وأخرى توفيقية بين الفكرين تتبنى التأصيل والتجديد للعربية ومفاهيمها.

ج/ **من حيث المصطلحات اللسانيّة**، وهذا يقارب المواقف تجاه التراث العربي واللسانيات، فكانت مصطلحات البنوية عند البنويين الوصفيين ومصطلحات الوظيفيين عند الوظيفيين التداوليين، ومصطلحات التوليديين عند اتجاه التوليديين، وهذا ما دفع بتنوع لسانيّ مصطلحي عندهم.

د/ **من حيث مادة البحث اللسانيّ**، إذ اعتمد جلّ اللسانيين على الملاحظة والوصف والتجريب والتفسير والتصنيف.

و/ **من حيث اتجاهات البحث اللساني**، فكان هناك اتجاه استمراري يدعو لتبني مبدأ الاستمرار وعدم ترك الفكر اللغوي العربي، بل يرى بضرورة دراسته وكشف نظرياته، لبناء نظرية لسانيّة عربية قوية، واتجاه يقوم على القطيعة المعرفية، ويرى بعدم اللجوء إلى الفكر اللسانيّ أو اللغوي القديم، بل ينطلق من اللسانيات الحديثة فقط باعتبارها علما متينا مستندا لمناهج صارمة وموضوعية، واتجاه استمرار وقطيعة، ويقوم على بحث خبايا التراث اللغوي العربي والانطلاق منه بجعله الأساس في البحث مع قطيعة لكلّ التصورات التي لا تثبت المناهج والنظريات الحديثة مدى صحتها وفاعليتها، فهو اتجاه انتقائي.

3. رغم ما حملته اللسانيات من مستجدات وأفكار ورؤى إلا أنّها عكست جملة من **الإيجابيات والسلبيات** على الباحثين العرب، وذلك أنّها حملت معها جمّا من المفاهيم والنظريات المتباينة والمدارس المتعددة، ممّا أثر على الثقافة اللسانية العربية، ومن **إيجابياتها** ما يلي:

أ/أنّها غيّرت الرؤية تجاه تناول قضايا العربية والتراث اللغوي العربي، حيث أتت بمعطيات حديثة ومناهج جديدة مؤسسة على ضوابط علميّة متينة.

ب/ فتحت للسانيين العرب الباب لخوض قضايا لغوية وإعادة طرحها طرحا نقديا ووصفيا، كما ساهمت في إعادة تأريخ التراث اللغوي العربي في خارطة التاريخ الفكري اللساني والإنسانيّ.

ج/ تطوير المناهج التحليلية في دراسة العربية، حيث تنوعت النظريات في كشف خبايا التراث وما يحمله من مفاهيم ومنطلقات تفوق أو تماثل اللسانيات المعاصرة.

وأمّا ما حملته من **سلبيات** فيمكن إجماله كالآتي:

أ/ إضفاء **صورة الاغتراب الثقافيّ**، وهذا ما انعكس بالسلب على مواقف اللسانيين واتجاهاتهم تُجاه كلّ من الفكرين العربي والغربي.

ب/ هيمنة تبني **النماذج الغربية**، و إذكاء جانب الانفصال عن التراث اللغوي العربي والنحوي ، وذلك ما جعل البحث اللسانيّ العربي مختلفا في نماذجه المتبنّاة، دون توحد في نموذج معيّن، وذلك يرجع سببه لفكر كل لسانيّ ما ولخلفياته الثقافية واللسانية والفكرية، وهذه النماذج جعلت عملية تطبيقها على العربية يفقدها خصائصها وطبيعتها، فجلّ النماذج النظرية تفتقر ولا تتوافق في بعض جوانبها مع العربية، ممّا قد يخفي ويبعد كتب النحاة والعلماء الأوائل في البحث اللسانيّ العربي.

د/ ومن سلبياتها كذلك، **التقليد الأعمى** دون نقد أو تمحيص لنظرياتها ومدارسها، وذلك نتيجة تبنيهم منهجيات جاهزة وتطبيقها على قضايا العربية، وهذا ما جعل البحث اللسانيّ العربي مقلدا غير مبال لتلكم المنهجيات وبحث أسسها وفلسفاتها ومنطلقاتها التي وُصفت بها اللغات الأوربية، ومقارنة هذه مع أسس ومنطلقات وتصورات العربية.

و/ التركيز على **الجانب التنظيري** المتعلق بالنماذج اللسانيّة الغربية دون اهتمام على الجانب التطبيقي المتعلق بقضايا تطوير مناهج تعليم العربية وإيجاد الحلول المتعلقة بها.

ه/ **التشتت المصطلحي**، حيث أثرت اللسانيات بمختلف مدارسها على اللسانيين العرب، ممّا أضفى مشكلة المصطلح وفوضى المصطلح، وهذا راجع إلى تبني لغات مختلفة، مثل الفرنسية والانجليزية، ممّا نوع الثقافة ونوع مفاهيم ومصطلحات، متباينة.

4. اتصاف بلدان المغرب العربيّ بظهور نشاط لسانيّ مميّز وتنوع في موارد البحث اللسانيّ، كما طبع عليه الجانب النظري والتطبيقي في تناول التراث اللغوي العربي، كما شهد إنشاء المؤسسات

والمدارس والمجلات وإقامة الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول قضايا لسانية عربية وغربية.

5.تمثلت أعمال الحاج صالح بالبعد الأصوليّ والمنهج اللسانيّ النقدي المقارن، القائم على طرح قضايا اللسانيات والتراث اللغوي العربي طرحا يستند للتمحيص والتنقيب عن الحقائق العلمية المُجمع على صحتها، كما أنّه يعد لسانيا مجتهدا، مخالفا لكلّ اللسانيين والباحثين العرب المعاصرين، حيث لم يتبنى أيّ نظرية أو منهج وتطبيقه على العربية، بل كان ينقد ويمحص كلّ ذلك مع كشف ما يتوافق مع العربية ونحوها وطبيعتها ممّا لا يتوافق معها، وقد عكست أبحاثه تأثره الواضح بالنحاة الأوائل ومنطلقاتهم وأصولهم.

6/ يعدّ المسدي من اللسانيين المتأثرين باللسانيات ومناهجها ومبادئها، كما أنّه طبق كثيرا من المفاهيم والمناهج على العربية، وذلك من منطلق المواكبة وإعادة القراءة والتأريخ للتراث اللغوي العربي في بعده الإنسانيّ.

7/ الفهري لسانيّ حداثيّ يتبنى النظرية التوليدية التحويليّة ونماذجها المطورة عنها، فهو ذو نظرة لا تستند لمعطيات التراث ولا لتصورات العلماء القدامى.

التوصيات:

ومن جملة التوصيات التي ارتأيت الإدلاء بها ما يلي:

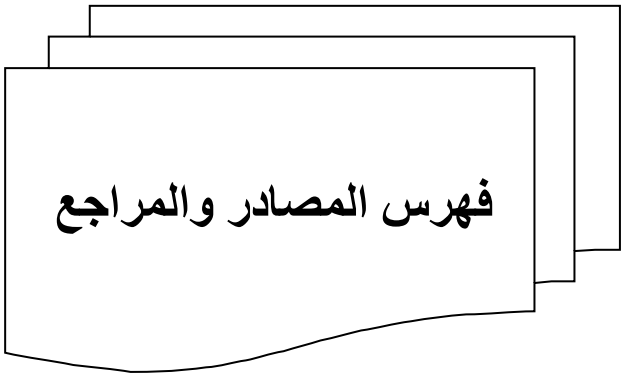
*يوصي الباحث بضرورة توحيد الجهود البحثية والمعرفية لتأريخ البحث اللسانيّ العربي بدءا من عصر النهضة إلى عصرنا هذا، وذلك تيسيرا وتسهيلا على الباحثين والمتخصّصين، كما أنّ هذا العمل يضفي صبغة بحثية رائدة عن طريق مؤلفات وأبحاث، سعيا لتوحيد المتفرقات وجمعها المبثوثة في الرسائل والمؤلفات والمقالات.

*كما يوصي بضرورة العمل على فهرسة جميع اللسانيين والباحثين العرب الكبار وأهم توجهاتهم ومنطلقاتهم وأعمالهم اللسانية مع ضبط وتحديد وتوضيح ما يمتازون به بعضهم عن بعض.

*ويوصي كذلك بالعمل من أجل التأريخ للبحث اللسانيّ في المغرب العربي مع إعطاء أهم الإسهامات والأعمال البحثية المقدمة على المستوى الوطني والإقليمي، لأنّ تاريخ هذه الجهود في كتب ومؤلفات يسهل للمتخصص والباحث معرفة اللسانيين ومؤلفاتهم وجهودهم كما ينبغي تحديد أثر اللسانيات على هؤلاء.

*يوصي الباحث أيضا بان يكون هناك حوارات لسانيّة مع كبار اللسانيين والباحثين العرب سواء من الداخل أو الخارج، وان تكون هذه الحوارات تحت إشراف هيئات علمية ولسانية رائدة ومعترف بها، وأن تبث عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، مع تدوينها في مؤلفات مثل التي أنجزها حافظ إسماعيلي علوي، وهو مشكور على ذلك.

*ويوصي كذلك بأن يكون هناك توفير لجميع مؤلفات ومقالات وأعمال الكبار من اللسانيين والسعي لتوحيد الجهد في تحقيق ذلك عبر التواصل بين الجامعات المختلفة والبلدان التي ينتمون إليها، وذلك تفاديا لنقص مؤلفاتهم عبر الشبكة العنكبوتية وأيضا المؤلفات المباعة الكترونيا، لأن ذلك يُصعّب على الباحثين الحصول عليها ممّا ينكد مجال البحث أو قد يضعفه.


فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع:

1.الكتب.

إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1976.

*اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف بمصر،د ط، د ت.

*من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3 ،1966م.

أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، أيلول/سبتمبر2010م.

*المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427ه-2006م.

*الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب،ط1، 1405ه-1985م.

*الوظيفة والبنية، منشورات عكاظ، الرباط، د ط، 11مايو1988م.

*قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، د ط، 1995م.

أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1434ه-2013م.

أحمد عبد العزيز دارج، الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، مكتبة الرشد، ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، د ط، 1424ه، 2003م.

أحمد محمد قدور: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، صفر1422ه-أيار(مايو)2001م.

*مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429ه-2008م.

أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعات.

امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي علوي ، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1430ه-2009م.

إميل بديع يعقوب، فقه اللغة وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، ايار/مايو، 1982م.

أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة، دار الثقافة بيروت، د ط، 1 نيسان سنة1955م.

*نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1981،2.

تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994.

*مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ط، 1990م.

التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع، روبية، الجزائر، ط2، 1433ه-2012م.

جرهارد هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003م.

جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، تر: محمود زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، د ط، 1417ه-1997م.

جمال الدين الشبال ، رفاعة الطهطاوي زعيم النهضة الفكرية في عهد محمد علي، ، مؤسسة هنداوي، د ط، 2020.

جورج مونين، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تر: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، د ط، 1392ه-1982م.

جورج يول، معرفة اللغة، تر:محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، إسكندرية، د ط، 1999م.

جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1985.

*اللغة وعلم اللغة، تر: مصطفى التوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ج1، ط1، 1987م.

جين إتشسن، اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، تر وتع: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2016.

الحاج صالح: البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د ط، 2016م.

الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة.

*الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012م.

*السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012م.

*بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1، د ط.

*بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج2، د ط.

*منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012م.

حافظ اسماعيلي علوي وآخرون: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ، نحن واللسانيات بحث في إشكالات التلقي، الفصل الرابع، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء، بيروت، لبنان، ط1، آب/ أغسطس2007.

*اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار/ مارس/ الربيع2009م.

حسن حنفي، محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي، في معنى الحوار ومقاصده، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1990م.

حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، فبراير2000م.

حسني خاليد ، مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ، مكتبة نوميديا، مطبعة آنفو، الليدو، فاس، د ط، د ت.

حسين السوداني، : أثر فريدينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط1، تشرين الثاني/نوفمبر2019م.

حلمي خليل: دراسات في اللسانيات التطبيقية، ، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2003.

*العربية وعلم اللغة البنيوي، ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د ط، 1996م.

خالد خليل هويدي، نعمة دهش الطائي، محاضرات في اللسانيات، مكتبة نور الحسن، باب المعظم، بغداد، د ط، 2015م.

خليل أحمد عمايرة: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، د ط، أربد، الإثنين12/ربيع الأول/1406ه-25/تشرين الثاني/1985.

*في نحو اللغة وتراكيبها، ، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404ه-1984م.

*المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م.

خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، ط2، 2006م.

ر. ل. تراسك، أساسيات اللغة، تر: رانيا إبراهيم يوسف، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2002م.

ر. هـ. روبنز ،موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ، تر: أحمد عوض، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، د ط، نوفمبر1997.

رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1431ه-2010م.

رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2003م.

رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1405ه/1985م.

روبير مارتان ، مدخل لفهم اللسانيات، ، تر: عبد القادر المهيري، مراجعة: الطيب البكوش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، أيلول/ سبتمبر2007م.

ساجد شريف عطية، جذور اللسانيات في العربية، مركز فاعلون للبحوث والدراسات، ط4، 1442ه،2021م.

السعيد شنوقة ، مدخل إلى المدارس اللسانية، ، المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط1، 2008.

سمية دباش، الحدود التاريخية والثقافية للدرس اللساني الجديد في الجزائر، الدراسات اللغوية في الجزائر تاريخها وأعلامها، تأليف مجموعة من المؤلفين، مراجعة وتحرير: محمد زرمان، سلسلة إصدارات مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة، جامعة باتنة01، الجزائر.

سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج،عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 1429ه-2008م.

شفيقة العلوي ،محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

صلاح حسنين، المدخل في علم الأصوات، مكتبة الآداب، د ط، 2005-2006م.

الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.

الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، مطبعة رويغي، الأغواط، الجزائر، ط2، 1441ه-2019م.

عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1424ه-2004م.

عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، د ط، د ت.

*محاضرات في علم اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، القسم الأول، د ط، 1966/05/25م.

عبد الرحمن رشيد العبيدي، مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2002م.

عبد السلام المسدي: الأدب وخطاب النقد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار/مارس/الربيع، 2004م..

*الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا ط01982،3م.

*التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط2، 1986م.

*العربية والإعراب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1،آذار /مارس/الربيع، 2010م.

*اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط، أوت1986م.

*حد اللغة في التراث اللساني، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل1987، الرباط، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.

*قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، د ط، د ت.

*قراءات مع الشابي والمتنبي والجاخظ وابن خلدون، دار سعاد الصباح، الكويت، ط4، 1993م.

*قضية البنيوية دراسة ونماذج، المطبعة العربية بن عروس، تونس، ط1، أوت1991م.

*مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار/مارس/الربيع، 2010م.

عبد الصابور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1413ه/1993م.

عبد الغفار حامد هلال ، علم اللغة بين القديم والحديث، ، مطبعة الجبلاوي، شبرا، ط2، 1406ه-1986م.

عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، أيلول/سيبتمبر2013م.

*البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م.

*معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2007م.

*السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، أيلول/سبتمبر 2013.
*اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ج1،ط2 ،1988.
العدالة اللغوية، عمان، دار كنوز المعرفة، 2019.
*اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للأفاق، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.
*المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1999م.
*المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م.
*إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة، من كتاب: المعجمية العربية قضايا وآفاق، مجموعة من المؤلفين، إعداد وتقديم: منتصر أمين عبد الرحيم، حافظ اسماعيلي علوي، كنوز المعرفة، عمان، ج2، ط1، 1435ه-2014م.
*حوار اللغة، إعداد: حافظ إسماعيلي العلوي، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الرباط، ط1، 2007م.
*ذرات اللغة العربية وهندستها، دراسات استكشافية أدنوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار، مارس، الربيع2010م.
عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، د ط، 1998.
عبد الله الجهاد، نهاد الموسى والمنهج اللساني المعاصر ((نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث)) نموذجا، إشراف وتقديم: هيثم السرحان، آفاق اللسانيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، بيروت، آذار/ مارس2011م.
عبد الله العروي ، مفهوم الإيديولوجيا، ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2 ،2012م.
عز الدين المجدوب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، مختارات معربة، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، ج1، وج 2، ط1، 2012م.
*المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، الجمهورية التونسية، ط1، ديسمبر1998م.

عصام نورالدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، دار الفكر اللبناني، ط1، 1992م.

علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2019م.

علي أيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1998م.

عمر الدسوقي ، في الأدب الحديث، ، دار الفكر، ط 8، مزيدة ومنقحة، 1983م، ج1.

عمر طاهر، تأملات في فلسفة اللغة، دار الرافدين، لبنان، بيروت، ط1، 1429ه-2008م.

عواطف قاسمي الحسني، المنطق الرياضي في النظرية الخليلية الحديثة وأهميته في اللسانيات التطبيقية تعليمية اللغة العربية أنموذجا، جهود الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح العلمية في ترقية اللغة العربية، تأليف مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف وتنسيق: سميرة وعزيب، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الأبيار، الجزائر، السداسي الثاني، 2023م.

غالب المطلبي، في علم اللغة، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد، العراق، د ط، 1986م.

فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ،2004م.

فايز الداية، علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1417ه-1996م.

فريدينان دي سوسور، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، د ط، 1985م.

فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، 2003م.

فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، ط1، 1999م.

كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1998م.

*علم الأصوات، ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2000.

*التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، د ط، 2005م.

لطيف حاتم الزاملي، سؤال اللسانيات، مقاربة تأسيسية، اللسانيات العربية رؤى وبفاق، ج2، إشراف وتحرير: حيدر غضبان، تقديم: أبو بكر العزاوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2019م.

ماري نوال غاري بريور ، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، بلعباس، الجزائر ، ط1 ، 2007م.

مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م.

*قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988م.

مبارك حنون، في الصواتة البصرية، من لسانيات المنطوق إلى لسانيات المكتوب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، حزيران/ يونيو، 2013م.

محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دار الأمان، الرباط، ط1، 1431ه-2010م.

محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي: الأسس، والنماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرباط، ط1، 1435ه-2014م.

محمد الحناش ،البنيوية في اللسانيات، ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط1.

محمد المبارك، فقه اللغة، مطبعة جامعة دمشق، د ط، 1960م.

محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.

محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالي، اللغة، دفاتر فلسفية، نصوص مختارة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005م.

محمد عابد الجابري: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، تموز/يوليو1992م.

*التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، تموز/يوليو1991م.

محمد محمد حسين ، مقالات في الأدب واللغة، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1409ه-1988م.

محمد محمد داود ، العربية وعلم اللغة الحديث، ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2001.

محمد محمد يونس علي ، مدخل إلى اللسانيات، ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، حزيران/ يونيو/الصيف2004إفرنجي.

محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت.

محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1409ه-1989م.

محمود عكاشة، أصوات اللغة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط2، 1428ه-2007م.

محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، د ط، د ت.

*الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، د ط، دت.

مختار زواوي، دو سوسير من جديد مدخل إلى اللسانيات، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2017م.

مصطفى غلفان: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1،2013.

*اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، ، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 1427ه/2006م.

*اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1،حزيران/يونيو2013.

*اللسانيات العربية: رؤية منهجية في المصادر والأسس النظرية، ، أعمال الندوة الدولية

*حول اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، دار المنظومة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، نوفمبر2007.

*اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ، بمشاركة: امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1431ه-2010م.

*اللغة واللسان والعلامة، عند سوسير في ضوء المصادر الأصول، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، كانون الثاني/ يناير2017م.

*في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، كانون الثاني/يناير2010م.

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، د ط، 1989م..

مفيدة محمد إبراهيم، عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم، ، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1419ه-1999م.

منذر عياشي ،قضايا لسانية وحضارية، ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1991.

منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، السعودية، القصيم، ط1، 1434ه-2013م.

مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه-1986م، تصدير: مصطفى السقا.

ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه-1986م.

*الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1406ه-1986م.

*قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، كانون الثاني/يناير1993م.

ميلكاإفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايز،المجلس الأعلى للثقافة، د ط،2000 .

نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، د ط، 3نوفمبر 2003م.

نعوم تشومسكي: آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط1، 2009م.

*اللغة ومشكلات المعرفة، محاضرات ما ناجوا، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال، 1990م.

* البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م.

هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط1 ،2012م.

يوسف غازي، مدخل إلى الألسنيّة، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ط1، الفصل الرابع، 1958م.

2.الرسائل الجامعية:

أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، رسالة **مقدمة لنيل درجة الماجستير**، إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة والنحو والصرف، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1423ه.

حيدر محمد جبر العبودي ، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل **درجة الماجيستير** في اللغة العربية وآدابها، شعبان1426ه/أيلول2005م.

عبد الحليم معزوز ، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج، ،(**رسالة دكتوراه**)، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة1، السنة الجامعية:1437ه-1438ه/2016م-2017م.

عبد الرحيم البار، التفكير اللساني عند عبد السلام المسدي، رسالة مقدمة لنيل شهادة **الماجستير**)، إشراف: الأمين ملاوي، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة: 1435ه،1436ه/2014م،2015م.

عبد الرزاق هنداي، آثار الدرس اللساني في تفعيل الدرس اللغوي العربي: دراسة ميدانية في الجامعة العربية، **أطروحة دكتوراه دولة**، إشراف: صالح بلعيد، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر2، سنة:2013/2012م.

عطا محمد محمود موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل **درجة الدكتوراه** في تخصص اللغة العربية وآدابها، كانون الأول/1992م.

عمر لحرش ، الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد، ،(**رسالة ماجيستير**)، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية: 1433-1434ه/ 2012-2013م.

عيسى بربار، البعد التداولي في العملية التواصلية: شعر الأمير عبد القادر الجزائري –نموذجا-، **رسالة دكتوراه**، إشراف: محمد ملياني، كلية الآداب والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة أحمد بن بلة، وهران01، الجزائر، السنة الجامعية: 2015، 2016م

قليعي إيمان، إسهامات علماء الجزائر المعاصرين في إثراء الدرس اللساني التطبيقي، رسالة **دكتوراه**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020م.

محمد بن مبخوت، واقع البحث اللساني العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية، (**رسالة دكتوراه**)، إشراف: زينة قرفة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، السنة الجامعية: 1444ه-1445ه/2022م، 2023م.

محمد يحي آدم ، جهود إبراهيم أنيس الصوتية من خلال كتابه " الأصوات اللغوية"، ، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا (**رسالة ماجيستير**)، العام الجامعي: 1434ه-2013م.

مصطفى طاهر حيادرة، المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار، (رسالة **دكتوراه**)، إشراف: سمير إستيتية، جامعة اليرموك، سنة: 2002م.

وردة عبد العظيم عطا الله قنديل،، البنوية وما بعدها بين التأصيل الغربي والتحصيل العربي، **رسالة ماجيستير**، إشراف: عبد الخالق محمد العف ، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة: 2010م.

ياسين يوراس، البحث اللساني في الفكر العربيّ المغاربي المعاصر، **رسالته الماجستير** ، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة:2014/05/29م.

يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، **أطروحة دكتوراه دولة**، إشراف: عبد الله بوخلخال، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية: 2005، 2006م.

3.المجلات:

ابن فريحة الجيلالي، ممارسات في النقد اللساني عند عبد السلام المسدي، ***مجلة دراسات*** معاصرة، يصدرها مخبر الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة، المركز الجامعي، أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، العدد1، مارس2017م.

أحمد عبد الله حمود العاني، نقد جهود المحدثين في الردّ على النحاة الأقدمين الدكتور خليل عمايرة أنموذجا، ***مجلة جامعة الأنبار*** للغات والآداب، العدد22، لسنة2016م، .

أحمد محمد قدور، في الدلالة والتطور الدلالي، ***مجلة مجمع اللغة العربية*** الأردني، العدد: 36، السنة: 13، جمادى الاولى-شوال1409ه/كانون الثاني، حزيران1989م.

أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي،الألسنية، ***مجلة عالم الفكر***، مج: 20، العدد3، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989م.

أسماء عبداوي، أثر الاتجاه اللساني المعاصر في دراسة العربية –دراسة وتقويم-، ***مجلة الآداب*** واللغات، مج:24، العدد:25، ماي2019م.

أوريدة عبود، اللسانيات في الوطن العربي بين الرفض والقبول وموقف النظرية الخليلية منها، ***مجلة اللسانيات***، مج:25، العدد:01، السنة: 2018/11/19م.

بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:7، فيفري2005م.

*حوار مع عبد الرحمن الحاج صالح، الخليل وسيبويه سبقا عصرنا في دراسة الصوتيات، ***مجلة الفيصل***، العدد245، ذو القعدة 1417ه-مارس/أبريل1997م.

*علم المصطلح وأثره في بناء الخطاب اللسانيّ العربي الحديث: المنجز اللساني للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مثالا، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد:13، العدد:1، السنة:2017/06/30م.

بوقرة نعمان ، مناهج اللسانيات الغربية والفكر اللغوي العربي الحديث قراءة وصفية تحليلية للمنجز اللساني العربي، ، ***مجلة التواصل***، ع27، جوان2011م.

تمام حسان، اللغة العربية والحداثة، فصول ***مجلة النقد الأدبي***، مج4،العدد3،أبريل/ مايو/ يونيو1984م.

الحاج صالح، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، ***مجلة الثقافة***، السنة الخامسة، العدد26 ربيع الأول-الثاني1395ه-أفريل-ماي-1975م.

* النظرية الخليلية – مفاهيمها الأساسية- ***كراسات المركز***، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، العدد:4، السنة2007م.

*أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، ***مجلة المجمع*** الجزائري للغة العربية، مج:3، العدد:2، 2017/12/28م.

* تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، ***مجلة المجمع الجزائري*** للغة العربية ، العدد2، مج2، 2006/12/26م.

*علم اللسانيات الحديث، ***مجلة الفيصل***، العدد2، 1397ه-1977م.

حسب الله يحي، ***مجلة الأقلام*** ، العدد8، ، السنة21، أب1986م.

حسين الواد، ملامح من النشاط اللغوي في تونس، ***مجلة جذور***، العدد1، مج9، سنة1نوفمبر2002م.

حسين مهني، محمد مدور، السؤال الابستمولوجي عند عبد السلام المسدي، ***مجلة جسور المعرفة***، مج:10، العدد2، جوان2024م.

حميدي بن يوسف، يوسف، قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من التراث واللغة العربية، في كتابه اللسانيات واللغة العربية، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مج:9، العدد:2، 2013/12/30م.

حنك عبد الوهاب، المصطلح اللساني عند عبد القادر الفاسي الفهري بين النظرية التوليدية التحويلية والنظرية المعجمية الوظيفية، ***مجلة لغة كلام***، العدد، 06، ديسمبر2017م.

خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، **مجلة التواصل**، العدد25، مارس2010م.

خالد حميدات، المصطلح اللساني عند المغاربة بين الواقع والمأمول، ***مجلة اللغة العربية وآدابها***، المجلد 8، العدد1، جوان2020م

خليل أحمد عمايرة المعنى الدلالي والقاعدة النحوية (دراسة دلالية في تراكيب الاستفهام)، ، مجلة ***الآداب***، جامعة قسنطينة، العدد4، السنة1418ه-1997م.

داود عبده، دفاع عن الأصل المقدر، ***المجلة العربية للعلوم الإنسانية***، المجلد الأول، العدد الأول.

دقي جلول ، أثر المرجعيات الثقافية في اللسانيات العربية الحديثة، ، ***مجلة العمدة في اللسانيات*** وتحليل الخطاب، مج3، ع2، 2019/02/28م.

رشيد عبد الرحمن العبيدي، الألسنة المعاصرة والعربية، ***مجلة الذخائر***، العدد01، شتاء-1420ه/2000م.

رياض عز الدين، قضية المصطلح اللساني في كتابات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح دراسة في جهوده التأصيلية، النقدية والتقويمية، مجلة الأحمدي للدراسات اللغوية والنقدية والترجمة، مج:03، العدد: 01، ماي2023م.

الزايدي بودرامة، اليزيد بلعمش، واقع البحث اللساني في الجزائر واتجاهاته، ***مجلة جامعة الأمير*** عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد35، العدد02، سن2021/10/21م.

زحاف بسمة، إسهامات مختار نويوات في الدرس اللساني العربي، ***مجلة اللغة العربية***، المجلد24، العدد1، سنة2022/03/31م.

زهور شتوح، النظرية الخليلية الحديثة وما أقرته من أصول علمية، ***مجلة مقامات***، مج:07، العدد:01، السنة:2023م.

سعاد لعريبي، جودي مرداسي، منهج عبد السلام المسدي في تأصيله للقضايا اللغوية في ضوء كتابه – التفكير اللساني في الحضارة العربية-، ***مجلة الآداب*** والعلوم الإنسانية، العدد18.

سمير معزوزن، إشكالية المصطلح عند عبد الرحمن الحاج صالح، وأزمة الإشكال، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:7، فيفري2005م.

سهيلة طه محمد البياتي ، المنهج الوصفي في كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه) الدكتور مهدي المخزومي(ت1993)، ، ***مجلة سر من رأى***، المجلد4/ العدد11/ السنة الرابعة-آب2008.

الشريف بوشحدان، النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة، ***مجلة التواصل*** في اللغات والثقافة والآداب، العدد:31، السنة: سبتمبر2012م.

شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، مجلة ***حوليات التراث***، ع07، سنة:2007.

شوقي بوعناني ، مراجعة كتاب « أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات» لحسين السوادني، ***مجلة تجسير***، المجلد الأول، العدد2، 2020، تصدر عن مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دار نشر جامعة قطر.

صالح القرمادي، دور الألسنية في المساهمة في التعريب، ***مجلة الأصالة***، العدد17، 18، سنة1نوفمبر1973م.

عبد الحميد عبد الواحد ، بين النحو العربي واللسانيات، ، ***مجلة جيل الدراسات الأدبية*** والفكرية، العدد4، ديسمبر/ كانون أول2014.

عبد الرحمن حاج علي، النظرية الخليلية الحديثة لـ: عبد الرحمن الحاج صالح والمنهج البنوي – دراسة مقارنة-، ***مجلة الموروث***، مج:07، العدد:01، عدد خاص، أكتوبر2019م.

عبد السلام المسدي: أجرى الحوار: ماجد السامرائي، اللسانيات وتضافر المعرفة، ***مجلة الأقلام***، العدد12، كانون الأول، السنة:19، تصدرها وزارة الثقافة والإعلام- دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1984م.

*الفكر العربي والألسنية، ***مجلة الأقلام***، العدد4، السنة24 كانون الثاني1979م، بغداد.

* المواضعة والقد في النظرية اللغوية عند العرب، ***مجلة المورد***، تصدرها وزارة الثقافة والإسلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، الجمهورية العراقية، مج:14، ع:1.

* مفاعلات الأبنية اللغوية والمقومات الشخصانية في شعر المتنبي، ***مجلة*** الآداب، العدد11، تشرين الثاني (نوفمبر)1977، سنة 25، عدد خاص، بيروت، لبنان.

عبد القادر الفاسي الفهري: التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتساق تحليل وظيفي، مجلة ***اللسانيات***، مج7، العدد1، 31ديسمبر،، كانون الأول1997م.

*لسانيات الظواهر وباب التعليق، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ***سلسلة ندوات ومناظرات***، رقم6، جامعة محمد الخامس، 2 .3 .4.رجب1401ه-/7. 8. 9.ماي1981م.

عبد القادر بوزياني، جهود عبد الرحمان الحاج صالح في مجال اللسانيات المعاصرة، ***مجلة*** موازين، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مجلد01، العدد02، سنة:ربيع الآخر1441ه-2019/12/01م.

عبد الله الجهاد، منهج تمام حسان والحركة اللسانية في المغرب، ***مجلة جذور***،مج:12، ج30، محرم1431ه/يناير2010م.

عبد الله بوخلخال ، الدعوة إلى العامية أصولها وأهدافها، ، ***مجلة الآداب***، العدد01، السنة1415ه-1994م.

عبد الله بوخلخال، العلة النحوية وفق النظرية الخليلية، ***مجلة المجمع الجزائري للغة العربية***، مج:18، العدد:1، السنة: 2022م.

عبد الوهاب صديقي ، أوراق لسانية نقدية: قراءة في تصورات اللسانيين العرب المعاصرين لطبيعة العلاقة بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة، ، ***مجلة اللسانيات العربية***، ع1، ربيع الأول1436ه-يناير2015.

عتابي بن شرقي، مفهوم تحليل الخطاب في النظرية الخليلية الحديثة، ***مجلة الصوتيات***، مخبر اللغة العربية وآدابها، العدد:19.

عماد الصابوني، منهج مقترح لوضع المصطلح العلمي العربي بمساعدة الحاسوب، ***مجلة مجمع*** اللغة العربية، دمشق، مج:25، ج3، ربيع الأول1421ه-2000م.

غادة شافعه، توفيق بن خميس، التوليد المصطلحي في معجم المصطلحات اللسانية انجليزي-فرنسي- عربي، لعبد القادر الفاسي الفهري، دراسة وصفية، ***مجلة آفاق علمية***، مج، 15، عدد،01، 2023/02/16م.

فتيحة سرية، تعدد المصطلح اللساني بين الترجمة والتعريب في قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي أنموذجا، ***مجلة بدايات***، مج: 06، العدد: 01، جانفي، 2024م.

فتيحة عويقب، النظرية الخليلية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة، ***مجلة التعليمية***، مج:4، العدد:11، جوان2017م.

لخزاز عبد الإله، الهندسة الداخلية للمعجم الذهني، وتنظيم المعرفة المعجمية في ضوء اللسانيات العصبية، ***مجلة الميادين***، للدراسات في العلوم الإنسانية، مج: 2، العدد: 1، سنة، 2020م.

لطيف عبد السادة سرحان ، ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) أنموذجا، ، ***مجلة المخبر***، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد13، 2017.

محمد صغير نبيل، المنهج الوصفي ومظاهره في اللسانيات الغربية الحديثة، ***مجلة الممارسات*** اللغوية، العدد:18، 30أبريل/نيسان2013م.

محمود أحمد السيد، وضع المصطلحات وتوليدها بين المؤيدين والمعارضين والمعتدلين، مجلة ***مجمع اللغة*** العربية، دمشق، مج:75، العدد3.

مختار درقاوي، أثر الاشتقاق والمجاز في بناء المصطلح اللساني، ***مجلة رفوف***، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، العدد7، سبتمبر2015م.

مريم بسام، ترجمة المصطلح اللساني في الدراسات المغربية عبد السلام المسدي وعبد القادر الفاسي الفهري –دراسة مقارنة- ***مجلة بدايات***، مج:1، العدد: 2، سيبتمبر2019.

منية الحمامي ،المعجم العربي نماذج تحليلة جديدة، ***مجلة المعجمية***، تونس، ع4، 1987م.

نسيمة بومحديو، تأثير الفكر الرياضي في أعمال الحاج صالح، ***مجلة علوم اللغة العربية وآدابها***، مج:11، العدد: 01، 2019/03/18م.

نعمان بوقرة، الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج: قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة، ***مجلة الدراسات*** اللغوية والأدبية، السنة1، العدد1، 2009م.

نوارة بحري ، الكتابة اللسانية العربية الحديثة إبراهيم أنيس أنموذجا، ، ***حوليات جامعة قالمة*** للغات والآداب، العدد21، ديسمبر2017.

نوارة بحري، الكتابة اللسانية العربية الحديثة بين التراث والمعاصرة عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا، ***مجلة الحقيقة***، العدد40، السنة: 2017/05/11م.

وليد بوعديلة، الباحثون الجزائريون ودراسة اللغة واللسانيات، 04/يبتمبر2018/، مجلة مسأرب الإلكترونية، https://massarab.com/?p=12217

ياسين بوراس، موقف عبد الرحمن الحاج صالح من النظرية التوليدية التحويلية، ***مجلة المرتقى***، مج:2، العدد:1، سنة: 2019/01/01م.

3.المؤتمرات والندوات:

بلحيارة خضرة، الدرس اللساني لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح الآفاق والأبعاد، الجهود اللغوية لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ***أعمال الملتقى الوطني***، منشورات، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، د ط، 24/23جمادى الآخر1439ه- الموافق لـ12/11مارس2018م.

حسينة عزاز، عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده البحثية في التراث اللغوي العربي، ***الملتقى الوطني*** حول" ازدهار اللغة العربية بين الماضي والحاضر"، ج2، المجلس الأعلى للغة العربية، جامعة باتنة1، يومي:18/17/أكتوبر2017م. .

عبد الرحمن بودرع، في لسانيات النص وتحليل الخطاب نحو قراءة لسانية في البناء النصي للقرآن الكريم، ، بحث مقدم: ***للمؤتمر الدولي*** لتطوير الدراسات القرآنية، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1434/4/6ه-2013/2/16م.

عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، ***أعمال ندوة اللغة*** العربية والنظريات اللسانية كلية الآداب، فاس، الرباط، 2007م.

عبد الأحد السبتي ،التاريخ واللسانيات، ***أعمال المائدة المستديرة***، مراكش-25. 26ماي1990، المملكة المغربية جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم20، 1992.

كمال بلخوان، تأصيل المصطلح اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح، ضمن كتاب: الجهود اللغوية لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، أعمال الملتقى الوطني، منشورات المجلس، 2018م

مختارية بن قبلية، فاطمة الزهرة حبيب زحماني، الإحصاء بين اللسانيات والرياضيات من منظور عبد الرحمن الحاج صالح، الجهود اللغوية لدى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ***أعمال الملتقى الوطني***، منشورات، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، د ط، 24/23جمادى الآخر1439ه- الموافق لـ12/11مارس2018م.

4.المواقع الالكترونية:

حسين السوداني، لسانيات الجامعات المغاربية تلهج بأفضال الجزائري الحاج صالح، 2017/05/21م، موقع هسبريس https://www.hespress.com.cdn.ampproject.org/v/s/www.hespress.com

صالح القرمادي، موقع أرشيف الشارخ للمجلات الأدبية والثقافية العربية https://archive.alsharekh.org/Articles/350/22151/504643.

الفاسي الفهري، موقع، معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، https://news.dohadictionary.org/AR/AboutUs/Council-Members/pages/abdelkaderAlFasiAlFahri.aspx

5.المصادر الأجنبية:

André Martinet, éléments de Linguistique Générale, Armand Colin, Paris v*,1980.

Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, publié par: Charles Baliy et Albert Sechehaye, Arbre d'Or, Genève. Aout2005.

Introduction To language And Linguistics, (MT212), Florida State University Team, Ministry of Education, Addis Ababa, Ethiopia, G, C2016